مركز دراسات الوحدة العربية



صورة الأتراك لدى العرب

الدكتور ابراهيم الداقوقي



مركز دراسات الوحدة العربية

صورة الأتراك لدى العرب

الدكتور ابراهيم الداقوقي

الـفـهـرسـة أثـنـاء الـنـشـر ـ إعـداد مـركـز دراسـات الـوحـدة الـعـربـيـة

الداقوقي، ابراهيم

صورة الأتراك لدى العرب/ ابراهيم الداقوقي.

٤٢٤ ص.

ببليوغرافية: ص ٣٩٣ ـ ٤١١.

يشتمل على فهرس.

١. الأتراك ـ المواقف ـ العرب. ٢. الأتراك ـ الرأي العام.
٣. العرب ـ العلاقات الثقافية ـ الأتراك. أ. العنوان.

303.3879435

«الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة
عن اتجاهات يتبناها مركز دراسات الوحدة العربية»

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» شارع ليون ص.ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣

الحمراء ـ بيروت ٢٠٩٠ ١١٠٣ ـ لبنان

تلفون: ٨٦٩١٦٤ ـ ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧

برقياً: «مرعربي» ـ بيروت

فاكس: ٨٦٥٥٤٨ (٩٦١١)

e-mail: info@caus.org.lb

Web Site: http://www.caus.org.lb

الطبعة الأولى

بيروت، تشرين الأول/اكتوبر ٢٠٠١

المحتويات

قائمة الجداول ٧

مقدمة ٩

مدخل : تقنية تحليل المضمون ومشكلة الدراسة ١٧

الفصل الأول : العوامل المؤثرة في تشكيل صورة الأتراك لدى العرب ٣٣

أولاً : الأمن القومي العربي ٣٤

ثانياً : الأتراك بين الإرث العثماني وأيديولوجية الدولة الحديثة ٥٠

١ ـ صورة الخلافة العثمانية ٥١

٢ ـ صورة الأتراك بعد الانقلاب العثماني ٥٦

ثالثاً : المتغيرات الدولية في المنطقة ودور الإعلام الصهيوني ٧١

الفصل الثاني : تحولات الصورة التركية في الدراسات العربية الحديثة ٨٩

أولاً : صورة الأتراك لدى القوميين العرب ٩٢

ثانياً : صورة الأتراك لدى التيار الديني العربي ٩٨

١ ـ صورة الأتراك لدى التيار العربي الإسلامي ٩٩

٢ ـ صورة الأتراك لدى تيار الحركة الإسلامية ١٠٤

ثالثاً : صورة الأتراك لدى العلمانيين العرب ١١٠

الفصل الثالث : صورة الأتراك في وسائل الإعلام العربية ١٢٩

أولاً : صورة الأتراك في الصحافة العربية ١٣١

١ ـ حول العلاقات التركية ـ الإسرائيلية ١٤٢

٢ ـ حول الأزمة السورية ـ التركية ١٥٠

٣ ـ حول المشكلة الكردية ١٦٨

٤ ـ حول شؤون تركيا وامتداداتها العربية والدولية ١٩٥

ثانياً : صورة الأتراك في وسائل الإعلام العربية الأخرى ٢٢٤
ثالثاً : صورة الأتراك في الأدب:
الشعر العربي الحديث نموذجاً ٢٣٣

الفصل الرابع : صورة الأتراك في الكتب المدرسية العربية ٢٦١
أولاً : صورة الأتراك في كتب التاريخ الأردنية ٢٦٦
١ ـ سيطرة العثمانيين على الوطن العربي ٢٦٧
٢ ـ التأثير المتبادل بين العرب والأتراك
خلال الإدارة العثمانية ٢٧٠
٣ ـ الخصائص القومية بين تسامح
الأتراك العثمانيين وتعصبهم ٢٧٨
ثانياً : صورة الأتراك في الكتب المدرسية التونسية ٢٩١
١ ـ نظرة العثمانيين إلى الإسلام ٢٩٨
٢ ـ العلاقات المنسجمة والمتعارضة
بين العرب والأتراك في المغرب العربي ٣٠٤
٣ ـ صورة العثمانيين والأتراك
في الكتب المدرسية التونسية ٣١١

الفصل الخامس : استطلاع آراء نخبة من العرب
المقيمين في تركيا حول الأتراك ٣٢٣
أولاً : استطلاع الرأي حول الأتراك ٣٢٥
ثانياً : نتائج الاستطلاع ٣٢٨

الفصل السادس : تمحيص النتائج في ضوء العلاقات العربية ـ التركية ٣٤٥
أولاً : تحوّلات الستينيات ٣٥٤
ثانياً : حرب الخليج الأولى ٣٥٨
ثالثاً : حرب الخليج الثانية ٣٦١
رابعاً : مؤتمر اسطنبول وترشيح
تركيا لعضوية الاتحاد الأوروبي ٣٦٨
المراجع ٣٩٣
فهرس ٤١٣

قائمة الجداول

الرقم	الموضوع	الصفحة
٣ ـ ١	فئات المواد المنشورة في الصحف العربية الخاضعة للتحليل حول الأتراك وأعدادها	١٣٣
٣ ـ ٢	عدد المواد المنشورة حول الأتراك ونسبتها إلى المواد العامة	١٣٤
٣ ـ ٣	نسبة المساحة المخصصة للأتراك في المقالات الافتتاحية في فترة الدراسة	١٣٦
٣ ـ ٤	صورة الأتراك من خلال افتتاحيات الصحف	١٤١
٣ ـ ٥	أسباب الأزمة السورية ـ التركية بحسب المواد الإعلامية في الصحف العربية خلال فترة الدراسة	١٦٥
٣ ـ ٦	عدد المرات التي تتكرر فيها المواد الإعلامية في تلك الصحف	١٨٣
٣ ـ ٧	المواضيع المنشورة في صحف الدراسة حول القضية الكردية عند حدوث الأزمة السورية ـ التركية	١٨٥
٣ ـ ٨	المواضيع الرئيسية المنشورة في الصحف العربية حول الشؤون التركية خلال فترة الدراسة وتكراراتها	٢٠٤
٣ ـ ٩	الشخصيات والقضايا المرتبطة بهم في الصحف العربية وتكراراتها	٢١٠
٣ ـ ١٠	قضايا المياه في الصحف العربية وتكراراتها	٢١٢
٣ ـ ١١	صورة الأتراك النمطية المقولبة الوصفية في القصائد الشعرية	٢٥٤
٣ ـ ١٢	مقارنة للحقول الدلالية لمفردتي الشكوى والمديح	٢٥٧
٣ ـ ١٣	العلاقة التعارضية بين العرب والأتراك في قصيدة «كم غزونا وكم فتحنا»	٢٥٨
٤ ـ ١	المفردات المفتاحية وعلاقاتها ومركباتها وتكراراتها	٢٨٨
٤ ـ ٢	تكرارات الكلمات المفتاحية ذات المدلول العثماني والاتحادي	

	وأفعالهما في الكتب المدرسية الأردنية	٢٨٩
٤ ـ ٣	المفردات ذات الطابع العثماني الواردة في كتب المجموعة مع تكراراتها	٢٩٣
٤ ـ ٤	صورة الأتراك في الكتب المدرسية التونسية	٢٩٥
٤ ـ ٥	صفات الأتراك في الكتب المدرسية التونسية	٣١٤
٤ ـ ٦	سياق الكلمات المفتاحية الدالة على السيطرة العثمانية وردود الفعل العربية وتكراراتها	٣١٨
٥ ـ ١	أحوال الفئات التي تعرضت للاستفتاء	٣٢٥
٥ ـ ٢	توزيع الفئات بحسب أعمارها	٣٢٥
٥ ـ ٣	أسباب وجود العرب في مدينة اسطنبول	٣٢٦
٥ ـ ٤	نسبة الإجابات عن الأسئلة الستة	٣٢٨
٥ ـ ٥	توزيع الإجابات طبقاً لمصدر الانطباع الأول عن الأتراك	٣٢٨
٥ ـ ٦	أجوبة المستفتين عن: كيف كان انطباعكم الأول عن الأتراك؟	٣٣١
٥ ـ ٧	أجوبة المستفتين عن: هل تغير انطباعكم الأول عن الأتراك في ما بعد؟	٣٣٢
٥ ـ ٨	أجوبة السؤال الرابع: ما هو رأيك بالأتراك اليوم؟	٣٣٣
٥ ـ ٩	أجوبة السؤال الخامس: ما هي التداعيات المرافقة لذكر الأتراك في أذهانكم؟	٣٣٤

مقدمة

دأبت الدراسات والبحوث التي تناولت الصورة القومية لمجموعة من الناس، أو لكيان اجتماعي محدد لدى مجموعة أخرى، على استخدام عدد كبير من مناهج البحث العلمي في مجالات السياسة والإعلام وعلوم النفس والاجتماع والتاريخ واللغة والإحصاء بدقة ومهارة وصولاً إلى نتائج غير متحيزة أو مضللة لتكوين صورة ذهنية صحيحة حول تلك المجموعات من جهة، ولتحقيق حياد الباحث العلمي وصحة أدواته ودقته في تحديد تلك الصورة من جهة أخرى. ومن هنا، فإن الباحث الذي يستخدم فقط أحد تلك المناهج البحثية المتعددة لدراسة تلك الظاهرة فإنه يحصر نفسه في زاوية حادة ولا يتوصل إلى رصد العلاقات المتداخلة والمتشابكة والمتبادلة لحقائق تلك العلوم من جهة، والمتغيرات الأساسية التي تتحكم في الظاهرة موضوع الدراسة من جهة أخرى. وبذلك فإن الباحث المذكور يضطر ـ في هذه الحالة ـ إلى استخدام الأحكام المسبقة لرسم إطار صورة شعب لدى شعب آخر، من خلال وضع فرضياته هو للوصول إلى النتائج التي يتمناها لذلك البحث، على حساب الثقة العلمية والدراسة الموضوعية بدل انتقاء تلك الفرضيات من مجموعة مناهج البحث العلمي والعلاقات المتداخلة والمتبادلة والمتكاملة فيما بينها.

ولكن الشرط الأساسي لنجاح الباحث الإعلامي في التوصل إلى تلك الصورة الحقيقية سلبية أكانت أم إيجابية هو اتخاذه معايير علم تحليل المضمون لاستخلاص تلك الصورة التي تستوجب حياد القائم بتحليل مضمون النص الإعلامي من أجل التوصل إلى النتائج العلمية التي تكون متطابقة مع إطار تلك الصورة في جميع الأحوال سواء أقام بها باحث عربي أم تركي أم هندي أم أمريكي وفي أية بقعة من العالم من خلال تمسكه بأساليب البحث العلمي، واختياره لتقنيات علم تحليل المضمون المستندة إلى سوق مجموعة من التساؤلات الخاضعة للبحث، ومواد خاصة بالتحليل كتحديد موضوع الدراسة من خلال اختيار العينة وفرز الفئات ووضع فرضياتها ثم جمع المعطيات وتصنيفها وتحويلها إلى جداول خاضعة للتقويم، وأخيراً تمحيص نتائج البحث وفق الفرضيات، لأن علم تحليل المضمون يعد القاسم المشترك لعلوم الإعلام والسياسة

والنفس والاجتماع من جهة، وفتحاً جديداً في الدراسات الإعلامية ـ السياسية من أجل فهم المبادئ الايديولوجية الدولية التي تتحكم في التفاعل المتبادل بين الإعلام والمجتمع في الوطن العربي، والتي تحاول تحطيم الإرادة العربية الحرة والمستقلة التي تسعى إلى التنمية الحضارية لخلق الإنسان الجديد القادر على مواجهة التحديات وبناء المستقبل السعيد من جهة أخرى. ومن هنا يجب على الباحث الذي يتناول بالدراسة صورة شعب لدى شعب آخر ـ في ضوء علم تحليل المضمون ـ أن يضع أيديولوجيته الخاصة وآراءه جانباً، لكي يخرج بالنتائج العلمية المطلوبة. ولهذا فإن العقلية العلمية الناضجة تسعى من خلال المناقشات إلى دراسة ونقد الأفكار المطروحة بغض النظر عن أسباب طرحها ومصادرها وأهدافها بشكل جدي من أجل تقويمها. وبعكسه يكون الكاتب من حملة الأحكام المسبقة حول أصحاب الصورة الإيجابية أو السلبية ومن المؤمنين بفوبيا جرب العدو وضرورة عدم ملامسته أو معرفة أفكاره خوفاً من انتقال العدوى.

واستناداً إلى هذه الموضوعية العلمية قامت مؤسسات البحث الاستراتيجية في الغرب: سبرنغرز وراند وواشنطن ثنك تانك وغيرها من مراكز الدراسات الاستراتيجية والفكرية بإجراء البحوث لمعرفة اتجاهات الرأي العام العربي والإسلامي، وصورة النخبة السياسية والفكرية فيهما، بل إن إسرائيل أنشأت العديد من مراكز البحوث لدراسة شخصيات وقادة منظمة التحرير الفلسطينية «التي كانت تعمل على محو إسرائيل»، في حين أدت شعاراتنا الجوفاء «إسرائيل المزعومة» و«الكيان الهزيل» و«دولة شذاذ الآفاق» إلى أن تتحكم فينا إسرائيل، بل ان تسعى لكي تقاسمنا ماءنا وغذاءنا وثرواتنا.

قد يقول أحد أصحاب تلك الشعارات من حملة الأحكام المسبقة، بأن أمريكا ـ تلك القوة القاهرة والقطب الأوحد في العالم ـ هي التي تقف وراء إسرائيل وتدعمها وتجعلها القوة الأيديولوجية المسيطرة على المنطقة. هذا صحيح، بيد أن الأصح منه، أننا لم نستطع استمالة أمريكا إلى جانبنا لأننا كنا نؤمن بفكرة أن عدو عدوي صديقي، في حين انتظرت إسرائيل أربعين عاماً ـ كما صرح بذلك وايزمن لدى زيارته إلى أنقرة في ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ كأول رئيس إسرائيلي يزور ذلك البلد ـ لكي تجذب تركيا إلى صفها، بل ان الصهيونية تعاونت مع النازية ـ كما يقول روجيه غارودي ـ تكتيكياً لتنفيذ أهدافها الاستراتيجية في استعمار فلسطين.

وقد أكدت هذه الدراسة التي أجريناها لمعرفة صورة الأتراك لدى العرب، صدقية فرضيات البحث كلها: الفرضية **الأولى** التي ذهبت إلى تأكيد فكرة الوصاية الفكرية التي فرضتها السلطة السياسية العربية على الرأي العام العربي بممارسة الدعاية

السياسية لتحويل وسائل الإعلام العربية إلى بوق لصوت سيده، لأنه لا يولي إنسان المنطقة أية أهمية، مما أدى بهذا الإعلام إلى أن يكون مغترباً عن واقعه الاجتماعي، فتحول إلى مرآة عاكسة لأنماط وقيم ومفاهيم مشوهة لهذا الواقع من جهة، وإعلام تابع يلهث وراء الإعلام الغربي من حيث المضمون والسياسات والنظم، بدل أن يكون إعلاماً مستقلاً ومبدعاً من جهة أخرى.

أما فرضيتنا **الثانية** في هذه الدراسة، فقد انصبت على وجود صورتين سلبية وإيجابية للأتراك لدى النخب السياسية والفكرية العربية، حيث أثبتت الدراسة من خلال تحليل مضامين وسائل الإعلام العربية بأن معظم النخبة الفكرية والسياسية من دعاة الفكر القومي في الجناح الشرقي من الوطن العربي يعدون الحكم العثماني للبلاد العربية استعماراً تركياً، كما أنهم يصفون الفترة العثمانية بدور الانحطاط وعهود التأخر والظلام. أما النخبة السياسية والفكرية العربية في الجناح الغربي من الوطن العربي، فإنهم يعدون الحكم العثماني للولايات العربية حماية لها من الغزو الاستعماري الغربي ـ الصليبي، وبذلك يرسمون صورة نمطية إيجابية عن الأتراك العثمانيين.

وعلى رغم وجود منطقة رمادية بين هاتين الصورتين السلبية والإيجابية للأتراك لدى العرب، فإن التحولات التي شهدها عالمنا المعاصر ودعوات المفكرين العرب «لتعزيز التعاون بين الأمتين العربية والتركية لمواجهة التحديات ولبناء علاقات جديدة فوق ثوابت راسخة وتجاوز السلبيات وتجنب التاريخ العبء لبناء مستقبل زاهر لهما» قد أدت إلى تقريب وجهات نظر العديد من المؤرخين العرب لقراءة فترة تاريخ الحكم العثماني قراءة جديدة لبيان سلبياته وإيجابياته في دراسات علمية جادة، وبذلك فقد أصبحت نسبة القائلين بالصورة السلبية النمطية للأتراك لدى العرب حوالى ٢٣ بالمئة من جهة، وازدادت دعوات التفاهم وإجراء الحوار بينهما خدمة لمصالح الأمتين من جهة أخرى.

وكانت فرضيتنا **الثالثة** تؤكد بأن الصور السلبية المقولبة التي تحملها النخب الفكرية والسياسية العربية والتركية، بعضها ضد بعض، نابعة من عدم الثقة الذي يحمله حكام كل طرف ضد القابضين على الحكم في الطرف الآخر نتيجة الأحكام المسبقة التي يحملها كل طرف عن الآخر بسبب تراكمات الماضي وانقطاع الصلة بينهما وعدم محاولتهما تطوير علاقاتهما لمعرفة أحدهما بالآخر بشكل أفضل. وقد تحققت صدقية هذه الفرضية عندما انفجرت الأزمة السورية ـ التركية بسبب «وجود أوجلان في سوريا وتقديمها الدعم لحزب العمال الكردستاني»، والتي كادت تؤدي إلى حرب مدمرة أخرى في منطقة الشرق الأوسط لولا تدخل الحكام العرب والمسلمين لنزع فتيل الحرب، بعد أن أصبحت المشكلة الكردية بتداعياتها الداخلية والإقليمية وامتداداتها في

السياسة الدولية، المعضلة الرئيسية في زمن تطور المفاهيم الإنسانية وصعود نجم شعار حقوق الإنسان وسيادة مبدأ حق تقرير المصير في منطقة الشرق الأوسط. وبعد أن أصبحت ورقة رابحة لدى الايديولوجيات المسيطرة على المنطقة لتهديد الدول التي تقطنها الأقليات الكردية فيها، ولقيام الدول التي تشكو من مشاكل مواطنيها الأكراد على أراضيها بإصدار مشكلتها حولهم إلى الدول الأخرى. فقد سعى القابضون على السلطة في تركيا من خلال محاربتهم لمنظمة حزب العمال الكردستاني إلى إنشاء منطقة عازلة في شمال العراق والإخلال بسيادة العراق من خلال حملاتهم العسكرية المتعددة ضدها هناك، كما هددوا سوريا بإعلان الحرب عليها «إذا لم تتوقف عن مساندة أوجلان وتقديم العون لمنظمته». ودمرت الطائرات التركية بعض القرى الإيرانية الحدودية، وقتلت بعض سكانها في حملتها الضارية لمطاردة فلول المنظمة في تلك المنطقة، بل ان تركيا هددت كل دولة أوروبية بالمقاطعة الاقتصادية والسياسية في حالة إيوائها أوجلان، زعيم حزب العمال الكردستاني أو منحه حق اللجوء السياسي، لأن القابضين على السلطة في تركيا لا يؤمنون إلا بالخيار العسكري لإنهاء حركة الانفصاليين الأكراد في بلادهم. ولذلك فقد كانت صورة جنرالات الجيش التركي ـ وهم حكام تركيا الحقيقيون ـ صورة سلبية مقولبة لدى النخب الفكرية والسياسية العربية «لاستبدادهم برأيهم وتهديدهم لسيادة البلاد العربية ودعوتهم لشن الحرب على سوريا نيابة عن الآخرين» في اتهام صريح نابع من عدم الثقة بأولئك الحكام العسكريين وبنياتهم تجاه العرب.

وكنا قد صغنا فرضيتنا **الرابعة** على أساس وجود فجوة دينية ـ ثقافية بين العرب والأتراك التي انعكست على التيارات السياسية المختلفة التي نشأت فيها. حيث حاول كل منهما تحديد أهلّته الأمنية تجاه الآخر بموجب نطاق تلك الفجوة، بعد أن برز في تركيا التيار القومي العلماني الراديكالي في حين استمر التيار الديني التقليدي في البلاد العربية. وقد أملت تلك الفجوة على العرب والأتراك، الانغماس في المشاكل حتى قمة الرأس نتيجة اتهام الأتراك للعرب «بمساندة الإرهاب الإسلامي الأصولي ضد تركيا العلمانية» في حين قامت تيارات القومية العروبية والإسلام السياسي بوصف «الدولة التركية الحديثة بدولة اليهود التي تأتمر بأوامر واشنطن وتل أبيب». وقد انعكست آثار هذا الفرز السياسي على صعيد سياستهما الدولية في مجال علاقاتهما الخارجية محلياً وإقليمياً، وعلى صعيد علاقاتهما الثنائية في مجالات الأمن القومي والتنمية الوطنية والمكانة الثقافية مما أدى ـ بالتالي ـ إلى تكوين الصور النمطية المقولبة السلبية لدى بعضهما البعض.

وإذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية توظف اليوم قدراتها المالية والتجارية والعسكرية لتنفيذ استراتيجيتها الجديدة للهيمنة على العالم في القرن الحادي والعشرين

من خلال الاستحواذ على طاقتي البترول والغذاء، فإن كافة الدول العربية والإسلامية التي تنحصر ضمن مستطيل الشرق الأوسط الممتد ـ وفق المفهوم الأمريكي ـ من نواكشوط في الغرب إلى أفغانستان، مروراً بأوراسيا والشرق الأدنى وآسيا الوسطى، شرقاً مستهدفة من قبل هذه الاستراتيجيا ومسانديها الإسرائيليين وحلفائهم الصهيونيين، حيث تعمل الإدارة الأمريكية على تنفيذ مشروع الهيمنة بآليات جديدة لا تستخدم فيها الخيار العسكري، وقد تبنت فكرة استخدام حلف شمال الأطلسي كرادع من جهة وكقوة تدخل عسكري في جميع أنحاء العالم «لحماية الأقليات وحماية حقوق الإنسان» دون أخذ موافقة مجلس الأمن الدولي على ذلك، بعد أن وضع الفكر الاستراتيجي الأمريكي بعض المبادئ الدولية التي تهيئ الظروف وتمهد الطرق لهذا التدخل من خلال مبدأ خلق الأحداث للإيقاع بالخصم والدفاع عنه. ومن هنا فإن أخطر ما يواجه بلداننا العربية والإسلامية التي تسعى إلى امتلاك إرادتها الحرة بتحقيق التنمية الحضارية في بلدانها، وقوعها في شرك الانسياق وراء طروحات الايديولوجيات السائدة دون وعي بنتائج ذلك الانسياق أو تقدير منطقي صائب لأهداف القوى المعادية من نشر تلك الطروحات... ومقابلة ابريل غلاسبي، سفيرة واشنطن في بغداد للرئيس العراقي في أواخر تموز/يوليو ١٩٩٠ والنتائج المخيفة التي ترتبت على تلك المقابلة التي لا تزال تعانيها المنطقة والعالم؛ ليست بعيدة عن الأذهان.

ليست التنمية الحضارية هي المعركة الوحيدة التي تخوضها الإرادة العربية الحرة والمستقلة، بل ان تصديها للتحالف الإسرائيلي الامبريالي يزيد من خطورة المشاكل التي تعانيها. فإذا كانت معركة الوجود العربي ـ الصهيوني تفرض على الأمة العربية التماسك العقائدي والفكري، فإن تطورات الأحداث خلال السنوات العشر الماضية قد أوصلت العلاقات العربية ـ العربية والعربية ـ الإسلامية إلى أكثر من مفترق طرق وإلى حالة من التدهور والتردي لم يسبق لها مثيل. وقد استغلت الايديولوجيات المسيطرة المعادية هذه الأوضاع المتردية في بلادنا لطرح الأفكار والحلول التي تخدم مصالحها في المنطقة باعتماد المعايير المزدوجة في مقارباتها للأحداث الواقعة فيها أو التي تختلقها لتحقيق تلك المصالح، وتقوم الجهات ذات العلاقة ببثها ونشرها. فإذا كنا نريد حقاً اتقاء شر الأعداء وعدم الوقوع في شراكها المنصوبة لنا، علينا أن نبدأ بتقنين حركاتنا والتخطيط لما نريد أن نفعله بالعودة إلى رأي الشعب مع إيلاء الأهمية للرأي الآخر وقراءة الأحداث بشكل صحيح وتحليلها علمياً وبعيداً عن الأحكام المسبقة حولها، لأن الباحث أو المؤرخ الذي ينظر إلى العلاقات العربية ـ التركية بمنظار الأحكام المسبقة يقوم بتحليلها انطلاقاً من ايديولوجيته هو وليس من خلال معطيات علم تحليل المضمون الإعلامي أو رصد الظاهرة التاريخية في علاقاتها المتشابكة والمتبادلة والمتكاملة. ومن هنا فإنه يقع في مصيدة الجهل والتحيز وترديد شعارات ايديولوجيته جزافاً ليقع

ضحية جهله لأسس علم تحليل المضمون التي تستدعي حياد الباحث الإعلامي الذي يحاول استخلاص صورة شعب لدى شعب آخر من جهة، ولتبتعد كتاباته عن الموضوعية وأصول البحث العلمي لتستقر في هاوية الاتهامات الرخيصة وفي لائحة شتائم المهزوم المتشنج أمام لحظة الحقيقة المضيئة.

أقول هذا الكلام، وأمامي رأيان متنافران ومتناقضان حول مضمون كتابي **صورة العرب لدى الأتراك**، وبالتالي حول شخصية مؤلفه، صادران عن كاتبين يقفان على طرفي نقيض الأفكار السياسية: **الأول** هو الكاتب السوري عقيل سعيد محفوض المؤمن بالفكر القومي الاشتراكي العربي المعادي للصهيونية وللعلمانية الكمالية معاً، و**الثاني** هو المؤرخ التركي أورهان كولوغلو الذي يعد في طليعة المدافعين عن النظام العلماني الكمالي القائم في تركيا، حيث يعتقد الأول أن الكتاب عبارة عن «رهانات وتبريرات وتقديمات مثقلة بالنزعة العثمانية ـ التركية، اتخمت النص وأوقعت القارئ/ المتلقي في الإرباك، فهو [أي المؤلف] يقرأ خطاباً عثمانياً على الطريقة الحميدية»[1]، لأنه ينظر إلى العلاقات العربية ـ التركية بمنظار أحكامه المسبقة حولها انطلاقاً من ايديولوجيته هو، وليس من خلال معطيات علم تحليل المضمون الإعلامي الذي يجهل أسسه الموضوعية، ولأني لم أكل الاتهامات المليئة بالشعارات الجوفاء، أو الشتائم المقذعة بحق الأتراك. أما كولوغلو فقد اتهمني بتبني الفكر الأصولي الرجعي[2] انطلاقاً من فكرة معاداة كل كاتب يفضح أهداف الصهيونية ويهاجم المنظمات السرية العالمية المتعاونة معها، لأني أكدت على قيام الصهيونية بإنشاء صحيفة **حريت** التركية عام ١٩٤٧ من خلال عائلة سيماوي ـ وهم من الدونما اليهود كما تؤكد المصادر التركية ـ لتهيئة الأذهان في تركيا المسلمة لإقامة الدولة الإسرائيلية لاستعمار أرض فلسطين. وقد تحولت هذه الصحيفة اليوم إلى مؤسسة إعلامية احتكارية كبرى تمتلك عشرات الصحف والإذاعات والتلفزيونات، وتدعو إلى نبذ التعاون مع العرب «لأننا كلما ابتعدنا عنهم أصابنا الفلاح» كما قال أوكتاي اكشي رئيس تحرير **حريت** عام ١٩٩٤.

فكيف يمكن تعريف وتحديد علاقات العرب مع دول الجوار في إطار لعبة المصالح التي تجتاح المنطقة، إذا كنا نحمل أحكاماً مسبقة ضدها وضد عملية التعاون معها؟

(١) انظر مراجعة عقيل سعيد محفوض لكتاب: ابراهيم الداقوقي، «صورة العرب لدى الأتراك،» **المستقبل العربي**، السنة ٢١، العدد ٢٣٥ (أيلول/ سبتمبر ١٩٩٨)، ص ١٣٦ ـ ١٤٢.

(٢) أورهان كولوغلو، «ندوة العرب والأتراك: حوار مستقبلي،» **مجلة التراكم الثقافي** (Birikim، تركيا) (كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣)، ص ٨ ـ ١٣.

لقد كان كتابي الأول **صورة العرب لدى الأتراك** بحثاً عن تحولات صورة العرب لدى الأتراك في ضوء علم تحليل المضمون، وليس مقالاً حماسياً أو عرضاً لوجهة نظري في صحيفة يومية. ولذلك فقد أوردت آراء المحللين السياسيين الأتراك ومؤلفي الكتب المدرسية الرسمية حول العرب، ومن هنا فقد أكدت في الصفحة (١٥٣) من الكتاب المذكور أنه «إذا كانت بعض الصحف التركية الرسمية قد رسمت صورة قاتمة للعرب، وقالت إن العرب يقومون باستغلال الدين ويتدخلون في شؤون تركيا ويؤيدون الإرهاب ويطمع العرب في المياه والأراضي التركية ويضطهدون الأقليات التركية في البلدان العربية، فإن ثمة مجموعة من الصحف التركية تساند القضايا العربية وتتعاطف مع العرب أمام الهجمة الامبريالية ـ الصهيونية ـ التبشيرية ضد العرب والمسلمين. ومن هنا، فإن هذه الصحف تركزت حول قضايا النضال العربي ضد القوى الطامعة في أراضيها وخيراتها والعاملة على إعادة استعمار البلدان العربية أو تقسيمها مجدداً، سواء من حيث الدفاع أو المساندة أو التأييد».

وقد اهتمت الدراسات الإعلامية الأمريكية بموضوعة الصورة النمطية المقولبة منذ بدايات الحرب العالمية الثانية، وحاولت استكشافها وفق قيم ومفاهيم حضارية معينة في ضوء علوم النفس والاجتماع والإعلام والتاريخ والأدب. أما في وطننا العربي، فإن بحوث استخلاص الصور اعتمدت ـ رغم ندرتها ـ على علم تحليل المضمون لتحديد مكونات صورة شعب لدى شعب آخر من خلال تحليل مضامين وسائل الإعلام لمعرفة الاتجاهات والمواقف والاستجابات التي يتعامل بها الأفراد مع ما يحيط بهم باعتباره جزءاً من الإطار الدلالي للأشياء والأشخاص التي يحتك بها من جهة، وتحدد اتجاهه الفكري نحوها من جهة أخرى. ومن هنا فإن القائم بتحليل مضامين وسائل الإعلام يسرد الآراء المختلفة التي تدخل في نسيج تكوين الصورة النمطية المقولبة دون أن يعنى بالرد عليها خلال إجرائه للتحليل وإنما يرجئ ذلك الرد واقتراحاته لكيفية تحسين تلك الصورة النمطية السلبية المقولبة إلى نهاية البحث تأكيداً على حياده والتزامه بالموضوعية أثناء القيام بتحليل تلك المضامين.

وإذا كان بعض الكتاب قد قرأوا كتابي الأول **صورة العرب لدى الأتراك** قراءة مقولبة لجهلهم بأسس علم تحليل المضمون من جهة، ولأفكارهم المسبقة حول الأتراك أو العرب من جهة أخرى، فإن إعادة طبعه للمرة الثانية (١٩٩٨) خير دليل على أن أكثرية الرأي العام العربي يؤمن بجدوى توثيق العلاقات العربية ـ التركية وبضرورة إجراء الاتصالات والحوار لحل المشاكل القائمة بينهم. وقد أكدت مواقف الرئيس الراحل حافظ الأسد الواقعية الحكيمة تجاه الأزمة السورية ـ التركية الأخيرة، وإدراكه لمخاطر وصولها إلى حافة الهاوية وزيارات الرئيس محمد حسني مبارك المكوكية بين أنقرة ودمشق لتقريب وجهات نظر الرئيسين السوري والتركي حول قضية أوجلان

وحواره المكثف مع الأطراف المعنية بالموضوع، صدقية ما ذهبنا إليه. أما تلك الأقلية الضئيلة من العرب والأتراك الذين يعيشون على هامش الأيديولوجيات التي عفى عليها الزمن وعلى إضرام نار الخلافات، دون أن يأخذوا درساً من حربي الخليج الأولى والثانية، فإنني أنصحهم بقراءة كتابي الثاني **صورة الأتراك لدى العرب** الذي أضعه بين يدي القارئ الكريم، لكي يتعلموا أسس علم تحليل المضمون، وليكونوا رسل السلام بين شعوب منطقتنا التي طحنتها الحروب العبثية التي أفقرت أغنى دول المنطقة: إيران والعراق والكويت، وقضت على زهرة شبابها ووزعت خيرة أبنائها من العلماء والباحثين والكفاءات النادرة على أرصفة العالم.

ابراهيم الياس الداقوقي

مدخل:
تقنية تحليل المضمون ومشكلة الدراسة

تتصل دراسة الصور النمطية المقولبة (Stereotypes) لمجموعة من البشر لدى مجموعة أخرى بعلم تحليل المضمون وتقنياته من جهة، وبعلوم النفس والاجتماع والسياسة والإعلام من جهة أخرى، ولا سيما أن علم تحليل المضمون يعد القاسم المشترك بين تلك العلوم الإنسانية وفتحاً جديداً في الدراسات الإعلامية الحديثة من أجل فهم المبادئ الدولية التي تتحكم في التفاعل المتبادل بين الإعلام والمجتمع في الوطن العربي، وتحاول تحطيم الإرادة العربية الحرة والمستقلة التي تسعى إلى التنمية الحضارية لخلق الإنسان الجديد القادر على مواجهة التحديات وبناء المستقبل السعيد له ولأجياله القادمة.

وإذا كان علم العلاقات العامة يلعب دوراً كبيراً في تشكيل الصور النمطية المقولبة السلبية أو الإيجابية، تبعاً لإيجابية أو سلبية تلك العلاقات، لمجموعة من البشر لدى مجموعة أخرى، فإن التلفزيون ـ باعتباره أقوى وسائل الإعلام المؤثرة بعد أن أصبح صديق الأسرة ـ يقوم بدور كبير في نقل الصور النمطية المقولبة عن الأشخاص والجماعات نتيجة تراكم الصور في أذهان المشاهدين، أو عن طريق الدعاية السياسية المشحونة بالمشاعر والعواطف، مما يؤدي في أحيان كثيرة إلى التحايل والتحيز، بل والعنصرية التي تقف أحياناً حائلاً دون تفاعل الأفراد أو المجموعات البشرية بعضها مع بعضها الآخر. ومن هنا فإن الصور النمطية المقولبة تختلف عن الصور العاطفية الذهنية (Images) التي تقوم على الإدراك العقلي السابق دون أن تكون لها انعكاسات سلبية على تفاعل الأفراد والمجموعات، لأن معظم تلك الصور الذهنية العاطفية يصيبها النسيان والتحوير وإعادة النظر بمرور الزمن لاعتمادها على الخيال بالدرجة الأولى، على عكس الصور النمطية المقولبة التي تعد مجموعة من المعتقدات المتراكمة التي تؤطرها مجموعة كبيرة من التوليفات الفنية والفلسفية والاجتماعية والسياسية بشكل نمطي سائد لا نستطيع الحكم على صدقها أو خطأها إلا من خلال تطبيق

تقنيات علم تحليل المضمون: اختيار عينة البحث وتقسيمها إلى موضوعات ورموز مصنفة مع وضع فرضيات الموضوع لتفسير وحدات التحليل وجمع المعطيات من خلال دراسة وتحليل النصوص بعيداً عن الأحكام المسبقة لأن «نجاح وفشل نتائج تحليل المضمون يرتبط ـ بالدرجة الأولى ـ بالتصنيف العام للوحدات الخاضعة للتحليل، ولا سيما أن نظرية تحليل المضمون هي بالضد من نظرية التحليل التجريبي، لأن تحليل المضمون لا يعتمد على الأفكار المسبقة وإنما على دراسة وتحليل النصوص»[١]. ومن هنا يجب على الباحث الذي يتناول بالدراسة الصورة النمطية المقولبة لشعب من الشعوب لدى شعب آخر في ضوء علم تحليل المضمون أن يضع ايديولوجيته الخاصة وآراءه وأحكامه المسبقة جانباً لكي يخرج بالنتائج العلمية المطلوبة. ولهذا فإن العلماء البريطانيين أو الصينيين أو الافريقيين أو العرب أو الكوبيين عندما يقومون بدراسة مشكلة وفق معايير علم تحليل المضمون في بلادهم، فإنهم جميعاً يتوصلون إلى النتيجة نفسها رغم بعد الشقة بينهم ورغم عدم معرفتهم أحدهم بالآخر. ومن هنا فإننا سنتناول بالبحث موضوعين يتعلقان بمشكلة الدراسة وتقنيات علم تحليل المضمون، هما:

أولاً: مفهوم الصور النمطية المقولبة

يقول هاملتون «ان الصور النمطية المقولبة هي نظام العقائد الراسخة في أذهان الأفراد»[٢] في حين يعتقد هاسلام ان «في العديد من الاصطلاحات الأساسية يمكن تعريف الأنماط الصورية المقولبة كمجموعة من العقائد حول أخلاقيات مجموعة من الناس تحاول مجموعة أخرى نبذها من حياتها ووجودها بشكل واضح»[٣]. ومن هنا فإن كوندور يرى في الصور النمطية المقولبة «نوعاً من التمييز العنصري الذي تمارسه الأكثرية ضد الأقلية، لأن تلك الصور هي الهوية الاجتماعية لتلك الأقلية»[٤]. ولهذا يعتقد تاجفيل بأن الصور النمطية المقولبة «تتحول إلى مشكلة اجتماعية عندما تتشارك مجموعة من الناس في الإيمان بها ضمن التكوين الاجتماعي لتلك المجموعة. وبذلك

(١) Bernard Berelson, *Content Analysis in Communication Research,* Foundations of Communication Research (Glencoe, IL: Free Press, [1952]), p. 89.

(٢) D. L. Hamilton, S. J. Stroessner and D. M. Dris Coll, «Social Cognition and the Study of Stereotypes,» in: P. G. Devine, D. L. Hamilton and T. M. Ostrom, eds., *Stereotypes Theory* (New York: Springer-Verlag, 1994), pp. 291-321.

(٣) Russell Spears [et al.], eds., *The Social Psychology of Stereotyping and Group Life* (Oxford, UK; Cambridge, MA: Blackwell, 1997), p. 119.

(٤) المصدر نفسه، ص ٣٦٦.

تتحول تلك المشاركة إلى نوع من العزل الاجتماعي للمجموعة الأخرى»[٥].

واستناداً إلى هذه الأفكار المطروحة حول الصور النمطية المقولبة يمكننا تعريفها بأنها الأحكام والصفات والتقديرات العامة الإيجابية أو السلبية النابعة من الانطباعات الذاتية المستندة إلى خلفية الإرث الثقافي والبعد الأيديولوجي والتراكم المعرفي والتي تطلقها جماعة بشرية على جماعة أخرى أو كيان جماعي تكراراً نتيجة الأحكام المسبقة التي تحملها حولها، ولذلك فإن للصور النمطية المقولبة علاقة مباشرة بالذات وبالآخر من جهة، وبالمشاعر المتناقضة: العنف والتسامح والاتصال والقطيعة والحب والبغض والتمويه والحقيقة من جهة أخرى. وتظهر عملية التمييز التراكمي ضد الجماعات العرقية والدينية بشكل واضح في الصور النمطية المقولبة السلبية المنتشرة ضد الأقليات في جميع أنحاء العالم اليوم. وتكون الصورة النمطية المقولبة إيجابية في حالة وجود علاقات عامة جيدة بين الجماعتين المذكورتين وسلبية عند انقطاع أو تدهور تلك العلاقات بينهما.

وقد ظهر من تحليل مضمون أحدث دراستين[٦] أعدتهما لجنة المساواة العنصرية في بريطانيا عام ١٩٩٨ حول ١٥٠٠ شخص من البيض ومواطني جنوب آسيا والسود الكاريبيين الذين يعيشون في بريطانيا ضمن ست مجموعات تتراوح أعمارهم بين ١٨ ـ ٤٥ عاماً، لمعرفة رأيهم بالبريطانيين من جهة، ولمعرفة صورتهم النمطية المقولبة لدى البريطانيين من جهة أخرى، بأن ثلثي الأشخاص الذين كانوا محلاً للاستفتاء خلال هاتين الدراستين يعتقدون بأن العلاقات قد تطورت بينهم وبين البريطانيين خلال العشرين عاماً الماضية، بل انها تطورت إلى الأحسن ـ خلال تلك الفترة ـ بنسبة ٦٠ بالمئة. كما أن كل الفئات الخاضعة لهاتين الدراستين (ولا سيما الكاريبيون) قد أكدوا بأن العلاقات الشخصية هي الوسيلة المثلى لهدم الحواجز النفسية وتغيير الصور النمطية المقولبة بين الجماعات، وكان الكاريبيون يعتقدون بأنهم أكثر تعرضاً من غيرهم للأحكام المسبقة والصور النمطية المقولبة السلبية كمجموعة بشكل عام وأحياناً كأفراد أيضاً، لأن العنصرية البريطانية تعتمد على التفرقة بين الأبيض والأسود.

وإذا كان الآسيويون والكاريبيون يعتقدون بوجود العنصرية في بريطانيا تجاههم بسبب اللون والثقافة والدين، فإن هذه الدراسة قد أظهرت بأن ثمة تبايناً كبيراً في الفرص الاقتصادية والسياسية المتاحة للملونين والمسلمين في بريطانيا. ولقد اعتمد

(٥) المصدر نفسه، ص ١٢.

(٦) Commission for Racial Equality, *Stereotyping and Racism: Findings from Two Attitude Surveys* (London: [s. n.], 1998), pp. 5-29.

التقرير أن مؤشرين جديدين يقيس أحدهما فرص العمل المتاحة للأقليات العرقية والدينية، ويقيسها الثاني بمدى مساهمة هؤلاء في صنع القرارات السياسية والاقتصادية، حيث تبين من خلال هذين المؤشرين أن النشاط الاقتصادي للمواطن البريطاني لا يزال يفوق النشاط المماثل للأقليات العرقية والدينية في بريطانيا، وأن الأجور التي تتقاضاها الأقليات متدنية جداً إذا ما قورنت بأجور الآخرين، رغم وجود صداقات بينهم وبين البريطانيين، لأن البيض يعتقدون بأن الآسيويين والمسلمين يؤلفون تنويعاً ثقافياً وثراء اجتماعياً في بريطانيا، فإن الآسيويين يعتقدون بأن العنصرية في بريطانيا قد تراجعت خلال العشرين سنة الماضية كثيراً، وتطورت إلى الأحسن، بل إنهم يعتقدون بأن الصور النمطية المقولبة السلبية المنتشرة لدى البريطانيين حولهم بدأت بالزوال تدريجياً نتيجة تطور العلاقات العامة بينهم وبين البريطانيين.

ويعتقد الآسيويون والكاريبيون بأن وسائل الإعلام، ولا سيما التلفزيون والإعلانات، هي التي تقوم بنشر الصور النمطية المقولبة السلبية عنهم. ولكنهم يؤمنون أيضاً بأن تلك الصور السلبية قد تقلصت في السنوات الأخيرة وتحولت إلى الأحسن. ولهذا فإنهم يتمنون أن يروا أنفسهم في صورة أفضل لدى البريطانيين، بدل أن يكونوا سلعة في الإعلانات والتلفزيون لتسويق فكرة الإثنية، إضافة إلى اعتقاد الكاريبيين بأن ثلاثة أرباع الأجانب القاطنين في بريطانيا من مختلف الأقليات قد أسيء استعمال الإعلام بحقهم واستخدموا كعناصر للصور النمطية المقولبة السلبية في الإعلانات، إضافة إلى أن ٤٢ بالمئة من هذه المجموعات البشرية قد تعرضت للظلم والتمييز العنصري في مواقع عملهم.

أما الصور النمطية المقولبة السلبية للسود الكاريبيين لدى البيض، فتتمثل في «وجود خرقة «أو قطعة قماش» على أكتافهم» و«انهم خشنون ويخلقون المشاكل دائماً» و«انهم عدوانيون» و«انهم يتعاطون المخدرات». أما الصور النمطية المقولبة السلبية للبيض من سكان جنوب آسيا لدى البيض البريطانيين، فهي «أنهم مصلحيون ـ يخدمون مصالحهم فقط» و«لهم أطفال كثيرون» و«متخلفون» و«لهم عقائد دينية رجعية» و«محلاتهم قذرة» و«انهم لا يحبون الجنس الأبيض».

ولكن رغم تقدم الدراسات خلال العشر سنوات الماضية حول الصور النمطية المقولبة «فإن تلك الدراسات لا تزال غير كافية لصياغة بيان واقعي حولها، لأن ثمة تأثيرات اجتماعية ـ ثقافية وعوامل خجل متداخلة في تشكيل التنميط الصوري المقولب في إطار الهوية الاجتماعية بتأثيراتها المختلفة»(٧). إضافة إلى قيام علماء الاجتماع

(٧) Spears [et al.], eds., Ibid., p. 124.

والنفس والإعلام بربط إهمال وسائل الإعلام للأقليات العرقية والدينية في المجتمعات المتقدمة بسبب الهوة الثقافية ولاعتبارات اقتصادية واجتماعية، هو إنكار للتقدم الذي حققته هذه الجماعات واقعياً وتجاهل لموضوع المساواة وحقوق الإنسان.

وقد اهتمت الدراسات الإعلامية الأمريكية بموضوع الصور النمطية المقولبة منذ عام ١٩٣٣ عندما قام كل من كاتز وبرالي بإجراء استفتاء لمعرفة آراء ١٠٠ طالب جامعي حول الصور النمطية المقولبة المنتشرة في الجامعات الأمريكية حيث نشراها في مجلة **علم النفس الاجتماعي والأشخاص غير السويين**(٨). ثم تلياها بدراسة أخرى مشتركة عام ١٩٣٥ حول الأحكام المسبقة العنصرية والصور النمطية المقولبة العنصرية(٩). وقد اهتمت منظمة اليونسكو بالموضوع منذ عام ١٩٥١ عندما كلفت و. بوخانان بإجراء دراسة الصور النمطية المقولبة التي ظهرت في انتخابات اليونسكو لنشرها في مجلة **العلوم الاجتماعية الدولية**(١٠). وقد قام العلماء الأمريكان رسل سبيرس وبنيلوب ج. أوكس ونعومي ألمرز والكسندر هاسلام بنشر كتاب ضخم بعنوان **علم النفس الاجتماعي للتنميط الصوري المقولب وحياة المجموعات البشرية**(١١) جمعوا فيه حوالى ٧٢٠ عنواناً للمؤلفات والدراسات والبحوث الخاصة بالصور النمطية المقولبة المكتوبة خلال الفترة (١٩٣٣ ـ ١٩٩٦) قدموها كمراجع في نهاية هذا المؤلف القيم الذي تناولوا فيه جميع القضايا المتعلقة بالصور النمطية المقولبة من المنطلقات السياسية والنفسية والاجتماعية والثقافية في إطار الأحكام المسبقة والنظرة إلى الأقليات والمجموعات الدينية والعرقية في أمريكا، بل انهم وجدوا في **البيان الشيوعي** الذي أصدره كارل ماركس وفردريك انغلز عام ١٨٤٦ نماذج من الصور النمطية المقولبة. كما قامت كبرى الجامعات في أمريكا وكندا وأوروبا واستراليا بعقد الندوات العلمية حول هذا الموضوع اعتباراً من عام ١٩٥٧ تضمنت دور الأحكام المسبقة في تكوين الصور النمطية المقولبة وسلوك الجماعات الأخلاقي والصور النمطية المقولبة والتحيز ضد الأقليات، والصور النمطية المقولبة والعلاقات العامة والتحيز لدى الجماعات الاجتماعية وغيرها، بل إن خمسين مؤلفاً صدر ما بين عامي ١٩٨٧ و١٩٩٦ في أمريكا حول دور الأحكام المسبقة والعنصرية في تكوين الصور النمطية المقولبة بقلم

(٨) D. Kats and K. Braly, «Racial Stereotypes of One Hundred College Students,» *Journal of Abnormal and Social Psychology,* vol. 28 (1933), pp. 280-290.

(٩) D. Kats and K. Braly, in: *Journal of Abnormal and Social Psychology,* vol. 30 (1935), pp. 175-193.

(١٠) William Buchanan, «Stereotypes and Tensions as Revealed by the UNESCO International Poll,» *International Social Science Bulletin,* vol. 3 (1951), pp. 515-528.

(١١) Spears [et al.], eds., *The Social Psychology of Stereotyping and Group Life.*

كبار علماء النفس والاجتماع والإعلام والسياسة، أمثال: ج. و. ألبورت، س. أ. أندرسون، ج. ل. بيوفويس، ج. و. بودنهاوزن، ر. ج. براون، د. ت. كامبل، ج. كروكر، ب. ج. دفاين، ب. دوسجا، ن. ألمرز، س. ت. فيسك، د. فريدمان، س. أ. هاسلام، س. هنكل، م. أ. هوغ، س. جيمسون، شيرمان وليمز، ب. و. لينفيل، س. ماك غارتي، و. ل. مدين، أ. موماندي، ب. ج. أوكس، س. د. رايخر، س. د. ريشر، م. روثبارت، م. شالر، ب. سيمون، إ. د. سميث، ر. سبيرس، ج. ستانكور، هـ. تاجفيل، س. إ. تايلور، ج. س. تورنر، فون كنيبنبرغ، د. أ. ويلدر، س. وورجل، و. و. ي. أوزربيت وغيرهم. كما ان د. ل. هاملتون كتب ١٢ بحثاً ودراسة بمفرده أو بالاشتراك حول تحليل أبعاد الصور النمطية المقولبة السيكولوجية والسوسيولوجية واللغوية والأخلاقية في إطار الأحكام المسبقة والعنصرية والتمييز ما بين عامي ١٩٧٦ و١٩٩٤ في العديد من المجلات الأمريكية.

ويمكننا تصنيف الدراسات الإعلامية الجارية حول الصور النمطية المقولبة إلى خمس فئات تغطي خمسة أدوار تاريخية، تعتمد معظمها على تحليل المضمون لتحديد مكونات الصور النمطية المقولبة، في حين اقتصر القليل منها على الدراسات الميدانية وتأثير وسائل الإعلام في تكوينها، وهي:

١ ـ الدراسات التي تناولت دور العنصرية والأحكام المسبقة في تكوين الصور النمطية المقولبة السلبية للزنوج واليهود في الولايات المتحدة خلال الحربين العالميتين: من ذلك، تحليل مضمون مدى النفوذ اليهودي في المجتمع الأمريكي الذي أجراه روبنسون وروديه عام ١٩٤١ ومدى انطباق الزنوج في مجتمعات الجنوب الأمريكي عام ١٩٤٢ مع السكان الآخرين في الولايات المتحدة الأمريكية[١٢]، ودراسة بايتون حول الصور النمطية المقولبة العنصرية للطلبة الزنوج في المعاهد الأمريكية[١٣]، ودراسة دوديكا حول موقف طلبة المعاهد الأمريكية نحو الحرب والألمان قبل وخلال الحرب العالمية الثانية[١٤]، ودراسة مينز المقارنة حول الصور النمطية المقولبة العنصرية

(١٢) ابراهيم الداقوقي، **صورة العرب لدى الأتراك** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٦)، ص ٩١.

(١٣) J. A. Bayton, «The Racial Stereotypes of Negro College Students,» *Journal of Abnormal and Social Psychology*, vol. 36 (1941), pp. 97-102.

(١٤) George J. Dudycha, «The Attitudes of College Students toward War and the Germans before and during the Second World War,» *Journal of Social Psychology*, vol. 15 (May 1942), pp. 317-324.

للزنوج خلال ١٩٣٥ ـ ١٩٤٢[١٥].

٢ ـ دراسة وتحليل الصور النمطية المقولبة الناجمة عن الحرب العالمية الثانية والمشاكل المتعلقة بها على الصعيد الوطني وعلاقة تلك الصور بالنقاء العنصري، منها: الدراسة العلمية للصور النمطية المقولبة القومية وعلاقتها بالنقاء العنصري لكلينبرغ[١٦]، والأنماط الصورية المقولبة قبل وبعد ضرب بيرل هاربر لسيغو[١٧]، والصور النمطية المقولبة لدى المجموعات العرقية العنصرية في هاواي لفيناك[١٨]، وموقف الصحافة الجنوبية البيضاء من الزنوج المعذبين للوغان[١٩].

٣ ـ توسعت الدراسات الخاصة بالأنماط الصورية المقولبة بعد السبعينيات لكي تشمل الأفراد والمجموعات الاجتماعية في إطار علم النفس الاجتماعي والأحكام المسبقة: الصور النمطية المقولبة الخاصة بردود الفعل حول استخدام اللهجة المحلية الاسكتلندية في اللغة الإنكليزية لشاين[٢٠]، وعرض للصور النمطة المقولبة في الأدب خلال ١٩٢٦ ـ ١٩٦٨ لكوثين وروبنسون وكراوس[٢١]، واختبار الحدود الدنيا للتنميط الصوري المقولب (Stereotyping) للسود لدونكان[٢٢]، والصور النمطية المقولبة الإثنية لغاردنر والآخرين[٢٣]، والإيضاحات الأساسية حول الأحكام الخاصة

(١٥) Max Meenes, «A Comparison of Racial Stereotypes of 1935 and 1942,» *Journal of Social Psychology*, vol. 17 (May 1943), pp. 327-336.

(١٦) Otto Klineberg, «The Scientific Study of National Stereotypes,» *International Social Science Bulletin*, vol. 3 (1951), pp. 505-515.

(١٧) D. W. Seago, «Stereotypes: Before Pearl Harbour and after,» *Journal of Social Psychology* (1947), pp. 55-63.

(١٨) W. Edgar Vinacke, «Stereotyping among National-Racial Groups in Hawaii: A Study in Ethnocentrism,» *Journal of Social Psychology*, vol. 30 (November 1949), pp. 265-291.

(١٩) Rayford W. Logan, ed., *The Attitude of the Southern White Press toward Negro Suffrage, 1932-1940*, with a foreword by Charles H. Wesley (Chicago, IL: [Penguin], 1949).

(٢٠) William M. Cheyne, «Stereotyped Reactions to Speakers with Scottish and English Regional Accents,» *British Journal of Social and Clinical Psychology*, vol. 9 (1970), pp. 77-79.

(٢١) Nelson R. Cauthen, Ira E. Robinson and Herbert H. Krauss, eds., «Stereotypes: A Review of the Literature, 1926-1968,» *Journal of Social Psychology*, vol. 84 (1971), pp. 103-125.

(٢٢) Birt L. Duncan, «Differential Social Perception and Attribution of Intergroup Violence: Testing the Lower Limits of Stereotyping of Blacks,» *Journal of Personality and Social Psychology*, vol. 34, no. 1 (July 1976), pp. 590-598.

(٢٣) R. C. Gardner, D. M. Kirby and J. C. Finlay, «Ethnic Stereotypes: The Significance of Consensus,» *Canadian Journal of Behavioural Science*, vol. 5 (1973), pp. 4-12.

بالتنميط الصوري المقولب لهاملتون وغيفورد(٢٤)، والصور النمطية المقولبة الاجتماعية والمجموعات الاجتماعية لتاجفيل(٢٥).

٤ ـ دراسة الصور النمطية المقولبة للأفراد والجماعات في البيئات والحضارات والثقافات المتباينة بعد الثمانينيات لاستكشاف القيم الحضارية فيها ووضع الإطارات النظرية لها ضمن اختلافها واتفاقها مع تلك الصور النمطية المقولبة: فقد كتب ألمرز ثماني مقالات بمفرده أو مع الآخرين خلال الفترة ١٩٩٠ ـ ١٩٩٤ حول علاقة الهوية الاجتماعية بالصور النمطية المقولبة(٢٦) في حين كتب دوسجه مقالة بعنوان «عندما لا يكون السيئ سيئاً دائماً» حول الاستعمالات الاستراتيجية للنماذج الإعلامية في تعميم التنميط الصوري المقولب(٢٧)، بينما كتب أيسيس والآخرون حول دور الحالات الروحية في التعبير عن الصور النمطية المقولبة لدى الجماعات المختلفة(٢٨)، ودراسة فيسك حول كيفية السيطرة على الأشخاص الآخرين: قوة المظاهر في التنميط الصوري المقولب(٢٩)، ودراسة فورد وستانغور حول دور التشخيص في تكوين الصور النمطية المقولبة(٣٠)، ودراسة فيوك وستانغور حول دور أسس الذكريات في إدامة الصور

---

(٢٤) David L. Hamilton and Robert K. Gifford, «Illusory Correlation in Interpersonal Perception: A Cognitive Basis of Stereotypic Judgments,» *Journal of Experimental Social Psychology,* vol. 12, no. 4 (July 1976), pp. 392-407.

(٢٥) H. Tajfel, «Social Stereotypes and Social Groups,» in: John C. Turner and Howard Giles, eds., *Intergroup Behaviour* (Oxford: Basil Blackwell; Chicago: University of Chicago Press, 1981), pp. 144-167.

(٢٦) لعل أهم هذه الدراسات هي: N. Ellemers and P. Mlicki,«Refining the Social Identity Concept: Some Theoretical and Empirical Complexities,» *Journal of Personality and Social Psychology* (1991).

(٢٧) Bertjan Doosje, Russell Spears and Willem Koomen, «When Bad Isn't all Bad: Strategic Use of Sample Information in Generalization and Stereotyping,» *Journal of Personality and Social Psychology,* vol. 69, no. 4 (October 1995), pp. 642-655.

(٢٨) V. M. Esses, G. Haddock and M. P. Zanna, «The Role of Mood in the Expression of Intergroup Stereotypes,» paper presented at: *The Psychology of Prejudice,* edited by Mark P. Zanna and James M. Olson, Ontario Symposium; vol. 7 (Hillsdale, NJ: L. Erlbaum Associates, 1994), pp. 77-101.

(٢٩) Susan T. Fiske, «Controlling Other People: The Impact of Power on Stereotyping,» *American Psychologist,* vol. 48, no. 6 (June 1993), pp. 621-628.

(٣٠) T. E. Ford and Charles Stangor, «The Role of Diagnosticity in Stereotype Formation: Perceiving Group Means and Variances,» *Journal of Personality and Social Psychology,* vol. 63, no. 3 (September 1992), pp. 356-367.

النمطية المقولبة(٣١)، في حين تناول هيوستن في بحوثه العشرة التي كتبها بمفرده أو مع الآخرين خلال الفترة ١٩٨٢ ـ ١٩٩٦ حول كيفية تصحيح وتغيير الصور النمطية المقولبة من الذاكرة الفردية والاجتماعية(٣٢)، ودراسة مليكي وإلمرز حول الصور النمطية المقولبة والهوية القومية لدى الطلبة البولنديين والألمان(٣٣).

٥ ـ الدراسات التي تتناول الصور النمطية المقولبة لشعوب العالم الثالث في مرآة الإعلام الغربي، حيث قام بمعظم هذه الدراسات باحثون من بلدان الشرق الأوسط، منها: دراسة بارطال حول العلاقات القائمة بين الوفدين الإسرائيلي اليهودي والفلسطيني خلال المفاوضات(٣٤)، ودراسة الكاتب التركي شريف ماردين حول علم النفس الاجتماعي والصور النمطية المقولبة(٣٥)، ودراسة الكاتب الفلسطيني ميخائيل سليمان حول صورة العرب في عقول الأمريكيين(٣٦). كما قام بعض الكتاب العرب بدراسة صورة العرب في وسائل إعلام الشعوب الأخرى، منها: دراسة الدكتور حلمي خضر ساري حول صورة العرب في الصحافة البريطانية(٣٧)، ودراسة الدكتور سامي مسلّم حول صورة العرب في صحافة المانيا الاتحادية(٣٨)، ودراسة مارلين نصر حول صورة العرب والإسلام في الكتب المدرسية الفرنسية(٣٩)، ودراستنا حول صورة

---

(٣١) Jack Fyock and Charles Stangor, «The Role of Memory Biases in Stereotype Mentenance [Maintenance],» *British Journal of Social Psychology,* vol. 33, part 3 (September 1994), pp. 331-343.

(٣٢) لعل أهم هذه الدراسات، هي: M. Hewstone, «Revision and Change of Stereotypic Beliefs: In Search of the Elusive Subtyping Model,» *European Review of Social Psychology* (Chichester), vol. 5 (1994), pp. 69-109.

(٣٣) P. Mlicki and N. Ellemers, «Being Different or Being Better? National Stereotypes and Identification of Polish and Dutch Students,» *European Journal of Social Psychology,* vol. 26 (1996), pp. 97-114.

(٣٤) D. Bar-Tal, «Delegitimizing Relations between Israeli Jews and Palestinians: A Social Psychological Analysis,» in: John E. Hofman [et al.], *Arab-Jewish Relations in Israel: A Quest in Human Understanding* (Bristol, IN: Wyndham Hall Press, 1988), pp. 217-248.

(٣٥) Muzafer Sherif and Carolyn W. Sherif, *Social Psychology* (New York: Harper and Row, [1969]).

(٣٦) ميخائيل سليمان، **صورة العرب في عقول الأمريكيين**، ترجمة عطا عبد الوهاب (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧).

(٣٧) حلمي خضر ساري، **صورة العرب في الصحافة البريطانية: دراسة اجتماعية للثبات والتغير في مجمل الصورة**، ترجمة عطا عبد الوهاب (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨).

(٣٨) سامي مسلم، **صورة العرب في صحافة المانيا الاتحادية**، سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٨ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٥).

(٣٩) مارلين نصر، **صورة العرب والإسلام في الكتب المدرسية الفرنسية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٥).

العرب لدى الأتراك[٤٠]. أما دراستنا التي بين أيديكم فإنها الدراسة الأولى في لغة الضاد التي تتناول صورة شعب مسلم لدى العرب.

ونود ـ بهذه المناسبة ـ الإشارة إلى الدراسات العربية المنشورة التي تناولت الصور النمطية المقولبة سواء في علاقتها بوسائل الإعلام أو ارتباطها ببعض النماذج الاجتماعية، منها: دراسة السيد يسين حول الشخصية العربية بين صورة الذات ومفهوم الآخر[٤١]، ودراسة علي عجوة حول العلاقات العامة والصورة الذهنية[٤٢]، وعبد القادر طاش حول الصورة النمطية للإسلام والعرب في مرآة الإعلام الغربي[٤٣]، وعدلي سيد رضا حول صورة الأب والأم في المسلسلات العربية بالتلفزيون[٤٤]، وعاطف عدلي العبد عبيد حول صورة المعلم في وسائل الإعلام[٤٥]، إضافة إلى أن ثمة العديد من البحوث والدراسات الموضوعة والمترجمة، المنشورة في المجلات العربية حول الصور النمطية المقولبة، ما بين عامي ١٩٨٣ و١٩٩٧.

ثانياً: تقنيات علم تحليل المضمون

تعتمد دراسة الصور النمطية المقولبة في ضوء تقنيات علم تحليل المضمون على سوق مجموعة من التساؤلات الخاضعة للبحث ومواد خاصة بالتحليل مع اتخاذ طريقة علمية للبحث وصولاً إلى النتائج المرجوة. ومن هنا يختلف بحث تحليل المضمون عن البحث الوصفي الصرف، لأن دراسات تحليل المضمون تعتمد على إجراء ست خطوات متتابعة، هي[٤٦]:

- تحديد موضوع الدراسة من خلال اختيار العينة وفرز الفئات.

---

(٤٠) الداقوقي، **صورة العرب لدى الأتراك**.

(٤١) السيد يسين، **الشخصية العربية بين صورة الذات ومفهوم الآخر**، ط ٣ (بيروت: دار التنوير، ١٩٨٣).

(٤٢) علي عجوة، **العلاقات العامة والصورة الذهنية** (القاهرة: عالم الكتب، ١٩٨٣).

(٤٣) عبد القادر طاش، **الصورة النمطية للإسلام والعرب في مرآة الإعلام الغربي** (الرياض: شركة الدائرة للإعلام المحدودة، [١٩٨٩]).

(٤٤) عدلي سيد محمد رضا، **صورة الأب والأم في المسلسلات العربية بالتلفزيون: دراسة تحليلية** (القاهرة: دار الفكر العربي، [١٩٨٨]).

(٤٥) عاطف عدلي العبد عبيد، **صورة المعلم في وسائل الإعلام** (القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٩٧).

(٤٦) Edward Hodnett, *The Art of Problem Solving How to Improve Your Methods* (Glencoe, IL: Free Press, 1952), p. 89.

- صياغة التساؤلات البحثية ووضع فرضيات الدراسة.

- تطبيق تقنيات وطرق البحث العلمي في دراسة الموضوع من خلال البحث.

- جمع المعطيات من خلال التحليل وقياسها بوضع الدرجات لها.

- تصنيف المعطيات وتحويلها إلى جداول لتقويم موضوع الدراسة.

- تمحيص نتائج البحث وفق الفرضيات.

١ ـ موضوع الدراسة

إن المشكلة التي نريد إخضاعها لتقنيات علم تحليل المضمون، هي «صورة الأتراك لدى العرب» في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والإعلامية من خلال دراسة الأوراق المقدمة إلى الندوات العربية الخاصة بالعلاقات العربية ـ التركية في إطار القومية والإسلام والعلمانية التي عقدت خلال ١٩٨٠ ـ ١٩٩٨، بالإضافة إلى دراسة مجموعة من الصحف العربية الصادرة خلال ستة أشهر (من ١/١٠/١٩٩٨ إلى ٣١/٣/١٩٩٩) والتي تمثل مختلف الاتجاهات لدى الرأي العام العربي من جهة، وتغطي كافة الأقطار العربية من جهة أخرى، كما درسنا الكتب المدرسية في مشرق الوطن العربي ومغربه لاستجلاء تلك الصورة. وقد قمنا باختيار المواد الخاضعة للتحليل وتحديد فئات الدراسة لاستخلاص المؤشرات المطلوبة لهذه المشكلة، مع إعداد استبيان حول رأي العرب في الأتراك لاستكمال ملامح تلك الصورة التركية لدى العرب.

٢ ـ فرضيات الدراسة

إذا كانت عملية التمييز التراكمي ضد الجماعات أو الأقوام الأخرى تظهر بشكل واضح في الصور النمطية المقولبة السلبية، فإن جلاء موقف العرب من الأتراك سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، يتطلب إجابات محددة عن جملة أسئلة أبرزها:

- ما هو دور وسائل الإعلام العربية في تكوين الصورة النمطية السلبية للأتراك لدى العرب؟

- ما مدى مواكبة تلك الوسائل للتغيير الذي بدأ يطرأ على العلاقات العربية ـ التركية نتيجة المؤثرات غير الحكومية والعلاقات التي تقيمها المنظمات والمؤسسات العلمية ـ الأكاديمية منذ عام ١٩٨٠ في البلاد العربية وتركيا؟

- هل الصورة المرسومة للأتراك لدى العرب، هي صورة واقعية وموضوعية، أم أنها مشوهة ومغايرة للواقع نتيجة الأدلجة السياسية وعدم وجود الدراسات العلمية الجادة في هذا الميدان؟

ولما كانت وسائل الإعلام تلعب دوراً مركزياً في عمليات إنتاج المعاني ونقلها، بالإضافة إلى نقل المعاني السائدة، فإن معظم الدراسات التي انصبت على الصور النمطية المقولبة في وسائل الإعلام تعكس مشكلتين أساسيتين ترتبط الواحدة بالأخرى، هما:

- التمييز الذي تمارسه وسائل الإعلام ضد بعض الفئات الاجتماعية أو الكيانات الاجتماعية سواء حول الصورة التي ترسمها لها أو من حيث الخبر المادي المتاح لها في وسائل الإعلام أو لناحية إهمالها أو إقصائها عن مواقع العمل والمسؤولية.

- إن الدراسات الإعلامية الحديثة قد أثبتت بأن وسائل الاتصال ليست مجرد مرآة تعكس الحقائق الاجتماعية، وإنما هي تساهم في رسمها بشكل غير مباشر من خلال خلق معان جديدة أو تحريف الصورة الواقعية بشكل أو بآخر. وتعتمد قناعة الدارسين إليوت وفرانك باركن على نظريات في علوم الاتصال والنفس والاجتماع وعلم النفس الاجتماعي، تؤكد أن مواقف الفرد النفسية وسلوكه أمور يتعلمها من «الآخر» عن طريق المحاكاة والتماثل، لأن هذا الآخر - الذي وصفه سارتر بالجحيم - يتألف من قوى ثقافية فاعلة وجماعات ضغط وعمليات وسائل الاتصال التي تتفاعل مع بعضها تعامدياً وأفقياً في إطار العوامل المؤسسية والبنيوية والاجتماعية لإنتاج الصور النمطية المقولبة السلبية أو الإيجابية عن الآخرين. ومن هنا فإن تركيب العاملين في المنظمات الإعلامية والقيمين عليها الذين يؤدون دور حارس البوابة (Gate Keeper) ويقومون بانتقاء المادة الإعلامية وإنتاجها وإخراجها والمصادقة عليها قبل عرضها للجمهور، يلعب دوراً كبيراً في إنشاء تلك الصور النمطية المقولبة السلبية أو الإيجابية عن الآخرين انطلاقاً من مصالح أصحاب الوسيلة الإعلامية ورغبات المعلنين في تحقيق الأرباح وتلبية الحاجات النفسية والاجتماعية للجمهور من أجل إحداث التأثير الفوري والواضح في الرأي العام. ولكن وسائل الاتصال قد تقوم بإضفاء بعض سمات التضخيم أو التبسيط على تلك الصور فتكون مغايرة للحقيقة وتتحول إلى صور وقوالب جامدة تستخدمها تلك الوسائل لوصف الآخر سلبياً أو إيجابياً. ونظراً لأهمية العلاقات العامة في تكوين تلك الصور النمطية، فإن صورة أي شعب أو دولة في ذهن صانع القرار هي أحد العوامل المهمة في اتخاذ القرار بسببها، حيث إن آلية التفكير العربي تحمل نموذجاً يثبت صحة هذا الرأي. فالصورة النمطية المستقرة في تلك الآلية عن الأتراك تحمل معاني ودلالات سلبية مستمدة من النظرة الاستعلائية

التركية في اعتبار الدول العربية كسناجق في الإدارة العثمانية - كما قال المفكر العربي منح الصلح والكاتب التركي محمد علي براند - ومن مواقف الاتحاد والترقي الاستبدادية في الحرب العالمية الأولى والصراع السياسي على المنطقة بعد الحرب العالمية الثانية، إضافة إلى ما تتضمنه مناهج التعليم وما تبثه وسائل الإعلام العربية الرسمية من القيم والرموز التي تشوه صورة الأتراك في الوعي القومي العربي.

ولما كان تطبيق تقنيات علم تحليل المضمون يستدعي اتخاذ بعض الفرضيات، ليس كأحكام مسبقة حول موضوع الدراسة، وإنما لتفسير وحدات التحليل أو لغرض التمحيص والتدقيق وللإجابة عن التساؤلات الحرجة التي تطرحها المشكلة. ولذلك فقد افترضنا أربع فرضيات في تحليلنا للمواد المنشورة في وسائل الإعلام العربية حول الأتراك، وهي تلك الفرضيات التي لها صلة بالواقع العربي من جهة، وبموضوع دراستنا من جهة أخرى. وهذه الفرضيات، هي:

أ - الفرضية الأولى

إن صناعة الأخبار في الإعلام العربي محكمة اليوم بعوامل سياسية واقتصادية وثقافية من خلال أدلجة العلاقات العربية - التركية التي أدت إلى تثبيت الصور النمطية المقولبة عن الأتراك وتخليدها في أذهان النخب الفكرية العربية والحاكمة.

إن الدولة تمارس نوعاً من الوصاية الفكرية على وسائل الإعلام في معظم الأقطار العربية، بحيث إنها تحولت من الموضوعية والرقابة والإعلام إلى الدعاية السياسية المباشرة لتعبر عن صوت سيده، ولذلك فإنه لم يعد بمقدورها التمييز بين الممكن وغير الممكن فأصبحت لا تستطيع الاقتراب من المحظورات لأسباب اجتماعية وأخلاقية نتيجة رسوخ العادات والتقاليد في مجتمع يقاوم التغيير والتحولات. وبذلك تحول الإعلامي العربي - في كثير من الأحيان - إلى بوق لسيده نتيجة سير العملية الإعلامية العربية في إطار تفسير أو تبرير أعمال السلطة وليس تحليلها أو انتقادها، كما تحول الجمهور المتلقي إلى قطيع سلبي يمكن استغلاله والتأثير فيه بسهولة واستخدامه لخدمة ايديولوجيتها. ومن هنا فإن الدولة هي التي تمنح امتياز نشر الصحف وإقامة مؤسسات الإذاعة والتلفزيون بموافقات مسبقة، كما أن ثمة رقابة مشددة على ممارسة الأفراد في المجتمعات العربية لحق الإعلام مع وجود قيود كثيرة على حرية إبداء الرأي، إضافة إلى قيام جهاز إعلامي أعلى أو وزارة الإعلام أو الثقافة والإعلام بتحديد وتوجيه الرسالة الإعلامية في وصاية فكرية تشمل المواطن العربي من المهد إلى اللحد.

ب - الفرضية الثانية

توحي النظرة الأولية إلى موضوعة صورة الأتراك لدى العرب والانطباعات

المنبثقة عنها بأن الواقع المعاش وصورة الأتراك في وسائل الإعلام العربية والكتب المدرسية العربية في تناقض ملحوظ، ففي الوقت الذي تسعى فيه النخب الحاكمة والمثقفة المؤدلجة ـ على الأغلب ـ إلى تصوير الأتراك في قوالب صورية سلبية، نجد أن معظم أفراد الشعب العربي وبعض النخب الفكرية والسلطوية العربية ـ كما يؤكد المؤرخ العربي سيار الجميل ـ لا يحمل تلك الصورة السلبية عن الأتراك، ومن هنا فقد نشأت صورتان نمطيتان مقولبتان سلبية وإيجابية للأتراك لدى النخبة الثقافية والسلطوية العربية ـ مع بعض التداخل بينهما ـ هما: الصورة النمطية السلبية لدى عرب المشرق الذين «يعدون الأتراك مستعمرين وبأنهم كانوا سبباً في تأخر العرب وانقطاعهم عن اللحاق بركب الحضارة الغربية». والصورة النمطية المقولبة الإيجابية للأتراك لدى معظم مفكري عرب المغرب ونخبهم الحاكمة، باعتبارهم «حماة دار الإسلام ضد الهجمة الصليبية ـ الاستعمارية والتجزئة الصهيونية من شمال افريقيا إلى الخليج العربي».

ورغم وجود منطقة رمادية بين هذين الاتجاهين، نتيجة تطور العلاقات العربية ـ التركية خلال الربع قرن الماضي، إلا أن هذا الخلاف في وجهات نظر النخب الفكرية والحاكمة العربية حول الأتراك لم يحسم لصالح أحد الطرفين لحد الآن.

ج ـ الفرضية الثالثة

ثمة عدم ثقة عربية بنيات الحكام الأتراك في قضايا الأمن القومي العربي (الموقف التركي من إسرائيل ومشاكل الحدود والمياه والأقليات) والذي ينعكس سلبياً على صورة أولئك الحكام الأتراك والقابضين على السلطة في تركيا لدى العرب نتيجة الأحكام المسبقة التي يحملها العرب ضدهم بسبب تراكمات الماضي وانقطاع الصلة بينهما وعدم محاولتهما تطوير علاقاتهما لمعرفة أحدهما بالآخر بشكل أفضل.

د ـ الفرضية الرابعة

وجود فجوة دينية ـ ثقافية بين العرب والأتراك منذ انتهاء الحرب العالمية الأولى وتأسيسهم للحكومات القومية في بلادهم، وقد انعكست تلك الفجوة على التيارات السياسية المختلفة التي نشأت فيهم، حيث برز في تركيا الكمالية التيار القومي العلماني الراديكالي، في حين استمر التيار الديني الأصولي التقليدي في البلاد العربية، ولهذا فقد حاول كل منهما تحديد أهلّته الأمنية تجاه الآخر بموجب نطاق تلك الفجوة، ولا سيما أن الصراع بين هذين التيارين سيطبع القرن الحادي والعشرين بطابعه بعد أن سارعت الرأسمالية الغربية ـ بعد انهيار المعسكر الشرقي ـ إلى استبدال عداء الشيوعية بالإسلام السياسي، فحذت تركيا الكمالية حذو الغرب في استبدال عدوها الأول المتمثل بالشيوعية حتى عام ١٩٩٠ بالإرهاب ـ وهي الصفة التي تطلقها الأوساط الرسمية على ثورة المنشقين الأكراد بقيادة عبد الله أوجلان منذ عام ١٩٨٤ ـ ثم

بالرجعية الأصولية ـ وهي التسمية التي تطلقها الأوساط الرسمية على الإسلام السياسي ـ بعد فوز حزب الرفاه بالأكثرية النسبية في انتخابات عام ١٩٩٥.

وقد أملت تلك الفجوة الدينية ـ الثقافية على العرب والأتراك معاً، الانغماس في المشاكل السياسية والأمنية والاقتصادية على صعيد سياستهما الدولية في مجال علاقاتهما الخارجية محلياً وإقليمياً وعالمياً من جهة، وعلى صعيد علاقاتهما الثنائية في مجالات الأمن القومي والتنمية الوطنية والمكانة الثقافية، مما أدى إلى تكوين الصور النمطية المقولبة بعضهما لدى بعض من جهة أخرى.

٣ ـ خطة البحث وتحليل المشكلة

حاول علماء الإعلام، بعد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، إثبات نظرية ولبور شرام في تأثير وسائل الإعلام في الشرائح الاجتماعية وفي إجراء التحولات في المجتمع، بحيث أصبح ذلك الشغل الشاغل لعلماء الإعلام حتى السبعينيات عندما خضع المضمون الإعلامي لنقد مجموعة من السوسيولوجيين الغربيين والمفكرين الماركسيين: اليوت، ماكغيل، غولدنغ، يونغ، كوران وفرانك باركن وغيرهم الذين يعتقدون بأن ثمة عوامل عديدة أخرى تتحكم بمضمون ما تبثه وسائل الإعلام والمعاني التي تحملها رسائل تلك المؤسسات التي تتحدد بالقاعدة الاقتصادية لتلك المؤسسات واتجاهات الطبقات المالكة لها التي تستخدم سيطرتها على الإنتاج الثقافي لها لكي تضمن للصور والأفكار والعروض المهيمنة أن تدعم آراءهم في تكوين الرأي العام حول القضايا المطروحة. ولكن الدراسات الإعلامية الحديثة التي جرت في الولايات المتحدة وكندا وأوروبا بعد التسعينيات أثبتت قوة وسائل الاتصال الجماهيرية في نشر العنف والصور النمطية المقولبة في مجتمعاتها.

أما خطتنا في بحث وتحليل صورة الأتراك لدى العرب ضمن تقنيات تحليل المضمون النوعي خلال فترة مدار البحث، فقد تم تقسيمها وفق نظرية لازويل إلى موضوعات، والموضوعات إلى رموز مصنفة للوصول إلى النتائج المرجوة من خلال الخطوات الست المتبعة في استخدام تقنيات علم تحليل المضمون لتحديد ملامح تلك الصورة، مع أخذ الإطار الاجتماعي للمواد الخاضعة للدراسة بعين الاعتبار نظراً إلى أهمية المعطيات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية في تكوين الإطار العام لتلك المواد الخاضعة للتحليل من أجل عدم الاكتفاء بوصف الحالة القائمة فقط، وإنما محاولة إثارة التساؤل حولها أيضاً وصولاً إلى النتائج الصحيحة من جهة، ولإيجاد الحلول الواقعية من جهة أخرى.

وقد استخدمنا لتحقيق هذه الخطة، الدراسة العمودية في تحليل المواد وفق

أساليب تحليل المضمون النوعي ذي الأبعاد الاجتماعية، والدراسة الأفقية التي تتناول تحليل تلك المواد ضمن علاقاتها المتقاطعة والمتداخلة في المجتمع المحلي والقومي والإقليمي والدولي.

٤ ـ جمع المعطيات وتصنيفها وتحليلها

يتألف مجتمع البحث الخاضع لتحليل المضمون من ١٣ صحيفة يومية وأسبوعية وشهرية وفصلية عربية لمدة ستة أشهر من ١/١٠/١٩٩٨ إلى ٣١/٣/١٩٩٩، حيث تم تحليل المجلات الأسبوعية والشهرية والفصلية خلال الأشهر الثلاثة الأولى، في حين تم تحليل جرائد **تشرين** السورية و**الشرق الأوسط** اللندنية و**العالم الإسلامي** الصادرة عن الرابطة، خلال الأشهر الثلاثة التالية. وقد تمت دراسة وحدات التحليل: الافتتاحيات، والتعليقات، والتحقيقات، والأعمدة، والأنباء، والكلمات المفاتيح والمفردة، بالإضافة إلى مضمون المصور غير الإعلاني للحصول على الإجابات المطلوبة للعديد من التساؤلات بقياس المساحات أو إخضاع الموضوعات للعد لتحقيق الفائدة من معاينة وحدات السياق من خلال تحليل تلك الموضوعات.

ولما كانت هذه الدراسة هي دراسة خاصة تتناول موضوعاً محدداً في فترة قصيرة نسبياً لا تتجاوز الستة أشهر، فإنها في الوقت نفسه دراسة مفصلة لأنها تتناول فحص كافة مواد ١٣ صحيفة وتحليلها، وبيان نسبة تلك المواد إلى مواد الصحيفة العامة وفئاتها وتكراراتها. وهي القضايا التي سنتناولها بالبحث في الفصل الثالث عند دراسة صورة الأتراك في وسائل الإعلام العربية.

الفصـــل الأول

العوامل المؤثرة في تشكيل صورة الأتراك لدى العرب

كان أول اتصال العرب بالأتراك في العام ٥٤ للهجرة عندما عبر عبد الله بن زياد والي خراسان ـ زمن معاوية بن أبي سفيان ـ نهر جيحون واستولى على بخارى ورامدين وبيكند من بلاد الترك، في ما وراء النهر، ثم اختار ألفي مقاتل تركي من رماة النشاب الشجعان وأرسلهم إلى العراق، حيث أسكنهم البصرة[١]. ثم تتابعت الفتوحات الإسلامية في بلاد الترك إلى أن استتب الأمر لهم فيها بعد مقتل خاقان الترك «كور صول» على يد القائد العربي نصر بن سيار في حدود عام ١٢٣هـ/ ٧٣٨ م[٢].

وخلال الألف والمائتين والخمسين عاماً التي أعقبت إقامة الإمبراطورية العربية الإسلامية وحتى سقوط الإمبراطورية العثمانية الإسلامية عام ١٩١٨ استطاع الأتراك بعد أن استوعبهم العرب والمسلمون وامتزجوا بالحضارة الإسلامية، إقامة العديد من الإمبراطوريات الإسلامية في الساحات الواسعة الممتدة من الصين حتى البحر الأبيض المتوسط بحيث أصبح الأتراك المسلمون يسيطرون على الجزء الأعظم من العالم القديم طيلة ستة قرون والشرق الأوسط طيلة ألف عام تقريباً[٣].

وقد أدت هذه الحقبة التاريخية الطويلة التي امتدت من القرن الثامن إلى القرن

---

(١) أبو جعفر محمد بن جرير الطبري، **تاريخ الطبري: تاريخ الأمم والملوك**، ج ٦، ص ١٦٧.

(٢) المصدر نفسه، ج ٢٨، ص ٢٦٩.

(٣) يؤكد المؤرخون الأتراك، أن الأتراك أقاموا ١٦ إمبراطورية و٤١ دولة في التاريخ أهمها إمبراطوريات كوك ترك والايغور والاوار والسلاجقة والخوارزمية والتيمورية والبابورية الهندية والعثمانية. لمزيد من التفاصيل، انظر: Anıl Çeçen, *Tarihte Türk Devletleri* (İstanbul: Milliyet Yayınları, 1976), sh. 5-6.

العشرين في علاقات العرب بالأتراك إلى تراكم حضاري بكل ما يحمله من تناقضات وإشكالات وسلبيات إلى جانب الإيجابيات، بالإضافة إلى تحولات العلاقات الدولية في منطقة الشرق الأوسط، فتباينت نظرة العرب إلى الأتراك، وبالتالي تغيرت صورتهم خلال تلك الحقبة التاريخية الطويلة بين السلب والإيجاب. ومن هنا فإننا نعتقد بأن العوامل المؤثرة في تشكيل صورة الأتراك لدى العرب تتجسد في ثلاثة محاور، هي:

أولاً: الأمن القومي العربي

أصبح الأتراك بعد اتصال العرب بهم وقبولهم للدين الإسلامي تبعية للامبراطورية العربية الإسلامية الممتدة من تركستان شرقاً إلى المغرب العربي غرباً، وهي المنطقة التي تعدها استراتيجيات الايديولوجيات المسيطرة، مثل أمريكا واسرائيل، مستطيل الشرق الأوسط الممتد من مراكش في المغرب إلى طاشقند في المشرق، كما صرح بذلك تشومسكي في حديثه لصحيفة **لوموند** الفرنسية[٤]. ولكن قيام الدولة العثمانية في نهاية القرن الثالث عشر وتحولها إلى امبراطورية بعد احتلالها مصر عام ١٥١٧ ونقلها للخلافة الإسلامية من القاهرة إلى اسطنبول أدى إلى تبعية الوطن العربي للامبراطورية العثمانية التي كان مقرها تركيا، في حين كانت اسطنبول عاصمة الخلافة الإسلامية «التي مثلت أهم الروابط بين العرب والأتراك بعد الرابطة الجغرافية»[٥].

وإذا كان تاريخ العلاقات العربية ـ التركية مزيجاً من الاتفاق والاختلاف والصراع والتعاون منذ بدايات القرن العشرين، فإن وجود مصالح ناجمة عن الجوار بين الطرفين كان في كثير من الأحيان مصادر قلق لكل طرف من الطرف الآخر. «وفي مجال المصالح المشتركة لم يتوان الجانبان عن التعاون في ما بينهما، وفي مجال الخلاف كثيراً ما غض جانب الطرف عن خلافه مع الطرف الآخر، وصحيح أنه لم ينسه ولم يتنازل عن وجهة نظره، إلا أنه أيضاً لم يصر على إثارة الخلاف»[٦] على رغم أن هاجس الأمن القومي العربي كثيراً ما أدى إلى تكوين الصورة النمطية المقولبة السلبية أو الإيجابية عن الأتراك. ومن هنا يعتقد اللواء المتقاعد طلعت مسلم بأن المصالح العربية المتعلقة بالأمن القومي العربي لدى تركيا تتركز في «مصالح دفاعية واقتصادية وأمنية داخلية، بالإضافة إلى المصالح الثقافية الخاصة بمنظومة القيم المشتركة

(٤) ناعوم تشومسكي، «أوراسيا: قلب العالم،» نقلاً عن: **ملليت**، ١٥/٦/١٩٩٧.

(٥) طلعت مسلم، «مشروع النظام الشرق أوسطي وموقف العرب والأتراك منه وموقعهم فيه،» ورقة قدمت إلى: **العلاقات العربية ـ التركية: حوار مستقبلي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية** (بيروت: المركز، ١٩٩٥)، ص ٣٩٧.

(٦) المصدر نفسه.

بين العرب والأتراك»[٧]. وعلى رغم أن لتركيا أيضاً مصالح مشابهة لهذه المصالح لدى العرب، فإن ثمة مصالح عربية تتعلق بالأمن القومي العربي لا تتحقق إلا من خلال تركيا إما بسبب موقعها الجغرافي: تحكمها في تجارة الوطن العربي بالكامل مع دول البحر الأسود[٨]، ولكونها معبراً لخط أنابيب النفط العراقي إلى البحر الأبيض المتوسط[٩] وبوابة للوطن العربي يفصلها عن مصادر التهديد القادم من روسيا وأوروبا، لأنه من مصلحة العرب «ألا يوجد على أرض تركيا من يمكنه أن يشكل خطراً على أمن العرب، وألا تكون تركيا نفسها مصدراً لتهديد الوطن العربي، أو أن تكون قاعدة لقوات أجنبية تعتدي على أراضيه»[١٠]، وإما بسبب ظروفها الطبيعية لكونها منبعاً لنهري دجلة والفرات اللذين تتوقف عليهما حياة بلدين عربيين جارين لها هما سوريا والعراق، وإما بسبب المصالح الأمنية الداخلية للعرب في عدم تشجيع تركيا ـ بسبب موقعها الجغرافي الاستراتيجي ـ للثورات والانتفاضات والحركات الانفصالية في الوطن العربي، على رغم أن المصالح التركية الأمنية والدفاعية والاقتصادية تتطلب من العرب الشعور بالمسؤولية نفسها تجاه الأتراك، لأن أمنها القومي أو الوطني الذي تحدده المصالح الحيوية ـ مثل العرب ـ لا يمكن التنازل عنه لتعلقه بالسيادة الوطنية والعزة القومية اللتين قاتل العرب والأتراك دفاعاً عنهما ضد الهجمة الصليبية الشرسة من جهة، و«ضد الإدارة القاسية لحزب الاتحاد والترقي [الذي كان وريث النظام العثماني الإداري الفاسد ـ والمتعاون مع المحتل الأجنبي لبلاده بعد الحرب العالمية الأولى] والتي ثار عليها مصطفى كمال أتاتورك أيضاً» من جهة أخرى[١١].

وإذا كانت مخاوف وأسباب قلق كل من العرب والأتراك من بعضهم البعض تتجسد في الوجود الأجنبي على أراضيهما وقضايا المياه والحدود والأقليات، فإن المتغيرات السياسية الرئيسية التي كانت تؤطر العلاقات العربية ـ التركية خلال فترة الخمسينيات وحتى منتصف الستينيات، هي[١٢]:

(٧) المصدر نفسه، ص ٣٩٨.

(٨) المصدر نفسه، ص ٣٩٨، وعبد المنعم سعيد، **العرب ودول الجوار الجغرافي**، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، محور العرب والعالم (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧)، ص ٤٧.

(٩) محمود علي الداود، «العلاقات العربية ـ التركية والعوامل المؤثرة فيها،» **المستقبل العربي**، السنة ٥، العدد ٤٥ (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٢)، ص ٦٢ ـ ٦٩.

(١٠) مسلم، المصدر نفسه، ص ٣٩٨.

(١١) انظر مداخلة ابراهيم الداقوقي ضمن المناقشات التي دارت حول بحث: ابراهيم الداقوقي، «نحو خطة جديدة للتحرك على المستوى الإعلامي والتربوي لتغيير صورة العرب في الكتب المدرسية ووسائل الإعلام التركية،» ورقة قدمت إلى: **العلاقات العربية ـ التركية: حوار مستقبلي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية**، ص ٥٨٤.

(١٢) المصدر نفسه، ص ٥٢٨.

١ ـ الأمن القومي (سياسياً واقتصادياً).

٢ ـ الموقف من الأحلاف العسكرية ومن الاتحاد السوفياتي.

٣ ـ القضية الفلسطينية.

٤ ـ القضية القبرصية.

وقد تبع حقبة الستينات تحولات سياسية غيرت مضمون صورة العرب والأتراك بعضهم لدى بعض في مضمار الأمن القومي من الصورة النمطية السلبية التي سادتها طيلة الخمسين سنة الماضية إلى الإيجابية المتفتحة. فعلى الصعيد التركي كانت دعوة حزب العدالة بزعامة سليمان ديميريل، رئيس جمهورية تركيا عشية انتخابات عام ١٩٦٥ إلى توثيق العلاقات مع العرب[١٣]، وإثبات تركيا لحسن نيتها تجاه العرب خلال العدوان الإسرائيلي في الخامس من حزيران/يونيو ١٩٦٧ عندما صرح وزير خارجيتها إحسان صبري جاغليانكل بعد يوم من وقوع العدوان «بأن تركيا سوف لن تسمح باستعمال القواعد العسكرية الأجنبية الموجودة على أراضيها ضد العرب لتحقيق سياسة الأمر الواقع في المنطقة»[١٤]. وقد لعبت هذه المواقف التركية المؤيدة للقضايا العربية ـ رغم علاقة تركيا بإسرائيل وبالأحلاف الغربية ـ دوراً كبيراً في تحسين صورة الأتراك لدى العرب وتهيئة الأرضية الملائمة لتطوير علاقاتها بهم. وبالمقابل وقف العرب إلى جانب تركيا بعد تدخلها عسكرياً في قبرص من أجل إنقاذ الأقلية التركية المسلمة فيها عام ١٩٧٤ وقطع أمريكا لمساعداتها لها وحظر تصدير الأسلحة إليها، حيث سارعت كل من العراق وليبيا والسعودية إلى تقديم المساعدات المادية والبترولية إلى تركيا والقطاع التركي في الجزيرة. فكان لها أثرها العميق في تحسين صورة العرب لدى الرأي العام التركي الذي شعر بالإذلال من موقف حليفتها أمريكا منه[١٥]، فاندفعت تركيا لتأييد القضايا العربية والمساهمة بفعالية في نشاطات منظمة المؤتمر الإسلامي، بل انها استضافت المؤتمر الإسلامي فيها في صيف ١٩٧٦، وازدادت الصادرات التركية إلى الأقطار العربية، حيث بلغت خلال النصف الأول من عام ١٩٨٥ إلى بلدان الخليج العربية فقط حوالى ثلاثة مليارات دولار أمريكي[١٦].

---

(١٣) Ömer E. Kurkçuoğlu, *Turkiyenın Arap Ortadoğusuna Karşı Politikası, 1945-1970,* Ankara. Universite. Siyasal Bilgiler Fakültesi. Siyasal Bilgiler Fakültesi Yayinlarindan; no. 340 (Ankara: Sevinç Matbaasi, 1972), sh. 140.

(١٤) المصدر نفسه، ص ١٥٦.

(١٥) سيم شاكماك، «موقع تركيا في الحلف الأطلسي وأثر ذلك على علاقاتها بالوطن العربي،» **المستقبل العربي**، السنة ٥، العدد ٤٥ (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٢)، ص ١٠٦.

(١٦) *Güneş*, 6/1/1990.

أدى نجاح ثورة الكاسيت في الإطاحة بنظام شاه إيران الاستبدادي في عام ١٩٧٩ وتأسيس الجمهورية الإسلامية الإيرانية إلى تصاعد فورة الحماس الإسلامي في أقطار الشرق الأوسط، فقامت تنظيمات الإسلام السياسي الجديدة في العراق وسوريا ولبنان والأردن وفلسطين المحتلة، بينما نشطت الأحزاب السياسية ذات الاتجاهات الإسلامية في تركيا ومصر والشمال الافريقي بدعم مباشر أو غير مباشر من إيران، كما قامت الايديولوجيات المسيطرة في المنطقة باستغلال تلك الحركات لتوجيه الأحداث في المنطقة من جهة، ولتحقيق مصالحها الاستراتيجية فيها من جهة أخرى من خلال صراع اليمين واليسار الدموي في تركيا (عام ١٩٧٩) واغتيال الرئيس المصري أنور السادات (عام ١٩٨١) واندلاع الحرب العبثية بين إيران والعراق (١٩٨٠ ـ ١٩٨٨) وتصعيد وتائر الحرب الأهلية في لبنان بحيث وصلت إلى حد تدمير بيروت، وحرب الخليج الثانية عام ١٩٩١.

ولكن تحول اليسار التركي إلى الكفاح المسلح عام ١٩٧١ واختطافهم للقنصل الإسرائيلي في اسطنبول ابراهام ألروم وقتله انتقاماً لمظالم إسرائيل في الأرض المحتلة، ثم قيامهم باختطاف ثلاثة أمريكيين من منتسبي السفارة الأمريكية في أنقرة وتوجه جيش التحرير الشعبي التركي لمحاربة الاقطاعيين بشن حرب العصابات ضدهم، وعجز حكومة سليمان ديميريل ـ رئيس الجمهورية السابق ـ عن وضع حد لهذه التطورات السياسية، أدت إلى قيام القوات المسلحة التركية بالانقلاب العسكري الثاني في ١٢/٣/١٩٧٢ وإسقاط حكومة ديميريل. غير أن قطع المسيرة الديمقراطية في البلاد بهذا الانقلاب أدى إلى مضاعفات سياسية خطيرة بفوز التطرف اليميني واليساري معاً في انتخابات ١٩٧٣، فعاد حزب العدالة بزعامة ديميريل إلى الحكم وعادت الأمور إلى أسوأ مما كانت عليه قبل الانقلاب، بل تطور الصراع اليميني واليساري في المدن التركية الكبرى إلى القتل على الهوية بعد أن قام اليمين المتطرف بقتل سبعة طلاب من قادة الحركة الطلابية الثورية المنتمية إلى حزب العمال الاشتراكي عام ١٩٧٩ «في حين كان بعض ضباط الجيش يقدمون الأسلحة للحركة اليسارية للدفاع عن أنفسهم ولمقاومة اليمين المتطرف»[١٧]. كما قامت القوى الفاعلة في المنطقة بتوجيه هذه الأحداث لخدمة أهدافها، غير أن اتجاهات وتطورات الأحداث خرجت عن نطاق سيطرتها نتيجة الاستقطاب السياسي خارج نطاق البرلمان، فساندت الجنرال كنعان ايفرين في انقلابه الذي حدث في ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٨٠ والذي قام بإلغاء الدستور

---

(١٧) مقابلة مع خلوق قيرجا، أحد زعماء الحركة الطلابية التابعة لحزب الحركة القومية الذي كان يتزعمه الب أرسلان توركيش، والمتهم باغتيال الطلبة السبعة الاشتراكيين في منطقة باغجه لي ايولر في أنقرة. انظر تفاصيل المقابلة، في: **غزته بازار**، ٢٤/٥/١٩٩٨.

وتعطيل البرلمان وإلغاء الأحزاب السياسية وإلقاء زعماء الأحزاب السياسية في السجون وحظر عليهم العمل السياسي لمدة عشر سنوات. وبذلك خطا الجنرال ايفرين أولى الخطوات في وضع أسس الديمقراطية العسكرية الموجهة في تركيا. ثم قام بوضع الدستور العسكري لعام ١٩٨٢ بعد أن منع المدنيين من تقديم الطغمة العسكرية التي قامت بالانقلاب إلى المحاكم بالمادة (١٥) منه، وأخيراً توجه زعيم الديمقراطية العسكرية في تركيا (الجنرال كنعان ايفرين) بترشيح نفسه لرئاسة الجمهورية بالاستفتاء الشعبي، ففاز بها بنسبة ٩٨ بالمئة لأنه كان المرشح الوحيد دون منافس لمدة سبع سنوات.

ولكن بروز شخصية تورغوت أوزال نائب رئيس وزراء الإنقلابيين بلند أولوصوي وفوز حزبه «الوطن الأم» في انتخابات عام ١٩٨٣ فوزاً ساحقاً، أجبر جنرالات الجيش على إشراكه في الحكم، فأصبح رئيساً للوزراء واستطاع بثقافته الأمريكية الواسعة وآرائه الاقتصادية الليبرالية وأفكاره المحافظة الإسلامية ـ لأنه كان الرئيس التركي الوحيد في تاريخ الجمهورية الكمالية العلمانية الذي يؤدي صلاة الجمعة مع الجماعة وأداؤه لفريضة الحج في بداية عهده ـ أن يغير سيماء تركيا العامة من اقتصاد الدولة الموجه إلى اقتصاد السوق ومن الرأي السياسي العلماني الكمالي الوحيد إلى التعددية الفكرية والإعلامية، على رغم مكوث الأحزاب السياسية بالدوران في حلقة ايديولوجية الدولة الفارغة، وحطم جميع المحظورات بالدعوة إلى طرح مبدأ علمنة الدولة على بساط البحث والمناقشات ما دام ثمة معارضون لها، وإلى مناقشة فكرة إقامة الفدرالية بين الأكراد في تركيا وأتراكها، عندما كلف مستشاره الصحفي جنكيز تشاندار[١٨] للاتصال بعبد الله أوجلان زعيم حزب العمال الكردي الثائر على الدولة منذ عام ١٩٨٤ رغم دعوته لإقامة جمهورية كردية تأخذ بالنظام الشيوعي الماوي ـ نسبة إلى ماو تسي تونغ ـ من أجل إجراء الحوار معه توصلاً للحل السلمي للقضية الكردية في عام ١٩٩٣ على رغم معارضة القوات المسلحة التركية لذلك وإصرارها على «ضرورة مكافحة إرهاب حزب العمال الكردستاني (PKK) بقوة السلاح إلى أن يستسلم أوجلان»[١٩]. وانطلاقاً من دعوة أوزال لمناقشة فكرة الفدرالية التركية ـ الكردية وتوظيفه لبعض الشخصيات الكردية مثل أحمد تورك وعبد الملك فرات، بالإضافة إلى مستشاره الخاص الصحفي جنكيز تشاندار لتهيئة الأجواء لإجراء الحوار الديمقراطي لتحقيق هذه الفكرة[٢٠]، فقد أعلن عبد الله أوجلان زعيم حزب العمال

(١٨) جنكيز تشاندار، سلسلة مقالات حول القضية الكردية في تركيا، في: **صباح**، ١٧/١٢/١٩٩٥.

(١٩) **حريت**، ١١/١/١٩٩٣.

(٢٠) إفادة أحمد تورك نائب رئيس حزب العمل الشعبي الكردي (HEP) لدى محكمة أمن الدولة في =

الكردستاني (PKK) وقف إطلاق النار من طرف واحد في ١٥/٣/١٩٩٣ لإتاحة الفرصة لأوزال للمضي في مشروعه السلمي لحل القضية الكردية.

غير أن انهيار الاتحاد السوفياتي بعد عام ١٩٩٠، واندلاع حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١ نتيجة غزو الكويت في ٢/٨/١٩٩٠ وما تردد عن دعوة أوزال إلى ضرورة تقسيم العراق إلى ثلاث دويلات: عربية وكردية وتركية، بل عزمه على تنفيذ هذا الأمر بوضع خطة عسكرية لاحتلال ولاية الموصل العثمانية ـ كركوك، سليمانية، اربيل، دهوك والموصل التي تقطنها الأقليتان الكردية والتركمانية بالإضافة إلى العرب ـ فضلاً عن عدم موافقة القوات المسلحة التركية (الجنرالات الخمسة في مجلس الأمن القومي) على هذه الفكرة وإخفاقها نتيجة تقديم رئيس أركان الجيش الجنرال نجيب طورومتاي لاستقالته، قد أثرت في صورة تركيا لدى العرب بشكل سلبي، بحيث عاد الكلام مجدداً عن تهديد تركيا للأمن القومي العربي[٢١] وتدخلها في الشؤون الداخلية لدولة عربية هي العراق، وهي «سابقة ليست في مصلحة تركيا، وقد تفتح الباب على تدخلات [دولية] في شؤون أكراد تركيا في المستقبل»[٢٢]، وقد أدى ذلك إلى اتهام أوزال وحزبه الوطن الأم ببعث الفكرة العثمانية في السيطرة على شعوب المنطقة مرة أخرى من خلال فكرة «العثمانية الجديدة» المسندة من قبل الفكرة الطورانية الداعية إلى الوحدة التركية من البحر الأدرياتيكي حتى سد الصين بقيادة تركيا. ولم يكن هذا الاتهام موجهاً من العرب فقط، بل إن زعماء المعارضة: سليمان ديميريل زعيم حزب الطريق القويم، وبولند أجاويد زعيم حزب اليسار الديمقراطي، واردال إينونو ـ الابن الأصغر للزعيم التركي الثاني عصمت إينونو خليفة أتاتورك ـ زعيم الحزب الديمقراطي الاجتماعي اليساري ونجم الدين أربكان زعيم حزب الرفاه كانوا ضد فكرة أوزال وضد مساهمة تركيا في قوة التحالف الغربي بقيادة أمريكا ضد العراق لأنهم كانوا يدعون إلى حياد تركيا[٢٣] في هذا الصراع الجديد التي تتشابك فيها المصالح الاقتصادية مع استراتيجيات الايديولوجيات المسيطرة الكبرى في هذه المنطقة الحيوية من العالم، مما أدى ذلك إلى هزيمة حزب الوطن الأم في انتخابات ٢٠ تشرين

= أنقرة بعد إسقاط الحصانة البرلمانية عنه وعن نواب الحزب الخمسة عشر بسبب اتهامهم بالاتصال «بزعيم حزب العمال الكردستاني الإرهابي الانفصالي عبد الله أوجلان وقيامهم بالدعاية السياسية له» والحكم عليهم بالسجن لمدد تتراوح بين ٦ ـ ١٥ سنة في بداية عام ١٩٩٥.

(٢١) انظر مداخلة طلعت مسلم ضمن المناقشات التي دارت حول بحث: أحمد نوري النعيمي، «الأسس الواقعية لمستقبل العلاقات العربية ـ التركية،» ورقة قدمت إلى: **العلاقات العربية ـ التركية: حوار مستقبلي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية**، ص ٣٧٢.

(٢٢) انظر مداخلة خير الدين حسيب، في: المصدر نفسه، ص ٣٧١.

(٢٣) انظر الصحف التركية الصادرة خلال الفترة ١/١/١٩٩١ ـ ١٥/١/١٩٩١.

الأول/اكتوبر ١٩٩١. غير أن دخول تورغوت أوزال حرب الخليج الثانية حليفاً للغرب «لأنه كان يعتقد بأن تركيا إذا كانت ستخسر واحداً فإنها في النتيجة ستربح ثلاثة» قد أدى إلى تطورات إقليمية لم تكن في مجمل حسابات الأمن القومي التركي لأنها نقلت القضية الكردية في الشرق الأوسط إلى مرحلة تاريخية جديدة عندما قام العراق بحملته العسكرية على أكراد العراق في ٢٧/٣/١٩٩١ فكانت هجرة حوالى نصف مليون شخص من سكان الشمال العراقي إلى جنوب شرقي تركيا وإيران.

وإذا كان بعض المؤرخين الأتراك والبريطانيين يؤكدون أن في تركيا ٤٢ قومية وأقلية، فإن الأوساط السياسية التركية لم تكن تعترف بها، بل إنها كانت تعد الأقلية الكردية الكبيرة (حوالى ١٢ مليون نسمة) من مواطنيها، أتراك الجبل. غير أن هذه الهجرة الكبيرة لأكراد شمال العراق إلى منطقة جنوب شرقي تركيا التي تقطنها الأقلية الكردية قد أجبرت رئيس وزراء تركيا آنذاك سليمان ديميريل على التصريح بأنه «يرحب بأقارب إخوتنا الأكراد في تركيا» فكان ذلك أول اعتراف تركي بالهوية الكردية في تركيا. كما دفعت قوات التحالف الغربي التي طردت القوات العراقية من الكويت إلى تشكيل قوة المطرقة من قوات أمريكية وبريطانية وفرنسية رمزية تعسكر في قاعدة اينجيرليك الجوية التركية لحماية أكراد شمال العراق من اعتداءات الجيش العراقي، وحظرت طلعات الطيران العراقي شمال خط العرض ٣٦، كما أعلنت المنطقة المحاذية للحدود التركية «منطقة أمنية» لا يجوز التواجد العسكري التركي فيها. فانتهز الأكراد هذه الفرصة لإجراء الانتخابات النيابية تحت إشراف مندوبي الدول الضامنة لأمنهم في شمال العراق. ولكن رغم فوز البارزاني ونوابه بأكثرية الأصوات إلا أنه عد تلك الأصوات متساوية مع الأصوات الممنوحة لجلال الطالباني ونوابه، وبذلك تم الاتفاق على شخص رئيس الوزراء لتشكيل الحكومة الكردية المحلية في ٤ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٢.

وبذلك تحقق هاجس تركيا، وخوفها من قيام الغرب بإعادة تنفيذ بنود اتفاقية سيفر لعام ١٩٢٠ التي رفضها مصطفى كمال خلال حرب التحرير الشعبية لإيمانه بأنه يريد تقسيم تركيا لتحقيق مصالحه الاستعمارية. غير أن وجودها - أي تركيا - في الحلف الأطلسي وخوفها من التهديد الروسي لم يكونا يسمحان لها في الدخول بمواجهة مكشوفة مع حلفائها الغربيين الذين ساندوا إقامة الحكومة المحلية الكردية في شمال العراق، فحاولت الالتفاف على قرار حلفائها بدعوة كل من سوريا وإيران إلى أنقرة بتاريخ ١٤/١١/١٩٩٢ لبحث مستجدات الموقف في الشمال العراقي، حيث تم الاتفاق على تشكيل اللجنة الثلاثية بمستوى وزراء الخارجية للاجتماع دورياً، مرة في السنة، للتداول في القضايا الأمنية مع امتناع دولهم عن استخدام القضية الكردية ورقة ضغط ضد بعضهم البعض ومعارضة تقسيم المنطقة. بل ان وفداً رسمياً تركياً برئاسة

وزير الداخلية عصمت سزكين زار دمشق في ١٧ نيسان/ابريل ١٩٩٢ ووقع اتفاقية أمنية مع السلطات السورية مؤلفة من ثماني مواد - عدت في حينها تجديداً لاتفاقية ١٩٨٧ - تنص على «اعتراف الدولتين بحدودهما الإقليمية وبمحاربة الإرهاب الموجه ضدهما وعدم تقديم المساعدات المادية والمعنوية للأفراد والمنظمات الإرهابية أو عقدها الاجتماعات على أراضيها أو المرور خلالها إلى الدولة الأخرى وإلقاء القبض على الأفراد المطلوبين من قبل أحد الطرفين لتسليمه إلى الطرف الآخر». وقد وقع على هذه الاتفاقية كل من اللواء عدنان بدر حسن مدير شعبة الأمن السياسي عن الجانب السوري والجنرال أشرف بتليس مدير الحركات في الاستخبارات العسكرية عن الجانب التركي. وعندما تجددت مطالبة تركيا بطرد أوجلان من الأراضي السورية صرح وزير الدفاع عصمت سزكين: «ولكن سوريا لم تلتزم بنصوص هذه الاتفاقية رغم تخصيصنا لكمية كبيرة من مياه نهر الفرات تبلغ ٥٠٠م^3 في الثانية لسوريا مع ترك معظم مياه دجلة للعراق، وإنما استمرت على مساندة عبد الله أوجلان وإرهاب منظمته الانفصالية ضد تركيا حتى اليوم رغم قيامنا بتزويدها ما مقداره ٩٣٨م^3 في الثانية من مياه نهر الفرات»(٢٤). ولهذا فإن تركيا تعتقد بأن سوريا تسعى من خلال استعمال ورقة أوجلان للضغط عليها لتغيير موقفها من مسألة المياه بتحويل موقفها من فكرة «التخصيص» التي تصر عليها تركيا إلى فكرة «التقاسم» التي تدعو إليها سوريا بمساندة العراق. ومن هنا تؤكد تركيا - في علاقاتها مع سوريا - على أن سوريا لا تنفذ تعهداتها التي قطعتها لتركيا في عدم مساندة إرهاب حزب العمال الكردستاني ضدها بموجب اتفاقيتي ١٩٨٧ و١٩٩٢، إضافة إلى أنها تحاول استخدام ورقة «PKK» أداة ضغط تجاه تركيا للحصول منها على المزيد من مياه نهر الفرات. ولهذا صرح الرئيس التركي سليمان ديميريل حول أزمة المياه بين تركيا وسوريا قائلاً «ولكن تركيا تقدم لسوريا من مياه نهر الفرات أكثر من حاجتها بحيث إنها تكفي لكي تغسل بها نفسها وأراضيها عدة مرات»(٢٥). وقد كان إلنور تشويك رئيس تحرير صحيفة **ديلي نيوز** التركية الصادرة باللغة الإنكليزية في أنقرة يعتقد «بأن سوريا سوف لن تتخل عن عبد الله أوجلان وحزبه، لأن ثمة علاقة عضوية بينهما، فبالإضافة إلى استخدام سوريا لعبد الله أوجلان كورقة رابحة ضد تركيا، فإن ثمة مصالح اقتصادية بينهما، حيث إن جميع أموال حزب العمال الكردستاني والبالغة حوالى مليار دولار موجودة في البنوك السورية، وان سحب تلك الأموال منها يؤدي إلى انهيار اقتصادي وكارثة مالية

(٢٤) انظر تصريحاته للصحف الصادرة بتاريخ ١٨/١٠/١٩٩٨.

(٢٥) تصريحات ديميريل للصحافيين إبان الأزمة الأخيرة في الصحف الصادرة بتاريخ ١٠/١٠/١٩٩٨.

في سوريا»[٢٦]. ومن هنا فإن تركيا كانت تتهم سوريا بتهديد أمنها القومي لأنها[٢٧]:

١ ـ تؤوي عبد الله أوجلان، وتقدم المساعدات اللوجستية والمادية والمعنوية لحزب العمال الكردستاني.

٢ ـ تقود نشاطات معادية لتركيا وتسيء إلى صورة تركيا في العالم العربي من خلال تأكيدها بأن إسرائيل هي التي تدفع تركيا للعدوان على سوريا، وبذلك عزلت تركيا عربياً من خلال تصوير تركيا كدولة تسعى للعدوان على العرب بالتعاون مع إسرائيل.

٣ ـ إن لسوريا مطامع في أراض تركية (لواء الإسكندرون) وإن ايديولوجية حزب البعث الحاكم في سوريا يؤمن بأن حدود سوريا الكبرى تمر من جبال طوروس التركية.

وقد أدى انعدام الثقة المتبادلة لدى الطرفين واتهام كل من تركيا وسوريا للأخرى بتهديد أمنها القومي إلى البحث عن الحلفاء في المنطقة. وإذا كان اتجاه سوريا العربية نحو الجامعة العربية للضغط على تركيا بعد أن فقدت حماية الاتحاد السوفياتي أمراً طبيعياً، ولا سيما بعد تحولات الشرق الأوسط السياسية واستمرار التفاهم الأمريكي ـ الروسي ـ الأوروبي حول حل الصراع العربي ـ الإسرائيلي قد جرد سوريا ـ ولو بصورة مؤقتة ـ من كونها البلد المفتاح في توازنات الشرق الأوسط ودفعها للاعتماد على قوتها الذاتية في إدارة صراعها مع كل من تركيا وإسرائيل، فإن سوريا بحاجة دوماً للعثور على حليف قوي أجنبي خارج نطاق الولايات المتحدة، كالصين أو فرنسا، للوصول إلى سلام عادل مع إسرائيل. ولهذا يعتقد المحللون الاستراتيجيون الأتراك بأنه يجب على تركيا «أن تقوم بتنظيم علاقاتها مع سوريا قبل اتفاقها على حل مشاكلها مع أمريكا ودرئها للخطر الإسرائيلي لأنها ـ أي سوريا ـ ستطالب تركيا بعد ذلك بالشيء الكثير. لذلك يجب عقد الاتفاقيات الثقافية والتعليمية والسياحية واتفاقيات المياه والأمن معها الآن لكي تشعر بالطمأنينة من تركيا»[٢٨].

(٢٦) انظر برنامج «كواليس أنقرة» الأسبوعي الذي تعرضه القناة التلفزيونية السابعة الخاصة ويقدمه فهمي قورو رئيس تحرير صحيفة **زمان** صباح يوم الأحد من كل أسبوع، وبخاصة البرنامج المقدم بتاريخ ١٨/١٠/١٩٩٨. كما أكدت الصحف التركية ذلك فيما بعد، انظر: **يني شفق**، ١٨/١١/١٩٩٨، و**ملليت**، ١٧/١١/١٩٩٨.

(٢٧) فاخر ألاجام، «عوامل إثارة الخلاف بين سوريا وتركيا،» الجزء الأول من التقرير الذي أعدته مؤسسة الدراسات السياسية والدفاعية، **ملليت**، ١٦/١/١٩٩٤.

(٢٨) فاخر ألاجام، «آن أوان تنظيم العلاقات،» الجزء الثاني من التقرير الذي أعدته مؤسسة الدراسات السياسية والدفاعية، **ملليت**، ٢٧/١/١٩٩٤.

غير أن اتباع كل من البلدين لسياسة «عدو عدوي صديقي» ضد الآخر، أدى إلى وصولهما إلى مفترق الطرق مرة أخرى، فقد سعت تركيا إلى توثيق علاقاتها مع إسرائيل رداً على قيام سوريا بمساندة حزب العمال الكردستاني «من أجل تحويل سوريا إلى «سندويش» مضغوط بين تركيا وإسرائيل»[٢٩] فتبودلت الزيارات على أعلى المستويات بين البلدين التي بدأت بزيارة حاييم هرتزوغ كأول رئيس لجمهورية إسرائيل إلى أنقرة في تموز/يوليو ١٩٩٢ وقيام وفد تجاري من مجلس العمل التركي ـ الإسرائيلي بزيارة إسرائيل. ولكن أهم هذه الزيارات كانت الزيارة السرية التي قام بها قائد السلاح الجوي الإسرائيلي الجنرال هرزي بودينغر إلى أنقرة خلال ٨ ـ ١١ آب/أغسطس ١٩٩٣[٣٠] والتقى خلالها وزير الدفاع نوزاد اياز ورئيس أركان الجيش دوغان غونش وصاحب الدعوة قائد القوات الجوية التركية الجنرال خالص برهان «من أجل التعاون لمكافحة نشاط حزب العمال الكردستاني، وإنزال ضربة بقواعده في سهل البقاع اللبناني، إضافة إلى التعاون في المجال العسكري». وبذلك وضعت هذه الزيارة اللبنة الأولى لعقد الاتفاقيات الاستراتيجية بين البلدين ولزيادة حجم التبادل التجاري بينهما من ٤٠ مليون دولار عام ١٩٩٢ إلى مليار دولار عام ١٩٩٨ من خلال الاتفاقات التي عقدها رئيس وزراء تركيا لدى زيارته لإسرائيل خلال ٧ ـ ٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨.

وثمة اتجاه لدى الرأي العام العربي يؤكد بأن التعاون بين تركيا وإسرائيل «قد توطد بصورة لافتة للنظر عقب مفاوضات أوسلو عندما ظهر ما عرف حينها بالهرولة العربية نحو إسرائيل ـ عدا بعض الدول العربية ـ والتي كان من مظاهر هذه الهرولة زيارات الوفود التجارية الإسرائيلية إلى بعض الدول العربية وبدء اتصالات عربية فعلية مع إسرائيل»[٣١].

وإذا كان لكل دولة في العالم الحق في إقامة العلاقات الاقتصادية والسياسية وبالشكل الذي تريده مع الدول الأخرى كاتفاقية التجارة الحرة وإنشاء الصناعات الحربية المشتركة وقيام إسرائيل بترميم طائرات أف ـ ٤ وأف ـ ٥ التركية بمبلغ ٦٠٠ مليون دولار وإجراء المناورات العسكرية المشتركة، فإن الرأي العام العربي وبعض نواب البرلمان التركي قد وجدوا في فتح الأجواء التركية للطيران العسكري الإسرائيلي وقيام الطيارين الإسرائيليين بالتدريبات في الأجواء التركية استناداً إلى الاتفاقية

(٢٩) كونري جيوا أوغلو، في: **ملليت**، ٤/١٠/١٩٩٨.

(٣٠) فضحت صحيفة **حريت** هذه الزيارة السرية ـ وقد تكون إشارتها إليها مقصودة ـ بتاريخ ١١/٨/١٩٩٣ أي قبل انتهائها بيوم واحد.

(٣١) عادل محجوب، «تركيا إلى أين؟،» **الشرق الأوسط**، ٢٦/٧/١٩٩٧.

العسكرية الموقعة بينهما في ١٩٩٦/٢/٢٣، وما تردد من قيام إسرائيل بإنشاء قاعدة جوية إسرائيلية في تركيا قرب حدودها مع سوريا[٣٢] تهديداً للأمن القومي العربي «وإضعافاً لموقف سوريا وتوجيهاً لرسالة شديدة إلى إيران وربما كان ذلك [إشارة] إلى أطماع تركيا في شمال العراق ورغبتها في إنشاء حزام أمني فيه، على غرار ما فعلت إسرائيل في جنوب لبنان وهذا ما ستكشف عنه الأيام القادمة»[٣٣]، حتى إن دول المنطقة: إيران ومصر واليونان بدأت تشعر بخطورة التحالف العسكري التركي - الإسرائيلي وبالقلق الشديد من تداعياتها ونتائجها على أمن المنطقة ودول الجوار[٣٤].

ووجد العراق في الغزو التركي الجديد لشمال العراق في أيار/مايو ١٩٩٧ «ترجمة للاتفاق الذي وقعته تركيا مع الكيان الصهيوني في ٢٣ شباط/فبراير ١٩٩٦ والذي سمحت تركيا بموجبه للطائرات الصهيونية بالتحليق في الأجواء التركية كما يسمح هذا الاتفاق للكيان الصهيوني بالتنصت على الأقطار العربية ودول الجوار، مما يؤكد أن هذا الاتفاق يمثل مصدراً خطيراً من مصادر التهديد للأمن القومي العربي ويدفع بالعلاقات العربية - التركية إلى مفترق طرق»[٣٥]. وأعرب وزير الخارجية الروسية يفغيني بريماكوف لوزير الخارجية السورية فاروق الشرع لدى زيارة الأخير لموسكو «عن تفهمه للقلق السوري من التقارب الحاصل بين تركيا وإسرائيل وتحوله إلى نوع من التحالف العسكري في المنطقة التي قد تستهدف سهامها دمشق»[٣٦]. بل إن المحللين السياسيين الأتراك الموضوعيين قد نبهوا إلى خطورة هذا الاندفاع الكبير من تركيا لتوثيق علاقاتها مع إسرائيل ونتائجها الوخيمة على مستقبل تركيا في المنطقة. ففي الوقت الذي أكد فيه الكاتب اليساري جنكيز تشاندار المحلل السياسي لصحيفة **صباح** ذات الاتجاهات الغربية «بأن تركيا الكبيرة ذات الوزن المتميز في الشرق الأوسط قد أصبحت بعد عقد هذه الاتفاقيات الاستراتيجية تتبع سياسة ذيلية لإسرائيل لأن القوات المسلحة هي التي دفعت تركيا إلى هذا المأزق، حيث تعتقد تركيا بأن توثيق علاقاتها مع إسرائيل سيجعل منها عنصر توازن ضد إيران وسوريا من جهة، ومن أجل ضمان مساندة أمريكا ضد المحور الإيراني - السوري في المنطقة من جهة أخرى. في حين أن

(٣٢) وجه النائب عبد القادر أونجل عن حزب الفضيلة طلباً بتاريخ ٢٤ آب/أغسطس ١٩٩٨ إلى رئيس البرلمان التركي لاستجواب رئيس الوزراء مسعود يلماز حول قيام إسرائيل بإنشاء قاعدة جوية عسكرية في مدينة نزيب الواقعة غرب نهر الفرات والمحاذية للحدود السورية فوق مدينة حلب، مع الطلب من حكومة يلماز التعهد للشعب التركي بعدم إقامة مثل هذه القاعدة مستقبلاً.

(٣٣) المصدر نفسه.

(٣٤) **العرب اليوم** (عمّان)، ١٩٩٧/٧/٢٠.

(٣٥) انظر بيان السفارة العراقية في عمّان، في: **العرب اليوم**، ١٩٩٧/٥/٢١.

(٣٦) **العرب اليوم**، ١٩٩٧/٥/٢٣.

هذه السياسة نظرة ضيقة لأحداث الشرق الأوسط التي تستدعي السياسات المتبعة حولها إلى موازنات دقيقة، ولهذا عندما تختل تلك الموازنات عند دولة ما فإنها تفقد صفتها كمركز قوة في المنطقة ووزنها على صعيد السياسة الدولية، فعند قيام دولة إسلامية باتباع سياسة مماثلة للسياسة الإسرائيلية في المنطقة فإنها تحقق الاستقرار لإسرائيل وليس لبلادها كما يضعف تأثيرها السياسي في المنطقة»[٣٧].

ويرى الكاتب اليميني محمد نجاتي أوزفاتورا المحلل السياسي لصحيفة **تركيا** بأن «اندفاع تركيا في الأيام الأخيرة لتوثيق علاقاتها مع إسرائيل سوف يدفعها للعزلة إسلامياً وعربياً وهي مجازفة لا تحمد عقباها»[٣٨]، ويؤيده في هذا الرأي الكاتب اليساري محمد علي براند، المحلل السياسي لصحيفة **صباح**، بالقول «إن تشكيل وفد بأعلى المستويات السياسية لزيارة الأقطار العربية لإزالة شكوك العرب حول نيات تركيا، الناجمة عن اتفاقياتها مع إسرائيل أمر ضروري في هذه المرحلة وإلا فإننا سنقوم رويداً رويداً لعزل أنفسنا في المنطقة. ولذلك يجب أن نتفاهم مع العرب باتباع سياسة متوازنة معهم، وإلا فإن اتفاقياتنا مع إسرائيل تنقلب ضدنا»[٣٩]، ولكن نداء براند لا تجد له صدى لدى الأوساط السياسية التركية «لأنه لا يولي الأهمية لسوريا كدولة وجارة وإنما ينظر إلى سوريا كولاية من ولايات الدولة العثمانية التابعة لها»[٤٠] «فبعد أن كان الشعب السوري يكن الود والمحبة للأتراك وتركيا، فقد انقلب ذلك بعد توقيع تركيا لاتفاقياتها مع إسرائيل إلى شكوك وريب، بل انهم بدأوا ينظرون إليها نظرة معادية على اعتبار أن تركيا تريد الإساءة إليهم»[٤١].

وإذا أضفنا إلى ذلك قيام القوات العسكرية التركية بغزو شمال العراق بين آونة وأخرى منذ عام ١٩٩٢ لمطاردة مقاتلي حزب العمال الكردستاني وما تردد في أواخر عام ١٩٩٦ من قيام تركيا بإنشاء حزام أمني في شمال العراق لمنع تسرب مقاتلي العمال الكردستاني ولتحويله إلى حديقة خلفية لتركيا[٤٢] يشبه الحزام الأمني الإسرائيلي في لبنان «تحققت لدينا رغبة تركيا لكي تنوب عن الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط ولرقابة كل من سوريا وإيران من هناك»[٤٣] ولا سيما بعد أن

(٣٧) جنكيز تشاندار، «أين تقع تركيا من القدس؟،» **صباح**، ١٩٩٧/٤/١٠.

(٣٨) م. نجاتي أوزفاتورا، «العلاقات التركية - الإسرائيلية،» **تركيا**، ١٩٩٦/١٠/٣.

(٣٩) محمد علي براند، «يجب علينا إقناع العرب،» **صباح**، ١٩٩٦/٦/٢٩.

(٤٠) محمد علي براند، في: **صباح**، ١٩٩٦/٣/٢٠.

(٤١) محمد علي براند، «وانقطعت حبال المودة مع سوريا،» **صباح**، ١٩٩٨/٦/٢١.

(٤٢) إلنور تشويك، «حديقتنا الخلفية: شمال العراق،» **زمان**، ١٩٩٧/١٢/١١.

(٤٣) **الشرق الأوسط**، ١٩٩٧/٩/٧.

قامت إسرائيل بتزويد تركيا بالمعدات الالكترونية المتقدمة لرقابتهما بحجة السيطرة على عمليات حزب العمال الكردستاني في شمال العراق. . . فإن الخطاب الذي ألقاه الجنرال اتيلا اتاش، قائد القوات البرية في معسكر ريحانة التي تقع على مبعدة ثلاثة كيلومترات من الحدود السورية لدى تفتيشه له بتاريخ ١٩/٩/١٩٩٨ والذي أكد فيه «بأن صبر تركيا قد قارب على النفاد من مواقف سوريا المعادية لتركيا من خلال تأييدها عبد الله أوجلان زعيم حزب العمال الكردستاني ومطالبتها بلواء الاسكندرون، ولذلك فإن تركيا ستتخذ الإجراءات المناسبة لتأمين استقرارها والحفاظ على أمنها تجاه الإرهاب الموجه ضدها»[٤٤]، كان بمثابة التهديد بشن حرب لا هوادة فيها ضد سوريا إذا لم تتخل عن أوجلان وحزب العمال الكردستاني، وبذلك تحققت فكرة سوريا القائلة بأن تركيا تهدد الأمن القومي العربي.

وإذا كان الرأي العام التركي والعربي والعالمي قد فوجئ بهذا الخطاب التهديدي الموجه لسوريا، فإن ما أوردته وسائل الإعلام التركية من أن «الوحدات الإدارية قد قامت بإعداد ملف عن العلاقات التركية ـ السورية بناءً على التعليمات الصادرة عن رئاسة أركان الجيش، بأبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية من أجل مناقشتها في مجلس الأمن القومي الذي سينعقد في ٣٠/٩/١٩٩٨ لبحث الأزمة مع سوريا»[٤٥]، قد أكد على نية أنقرة وتصميمها لفتح ملف عبد الله أوجلان ووجوده في سوريا، منذ عام ١٩٨٨ في منطقة البقاع أولاً «حيث قام بإنشاء المعسكرات لتدريب قوات منظمة حزب العمال الكردستاني لتسريبهم إلى تركيا لكي يقوموا بشن حرب عصابات ضدها بمساندة سوريا»[٤٦]، ثم انتقاله إلى دمشق منذ عام ١٩٩١، والتهديد باستعمال القوة ضد سوريا إذا استدعت الحاجة. وبذلك عادت صورة تركيا السلبية تظلل العلاقات العربية ـ التركية من خلال تهديدها للأمن القومي العربي وتطابق سياستها مع سياسة نتنياهو في «الاحتواء الثلاثي الذي يضيف سوريا إلى القائمة السوداء لأعداء إسرائيل سوية مع العراق وإيران، لأن الحلف [الاتفاقيات التركية ـ الإسرائيلية] يفتح الطريق للقوة الجوية الإسرائيلية بالعبور إلى تركيا وتطويق سوريا من جهة، وتهديد عتبة إيران من جهة أخرى، حيث إن الولايات المتحدة الأمريكية ـ أقوى حليف لإسرائيل ـ تحبذ هذه الصفقة»[٤٧].

(٤٤) انظر الصحف التركية الصادرة بتاريخ ٢٠/٩/١٩٩٨.

(٤٥) **ملليت**، ٢٤/٩/١٩٩٨.

(٤٦) **حريت**، ٢٧/٣/١٩٩٠.

(٤٧) سكوت بيترسون، «التحالف التركي ـ الإسرائيلي: ميلاد محور جديد يغير توازن القوى في الشرق الأوسط،» **الشرق الأوسط**، ١/٩/١٩٩٦.

وقد شنت وسائل الإعلام التركية الكبرى ذات الاتجاهات الغربية حملة مركزة على سوريا، ولا سيما بعد أن ألقى الرئيس التركي سليمان ديميريل خطاباً عقب انتهاء جلسة مجلس الأمن القومي مباشرة وهدد سوريا بالقول «إن سوريا تتخذ من اتفاقياتنا المعقودة مع إسرائيل حجة لتحريض إخواننا العرب ضد تركيا، وإنها رغم جميع تحذيراتنا ومواقفنا السلمية تجاهها لم تتخل عن مواقفها العدائية ضد تركيا. ولذلك فإنني أنذر من هنا سوريا، وأعلن للعالم كله بأن صبرنا بدأ ينفد وبأننا نحتفظ بحقنا في المقابلة بالمثل»[٤٨]. بل إن صحيفة **ملليت** كانت تستعدي الحكومة التركية على سوريا من خلال تأكيدها «بأن تركيا ستفقد صدقيتها إذا لم تنفذ تهديدها لسوريا من أن صبرها قد نفد من تصرفات سوريا العدائية»[٤٩] ورغم عدم إعلان الحكومة لمطاليبها من سوريا ـ عدا قطع مساعداتها اللوجستية والمادية والمعنوية عن منظمة حزب العمال الكردستاني ـ فإن صحف مؤسسة **حريت** قد نشرت أربعة شروط لذلك، وادعت بأن وزارة الخارجية التركية قد قدمتها إلى سوريا وطالبتها بتنفيذها خلال أسبوع، هي[٥٠]:

«١ ـ احترام الطرفين لوحدة التراب الوطني للبلدين.

٢ ـ قيام كل بلد بمكافحة الإرهاب الموجه إلى البلد الآخر.

٣ ـ طرد أوجلان من الأراضي السورية.

٤ ـ غلق كافة معسكرات منظمة حزب العمال في سوريا والبقاع اللبناني وقطع كافة المساعدات اللوجستية والمادية والمعنوية عنها».

وكان مسعود يلماز، رئيس الحكومة الائتلافية يعتقد بأن «سوريا قد أصبحت مركزاً للإرهاب في الشرق الأوسط من خلال مساندتها لمنظمة حزب العمال الكردستاني الإرهابي»[٥١].

وفي خضم التهديدات بشن حرب ضد سوريا إذا لم تذعن للضغوط التركية وقيام وسائل الإعلام ذات الاتجاهات الغربية بدق طبول الحرب، ارتفعت أصوات بعض المحللين السياسيين الموضوعيين ومن الاتجاهات المختلفة بالتساؤل حول أسباب هذه الأزمة المفتعلة ولا سيما ان عبد الله أوجلان موجود في سوريا ـ كما تدعي تركيا ـ منذ أكثر من عشر سنوات، فلماذا يراد تصعيد الأزمة الآن؟

(٤٨) انظر الصحف التركية الصادرة بتاريخ ٢/١٠/١٩٩٨.

(٤٩) **ملليت**، ١/١٠/١٩٩٨.

(٥٠) **ملليت**، ٦/١٠/١٩٩٨.

(٥١) انظر الصحف التركية الصادرة بتاريخ ٦/١٠/١٩٩٨.

يؤكد المحللون السياسيون: فهمي قورو رئيس تحرير صحيفة **زمان** المحافظة المعتدلة، وإلنور تشويك رئيس تحرير صحيفة **ديلي نيوز** الليبرالية الصادرة باللغة الإنكليزية، والكاتب اليساري ياووز كوكمن المحلل السياسي لصحيفة **حريت** ذات التوجهات الغربية، في ندوتهم الأسبوعية مساء كل يوم جمعة، بأن «حكومة يلماز قد افتعلت هذه الأزمة وفي هذا الوقت بالذات للتغطية على فشلها في السياسة الداخلية لوضع غطاء كثيف من النسيان على المشاكل التي تعاني منها». ومن هنا أصر المحلل السياسي ياووز كوكمن بأن الحرب لن تقع بين الطرفين بسبب ظروف البلدين السياسية داخلياً وخارجياً إضافة إلى أن تركيا لا تستطيع تحمل تبعات عدوانها على سوريا أمام العالمين العربي والإسلامي نظراً لمصالحها لديهما. وأضاف إلنور تشويك إلى ذلك قائلاً: إلا إذا أرادت تركيا الاستفراد بسوريا باعتبارها صيداً سهلاً لأنها تؤيد إرهاب «PKK» ولوجود مصالح اقتصادية بينهما، ولا سيما أن الغرب سوف لن يحرك ساكناً إلا بعد فوات الأوان. ولكن فهمي قورو يفند هذا الرأي بالقول: «ان واشنطن معنية جداً بتحريك عملية السلام في المنطقة بين إسرائيل والعرب، وان سوريا هي حجر الزاوية في هذه العملية. ولهذا فإن واشنطن لا تريد اندلاع مثل هذه الحرب في المنطقة وفي هذا الوقت بالذات»[٥٢].

وفي الوقت الذي انتقد فيه الكاتب اليهودي التركي سامي كوهين المحلل السياسي لصحيفة **ملليت** «الخط الجديد للسياسة التركية في التوجه نحو توثيق العلاقات مع العراق وليبيا وإدارة الظهر لأوروبا»[٥٣]، كتب أوميد أوزداغ المحلل السياسي لصحيفة **زمان** المحافظة والمتزنة مقالة حول الأزمة قال فيها «إن قيام تركيا بتصعيد الأزمة ضد سوريا، وفي هذا الوقت بالذات، قد دفع العالم العربي ومعظم الأقطار الإسلامية للوقوف ضد تركيا، لأن تلك الدول تعتقد بأن تركيا قد أخلت بموازين القوى في الشرق الأوسط نتيجة تهديداتها الموجهة لسوريا، ومنحها ـ أي سوريا ـ فرصة ذهبية لإقناع العرب بوجهة نظرها في أن الاتفاقيات التركية ـ الإسرائيلية هي فعلاً ضد الأمن القومي العربي. إضافة إلى أن القوى الفاعلة في المنطقة تحاول بإثارة الحرب السورية ـ التركية، إعادة تقسيم الشرق الأوسط من جديد. ولذلك يجب على تركيا أن تكون حذرة وأن لا تقع في الشباك المنصوبة لها»[٥٤]. غير أن المساعي الحميدة التي بذلها الرئيس المصري حسني مبارك وزياراته المكوكية بين

(٥٢) انظر ندوة «كواليس أنقرة» الأسبوعية التي تعقدها القناة التلفزيونية السابعة الخاصة، بتاريخ ١٩٩٨/١٠/٩.

(٥٣) ملليت، ١٩٩٨/١٠/١.

(٥٤) زمان، ١٩٩٨/١٠/٤.

أنقرة ودمشق، بالإضافة إلى جهود معظم الزعماء العرب والمسلمين أدت إلى تطويق الأزمة، ودخول الجانبين السوري والتركي في حوار مباشر لحل مشكلة حزب العمال الكردستاني، حيث تم الاتفاق على عقد بروتوكول للتعاون الأمني بين الجانبين في مدينة أدنة التركية ـ الواقعة قرب الحدود السورية ـ في ٢٠ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٨ نص على «عدم سماح سوريا لعناصر حزب العمال الكردستاني باتخاذ الأراضي السورية معبراً لهم إلى تركيا، وقيامهم بممارسة النشاطات والفعاليات من الأراضي السورية ضد تركيا، وضرورة قيام سوريا بإلقاء القبض على عناصر حزب العمال الكردستاني وتقديمهم إلى المحاكمة مع تقديم قائمة بأسمائهم إلى الجانب التركي. كما أن الجانب السوري لن يسمح، ضمن مبدأ المقابلة بالمثل، بأية فعالية أو نشاط موجه ضد تركيا، إضافة إلى أن سوريا لن تقدم المساعدات المادية واللوجستية والأسلحة لمنظمة حزب العمال الكردستاني وتمنعها من القيام بالدعاية المعادية لتركيا من أراضيها، فضلاً عن منع دخول رئيس الحزب عبد الله أوجلان إلى أراضيها مرة أخرى، وقيام البلدين بتأسيس نظام مراقبة أمنية بينهما، على أن يضم لبنان مستقبلاً بعد أخذ موافقته على ذلك لمكافحة الإرهاب بإنشاء خط هاتفي مباشر بين المسؤولين عن القضايا الأمنية في البلدين وتعيين ضباط أمن في سفارتي البلدين لحسن تنفيذ بنود هذه الاتفاقية».

وبعد التوقيع على هذه الاتفاقية التي عدتها تركيا انتصاراً لسياستها في ممارسة الضغط على سوريا في موضوع أوجلان ومنظمته، صرح مسعود يلماز رئيس وزراء تركيا لقناة إن. تي. في. التلفزيونية في ٢٣ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٨ قائلاً «إن الاتفاقية الأمنية مع سوريا تطور إيجابي ملحوظ في علاقاتنا. وسوف تقابل تركيا هذا الموقف الإيجابي السوري بالمثل في قضية المياه وتطوير التجارة والتعاون الاقتصادي بفتح صفحة جديدة تماماً مع سوريا».

وكانت السلطات التركية قد أعلنت في ١٣ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٨ بأن عبد الله أوجلان زعيم حزب العمال الكردستاني قد غادر سوريا، حيث تبين فيما بعد بأنه توجه من مدينة القامشلي السورية إلى قبرص ومنها إلى موسكو في اليوم نفسه. ونتيجة لمطالبة أنقرة بأوجلان من موسكو والضغوط التي مارستها واشنطن عليها للتخلي عنه، وتوجس موسكو الخيفة «من اتهامها بإيواء الإرهابيين» من جهة، واللعبة الدولية التي أحاطت بالقضية الكردية في الشرق الأوسط وتفاعلاتها في العواصم الغربية من جهة أخرى، فقد توجه أوجلان إلى إيطاليا التي ضمنت عدم تسليمه إلى تركيا. ولكن إعلان تركيا المقاطعة الاقتصادية للبضائع والشركات الإيطالية والضغوط التي مارستها واشنطن عليها مع تخلي ألمانيا عن المطالبة بإعادة أوجلان لتقديمه إلى المحاكمة «خوفاً على أوضاعها الداخلية» قد أجبرت إيطاليا على تسفير أوجلان لليونان أولاً، ثم إلى نيروبي عاصمة كينيا، حيث تولت السفارة اليونانية هناك إيواءه بعد أن

منحته جواز سفر دبلوماسياً قبرصياً. غير أن وكالة المخابرات المركزية الأمريكية والموساد الإسرائيلي اكتشفتا وجوده هناك وتعاونتا مع المخابرات الكينية في اختطافه عندما كان في طريقه إلى مطار نيروبي للتوجه إلى هولندا وسلمته إلى المخابرات التركية التي اعتقلته يوم الثلاثاء المصادف ١٦ شباط/فبراير ١٩٩٩ ونقلته إلى سجن جزيرة إمرالي في بحر مرمرة قرب اسطنبول لمحاكمته «بتهمة قتل ثلاثين ألف مواطن تركي خلال ١٩٨٤ ـ ١٩٩٩» حيث حكمت عليه محكمة أمن الدولة الثانية بالإعدام توطئة لإخراجه من حلبة الكفاح المسلح وتحويل حزبه، منظمة حزب العمال الكردستاني، إلى حزب سياسي لإتاحة الفرصة لأنقرة لإجراء تسوية سلمية للقضية الكردية في بلادها.

ثانياً: الأتراك بين الإرث العثماني وأيديولوجية الدولة الحديثة

أود قبل كل شيء أن أؤكد بأني لا أقصد بالإرث العثماني الموروث التاريخي العثماني المتمثل بحقبة التنظيمات أو الإصلاحات التي بدأت عام ١٨٣٩ وما تركه العثمانيون من آثار في ميادين الثقافة والعمارة والفنون والفولكلور ذي السمات المشتركة مع العرب الذين عاشوا معهم أكثر من أربعمائة عام، وإنما أقصد به ذلك الإرث الحضاري المتمثل بالتاريخ والجغرافية والسكان الذي تركه الوالد العثماني لأبنائه نحن مواطني بلدان الشرق الأوسط دون أن يستطيع التوصية بحدود حصص كل واحد منا من جهة، فكان اختلافنا نحن العرب والأتراك والأكراد والأرمن، أبناء الولايات العثمانية سابقاً على كيفية استغلال هذا الإرث العثماني لمصلحتنا جميعاً، لأن الأنانية والجشع وحب السيطرة أو الاستعلاء في النظرة إلى الآخرين أو الفكر القومي المتطرف قد حال دون ذلك من جهة أخرى. ففي الوقت الذي تتكتل فيه الأمم اليوم ويتراصف بعضها مع بعض وفق موروثها التاريخي والجغرافي والديني لا نزال نحن المسلمين نخاصم بعضنا بعضاً على بعض الكيلومترات من الأراضي ومياه الأراضي المشتركة، أو كمية من براميل النفط أو طمعاً في ثروات الآخر. في حين تخطط الايديولوجيات المسيطرة ـ التي تخلق هذه الخلافات بشكل مدروس ـ لنهب ثرواتنا وقضم أراضينا وسرقة مياهنا: فقد ارتهنت أمريكا بترول العرب بعد غزو دولة الكويت لأن التحالف الغربي التي قادته أمريكا قد حرّر الكويت، وتقوم إسرائيل منذ تأسيسها بقضم الأراضي العربية وسرقة مياه الليطاني وجبل الشيخ واليرموك والحاصباني في وقت نستجدي فيه المياه من تركيا بل نتخاصم معها إلى الحد الذي نصل فيه إلى هاوية الحرب كما حدث في الأزمة السورية ـ التركية الأخيرة التي انتهت بعقد الاتفاقية الأمنية بينهما في ٢٠/١٠/١٩٩٨. وفي حين «يتعالى الأتراك على سوريا وينظرون إليها من عل كولاية من ولايات الدولة العثمانية» كما قال الكاتب التركي

محمد علي براند[٥٥]، تقوم السلطات التركية باتخاذ حاجة سوريا والعراق من مياه الفرات أداة للضغط السياسي عليهما.

ومن هنا فإني أعتقد بأن الفهم الصحيح للسلبيات التي ترافق كيفية الاستفادة من هذا الإرث العثماني العظيم المتمثل بالمياه والأراضي والمعادن والسكان ـ التي استهدفت الدول الأوروبية الكبرى فرض هيمنتها على الدولة العثمانية من خلال إيجاد ثغرات النفوذ إليها عن طريق عناصر الفرقة والتجزئة في التعددية الدينية أو المذهبية أو الاثنية لخلق مشكلة الأقليات فيها أولاً ثم استغلالها لصالح فرض هيمنتها ثانياً ـ وتوظيف الإيجابيات لمصلحة شعوب المنطقة هو السبيل الأفضل لترسيخ أسس العلاقات العربية ـ التركية على أرضية صلبة للانتقال منها إلى بناء مستقبل أفضل حفاظاً على المصالح المشتركة من جهة، ولمواجهة الأخطار المحيقة بالمنطقة من جهة أخرى.

وإذا كان المؤرخ البريطاني توينبي قد نعت الحكم العثماني للولايات العربية بـ «ظلامية التاريخ العثماني»، في حين وصفه المؤرخ اللبناني خالد زيادة بـ «الاستعمار العثماني» أما المؤرخ المغربي محمد أمين فقد أكد بأن تلك الفترة «كانت لحماية دار الإسلام من أخطار التوسع الصليبي البرتغالي ـ الاسباني سواء في اليمن والخليج والبحر الأحمر أو في غرب حوض البحر الأبيض المتوسط، خاصة سواحل بلاد الغرب» بينما وصفه المؤرخ العراقي سيار الجميل بفترة «سكونية التاريخ العثماني»[٥٦]، فإن تغير صورة العثمانيين من حماة العروبة والإسلام إلى الاستعمار مروراً بظلام التاريخ العثماني وسكونه وصولاً إلى ايديولوجية الدولة التركية الحديثة يستدعي منا دراستها من خلال المبحثين التاليين:

١ ـ صورة الخلافة العثمانية

أدى اتصال العرب بالأتراك الذين أصبحوا جند الخلافة العباسية، وقام أشراف الترك بتزويج بناتهم بالخلفاء العباسيين إلى أن يكونوا القومية الإسلامية الثانية المتنفذة بعد العرب في الامبراطورية العربية التي امتدت من حائط الصين شرقاً إلى بلاد الأندلس غرباً، مما دفع بالكاتب العربي الموسوعي الجاحظ إلى تأليف كتابه الذائع الصيت عن **فضائل الأتراك** بتصويرهم كحماة للإسلام والذائدين عن دياره والمدافعين عن مكاسبه بعد أن تقاسم العرب والأتراك مشقة الصراع ضد الصليبيين وتنعموا معاً

(٥٥) محمد علي براند، في: **صباح**، ٢٠/٣/١٩٩٦.

(٥٦) **العلاقات العربية ـ التركية: حوار مستقبلي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية**، ص ٤٤، ٧٨ و٨٩.

بالمكاسب العلمية والفنية والعسكرية والمعمارية في مجتمع إسلامي امتد من المحيط الأطلسي إلى حدود الصين في إطار من التنوع الثقافي والعلمي والحضاري.

وما إن ظهر العثمانيون كقوة ناهضة في العالم الإسلامي منذ نهاية القرن الثالث عشر (١٢٩٩ ـ ١٩٢٢) وبدأوا بالانتشار في أوروبا بعد فتح القسطنطينية (١٤٥٣م) حتى دقوا أبواب فيينا مرتين وتوسعوا غرباً بعد فتح مصر (١٥١٧م) ونقلوا الخلافة إليهم، وتم توحيد معظم الأراضي الإسلامية من حدود المغرب حتى بلاد فارس ضمن إطار حضارة إسلامية غطت حقول الإدارة والقضاء والاقتصاد، في حين كان أعظم إنجاز حضاري عثماني هو الأخذ بنظام القانون العام إلى جانب الشريعة الإسلامية.

ويعتقد الدكتور حامد ربيع أن حكم الخلافة العثمانية للعالم الإسلامي «يعد نموذجاً متكاملاً ثانياً للدولة الكبرى المسيطرة النابعة من المفهوم الإسلامي للممارسة السياسية. أما النموذج الأول فإنه يتمثل بالامبراطورية الإسلامية الأولى النابعة من فترة الحكم العباسي الأول وجعل فترة حكم هارون الرشيد لحظة أيناعها وارتفاعها إلى القمة. وفي كلا النموذجين انطلاقة بين الدين والسياسة في علاقة واضحة. ورغم ذلك فإن الفارق بينهما جوهري: الدين هو الأساس والسياسة هي التابع في النموذج الأول، في حين يصير العكس في النموذج الثاني حيث تصير السياسة هي المنطق الأول والدين أداة السياسة لتدعيم ممارسة السلطة»[٥٧].

وإذا كان العثمانيون قد دوخوا أوروبا بعظمتهم السياسية والعسكرية خلال القرون ١٥ ـ ١٧ الميلادية، وأجبروها على احترام إرادتها والاعتراف بها كقوة عظمى «فإن المجتمع الإسلامي في ظل العثمانيين كان راكداً ويشعر بالسكينة لاعتقاده بأنه يمتلك الحلول المثلى لمشاكل العالم»[٥٨]. غير أن قيام العثمانيين بإرسال السفراء إلى بلاط ملوك أوروبا اعتباراً من بدايات القرن الثامن عشر[٥٩] وشعورهم بضرورة أخذ

---

(٥٧) شهاب الدين أحمد بن محمد بن أبي الربيع، **سلوك المالك في تدبير الممالك**، تحقيق وتعليق وترجمة حامد عبد الله ربيع، ٢ ج (القاهرة: دار الشعب، ١٩٨٠ ـ ١٩٨٣)، ج ١، ص ١٦، الهامش رقم (١).

(٥٨) أورهان كولوغلو، «أهمية الموروث التاريخي العربي ـ العثماني وتأثيره في العلاقات العربية ـ التركية (الورقة الأولى)،» ورقة قدمت إلى: **العلاقات العربية ـ التركية: حوار مستقبلي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية**، ص ٣١.

(٥٩) ابراهيم الداقوقي، «في ضوء منهجية البحث العلمي الغربي، التثاقف العربي ـ التركي بين التواصل والانقطاع،» ورقة قدمت إلى: **المنهجية الغربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية عن البلاد العربية وتركيا: أعمال المؤتمر العالمي الثاني للبحث العلمي**، إعداد وتقديم عبد الجليل التميمي (زغوان، تونس: مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات؛ مؤسسة كونراد اديناور، ١٩٩٦)، ص ٦٩.

التقدم الأوروبي، ولا سيما في الميادين العسكرية والعلمية، بنظر الاعتبار، كان بداية النهضة في العالم، ولا سيما بعد خسارة العثمانيين لبعض الأراضي في أوروبا الوسطى وبلاد البلقان. ثم كان التحدي الأوروبي ـ الغربي للدولة العثمانية على شكل غزو نابليون لمصر عام ١٧٩٨ والتحدي الشرقي عندما استولى الوالي العثماني محمد علي باشا على مصر (١٨٠٤) وأقام فيها دولة عصرية من خلال تقوية علاقاته بأوروبا وإرسال البعثات العلمية إليها مع الاهتمام بفتح المدارس والمكتبات والجامعة المصرية.

كان ظهور أوروبا بقوتها العسكرية الجرارة وتقنياتها المتطورة في القرن التاسع عشر وقيامها بفرض قوتها على العالم الإسلامي، حيث استعمرت أجزاء كبيرة منه وأحدثت تغييرات جذرية في البنى التحتية وطريقة التفكير التقليدية في المجتمع الإسلامي بعد أن فرضت أوروبا الرأسمالية أنماط تفكيرها ووسائل إنتاجها على الجبهة الإسلامية بحيث لم يستطع علماء الدين التقليديون مقاومة هذا التحدي، في حين ظهرت حركات المقاومة الإصلاحية: الوهابية والشاذلية والسنوسية التي تطورت بعد نصف قرن إلى حركة إصلاح ديني قادها جمال الدين الأفغاني وتلامذته من العرب والأتراك: محمد عبده (المصري) وخير الدين باشا (التونسي) والشيخ أحمد رضا (التركي) ومحمد رشيد رضا (السوري) ومحمود شكري الآلوسي (العراقي) في إطار مؤسسة الخلافة التي كانت تعني وحدة المسلمين وضمن تقديس فكرة الخلافة في صورة الخليفة العثماني الذي كان يعد ظل الله على الأرض.

فإذا كانت حركة التنظيمات الإصلاحية التي بدأت عام ١٨٣٩ تعد رد فعل قوياً للحفاظ على الهوية العثمانية التقليدية تجاه الهجمة الفكرية الأوروبية فإن معظم المفكرين العثمانيين الذين اتصلوا بالغرب قد جاهدوا لتثبيت تلك الهوية من خلال نشر أمهات المصادر العربية الكلاسيكية وترجماتها إلى اللغة العثمانية خلال ١٨٥٠ ـ ١٨٦٠، وترجمة المصادر الفكرية الأوروبية في الفلسفة والقانون والطب والهندسة والأدب خلال ١٨٦٠ ـ ١٨٨٠ إلى اللغة العثمانية، في حين كان المفكر العثماني ضياء كوك الب يخوض النقاشات الفكرية مع ساطع بك ـ الذي عرف فيما بعد باسم ساطع الحصري، وأصبح من رواد القومية العربية ومنظريها في الوطن العربي ـ حول التراث والحضارة من جهة، وحول القومية الإسلامية من جهة أخرى وصولاً لصياغة الثلاثية الفكرية «القومية ـ الدين ـ المعاصرة» في توليف اجتماعي ـ سياسي كمحاولة لإجراء المصالحة الوطنية والتفاهم الاجتماعي الأوسع بين القوميات في الاتحاد العثماني.

وفي خضم هذا النشاط الفكري الخلاق، كانت ثمة صراعات فكرية محمومة بين جميع التيارات الفكرية من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار في إطار الفكر الإسلامي التقليدي والحركات الإصلاحية والأفكار الغربية. ففي الوقت الذي كان فيه الفيلسوف

الشاعر رضا توفيق لا يهاجم الإسلام وإنما فكرة الدولة الدينية، كان عبد الله جودت - بسبب إيمانه بالفكر المادي - يهاجم الإسلام والدولة الإسلامية معاً، لأنه كان يرى فيهما سبب تأخر الدولة العثمانية. في حين كان المفكرون الإسلاميون يخوضون جدلاً عنيفاً حول الإسلام والقومية، حيث كان الكاتب العربي أحمد نعيم (١٨٧٢ - ١٩٣٤) يعتقد بأن الفكرة القومية فكرة غريبة على الدين الإسلامي، لأنها تدعو إلى إقامة دولة منفصلة عن الدين، وكما هو قائم في الغرب. ولهذا فإن أخذ الأتراك بالفكرة القومية سوف يؤدي إلى تأجيج الروح القومية لدى الأكراد والعرب والأرمن وغيرهم من القوميات في الدولة العثمانية. فإذا كانت القوميات البلغارية واليونانية والأرمنية قد حطمت وحدة الدولة، فإن الأخذ بالفكرة الطورانية سوف يقضي على الدين الإسلامي. فيرد عليه أحمد آغا أوغلو (١٨٦٩ - ١٩٣٩) بشدة مؤكداً بأن دعوة الأتراك للأخذ بالقومية التركية لا تعني الشوفينية أو القضاء على القوميات الأخرى في الاتحاد العثماني، لأن القومية التركية قد امتزجت بالدين الإسلامي فتألفت منهما «القومية الإسلامية» التي استطاع بها الأتراك حماية الإسلام لألف عام خلت. ولذلك فليس من حق أحد اليوم سلب الأتراك حقهم في الاحتفاظ بهويتهم مستقبلاً[٦٠]. وهنا ينبري ضياء كوك الب ليؤكد بأن اصطلاحات القومية الإسلامية والقومية العثمانية والقومية التركية تحمل مفاهيم خاطئة، لأن القومية الإسلامية تعني الأمة الإسلامية والقومية العثمانية تأليف سياسي والقومية التركية تعني العنصرية. في حين أن إحياء فكرة «الشعبية» في الدولة العثمانية هو الأمر الطبيعي. وقد كان ضياء كوك الب صنو نامق كمال - شاعر الوطنية - في مقاومته للاستبداد ودفاعه عن الحرية ومساندته للمعاصرة مع ارتباطه بالدين، حيث كان نامق كمال قد تعرف على أفكار الفلاسفة لوك وروسو ومونتيسكيو خلال وجوده في أوروبا وأيد فكرة الحقوق الطبيعية والعقد الاجتماعي، فإنه لم يكن يعد المشروطية (إعلان الدستور والحريات العامة) بدعة في الإسلام، وإنما كتعبير عن إجماع الأمة في ظل خليفة المسلمين[٦١].

وإذا كان العثمانيون الجدد، وهم هذه النخبة المثقفة التي كانت تناقش جميع المشاكل الفكرية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية في الدولة العثمانية، يؤمنون بالاتحاد العثماني بكل قومياته، فإن الانقلاب العثماني لعام ١٩٠٨ أفرز فكرة الأتراك الفتيان (جون تورك) الذين منحوا الهوية التركية تميزاً واضحاً من ضمن قوميات الاتحاد العثماني، بعد أن فتح ذلك الانقلاب أبواب الدولة العثمانية على مصراعيها

(٦٠) Niyazi Berkes, *Turkiye de Cağdaşlaşma*, Bilgi Yayınları: Özel Dizi; 13 (İstanbul: Bilgi Yayinevi, 1973), sh. 427-428.

(٦١) المصدر نفسه، ص ٢٨٩.

لجميع التيارات الفكرية الغربية والايديولوجيات السياسية الحديثة بالإضافة إلى الأفكار الفلسفية والاجتماعية والتربوية. فبدأت التيارات الفكرية تكتسب ملامح جديدة في إطار التنظيم السياسي للدولة بعد الانقلاب المذكور حيث كان ميزانجي مراد وأحمد نعيم يمثلان الفكر الإسلامي، في حين كان الأمير صباح الدين - المتأثر بآراء مدحت باشا - يمثل فكرة اللامركزية السياسية والإدارية التي كان يدعمها أيضاً بعض المفكرين العرب من أعضاء الجمعيات السرية العربية التي بدأت تعلن آراءها بعد الانقلاب في حين كان البعض الآخر من القوميين العرب يدعو - تحت تأثير أفكار عبد الرحمن الكواكبي - إلى انتخاب خليفة عربي لقيادة المسلمين في تلك الفترة الحرجة من حياة الدولة العثمانية، بينما كان أحمد رضا - المتأثر بآراء نامق كمال - يمثل فكرة المركزية السياسية للامبراطورية العثمانية[٦٢]. وقد هيأت هذه الاتجاهات الفكرية الثلاثة، الأرضية السياسية لتكوين الأحزاب والتنظيمات السياسية في الدولة العثمانية خلال فترة ما بعد الانقلاب العثماني ضمن إطار علاقة الدين بالدولة من جهة، وعلاقة الدولة بالقوميات الأخرى من جهة ثانية. كما كانت مدينة سلانيك تعج بالأفكار الاشتراكية والثورية إلى جانب الأفكار القومية الطورانية التي تمحورت حول مجلة **الحياة الجديدة** التي استطاعت تحويل المؤمنين بالأفكار الشعبية إلى فكرة القومية التركية ثم إلى الفكرة الطورانية[٦٣].

غير أن جميع هذه التيارات الفكرية المتطاحنة - عدا العلمانية منها - قد بقيت تحترم فكرة الخلافة، كما احتفظ معظم العرب والمسلمين بصورة إيجابية عن الخليفة العثماني رغم ثورة الأمير حسين بن علي شريف مكة ضد الاتحاديين في الحرب العالمية الأولى، حيث استمر الدعاء لخليفة المسلمين في مساجد الحجاز لمدة سنة كاملة بعد الثورة العربية[٦٤]. وأكد مصطفى كمال باشا قائد قوات التحرير الشعبية بأنه يحارب المحتلين دفاعاً عن خليفة المسلمين، ولذلك فقد سانده الزعيم الديني الليبي الشيخ السنوسي، ودعا العرب جميعهم للوقوف مع كفاح الأتراك ضد المحتلين لإنقاذ خليفة المسلمين، ولتشكيل الفدرالية الإسلامية بعد التقائه بالزعيم اليمني الشيخ الإدريسي[٦٥].

(٦٢) الداقوقي، المصدر نفسه، ص ٩٧.

(٦٣) Berkes, Ibid., sh. 399.

(٦٤) سليمان موسى، «الثورة العربية: محاولة للفهم،» ورقة قدمت إلى: المؤتمر الثالث للعلاقات العربية - التركية، مكتب ارتباط جامعة اليرموك، عمان - الأردن، ٢٥ - ٢٨ نيسان/أبريل ١٩٨٥، ص ٣، الملخص.

(٦٥) Mim Kemal Öke, *Musul-Kerkük Dosyası*, TDAV Yayini; 79. Kutsun Serisi; 12 (İstanbul: Türk Dünyasi Arştirmalari Vakfi, 1991), sh. 34.

٢ ـ صورة الأتراك بعد الانقلاب العثماني

يتفق بعض المؤرخين الأتراك[٦٦] مع المؤرخين العرب على أن النهضة القومية العربية قد بدأت عام ١٨٦٠ عندما انتشرت الفكرة القومية لدى المثقفين العرب في سوريا ولبنان من خلال الصحف الصادرة هناك والمسرحيات التمثيلية، ثم بإحياء اللغة العربية بقيادة بطرس البستاني الذي كان يعمل مترجماً في القنصلية الأمريكية ببيروت، وكان على اتصال بمبشري المركز الأمريكي البروتستانتي فيها، ولا سيما بالدكتورين سميث وفون دايك اللذين أقنعاه بترجمة التوراة إلى اللغة العربية. وقد قام البستاني ـ بعد ذلك ـ بإصدار صحف **الجنان والجنة والجنينة** لإحياء اللغة العربية ونشر فكرة القومية العربية. وما إن هلّ عام ١٨٧٥ حتى قام البستاني مع مجموعة من الشباب القومي العربي بتشكيل أول جمعية سرية تدعو إلى توحيد لبنان مع سوريا لإنشاء دولة عربية مستقلة عن الدولة العثمانية من خلال المنشور السري الذي تم توزيعه في سوريا ولبنان[٦٧]. غير أن الدكتور شيث طوفان بوزبنار يعتقد بأن القنصليات الأجنبية هي التي قامت بإعداد وتوزيع تلك النشرة على نطاق واسع في سوريا ولبنان من أجل دق إسفين بين العرب والعثمانيين، نظراً لورود العديد من الأخطاء اللغوية والتناقضات الفكرية فيها[٦٨]. ولهذا يعتقد الدكتور زكريا قورشون، استناداً إلى وثائق قصر ييلديز في الأرشيف العثماني، بأن القوميين العرب استطاعوا خلال عامي ١٨٧٩ و١٨٨٠ إقامة علاقات وثيقة مع المفكر المعارض مدحت باشا، والي سوريا العثماني آنذاك وكسب مودته واستمالته لتأييد اللامركزية العربية[٦٩].

وبعد فترة قصيرة من جلوس السلطان عبد الحميد الثاني عام ١٨٧٦ على عرش الامبراطورية العثمانية، احتل الفرنسيون تونس عام ١٨٨١ في حين قام الإنكليز

(٦٦) لمزيد من التفاصيل، انظر المؤلفات التركية بخاصة: المصدر نفسه؛ Zekerıya Kurşun, *Yol Ayrımında Türk-Arap İlişkileri*, Araştirma Serisi; nu. 1 (Cagaloglu, Istanbul: İrfan Yayinevi, [1992]);
عمر كوركجي أوغلو، **العلاقات التركية ـ الإنكليزية** (أنقرة: ١٩٨٧)؛ شكري خاني أوغلو، **جمعية الاتحاد والترقي العثماني وتركيا الفتاة، ١٨٨٩ ـ ١٩٠٢** (اسطنبول: ١٩٨٤)؛ عمر كوركجي أوغلو، **الحركات التحررية العربية ضد الدولة العثمانية** (أنقرة: ١٩٨٢)، وأورهان كولوغلو، **العلاقات العربية ـ التركية، أمس واليوم وغداً** (أنقرة: ١٩٧٩).

(٦٧) Kurşun, Ibid., sh. 27.

(٦٨) Tufan Buzpinar, «Osmanlı Suriye'sinde Türk Aleyhtarı Ilanlar ve Bunlara Karşı Tepkiler, 1878-1881,» *İslam Araştırmaları Dergisi*, Sayı-2 (1998), sh. 73-89.

(٦٩) الورقة رقم ١٠٥١ من القسم ٣١ من الظرف المرقم ٦٢ وثائق قصر ييلديز في الأرشيف العثماني. نقلاً عن: Kurşun, Ibid., sh. 28.

بضرب الإسكندرية عام ١٨٨٢ ثم احتلال مصر، وبذلك انحسرت الدولة العثمانية لتضم الأتراك والعرب والأكراد فقط بعد أن اقتصر نفوذها على ليبيا في شمال أفريقيا والجزيرة العربية والهلال الخصيب، وبذلك فقد انتقلت الحركة القومية العربية اعتباراً من العام ١٨٩٥ إلى مرحلة جديدة عندما قام المثقفون السوريون بتأليف اللجنة القومية العربية[٧٠] لنشر الفكر القومي العربي في الدولة العثمانية ولنشر اللغة العربية كلغة للفكر الإسلامي فيها، في ضوء آراء عبد الرحمن الكواكبي الواردة في كتابيه: **أم القرى وطبائع الاستبداد**، حيث وجدت هذه الأفكار مساندة قوية من الإنكليز والخديوي المصري اسماعيل باشا[٧١]. ويعتقد انطونيوس بأن الحركة القومية العربية قد فقدت زخمها خلال حكم السلطان عبد الحميد الثاني، واقتصرت نشاطاتها على فعاليات الجمعية العربية السرية في بيروت وعقد مؤتمر باريس عام ١٨٩٥ والدعوة إلى الوحدة العربية في ضوء أفكار عبد الرحمن الكواكبي في إقامة الخلافة العربية في الدولة العثمانية[٧٢]. ولهذا يسود الاعتقاد لدى بعض الكتاب الغربيين بأن السلطان عبد الحميد لم يحاول مقاومة نشر الفكر القومي العربي وإنما ربما ساهم في إبطاء حركته[٧٣]. ورغم الرقابة الشديدة «التي فرضها عبد الحميد على الصحافة العثمانية وإصداره الأوامر لمراقبة البريد الأجنبي في ٤ تموز/يوليو ١٩٠٨ فلا يمكن أن يقال بأنه قد منع نشر الصحف التي تقوم بترويج الفكر القومي العربي في الدولة العثمانية»[٧٤]. حيث وجدت هذه الحركة التحررية في الرأي والقول متنفساً لها في العديد من الدوريات العربية التي بلغ عددها ٧ في اسطنبول و٦٧ في الأراضي العربية في المشرق عام ١٩٠٩[٧٥].

ولكن قيام طلبة المدرسة الطبية العسكرية بإنشاء جمعية «الاتحاد العثماني» منذ ٣ حزيران/يونيو ١٨٨٩[٧٦] وانضمام معظم الأتراك ودعاة الحرية إلى هذه الجمعية

(٧٠) Jean Pichon, *Cihan Harbının Şarka Ait Kaynaklar*, Çeviren Hüseyin Cahid (İstanbul: [s. n.], 1939), sh. 147.

(٧١) Kurşun, Ibid., sh. 30.

(٧٢) George Antonius, *The Arab Awakening: The Story of the Arab National Movement* (London: H. Hamilton, 1945), p. 67.

(٧٣) M. S. Anderson, ed., *The Great Powers and the Near East, 1774-1923*, Documents of Modern History (London: Edward Arnold, 1970), p. 148.

(٧٤) Kurşun, *Yol Ayrimında Türk-Arap İlişkileri*, sh. 31.

(٧٥) عبد الجليل التميمي، **دراسات في التاريخ العربي ـ العثماني، ١٤٥٣ ـ ١٩١٨** (زغوان، تونس: مركز الدراسات والبحوث العثمانية والموريسكية والتوثيق والمعلومات «سيرمدي»، ١٩٩٤)، ص ٥١.

(٧٦) *Tarih Sözlügü* (İstanbul: Milliyet, 1986), vol. 4, sh. 95.

جلب انتباه السلطات العثمانية إلى فعالياتها ومن ثم غلقها، مما اضطر معظم المفكرين العثمانيين للهجرة إلى أوروبا وتأسيس جمعية تركيا الفتاة فيها. غير أن هؤلاء المفكرين العثمانيين قد انقسموا بعد مؤتمرهم الثاني، إلى «دعاة المركزية» الإدارية للدولة العثمانية الذين اتحدوا فيما بعد مع أعضاء جمعية الحرية، ثم انضم إليهم بعض الضباط الموجودين في سلانيك لغرض تشكيل جمعية الاتحاد والترقي. أما جمعية تركيا الفتاة فقد استمرت على المطالبة باللامركزية الإدارية التي كان من أقوى مؤيديها الأمير العثماني صباح الدين الذي كان يساند إقامة الفدرالية الإدارية للقوميات العثمانية[٧٧].

وإذا كانت هذه الجمعيات السرية والعلنية تمثل المعارضة السياسية في الدولة العثمانية من جهة، ومراكز قوى للقوميات القاطنة في الدولة من جهة أخرى، فإن رجال الدولة قد قاموا من جانبهم بإقامة تنظيم «اتحاد العناصر العثمانية» لإشاعة فكرة وحدة الدولة ومساواة مواطنيها[٧٨]. ولكن هذه الفكرة فشلت بسبب اتباع الدولة للسياسة المركزية في الإدارة واللغة والقضاء، فتحولت الإدارة العثمانية للأخذ بفكرة «الاتحاد الإسلامي» التي كان يساندها السلطان عبد الحميد الثاني شخصياً[٧٩]، وهي الفكرة التي تبنتها الحركة الوطنية في مصر حتى سقوط الخلافة العثمانية «ويعتبر مصطفى كامل أبرز من عبّر عن هذا التيار في النخبة المصرية وكانت صورة الدولة العثمانية لديه انها إحدى القوى التي يمكن الاعتماد عليها لمواجهة الاستعمار البريطاني لأن مصر كانت تحت السيادة العثمانية من الناحية الاسمية، وأن الانعطاف نحو تركيا والميل إليها والرغبة الشديدة في تقدمها وأمنها لا تتناقض مع محبة مصر التي تتقدم على كل شيء، وأن المصريين يجب أن يشعروا بالعرفان تجاه تركيا لأنها لم تسلم مصر لبريطانيا ولم تتنازل عن حقوقها في مصر»[٨٠].

كما ساندت الجمعيات العربية التي كانت تدعو إلى اللامركزية فكرة الجامعة الإسلامية (الاتحاد الإسلامي) في المشرق العربي بالإضافة إلى بعض القياديين العرب كالشيخ محمد عبده وعبد العزيز جاويش ورشيد رضا وسليم بك الجزائري وصالح الشريف ورفاعة رافع الطهطاوي «الذي كان يدعو إلى القومية الإسلامية تحت راية الخلافة»[٨١]، حيث إن الشاعر العثماني نامق كمال الذي كان يؤمن بضرورة مزج

(٧٧) المصدر نفسه، ص ٥٩.

(٧٨) Kurşun, *Yol Ayrımında Türk-Arap İlişkileri*, sh. 146.

(٧٩) المصدر نفسه، ص ١٤٦.

(٨٠) السيد يسين، «صورة تركيا في العالم العربي،» ورقة قدمت إلى: المؤتمر الثالث للعلاقات العربية - التركية، مكتب ارتباط جامعة اليرموك، عمان - الأردن، ٢٥ - ٢٨ نيسان/أبريل ١٩٨٥، ص ٣.

(٨١) هالة مصطفى، **أحزاب الإسلام السياسي** (القاهرة: دار الأهرام، ١٩٨٨)، ص ٩٢.

الأفكار الإسلامية التقليدية بالاتجاهات السياسية الليبرالية الغربية قد دعا في إحدى مقالاته إلى ضرورة تقوية الروابط العربية - التركية «لأن الأخوة الإسلامية ورابطة الخلافة قد مزجت العرب بالأتراك بشكل لا يمكن لأحد غير الله تعالى فكها أو عندما يريد ذلك الشيطان»[٨٢]، بل ان السلطان عبد الحميد الثاني فكر في اتخاذ اللغة العربية، لغة رسمية للدولة العثمانية عند أخذه بفكرة الاتحاد الإسلامي التي كانت صحيفة **الصراع المستقيم** الصادرة عام ١٩٠٨ تحمل لواءها لولا اعتراض الصدر الأعظم (رئيس الوزراء) سعيد حليم باشا المصري على ذلك[٨٣]. ولهذا يعتقد الدكتور عمر كوركجو أوغلو أن إلغاء الخلافة الإسلامية في ٤ آذار/مارس ١٩٢٤ كان السبب الرئيسي لثورة الشيخ سعيد الكردي ضد مصطفى كمال باشا عام ١٩٢٥ نظراً للصورة الإيجابية التي كانت تتمتع بها الخلافة عند المسلمين من العرب والأكراد[٨٤].

وأمام هذه الصورة الإيجابية للأتراك لدى العرب الذين كانوا يعتقدون بضرورة تدعيم الخلافة وتقوية الدولة العثمانية التي تقوم بحماية الإسلام وتقف ضد تغلغل الاستعمار الأوروبي إلى البلاد الإسلامية، كانت ثمة صورة سلبية للأتراك لدى التيار العروبي، ولا سيما «لدى الشريف حسين أمير الحجاز، ولدى السنوسية في ليبيا ولدى المسيحيين العرب الذين نظروا إلى [الأتراك] نظرة عدائية ولجأوا إلى الفكرة العربية لمواجهة الفكرة الإسلامية. كذلك كانت هناك صورة عدائية [للدولة العثمانية] لدى التيار الوطني الليبرالي في مصر، كما عبر عنه لطفي السيد الذي نظر إلى الدولة العثمانية على أنها تسعى إلى توسيع أملاكها ونشر نفوذها تحت ستار الإسلام»[٨٥]. غير أن وقوع الانقلاب العثماني (١٩٠٨) والدعوة إلى تطبيق الدستور واحترام حرية الفكر قد انعش الآمال لدى الطبقة العربية المثقفة دون استثناء بحيث كتب الشيخ رشيد رضا قائلاً «إن هذا الانقلاب يمثل عيد الأمة العثمانية الذي بشر بنعمة الدستور والحرية»[٨٦]. غير أن ازدياد نفوذ جمعية الاتحاد والترقي في الدولة العثمانية والذي اتخذ مظهر العمل على إعلاء شأن الأتراك وتشديد قبضتهم على العرب وتطبيق سياسة المركزية الإدارية، الأمر الذي هدد الحقوق التاريخية المكتسبة للولايات العربية، وهو ما عرف فيما بعد باسم سياسة التتريك، قد خلق تذمراً في صفوف العرب الذين كانوا

(٨٢) İsmail Kara, hazirlayan, *Türkiyede İslamcılık Düşüncesi: Metinler, Kişiler*, Büyük Eserler Dizisi, no. 1-1/2 (Cagaloglu, Istanbul: Risale, 1986-[1994]), vol. 1, sh. xxviii.

(٨٣) المصدر نفسه، مج ١، ص ٢٩.

(٨٤) Öke, *Musul-Kerkük Dosyası*, sh. 78-79.

(٨٥) يسين، «صورة تركيا في العالم العربي،» ص ٢.

(٨٦) التميمي، **دراسات في التاريخ العربي - العثماني، ١٤٥٣ - ١٩١٨**، ص ٥٠.

يؤلفون نصف سكان الامبراطورية العثمانية، حيث يذكر الدكتور أحمد قدري أحد مؤسسي «حركة العربية الفتاة» في مذكراته «ان موقف الأتراك في هذه الجمعية من العرب وتعصبهم الشديد للقومية التركية، أوجد رد فعل لدى الشباب العربي كله، وكان من مظاهره تكوين جمعيات عربية مناوئة مثل العربية الفتاة والعهد واللامركزية. ويبدو أنه لم يكن هدف هذه الجمعيات في البداية، الدعوة بفصل الأجزاء العربية من الدولة العثمانية، وإنما حفظ حقوق العرب ضمن الدولة ذاتها. فقد كان التصور السائد ذا بعدين: **أولهما**، أن ارتقاء العرب لن يتم إلا في نطاق الدولة العثمانية وان العرب شركاء في هذه الدولة. **وثانيهما**، أن ارتقاء العرب هو الذي سيعيد إلى الدولة العثمانية ما كانت عليه من قوة وازدهار بالنظر إلى دور العرب التاريخي في الدولة الإسلامية»[٨٧].

ويؤكد المؤرخ التركي عثمان أوكيار ما ذهب إليه الكاتب العربي السيد يسين بالقول «لقد قام الاتحاديون ببعض المحاولات لإنقاذ الامبراطورية عن طريق التأكيد على العثمانوية. ولكن الكارثة الكبرى التي حلت بنا كانت بسبب حرب البلقان، فقد تهاوت الامبراطورية بأسرها عند هزيمتنا في البلقان. فكان رد الفعل لدى الاتحاديين يتمثل بالتحول نحو القومية، ولعل هذا كان قد استفز رد فعل مقابلاً عند العرب، فأخذوا يفكرون تدريجياً بهويتهم الخاصة بهم ضد الأتراك»[٨٨] لأن بدايات القرن العشرين كانت مرحلة سيادة الفكر القومي في العالم وانتشار فكرة حق القوميات في تقرير مصيرها وبناء دولها الوطنية القومية.

فماذا كان موقف النواب العرب الستين في مجلس المبعوثان العثماني أمام هذه الصورة السلبية عن الأتراك الاتحاديين؟

انقسم هؤلاء النواب إلى قسمين: الأغلبية الكبرى منهم تؤيد الاتحاديين، بينما نواب سوريا ولبنان قد ألفوا نواة المعارضة في مجلس المبعوثان العثماني، بل انهم سعوا لتشكيل تكتل سياسي تركي - عربي معارض للاتحاديين في بداية الأمر لكي ينقلب فيما بعد إلى حزب سياسي أو جماعة سياسية متميزة، ولذلك فإنهم انحازوا إلى فرقة الأحرار العثمانيين المعارضة للاتحاديين في مجلس المبعوثان العثماني[٨٩]، في حين كان

(٨٧) يسين، المصدر نفسه، ص ٢.

(٨٨) انظر تعقيب عثمان أوكيار على بحث: عبد الجليل التميمي، «أهمية الموروث التاريخي العربي - العثماني وتأثيره في العلاقات العربية - التركية (الورقة الثانية)،» ورقة قدمت إلى: **العلاقات العربية - التركية: حوار مستقبلي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية**، ص ٨٣.

(٨٩) Kurşun, *Yol Ayrımında Türk-Arap İlişkileri*, sh. 51.

معظم النواب العرب من ولايات بغداد ودمشق والبصرة وطرابلس الغرب والحجاز واليمن والموصل وأقضية بنغازي ودير الزور والقدس وماردين يجتمعون برئاسة نافع باشا والي حلب من أجل تشكيل فرقة سياسية ذات برنامج سياسي محدد[٩٠]. ولذلك فقد كتب حسين جاهد يالجين صاحب جريدة **طنين** التي كانت تعد لسان حال الاتحاديين مقالاً إضافياً «حول العرب وأهميتهم في الدولة العثمانية، ولا سيما أن الاتحاديين يستهدفون تأمين وحدة الشعوب العثمانية وتقدير الحالة الروحية لمختلف الأجناس فيها»[٩١] من أجل كسب ولائهم إلى جانب الاتحاديين، غير أن قيام النواب العرب بالتصويت ضد وزارة كامل باشا الاتحادية عند طرح الثقة بها في بداية عام ١٩٠٩ وانضمامهم مع نافع باشا إلى فرقة الأحرار المعتدلين المعارضة في مجلس المبعوثان أغاظ الاتحاديين كثيراً لأنهم لم يكونوا يطيقون المعارضة[٩٢]. ولذلك فقد ندد حسين جاهد يالجين بدعوة النواب العرب في مجلس المبعوثان إلى تأسيس فرقة سياسية عربية ذات برنامج سياسي بالقول «إذا صحت نية النواب العرب في تأسيس مثل هذه الفرقة السياسية ومطالبتهم بتمثيلهم في مجلس المبعوثان بنسبة نفوسهم في الدولة، فإن ذلك يعني أننا سنكون أمام فرقة قومية تعمل على ضرب الوحدة العثمانية التي تدعي في المادة الثانية من برنامجها بأنها حريصة عليها»[٩٣].

وقد اضطر النواب العرب إلى تكذيب هذا الخبر في اليوم التالي وفي الجريدة نفسها، غير أن قيام حركة الدرويش وحدتي في ٣١ آذار/مارس ١٩٠٩ ومطالبتها بتطبيق الشريعة الإسلامية في الدولة العثمانية، واتهام السلطان عبد الحميد الثاني وجميع معارضي حزب الاتحاد والترقي بمساندة هذه الحركة للتخلص من الاتحاديين[٩٤] ومن ثم خلعه عن العرش العثماني، أدى بالاتحاديين إلى تشديد قبضتهم على البلاد، ولا سيما بعد إصدار قانون الجمعيات الجديد في ٢٣ آب/أغسطس ١٩٠٩ والذي حظر تكوين الجمعيات والفرق والنوادي التي تحمل أسماء عرقية أو قومية، بل إن حسين جاهد شن حملة صحفية شعواء في صحيفته **طنين** على مطالبة النواب العرب اعتباراً من أواخر عام ١٩١٠ بضرورة السماح للعرب باستخدام لغتهم في دوائر الدولة في الولايات العربية إلى جانب التركية وتعيين الموظفين المحليين فيها من العرب، حيث

(٩٠) **الإقدام**، ٢٨/١٢/١٩٠٨.

(٩١) **طنين**، ٢٥/١٠/١٩٠٨.

(٩٢) Kurşun, *Yol Ayrımında Türk-Arap İlişkileri*, sh. 51.

(٩٣) **طنين**، ١٠/٢/١٩٠٩.

(٩٤) يعتقد معظم المؤرخين الأتراك بأن الإنكليز كانوا وراء هذا الحادث. انظر: Kurşun, Ibid., sh. 53.

أكد أن هذه المطالب ما هي إلا دعوة للامركزية الإدارية التي يرفضها الاتحاديون[٩٥].

وإذا كان الاتحاديون قد ورثوا الامبراطورية عن السلطان عبد الحميد الثاني، فإنهم قد ورثوا أيضاً الفكرة القائلة بأن كل عثماني يؤيد الفكرة القومية أو يدعو لها هو خائن للدولة لإيمانهم بأن الدولة المركزية هي التي تحقق وحدة الأقليات القومية من خلال القوة الاقتصادية والتطور الاجتماعي[٩٦]. ومن هنا يرى بعض المفكرين الأتراك أن دعاة القومية العربية والتركية في الدولة العثمانية كانوا من غير المسلمين: فدعاة القومية العربية أمثال بطرس البستاني وابراهيم اليازجي وفارس الشدياق (الذي أسلم فيما بعد) وجرجي زيدان والنقاش كانوا من المسيحيين، بينما كان دعاة القومية التركية (الطورانية) أمثال تكين آلب (موشي كوهين) ولوملي دافيدز وليون كوهين وأرمينوس فامبري وافرام غالانتي من اليهود[٩٧]. ولذلك فقد بطش الاتحاديون بجمعية الاتحاد المحمدي التي قامت بحركة ٣١ آذار/مارس ١٩٠٩ وأعدموا زعيمها (الدرويش وحدتي) الذي طالب بالعودة إلى الشريعة الإسلامية والأخذ بفكرة الاتحاد العثماني، لأن سبعين ألف عربي كانوا أعضاء مسجلين في تلك الجمعية التي انتشرت أفكارها في معظم الولايات العربية: سوريا والحجاز ومصر والعراق[٩٨] مما أدى بالاتحاديين إلى النظر بعين الشك والريبة إلى ولاء العرب لهم[٩٩]. وقد زادت نقمة الاتحاديين على العرب بعد علمهم بقيام طالب النقيب نائب البصرة في مجلس المبعوثان العثماني عام ١٩١١ بجمع تواقيع ٣٥ نائباً عربياً في المجلس في الرسالة التي بعث بها إلى شريف مكة (الحسين بن علي) الذي يؤكد فيها تأييدهم له في حالة قيامه بالتمرد ضد الاتحاديين[١٠٠] الذين لم يستطيعوا اتخاذ الإجراءات ضد أولئك النواب العرب، وكذلك الأمير الحسين بن علي خوفاً من انقطاع خيط معاوية الذي كان يربطهم بالعرب، بل انهم حاولوا استمالة العرب بإصدار القانون الجديد لإدارة الولايات العثمانية في ٥ أيار/مايو ١٩١٣ بمنح الولايات العربية صلاحيات إدارية واسعة إضافة إلى تدريس اللغة العربية في المدارس الابتدائية والثانوية إلى جانب تدريس اللغة التركية كلغة رسمية. حتى ان طلعت باشا، وزير الداخلية ورجل الاتحاديين القوي، قد ألقى خطاباً في حفلة العشاء المقامة بهذه المناسبة أعلن فيه «امتنانه لهذه الخطوة المتخذة

(٩٥) المصدر نفسه، ص ٢٥.

(٩٦) Berkes, *Turkiye de Cağdaşlaşma*, sh. 400.

(٩٧) المصدر نفسه، ص ٤٠١.

(٩٨) **الموسوعة البريطانية** (اسطنبول: حريت، ١٩٩٧)، مج ٣١، ص ٤٤ (بالتركية).

(٩٩) Kurşun, *Yol Ayrımında Türk-Arap İlişkileri*, sh. 55.

(١٠٠) المصدر نفسه، ص ٦٢.

لإرضاء الأشقاء العرب، شركاء الأتراك في الدولة، وأبناء ذلك القوم [العربي] النجيب. كما أعلن احترامه للغة العربية وسعيه للنهوض بالعرب وإعمار ديارهم»[١٠١]. غير أن الوقت كان متأخراً جداً بالنسبة لهذه المصالحة بسبب نشاط الجمعيات العربية السرية داخل الامبراطورية وخارجها من جهة، وتحكم الثلاثي العسكري أنور - جمال - طلعت بالاتحاد والترقي، بالبلاد دون أخذ رأي المعارضة البرلمانية، بنظر الاعتبار من جهة أخرى.

وانطلاقاً من ذلك فقد تم تعيين جمال باشا حاكماً عسكرياً لمدينة اسطنبول بعد حركة وحدتي عام ١٩١٣ ثم وزيراً للبحرية وقائداً أعلى للقوات المسلحة العثمانية في سوريا حيث «مارس جمال باشا تجاه المواطنين في كل من بيروت ودمشق حملة إرهابية بدأها باعتقال العشرات من الشبان العرب ورجالاتهم وإيداعهم السجون والمنافي، وكان هدفه من كل ذلك شل الحركة العربية وإبعاد كل خطر يهدد وحدة الدولة العثمانية الترابية، كما أنه نقل بعض الفرق العسكرية التركية من الأناضول إلى بلاد الشام. وفي الوقت نفسه نصب أعواد المشانق للزعماء العرب المشرقيين وحتى من المغرب العربي»[١٠٢]. وقد أدت قلة خبرة الاتحاديين لفهم آلية الحكم والدفاع عن مصالح الدولة العليا وعدم إيلائهم الأهمية إلى ألاعيب أعدائهم السياسيين من الإنكليز والفرنسيين والروس والنمساويين الذين كانوا يتربصون بهم الدوائر، واندفاعهم في مساندة الألمان إلى دخولهم الحرب إلى جانبهم عام ١٩١٤، لأن الثلاثي الاتحادي الحاكم، وعلى رأسهم أنور باشا كان يؤمن بفكرة توسيع رقعة الامبراطورية الإسلامية العثمانية بإقامة الامبراطورية الطورانية الممتدة من سد الصين إلى البحر الأدرياتيكي خلال هذه الحرب، حيث كان يعتقد أن النصر سيكون حليف الألمان وحلفائهم.

ولكن على رغم مواقف الاتحاديين العدائية من الزعماء العرب «فلم تكن هناك صورة عدائية لتركيا [الدولة العثمانية] لدى التيار العروبي، ولذلك لما قامت الحرب العالمية الأولى، لم يقرر زعماء الجمعيات العربية معاداة الأتراك، بل قرروا العمل معهم للدفاع عن العالم العربي»[١٠٣].

ولذلك يعتقد د. عبد الجليل التميمي بأن «القول بخيانة العرب عندما تعاونوا مع الفرنسيين والإنكليز لضرب الدولة العثمانية من الخلف أثناء الحرب العالمية الأولى، تعد مقولة واهية وغير مدعمة تاريخياً ولا تخضع لأبسط القواعد العلمية، وهي من الأوهام

(١٠١) المصدر نفسه، ص ٧٥.

(١٠٢) التميمي، **دراسات في التاريخ العربي ـ العثماني، ١٤٥٣ ـ ١٩١٨**، ص ٥٥.

(١٠٣) يسين، «صورة تركيا في العالم العربي،» ص ٣.

الخيالية التي لا تستند إلى الحجة المقنعة، إذا أخذنا بالاعتبار طبيعة التحديات الخطيرة التي واجهها الاتحاديون وخصوصاً الموقف الذي تبنوه بدون دراسة ووعي، عندما حالفوا ألمانيا ووقفوا معها في الحرب العالمية الأولى. وان دراسة متقصية للفكر القومي العربي من خلال تحليل مواقف النخبة العربية، يؤكد أنهم كانوا لا يرغبون في الانفصال عن الدولة العثمانية، إلا أن جميعهم كانوا يأملون في إدخال الإصلاحات وهو الموقف الذي اعتبره الاتحاديون خيانة. وقد ذكر الجنرال الألماني فون ساندرس: أن تأثير حكم جمال باشا الإرهابي لم يحرر بلاد الشام من زعامة الثورة، بل زاد في الشعب روح الثورة»[١٠٤]، ولا سيما أن الأتراك أنفسهم قد ثاروا ضد الاتحاديين وإدارتهم الفاسدة التي جلبت الكوارث على الدولة بعد أن ألقوا بها في أتون الحرب العالمية الأولى لتكون البلاد نهباً للأطماع الاستعمارية الغربية التي قامت بعقد اتفاقية سايكس ـ بيكو لكيفية توزيع ميراث الدولة العثمانية فيما بينهم، بل انهم احتلوا بلاد الأناضول نفسها وقسموها إلى مناطق نفوذ تحت سيطرتهم. فكانت الثورة الشعبية التي تبناها علماء الدين ورؤساء العشائر والضباط وأعيان المناطق الشرقية من خلال تشكيل لجان «الدفاع عن بلاد الأناضول» ضد المحتلين ابتداء من مؤتمر سيواس الذي انتخب مصطفى كمال باشا في ٢٧/١٢/١٩١٩ رئيساً للمؤتمر وبالتالي للجان الدفاع عن بلاد الأناضول، حيث تعرض للعديد من محاولات الاغتيال، وكان أهمها محاولة الرئيس نوئيل ضابط المخابرات البريطاني بالاتفاق مع علي غالب محافظ ولاية العزيز (الازيغ) في ١٧/٩/١٩١٩ التي باءت بالفشل الذريع ونجا منها العميل البريطاني نوئيل بأعجوبة[١٠٥].

وقد وجد العرب والأتراك أنفسهم على طرفي نقيض من النظرة السياسية العامة في الشرق الأوسط بعد الحرب العالمية الأولى «ولا سيما بعد أن خططت اتفاقية سايكس ـ بيكو سلخ جلد الدولة العثمانية بعد سقوطها، بدل تنفيذ الآمال العربية في الاستقلال والسيادة، فكانوا يخلطون الصدق بالحيل والمراوغة من أجل تحقيق مصالحهم الاستعمارية»[١٠٦] وأمام غدر الاستعمار الغربي بالعرب ومحاولاته للسيطرة على بلادهم واستعمارهم، تلك النيات الخبيثة التي فضحتها الثورة البلشفية الروسية عام ١٩١٧، تغيرت صورة الأتراك لدى العرب إلى الأحسن «ويظهر بأن العرب، بعدما أيقنوا من غدر الغرب بهم توجهوا نحو الأتراك مرة أخرى لتعويض ما فاتهم، فجرت اتصالات مكثفة بين مصطفى كمال باشا قائد حركة التحرير الشعبية لإنقاذ بلاد الأناضول من

(١٠٤) التميمي، المصدر نفسه، ص ٥٧.

(١٠٥) Öke, *Musul-Kerkük Dosyası*, sh. 20-21.

(١٠٦) Mim Kemal Öke, *Arap-Türk Uzlaşması Için Boşa Giden Teşebbüsler, 1918-1920* (Ankara: 1988), sh. 45.

الاحتلال الأجنبي والقوميين العرب في سوريا والعراق في أيار/مايو ١٩٢٠ من أجل القيام بالعمل المشترك لتحقيق الأهداف القومية للعرب والأتراك معاً ضد مطامع الغرب في بلادهم»[١٠٧]، حيث كانت تقارير الحلفاء الغربيين من اسطنبول وكذلك تقارير عملائهم في بلاد الأناضول ودمشق وبغداد والسليمانية خلال الأعوام ١٩١٩ ـ ١٩٢٠ تؤكد بأن العرب والعشائر المسلمة لا يزالون يؤيدون الأتراك ضد التحالف الغربي[١٠٨].

وكان العديد من الزعماء العرب قد بعثوا بالرسائل إلى مصطفى كمال باشا حول ضرورة التعاون بين حركتي التحرر العربية والتركية ضد الاستعمار الغربي الذي يطمع لاستعمار بلادهم. غير أن المخابرات الفرنسية استطاعت الحصول على نص الرسالة التي بعث بها مصطفى كمال باشا إلى الزعماء العرب حول ذلك، فسارع الجنرال غورو الفرنسي إلى عقد الصلح مع مصطفى كمال لسحب قواته من بلاد الأناضول، ترضية لمصطفى كمال وتجميعها في سوريا... وبذلك قطع الطريق على محاولات الصلح والتفاهم بين العرب والأتراك ضدهم، ولا سيما أن أغلبية المسلمين في حلب ودمشق كانوا يحملون أحاسيس ودية لطلبات الأتراك ونضالهم ضد الغرب الاستعماري... وكانت محاولات التوفيق بين القوميين العرب والأتراك قد بدأت بعد إعلان وعد بلفور في ٢٠ آب/أغسطس ١٩١٧ حيث كانت الأوساط الأوروبية تعتقد أن مصطفى كمال باشا قد عقد اتفاقية سرية مع الأمير فيصل بن الحسين، من خلال اعتراف الحكومة التركية المؤقتة وموافقتها على تشكيل حكومة عربية في الأراضي العربية كافة المنسلخة عن الدولة العثمانية وأن تكون وفية لخليفة المسلمين. حتى إن جريدة **حاكميت ملليت** التي كانت تنطق باسم الحركة الكمالية كانت تدعو إخوانهم السوريين إلى الاتحاد مع الحركة الكمالية ضد العدو الأوروبي المشترك وتنشر البيانات الرسمية لفيصل بن الحسين في ما يتعلق بهذا الموضوع[١٠٩]. ولكن الاستعمار الغربي الذي صمم على تقسيم العرب واستعمارهم، كان ينفذ سياسة مزدوجة ضدهم: تأييد مطاليبهم ظاهرياً والعمل على تقسيم بلادهم سراً، ولذلك فقد طبقت سياسة «فرق تسد» الاستعمارية لضرب إسفين بين العرب والأتراك من جهة، والعمل من جهة أخرى على إبعاد الحركة الكمالية عن العرب مع إرضاء الكماليين بالانسحاب الجزئي من بلاد الأناضول التي قسموها ـ هي الأخرى ـ بينهم[١١٠].

(١٠٧) المصدر نفسه، ص ١٢.

(١٠٨) Öke, *Musul-Kerkük Dosyası*, sh. 14-21.

(١٠٩) Öke, *Arap-Türk Uzlaşması Için Boşa Giden Teşebbüsler, 1918-1920*, sh. 6-10.

(١١٠) ابراهيم الداقوقي، **صورة العرب لدى الأتراك** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٦)، ص ٣٠.

ولما كان الإنكليز والفرنسيون قد قرروا تقسيم الإرث المادي العثماني المتمثل بالأرض والمياه والسكان والبترول ـ الذي كان الإنكليز، قد عرفوا بوجوده في ولاية الموصل منذ عام ١٩٠٧ ـ عن طريق اتفاقية سايكس ـ بيكو السرية، فقد أوعز الجنرال مارشال قائد القوات البريطانية في العراق إلى ضابط الاستخبارات الرئيس نوئيل الذي خبر المنطقة بشكل جيد، للاتصال بالأكراد لاستمالتهم إلى جانب بريطانيا، ولكن الأكراد رفضوا ذلك، حيث قال له رؤساء العشائر الكردية «اننا سنناضل ضد الغزاة الذين يريدون الاستيلاء على بلادنا حتى آخر قطرة من دمائنا»[١١١]. وكانت أذهان العرب مهيأة ـ بعد غدر التحالف الغربي بهم ـ للاتفاق مع الأكراد وحركة مصطفى كمال لمقاومة الاستعمار الغربي، مما أدى إلى عقد مؤتمر سان ريمو في نيسان/ابريل ١٩٢٠ لبحث قضية الموصل من جهة، والاستثمارات البترولية في المنطقة من جهة أخرى بعد أن حصلت فرنسا على حصة المانيا البالغة ٢٥ بالمئة من بترول العراق.

ويؤكد المؤرخ التركي م. كمال اوكه بالاستناد إلى وثائق المتحف البريطاني بأن مصطفى كمال باشا كان على اتصال منذ انعقاد مؤتمر سان ريمو برؤساء العشائر الكردية وعلى رأسهم الشيخ محمود الحفيد ورؤساء العشائر العربية في العراق وعلى رأسهم الشيخ عجيمي آل سعدون من أجل تشكيل جبهة مقاومة عريضة ضد الإنكليز في المنطقة، حيث كانت الاجتماعات الجماهيرية تعقد ضد الإنكليز في الجوامع في مختلف أنحاء بلاد الرافدين. ثم اجتمع الزعماء العرب في دار فؤاد الدفتري بتاريخ ١٣ أيار/مايو ١٩٢٠ وقرروا رفض الانتداب البريطاني، وطالبوا إما بوضع الانتداب التركي على العراق أو الاستقلال[١١٢]. فكانت الثورة العراقية العارمة التي اندلعت عام ١٩٢٠ ضد الإنكليز فاضطرتهم للتفاهم مع طالب النقيب لإقامة إدارة محلية في العراق توطئة لإعلان الملكية وتنصيب الأمير فيصل بن الحسين ملكاً على العراق.

وكان الحلفاء قد ألفوا بينهم «لجنة الشرق الأوسط» لاقتسام الإرث العثماني أرضاً وسكاناً بعد أن اقتسموا البترول، وتركوا مشكلة المياه جانباً نظراً لعدم حاجتهم إليها ولأنها لا تعنيهم من جهة، ولغرض أن يجعلوا منها مسمار جحا لدول المنطقة مستقبلاً من جهة أخرى لكي تكون عامل احتكاك وصراع بين المسلمين ـ كعادة الإنكليز ـ عندما خلقوا مشكلة بين كل دولتين عربيتين أو بين كل دولة عربية وإسلامية أو إسلامية وغير مسلمة من الدول التي استقلت بعد الحربين العالميتين من أجل عرقلة تنميتها الحضارية: مشكلة الحلايب بين مصر والسودان، ومشكلة الموصل

(١١١) Öke, *Musul-Kerkük Dosyası*, sh. 16.

(١١٢) المصدر نفسه، ص ٣١.

بين العراق وتركيا، ومشكلة قبرص بين تركيا واليونان، ومشكلة كشمير بين الباكستان والهند.

كانت أهم المشاكل التي تعترض سبيل الحلفاء في «لجنة الشرق الأوسط» في اقتسام الإرث العثماني أرضاً وسكاناً هي: عقد اتفاقية مع الدولة العثمانية وإجبار مصطفى كمال باشا على قبولها وحل مشكلة الأكراد وتقرير مصير ولاية الموصل الغنية بالبترول تحت انتداب بريطانيا أو تحت إشرافها[١١٣]. ويسرد الدكتور م. كمال اوكه تاريخ السنوات الثلاث (١٩٢٠ ـ ١٩٢٣) الحافلة بالأحداث والمؤامرات والدسائس في الشرق الأوسط استناداً إلى وثائق المتحف البريطاني[١١٤] بالقول: لم يكتف الحلفاء باقتسام أملاك وثروات الدولة العثمانية وإنما توسلوا إلى اقتسام بلاد الأناضول نفسها عن طريق معاهدة سيفر (١٩٢٠) بتأسيس العديد من الدويلات الكردية والأرمنية والبيزنطية ومناطق النفوذ الخاصة تحت انتدابهم في بلاد الأناضول ومحاولة القضاء على حركة التحرير الشعبية بقيادة مصطفى كمال باشا بإثارة الأكراد والأرمن واليونانيين ضده. أما بالنسبة إلى ولاية الموصل، فقد كانت ثمة ثلاثة آراء متباينة حول مصيرها:

أ ـ ربط ولاية الموصل بالدولة الكردية المقترح إنشاؤها في المنطقة حسب اتفاقية سيفر، وهو الرأي الذي اقترحه الكولونيل يونغ مساعد السير برسي كوكس المندوب السامي البريطاني في العراق، لكي تكون هذه الدولة الكردية بمثابة منطقة عازلة بين بلاد الأناضول وبلاد الرافدين (بلاد العرب).

ب ـ مطالبة الأمير فيصل بن الحسين باسم القوميين العرب بضرورة بقاء ولاية الموصل جزءاً من بلاد الرافدين، كما كانت في العهد العثماني، ولا سيما وقد كانت ثمة مباحثات بينه وبين وزارة المستعمرات البريطانية لتنصيبه ملكاً على العراق منذ تاريخ ٢٤ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٢٠. غير أن يونغ مساعد كوكس كان يعارض هذه الفكرة، حتى انه رد طلب الأمير فيصل بعنف قائلاً له «إننا أيدنا حركة القومية العربية ولم نؤيد الحركة الامبريالية العربية، ولذلك فلا أفهم معنى لمطالبتك بولاية الموصل»[١١٥].

ج ـ الرأي الذي ساقه كوكس إلى وزير المستعمرات البريطاني ونستون تشرشل في ٢٨ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٢٠ بجعل ولاية الموصل تحت الإدارة البريطانية المباشرة من خلال الحكم الذاتي في المرحلة الأولى على أن يتم إلحاقها في المدى البعيد بالعراق العربي.

(١١٣) المصدر نفسه، ص ٣٩ ـ ٤٢.

(١١٤) المصدر نفسه، ص ٤١ ـ ٤٨.

(١١٥) المصدر نفسه، ص ٣٩.

غير أن رفض مصطفى كمال باشا لمعاهدة سيفر وسقوط حكومة لويد جورج المتشددة في قضية الموصل ومجيء حكومة بونار لو المتعاطفة مع منح فيصل بن الحسين عرش العراق، أدى إلى اجتماع لجنة الشرق الأوسط في وزارة المستعمرات البريطانية برئاسة شوكبرك بتاريخ ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٢١ لتقرر مصير التركمان من خلال الاعتراف بهم كمواطنين عراقيين والبحث في قيام قوات جيش التحرير الشعبي التركي بقيادة العقيد شفيق أوزدمير باحتلال راوندوز وإقامة رأس جسر للاتصال بولاية الموصل بأمر من مصطفى كمال باشا[١١٦] الذي أكد في رسالته الموجهة إلى وزارة الدفاع في حكومته المؤقتة بتاريخ ١ شباط/فبراير ١٩٢٢ «أن ولاية الموصل لا تزال داخل حدود الدولة التركية وفق الميثاق الوطني. ولكن يظهر أن حكومة فيصل تريد إدخال هذه الولاية تحت الانتداب أيضاً لإلحاقها بحكومته، ولذلك يجب إرسال قوة عسكرية كافية إلى راوندوز لإنقاذها». وكان الزعيم الكردي الشيخ محمود الحفيد يساند القوات التركية ضد القوات الإنكليزية التي استولت على الموصل دون قتال بعد انسحاب العثمانيين منها إثر إعلان الهدنة عام ١٩١٨، انطلاقاً من فكرة مساندة المسلمين ضد الغزاة الغربيين بعد أن تحسنت صورة الأتراك لدى العرب والأكراد نتيجة انتصارات مصطفى كمال باشا ضد المحتلين لبلاده، وتأكيده مع أركان حكومته المؤقتة حق العرب (العراقيين) في التمتع بالحرية والاستقلال، عندما انتقد عصمت اينونو رئيس الوفد التركي في مؤتمر لوزان المندوب البريطاني اللورد كيرزون حول مواقفه من العرب بالقول: «إذا ما تحرر الشعب العراقي الذي وعدتموه بالحرية والتحرر، من استعبادكم له بعد احتلال بلادهم، فإنه كان سيرفض انتدابكم. وآنذاك لن تجدوا أحداً بينهم يصوت لصالحكم، لأن الشعوب تسعى اليوم لتقرير مصيرها بنفسها دون حاجة إلى حماية المستعمرين وانتدابهم»[١١٧].

ولكن انعقاد اللجنة العراقية - البريطانية في لندن في ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٢٢ وإقرارها بحث قضية الموصل في مؤتمر لوزان وإصرار اللورد كيرزون على عدم ترك ولاية الموصل للأتراك بعد تصريح وزير البحرية البريطاني «أن على بريطانيا أن لا تتخلى عن بترول الموصل»[١١٨] والمناورات السياسية التي جرت في مؤتمر لوزان ثم تحويل القضية إلى عصبة الأمم التي قررت إجراء الاستفتاء الشعبي حولها، أنهت المشكلة لصالح وحدة العراق بتوقيع الاتفاقية البريطانية - العراقية - التركية عام ١٩٢٦ مع بقاء حصة تركيا في بترول العراق معلقة. غير أن صورة الأتراك الإيجابية لدى

(١١٦) المصدر نفسه، ص ٤٤.

(١١٧) المصدر نفسه، ص ٥٠.

(١١٨) المصدر نفسه، ص ٥٣.

العرب والمسلمين قد تغيرت بعد توقيع اتفاقية لوزان وإعلان الجمهورية التركية في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٢٣ عندما اتخذت العلمانية ايديولوجية للدولة التركية الحديثة بعد إلغاء مقام الخلافة الإسلامية. ولهذا يعتقد رؤوف أورباي في مذكراته «أنه ثمة اتفاقية سرية مرافقة لاتفاقية لوزان تقضي بضرورة إلغاء تركيا لمقام الخلافة والأخذ بالعلمانية وتشريع القوانين التي تفصل الدين عن الدولة برغبة من عصمت إينونو رئيس الوفد التركي في المؤتمر المذكور وتحت تأثير آراء حاييم ناحوم رئيس حاخامي اسطنبول الذي كان يعمل وسيطاً بين الوفدين التركي والإنكليزي في المؤتمر وبضغوط من اللورد كيرزون البريطاني»[١١٩]. ويؤكد المفكر التركي رضا نور الذي كان الرئيس الثاني للوفد التركي في مؤتمر لوزان على دور ناحوم في تقريب وجهات النظر بين الوفدين الإنكليزي والتركي بالقول «استدعى اللورد كيرزون رئيس الوفد البريطاني في المؤتمر حاييم ناحوم أفندي الذي كان بمثابة المستشار لعصمت اينونو وطلب إليه ضرورة إبلاغ اينونو بضرورة تنفيذ تعهداته السابقة ومن ضمنها إلغاء الخلافة وإلا فلن يتم التوقيع على معاهدة الصلح، حيث كان ناحوم معنياً جداً بهذا الأمر وكان بمثابة الوسيط للوصول إلى هذا الاتفاق»[١٢٠].

وقد انسحبت هذه الصورة السلبية عن الأتراك، على شخصية مصطفى كمال أتاتورك - أي والد الأتراك وهي الصفة التي منحها المجلس الوطني التركي الكبير (البرلمان) إليه بعد إعلان الجمهورية وانتخابه رئيساً للجمهورية - بعد قراراته بإلغاء المدارس الدينية والشرعية (٣/٣/١٩٢٤) وتغيير عطلة الأسبوع من الجمعة إلى يوم الأحد (٥/١/١٩٢٤) وتبديل الأبجدية العربية بالأبجدية اللاتينية (١/١١/١٩٢٨) وتغيير إقامة الأذان في الجوامع من اللغة العربية إلى اللغة التركية - رغم أنه يقام في كل أنحاء العالم باللغة العربية - اعتباراً من ١٨ تموز/يوليو ١٩٣٢[١٢١]، لأن مصطفى

(١١٩) كان رؤوف أورباي (١٨٨١ - ١٩٦٤) وزيراً للبحرية في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩١٨ ثم أصبح عضواً في مجلس المبعوثان التركي باسم جمعية الدفاع عن الحقوق حيث نفاه الإنكليز إلى جزيرة مالطا. انظر: Hüseyin Rauf Orbay, *Hatıraları ve Söyleyemedikleri Ile Rauf Orbay* (İstanbul: 1981), sh. 96-97.

(١٢٠) يعد المفكر التركي رضا نور (١٨٧٨ - ١٩٤٢) من أركان حرب التحرير الشعبية، حيث أصبح وزيراً للمعارف في حكومة مصطفى كمال باشا المؤقتة. وقد نشر نور العديد من المؤلفات بالإضافة إلى مذكراته. وحول هذا الموضوع، انظر: Riza Nur, *Lozan Zafer mi Hezimet mi?* (Ankara: 1974), c. 1, sh. 272.

(١٢١) يعتقد بعض المؤرخين أن عصمت اينونو، رئيس وزراء تركيا في عهد مصطفى كمال أتاتورك ورئيس الجمهورية الثاني في تركيا، هو الذي قام بتغيير إقامة الأذان من العربية إلى التركية. انظر: *[Books on Kemalism. 2]* (İstanbul: Tımas Yayınları, 1993), vol. 13: *İslamiyet Açısından Atatürk ve İnkilaplar*, by Yılmaz Altıparmak, sh. 394-395.

كمال أتاتورك كان يعتقد «أنه بذلك يأخذ بالعقلانية العلمية الغربية بفصل الدين عن الدولة كوسيلة للحداثة في إطار المبادئ الستة التي وصف بها دولته الجديدة، وهي: انها جمهورية قومية ـ وطنية وعلمانية وشعبية وانقلابية تؤمن بالدولتية ـ أي الاقتصاد الموجه ـ لأن أتاتورك كان يرفض كل الأفكار الدوغماتية»[١٢٢].

ومن هنا كان الربط بين أفكار مصطفى كمال أتاتورك وبين أفكار الجناح العلماني في جمعية (حزب) الاتحاد والترقي الذي كان يقوده المفكر التركي ضياء كوك الب[١٢٣] المؤمن بالتوليف القومي ـ الديني ـ الحضاري الحديث وكان من أقرب زعماء الاتحاد والترقي إلى مصطفى كمال باشا، حيث شارك معه في حرب التحرير الشعبية وأصبح نائباً في أول برلمان جمهوري. غير أن أتاتورك قد طور الفكر التوليفي الاتحادي العثماني، إلى الفكر العلماني الغربي بفصل الدين عن الدولة، رغم أنه حارب المحتلين باسم الإسلام، وأعلن مراراً بأنه يخوض حرب التحرير الشعبية من أجل إنقاذ السلطنة وخليفة المسلمين[١٢٤].

وقد أدى أخذ الكمالية ـ نسبة إلى مصطفى كمال ـ للعلمانية ايديولوجية رسمية للدولة إلى قطع جذور الثقافة التركية بالتراث الإسلامي ـ الشرقي من جهة، وإلى الاتجاه كلياً نحو الثقافة والفكر الغربي من جهة أخرى. غير أن انفصام الشخصية الرسمية للدولة عن شخصية المجتمع التركي لم يستمر طويلاً، لأن هذا الانفصام كان فوقياً وسطحياً لم يستطع النفاذ إلى الطبقات الشعبية والتراث القومي التركي. ولذلك فقد عاد الأذان يعلو في مآذن اسطنبول ذات الألف مسجد باللغة العربية، وأعيد تدريس الدين في المدارس التركية بعد عام ١٩٥٠ عندما أخذت تركيا بالتعددية السياسية مع بقاء العلمانية كمحظور سياسي لا يمكن مناقشته أو طرح البديل له. ولكن المفكرين الأتراك يدعون اليوم إلى إقامة الجمهورية الثانية من خلال رفض أيديولوجية الدولة وتفعيل المؤسسات الدستورية وفق نظرية دولة القانون الديمقراطية والتعددية الثقافية وإتاحة الفرصة للجميع لممارسة حرية العقيدة والوجدان في عصر الانترنت والحوار الحضاري[١٢٥].

---

(١٢٢) المصدر نفسه، ص ٥٢٣ ـ ٥٢٤.

(١٢٣) المصدر نفسه، ص ٥١٩.

(١٢٤) المصدر نفسه، ص ٥١٦.

(١٢٥) يشارك معظم رجال الأعمال والإعلاميين والفنانين ومن مختلف الاتجاهات رأي الكاتب اليساري د. محمد ألطان في دعوته التي أطلقها عام ١٩٩١ لإقامة الجمهورية الثانية بإلغاء الفكرة الكمالية أو المبادئ الأتاتوركية من حقول السياسة والاقتصاد والثقافة بعد أن مضى أكثر من ٧٥ عاماً على هذه النظرة ـ الايديولوجية «التي تعد خليطاً من الأفكار الشمولية والاستبدادية والليبرالية والديمقراطية غير المتجانسة». ومن مشاهير مؤيدي هذا الرأي الأدباء والمفكرون والصحافيون: جنكيز تشاندار، جتين ألطان، طه آقيول، محمد بارلاص، أحمد ألطان، فهمي قورو، ياووز كوكمان، ماهر قايناق ودوغو أركيل.

ثالثاً: المتغيرات الدولية في المنطقة ودور الإعلام الصهيوني

ورثت الدولة التركية جميع مشاكل الدولة العثمانية التي عاشتها مع القوميات التي كانت تؤلف الاتحاد العثماني في محيطها الجيوبوليتيكي. ولذلك فإن معظم المحللين السياسيين يشكون من أن تركيا في خصام مع جاراتها، أو أن جاراتها كلها طامعة بأراضيها ومياهها وثرواتها الطبيعية في حين كان يمكن أن يكون التعدد الثقافي والقومي والحضاري في تركيا الحديثة عامل قوة وفاعلية وعنصر تعاون مع كافة دول المنطقة، ولا سيما أن تركيا تعد منذ عام ١٩٤٦ بعد أن أخذت بالتعددية السياسية، أول تجربة ديمقراطية في الشرق الأوسط، والتي لا تزال مستمرة رغم انقطاع مسيرتها من خلال تدخل القوات المسلحة في عرقلتها لثلاث مرات بانقلاباتها العسكرية بحجة «إعادة التوازن السياسي». في حين أكد الجنرال كنعان ايفرين زعيم انقلاب ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٨٠ أن هذه الانقلابات «لم تحقق شيئاً لتركيا» لأن هدف القوات المسلحة هو حماية النظام القائم في كافة الأقطار الديمقراطية وليس تعاطي السياسة أو التدخل في الشؤون السياسية أو تعطيل المؤسسات الدستورية. ولذلك فقد واجه المجتمع التركي، على الصعيد السياسي انقسامات حادة وتشرذماً سياسياً لا يزال البرلمان يعانيه، في حين أن المشهد الاقتصادي لتركيا يعرض الكثير من الأزمات والاختناقات والتضخم الاقتصادي الذي بلغ حوالى ١٥٠ بالمئة عام ١٩٩٤، وانخفض في نهاية عام ١٩٩٨ إلى حوالى ٥٤ بالمئة[١٢٦]، بينما بلغ الدين الخارجي الذي يشكل عبئاً ثقيلاً على قدرات تركيا الاقتصادية حوالى مائة مليار دولار عام ١٩٩٨. وتقوم الدولة بالاقتراض الداخلي لتسديد أقساط هذا الدين الكبير بفوائد تبلغ ١٤٠ بالمئة وتزيد نسبة البطالة ـ بالأرقام الرسمية ـ على حوالى ١٠ بالمئة، أي ما يعادل ستة ملايين عاطل عن العمل. ولكن مع ذلك فإن ثمة مؤشرات إيجابية كبيرة للاقتصاد التركي من حيث النمو الاقتصادي الذي بلغ ٦ بالمئة عام ١٩٩٨ والتطور الصناعي الملموس.

أما من الناحية الاجتماعية فإن تركيا تواجه مشكلة هجرة مكثفة من الريف إلى المدينة، ولا سيما في جنوب شرقي البلاد حيث الحرب غير المعلنة ضد حزب العمال الكردستاني منذ ١٥/٨/١٩٨٤ الذي «يطالب بإقامة دولة كردية انفصالية شيوعية في منطقة جنوب شرقي تركيا»[١٢٧]، بحيث إن قرية كبيرة تنتقل إلى مدينة اسطنبول سنوياً

---

(١٢٦) **ملليت**، ٥/١/١٩٩٩.

(١٢٧) تطلق الجهات الرسمية على المشكلة الكردية في تركيا تسمية «مشكلة جنوب شرقي تركيا». ورغم قيام العديد من الجهات الجامعية والإعلامية والاقتصادية بإعداد التقارير حول القضية الكردية في تركيا، إلا أن الجهات الرسمية لا تزال لا تعترف بوجود مثل هذه المشكلة في تركيا.

بسكانها ومشاكلها لتستقر في مدن الصفيح المنتشرة في أطرافها والتي أصبح بعضها بؤرة للفساد ومرتعاً للإرهاب والجرائم المنظمة والفوضى وأعمال العنف. غير أن الأمر الذي يؤكده معظم المحللين السياسيين، وبمختلف اتجاهاتهم هو أن حرب الاخوة الأعداء تقضم سنوياً حوالى عشرة مليارات دولار من خزانة الدولة منذ عام ١٩٨٥، وهي بمجموعها تساوي اليوم مجموع ديون تركيا الخارجية بالإضافة إلى الدمار الاقتصادي والاجتماعي وانتشار البطالة ومنظمات مافيا تجارة المخدرات والأسلحة والرقيق الأبيض.

فإذا كانت هذه المعوقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الداخلية، بالإضافة إلى ميراث الدولة العثمانية الثقيل جيوسياسياً، تعرقل تطور تركيا وتنميتها حضارياً، فإن المعوقات الدولية المتمثلة بخلافاتها المستعصية مع اليونان وسوريا والعراق وإيران وأرمينيا وروسيا بالإضافة إلى التنافس الإقليمي التركي ـ المصري والتركي ـ الإيراني من جهة، والتنافس التجاري ـ السياسي التركي الإسرائيلي[١٢٨] من جهة أخرى، تصل أحياناً إلى المماحكة السياسية بين الدول الإسلامية الثلاث. كما أن محاولة أوروبا تدويل القضية الكردية بعد رفض قبول تركيا في ناديها بسبب اتهام النظام القائم بخرق حقوق الإنسان ووجود القضاة العسكريين في محاكم أمن الدولة وتدخل القوات المسلحة في السياسة ووجود العديد من القوانين التي تحد من الحريات العامة، تغل حركة تركيا في الشرق الأوسط وتلغي دورها في النظام العالمي الجديد رغم أهميتها الجيوبوليتيكية في المنطقة وفي العالم. ومن هنا يشارك معظم الكتاب العرب آراء دعاة الجمهورية الثانية في تركيا، لإيمانهم بأن تأكيد الميثاق الوطني التركي على مبدأ «السلام في الداخل والسلام في الخارج» الذي يعني تحقيق التصالح الاجتماعي في الداخل والأمن والاستقرار مع البلدان المجاورة، لم ينفذ بالشكل المطلوب لأن خلفاء أتاتورك قد انحرفوا عن هذا المبدأ عندما اتخذوا «المبادى الكمالية ـ العلمانية» ايديولوجية للدولة منذ عام ١٩٣٨ ـ أي بعد وفاة أتاتورك ـ فدفعوا بتركيا إلى العزلة السياسية خارجياً، وممارسة إرهاب الدولة ووصايتها الفكرية والاقتصادية داخلياً، فاندفعت تركيا نحو الأحلاف العسكرية وبدأت مرحلة تغريب تركيا، مما أدى إلى تشكيل أكثر من صورة لتركيا لدى النخبة السياسية والمثقفة في الوطن العربي نتيجة المتغيرات الدولية في المنطقة ودور الإعلام الصهيوني في إثارة الغبار حول العلاقات العربية ـ التركية والتي مرت بثلاث مراحل وبثلاث صور مختلفة للأتراك لدى النخبة العربية، هي:

(١٢٨) Aydoğan Vatandaş, *Armagedon: Turkiye-İsrail Gizli Savası*, Türkiye Gerçegi Dizisi; 13 (Istanbul: Tımaş Yayınları, 1997).

المرحلة الأولى: مرحلة عزلة تركيا عربياً

شهدت منطقة الشرق الأوسط بعد الحرب العالمية الثانية أحداثاً جساماً غيرت خارطة المنطقة ودفعت بها إلى أتون حروب متقطعة لا تزال تعانيها المنطقة نتيجة إنشاء الكيان الصهيوني على أرض فلسطين العربية (١٩٤٨) واعتراف تركيا ـ كأول دولة مسلمة ـ بها (١٩٤٩)، وانتماء تركيا إلى منظومة الدفاع الغربي بعد الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي والغربي ومشاركتها في الحرب الكورية (١٩٥١)، واتجاه العرب نحو شراء الأسلحة من المعسكر الشرقي (١٩٥٤)، والعدوان الثلاثي البريطاني ـ الفرنسي ـ الإسرائيلي على مصر (١٩٥٦)، والإنذار الروسي للمعتدين بالانسحاب، ورفض تركيا لفكرة تأميم قناة السويس، إضافة إلى تأييدها لوجهة نظر إسرائيل في رفض فرض مصر للحظر على مرور السفن الإسرائيلية من قناة السويس، وتصويتها ضد استقلال الجزائر، ثم حشد جيوشها على حدود سوريا عام ١٩٥٧ ومعارضتها لوحدة مصر وسوريا، ثم عزلة تركيا دولياً في مشكلة قبرص (١٩٦٣) عندما وقف الغرب إلى جانب اليونان رغم المجازر التي تعرضت لها الأقلية التركية في الجزيرة مع تصاعد وتيرة الأزمة بشكل ملحوظ، أدت بمجموعها إلى تكوين صورة سلبية للأتراك لدى العرب نتيجة تعاطف تركيا مع إسرائيل وتحديها للمشاعر العربية بمساندة المغتصب لأراضيهم واعترافها بشرعية إسرائيل وتوطيد علاقاتها الاقتصادية والتجارية معها، بل عقدها اتفاقية تعاون عسكري معها عام ١٩٥٤ «تضمن لإسرائيل عدم الاعتداء عليها من إحدى الدول الواقعة في منطقة الشرق الأوسط ولرد أي اعتداء قد يوجه ضد المنطقة بصورة عامة وضد تركيا وإسرائيل بصورة خاصة». ولذلك لم يؤثر سحب تركيا لسفيرها لدى إسرائيل عقب العدوان الثلاثي على مصر لتحسين صورتها لأن العرب اعتبروه إجراء مظهرياً حيث استمر التمثيل الدبلوماسي على مستوى القائم بالأعمال، ثم ما لبثت تركيا أن رفعت مستوى التمثيل الدبلوماسي إلى درجة سفير في بداية عام ١٩٦١[١٢٩].

المرحلة الثانية: مرحلة السياسة الخجولة عربياً ودولياً

يعد عام ١٩٦٥ نقطة التحول في تاريخ تركيا عندما فاز حزب العدالة بالأكثرية الساحقة في الانتخابات التي جرت فيها بقيادة المهندس الشاب سليمان ديميريل الذي كان حتى ذلك التاريخ مديراً عاماً لإسالة الماء، لسببين: فهذه هي المرة الأولى التي يتم

(١٢٩) شاكماك، «موقع تركيا في الحلف الأطلسي وأثر ذلك على علاقاتها بالوطن العربي،» ص ١٠٦.

فيها تغيير قيادة حزب سياسي في تركيا، لأن هؤلاء القادة هم مثل الملوك لا يتغيرون ولا تتغير رئاستهم للحزب إلا إذا توفوا أو أزاحهم انقلاب عسكري أو قتلوا غيلة. أما السبب الثاني، فقد تمثل في دعوة الحزب إلى توثيق العلاقات مع العالمين العربي والإسلامي صراحة في برنامجه الانتخابي. ولذلك فقد استنكرت حكومة ديميريل العدوان الإسرائيلي على العرب عام ١٩٦٧ واتخذت موقفاً واضحاً وصريحاً في الأمم المتحدة على لسان وزير خارجيتها إحسان صبري جاغليانكل عندما عارضت ضم أي جزء من الأراضي التي احتلتها إسرائيل بالقوة إلى أراضيها، ومعارضة فكرة الأمر الواقع كأساس للتسوية مع دعوتها لانسحاب إسرائيل من كافة الأراضي التي احتلتها في هذه الحرب، بل انها قامت بإغلاق المكتب السياسي الإسرائيلي في تركيا عام ١٩٦٨ بإلغاء اتفاقياتها التجارية مع إسرائيل عام ١٩٦٩ ثم طالبت بضرورة تطبيق قرار الأمم المتحدة المرقم ٢٤٢ وبعد ذلك بالقرار ٣٣٨ بعد حرب تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٧٣.

كما شهدت ساحة الرأي العام التركي تعاطفاً شديداً مع العرب ومساندة حقهم في الدفاع عن أنفسهم مع تنديد كافة فصائل الرأي العام وبجميع اتجاهاتها اليمينية واليسارية لنضال منظمة التحرير الفلسطينية ضد العدوان الإسرائيلي وإرهاب الدولة الصهيونية للعرب في الأراضي العربية المحتلة خلال ١٩٦٧ ـ ١٩٧١ سواء من خلال التحليلات السياسية في الصحف التركية أو بقيام صحيفة **بوكون** اليومية بإصدار عدد خاص في ١٩٦٨/٦/٥ بمناسبة الذكرى الأولى للعدوان الإسرائيلي على العرب. كما تطوع مئات الشباب الأتراك من اليمينيين واليساريين خلال الأعوام من ١٩٧١ ـ ١٩٧٨ في المنظمات الفلسطينية المقاومة للاحتلال الإسرائيلي ليقاتلوا جنباً إلى جنب مع إخوانهم العرب، الغطرسة العسكرية الصهيونية وكان على رأسهم الصحفي جنكيز تشاندار الذي سيصبح بعد عام ١٩٨٣ مستشاراً شخصياً للرئيس الراحل تورغوت أوزال.

وقد أدت جميع هذه التطورات إلى تحسين صورة الأتراك لدى الرأي العام العربي إلى درجة كبيرة بحيث سارعت ليبيا والسعودية والعراق إلى تزويد تركيا بالبترول عام ١٩٧٤ عندما وضعت واشنطن حظراً على تزويد تركيا بالأسلحة والطاقة نتيجة غزوها لشمال قبرص بعد الانقلاب العسكري اليوناني ومحاولة توحيد الجزيرة مع اليونان، رغم اعتراف اتفاقية ١٩٦٠ باستقلالها.

كان جيل الشباب الثوري من اليمين واليسار ـ ودون أن يكون صراع مسلح بينهما ـ يدعو عام ١٩٦٨ إلى الحرية والسلام والديمقراطية، مثل رفاقهم شباب فرنسا، من أجل إقامة تركيا الكبرى ولتخليصها من ربقة الامبريالية الأمريكية ورفض

زيارة الأسطول السادس الأمريكي إلى الموانئ التركية مع المطالبة بإلغاء كافة القواعد العسكرية من تركيا. فتحولت منظمة غلاديو (Gladio) تركيا ـ وهي منظمة سرية أقامتها منظمة حلف الأطلسي بالتعاون مع الاستخبارات الأمريكية (CIA) في الأقطار الأوروبية المنضمة إلى الحلف لمكافحة الشيوعية ـ للعمل وزرعت الشقاق بين اليمين واليسار اعتباراً من عام ١٩٦٩ بحيث تحول الحوار بينهما إلى صراع سياسي أولاً ثم إلى صراع مسلح، وقد قال أحد مسؤولي المخابرات التركية آنذاك «إن السلاح الذي يقتل أحد اليساريين صباحاً يقوم نفسه بقتل أحد اليمينيين مساءً»، بل ان بولند أجاويد زعيم حزب الشعب الجمهوري الذي أصبح رئيساً للوزراء عام ١٩٧٣ بعد فوز حزبه في الانتخابات، اكتشف وجود شعبة للمخابرات الأمريكية في وزارة الدفاع التركية استناداً إلى اتفاق سابق بين الحكومتين التركية والأمريكية. غير أن اختطاف ابراهام ألروم قنصل إسرائيل في اسطنبول من قبل الشباب الثوري التركي ثم قتله باعتباره مسؤول الموساد الإسرائيلي في تركيا، قد كشف تعاون منظمة غلاديو والمخابرات الأمريكية والموساد في تركيا لمكافحة المد الثوري ضد الامبريالية الأمريكية من جهة، ولضرب وحدة الشباب الثوري التركي بخلق الصراع اليميني ـ اليساري المسلح بينهم ولأول مرة من جهة أخرى، مما هيأ ذلك الجو لانقلاب ١٢ آذار/ مارس ١٩٧١.

وقد استمرت تركيا في مساندة القضايا العربية في مواجهة العدوان الصهيوني فتبنت قرار الأمم المتحدة باعتبار الصهيونية حركة عنصرية وامتنعت عن التصويت على قرار إلغائه لاحقاً، في حين أيدت دول عربية عديدة قرار الإلغاء المذكور. وكانت تركيا قد اعترفت عام ١٩٧٩ بمنظمة التحرير الفلسطينية وافتتحت لها ممثلية رسمية في أنقرة، بعد أن قامت بتخفيض التمثيل الدبلوماسي مع إسرائيل بعد انقلاب ١٢ أيلول/ سبتمبر إلى مرتبة سكرتير ثان.

وكانت تركيا قد قامت بتوثيق علاقاتها مع منظمة المؤتمر الإسلامي بعد انتمائها إليها، بل ان رئيس جمهوريتها كنعان ايفرين ـ زعيم انقلاب ١٢ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٠ ـ قد حضر شخصياً مؤتمر المنظمة في العربية السعودية، كأول رئيس جمهورية لتركيا العلمانية يزور المملكة، في حين أدى تورغوت أوزال بعد أن أصبح رئيساً للوزراء عام ١٩٨٣ فريضة الحج، كأول مسؤول تركي علماني، كما أصبحت اسطنبول مقراً لبنك الإعمار الإسلامي التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي.

أدت هذه الخطوات العلمانية الخجولة في مقارباتها العربية والإسلامية إلى تحسين صورة تركيا لدى العرب، ولا سيما بعد انتخاب تورغوت أوزال رئيساً للجمهورية عام ١٩٨٩ وانفتاح تركيا سياسياً واقتصادياً على العالم، بحيث غمرت الصناعات والمواد الغذائية التركية جميع الأقطار العربية التي باتت سوقاً رائجة للمنتوجات التركية

وازدادت العمالة التركية في أقطار الخليج العربية مع ازدياد المشاريع الصناعية والإنشائية والزراعية في تلك البلدان بالإضافة إلى ليبيا التي بلغت فيها ديون المقاولين الأتراك على الحكومة الليبية أكثر من مليار دولار عام ١٩٩٤، وبلغ التبادل التجاري بين تركيا ومصر وتونس والجزائر وبلدان الخليج العربية حوالى خمسة مليارات دولار عام ١٩٩٨[١٣٠].

المرحلة الثالثة: مرحلة تركيا الكبرى

يقارن المفكر التركي جلال شنكور بين الثورتين الشيوعية والكمالية المتتاليتين اللتين بدأتا في عامي ١٩١٧ و١٩١٩ من حيث قيامهما في امبراطوريتين متنازعتين على منطقة الشرق الأوسط ومتاخمتين لأوروبا المتقدمة صناعياً وحضارياً عليهما، غير أن تانك الثورتين كانتا تؤمنان بضرورة اللحاق بها والاندماج في مسيرتها من خلال التنمية الحضارية لإنسان الشرق لكي يكون في مستوى الإنسان الغربي، وكان لكل من الثورتين أسلوبهما الخاص في ذلك. فإذا كان الشيوعيون والكماليون قد استهدفوا تحديث بلدانهم عن طريق سيطرة الدولة على الإدارة والاقتصاد من خلال حكم الحزب الواحد والزعامة الاستبدادية، فإن الثورة الكمالية كانت ثورة إصلاحية انعزالية من خلال شعارها المطروح في ميثاقها الوطني «سلام في الداخل وسلام في العالم» الذي يعني أن تركيا تدعو إلى المصالحة الاجتماعية في الداخل وتحقيق السلام العالمي بعدم التنازل عن شبر واحد من أراضيها للغير، مثلما أنها لا تطمع في أي شبر من أراضي الآخرين، أي ما دامت تركيا مستقرة وآمنة فإن العالم بخير أيضاً. أما الشيوعية فإنها كانت ثورة شمولية عالمية وايديولوجية دولية مسيطرة تسعى لتوحيد العالم من خلال شعارها «يا عمال العالم اتحدوا». ومع إيمان كل من الثورتين بضرورة قيام الدولة بالإشراف والتوجيه والوصاية، فإن معاييرهما حول ذلك كانت مختلفة: ففي الوقت الذي عملت فيه الشيوعية على إجراء التحولات المطلوبة بالاستبداد وإلغاء الجانب الروحي والوصاية الفكرية في نظرة أحادية إلى قضايا المجتمع، كانت الكمالية تسعى إلى تجديد نفسها، ولا سيما بعد الحرب العالمية الثانية عندما أخذت بالتعددية الديمقراطية، رغم أن الكمالية أيضاً - وانطلاقاً من إيمانها بفكرة حكم الحزب الواحد القائد بزعامة واحدة لشعب موحد مثل كافة الأنظمة الشمولية في العالم - قد استبدت في سنواتها الأولى، وكانت قاسية جداً مع المعارضة من خلال محاكم الاستقلال وقانون تقرير السكون عام ١٩٢٥ وإلغاء الأحزاب المعارضة الصورية التي أقامها الكماليون

(١٣٠) تصريحات وزير الخارجية اسماعيل جم للقناة الأولى لمؤسسة الإذاعة والتلفزيون التركية، مساء الأحد ١٧/١/١٩٩٩.

أنفسهم كالحزب الاشتراكي التركي وحزب العمال والفلاحين وحزب الارتقاء مع غلق جريدتي **طنين والوطن** وتشريد محرريهما الأدباء والصحفيين: أشرف أديب ووليد أبو الضيا والهامي صفا وفوزي لطفي قارا عثمان أوغلو وأحمد أمين يالمان وأحمد شكري أسمر وصبحي نوري ايلري واسماعيل مشتاق[١٣١] لمعارضتهم غلق الأحزاب من جهة، ولتنديدهم بإرهاب الدولة ومحاولتها الانتقام من معارضيها بتقديمهم إلى محاكم الاستقلال التي قامت بإصدار أحكام قاسية عليهم وتشريدهم[١٣٢] من جهة أخرى.

ولكن بعد مضي أكثر من سبعين عاماً على الثورتين الشيوعية والكمالية، سقطت الثورة الشيوعية عندما أراد غورباتشوف عام ١٩٨٩ إجراء التغيير بطرح الصراحة والشفافية لأن الاستبداد السياسي والديني والفكري كان قد ولّد ردود أفعال شديدة استغلتها القوى المعادية للفكر الاشتراكي في ضرب التجربة الاشتراكية في عقر دارها. في حين أن الثورة الكمالية الإصلاحية استطاعت إجراء التغييرات بمراحل ولذلك بقيت مستمرة حتى اليوم. فقد حارب مصطفى كمال باشا، المحتلين الأجانب في البداية باسم الإسلام والخليفة، ولما وجد أن الغزاة يريدون تقسيم بلاده أيضاً، مثلما قاموا بتقسيم ميراث الدولة العثمانية، أخذ بالعلمانية ولكنه أسس رئاسة الشؤون الدينية - كمؤسسة دينية رسمية لا يوجد مثيلها في الدول العلمانية التي لا تؤمن بايديولوجية الدولة - ثم تحول إلى فكرة التوليف القومي المعتدل - الإسلامي - الغربي، العثماني الذي طبقه الاتحاديون. وبعد وفاته نبذ الكماليون فكرة الحزب الواحد الحاكم - الذي اشتد استبداده في عهد خليفة أتاتورك رئيس الجمهورية الثاني عصمت اينونو - وأخذوا بالتعددية السياسية بعد الحرب العالمية الثانية.

ومن هنا فإن المجتمع التركي قد أصبح مفتوحاً لكافة الاتجاهات السياسية والفكرية والدينية التي تعيش في تسامح وانسجام يندر مثيله في المجتمعات الأخرى. وقد كان هذا التنوع وذلك التسامح سبب نجاح الأحزاب السياسية في الانتخابات عندما تستطيع جمعهما في بنية سياسية موحدة وتحت زعامة قوية وفق برنامج طموح يرمي إلى إجراء التحولات التي تتطلبها الحياة الاجتماعية وفق منظور العصر. فقد فاز الحزب الديمقراطي بزعامة عدنان مندريس في انتخابات عام ١٩٥٠ فوزاً ساحقاً لأنه تبنى حرية العقيدة والوجدان وحقوق الإنسان التي أعلنتها الأمم المتحدة عام ١٩٤٨. ونجح حزب العدالة بزعامة سليمان ديميريل، ذلك المهندس الشاب خريج الجامعات الأمريكية، في انتخابات عام ١٩٦٥ بعد أن ركب موجة الصحوة الإسلامية في

(١٣١) Hüseyin Yılmaz, *Cumhuriyetin Ilk Yıllarında Devlet Terörü* (Istanbul: Tımaş Yayınları, 1992), sh. 170.

(١٣٢) المصدر نفسه، ص ١٩٥.

تركيا. في حين فاز حزب الوطن الأم بزعامة تورغوت أوزال، الخبير الاقتصادي وأحد مستشاري البنك الدولي، فوزاً ساحقاً في انتخابات عام ١٩٨٣ عندما استطاع أن يمسك بنبض العصر المتجه نحو ما بعد الحداثة (Post Modernism) فانفتح بالبلاد اقتصادياً عندما ترك مبدأ وصاية الدولة على الاقتصاد بالأخذ بمبدأ اقتصاد السوق، وقام سياسياً بتطبيق مبدأ التوليف القومي المعتدل ـ الإسلامي ـ الغربي، الذي أخذه مثل زعيمه أتاتورك من العثمانيين، عملياً بجمع اليمين المحافظ واليسار الاجتماعي والقومي والإسلامي في حزبه، مع فارق بسيط، وهو إبراز الجانب الإسلامي المتسامح من ذلك المبدأ بدل الجانب العلماني ـ القومي الذي تبناه الاتحاديون، لأن تورغوت أوزال كان أول رئيس وزراء يؤم الجماعة في صلاة الجمعة، وأول رئيس وزراء يؤدي فريضة الحج وأول رئيس جمهورية يشارك الناس في أفراحهم بترديد الأغاني الشعبية معهم في الاجتماعات والمناسبات.

ولما كان أوزال يميل إلى التغيير المتجانس خطوة فخطوة، فإنه تجنب دخول المعارك مع «مجلس الأمن القومي» الحاكم الفعلي في الدولة، بل انه كان يلبي جميع طلبات كنعان ايفرين زعيم انقلاب ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٨٠ ورئيس الجمهورية حتى عام ١٩٨٩ كتعيين وحيد خلف أوغلو سفير تركيا في موسكو ـ وهو من خيرة الدبلوماسيين الأتراك ـ وزيراً للخارجية والدكتور إحسان دوغرامجي رئيس جامعة حاجة تبة رئيساً للجنة التعليم العالي، حيث حاول من خلال «برنامج التغيير الأول» الذي وضعه لحكومته (١٩٨٣) إجراء التحولات الليبرالية في المجتمع لكي يتكامل مع قواعد الاقتصاد العالمي، وبذلك تنتفي الحاجة إلى تدخل الجيش في السياسة تلقائياً، لهندسة المجتمع على النمط الغربي، ولكنه في الوقت نفسه كان يعمل على توثيق علاقات بلاده مع العالمين العربي والإسلامي مع رغبة جادة في تحجيم دور إسرائيل في المنطقة لسببين: تنفيذاً لسياسة التوازن التي اتبعتها تركيا منذ عام ١٩٦٥ بين العرب وإسرائيل من جهة، ورغبة في اتباع استراتيجية التكامل مع السياسة الأمريكية في العالم من خلال تحول تركيا إلى قوة عظمى عالمياً والقوة الكبرى الأولى في منطقة الشرق الأوسط لأن طموح أوزال المستقبلي هو أن يكون القرن الحادي والعشرون «قرن تركيا والأتراك»، ولذلك فقد بادر أوزال إلى زيارة سوريا عام ١٩٨٧ في ذروة أزمة المياه والإرهاب بينهما، رغم الدعوة السابقة الموجهة إليه لزيارة إسرائيل قبل ذلك التاريخ والذي لم يلبها طيلة حكمه، بل انه شجع وزير الخارجية إلتر تركمان عندما كان أوزال نائباً لرئيس الوزراء (أولوصوي) بعد انقلاب ١٩٨٠ على طرح فكرة قطع العلاقات مع إسرائيل أو تخفيضها إلى الحد الأدنى لأن مصالح تركيا تكمن في «تطوير علاقاتها مع العرب من أجل الحصول على النفط العربي بأسعار متهاودة وزيادة الصادرات إلى الأسواق العربية».

وعلى الرغم من رفض «مجلس الأمن القومي» لهذه الفكرة إلا أن تركمان استطاع إقناع الرئيس ايفرين ـ في النهاية ـ بتخفيض التمثيل الدبلوماسي مع إسرائيل إلى درجة سكرتير ثان. ولذلك يعتقد د. محمد نور الدين أنه «من الخطأ اتهام تركيا بأنها كانت حليفة دائمة لإسرائيل وعدوة دائمة للعرب. وإذا كان هذا القول ممكناً حتى أواسط الستينيات فإنه خلاف ذلك لاحقاً، بل شهد الموقف التركي، وهو ما ليس معروفاً كفاية لدى الرأي العام العربي، مواقف مهمة في تأييدها للعرب، بغض النظر عن الدوافع، بعد انقلاب ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٨٠»[١٣٣]. ولكن عندما ازدادت الضغوط الأمريكية على رئيس الجمهورية كنعان ايفرين لرفع التمثيل الدبلوماسي مع إسرائيل بعد المستجدات السياسية في المنطقة والعالم بعد عام ١٩٨٥ تريث أوزال في الأمر، إلى أن كان إعلان الدولة الفلسطينية عام ١٩٨٨ فاعترف الرئيس أوزال بها أولاً، ثم سمح بافتتاح مكتب سفارة لها في أنقرة، وبعد ذلك قام برفع التمثيل الدبلوماسي مع إسرائيل إلى درجة سفارة، ولكنه لم يعين سفيراً لتركيا في إسرائيل، حتى عام ١٩٩١.

كان تورغوت أوزال يعرف أهمية المكانة الجيوستراتيجية للدولة التركية لوقوعها في مركز هضبة أوراسيا التي قال عنها بريجنسكي «ان من يسيطر عليها يستطيع أن يحكم العالم»، ولا سيما بعد انهيار الاتحاد السوفياتي واستقلال الجمهوريات الناطقة بالتركية في آسيا الوسطى وظهور جمهوريات البوسنة والهرسك ومقدونيا في البلقان وحرب الخليج الثانية، فقامت بالاعتماد على قوتها الذاتية ومواردها البشرية وتجربتها الديمقراطية وتطورها الاقتصادي مع أكبر جيش وقوة عسكرية أطلسية ـ بعد الولايات المتحدة الأمريكية ـ بعد أن تحولت إلى اقتصاد السوق بقرارات ٢٤ كانون الثاني/يناير ١٩٨٠ في محيط إقليمي متخلف ـ رغم ثروته ـ وبأنظمته الاستبدادية واقتصاده المركزي وخلافاتها الحدودية التي تنقلب أحياناً إلى حروب إقليمية تقف حائلاً دون تنميتها حضارياً وتخدم استراتيجيات الايديولوجيات المسيطرة بوعي أو من دون وعي من حكام المنطقة.

كما كان أوزال يدرك، من خلال عمله مستشاراً في مجلس التخطيط ثم مستشاراً لرئاسة الوزارة قبل انقلاب ١٩٨٠، عدم وجود رؤية استراتيجية محددة لدى أنقرة سواء إزاء قضايا محيطها الإقليمي أو على الصعيد الدولي بعد أن أسلمت قيادها للولايات المتحدة بانتمائها إلى منظومة الدفاع الغربي دون السعي لاستغلال هذا التحالف لتقوية مركزها وللقيام بدور فاعل في هذا المجال. ولذلك عندما تشكل

(١٣٣) محمد نور الدين، **تركيا في الزمن المتحول: قلق الهوية وصراع الخيارات** (بيروت؛ لندن: رياض الريس للكتب والنشر، ١٩٩٧)، ص ٢٦٣.

مستطيل الشرق الأوسط الجديد - بالمفهوم الأمريكي حسب مقولة بريجنسكي - الممتد من المغرب الأقصى غرباً إلى أفغانستان مروراً بآسيا الوسطى شرقاً بعد منتصف الثمانينيات عندما اتجه العالم نحو مجتمع ما بعد الحداثة بكل مشاكله السياسية والاقتصادية وتحولاته الاجتماعية والثقافية والتحديات الناجمة عن انقلاب موازين القوى، وجدت تركيا نفسها فجأة أمام تحديات كبيرة وخطيرة: القضية الكردية انطلاقاً من العراق وامتداداتها التركية، وصراع الايديولوجيات المسيطرة لإيجاد مواقع قدم لها في الجمهوريات الشقيقة التركية - الإسلامية الوليدة في آسيا الوسطى والقفقاس والبلقان، والأهم من كل ذلك طرح أزمة الهوية التركية داخلياً وخارجياً في تراوحها بين العثمانية والكمالية، والإسلام والعلمانية، والاقتصاد الموجه والليبرالية، والحزب الحاكم الواحد (الكمالية) والتعددية، والمشرقية والغربية، والشرق أوسطية والأوروبية.

ولكن بعدما أصبح أوزال رئيساً للجمهورية عام ١٩٨٩ واجه جميع هذه التحديات الداخلية والخارجية بشجاعة عندما نظر إلى الظروف الإقليمية والعالمية المتغيرة من خلال الثوابت التركية والتراكم الحضاري في المجتمع التركي خلال الألف عام الماضي بإحياء فكرة التوليف القومي - الإسلامي - الغربي المعتدل للانفتاح الديمقراطي داخلياً بوضع «برنامج التغيير الثاني» للإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي وتبني فكرة «العثمانية الجديدة» بإضفاء دور حيوي وفاعل لتركيا في محيطها - الذي تعده الأوساط الرسمية مجالها - الحيوي الممتد من بحر الادرياتيك غرباً، مروراً بالشرق الأوسط، إلى سور الصين شرقاً. وهو المستطيل الجغرافي الذي كان يضم ممتلكات الدولة العثمانية سابقاً بالإضافة إلى دول آسيا الوسطى الناطقة بالتركية، كما أنه يتطابق مع المفهوم الأمريكي لمستطيل الشرق الأوسط الممتد من المغرب الأقصى غرباً إلى أفغانستان شرقاً، مروراً بالشرق الأوسط وآسيا الوسطى. وكأن أوزال كان يرغب في اتباع استراتيجية التكامل مع السياسة الأمريكية بعد أن أصبحت واشنطن مركز العالم بتحول أمريكا إلى قطب أوحد متحكم بالسياسة الدولية من جهة، وفي سعيه للحلول مكان إسرائيل كجزء من الاستراتيجية الأمريكية لمواجهة الاتجاهات الأصولية في ذلك المستطيل الجغرافي الكبير وللدفاع عن المصالح الأمريكية - التركية المشتركة في هذه المنطقة الحيوية من العالم من جهة أخرى. وأوزال يرمي من وراء ذلك إلى «مواجهة خطر بعث فكرة التجزئة وفق اتفاقية سيفر بعد مستجدات العصر نتيجة انهيار الاتحاد السوفياتي ولكسر طوق العزلة والخروج على السياسة الخجولة وصولاً إلى بناء تركيا الكبرى، من أجل أن يكون القرن الحادي والعشرون، قرن تركيا والأتراك»[١٣٤].

---

(١٣٤) رغم أن الصحافي اليساري جنكيز تشاندار يعد صاحب فكرة «العثمانية الجديدة» في السياسة الخارجية، بعدما أصبح مستشاراً للرئيس أوزال، فإن هذه الفكرة هي صنو فكرة «الجمهورية الثانية» في =

وانطلاقاً من فكرة «برنامج التغيير الثاني» طرح أوزال فكرة الفدرالية الكردية - التركية على بساط المناقشة، واستناداً إلى فكرة «العثمانية الجديدة» التي قال عنها المؤرخ اللبناني خالد زيادة «بأنها كانت لعبة القوة التي مارستها سياسة الاشتراكيات الوطنية قبل الحرب العالمية الثانية والتي أعلنها أوزال في تركيا وحاول تنفيذها» لإنشاء تركيا الكبرى، اقترح أوزال تخلي تركيا عن جزء من أراضي جمهورية قبرص التركية الشمالية - التي تعترف بها تركيا فقط - لصالح جمهورية قبرص اليونانية للوصول إلى حل للأزمة القبرصية التي مر عليها أكثر من ١٥ سنة لتحسين علاقاتها مع اليونان بشكل خاص ومع الغرب بصورة عامة. كما أنه ساند التحالف الغربي ضد العراق الذي غزا دولة الكويت بمحاولة توريط تركيا في حرب الخليج الثانية «على اعتبار أن تركيا ستضع واحداً لتأخذ ثلاثاً» عندما فاتح رئيس أركان جيشه الجنرال نجيب طورومتاي «بضرورة دخول القوات التركية إلى شمال العراق بمجرد بدء قوات التحالف الدولي بدخول الأراضي العراقية، وصولاً إلى الموصل وكركوك لوضع أكراد العراق وحزب العمال الكردستاني تحت إشرافنا وللمطالبة من جديد بحقوق تركيا المغتصبة منذ سنوات في نفط الموصل وكركوك»[١٣٥].

غير أن رفض طورومتاي توريط الجيش التركي في هذه المغامرة وتأييد ييلديرم آقبولوط رئيس وزراء تركيا ورئيس حزب الوطن الأم (حزب أوزال) آنذاك لفكرة طورومتاي قد دفع أوزال إلى إحالة طورومتاي العسكري على التقاعد، كأول رئيس جمهورية مدني يقوم بهذه العملية في تاريخ تركيا المعاصر. كما أن موقف آقبولوط السلبي من محاولة أوزال، سيؤدي به - أي أوزال - إلى غض النظر عن منافسة مسعود يلماز وزير الخارجية عام ١٩٩٠ لآقبولوط في زعامة حزب الوطن الأم، نكاية به. غير أن يلماز انقلب ضد أوزال بعد فوزه برئاسة الحزب، فكان ذلك سبباً في انحدار أسهم الحزب، بعد خروج يلماز على معظم مبادئ أوزال، من ٤٢ بالمئة إلى ٢٨ بالمئة

= إطار الانفتاح الداخلي التي أطلقها رفيق تشاندار، الصحافي محمد ألطان أستاذ العلوم السياسية في الجامعات التركية وأيدها معظم الإعلاميين والمفكرين من ذوي الاتجاهات الإسلامية والماركسية من الأتراك والأكراد باعتبارها مظهراً من مظاهر التحول المستمر في المجتمع التركي من جهة، وتوجهاً للاندماج بالعولمة الثقافية والاقتصادية - عدا السياسية التي كانوا يرون فيها نوعاً من الهيمنة الأمريكية - من جهة أخرى.

(١٣٥) بعد أن أشار الصحافي طوفان طورونج المحرر في صحيفة **حريت** بتاريخ ٦/ ٧/ ١٩٩٤ إلى الاجتماع الثلاثي الذي ضم الرؤساء الثلاثة: رئيس الجمهورية تورغوت أوزال ورئيس الوزراء ييلديرم آقبولوط ورئيس أركان الجيش نجيب طورومتاي حول الموضوع، نشرت صحيفة **ملليت** بعد أسبوع من ذلك تحقيقاً صحافياً مع نجيب طورومتاي حول تفاصيل خطة أوزال لدخول القوات التركية إلى شمال العراق.

في انتخابات ١٩٩١ وإلى ١٦ بالمئة في انتخابات ١٩٩٥ وحوالى ١٢ بالمئة في انتخابات ١٩٩٩.

كانت المشكلة الكردية في تركيا بعد تفاقم الأوضاع في جنوب شرق تركيا، حيث تقطن الأقلية الكردية التي تبلغ نفوسها حوالى ١٢ مليون نسمة، الشغل الشاغل لأوزال بعد أن أصبح رئيساً للجمهورية، لسببين: **الأول** لأن الحرب غير المعلنة في تلك المنطقة تستنزف عشرة مليارات دولار سنوياً من ميزانية الدولة، في وقت حرص فيه أوزال على إجراء التنمية الشاملة في البلاد وإنجاز مشروع إرواء جنوب شرق بلاد الأناضول (GAP) لإحياء الأراضي الموات فيها وللقضاء على البطالة والنهوض بمنطقة جنوب شرقي تركيا اقتصادياً واجتماعياً. **والثاني**، قيام الجهات الأجنبية، ولا سيما اليونان وإسرائيل وألمانيا وأمريكا وروسيا بالإضافة إلى بعض الدول المجاورة لتركيا[١٣٦] بتقديم المساعدات المادية والتدريبية واللوجستية إلى منظمة حزب العمال الكردستاني (PKK) وإيواء زعيمها عبد الله أوجلان في أراضيها لتحقيق أغراضها السياسية أو استراتيجياتها في المنطقة. ولذلك فقد سعى أوزال للتعاطي مع القضية الكردية في تركيا بمرونة من خلال طرح فكرة الفدرالية التركية ـ الكردية للمناقشة وصولاً إلى قرار الحقوق الثقافية للأكراد.

غير أن معارضة القوات المسلحة والقوميين الأتراك المتشددين على منح التنازلات في قبرص والاعتراف بالهوية الكردية في تركيا، إضافة إلى رفض القوات المسلحة لفكرة العثمانية الجديدة باعتبارها خروجاً على المبدأ الكمالي «السلام في الداخل والسلام في الخارج» قد أدت إلى إفشال خطط أوزال في الانفتاح الداخلي ديمقراطياً وفي الانفتاح الجغرافي على مستطيل الشرق الأوسط لبناء تركيا الكبرى بإقامة الأحلاف الاقتصادية في محيط تركيا الجغرافي وبناء الوحدة الاقتصادية والثقافية والاجتماعية مع جمهوريات آسيا الوسطى، رغم تبني خلفاء أوزال بعد وفاته، بل معارضه وغريمه السياسي سليمان ديميريل، لفكرة إقامة تركيا الكبرى، ولا سيما أن واشنطن كانت ترى في تبني تركيا لتلك الفكرة تعارضاً واضحاً مع استراتيجيتها الجديدة للقرن الحادي والعشرين في الاستحواذ على طاقتي البترول والغذاء في مستطيل الشرق الأوسط من جهة، ومع استراتيجيتها القديمة في جعل الدولة في المنطقة لإطلاق يدها في ذلك المستطيل الشرق أوسطي الممتد من المغرب الأقصى إلى سد الصين شرقاً لحماية مصالح واشنطن ولتحقيق تفوق إسرائيل الاستراتيجي في هذه

(١٣٦) تؤكد كافة التحليلات السياسية التي ظهرت في وسائل الإعلام التركية خلال فترة ١٩٩٣ ـ ١٩٩٤ على ذلك. لمزيد من التفاصيل، انظر: الداقوقي، **صورة العرب لدى الأتراك**، ص ١٤٠ ـ ١٥٣.

المنطقة الشاسعة من العالم من جهة أخرى، لأن كلاً من الغرب وإسرائيل لا يريد تأسيس أي كتلة سياسية قوية على أساس إسلامي أو تركي أو عربي في ذلك المستطيل الحيوي. ولذلك فإن إسرائيل تعارض أي تقارب تركي مع الجمهوريات الناطقة بالتركية في آسيا الوسطى، بل ان شمعون بيريس لا يعد تركيا بلداً شرق أوسطياً[١٣٧] وإنما بلد من بلدان شرق البحر الأبيض المتوسط ضمن سوق المغرب للمجموعة الأوروبية[١٣٨] من أجل قطع كل صلة لها بالشرق الأوسط الإسلامي والتركي.

كما سعى الإعلام الإسرائيلي بشكل خاص، والإعلام الصهيوني في العالم، ومن ضمنها بعض الصحف التركية، لإثارة الغبار على العلاقات العربية ـ التركية من جهة، ولزرع الشكوك حول العلاقات الإسلامية ـ العربية من جهة أخرى من خلال وصم الإسلام بالإرهاب، والعرب كحماة لذلك الإرهاب من أجل التغطية على إرهاب الدولة الإسرائيلية ضد العرب في فلسطين المحتلة. غير أن بدء محادثات السلام العربية ـ الإسرائيلية في مدريد في خريف عام ١٩٩١ خلق ظروفاً مؤاتية لتركيا بعد أن سقط الهاجس العربي أمام السياسية الخارجية التركية الشرق أوسطية. ولكن توقيع اتفاقية أوسلو عام ١٩٩٣ بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية برعاية واشنطن دفع برئيسة الوزراء تانسو تشيللر، التي انتخبت زعيمة لحزب الطريق القويم بعد انتخاب زعيم الحزب سليمان ديميريل رئيساً للجمهورية في عام ١٩٩٣ إلى مغازلة إسرائيل لسببين: الظهور بمظهر الزعامة ذات الشخصية السياسية المستقلة عن زعامتي أوزال وديميريل في الحزب من جهة، وإظهار المقاربة التامة مع الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة التي ترى «ان مستقبل الشرق الأوسط مرهون بالوفاق التركي ـ العربي ـ الإسرائيلي من جهة أخرى، لأن ذلك يحقق الاستقرار للمنطقة من خلال العمل المشترك بين الأطراف الثلاثة وتأكيد أهمية الدور التركي في المنطقة»[١٣٩] طمعاً في مساهمة بيوتات المال الأمريكية ـ اليهودية في حل الأزمة الاقتصادية في تركيا، ولا سيما أن التأكيد على أهمية الدور التركي في المنطقة كان يتساوق مع فكرة أوزال في تحقيق دولة تركيا الكبرى، فكانت مشاريع تركيا الاقتصادية ذات الصبغة الإقليمية الدولية: مشاريع أنابيب مياه السلام والطريق السياحي اسطنبول ـ بيروت ـ تل أبيب ـ القاهرة ومبادلة الماء بالنفط.

(١٣٧) شمعون بيريس، **الشرق الأوسط الجديد**، ترجمة محمد حلمي عبد الحافظ (عمّان: دار الجليل، ١٩٩٦)، ص ١٠٩ ـ ١١٠.

(١٣٨) المصدر نفسه، ص ١٠٩ ـ ١٣٩.

(١٣٩) الداقوقي، المصدر نفسه، ص ١٣١ ـ ١٣٦.

وقد قام الزعماء الأتراك بعد وفاة أوزال، كل على طريقته الخاصة بتبني فكرة تركيا الكبرى من خلال دعوة ديميريل للانفتاح اقتصادياً على منطقة آسيا الوسطى بإنشاء منظمة للتعاون الاقتصادي مع الجمهوريات الناطقة باللغة التركية عام ١٩٩٤ في المؤتمر الثاني لرؤساء هذه الدول، وتبني بولند أجاويد لفكرة وحدة العالم التركي من الأدرياتيك إلى حائط الصين، وقيام تانسو تشيللر بزيارة إسرائيل لتطوير التعاون الصناعي الحربي معها والتي كانت اللبنة الأولى لعقد الاتفاقيات العسكرية مع إسرائيل التي وجدت فيها سوريا خطراً على الأمن القومي العربي، ثم إدخالها تركيا إلى اتفاقية الوحدة الجمركية مع الاتحاد الأوروبي في ٦ آذار/مارس ١٩٩٥ كخطوة للتكامل مع الاتحاد الأوروبي اقتصادياً توطئة للعضوية الكاملة في هذا الاتحاد، وعقد نجم الدين أربكان زعيم حزب الرفاه ورئيس الوزراء عام ١٩٩٦ لاتفاقية التعاون الاقتصادي للدول الإسلامية الثماني كمقدمة لإنشاء السوق الإسلامية المشتركة بقيادة تركيا.

تحاول تركيا من خلال تبني فكرة تركيا الكبرى أن تكون محلياً دولة مركزية كبرى مثل مصر وإيران، إما على صعيد الشرق الأوسط ـ بالمفهوم الأمريكي ـ بأن تقوم بدور فاعل ومؤثر في هذا المحيط الممتد من الأدرياتيك إلى سور الصين باعتباره منطقة مجالها الحيوي سياسياً واقتصادياً وثقافياً من أجل تشكيل جامعة دول تركية على غرار الاتحاد الروسي، وليس الاتحاد السوفياتي، وإما على الصعيد الدولي، فقد كانت تركيا تتمنى الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي ليكون لها دور فاعل في النظام العالمي الجديد، لأن خيار النخبة السياسية المسيطرة على الحكم كان ولا يزال غربياً ـ أوروبياً. غير أن الغرب رفض قبول تركيا عضواً في الاتحاد الأوروبي لأسباب وحجج ظاهرة عديدة: الاختلاف الثقافي ـ التراثي كما قال المستشار الألماني كول والإخلال بحقوق الإنسان وعدم اعترافها بالهوية القومية للأكراد، كما يرى الأعضاء اليساريون وجماعة الخضر في البرلمان الأوروبي، أو لعدم استقرار خارطة حدود تركيا كما يعتقد وزير خارجية بريطانيا روبن كوك، أو لأن المانيا الموحدة وزعيمة أوروبا لا تريد عيناً أمريكية أخرى بالإضافة إلى انكلترا على تحركاتها، أو لأسباب خفية باعتبارها دولة مسلمة رغم علمانيتها كما يعتقد المفكرون الإسلاميون الأتراك، أو لأن أوروبا تسعى مجدداً إلى تنفيذ معاهدة سيفر لإعادة تقسيم تركيا من جديد كما يعتقد ديميريل ومعظم الزعماء الأتراك. ولهذا فقد وجدت تركيا نفسها فجأة في مواجهة أوروبا «التي تحولت إلى ناد للمسيحيين فقط» كما قال رئيس الوزراء مسعود يلماز، بل ان ديميريل أكد أن تركيا ليست بحاجة إلى أوروبا المحتاجة إلى تركيا. ومن هنا رفع الزعماء الأتراك موضوع الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي فوق الرفوف العالية، ولا سيما أن ثمة اقتناعاً لديهم بأن أوروبا تسعى اليوم لإنشاء منظومة دفاعها من الدول الأوروبية وحدها، وقد تنفصل تلك الدول عن حلف الأطلسي ليتحول هذا الحلف إلى منظمة دفاع أمريكية تضم

حلفاء واشنطن إذا ما تحققت القطبية الأوروبية في القرن الحادي والعشرين الذي يعدّه الاستراتيجيون الأمريكان قرناً أمريكياً. ولذلك لا يستبعد المحللون السياسيون الأتراك احتمالات قيام حلف أمريكي ـ عربي جديد في المنطقة يضم كلاً من تركيا وإسرائيل لإحكام سيطرة واشنطن على المستطيل الشرق أوسطي لتحقيق الاستراتيجية الأمريكية في الاستحواذ على طاقتي البترول والغذاء في القرن الحادي والعشرين مع إعطاء تركيا دوراً أكبر في الترتيب السياسي الجديد ضمن منطوق مبدأ تركيا الكبرى لكي تكون دولة متعددة التوجهات ولتتعامل مع العديد من الأطراف على الصعيد الإقليمي، حيث يعتقد الاستراتيجيون الأتراك: ماهر قايناق، وحسن كوني، ودوغو اركيل، وشكري الكداغ بأن الضغوط التي مارستها تركيا على سوريا للتخلي عن عبد الله أوجلان زعيم حزب العمال الكردستاني لإخراجه من سوريا والتجائه إلى روسيا ومنها إلى روما في ١٣/١١/١٩٩٨، وتهديد تركيا «بأن إيواء أي دولة لأوجلان يعني عداء تركيا التي ستتخذ الإجراءات المناسبة للرد عليها»، ومقاطعة إيطاليا اقتصادياً والتهديد بسحب الاستثمارات التركية من روسيا، كانت مظهراً من مظاهر إظهار قوة تركيا الكبرى.

وقد لعب الإعلام الصهيوني الذي يهدف دائماً إلى تسخير الأزمات لخدمة مصالحه الآنية واستراتيجياته المستقبلية، دوراً كبيراً في إثارة الغبار على العلاقات العربية ـ التركية أو تشويه صورة العرب والمسلمين لدى بعضهما البعض أو باستعداء الأتراك على العرب أو بإساءة استعمال الإعلام لخلق الأحداث ومن ثم بناء التحليلات عليها للوصول إلى النتائج التي تخطط لها. فقد نسبت الشبكة التلفزيونية الأمريكية «اراب نتوورك أوف أمريكا» إلى السفير السوري في واشنطن وليد المعلم قوله جواباً عن سؤال حول عدم مطالبة سوريا بالاسكندرون في الوقت الذي تطالب فيه باستعادة الجولان من اسرائيل، قائلاً «سنبحث موضوع هذا اللواء السليب بعد استعادة هضبة الجولان من الاحتلال الإسرائيلي» وذلك بتاريخ ٥/٥/١٩٩٨. فتلقفت مجموعة صحف مؤسسة حريت التي أسسها سداد سماوي عام ١٩٤٧ للترويج لإقامة إسرائيل في فلسطين المحتلة، هذا النبأ في عناوينها الرئيسية «مضمنة إياها استعداء تركيا على سوريا وتهديداً لها: قف عند حدك يا سفير، وسوريا عادت لمعاداة تركيا وسوريا تعرف قوة تركيا»(١٤٠). ورغم التكذيب الذي نشره السفير المعلم في صحيفة **الشرق الأوسط**(١٤١) عندما أكد أنه «لم يدل بأي تصريح لأية وسيلة إعلام عربية ـ أمريكية منذ عدة أشهر حول هذا الموضوع» فإن صحيفة **ملليت** ـ الصادرة عن مؤسسة حريت ـ التي تزعمت الحملة لم تقم بنشر هذا التكذيب رغم نقل وكالة الأنباء التركية

(١٤٠) **ملليت**، ٣٠/٩/١٩٩٨.

(١٤١) **الشرق الأوسط**، ٨/٥/١٩٩٨.

لذلك التكذيب. ومع أن سوريا لم تطالب رسمياً بإعادة «اللواء السليب» من تركيا[١٤٢]، فإنها قد أفصحت عن ذلك في كتبها المدرسية[١٤٣].

والمعروف أن صحف هذه المؤسسة تقوم بين الفينة والأخرى بإيراد أنباء عن قيام سوريا بنشر الخرائط التي تتضمن لواء الاسكندرون كجزء من بلادها، بل ان صحيفة **ملليت** قد استعدت السلطات التركية ضد سوريا عندما طالبتها بالعدوان على سوريا بعد أزمة وجود أوجلان في سوريا، وتهديد تركيا لها في حالة عدم تخليها عنه وعن مساندة حزب العمال الكردستاني التركي، عندما قالت «ان تركيا ستفقد صدقيتها إذا لم تنفذ تهديدها لسوريا وأن تركيا قد نفد صبرها من تصرفات سوريا ومواقفها العدائية ضد تركيا». ولأن وسائل الإعلام التابعة لهذه المؤسسة لا تريد أن تقوم تركيا بتوثيق علاقاتها مع العرب، فقد انتقد سامي كوهين ـ وهو من الإعلاميين اليهود والمحلل السياسي لصحيفة **ملليت** ـ تصريحات بولند أجاويد نائب رئيس الوزراء والمشرف على السياسة الخارجية التركية في حكومة مسعود يلماز، بأن حكومته قد قررت رفع التمثيل الدبلوماسي مع كل من العراق وليبيا إلى درجة سفارة، قائلاً «يظهر أن تركيا تريد إجراء تغيير ملحوظ في سياستها الخارجية من خلال توثيق علاقاتها مع كل من العراق وليبيا وإدارة الظهر لأوروبا»، بل ان أوكتاي اكشي رئيس تحرير صحيفة **حريت** كان قد دعا بصراحة إلى ضرورة الابتعاد عن العرب «لأننا كلما ابتعدنا عنهم، كان ذلك خدمة لمصالحنا القومية»[١٤٤].

وبعدما انتهت أزمة عبد الله أوجلان زعيم حزب العمال الكردستاني بإخراجه من سوريا نتيجة اتفاقية ادنة الموقعة في ٢٠ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٨ مع تركيا، وبعد أن اتخذت وسائل الإعلام التركية الكبرى ذات الاتجاهات الغربية، ولا سيما صحف مؤسسة حريت، من هذه القضية ستاراً لتعكير العلاقات العربية ـ التركية بالتأكيد دوماً على أن العرب يؤيدون الإرهاب الموجه ضد تركيا بشكل عام والعلاقات السورية ـ التركية بخاصة، عادت صحيفة **ملليت** ـ الصادرة عن الدار نفسها ـ لتعزف هذه المرة على نغمة مساندة سوريا لمنظمة أصالا الأرمنية ضد تركيا عندما انفردت بنشر خبر (في ٣ شباط/فبراير ١٩٩٩) منقول عن المصادر الأوروبية الغربية يفيد «أن سوريا بدأت بتدريب مجموعة من مقاتلي منظمة اصالا الأرمنية في سهل البقاع توطئة لقيامهم بعمليات إرهابية ضد تركيا» بعد أن أكد بولند أجاويد رئيس وزراء تركيا قبل يوم من

(١٤٢) **ملليت**، ١/١٠/١٩٩٨.

(١٤٣) **تاريخ العرب الحديث والمعاصر**، مجموعة من المؤلفين (دمشق: منشورات وزارة التربية، ١٩٩٧ ـ ١٩٩٨)، ص ٣٥٨ ـ ٣٥٩.

(١٤٤) **حريت**، ٢٦/١/١٩٩٤.

ذلك في اللقاء الذي تم معه على شاشة قناة ت. ري. تي ـ ١ شبه الرسمية «أن سوريا ملتزمة بتنفيذ بنود اتفاقية أدنة، ولذلك فإن تركيا تسعى اليوم لتقوية علاقاتها معها بشكل أفضل». ولكن مع ذلك فقد كانت إسرائيل وراء تسريب خبر وجود عبد الله أوجلان في لبنان ـ سهل البقاع ـ مرة أخرى وقبل إلقاء القبض عليه في نيروبي (عاصمة كينيا) وتسليمه إلى تركيا في ١٦ شباط/فبراير ١٩٩٩[١٤٥]، مما أدى إلى استياء انقرة[١٤٦] التي تعتقد «أن هذه التسريبات الإسرائيلية تهدف إلى توتير الأجواء بين تركيا وسوريا». ويعتقد عامر الحسن أن إسرائيل «تسعى لاستثمار ورقة حزب العمال الكردستاني الذي تدعمه سوريا لتوتير العلاقة الدبلوماسية بين أنقرة ودمشق. ونشبت عدة أعمال إرهابية داخل دمشق نسبتها الحكومة السورية للاستخبارات التركية، وقال وزير الخارجية السوري فاروق الشرع في حينها: إن جهات خارجية ـ يقصد إسرائيل ـ تشجع تركيا على قطع علاقاتها بنا، ولا سيما بعد وصول حزب الليكود الإسرائيلي إلى الحكم»[١٤٧].

(١٤٥) انظر بيان رئيس الوزراء بولند أجاويد صباح ذلك اليوم، والصحف التركية الصادرة بتاريخ ١٧/٢/١٩٩٩.

(١٤٦) **الوطن العربي** (٢ شباط/فبراير ١٩٩٩).

(١٤٧) **المجتمع** (الكويت) (١١ آب/أغسطس ١٩٩٨).

الفصـــل الثاني

تحولات الصورة التركية
في الدراسات العربية الحديثة

تؤلف قضايا الإسلام «باعتباره أصل الشرعية ومعيار الاحتكام والإطار المرجوع إليه في النظم الاجتماعية والسياسية وأنماط السلوك» والقومية «كحركة تحرر وتنمية ووحدة لمجموعة من البشر ترتبط بروابط ثقافية وتاريخية وتعيش في بقعة محددة ولها مصالح مشتركة» والعلمانية «كمجموعة النظم غير الدينية وغير القومية في رسم العلاقات وتحديد أنماط السلوك» خلفيات جميع المواجهات الفكرية والسياسية وأحياناً العسكرية بين العرب والأتراك في عصر الاستعمار الذي سيطر على الشرق الأوسط منذ بداية القرن العشرين، نتيجة مقاومة الأجيال اللاحقة لمخططات التجزئة والتشرذم والتحكم الاستعماري من جهة، ولنشوء الصراع بين المؤمنين بتلك القضايا بعد اتخاذهم لها ايديولوجيات لدولهم التي نشأت في المنطقة بعد التقسيم الاستعماري الأول لميراث الدولة العثمانية بعد الحرب العالمية الأولى من جهة أخرى. ثم كان التقسيم الثاني لممتلكات الامبراطوريتين الألمانية والإيطالية بعد الحرب العالمية الثانية نتيجة مؤتمر يالطا، واتفاق الايديولوجيات المسيطرة على العالم على زرع إسرائيل في قلب الوطن العربي.

ولقد أدت الثورة التقانية وانفجار المعلومات في عالم اليوم إلى تغييرات كبيرة في المفاهيم المتداولة بحيث أصبح التواصل الاجتماعي والتضخم السكاني والتخطيط الإنمائي والمركزية الإدارية والسياسية والرفاهية المادية والسوق الاقتصادية المشتركة خصائص الدولة الحديثة بغض النظر عن الايديولوجيا السياسية السائدة فيها. وقد حققت تلك التغييرات تحولاً نوعياً على صعيدي علاقة الإنسان بالإنسان وعلاقة الإنسان بالسلطة من خلال مفهوم المجتمع الجماهيري وبروز وظيفة الدولة الاتصالية التي يمثل خلق الوعي بالذات القومية جوهرها في إعلام جماهيري فعال ذي

استراتيجية محددة بتسييس الإعلام لخدمة الأهداف القومية، بعد أن أخذ مفهوم التنمية الحضارية في الشرق الأوسط أواخر القرن العشرين أبعاداً جديدة من خلال ارتباطها بالنضال ضد الاحتكارات الامبريالية والاستلاب والاغتراب والتبعية والقمع العنصري والحرب الإعلامية[1]. ومن هنا تتعرض التنمية الحضارية في هذه المنطقة الحيوية من العالم إلى العديد من المعوقات الدولية على شكل «مبادئ ايديولوجية دولية» تصنعها الدول الكبرى من أجل أن تبقى القوة السياسية القمعية والايديولوجيا المسيطرة التي لا يجوز للدول الصغرى تجاوزها أو الخروج عليها، إلا إذا كانت - تلك الدول الصغيرة - تدور في فلكها أو ترتبط بايديولوجيتها أو تخدم مصالحها في المنطقة كإسرائيل مثلاً.

وإذا كانت الإمبريالية الأمريكية قد استطاعت من خلال تسييس الإعلام خارجياً عن طريق ربط الإعلام بالسياسة الخارجية ومحاولة تصدير نمط الحياة الأمريكية إعلامياً إلى العالم الخارجي، وكذلك من خلال الحرب الإعلامية التي شنتها ضد الاتحاد السوفياتي والعالم الثالث خلال الفترة (١٩٥٠ - ١٩٩٠)، من إعادة تقسيم العالم للمرة الثالثة بتحطيم الاتحاد السوفياتي وتفكيك المنظومة الاشتراكية وإنشاء الإدارة الفلسطينية في الأراضي المحتلة لكسر طوق المقاومة العربية ضد الطغيان الإسرائيلي، فإن استراتيجية واشنطن للقرن الحادي والعشرين ورغبتها في الاستحواذ على طاقتي البترول والحبوب في منطقة الشرق الأوسط تدفعها للتفكير بتقسيم المنطقة للمرة الرابعة تنفيذاً لتلك الاستراتيجية في السيطرة على هضبة أوراسيا التي قال عنها بريجنسكي «إن من يسيطر عليها يستطيع التحكم بالعالم»[2] من خلال تحويل النظام العالمي الجديد إلى مؤسسة أمريكية وفق أفكار المنظرين الاستراتيجيين - الاستخباراتيين الأمريكان -: بريجنسكي **حول العولمة** وفوكوياما في **نهاية التاريخ** وهانتنغتون في **صراع الحضارات** لكي تقود الصراع ضد القوى الناهضة في العالمين الإسلامي والكونفوشيوسي، حيث يقترح هؤلاء المنظرون ضرورة قيام أمريكا بمحاصرة هذين العالمين من خلال العولمة لتحويلهما إلى مناجم للمواد الأولية وكأسواق استهلاكية ومعامل طرفية لإنتاج قطع الغيار الهامشية لصناعاتها الالكترونية المتقدمة لمنعهما من تطوير قدراتهما العسكرية عن طريق الضغط الاقتصادي وعدم نقل التكنولوجيا العسكرية لهما مع تركيز الرقابة عليهما وشن حرب نفسية - استخباراتية ضدهما باتهام المسلمين بممارسة الإرهاب

---

(١) ابراهيم الداقوقي، «حروب تحطيم الإرادة في المنطقة العربية،» **كل العرب** (باريس) (٢٨ آب/أغسطس ١٩٨٥).

(٢) انظر ورقة بريجنسكي التي قدمت إلى: مؤتمر آفاق العمل الجديدة أمام الحلف الأطلسي، اسطنبول، ١ - ٥ أيار/مايو ١٩٩٨، المنشورة في الصحف التركية، والمشار إليها في: **ملليت**، ٤/٥/١٩٩٨.

الدولي والكونفوشوسية بتحطيم الاقتصاد والبورصة في العالم. وبذلك ينكشف دجل الاستعمار الغربي، ولا سيما الإمبريالية الأمريكية، في الدفاع عن حقوق الإنسان في العالم للوصول بإنسانه المقهور والمظلوم إلى مراتب الرقي الحضاري من خلال العولمة والحضارة العالمية.

وأمام هذه التحديات ومحاولات التقسيم وحروب تحطيم الإرادة الوطنية لإعاقة إجراء التنمية الحضارية في مختلف بلدان الشرق الأوسط المناضلة من أجل غدها الأفضل، تنادى المثقفون والمفكرون والاقتصاديون والسياسيون فيها لإعداد الندوات الخاصة التي تتناول القضايا الأساسية التي تشكل مواضيع النقاش بين الأطراف المعنية: العرب والأتراك والإيرانيين من جهة، والعرب والمسلمين من جهة أخرى لتوضيح علاقة الدين الإسلامي بالقومية والعلمانية في مختبر فكري متعدد الإمكانات والانتماءات من أجل اختبارها واقعياً بعد أن اجتازت اختبار التاريخ في عملية معرفية قد تتقاطع عمودياً وأفقياً من خلال المناقشات والتعقيبات أو الأخذ والعطاء في سبيل التعرف على جوانب القضية بين أطراف الحوار بعقلية مفتوحة من أجل فسح مجال أوسع للقاء عند تصديهم المباشر للموضوع المجرد، أو قضية الخلاف، لأن الحوار يعبر عن علاقة الطرفين ليخرجوا منه أكثر تفهماً للرأي الآخر وصولاً إلى حل الإشكالات المطروحة.

ومن هنا فقد سعت مراكز البحوث والدراسات في مختلف مناطق الشرق الأوسط لعقد الندوات لبحث شؤون المنطقة في إطار التوازنات الدولية ضمن الثالوث الحضاري في المنطقة: الإسلام - القومية - العلمانية. وإذا كان العالم قد عرف فكرة إنشاء مراكز البحوث من خلال إخوان الصفا - أصحاب البحوث الفكرية الخمسة في الفكر العربي الإسلامي - منذ القرن العاشر الميلادي، فإن الدولة العثمانية قد عرفت مراكز البحوث بعد الانقلاب العثماني (١٩٠٨) عندما أصبح أمر الله أفندي وزيراً للمعارف حيث أمر بتشكيل مركز للبحث العلمي برئاسته يضم ١٣٢ عالماً عثمانياً من أجل تأليف دائرة معارف عثمانية باسم **محيط المعارف الجديد**[3]. أما في الوطن العربي، فقد تأسس مركز الدراسات لجريدة **الأهرام**، بعد إعلان الجمهورية في مصر عام ١٩٥٢، ثم تحول إلى مركز الدراسات الاستراتيجية لمؤسسة الأهرام ليعمل وفق الأسس العلمية لمراكز البحث الاستراتيجية الأمريكية راند وسبرنغرز وواشنطن ثنك ثانك. وبعد العدوان الإسرائيلي على الأمة العربية في الخامس من حزيران/يونيو ١٩٦٧ تعددت مراكز البحث في البلدان العربية ومختلف أقطار الشرق الأوسط التي

---

(٣) مركز البحوث الإسلامية، **دائرة المعارف الإسلامية**، مادة «الموسوعة»، مج ٣٠، ص ٢٢٣ (بالتركية).

بدأت بإعداد ندوات الحوار العربي ـ العربي والعربي ـ الإسلامي ثم العربي ـ الأوروبي لدراسة قضايا المنطقة والعالم في إطار حوار الحضارات.

ولما كان العرب والأتراك أكثر شعوب العالم تعرضاً لاستعمار الغرب من خلال إثارة الخلافات القومية والدينية بينهما، وقيام الإمبريالية الأمريكية اليوم بتنفيذ تلك السياسة بوتائر أخرى في استراتيجيتها للقرن الحادي والعشرين، ولذلك فقد شعر العرب والأتراك، في ضوء معطيات العصر والتحولات الجارية على صعيد السياسة الدولية بضرورة إجراء الحوار وجهاً لوجه من أجل مناقشة المشاكل التي تعترض سبيل العلاقات العربية ـ التركية، فكانت الندوات والمؤتمرات الدولية العربية ـ التركية التي التقى فيها نخبة من المفكرين والباحثين العرب والأتراك منذ عقد المؤتمر الأول في مركز دراسات جامعة حاجة تبة بأنقرة عام ١٩٧٩ حول «العلاقات التركية ـ العربية: أمس واليوم وغداً» وندوة «القومية العربية والدين» لمركز دراسات الوحدة العربية عام ١٩٨٠ ومؤتمرات معهد البحوث والدراسات العثمانية التي تعقد مرة كل سنتين منذ عام ١٩٨٢ حول الحياة الاقتصادية والإدارية والاجتماعية والفكرية في الولايات العربية في العهد العثماني، ثم ندوة «الحوار بين الإسلام والعلمانية» التي عقدها مركز دراسات المستقبل الإسلامي في الجزائر العاصمة عام ١٩٩٠، وندوة «العلاقات العربية ـ التركية: حوار مستقبلي» التي عقدها مركز دراسات الوحدة العربية في بيروت عام ١٩٩٣، وندوة «حوار العرب والأتراك: الاقتصاد والأمن القومي» في مركز منتدى الفكر العربي في الأردن عام ١٩٩٦، و«المائدة المستديرة الأولى للحوار العربي ـ التركي حول الكمالية والكماليين» التي انعقدت في مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات في تونس عام ١٩٩٨.

وقد حاولنا من خلال استقراء البحوث المقدمة إلى هذه الندوات والمؤتمرات بالإضافة إلى بعض الدراسات العربية الحديثة استخلاص صورة الأتراك لدى العرب من خلال نظرتها إلى الدين والقومية والعلمانية التي سنبحثها ضمن المباحث الثلاثة التالية.

أولاً: صورة الأتراك لدى القوميين العرب

يشير بعض الباحثين العرب والأتراك[٤] إلى ما أحدثه الفكر الغربي من أثر في صياغة الأفكار القومية لدى العرب، ولكن معظم الباحثين في تاريخ نشأة فكرة

(٤) حول ذلك، انظر: حازم زكي نسيبة، **القومية العربية: فكرتها ـ نشأتها ـ تطورها**، ترجمة عبد اللطيف شرارة (بيروت: دار بيروت للطباعة والنشر؛ مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر، ١٩٥٩)، ص ٨١ ـ ٨٢ و١٠٦ ـ ١١١، و Zekeriya Kurşun, *Yol Ayrımında Türk-Arap İlişkileri*, Araştirma Serisi; nu.l (Cagaloglu, Istanbul: İrfan Yayinevi, [1992]), sh. 62-75.

القومية العربية لا يتطرقون إلى اختلاف الظروف التاريخية بين مشرق الوطن العربي ومغربه، حيث يؤكد المستشار طارق البشري أن الفكرة القومية «قد ولدت في سوريا في مواجهة السلطة العثمانية، بينما ولدت في مصر في مواجهة المشروع الصهيوني ومكافحة الاستعمار البريطاني، وولدت في الجزائر في مواجهة الاستعمار الاستيطاني الفرنسي»[٥].

ومن هنا فقد ارتبطت فكرة القومية العربية بالوطنية كحركة تحرر وطني ضد الاستعمار والتبعية والاستبداد، ولذلك فإنها كانت حركة موجهة ضد استبداد جمعية تركيا الفتاة أولاً ثم ضد استبداد وطغيان وفساد جمعية ـ ثم حزب ـ الاتحاد والترقي التي ثار الأتراك أنفسهم أيضاً ضدها عام ١٩١٩ بقيادة مصطفى كمال أتاتورك، وهي السنة التي ثار فيها المصريون أيضاً ضد الاستعمار البريطاني في حركة وطنية ترفض فكرة المشروع الاستعماري الاستيطاني الصهيوني، مثلما كانت ثورة العشرين العراقية رفضاً للانتداب البريطاني ولفكرة الاستيطان الصهيونية، في حين كانت فكرة القومية العربية الجزائرية دفاعاً عن الهوية القومية وجهاداً لتأكيد إسلامية الجزائر ضد الدمج الفرنسي ومسخ الهوية القومية الجزائرية.

كما أن فكرة القومية العربية التي ولدت في سوريا ولبنان والعراق قد ارتبطت بالعلمانية ودعت إلى الانسلاخ عن الدولة العثمانية حيث «شكل المسيحيون المستغربون والمسلمون العلمانيون معاً نموذجاً ذهنياً واحداً»[٦]. وترى هذه الفكرة أن الوحدة العربية يجب أن تتم على أساس علماني، تلعب فيه الثقافة واللغة دوراً رائداً، على أن تكون علاقة العرب ببقية العالم الإسلامي علاقة أخوة وصداقة وتعاون فقط دون اندماج سياسي»[٧].

وإذا كان حزب البعث العربي الاشتراكي يمثل هذه الفكرة خير تمثيل في الوقت الحاضر، غير أن هذه القومية العلمانية على خلاف شديد مع القومية العلمانية التركية بسبب الخلاف على ميراث الدولة العثمانية أرضاً ومياهاً وسكاناً. فقد تضمنت طروحات حزب البعث العربي الاشتراكي أن حدود الوطن العربي تمتد إلى جبال طوروس داخل تركيا، بالإضافة إلى مطالبة سوريا بلواء الاسكندرون. كما أن سوريا

(٥) طارق البشري، «الخلف بين النخبة والجماهير إزاء العلاقة بين القومية العربية والإسلام،» ورقة قدمت إلى: **القومية العربية والإسلام: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية** (بيروت: المركز، ١٩٨١)، ص ٢٩٦.

(٦) هشام شرابي، **المثقفون العرب والغرب، عصر النهضة، ١٨٧٥ ـ ١٩١٤** (بيروت: دار النهار، ١٩٧١)، ص ٤٧.

(٧) سعد الدين ابراهيم، **اتجاهات الرأي العام العربي نحو مسألة الوحدة: دراسة ميدانية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٠).

والعراق، وهما البلدان العربيان اللذان يحدّان تركيا، يطالبان بتقسيم مياه دجلة والفرات مع دولة المنبع تركيا على اعتبار أن النهرين دوليان، بل إن سوريا تعد تلك المياه مياهاً عربية وتحاول تركيا من خلال مشاريعها الأروائية أو تسويقها للمياه «تكريس سيادتها على المياه العربية موضوع النزاع، إن في مياه دجلة والفرات أو مجمع العمق في الاسكندرون أو مياه جيحون وسيحون»[٨]. ولذلك يصف القوميون العرب، مشروع إرواء جنوب شرقي تركيا (GAP) بأنه «مشروع عدائي وبعيد عن الشعور بالمسؤولية»[٩]، في حين يرى الأتراك «أن موقف سوريا القانوني بالنسبة إلى حقوقها في المياه هو موقف متناقض جداً. ففي الوقت الذي ترفض فيه سوريا اعتبار نهر العاصي الذي ينبع من الأراضي اللبنانية ويجري فيها بشكل أساسي ليصب في البحر الأبيض المتوسط في منطقة هاتاي بتركيا، نهراً غير دولي، تصر على اعتبار دجلة والفرات نهرين دوليين، لأن سوريا تعترض على اعتبار نهر العاصي نهراً دولياً لأن ذلك سيكون في الواقع وببساطة إقراراً بسيادة تركيا على هاتاي [الاسكندرون]»[١٠]. ومن هنا يعتقد القوميون العلمانيون أن «الحدود السياسية الجنوبية لتركيا مع كل من سوريا والعراق، أملتها عقدة الحلم الامبراطوري [في السيطرة على البلاد العربية] لأن تركيا تعتبرها حدود اذعان كرسها الحلفاء عند خطوط الانسحاب العثماني من الولايات العربية المسلوخة عن الامبراطورية في نهاية الحرب العالمية الأولى: وبموجب هذه الحدود غير الطبيعية تعتبر المنطقة العربية جنوبي هذه الحدود (ساقطة عسكرياً) بالمصطلح العسكري، لا تتوافر لها أية ضمانات دفاعية طبيعية، وتشكل أسهل طرق الاختراق في حال الحرب»[١١].

ولأن القوميين العلمانيين العرب يعدون هذا الحلم الامبراطوري امتداداً «بوصف الحكم العثماني للبلاد العربية بأنه استعمار تركي وقللت من شأن حكم المماليك في المشرق العربي وحكمت على العهود التي شهدت مشاركة تركية بأنها عهود ظلام»[١٢]،

---

(٨) انظر تعقيب عابس قاسم على بحث: طارق المجذوب، «إشكالية المياه وآثارها في العلاقات التركية ـ العربية (الورقة الثانية)،» ورقة قدمت إلى: **العلاقات العربية ـ التركية: حوار مستقبلي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية** (بيروت: المركز، ١٩٩٥)، ص ٢٢١.

(٩) علي إحسان باغيش، «إشكالية المياه وآثارها في العلاقات التركية ـ العربية (الورقة الأولى)،» ورقة قدمت إلى : المصدر نفسه، ص ١٧٥.

(١٠) المصدر نفسه، ص ١٨٠.

(١١) انظر تعقيب عباس قاسم على بحث: المجذوب، المصدر نفسه، ص ٢١٧ ـ ٢١٨.

(١٢) انظر تعقيب أحمد صدقي الدجاني على بحثي: أورهان كولوغلو، «أهمية الموروث التاريخي العربي ـ العثماني وتأثيره في العلاقات العربية ـ التركية (الورقة الأولى)، وعبد الجليل التميمي، «أهمية الموروث التاريخي العربي ـ العثماني وتأثيره في العلاقات العربية ـ التركية (الورقة الثانية)،» ورقتان قدمتا إلى: المصدر نفسه، ص ٥٦.

فقد وصف الدكتور جورج كلاّس في كتابه **تاريخ الصحافة النسوية** الحكم العثماني بثمانية أوصاف رديئة في صفحة واحدة من كتابه المذكور، وهذه الأوصاف هي: جور الحكم العثماني، وكبت الحريات، وتقييد الحريات، وطمس التراث، وإزهاق الأرواح، وإذلال الشعب، وقهر الشعب، والاضطهاد الفكري وبأن العثمانيين كانوا محتلين[١٣]. في حين يوصف أحمد جمال باشا، القائد العام العسكري العثماني في بلاد الشام (سوريا ولبنان)، في معظم الأدبيات القومية العربية بالسفاح ويقرن حكمه بالإرهاب والنفي وبإعدام نخبة ممتازة من العاملين في سبيل الاستقلال العربي[١٤].

وعندما يتحدث عبد الناصر فيصل نهار عن «أزمة المياه في الوطن العربي» فإنه يعتقد أن الأتراك يستخدمون المياه في علاقتهم مع سوريا والعراق «مصدراً للابتزاز» لأن تركيا تسعى من خلال «التحكم بنسب المياه» إلى «فرض هيمنة مائية شرق أوسطية مريعة» لكي يتمكن الأتراك «من لعب دور فقدوه منذ أن تهالكت الامبراطورية المريضة وسلمت أنفاسها إلى مصطفى كمال أتاتورك»، ولذلك فإنهم يطالبون «بتعويضات مالية من سوريا والعراق كأثمان لمياه دجلة والفرات» ويهددون «بقطع المياه عن البلدين [الجارين] الجنوبيين». وقد وردت الأوصاف الرديئة التالية التي أطلقها المؤلف المذكور في كتابه عن الأتراك وهي: الابتزاز والتحكم والهيمنة ولعب الدور الذي فقدوه وطلب التعويضات والتهديد بقطع المياه عن سوريا والعراق، في صفحة واحدة من مؤلفه المذكور[١٥]. كما أنه اتهم تركيا بارتكاب أفعال عدوانية في الصفحات الأخرى التالية[١٦] مثل: السيطرة على المياه من المنبع، حجز المياه، وقف جريان الفرات لمدة شهر كامل، واستخدام المياه كسلاح، واستعمال المياه أداة ضغط في وجه البلدان العربية، وتأكيد الصفة التركية للمياه، والتملص من الاتفاقيات، والمماطلة في تنفيذ الاتفاقيات، ومخالفة المواثيق الدولية واستخدام المياه سلاحا استراتيجياً ضد العرب.

ويؤكد أحمد صدقي الدجاني «أن هذه المقولات محكومة برد فعل على ما جرى في فترة صدام قصيرة منذ تولي الاتحاديين مقاليد السلطة في اسطنبول قبيل انهيار

---

(١٣) جورج كلاّس، معد، **تاريخ الصحافة النسوية: نشأتها وتطورها، ١٨٩٢ ـ ١٩٣٢** (بيروت: دار الجيل، ١٩٩٦)، ص ١٥.

(١٤) يوسف الحكيم، **سوريا والانتداب الفرنسي** (بيروت: دار النهار، ١٩٨٣)، ص ٦.

(١٥) عبد الناصر فيصل نهار، **أزمة المياه في الوطن العربي: الحلول الممكنة** (الكويت: دار سعاد الصباح للنشر والتوزيع، ١٩٩٨)، ص ٩٢.

(١٦) المصدر نفسه، ص ٩٣ ـ ١٢٥.

الدولة العثمانية وقيام الدولة الوطنية، وانها عممت رؤيتها لهذه الفترة على تاريخ اثني عشر قرناً سبقتها»[١٧]. وهو بذلك يؤيد قول الكاتب التركي العلماني أورهان كولوغلو الذي أكد في مؤتمر بيروت عن «العلاقات العربية ـ التركية: حوار مستقبلي» بأن «أعظم خطأ ارتكب لغاية الآن في رأيي هو حصر الموروث العثماني في أحداث السنوات العشر الأخيرة [من حياة] الدولة [العثمانية] وعلى أساس المرحلة القومية الأخيرة»[١٨]. ولكن هذه الصفات الرديئة التي أطلقها القوميون العرب على العثمانيين والأتراك قد دفعت ببعض المؤرخين العرب إلى القول بأن الدول العثمانية الاستعمارية قد منعت تسرب الحضارة الغربية للولايات العربية، مما أدى إلى تخلفها بعد أن «أحاط العثمانيون البلاد [العربية] بسياج منيع وحالوا بينها وبين العالم الخارجي، فلم يعد تاريخ هذه البلاد يتصل من قريب أو بعيد بالأحداث الدولية... ولم تكن عزلة البلاد العربية سياسية أو اقتصادية فحسب، بل كانت حضارية أيضاً»[١٩].

ولذلك يعتقد د. محمد أنيس «أن العثمانيين لم يدخلوا أي تغيير ذي بال على مصر بسبب عدم تمتعهم بأي رصيد حضاري حتى يؤثروا في الحياة الفكرية المصرية»[٢٠]. ومن هنا يرى الكاتب العراقي حسن العلوي في حديثه عن التاثيرات التركية في المشروع القومي العربي «أن التخريب والتدمير الذي أحدث في الشخصية العربية وفي الفكر القومي سهل للغزاة الأتراك أن يسقطوا فيما بعد بغداد وينهوا العصور العربية لتلك الحضارة»[٢١].

ولما كان هذا الاتجاه القومي العروبي الثوري يؤمن ببعض المسلمات السلبية حول مدى أهمية وجدوى العلاقات العربية ـ التركية والتي تعد بمثابة الثوابت التي لا تتغير لدى النخبة الحاكمة أو الناطقة باسمها، بالإضافة إلى مفكري هذا الاتجاه، فإنه يمكننا

(١٧) انظر تعقيب أحمد صدقي الدجاني على بحثي: كولوغلو، «أهمية الموروث التاريخي العربي ـ العثماني وتأثيره في العلاقات العربية ـ التركية (الورقة الأولى)،» والتميمي، «أهمية الموروث التاريخي العربي ـ العثماني وتأثيره في العلاقات العربية ـ التركية (الورقة الثانية)،» ص ٥٦.

(١٨) كولوغلو، المصدر نفسه، ص ٢٨.

(١٩) عبد العظيم رمضان، «التأثير الحضاري للفتح العثماني في المشرق العربي،» ورقة قدمت إلى: **الولايات العربية ومصادر وثائقها في العهد العثماني**، المؤتمر الخامس للجنة العلمية للدراسات ما قبل العهد العثماني والفترة العثمانية، تونس، ١٣ ـ ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٨٢، تقديم محمد مازالي؛ جمع وتقديم عبد الجليل التميمي (تونس: مركز البحوث والدراسات عن الولايات العربية في العهد العثماني، ١٩٨٤)، ص ٢٠٩.

(٢٠) التميمي، «أهمية الموروث التاريخي العربي ـ العثماني وتأثيره في العلاقات العربية ـ التركية (الورقة الثانية)،» ص ٤٤.

(٢١) حسن العلوي، **التأثيرات التركية في المشروع القومي العربي في العراق** (لندن: دار الزوراء، ١٩٨٨)، ص ١٥١.

زيادة أنماط هذه الصورة الذهنية المقولبة السلبية عن العثمانيين بخاصة والأتراك بصورة عامة وسحبها ـ كما قال المفكر العربي أحمد صدقي الدجاني ـ إلى القرون العشرة الماضية من العلاقات العربية ـ التركية باعتبار الأتراك برابرة غزاة وتتار القرن العشرين، بل إن الكاتب المصري طلعت مسلم قد عد دعوة تورغوت أوزال إلى العثمانية الجديدة ـ بالإضافة إلى الموروث العثماني ـ بأنها تمثل الجانب الإمبريالي للحكم العثماني وتحالفه مع القوى الإمبريالية[٢٢]. ولذلك يعتقد المؤرخ خالد زيادة أن «القومية التركية لم تستخدم الخطاب المناهض للإمبريالية» وأن الأتراك قد عادوا إلى بعث القيم القديمة كتعويض من إخفاقات التجارب المحدثة في كل مكان من العالم غير الأوروبي، الذي سعى إلى تقليد الحداثة الأوروبية وتمثل نماذجها، وأن العثمانية الجديدة هي واحدة من تلك الأشكال التي تريد أن تعوض إخفاقات الحاضر»[٢٣]. ومن هنا فإن المؤرخ وجيه كوثراني يعتقد أن «مرحلة بناء الدولة القومية في تركيا من جهة، وبناء الدولة القطرية العربية من جهة أخرى، ظلت تحمل إشكالات الافتراق القومي والايديولوجي، ولكن أيضاً وبسبب رسم الحدود بين الدولة التركية والأقطار العربية الجنوبية وفقاً للمعاهدات والتوازنات الدولية والإقليمية واعتبارات وجود النفط وحسابات الجغرافية السياسية والتكوينات الإثنية والدينية (وجود الأكراد ـ العرب، الأتراك ـ الأرمن في مناطق الحدود) ظلت المرحلة تحمل أيضاً توترات وملابسات (المطالب القومية) من الطرفين في بعض المناطق، كالاسكندرون والموصل وكركوك»[٢٤].

غير أن هذه الخلاف على ميراث الدولة العثمانية بين العرب والأتراك وإضفاء الاتجاه القومي العروبي الثوري للصور النمطية المقولبة السلبية على العثمانيين والأتراك لا ينصرفان على الشعب التركي وإنما على الحكام الأتراك، لأن هذا الاتجاه «يفرق بين الشعب التركي والولاة العثمانيين»[٢٥] أو الحكام الجدد «الذين كانوا يمارسون الحكم الاستعلائي الطبقي ليس فقط في الولايات العربية، بل أيضاً على مستوى الأناضول نفسه، ثم في مركز السلطنة»[٢٦]. ولذلك فقد انتقد ناصيف حتي هذا الاستقطاب

(٢٢) انظر مداخلة طلعت مسلم ضمن المناقشات التي دارت حول بحث: التميمي، المصدر نفسه، ص ٨٦.

(٢٣) خالد زيادة، «الثوابت والمتغيرات الأساسية في حركية الوعي الجماعي القومي العربي والتركي منذ إعلان الجمهورية التركية،» ورقة قدمت إلى: المصدر نفسه، ص ٩٥ ـ ١٠٤.

(٢٤) وجيه كوثراني، «موقع العلاقات العربية ـ التركية في إطار العالم الإسلامي،» ورقة قدمت إلى: المصدر نفسه، ص ٤٥١.

(٢٥) انظر مداخلة طلعت مسلم ضمن المناقشات التي دارت حول بحث: كولوغلو، «أهمية الموروث التاريخي العربي ـ العثماني وتأثيره في العلاقات العربية ـ التركية (الورقة الأولى)،» ص ٨٧.

(٢٦) المصدر نفسه، ص ٨٧.

الثنائي بين الدولة التركية والحركة العربية في العلاقات العربية ـ التركية خلال ندوة بيروت «العرب والأتراك: حوار مستقبلي» ودعا إلى «ضرورة نزع العامل الايديولوجي من التصور العربي للعلاقات. . . لأن هذا الطرح الذي يقدمه القومي العربي يؤدي إلى تثبيت في الزمان يقود إلى تثبيت في المكان. ولأن هذا الطرح لا يستطيع التغلب على وقر التاريخ، فإنه ينأى بنفسه عن العلاقة، بل يقيم حاجزاً على الجانب العربي»[٢٧].

ومن هنا يعتقد المفكر القومي العروبي بأنه يجب تأسيس العلاقات العربية ـ التركية «على المستقبلية التي ليست الحنين إلى الماضي بطبيعة الحال، ولكنها ليست الضدية للماضي أيضاً. والكثيرون منا لا يزالون يعيشون الضدية للماضي والنقلة المطلوبة لنا جميعاً من الضدية للماضي إلى المستقبلية التي هي شأن آخر. وباختصار فلا يفيدنا شيء مثلما يفيدنا شيئان: الأول هو البناء على المستقبل وعلى المصالح والمبادئ المستقبلية، والثاني ألا نعرف هويتنا بالموقف من الآخر. أنا ضد الأكراد، إذاً أنا عراقي جيد أو عربي أو قومي جيد. أنا ضد العرب، إذاً أنا تركي جيد، أو بالعكس فالنظرة يجب أن تكون ايجابية، وتحديد الهوية لا يكون عن طريق الموقف من الآخر، لا الأتراك ولا غيرهم. وهذان الأمران، المستقبلية والتحديد الإيجابي للذات، هما الأساس»[٢٨].

ثانياً: صورة الأتراك لدى التيار الديني العربي

تولى السلطان عبد المجيد (١٨٢٣ ـ ١٨٦١) عرش الدولة العثمانية وأعلن وهو صبي في السادسة عشرة من عمره خط **كلهانه** للإصلاحات عام ١٨٣٩ في وقت أصبحت الدولة العثمانية فيه تحت النفوذ الأوروبي بعد أن ضعفت قدرة المركز على مواجهة الأطماع الأجنبية بعد حربها مع الروس (١٧٩٨) من جهة، وامتد ذلك الضغط إلى الأطراف دون أن يستطيع المركز إنقاذها من الابتلاع من قبل الدول الأوروبية من جهة أخرى، حيث فقدت الدولة العثمانية شبه جزيرة القرم لصالح روسيا بعد انتصارها على الدولة بمساندة فرنسا وانكلترا، ثم غزا الفرنسيون تونس عام ١٨٨١، في حين ضرب الانكليز بالمدافع مدينة الإسكندرية عام ١٨٨٢ فكان ذلك بداية احتلال مصر. فظهرت وحدات الكفاح الوطني لمقاومة الغزو الأوروبي والنفوذ

(٢٧) انظر مداخلة ناصيف حتي ضمن المناقشات التي دارت حول بحث: كوثراني، المصدر نفسه، ص ٤٦٥.

(٢٨) انظر مداخلة منح الصلح ضمن المناقشات التي دارت حول بحث: طلعت مسلم، «مشروع النظام الشرق أوسطي وموقف العرب والأتراك منه وموقعهم فيه،» ورقة قدمت إلى: المصدر نفسه، ص ٤٣٠.

الغربي في الربع الأخير من القرن التاسع عشر في مختلف أقطار المغرب العربي ومصر والسودان، حيث كانت حركات الكفاح السياسي والفكري والعسكري في الشمال الإفريقي ذات توجهات إسلامية في قياداتها وانتماءاتها ومقاصدها من المهدي في السودان إلى أحمد عرابي وعبد القادر الجزائري والسنوسي، ليس كحركات انفصالية عن الدولة العثمانية وإنما كحركات مقاومة للغزو الأجنبي وكمحاولة للإصلاح وإعادة تنظيم دولة الشريعة الإسلامية بإنهاض الدولة العثمانية لكي تستطيع مقاومة أطماع أوروبا من جهة وللحفاظ على هويتها العربية ـ الإسلامية من جهة أخرى، وفي وقت كانت تجري فيه المناقشات الحامية في مركز الخلافة وحواضرها الطرفية حول حركة الإصلاح الديني والتراث والمعاصرة، إذ كان التيار الإسلامي يؤمن بأن ما حصل للدولة العثمانية من تشرذم وغزو وضعف هو من صنع الاستعمار الغربي وأعمال الإرساليات الدينية المسيحية، لذلك فإنه كان يرى في «التحركات الاستعمارية حروباً صليبية جديدة. . . أما وهن المسلمين في العلم والتكنولوجيا وعجزهم العسكري أمام الغزوات الأجنبية فهما في رأي هذا التيار نتيجة الابتعاد عن الشريعة الإسلامية والتأثر بأفكار أوروبا حول الديمقراطية والقومية»[٢٩]، بينما كانت النخبة الفكرية في الولايات العربية المشرقية للدولة العثمانية تسعى اعتباراً من الربع الأخير من القرن التاسع عشر لتنظيم نفسها من خلال الجمعيات السرية والعلنية تحت تأثير الأفكار الأوروبية حول الديمقراطية والقومية، بالدعوة إلى الانفصال عن الدولة العثمانية المستبدة والتي «لا ينكر أنها كانت دولة استعمارية»[٣٠] وإنشاء دولة الوحدة العربية. ومن هنا فإن تناقض صورة الأتراك بين الإيجابية والسلبية لدى العرب، يؤدي بنا إلى دراسة هذا الموضوع في المبحثين التاليين:

١ ـ صورة الأتراك لدى التيار العربي الإسلامي

يمكن التأكيد من خلال استقراء وقائع التاريخ العثماني حتى بداية عهد السلطان عبد الحميد الثاني (١٨٧٦ ـ ١٩٠٩) بأنه لم يكن ثمة عراك بين الفكر السياسي القومي ـ بمعنى الانتماء ـ وبين العقيدة الإسلامية، رغم توجه السلطان عبد العزيز (١٨٦٠ ـ ١٨٧٦) أوروبياً، ولا سيما بعد زيارته لأوروبا كأول سلطان عثماني، ومحاكاة الخديوي

(٢٩) جورج قرم، **مدخل إلى لبنان واللبنانيين، تليه اقتراحات في الإصلاح** (بيروت: دار الجديد، ١٩٩٦)، ص ٣٩.

(٣٠) يؤيد المؤرخ التركي أورهان كولوغلو بهذا القول آراء معظم المفكرين القوميين العروبيين حول كون الإدارة العثمانية إدارة استعمارية. انظر رد أورهان كولوغلو على المناقشات التي دارت حول بحث: كولوغلو، «أهمية الموروث التاريخي العربي ـ العثماني وتأثيره في العلاقات العربية ـ التركية (الورقة الأولى)،» ص ٩٢.

اسماعيل (١٨٦٣ ـ ١٨٧٩) والي مصر لسلطانه العثماني في هذا الاتجاه. غير أن ضعف الدولة العثمانية وتغلغل النفوذ الغربي إلى جميع أجزاء الامبراطورية في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتبني النخب الفكرية العربية والتركية والكردية للأفكار القومية، أدت إلى النقاشات الحامية على صفحات جريدة طنين الصادرة في اسطنبول وإلى مشاحنات سياسية في مجلس المبعوثان العثماني، والتي تطورت مع بداية القرن العشرين إلى صراع سياسي ثم إلى الكفاح المسلح فكان سقوط الدولة وانحلال الامبراطورية.

كان تيار الحركة القومية المعتدلة أكثر مقاربة للإسلام من تياري القومية العربية المتشددة والعلمانية المعادية للإسلام لأن العلمانيين في الدولة العثمانية كانوا في معظمهم من القوميين امثال أحمد مدحت وساطع الحصري، أو الثوريين أو الاشتراكيين أمثال ضياء كوك الب، أو الملحدين مثل عبد الله جودت، ولكن «كان لدى حركة النهضة العربية تيار إسلامي لم يكن متشدداً دينياً، إنما كان ينظر إلى قضية الشرق والغرب على أنها جزء من مشكلة انحطاط المسلمين أمام تقدم أوروبا، وأنه لا بد من العمل لشد الروابط بين المسلمين أينما وجدوا وتقوية السلطنة العثمانية، وهي الموكلة بالدفاع عن المسلمين أينما وجدوا. ومن أعلام هذا التيار الأمير شكيب أرسلان (وهو درزي) وأحمد فارس الشدياق (وهو ماروني أشهر إسلامه) والأفغاني (الإيراني الأصل)»[٣١]، بالإضافة إلى محمد عبده المصري ومحمود شكري الآلوسي العراقي ومعظم رواد النهضة ومفكري شمال افريقيا. ولا يزال هذا التيار الفكري يؤلف خلفية النظرة السياسية ـ التاريخية للعثمانيين لدى معظم رجال الفكر في مختلف أصقاع الوطن العربي في صورة إيجابية عنهم باعتبارهم «حماة دار الإسلام من أخطار التوسع الصليبي البرتغالي ـ الأسباني سواء في اليمن والخليج والبحر الأحمر أو في غرب حوض البحر المتوسط، وبخاصة سواحل بلاد المغرب»[٣٢]، لأن هذا التيار يؤمن بأن الإسلام الحق والعروبة الحقة يكونان مزيجاً واحداً، لأن «العلاقة بين العروبة والإسلام تشبه بعض المعادن البلورية التي تتداخل فيها انعكاسات الأشياء والأحجام تداخلاً يصعب فيه حتى استحالة التقاط الحدود والتمايزات. فكان الالتباس من طبيعة العلاقة. وليس كل التباس سيئاً بالضرورة. فبعض المفكرين والشعراء وأهل السياسة حمدوا ما أسموه الالتباس الخلاق الذي يغني آفاق الرؤية وإشراق العقل والقلب. وهذا ما ينطبق في رأينا على العلاقة بين مفهومي العروبة والإسلام، ولكن في حالة بالذات هي حالة المد

(٣١) قرم، المصدر نفسه، ص ٤٠.

(٣٢) انظر تعقيب محمد أمين على بحثي: كولوغلو، المصدر نفسه، والتميمي، «أهمية الموروث التاريخي العربي ـ العثماني وتأثيره في العلاقات العربية ـ التركية (الورقة الثانية)،» ص ٧٩.

الوطني. ففي حالة المد الوطني يكون هذا الالتباس خلاقاً بالفعل ويساهم مساهمة كبرى في تعبئة النفوس وإطلاق الطاقات المعنوية والعملية وخلق استعداد روحي هائل للبذل والعطاء»[٣٣].

ولذلك يعتقد المؤرخ العراقي سيار الجميل أن «التيارات الوطنية والقومية العربية المستمدة مرجعياتها من تأثيرات عثمانية ـ تركية دستورية حرة، أو تأثيرات أوروبية هي التي جسدت ما عبر عنه في الخطاب العربي الحديث والمعاصر، قومياً ووطنياً، في اتجاه ايديولوجي بدأ ينمو شيئاً فشيئاً بعد التكوين السياسي الحديث لمصر التي وصل فيها النزوع الوطني المؤدلج إلى أقصى مداه في عشرينيات القرن العشرين وبعد التكوين السياسي الحديث للعراق الذي وصل فيه النزوع القومي المؤدلج إلى أقصى مداه في ثلاثينيات القرن العشرين. ولما وصلت الأدلجة القومية العربية إلى أقصى مداها في الخمسينيات والستينيات، في كل من سوريا والعراق ومصر، فقد غدت المواقف العربية من التواريخ والمواريث العثمانية في أقصى درجات السلبية والتضاد التاريخي... وهي حالة لم يشهدها المغرب العربي (وأقصد به: تونس والجزائر)، بفعل رسوخ الاندماج الثقافي والحضاري الذي أداه سياسياً واقتصادياً واجتماعياً كل من البايات الحسينيين في تونس والدايات الأتراك في الجزائر كنيابتين عثمانيتين شهدتا تطوراً عثمانياً لامركزياً اقترب كثيراً من الاندماج بين العرب والأتراك»[٣٤]. وكان سيار الجميل قد تحدث عن قيام نخبة من المؤرخين العرب بتصحيح عدة مفاهيم خاطئة كانت تسود في الثقافة العربية والمجتمع العربي حول العثمانيين ووجودهم الطويل في البلدان العربية وتأثيرهم البالغ في التكوين العربي الحديث والمعاصر، وتطرق إلى التهويمات الدينية في الخطابات العربية للإشكاليات الفكرية والتاريخية والبنيوية للعثمانيين فقام بتقسيمها إلى ثلاثة تيارات، هي[٣٥]:

أ ـ خطاب تقليدي ـ صوفي منغلق عن حياة الدنيا (دولة ومجتمعاً) كالذي تنتهجه فئات قديمة كانت ولم تزل مستسلمة للطرائقية ومواريثها الاجتماعية التي تغيب العقل في الأوهام وتبعد الموضوع في الخيالات.

ب ـ خطاب إصلاحي ـ سلفي يتجسد في الحاضر ولكن عقله في الماضي

(٣٣) منح الصلح،« التمايز والتكامل بين القومية العربية والإسلام،» ورقة قدمت إلى: **القومية العربية والإسلام: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية**، ط ٣ (بيروت: المركز، ١٩٨٨)، ص ٢١٣.

(٣٤) سيار الجميل، «العرب المعاصرون والدولة العثمانية، التهويم/الايديولوجيا/المعرفة،» **المجلة التاريخية العربية للدراسات العثمانية** (تونس)، العددان ١٣ ـ ١٤ (تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦)، ص ١٠٥.

(٣٥) المصدر نفسه، ص ١٠٣.

كالذي أبرزته الحركات الإصلاحية ـ الدينية في القرن التاسع عشر. . . وتواصل على أيدي الجماعات والأحزاب والكتاب العرب الذين انتظموا في إطار فكرة «الجامعة الإسلامية» أو الأحزاب الدينية في النصف الأول من القرن العشرين والتي وقفت جميعها في الضد من مشروع الدول العربية (وغير العربية) المعاصرة في العالم الإسلامي. . . ولم تزل قطاعات واسعة من أبناء المجتمع تنساق وراء هذا التيار الوسط.

ج ـ خطاب ماضوي ـ أصولي يجسد الماضي كله بطريقة عنيفة ومقفلة. . . كالذي تنتهجه ـ اليوم ـ الجماعات والتنظيمات الدينية ـ الأصولية (Fundamentalists) التي قطعت كل صلاتها بالعصر، وراحت تتجمد يوماً بعد آخر أصولياً في الماضي البعيد بعناد ويبوسة إثر هزيمة ٥ حزيران/ يونيو ١٩٦٧.

وإذا كان التيار العربي ـ الإسلامي قد وجه بعض الانتقادات إلى الدولة العثمانية من مواقع مختلفة لأنه «ضد التتريك الطوراني الذي يشكل نقيضاً للدولة العثمانية نفسها ونهجها التاريخي»[٣٦]، فإنه يتخذ موقفاً سلبياً من الأتراك الكماليين المعاصرين من جهة ومن مصطفى كمال أتاتورك من جهة أخرى، بحيث يعتقد الدكتور محمد جابر الأنصاري «أن تلميع أتاتورك عربياً اليوم هو محاولة لفصل بلاد العرب عن جسمها الشرق إسلامي وإحاطتها بنطاق العزلة في ظل وهم التغريب والتحديث والانتماء للغرب والحلف الأطلسي. . . لتحويل الكيانات العربية إلى مناطق مفرغة ومجردة من التأثير والإرادة لكي تحتل إسرائيل «مركز الثقل» و«مركز القرار» في هذه المنطقة، مثلما احتلت بريطانيا مكانة تركيا العثمانية في العالمين العربي والإسلامي، بعد أن ظلت تركيا العثمانية ـ كقيادة إسلامية فاعلة ـ مركز الثقل والجذب في الشرق الأوسط لقرون عديدة»[٣٧]. ومن هنا فإن منير شفيق يتهم مصطفى كمال أتاتورك «بأنه من العملاء الاستعماريين»[٣٨] لأنه كان يعادي العروبة والإسلام، مثل الاستعماريين، ولهذا فإنه

---

(٣٦) انظر مداخلة منير شفيق ضمن المناقشات التي دارت حول بحث: محمد عمارة، «الجامعة العربية. . . والجامعة الإسلامية،» ورقة قدمت إلى: **القومية العربية والإسلام: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية**، ص ١٩٥.

(٣٧) محمد جابر الأنصاري، **رؤية قرآنية للمتغيرات الدولية وشواغل الفكر بين الإسلام والعصر مع رصد بواكير الهجمة الشرق ـ أوسطية ضد الهوية العربية** (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٩٧)، ص ٦٢ ـ ٦٤.

(٣٨) منير شفيق، «موقف القوى الخارجية وتحركها في مواجهة العروبة والإسلام: نظرة تاريخية،» ورقة قدمت إلى: **القومية العربية والإسلام: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية**، ص ٦٤٢.

قد أخذ بالعلمانية وفصل الدين عن الدولة. ولكن المفكر العربي منح الصلح يطالب ببعض التفهم لحركة مصطفى كمال أتاتورك عندما يقول «صحيح أنه كان معادياً وسلبياً تجاه الإسلام، إلا أن الإسلام الذي عاداه كان نوعاً معيناً من الإسلام هو ذلك النوع الذي يتسامح مع الغرب كتسلط استعماري واحتلال ويتشدد ضد الغرب كمكتسبات وقيم حضارية. وإن عداءه للعروبة كان في جزء منه مساومة مع الغرب. فبعض الحكام في الدول الإسلامية كان يعادي العرب ويفتعل الخلاف معهم كي يسترضي المستعمر الغربي مستغلاً بعض مشاعر العداء للعرب عند بعض قطاعات الشعوب الإسلامية»[٣٩].

إن دعاة القومية الإسلامية والمتنكرة للقومية العروبية «تتهم النصارى بأن أعمالهم من أجل إحياء التراث القومي العربي هي جزء من مؤامرة تهدف إلى ضرب وحدة المسلمين وإلى تفريق العرب منهم عن إخوانهم المسلمين في مناطق أخرى من العالم. والطريف في الأمر أن عدداً من المدارس الاستشراقية في أوروبا تشاطر الإسلاميين رأيهم إذ ترى، هي بدورها، في القومية العربية عملاً اصطناعياً قام به العرب النصارى للتخلص من الحكم التركي الإسلامي[٤٠]. وقد برز هذا الخلل في فهم العلاقة بين القومية والإسلام «على صعيد قطاع من حملة الفكرة القومية في الربع الثاني من القرن العشرين، وكذلك برز على صعيد قطاع من حملة الفكرة الإسلامية. ففي خلال تلك الفترة اتخذ ذلك القطاع من القوميين موقفاً حاداً من الدين وطرح مقولات تضع الفكرة القومية في مواجهة العقيدة الدينية. وبالمقابل كان رد فعل ذلك القطاع من الإسلاميين حاداً هو الآخر، فاعتبر الفكرة القومية دعوة إلى عصبية يأباها الإسلام»[٤١]. غير أن تطور الوعي في الوطن العربي قد قام بتخفيف حدة المشاعر، مما أدى إلى إزالة هذا الخلل في فهم العلاقة بين القومية والإسلام من حيث الهوية القومية والانتماء إلى الحضارة العربية الإسلامية «التي يعيش في ظلها الوطن العربي مع أوطان أخرى مجاورة تدين بالإسلام. . . التي تحكمها علاقة تكامل»[٤٢] بين الإسلام والقومية في بوتقة الحضارة الإنسانية، فمثلما كانت ثمة حضارة عربية إسلامية، فقد كانت حضارة هندية إسلامية وحضارة عثمانية إسلامية. ولا سيما أننا نجد اليوم أن

---

(٣٩) انظر مداخلة منح الصلح، في: المصدر نفسه، ص ٦٦٩.

(٤٠) قرم، **مدخل إلى لبنان واللبنانيين، تليه اقتراحات في الإصلاح**، ص ٤١.

(٤١) أحمد صدقي الدجاني، «مستقبل العلاقة بين القومية العربية والإسلام،» ورقة قدمت إلى: **القومية العربية والإسلام: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية**، ص ٤٩١.

(٤٢) المصدر نفسه، ص ٤٩٢.

«حدة المشاعر العربية القومية قد خفتت أمام مشاعر الانتماء إلى الإسلام التي تتسع أمام الجماهير، مفسحة المجال أمام حنين العودة إلى الأطر السابقة للدولة الحديثة. وإذا كنا لا نستطيع تجاهل وإنكار التاريخ، فإننا لا نستطيع أيضاً أن نعيده كما كان. والتجربة العربية المعاصرة، بالرغم من التمزقات، هي أيضاً إسهام داخل المدى الإسلامي الآسيوي. إن الوقائع الراهنة والتطورات المتسارعة تفرض قيماً سياسية جديدة تسهم في بلورة أفكار وبلورة وعي متجدد على ضفتي الحدود بين العرب والأتراك. وأمام تجاذبين: الأول الذي يريد أن يرى في الانتماء الإسلامي الأساس الوحيد للعلاقات وللرابطة بين العرب والأتراك، والثاني الذي لا يرى سوى المصالح الآنية الضيقة التي تقع في وسط العلاقات الدولية، فإن المساحة واسعة تفسح للكثير من العمل»[٤٣].

٢ ـ صورة الأتراك لدى تيار الحركة الإسلامية

نقصد بالحركة الإسلامية كافة الاتجاهات السياسية التي تضم الجمعيات الإسلامية الخيرية والجماعات الإسلامية والإصلاحيين الإسلاميين وأحزاب الإسلام السياسي المعارض وجماعات الكفاح المسلح الإسلامي.

وإذا كانت جميع هذه التيارات الإسلامية تتفق على ضرورة مكافحة الاستعمار الغربي وتستهدف النهوض بالأمة الإسلامية إلى مراتب الرقي والتقدم الحضاري، فإنها تختلف في وسائل تحقيق هدف الوصول إلى السلطة من خلال إجراء الحوار أو الصراع الفكري أو الكفاح السياسي أو الكفاح المسلح أو بالتكفير والهجرة عن طريق الجهاد مع النفس للانتصار عليها توطئة للانتصار على الأعداء. أما من الناحية الايديولوجية فإن بعض الدارسين يقسمون ايديولوجيات التنظيمات الإسلامية السياسية والمعارضة ـ وهي موضوع بحثنا في هذا المجال ـ إلى اتجاهين[٤٤]:

«الأول ـ المعتدل، يسعى مناصروه إلى تكييف أفكار الإسلام مع متطلبات التطور على الطريق الرأسمالي.

الثاني ـ المتطرف، يسعى مؤدلجوه إلى تكييف الظروف الاجتماعية مع تلك التي كانت سائدة في العصر الإسلامي الأول.

---

(٤٣) زيادة، «الثوابت والمتغيرات الأساسية في حركية الوعي الجماعي القومي العربي والتركي منذ إعلان الجمهورية التركية،» ص ١٠٤.

(٤٤) آ. آ. اغناتنكو، **خلفاء بلا خلافة: التنظيمات السياسية المعارضة في الشرق الأوسط ـ تاريخ، ايديولوجيا، نشاطات**، ترجمة يوسف ابراهيم الجهماني (دمشق: دار حوران، ١٩٩٧)، ص ٢٣٧.

ويجري بين ممثلي هذين الاتجاهين صراع فكري دعائي حاد جداً... حيث يدعو المتطرفون إلى قلب الأنظمة الحاكمة في البلدان العربية، عندما تصبح أهداف «الجدل بالكلمة» و«الجدل بالسلاح» هي الأنظمة المناصرة للإمبريالية».

غير أن وضع الحركة الإسلامية في تركيا يختلف كلياً عن الحركات الإسلامية العربية، لأن في تركيا اليوم أربعة أنواع من الإسلام، أو أربع حركات إسلامية[٤٥] تمثلها الاتجاهات التالية:

أ ـ **الحركة النورسية**: أسسها الشيخ سعيد نورسي، وهو فقيه كردي ـ وهو ليس الشيخ سعيد الكردي الذي قام بالثورة ضد الحركة الكمالية عام ١٩٢٥ بتأييد من الانكليز[٤٦] ـ قام بتفسير القرآن الكريم عن طريق رسائله المنشورة، وقد حمله مصطفى كمال أتاتورك إلى المجلس الوطني الكبير (البرلمان) ليلقي خطبة حول الدين الإسلامي على الأعضاء، غير أنه سجن بعد وفاة أتاتورك، ولكن عدنان مندريس ـ عندما أصبح رئيساً للوزراء ـ قربه إليه. ويعد الشيخ فتح الله غولان اليوم رئيساً لهذه الحركة التي تهتم بالدرجة الأولى بالتعليم وبإنشاء المدارس على مختلف المستويات التعليمية في تركيا وفي العالم من نيجيريا إلى اندونيسيا واليابان والولايات المتحدة الأمريكية. كما تهتم هذه الحركة بإنشاء مؤسسات الأوقاف التعليمية والاجتماعية والاقتصادية والخيرية، بحيث إن لها اليوم أكثر من ألف وقف في مدينة اسطنبول وحدها. «وتؤمن الجماعة النورسية بأن الصحوة الدينية الحضارية لا تتحقق إلا من خلال مزاوجة التقنية الغربية مع القيم الإسلامية وأن هذه العملية يجب أن تتم من خلال التعليم لإعداد الكوادر الإسلامية التي تستطيع أن تتولى هذه المهمة بشكل تدريجي ومستمر. لذلك فإنها تهتم جداً بالعمل المثمر والبنّاء في جميع نواحي الحياة لأنها ترى فيه سر سيادة الإسلام وأصل صحوته الحضارية الحديثة»[٤٧]. وهذا التيار قريب الصلة بما يطلق عليه التقرير الثاني الذي أصدره مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بمؤسسة الأهرام حول الحالة الدينية في مصر وهو عبارة «الإسلام المستقل» الذي يمثل أحد أهم روافد الخطاب الإسلامي في مصر من خلال رموزه: د. سليم العوا وفهمي هويدي والمستشار طارق البشري ود. كمال أبو المجد، حيث حاول هذا التيار خلخلة الثقافة

---

(٤٥) انظر مداخلة ابراهيم الداقوقي ضمن المناقشات التي دارت حول بحث: كوثراني، «موقع العلاقات العربية ـ التركية في إطار العالم الإسلامي،» ص ٤٦٨.

(٤٦) يؤكد جميع المؤرخين الأتراك وعلى مختلف اتجاهاتهم، على ذلك التعاون. لمزيد من التفاصيل، انظر: Mim Kemal Öke, *Musul-Kerük Dosyası*, TDAV Yayini; 79. Kutsun Serisi; 12 (İstanbul: Türk Dünyasi Arştirmalari Vakfi, 1991), sh. 40-45.

(٤٧) مقابلة مع الشيخ فتح الله غولان في: **الشرق الأوسط**، ٣/١٢/١٩٩٥.

النمطية للفكر الإسلامي وإعادة تنظيم تصوره والاجتهاد في صوغ الفكر الإسلامي كمشروع وخيار حضاري للنهضة. وقد عبر هذا التيار في نتاجات أعلامه الفكرية بعمق عن قناعات أيديولوجية وأهداف سياسية لا شبهة حولها، وهو يمثل عموم الأمة ويدعو إلى توجيه الشباب للتفقه المتكامل في شؤون الدين والدنيا من خلال التربية والتعليم والثقافة والسلوك السوي.

ب ـ **الإسلام الرسمي** أو التقليدي المتمثل برئاسة الشؤون الدينية التي تعد بمثابة وزارات الأوقاف العربية وترأسها شخصية دينية بدرجة وزير، ترعى شؤون المساجد وإعداد الأئمة والخطباء لها بالإضافة إلى إصدار الفتاوى الشرعية وعقد الندوات حول مختلف الشؤون الإسلامية والقضايا الفكرية المتعلقة بها، ويضم هذا التيار كافة الحركات الإسلامية المعتدلة عدا العلويين.

ج ـ **الإسلام السياسي** المنظم في الأحزاب السياسية المعارضة كحزب الرفاه الذي تم حله بتاريخ ٢٢/٢/١٩٩٨ وحزب الفضيلة المؤمنين بالحوار السياسي، غير أن مجلس الأمن القومي الذي يسيطر عليه جنرالات القوات المسلحة الأربعة بالإضافة إلى رئيس أركان الجيش والذي يوجه السياسة في تركيا، يعد هذين الحزبين بالإضافة إلى أحزاب «الكفاح الإسلامي المسلح» و«التحرير» و«الدعوة» و«حزب الله» الذي يعد اختراقاً إيرانياً للفكر الإسلامي التقليدي في تركيا، أحزاباً أصولية «رجعية» تستهدف تغيير النظام العلماني القائم في البلاد. ولذلك فقد اعتبر المجلس «الأصولية الرجعية» العدو رقم واحد لتركيا الذي يجب مكافحته واستئصاله من تركيا، لأن جميع هذه الأحزاب تدعو إلى «الجهاد» لإقامة الدولة الإسلامية من خلال «التحرر من الفتنة الداخلية في روح المسلم الحقيقي، التي توسوس بتعدد الالهة، أي عدم الخضوع لأي كان أو لأي شيء كان، سوى الله. ويجب الابتعاد عن الفتنة الخارجية، أي عن أي ظروف يمكن أن تؤدي إلى التعسف والاضطهاد... ومباشرة الجهاد باستخدام أساليب العنف من أجل إقامة دولة الإسلام العظمى على مستوى العالم قاطبة»[٤٨].

د ـ **الإسلام العلمي الحديث**، أو حركة «المجددون في الإسلام» ويمثل بالأخص أساتذة كليات الإلهيات في الجامعات التركية أمثال محمد آيدين ويشار نوري أوزتورك وروحي فيغلالي والكتاب والصحفيين الشيخ سليمان آتش رئيس الشؤون الدينية الأسبق وفهمي قورو وعلي بولاج وغيرهم. وينقسم هذا التيار الديني إلى قسمين:

الأول: المجددون الإسلاميون الذين يدعون إلى عدم التقيد كلياً بشعائر الإسلام

(٤٨) اغناتنكو، **خلفاء بلا خلافة: التنظيمات السياسية المعارضة في الشرق الأوسط ـ تاريخ، ايديولوجيا، نشاطات**، ص ٢٣٦.

واعتبار العمل الصالح هو الأساس ﴿**إن الذين آمنوا والذين هادوا والنصارى والصابئين من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحاً فلهم أجرهم عند ربهم**﴾[٤٩] حيث يؤكد أتباع هذه الفئة إذا كان الصابئة الذين يمثلون المؤمنين بالعلمانية اليوم، لهم أجرهم عند الله، فإن لنا أيضاً أجرنا عند الله، أي أن العلمانية والإسلام يمكنهما التعايش جنباً إلى جنب في تركيا.

الثاني: يؤمن بأنه لا يمكن إلغاء أو تغيير أسس الإسلام وفرائضه، ولكن يمكن لكل إنسان أن يختار طريقه في الحياة ما دام باب الاجتهاد مفتوحاً. ولما كان الاجتهاد عملاً إنسانياً فإنه قابل للتغيير. ويستند أتباع هذه الفئة في آرائهم الاختيارية إلى الآيات الكريمات ﴿**قل يا أيها الكافرون. لا أعبد ما تعبدون. ولا أنتم عابدون ما أعبد**﴾[٥٠].

وإذا كانت جماعات الإسلام السياسي، المعتدلون منهم والمتطرفون، يدعون سراً أو علانية إلى إقامة السلطة الإسلامية الحقيقية (الخلافة) فإن الشيخ جمال الدين قابلان رئيس لجنة الإرشاد والفتاوى في منظمة «النظرة الوطنية» لشباب حزب الرفاه في أوروبا عام ١٩٨١، قد أعلن عن قيام «دولة الخلافة في بلاد الأناضول» بداية عام ١٩٨٤ وإعلان نفسه خليفة للمسلمين. وبعد أن نال قابلان حق اللجوء السياسي من ألمانيا، عين ابنه متين ـ الذي سيصبح خليفة بعد وفاة أبيه عام ١٩٩٥ ـ أول سفير لتلك الدولة في برلين.

كان قابلان متأثراً جداً بأفكار الزعيم الإيراني آية الله الخميني، ولذلك فإنه كان يبعث بخطبه المسجلة على الأشرطة إلى أتباعه في تركيا، تدعوهم فيها للقيام بثورة إسلامية في تركيا «لهدم النظام العلماني الكمالي فيها وإقامة دولة الخلافة في بلاد الأناضول لتخليص البلاد من الزعماء المنافقين والكفرة والماسونيين عن طريق الجهاد والتعليم والدعوة والكفاح المسلح».

وقد أطلقت السلطات الرسمية على هذه الحركة تسمية «الصوت الأسود» منذ عام ١٩٨٥ عندما أسقطت الجنسية التركية عن زعيمها قابلان وطالبت الحكومة الألمانية بتسليمه إليها لمحاكمته بتهمة محاولة قلب النظام العلماني الحاكم في تركيا. وقد أرادت هذه الحركة تدمير ضريح مصطفى كمال أتاتورك بضربه بصواريخ موجهة في الذكرى ٧٥ لتأسيس الجمهورية التركية في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ عن طريق طائرة خاصة استأجرتها الحركة لهذا الغرض ودربت عناصرها عليها، مع طبع منشورات

(٤٩) **القرآن الكريم**، «سورة البقرة،» الآية ٦٢.

(٥٠) المصدر نفسه، «سورة الكافرون،» الآيات ١ ـ ٣.

خاصة بإعلان دولة الخلافة في بلاد الأناضول. ولكن السلطات التركية اكتشفت هذه المحاولة قبل ساعات من الاحتفال، مما أدى إلى إلقاء القبض على معظم أعضاء التنظيم الذي خطط لهذه المحاولة[٥١].

وإذا كان معظم الكتاب الأصوليين والراديكاليين الأتراك أمثال: يشار قابلان وأحمد كاكج وعبد الرحمن ديلي باك ومصطفى إسلام أوغلو وأحمد طاش كتيران، لا يعتقدون بوجود مكانة للإسلام في النظام العلماني، فإن العديد من الكتاب العرب يؤيدون أولئك الكتاب الأتراك في آرائهم «في ظل الصراع المحتدم منذ ٧٥ سنة والذي أخذ أشكالاً متعددة. . . استخدم فيها العسكر القمع والقسوة المبالغ فيهما حتى أخمدوا أنفاس الشعب وألغوا المعارضة وألبسوا الناس قبعة الأوروبيين على رغم أنوفهم. أما فصل المعلمات من وظائفهن ومنع الطالبات المحجبات من جامعاتهن، فهو مخالف للدستور يستحق من ينفذه العقاب، وهو مخالف لكل ما تعارف عليه البشر من حريات وحقوق»[٥٢]. ويرى شفيق الحوت «أن تركيا تعاني الكثير من الأزمات وفي مقدمتها العلمانية الأتاتوركية التي طرحت نفسها كعقيدة بديلة للديانة الإسلامية، بل وكنقيض لهذه الديانة»[٥٣]. في حين تؤكد ذلك مجلة **المجتمع**، وهي مجلة المسلمين في أنحاء العالم، في افتتاحية العدد ١٣١٧ قائلة «إذا كانت الحكومة التركية ـ برئاسة مسعود يلماز الذي اختتم زيارة لفلسطين المحتلة ـ أو بمعنى أدق جنرالات تركيا، يرفعون شعارات العلمانية ليعادوا الإسلام والمسلمين داخل تركيا وخارجها، ويتخذون العلمانية ذريعة لضرب إرادة الشعب التركي الذي اختار الإسلام طريقاً، والمسلمين ممثلين عنه، وبعد أن حققوا بغيتهم بإزاحة حزب الرفاه عن الساحة، يوجهون حرابهم ضد المرأة التركية المسلمة، ويحرمونها من أبسط حقوقها في أن تختار الزي الذي ترتديه»[٥٤]، ومن هنا كان حكام تركيا، ولا سيما جنرالات الجيش الخمسة: قادة القوات البرية والجوية والبحرية والجندرمة (الدرك) بالإضافة إلى رئيس أركان الجيش الذين يسيطرون على مجلس الأمن القومي الذي يعقد اجتماعات شهرية دورية برئاسة رئيس الجمهورية وعضوية رئيس الوزراء ووزراء الخارجية والدفاع والداخلية والعدل، ويوجهون السياسة الداخلية والخارجية من خلال توصيات المجلس إلى مجلس الوزراء

(٥١) لمزيد من التفاصيل، انظر: **الشرق الأوسط**، ٢٩/١٠/١٩٩٨.

(٥٢) مصطفى محمد الطحان، «أربكان والجنرالات،» **المجتمع** (الكويت) (٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨)، ص ٤٢ ـ ٤٣.

(٥٣) شفيق الحوت، «حرب مفتوحة أم مغامرة محدودة؟،» **الوطن العربي** (١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨).

(٥٤) **المجتمع** (١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨).

التي تصدر «على شكل أوامر يجب تنفيذها، وإلا فإن الجيش يقوم بتوجيه الإنذار إلى الحكومة لتقصيرها عن أداء واجبها لكي تسقط، أو تقوم بحركة انقلابية تصحيحية». إضافة إلى أن هذا المجلس ـ الذي يعد مؤسسة دستورية ـ هو الذي يحدد العدو الذي تجب محاربته. فقد كانت الشيوعية هي العدو الأول طيلة ١٩٤٦ ـ ١٩٩٠ بعد مطالبة ستالين بالمضايق التركية عام ١٩٤٦، وبعد سقوطها وإعلان عبد الله أوجلان زعيم حزب العمال الكردستاني عن دعوته لإقامة جمهورية كردية انفصالية تؤمن بالماركسية الماوية في ١٥/٨/١٩٨٤، أصبح الإرهاب ـ وهو الصفة التي تطلقها الجهات الرسمية على منظمة حزب العمال الكردستاني ـ العدو رقم واحد لتركيا. غير أن تصاعد المد الإسلامي في تركيا وتحوله إلى حركة جماهيرية عن طريق حزب الرفاه الذي أعلن عن برنامجه السياسي في تحقيق «النظام العادل» مع منع الربا والتوجه نحو العالم الإسلامي لتوثيق روابط تركيا به ومعاداة الصهيونية والغرب الاستعماري ودعوته لرفض العلمانية بشكلها المطبق في تركيا باعتبارها معادية للإسلام، ثم فوزه بالأكثرية النسبية في البرلمان (١٥٤ نائباً من مجموع ٥٥٠) في انتخابات ٢٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥، أدى بمجلس الأمن القومي إلى اتخاذ قرار بجعل الرجعية ـ وهي التسمية التي يطلقها الرسميون العلمانيون على الإسلام السياسي ـ العدو رقم واحد لتركيا والذي يجب محاربته دون هوادة. فكانت قرارات المجلس في ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٧ التي أسقطت حكومة أربكان وأدت إلى حظر حزب الرفاه في ٢٢/٢/١٩٩٨. وبعد أن جاءت حكومة مسعود يلماز ـ نتيجة المناورات السياسية ـ إلى السلطة بمساندة الجيش والجماعات الضاغطة العلمانية الأخرى (أرباب العمل من الرأسماليين الكبار والاتحادات الشعبية العلمانية واتحاد جمعيات حماية الفكر الكمالي ووسائل الإعلام الكبرى) أخذت في تنفيذ معظم تلك القرارات مثل إلغاء المرحلة المتوسطة لمدارس الأئمة والخطباء وتقييد فتح دورات تعليم القرآن الكريم ومنع ارتداء الحجاب في المدارس ودوائر الدولة ومنع الطالبات المحجبات من الدوام في الجامعات. غير أن المحلل السياسي فهمي قورو يعتقد[٥٥] أن فترة ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٧ لم تبدأ إلا لإلغاء كافة الخطوات الليبرالية التي اتخذها الرئيس الراحل تورغوت أوزال خلال الفترة ١٩٨٩ ـ ١٩٩٣ في إطار الانفتاح الديمقراطي والاقتصادي في تركيا، لأن القوات المسلحة التركية التي تعد نفسها حامية الأفكار العلمانية في تركيا قد وجدت في تلك الخطوات الليبرالية خطراً على وصايتها الفكرية ومركزها في السلطة.

ولذلك فإن صورة الحكام العلمانيين وكذلك جنرالات الجيش، صورة سلبية لدى التيار الإسلامي في الأقطار العربية، إضافة إلى أن معظم مفكري هذا الاتجاه

(٥٥) **يني شفق**، ٢٧/٢/١٩٩٩.

يعتقدون بأن هؤلاء القادة يحاولون إفراغ الإسلام من محتواه وتحويله إلى الإسلام العلمي، تارة باسم اتخاذ العقل مناراً وهادياً، وتارة أخرى باسم تطبيق الإسلام التركي برفض قراءة القرآن وأداء العبادات باللغة العربية.

ثالثاً: صورة الأتراك لدى العلمانيين العرب

يعرف د. حسين علي سعد العلمانية في أطروحته للدكتوراه عن الاتجاهات العلمانية عند بعض المفكرين العرب، بأنها «منحى في التفكير ينطلق من أن للعالم بذاته وجوداً مغايراً لوجود الخالق، وبالتالي فإن تنظيم المجتمع والدولة والثقافة يجب أن ينطلق من صميم العالم نفسه، مما يؤدي تلقائياً إلى تحرير الحياة الاجتماعية والسياسية والفكرية من سلطة المؤسسات الدينية القائمة من دون أن يعني ذلك إنكاراً للخالق أو نفياً للدين»[٥٦]. ولكن د. محمد عابد الجابري يقدم مفهوماً عربياً للعلمانية عندما يقول «كانت العلمانية تعني أول الأمر، في الخطاب السياسي العربي الحديث، فصل السلطة الروحية عن السلطة المدنية. وكان المقصود - كما بينّا - هو الدعوة إلى دولة قومية عربية، ضداً على الجامعة الإسلامية، أو المطالبة بدولة إقليمية ضداً على الامبراطورية العثمانية. ثم صارت العلمانية - ودائماً على مستوى الخطاب العربي - تعني ترتيب العلاقة بين العروبة والإسلام على مدى التاريخ الإسلامي تأسيساً لهوية الدولة القومية القائمة. وها هو مصطلح العلمانية يعني الآن قبول ظاهرة التعدد الديني والطائفي... من موقع الاعتراف بحقوق الأقليات[٥٧]. في حين يعتقد برهان غليون أن «العلمانية الغربية فلسفة للثورة ضد الطبقة السائدة المتحالفة بشكل أو بآخر مع الكنيسة ووعاء لأفكار التحرر والمساواة والأخوة والعدالة والمواطنة والقومية... في حين جاءت العلمانية العربية كوسيلة لتقوية النظام السياسي القائم وتدعيم الطبقة المسيطرة التي أرادت أن تستفيد من علوم الغرب الحديثة لتتنفس نظاماً اقتصادياً وسياسياً. وكانت كتقاليد وممارسات ولغة تفاهم ووعي من نمط جديد، وسيلة لعزل الغالبية الشعبية عن السلطة والسياسة»[٥٨].

وإذا كانت العلمانية إنجازاً فكرياً غربياً مرتبطاً بالتاريخ السياسي والاقتصادي

(٥٦) حسين علي سعد، «الاتجاهات العلمانية عند بعض المفكرين العرب،» **حوليات فرع الآداب العربية (معهد الآداب الشرقية)** (جامعة القديس يوسف، بيروت)، مج ٦ (١٩٩١ - ١٩٩٢)، ص ٤٢٧.

(٥٧) محمد عابد الجابري، **الخطاب العربي المعاصر: دراسة تحليلية نقدية**، ط ٥ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٤)، ص ٨٠.

(٥٨) برهان غليون، **المسألة الطائفية ومشكلة الأقليات**، الفكر العربي (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٩)، ص ١١ - ١٢.

والاجتماعي لفرنسا وانكلترا ثم المانيا عندما بدأت حركة النهضة في أوروبا اعتباراً من القرن السابع عشر، وأخذها بفلسفة التنوير في القرن الثامن عشر، فقد كان نتيجة ذلك نشوء الحركة العلمية - الصناعية التي شهدها القرن التاسع عشر. ومن هنا يرى عبد الفتاح الزين «أن إشكالية العلمانية قد طرحت تاريخياً داخل الفضاء المسيحي بهدف إبعاد الكنيسة عن ممارسة السلطة السياسية والإدارية، وخاصة فصل النظام التعليمي عن الكنيسة والتي تطورت نحو موقف لاديني في المؤسسات سرعان ما أخذ صبغة علمانية انبثقت منها تيارات معارضة للتدين بصفة عامة، وأخرى تحاول التجديد الديني أو البحث عن التوفيق أو فرز الدين مما يعتبر شوائب. بينما نجد أن مسألة العلمانية قد طرحت في الفضاء الإسلامي منذ عصر النهضة واتخذت صيغاً متعددة لطبيعة الدين الإسلامي الذي يتميز بكونه رسالة كونية... فإذا كانت العلمانية قد ولدت ضمن سيرورة داخلية للمجتمع المسيحي ومؤسسة للثورة العلمية فإنها في الواقع العربي الإسلامي جاءت في إطار سيرورة مجتمعية تميزت بالتمزق بين تجذير الهوية وأسئلتها من جهة، والتنمية بمختلف تياراتها وتجاربها وتحدياتها من جهة أخرى»[٥٩].

وإذا كان المستشار طارق البشري يعد العلمانية فكراً وافداً إلى بلادنا الإسلامية في أوائل القرن التاسع عشر مع تعاظم النفوذ الغربي الأوروبي[٦٠]، فإن بعض المفكرين العرب يعتقدون أن التجربة العلمانية في العالم الإسلامي كانت تبدو وكأنها الحل الوحيد لمشكلة الأقليات في الوطن العربي كما في لبنان، أو من أجل ممارسة استراتيجية القوة والسيطرة على الآخرين بفصل الدين عن الدولة في إطار ثقافي وديني إسلامي كما أرادها أتاتورك في تركيا[٦١]، في حين أصبحت العلمانية بعض خصائص الحزب الدستوري الجديد الذي أصبح حزباً وحيداً في تونس «بعد التغييرات المؤسساتية بين عامي ١٩٥٦ و١٩٦٠ حيث أصبحت العلمنة تشكل في السياسة الداخلية والارتباط الدائم بالغرب في السياسة الخارجية أسس التوجه البورقيبي للجمهورية التونسية الشابة رغم احتفاظ الدستور في ديباجته بالإسلام كدين للدولة، رغم أن الحقيقة كانت شيئاً آخر، حيث وجدت تونس نفسها وبعد إعلان الاستقلال

(٥٩) يمني سيزين، «العلمانية في تركيا، نتائج عامة لبحث ميداني،» تعريب عبد الفتاح الزين، **البحث العلمي** (الرباط)، السنة ٣١، العدد ٤٥ (١٩٩٨)، ص ٢٠٠، الهامش رقم (١).

(٦٠) طارق البشري، **الحوار الإسلامي - العلماني**، في المسألة الإسلامية المعاصرة (بيروت: دار الشروق، ١٩٩٦)، ص ٨٠.

(٦١) محمد أركون، **تاريخية الفكر العربي الإسلامي**، ترجمة هاشم صالح، ط ٢ (بيروت: مركز الإنماء القومي، ١٩٩٦)، ص ٢٧٧ - ٢٧٨.

بخمسة أشهر فقط، بأنها محاطة بترسانة من القوانين التي تبرز الإرادة الصارمة للحكومة في تحقيق العلمنة من خلال تهميش دور المسجد الكبير في حياة الجماهير بربط فروعه بنظام التعليم العلماني للدولة والاكتفاء بقيام المسجد الكبير بتعليم الفقه الإسلامي وإلغاء أملاك الأوقاف (الحبوس) وربطها بالملك العمومي وإلغاء القضاء الإسلامي وتوديع مهامه لمحاكم الدولة وتشريع قانون الأحوال الشخصية الذي يتناقض محتواه مع التعاليم الإسلامية»[٦٢].

ويعتقد د. حسين علي سعد أن العلمانية العربية قد عرفت ستة نماذج فكرية ضمن تطورها التاريخي، هي: تحرير المرأة وعلمنة المجتمع عند قاسم أمين، والعلمنة سبيل إلى العلمنة «العالمية» عند اسماعيل مظهر في ضوء مذهب النشوء والارتقاء، والنفعية والحرية مرتكز الدولة عند لطفي السيد، ونسف الأساس الايديولوجي للدولة الدينية في الإسلام عند علي عبد الرازق، ووحدة العقل الإنساني ومشروع الإصلاح التربوي والسياسي عند طه حسين، ومحاربة الكهنوتية ومشروع الدولة البديلة عند خالد محمد خالد[٦٣]. ويمكننا إضافة نموذجين آخرين إلى هذه النماذج العلمانية العربية، هما: العلمانية العلمية عند شبلي الشميل والليبرالية العلمانية الداعية إلى فصل السلطة الروحية عن السلطة المدنية، ليس لفصل الدين عن الدولة وإنما لتحرير الكيان العربي من الامبراطورية العثمانية، وبالتالي بناء دولة قومية عربية عند بطرس البستاني والعازوري بعد منتصف القرن التاسع عشر ودعاة القومية العربية العلمانية اليوم.

أما عن نشوء فكرة العلمانية في البلدان العربية، فإن بعض المفكرين العرب يعتقدون، ويؤيدهم في ذلك بعض المؤرخين الأتراك، أن العلمانية ولدت في الولايات العربية الخاضعة للدولة العثمانية مع نشوء الفكرة القومية في مدارس التبشير البروتستانتية في سوريا ولبنان وتأسيس الجمعيات السرية العربية منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر بريادة بطرس البستاني وابراهيم اليازجي[٦٤]. ولكن د. عبد اللطيف الطيباوي لا يعتقد «أن مدارس التبشير البروتستانتية قد خرجت ذلك الجيل الثائر من القوميين العرب، سوى اثنين فقط يمكن أن يقال انهما من مؤسسي الحركة القومية العربية، هما فارس الخوري وعبد الرحمن الشهبندر»[٦٥].

(٦٢) عبد الحميد براهيمي، **التجربة التونسية** (القاهرة: [د. ن.، د. ت.])، ص ١١٠ ـ ١٢٠.

(٦٣) سعد، «الاتجاهات العلمانية عند بعض المفكرين العرب،» ص ٤٢٨.

(٦٤) لمزيد من التفاصيل، انظر مؤلفات أحمد عزت الأعظمي، نور الدين حاطوم وزكريا قورشون.

(٦٥) انظر تعقيب ابراهيم ابراهيم على بحث: البشري، «الخلف بين النخبة والجماهير إزاء العلاقة بين القومية العربية والإسلام،» ص ٣١٥.

ومن هنا يعتقد المستشار طارق البشري أن العلمانية ولدت في مصر ومنها انتشرت إلى الأقطار العربية الأخرى. فحركة الجامعة السياسية المصرية التي «تعد أوضح رموز العلمانية السياسية قد جاءت نتيجة إجراءات تمصير قواعد الجيش وأجهزة الدولة ضمن حركة التمصير الواعي في ظروف ما بعد انكسار مشروع محمد علي باتفاقية لندن سنة ١٨٤٠ التي ضربت على مصر الانفصال العضوي والعزلة الفعلية عن دول الجامعة، فانفرد الغرب بمصر وحيدة يتغلغل فيها نفوذه السياسي والاقتصادي والفكري، وبخاصة في إطار النخب الحاكمة»[٦٦].

وإذا كان الفكر العلماني الوافد قد غزا البلدان العربية والإسلامية بعد اتفاقية لندن المذكورة ونتيجة إنشاء الجامعة الأميركية في بيروت منذ عام ١٨٦٦ فإن الحركة العلمانية «لم تسر بمعدل واحد في كل البلاد الإسلامية والعربية، فقد أعاقها وجود السلطان عبد الحميد الثاني في الفترة من عام ١٨٧٦ إلى عام ١٩٠٩ وإن بقي لجمعية تركيا الفتاة ولجمعية الاتحاد والترقي دورهما الكبير في إشاعة أصول الفكر الوافد وظهور مفكرين أمثال أحمد رضا وضياء كوك الب ومحمد نامق كمال. أما مصر فقد أصبحت قاعدة مستقرة لضخ الفكر الغربي بعد الاحتلال البريطاني عام ١٨٨٢، مما أدى إلى جذب العديد من معارضي السلطان عبد الحميد والدولة العثمانية إلى مصر والذين كانوا من ذوي التوجهات العلمانية المادية... ويمكن إجمال المشارع الأساسية لهذه الاتجاهات في فترة ما قبل الحرب العالمية الأول في ثلاثة مشارع. المشرع الأول: هو المدارس الرسمية الحديثة التي أشرف على وضع سياساتها دنلوب المستشار الانكليزي لوزارة المعارف العمومية، وكذلك مدارس الإرساليات التبشيرية أو المدارس العلمانية الفرنسية والانكليزية. والمشرع الثاني: تعبر عنه أكثر ما تعبر صحيفة **المقطم** الناطقة بلسان السياسة البريطانية وصاحبها فارس نمر، ومجلة **المقتطف** التي عرفت كتابات شبلي شميل ونقولا حداد وغيرهما. وكذلك مجلة **الهلال** التي أنشأها وقتها جورجي زيدان وغيرها. والمشرع الثالث: كان مشرعاً مصرياً، وهو حزب الأمة وصحيفة **الجريدة** الناطقة بلسانه والتي انشأها الأستاذ أحمد لطفي السيد»[٦٧].

غير أن تطور الأوضاع السياسية في الشرق الأوسط بعد عشرينيات القرن من تقسيم إرث الدولة العثمانية جغرافياً بين بريطانيا وفرنسا وإنشاء الحكومات المؤتمرة بأوامرهما مع اندلاع حرب التحرير الشعبية في بلاد الأناضول وتأسيس الجمهورية التركية العلمانية بالغاء الخلافة الإسلامية عام ١٩٢٤ «فرض على الدعوة الإسلامية أن

(٦٦) البشري، **الحوار الإسلامي ـ العلماني**، ص ١٣ ـ ١٤.

(٦٧) المصدر نفسه، ص ١٨ ـ ١٩.

تبدأ من واقع مختلف إلى حد بعيد عن واقع فترة ما قبل الحرب العالمية الأولى. صار على هذه الدعوة أن تبني مناهجها وأنظمتها المستقلة بمؤسسات تؤكد على مقاومة الوفود وترسيخ الفكرة الإسلامية»[٦٨]. ولذلك فقد أعاد التيار الإسلامي تنظيم نفسه أمام الهجمة الاستعمارية ـ العلمانية ـ الصهيونية على شكل منظمات سياسية: جمعيات الشبان المسلمين عام ١٩٢٧ وصولاً إلى حركة الإخوان المسلمين المنظمة عام ١٩٣٦ والأحزاب ذات الاتجاهات السياسية والتي عرفت فيما بعد بحركة «الإسلام السياسي التي تتهمها العلمانية بالأصولية وتصفها الماركسية العربية بالحركة الرجعية الطبقية»[٦٩].

ويمكننا تقسيم العلمانية من حيث التطبيق في البلاد الإسلامية إلى قسمين:

الأول: العلمانية الصريحة المنفذة في تركيا ضمنياً بعد إلغاء الخلافة الإسلامية فيها اعتباراً من ٣/٣/١٩٢٤ ثم صراحة بعد عام ١٩٣٧ عندما تم النص عليها دستورياً، حيث «إن ضغط العلمنة كان قوياً في تركيا خلال الثلاثينيات من هذا القرن. لقد أرادت الدولة أن تضع حداً لسلطة الإسلام عند الشعب إلى درجة أن هذه الرغبة في الغربنة واللادينية (Laïcism) قد تجاوز كلاهما أيضاً الحدود التي لم تخطر على بال الأتراك الوطنيين. ومن جهة أخرى عاشت تركيا تعارضاً بين إسلام الدولة وإسلام الشعب، وقد برز هذا جلياً خلال مرحلة ١٩٢٥ من تاريخ الجمهورية، كما لو أن الجمهورية ودون أن تأخذ بعين الاعتبار رأي الشعب، أرادت أن تستبدل الدين الرسمي (الإسلام) بالعلمانية»[٧٠]. ومن هنا يعتقد عبد الفتاح الزين «أن العلمانية جاءت إلى الواقع العربي الإسلامي في إطار سيرورة مجتمعية تميزت بالتمزق بين تجذير الهوية وأسئلتها من جهة، والتنمية بمختلف تياراتها وتجاربها وتحدياتها من جهة أخرى»[٧١]. ولهذا يعتقد المستشرق الأمريكي، البريطاني الأصل برنارد لويس أن «العالم الإسلامي يمكنه أن يطمح بفضل العلمانية إلى اكتشاف سر القوة الغربية دون أن يعرّض عقيدته وتقاليده إلى المخاطر»[٧٢]. ويقول المدعي العام الجمهوري في لائحة الاتهام التي تطالب بحل حزب الرفاه «إن العلمانية التي تتبناها الدولة التركية قد نتجت عن ظروفها التاريخية والاجتماعية، لذا فهي تختلف عن العلمانية الموجودة في

(٦٨) المصدر نفسه، ص ٢٥ ـ ٢٦.

(٦٩) اغناتنكو، **خلفاء بلا خلافة: التنظيمات السياسية المعارضة في الشرق الأوسط ـ تاريخ، ايديولوجيا، نشاطات**، ص ٢٤١.

(٧٠) سيزين، «العلمانية في تركيا، نتائج عامة لبحث ميداني،» ص ١٩٣.

(٧١) المصدر نفسه، ص ٢٠٠، الهامش رقم (١).

(٧٢) Bernard Lewis, *The Emergence of Modern Turkey* , Oxford Paperbacks; no. 135, 2nd ed. (London; New York: Oxford University Press, 1968), p. 55.

الغرب. فوفقاً للعلمانية التركية ينفصل الدين عن الدولة، فيما تشرف الدولة على إدارة الشؤون الدينية. ولهذا توجد في تركيا حرية كاملة للاعتقاد الشخصي والعبادة، ولكن رغم ذلك يخضع التعليم الديني لإشراف الدولة. فمدارس الأئمة والخطباء قد أنشأتها الدولة عندما كان الحزب الجمهوري حاكماً في البلاد (أي في فترة حكم الحزب الواحد خلال ١٩٢٣ ـ ١٩٥٠) حيث أنشئت لتخريج الأئمة والخطباء والمؤذنين. إلا أن خريجي هذه المدارس قد شكلوا فيما بعد الصفوة الدينية في البلاد بحيث أصبحت هذه المدارس في الوقت الراهن تشكل خطورة على الدولة العلمانية في تركيا». وبعد أن يعدّد المدعي العام الجمهوري تناقض الإسلام مع العلمانية والديمقراطية وحقوق الإنسان، يتطرق إلى الاتصالات غير المشروعة لحزب الرفاه مع الجهات الأجنبية (يقصد البلاد العربية والإسلامية) ومع الحركات اليسارية والإرهابية من أجل تدمير الدولة العلمانية الديمقراطية وتأسيس دولة قائمة على المبادئ الدينية التي يأتي مبدأ الجهاد في مقدمتها «حيث يعتبر حزب الرفاه فكرة الجهاد فرضاً دينياً على كل مسلم، أما في تركيا المعاصرة فإن الجهاد موجه ضد العلمانيين الأتراك فقط. إن المبادئ الوطنية لأتاتورك بالإضافة إلى علمانيته هما أساس النظام الديمقراطي القائم في تركيا. ولقد أضعف الإسلام في الماضي من العرى القومية للشعب التركي، ذلك لأنه قد اعتمد القومية العربية، مما أدى إلى عرقلة تطور تركيا».

وقد علقت صحيفة **تركش ديلي نيوز** الصادرة باللغة الإنكليزية في أنقرة على هذه اللائحة قائلة «بأنها تشكل وثيقة قانونية دامغة وإنما هي بمثابة دراسة غير منظمة لطالب جامعي ودليل على تسييس القانون في تركيا، وسوف نقوم بانتقادها في أعدادنا القادمة»[٧٣].

لقد انقسم الرأي العام التركي بعد اتخاذ قرار حظر حزب الرفاه إلى فريقين بين مؤيد ومعارض لهذا القرار، بل إلى استقطاب ثنائي يقف على جهة اليسار الاتجاه العلماني الكمالي المساند من قبل مؤسسة الجيش التي تعد الحاكم الفعلي في البلاد من خلال مجلس الأمن القومي الذي يسيطر عليه جنرالات الجيش الخمسة، في حين يقف إلى يمين هذه المروحة السياسية كافة الجماعات الإسلامية ـ التي يمثلها اليوم حزب الفضيلة ـ بينما تنداح الاتجاهات الأخرى: القومية والليبرالية والاشتراكية والديمقراطية الاجتماعية بين هذين القطبين. وقد عبر الرئيس التركي سليمان ديميريل عن احتكار مجلس الأمن القومي الحكم في البلاد في جوابه عن سؤال صحفي عن ماهية هذا المجلس، بالقول «إن مجلس الوزراء يمثل الحكومة أما مجلس الأمن القومي فإنه يمثل

(٧٣) *Turkish Daily News*, 27/10/1997.

الدولة»[٧٤]. وبعد انهيار الاتحاد السوفياتي ظهر فريق ثالث محسوب على العلمانية الكمالية ـ نسبة إلى مصطفى كمال أتاتورك ـ ولكنه أبدى بأنه لم يعد مقتنعاً بالكمالية ويطالب بتعديلها لأنه ليس ثمة نظرية سياسية تنفذ دون تغيير أو تعديل خلال ٧٥ سنة. ولكن سلطة الجيش تعارض هذه الفكرة لأنها تعتقد أن تعديل الكمالية إساءة إلى مصطفى كمال أتاتورك شخصياً وإلى أفكاره العلمانية كنظام للحكم. غير أن أصحاب الجمهورية الثانية يعتقدون أن سلطة الجيش تعارض هذه الفكرة لأنها لا يمكن أن تقبل المنافسة لا من الإسلاميين ولا من غيرهم لها ولسلطتها، لأنها تعد نفسها الحارس الأمين للعلمانية الكمالية دون أن تقوم بتعريف تلك الفكرة أو تحديد حدودها. ولذلك فإن الإسلام السياسي الذي تتهمه مؤسسة الجيش بالأصولية، يؤكد أن العلمانية الكمالية هي التي تحولت إلى نوع من الأصولية الجامدة بعد أن تحولت إرادة الأمة التركية إلى إدارة الجنرالات لشؤون الدولة وأصبح البرلمان والحكومة والمسيرة الديمقراطية واجهات لما يريده مجلس الأمن القومي. ولذلك صارت التقاليد الديمقراطية وحقوق الإنسان التركي ضحية تدخل الجيش في السياسة رغم التقاليد العريقة للعمل السياسي، فكان إرهاب الدولة والعنف الإثني بعد غياب التسامح نتيجة حل المشاكل بالعقلية العسكرية.

ولما كانت العلمانية معارضة لفكرة الخلافة الإسلامية، يعتقد محمد أحمد خلف الله عدم حاجة المسلمين إلى الخلافة، ونادى بالعودة إلى محاكمة العقل وخبرة الأمم وقواعد السياسة وتنظيم الجيوش الإسلامية وبناء المدن ونظام الوزارات التكنوقراطية التي لا يجوز أن يتدخل فيها الدين ولا أن يكون له بها أية علاقة.. فهنا يلعب العقل وتلعب الخبرة الدور المقرر[٧٥].

وتنقسم العلمانية الصريحة إلى قسمين:

١ ـ **العلمانية الوطنية**: نشأت بانبعاث حركة المقاومة ضد المحتل الأجنبي كحركة تحرر وطني بقيادة الصفوة الواعية من القوات المسلّحة والمثقفين وشيوخ القبائل وبعض رجال الذين كالحركة التحريرية الشعبية التي بدأت عام ١٩١٩ بقيادة مصطفى كمال، أو كحركة ثورية ضد الحماية البريطانية لمصر حيث «انفجرت الحركة الشعبية انفجاراً أنبأ عن توافر الظروف لهذه القومية الوطنية ضد الاستعمار، وكل الظروف السابقة رجحت انطباع الحركة الوطنية بالطابع الإقليمي ومالت بها إلى الصبغة

(٧٤) **حريت**، ٢٦/١١/١٩٩٦.

(٧٥) اغناتنكو، **خلفاء بلا خلافة: التنظيمات السياسية المعارضة في الشرق الأوسط ـ تاريخ، ايديولوجيا، نشاطات**، ص ٢٤١، الهامش.

العلمانية، وهنا ظهرت العلمانية الوطنية لأول مرة.

وفي أرض الشام (سوريا ولبنان والعراق) قامت حركات وطنية توحيدية تقاوم الاحتلال البريطاني ـ الفرنسي، وتسعى لتوحيد بلادها المقسمة على أساس طائفي أو لنزع فتيل الفتن الطائفية... ومالت إلى الصبغة العلمانية باعتبارها من عوامل التوحيد وتجاوزت الخلافات الطائفية. وهنا أيضاً ظهر العلماني الوطني لأول مرة[٧٦]. كما يمكننا اعتبار النظرية الفكرية للحزب القومي السوري ممثلة للعلمانية الوطنية ـ القومية.

ويعد القوميون العرب وبعض الإسلاميين المعادين للاستعمار مؤيدين لهذا الاتجاه العلماني الوطني كحركة معادية للاستعمار والتجزئة والصهيونية. ومن هنا فإن صورة مصطفى كمال أتاتورك صورة إيجابية زاهية لدى هذا الاتجاه، حيث يعده المؤرخ محمد علي قدري «من العظماء النادرين الذي أخرجتهم الإنسانية في تاريخها الطويل. فكانت حياته مثالاً رائعاً في حب الوطن والجهاد العنيف في سبيل الحرية والقوة والعلم والتقدم، لأنه لم يكتف بتحرير تركيا من الأجانب المحتلين وإجبارهم على احترام وطنه وأمته، بل حرر الوطن أيضاً من التخلف والجمود والتأخر، وفتح باب العلم الواسع والحضارة الحديثة»[٧٧]. في حين وصفه الكاتب المصري الكبير محمد حسن الزيات قائلاً «إن كمال أتاتورك أعظم من أنجبت تركيا: شجاعة قلب وبراعة ذهن وأصالة رأي وطهارة يد وسلامة ضمير»[٧٨].

٢ ـ **العلمانية الدولية**: التي تؤمن بالإخاء والحرية والمساواة وتعمل على الأكثر على شكل منظمة دولية سرية تتكتم على أهدافها الحقيقية وتتساند بشكل قوي فيما بينها كتنظيمات وأفراد. ولذلك فإنها ترجح الأهداف العليا للمنظمة على الأهداف القومية أو الوطنية أو الدينية. وتأتي على رأس قائمة هذه التنظيمات: الجمعيات الماسونية ونوادي الروتاري والليونز وهلدلبرغ وجماعات الدونما والمرتدين اليهود عن دينهم ظاهرياً وغيرها. إلا أن الجمعيات الماسونية، هي الآن مؤسسات علنية معترف بها في تركيا كأول دولة شرقية إسلامية علمانية. ولهذه الجمعيات علاقات وثيقة مع كافة التنظيمات المماثلة لها بالإضافة إلى المؤسسات العلمانية في العالم، حيث إنها تحاول تنسيق استراتيجياتها حول مختلف القضايا المحلية والدولية مع النخب الحاكمة في بلدانها. ومن هنا فإن صورة النخبة التركية الحاكمة لدى هذه الجمعيات هي صورة

(٧٦) البشري، **الحوار الإسلامي ـ العلماني**، ص ٢٣.

(٧٧) محمد علي قدري، **مصطفى كمال أتاتورك: محرر تركيا ومؤسس دولتها الحديثة**، عالم الشرق الحديث (بيروت: المطبعة الوطنية، ١٩٨٣)، ص ٥ ـ ٢٩.

(٧٨) **الرسالة** (القاهرة) (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٣٨)، ص ٢٨.

إيجابية، ولهذا فإن مفكري القطاع الإسلامي، العرب منهم والأتراك، يتهمون معظم القادة السياسيين الأتراك ـ وعلى رأسهم سليمان ديميريل رئيس الجمهورية ـ بالانتماء سراً إلى المحافل الماسونية التركية، رغم قيام مصطفى كمال أتاتورك بغلق كافة المحافل الماسونية في تركيا قبل وفاته عام ١٩٣٨ بفترة وجيزة. ولكن تلك الجمعيات مارست نشاطاتها بشكل سري في عهد حكومة شكري قايا، إلى أن سمح لها عصمت اينونو، رفيق أتاتورك في حرب التحرير الشعبية ورئيس الجمهورية الثاني بعد وفاة أتاتورك، بمزاولة نشاطاتها العلنية اعتباراً من عام ١٩٤٥، ولكنها بقيت ـ طيلة فترة الغلق ـ محافظة على ممارسة شعائرها بشكل سري. كما أن صورة الدولة العثمانية لدى هؤلاء العلمانيين صورة رديئة، حيث يؤكد سهيل زكي سليمان على أهمية العلمانية الدولية ودورها في تطوير الأقطار العربية من خلال اعتقاده أن «الاستبداد العثماني الجاثم على صدور اللبنانيين كان أهم عامل سرب الفكر الماسوني إلى المجتمع اللبناني حيث النخبة المثقفة مؤهلة للقيادة والريادة، لا في تربة لبنان فحسب بل تعدتها إلى الديار المصرية حيث نشط التواصل الفكري بفضل عدد كبير من الماسونيين اللبنانيين أمثال أديب اسحق ويعقوب صروف وفارس نمر وجرجي زيدان. أما د. خليل سعادة ونجيب عازوري فقد بذرا أفكارهما التحررية في ميدان آخر[٧٩].

وقد نشأ صراع بين وجهتي النظر الماسونية والدينية في كافة الأقطار الإسلامية: الدينية تريد بناء الإنسان والمجتمع بناء روحياً أساسه تعاليم الدين. أما الماسونية فتريد بناء فكرياً وشعورياً وعلمياً، أي (علمانياً) بمعنى [العالم] وهو الكون. والمقصد من العلمانية توجيه الفكر الفردي توجيهاً جماعياً تربطه بالعالم جماعة كبرى بصرف النظر عن أي ارتباط بالفرد الآخر دينياً كما هو مألوف لدى المجتمعات القديمة وبعض [المجتمعات] المعاصرة.

وظهرت في الميدان السياسي فكرة القومية العربية انتفاضاً على الاستعمار العثماني ثم المتصرفية غالباً والمندوبية السامية الفرنسية في لبنان حتى التبعية الغربية في مصر. وهكذا كان للتيار الماسوني فضل على بروز التيار القومي وتبلوره ونضجه وفعاليته الإيجابية من بعد، بدءاً بصرخة الشيخ ابراهيم اليازجي «تنبهوا واستفيقوا أيها العرب» وصولاً إلى نجيب عازوري المنادي بإقامة إمبراطورية عربية تمتد من الفرات ودجلة إلى خليج السويس ومن المتوسط حتى بحر عمان وتسمى البلاد «جامعة الوطن العربي». ومن لبنان دوت الصرخة إلى الحرية، إلى القومية العربية وفيه المرتدون على الماسونية المحرفة والمضللة أمثال: د. خليل سعادة ويوسف الحاج وجبران تويني

(٧٩) وردت العبارة في النص بصيغتها الشعبية (في غير ميدان) فاقتضت التغيير والتنويه معاً.

ود. جورج حنا على سبيل المثال لا الحصر[٨٠].

وإذا كانت الماركسية نوعاً آخر من العلمانية العالمية، فإنها تعد «الدين أفيوناً للشعوب» حيث يدحض الماركسيون المبادئ السياسية للتنظيمات الإسلامية لأنهم يعتقدون بأن جوهرها هو جوهر طبقي رجعي. ولهذا يعتقد أحمد خلف الله أن «الدين هو فقط ما يصل إلى الناس من الله خلال الأنبياء والرسل والمفسرين من قبلهم أيضاً. لكن، ولا بأي حال يمكن أن يكون هنالك دين حسبما يرتأيه العقل البشري على شكل اجتهادات حول مسائل ليست واردة في النص القرآني»[٨١] في حين يعتقد عبد الخالق محجوب، الأمين العام السابق للحزب الشيوعي السوداني «أن تصور الصراع في العالم العربي المعاصر كصراع ديني، لا ترمي إلا إلى هدف تبديل الوعي الطبقي لجماهير الشغيلة، لأنه لو كان الجميع مسلمين، فلن يكون هنالك أي معنى للصراع الطبقي ولن يكون هنالك فرق بين الفقراء والأغنياء ولا حاجة لأي تطور اشتراكي. ولذلك فقد وصلت واقعية الاستعباد الرأسمالي في أيامنا الراهنة إلى الاختيار بين: اما إنجاز الثورة الوطنية اجتماعياً أو التوقف وإعاقة التحولات الاجتماعية، الأمر الذي يؤدي إلى فقدان الاستقلالية الوطنية»[٨٢]. ومن هنا يعتقد الكاتب الماركسي اغناتنكو أن «التنظيمات الإسلامية السياسية المعارضة، تقع في خضم أزمة أيديولوجية لأن انشطتها ووجودها اللذين يبدوان على تناقض تام مع الإمبريالية وإسرائيل (إذا حكمنا حسب الشعارات المرفوعة) هي في حقيقة الأمر تخدم أحياناً مصالح الولايات المتحدة وإسرائيل. كما تؤدي المساعي التي تبذلها هذه الحركات الأصولية مجتمعة لتحقيق هدفها الأول وهو إقامة الخلافة أو ما يسمى بالدولة الإسلامية، تؤدي في حقيقة الأمر إلى إضعاف جبهة الدول العربية المعادية للإمبريالية والصهيونية»[٨٣]. ويؤيد المؤرخ العربي عصام خليفة رأي الماركسي العلماني اغناتنكو في هذا الموضوع بالقول «إن الدعوة العربية ـ ببعدها العلماني ـ وليس ببعدها الديني هي التي تشكل الخطر الأكبر على مصالح الاستعمارين الفرنسي والإنكليزي وبالتالي على مصالح المشروع الصهيوني في فلسطين. وأكاد أقول إن معارضة الحل العلماني الذي يجسد الحل الوحيد لدمج المسلمين والمسيحيين العرب في بوتقة المواطنة الحقة هو ـ بشكل مباشر أو غير مباشر ـ

(٨٠) سهيل زكي سليمان، «أثر البنائين الأحرار [الماسونيين] في الأدب العربي، ١٨٦٠ ـ ١٩٥٠،» **حوليات فرع الآداب العربية (معهد الآداب الشرقية)**، مج ٦ (١٩٩١ ـ ١٩٩٢)، ص ٢٨٤ ـ ٢٨٥.

(٨١) اغناتنكو، **خلفاء بلا خلافة: التنظيمات السياسية المعارضة في الشرق الأوسط ـ تاريخ، ايديولوجيا، نشاطات**، ص ٢٣٩.

(٨٢) المصدر نفسه، ص ٢٤١.

(٨٣) المصدر نفسه، ص ٢٤٥.

خدمة للأهداف الاستعمارية والصهيونية»[٨٤]. غير أن منير شفيق لا يؤمن بهذه الفكرة، لأنه يعتقد أن «الاستعمار ليس مع دعوة عربية علمانية إلا بقدر ما تكون موجهة ضد الإسلام. ولكنه من جهة أخرى ضد مثل تلك الدعوة عندما تكون موجهة ضد التجزئة الاستعمارية. غير أنه في الواقع، ضد الوحدة العربية. أما بالنسبة إلى موقفه من العلمانية فهذا يتوقف على نوع الدولة الاستعمارية ولون العلمانية التي تواجهها»[٨٥].

ولهذا فإن صورة العلمانيين الدوليين لدى القوميين العروبيين والإسلاميين أكثر رداءة من صورة العثمانيين لدى أولئك القوم، لاعتقادهما بأن العلمانية الدولية ما هي إلا أداة للصهيونية - بايديولوجيتها الاستعمارية الداعية للسيطرة على الشرق الأوسط الإسلامي - من أجل تنفيذ مخططاتها في إقامة دولتها الكبرى الممتدة من النيل إلى الفرات. ولذلك يعتقد الكاتب العربي رضا محمد لاري أن العولمة نظرية جديدة اخترعها اليهود الصهاينة الذين يسيطرون على المال ومؤسساته البنكية والاستثمارية من أجل السيطرة الاقتصادية على العالم ولتحويل الملايين إلى فلاحين في هذا الاقطاع الدولي الجديد الذي أطلق عليه الكاتبان هانس - بيتر مارتين وهارالد شومان تسمية «فخ العولمة» في كتابهما الموسوم **فخ العولمة: الاعتداء على الديموقراطية والرفاهية**. كما يعتقد المفكر الإسلامي التركي هارون يحيى (واسمه الحقيقي عدنان أوكتار ولذلك يدعونه عدنان خوجا) رئيس مؤسسة «وقف نشر العلوم» أن منظمة بيلدلبرغ الدولية التي تضم كبار رجال الدولة في تركيا وتديرها الماسونية والصهيونية هي التي اخترعت فكرة العولمة للسيطرة على العالم. ومن هنا يصف الكاتب السوري د. سليمان المدني، تركيا بـ «تركيا اليهودية» في كتابه الصادر بالعنوان نفسه (دمشق ١٩٩٧) لاعتقاده بسيطرة الماسونيين واليهود والدونما - وهم اليهود الذين ارتدوا عن دينهم ظاهرياً وقبلوا الإسلام ديناً ولكنهم لا يزالون يمارسون شعائرهم الدينية اليهودية سراً، ويطلق عليهم في تركيا تسمية السبطائيين أيضاً - ودفعهم لها - أي تركيا - لمعاداة العرب والمسلمين. أما صحافة القطاع الإسلامي في تركيا فإنها تدبج المقالات يومياً حول العلمانية الدولية (الصهيونية والماسونية والدونما) للسيطرة على تركيا من أجل اقتلاع جذورها الإسلامية وتحويلها إلى دولة ذيل لإسرائيل بتشجيع من أمريكا، لكي تبقي إسرائيل القوة الضاربة الوحيدة والايديولوجية المسيطرة في المنطقة، لأن كلاً من إسرائيل وأمريكا لا تريد قيام دولة إسلامية قوية أو وحدة إسلامية أو عربية في المنطقة

(٨٤) انظر مداخلة عصام خليفة ضمن المناقشات التي دارت حول بحث: شفيق، «موقف القوى الخارجية وتحركها في مواجهة العروبة والإسلام: نظرة تاريخية،» ص ٦٦١.

(٨٥) انظر مداخلة منير شفيق، في: المصدر نفسه، ص ٦٧٨.

خوفاً على مصالحهما من جهة، ولاستمرار استغلالهما وسيطرتهما على المنطقة من جهة أخرى.

وقد نشرت صحيفة **يني شفق**، التي تعد صحيفة المثقفين الإسلاميين في تركيا، مقالاً بمناسبة الذكرى ٩٠ لتأسيس المحفل الماسوني في تركيا، وتعليقاً على تحوله إلى النشاط العلني بإقامة المعرض الماسوني الأول في اسطنبول بهذه المناسبة وصفت فيه الماسونية بالاستعمار السري أو المقنع[٨٦]. وأكدت فيه أن معظم رجالات الدولة العثمانية وكذلك أقطاب العهد الجمهوري كانوا من الماسونيين، وهم: السلطان العثماني مراد الخامس (١٨١٠ - ١٩٠٥) الذي تولى السلطة عام ١٨٧٦ غير أنه أصيب بالجنون فتم خلعه بعد ثلاثة أشهر وتنصيب أخيه السلطان عبد الحميد الثاني على العرش، وطلعت باشا وزير داخلية الاتحاديين، وجمال باشا [السفاح] وزير حربيتهم، ومدحت باشا رئيس وزراء (صدر أعظم) السلطان عبد الحميد الثاني، وغازي عثمان باشا قائد الجيش العثماني خلال الحرب الروسية - العثمانية (١٨٧٨)، والصحفي شناسي، وشاعر الوطن نامق كمال، والشاعر القومي محمد أمين يورداقول بالإضافة إلى رجالات العهد الجمهوري: الصحفيان أحمد أمين يالمان، وحسين جاهد ياجين، والأدباء رشاد نوري غونتكين، وكمال أوكه، وآيهان ايشيق وغيرهم. ولكن صحيفة **العقد** الراديكالية الإسلامية تعتقد[٨٧] أن الماسونيين قد تسربوا اليوم، ولا سيما بعد الإعلان رسمياً عن وجودهم بنبذ السرية والتكتم، إلى معظم المؤسسات السياسية والتعليمية والعسكرية، حيث أثبتت وثائق انتماء الجنرال ياجين ايشيمر إلى المحفل الماسوني (اتانور) في انقرة منذ عام ١٩٨١ باعتباره العضو المؤسس الرابع عشر من مجموع ١٧ عضواً مؤسساً للمحفل المذكور منذ ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨١ نقلاً عن كتاب **المحافل الماسونية خلال ثمانين عاماً في تركيا: ١٩٠٩ - ١٩٨٩**.

وكان ايشيمر قد ألقى خطاباً في افتتاح السنة الدراسية لأكاديمية العلوم الطبية في مستشفى كولخانه بتاريخ ٢٨/٩/١٩٩٩ حيث استخف فيه بمعركة بدر وتطاول على نبي المسلمين واتهم الشاعر الكبير محمد عاكف مؤلف النشيد الوطني التركي بالعمالة للعرب، وأضاف أنهم سوف يقومون بإنزال العقاب اللازم بمؤيدي الثقافة العربية. وقد أقام علي قارجي المدعي العام الجمهوري في ولاية هاتاي دعوى بالنص المذكور أمام محكمة أمن الدولة على الجنرال ايشيمر في ٥/١٠/١٩٩٩ متهماً إياه «بشتم الإسلام والمسلمين والتفرقة بين أبناء الشعب» للحكم عليه وفق المادة ٣١٢ من

(٨٦) **يني شفق**، ٧/٥/١٩٩٩.

(٨٧) **العقد**، ٨/١٠/١٩٩٩.

قانون العقوبات التركي (من ٣ ـ ١٥ سنة). غير أن وزارة العدل قد حققت مع المدعي العام الجمهوري قارجي بسبب إقامته لهذه الدعوى توطئة لتقديمه هو إلى المحكمة بتهمة إساءة استعمال مسؤولياته القانونية.

وإذا كانت وسائل الإعلام ذات الاتجاهات الإسلامية تشير دائماً إلى وجود العلاقة بين منظمات العلمانية العالمية والصهيونية، فإن المحلل السياسي طه قيوانج (فهمي قورو) يسوق الدليل القاطع على وجود هذا الارتباط من خلال زاويته اليومية (كواليس) في صحيفة **يني شفق**[٨٨] بالقول «إن الدونما الأتراك الذين تظاهروا طيلة ٣٥٠ عاماً بالإسلام واحتفظوا بدينهم اليهودي ومارسوا شعائره سراً، والذين يسيطرون اليوم على معظم قطاعات الثقافة والإعلام والتربية والصناعة والتجارة والسياسة قد قدموا عرائض إلى المحكمة العليا الإسرائيلية يطلبون فيها العودة إلى وطنهم إسرائيل استناداً إلى نصوص قانون الهجرة، لأن أجدادهم من السبطائيين قد اضطروا إلى الارتداد عن دينهم اليهودي نتيجة الاضطهاد وبصورة إجبارية ـ كما أكدت ذلك صحيفة **شالوم** اليهودية التركية الصادرة في اسطنبول[٨٩] ـ لكي يعودوا في إسرائيل إلى دينهم اليهودي ويمارسوا شعائره فيها بالحرية الدينية التي افتقدوها طيلة تلك الفترة. ويأتي على رأس قائمة أصحاب الطلب المذكور الكاتب الدونما إلغاز زورلو». ومن هنا تتهم الأوساط العلمانية العالمية الكاتب الصحفي فهمي قورو وأمثاله من الكتاب والمحللين السياسيين والمفكرين الوطنيين والأحرار الديمقراطيين الذين يشيرون إلى مثل هذا الارتباط بين العلمانية العالمية وإسرائيل أو الصهيونية، بالرجعية وبالتخلف العقلي والخروج على المفاهيم والقيم الإنسانية وبالاخلال بحقوق الإنسان والشروع بالاستبداد الفكري وباللاسامية أيضاً، وإن كانوا من أكثر المدافعين عن الديمقراطية والحريات العامة من أجل إرهابهم والإساءة إلى سمعتهم. ولنا في المفكر السياسي الفرنسي العالمي روجيه غارودي خير مثل لاضطهاد العلمانية العالمية له وتقديمه إلى المحاكم لأنه تجرأ وفضح خرافة اضطهاد اليهود في العهد النازي بالمانيا، لأن العلمانية العالمية استطاعت فرض سيطرتها على وسائل الإعلام في العالم المعاصر، بحيث غدت العولمة حرباً للفضيلة من خلال إساءة استعمال الانترنت، تلك الثورة الإعلامية العلمية ـ التكنولوجية التي تعد الموجة الخامسة من مراحل تقدم إنسان القرن الحادي والعشرين، بعد أن استطاعت العلمانية الدولية فرض رقابة عالمية على أي نقاش يدور حول اليهود وإسرائيل والماسونية والصهيونية باتهام كافة الطروحات حولها بأنها معادية للسامية أو بالفاشية أو الأصولية أو بالإخلال بحقوق الإنسان أو برفض

(٨٨) **يني شفق**، ١٤/٩/١٩٩٩.
(٨٩) **شالوم** (اسطنبول)، ١/٩/١٩٩٩.

الرأي الآخر أو بطرح أفكار خارج نطاق العصر على الأقل.

والثاني: **العلمانية الضمنية**، وتتمثل هذه العلمانية بالأحزاب والأنظمة السياسية والتنظيمات المهنية والفكرية ذات الاتجاهات الغربية التي تعادي الإسلام السياسي، ولكنها لا تصرح بعلمانيتها لأنها ترى، كما يؤكد الكاتب محمد حسنين هيكل «أن الإسلام يشكل الهداية وأنه ينير المشهد ويحدد الخيار الإنساني، لكن ليس لديه وليس بمقدوره أن يعطي مشروعاً سياسياً، ولا حصل في الماضي»[٩٠].

وإذا كان هذا الرأي الذي ساقه هيكل، هو الرأي السائد لدى الأوساط الحاكمة في مصر وسوريا وتونس والجزائر بالإضافة إلى أحزاب الوفد المصري وجبهة التحرير الجزائرية والوطن الأم التركي بزعامة مسعود يلماز والطريق القويم بزعامة تانسو تشيللر وغيرها من الأحزاب والتنظيمات السياسية العربية والتركية التي تؤمن بالعلمانية ضمنياً وتغازل التيار الإسلامي من جهة أخرى، فإن اتجاهات ومواقف هذا التيار العلماني الضمني تتحدد من خلال مصالحها الحزبية الضيقة وحساباتها للفوز في الانتخابات، ولذلك تتراوح مواقفها بين تأييد بعض المواقف للاتجاهات الإسلامية إرضاء لقواعدها الحزبية لأن مثل هذه الأحزاب تجمع الاتجاهات المعتدلة عادة، وبين معارضة تلك الاتجاهات إرضاء للكتلة العلمانية المعتدلة من تلك القاعدة الحزبية. ولذلك يقوم نواب هذه الأحزاب بتبادل مواقعها بينهم بحسب المنافع التي يحصلون عليها، بل قد تتعاون مثل هذه الأحزاب مع أحزاب الإسلام السياسي على رغم عدم إيمانها ببرامج تلك الأحزاب الإسلامية كما حدث عام ١٩٩٦ عندما وافقت تشيللر على تشكيل الائتلاف الحكومي مع حزب الرفاه بزعامة البروفسور نجم الدين أربكان زعيم حزب الرفاه (الإسلامي) التي سقطت نتيجة قرارات مجلس الأمن القومي المتخذة في ٢٨/٢/١٩٩٧، حيث لا تزال الساحة السياسية التركية تعاني تداعياتها. ومن هنا يعتقد المستشار طارق البشري أن حركة المجتمع في هذه الحالة «تتجه إلى إضمار الإسلام وحصره في نطاق العلاقة الباطنية بين الفرد وربه وفي تقييد الإسلام في حدود العبادات فقط وإقصائه عن أن يكون حاكماً لنظم المجتمع ولعلاقاته»[٩١]. وقد يكون إضمار العلمانية من جهة، وإضمار الإسلام في هذه التنظيمات من جهة أخرى سبيلاً إلى الفكرة التي توحي باحتمال تعايش العلمانية مع التيار الإسلامي في توليف حضاري يؤمن به حوالى ٧٥ بالمئة من سكان تركيا التي يؤلف الإسلام فيها ٩٩ بالمئة، ولذلك لم يفز حزب الرفاه ذو الاتجاه السياسي الإسلامي بأكثر من ٢١ بالمئة تقريباً من

(٩٠) منير شفيق، «هيكل والحل الإسلامي،» **المجتمع** (١١ آب/أغسطس ١٩٩٨).
(٩١) البشري، **الحوار الإسلامي ـ العلماني**، ص ٢٦ ـ ٢٧.

الأصوات في انتخابات ١٩٩٧/١٢/٢٥، في حين أكدت استطلاعات الرأي أن حزب الفضيلة الذي تألف على أنقاض حزب الرفاه بعد حظره لن يفوز هو الآخر بأكثر من ١٤ ـ ١٧ من مجموع أصوات الناخبين في الانتخابات المقبلة، إذا ما جرت في حينها يوم الأحد المصادف ١٨/ ١٩٩٩/٤. وفعلاً لم يفز ذلك الحزب في تلك الانتخابات بأكثر من ١٤،١ بالمئة. وقد عاشت مصر هذا النوع من الإضمار العلماني إلى جانب الإضمار الإسلامي في العهد الملكي في مصر، حيث كنت تجد «تياراً علمانياً هنا وتياراً علمانياً آخر هناك... فقد كانت مؤسسات علمانية تتحلق حول سلطة الملك المطلقة كحزب الشعب، وأخرى تعارضها كالوفد، ومؤسسات إسلامية تؤيد الملك مثل الشيخ الظواهري شيخ الأزهر وأخرى تعارض سلطته كحركة الشيخ ماضي أبو العزائم ثم الإخوان المسلمين في أواخر الأربعينيات»[٩٢].

وإذا كان المستشار البشري يرفض العلمانية ـ مثل معظم المفكرين الإسلاميين ـ لأنها «نبت غربي صرف، أفرزته التجربة الأوروبية في ملابساتها التاريخية الملموسة»، فإن المؤمنين بالعروبة العلمانية، مثل المؤرخ العربي عصام خليفة، يؤكدون على الترابط بين العلمانية والقومية العربية التي قد تتكامل وقد تتصادم مع الإسلام وهذا تبعاً لمفهومنا للإسلام لأن العلمانية في وجه من وجوهها، مرتبطة بالتيار العقلاني، وقد عرف تاريخ الفكر الإسلامي الكلاسيكي تياراً عقلانياً واسعاً، وفي طليعته ظاهرة المعتزلة، حيث كان العقل عندهم هو المرجع وهو الأساس، فإن تعارض النقل والعقل ـ عندهم ـ وجب تقديم العقل لأنه أساس النقل. كما أكدوا على أهمية الإرادة والحرية. ومن هذا المنظار طرحوا مشكلة القرآن: هل هو مخلوق أو غير مخلوق؟

إن مجرد طرح هذه المشكلة يعني أن المسلمين في إمكانهم أن يقبلوا على دراسة النص القرآني بواقعية مطبقين جميع العلوم التي كانت لديهم حينذاك. وهذا الموقف المعتزلي هو موقف علماني[٩٣]، بل إن بعض القوميين العروبيين العلمانيين يؤمنون بأن العلمانية فكرة أصيلة في الإسلام «وأن فصل الدين عن الدولة كما أجراه أتاتورك، ليس غريباً عن الإسلام، لأن الشريعة الإسلامية لم تتعرض لمقومات الدولة وكيفية اختيار الحاكم. وإن ابتعاد الدين عن الدولة والسياسة والقانون، أمر مسلم في الإسلام، بحسبان أن القسم الغالب من الفقه الإسلامي هو محض اجتهادات من الفقهاء وليس نصوصاً دينية ملزمة. وبهذا تكون العلمانية أصيلة في الإسلام وليست

(٩٢) المصدر نفسه، ص ٣٠.

(٩٣) انظر مداخلة عصام خليفة ضمن المناقشات التي دارت حول بحث: الدجاني، «مستقبل العلاقة بين القومية العربية والإسلام،» ص ٥١١.

طارئة عليه»[٩٤]. ومن هنا عرف الفكر الإسلامي الحديث مصلحين ومفكرين عرباً وأتراكاً لم يروا تناقضاً بين العلمانية والإسلام، أمثال: علي عبد الرازق وخالد محمد خالد وعبد الله العلايلي ومحمد النويهي ومحمد أحمد خلف الله ويشار نوري أوزتورك ومحمد آيدين وحسين أتاي ونشأت جغطاي وابراهيم أكاه جوبوقجي وغيرهم. ولذلك فإن ثمة تبايناً وتوافقاً لدى العرب والأتراك في موضوع العلاقة بين القومية والإسلام من جهة وبين العلمانية والإسلام من جهة أخرى نتيجة تطور الخطاب السياسي الحديث وموقفه من السلطة أو الإصلاح والتغيير سواء أكان للقوى الإسلامية أم القومية أم العلمانية الوطنية، حيث تجد المفكر الإسلامي الفلسطيني منير شفيق يطرح «رؤية في التغيير والإصلاح مغايرة لما تطرحه الحركات الإسلامية، فهو يدعو إلى تشكيل تيارات شعبية لا تضع في برامجها هدف الوصول إلى السلطة أو حتى المشاركة فيها، ولكن تأخذ موقفاً حازماً في الالتزام بلعب دور القوة الضاغطة في مقاومة ما يمكن اعتباره سياسات أو توجهات خاطئة سواء داخل السلطة أو خارجها»[٩٥]. ولهذا يعتقد المفكر العربي هشام جعيط «أن الفترة التي تبدأ من سنة ١٩١٩ إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية طبعت بطابع الحركات الوطنية التحررية. إلا أنها امتزجت بتركيا مع أتاتورك باختيار حضاري في اتجاه الأوربة واتجاه التجربة الوطنية الطورانية»[٩٦]. ومن هنا يعتقد جمال الدين الأفغاني أن الدولة العثمانية قد فشلت في تطوير الأقاليم العربية التي حكمتها «لأن الأتراك، كقوم وجنس، لا يحسنون التعمير وهم ليسوا كالعرب الذين أجادوا كقوم وجنس النهوض بهذه المهمة فيما فتحوا من أقاليم، بل ادراك أن هؤلاء العثمانيين قد غدوا عقبة أمام نهضة هذه الأقاليم وعمرانها. فالدولة العثمانية بقيت سداً منيعاً للأمم المحكومة منها، يحول بينها وبين الأخذ بأسباب الحضارة ومجاراة الأمم الراقية في مدنيتها وعلومها وصنائعها»[٩٧]. ولذلك يعتقد الدكتور محيي الدين صابر ان «الصراع الذي نشأ في نطاق الدولة العثمانية لم يكن أساسه في واقع الأمر، العروبة والإسلام. فلم تكن عروبة العرب ضد إسلام الترك ولكن الصراع اتخذ في واقع الأمر مواجهة بين قوميتين: هما القومية العربية والقومية الطورانية، ولم تكن مواجهة بين مفهومي العربية والإسلام. فقد رفض الأتراك القوميون، قبول العرب عملياً كمواطنين متساوين في الحقوق والواجبات، بل حاولوا

(٩٤) البشري، «الخلف بين النخبة والجماهير إزاء العلاقة بين القومية العربية والإسلام،» ص ٢٩٣.
(٩٥) منير شفيق، «الدولة الحديثة والموقف من السلطة،» **المجتمع** (٢٥ آب/أغسطس ١٩٩٨).
(٩٦) انظر تعقيب هشام جعيط على بحث: عبد القادر زبادية، «دور الإسلام والعربية لغة وثقافة في تكوين مقومات القومية العربية وفي بعث الوعي القومي العربي،» ورقة قدمت إلى: **القومية العربية والإسلام: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية**، ص ١٢٤.
(٩٧) عمارة، «الجامعة العربية... والجامعة الإسلامية،» ص ١٥٣.

فرض القومية التركية ولجأوا إلى عمليات التتريك الثقافي»[٩٨].

وإذا كانت هذه الآراء تصور العثمانيين بشكل سلبي انطلاقاً من الرأي السائد في مشرق الوطن العربي، فإن الباحثة وداد القاضي ـ المشرقية أيضاً ـ تخالف هذا الرأي وتعد كلام محي الدين صابر هجوماً قاسياً ومتجنياً على الدولة العثمانية حتى يتجاوز الحديث عن هذه الدولة الحدود التاريخية الواقعية لها، عندما تناقش رأي الدكتور محمد عمارة القائل في بحثه «لقد بدأت الدولة العثمانية في آسيا الصغرى قوة عسكرية فقط، وظلت تلك ميزتها الأساسية بل الوحيدة إلى زمن طويل، ويوم فقدت هذه الميزة فقدت كل ما لديها من رصيد»، لتنتهي للتساؤل: أليس في هذا تجاوز للحقائق الموضوعية؟ أليست القراءة المتأنية تجعلنا نعيد النظر فيه؟ كذلك يقول الأستاذ المحاضر عن تلك الدولة: أما العثمانيون فلقد شذوا عن هذا السبيل عندما احتفظوا بتركيتهم، حتى لقد احتقروا العرب والعروبة. وهنا تضيف وداد القاضي متسائلة: وأنا أسأل: متى كان ذلك؟ أفي القرون الأربعة التي دامت فيها الدولة العثمانية؟ أفي القرون هذه التي شارك فيها العرب أنفسهم في الدولة هذه؟ والشيء نفسه ينطبق على قول الأستاذ الباحث الذي يؤكد «بل لقد راودتهم أحلام تتريك الرعية العربية»... وهذا لا يؤهلنا للحكم على الدولة العثمانية بأسرها، ونظرة إلى دور الدولة العثمانية في الحفاظ على العربية والعروبة في المغرب العربي كافية لدحض التعميمات الواردة في بحث الأستاذ المحاضر[٩٩]. في حين يرى د. حسن حنفي أنه «كانت محاربة العرب للأتراك في الثورات الإسلامية الإصلاحية، مثل المهدية في السودان، لا لأنهم أتراك في مقابل العرب، أو لأنهم عرب في مقابل الأتراك، بل محاربة الظلم والفساد والقسوة والتخلف والسيطرة والطغيان باسم الإسلام. فلو كانت دولة الخلافة دولة إسلامية تعطي القوميات حقها في لغتها وعاداتها وشرائعها التي لا تتعارض مع شريعة الإسلام، لما نشأ هذا العداء للأتراك باسم الدين. وقد كان «ميثاق المدينة» أيام الرسول نموذجاً للأمة الإسلامية التي تضع على قدم المساواة، اليهود والنصارى والمجوس، داخل الأمة الإسلامية، والاعتراف بكل منها كاملة مستقلة لها حرية العبادة والحياة وعلى المسلمين واجب الدفاع والحماية»[١٠٠].

إذا كان د. حسن حنفي يؤيد في رأيه المذكور ما ذهب إليه المفكرون الإسلاميون العلمانيون الأتراك: د. محمد ايدين وعلي بولاج ود. يشار نوري

(٩٨) انظر تعقيب محيي الدين صابر على: المصدر نفسه، ص ١٨٠.

(٩٩) انظر مداخلة وداد القاضي، في: المصدر نفسه، ص ١٩٤.

(١٠٠) انظر تعقيب حسن حنفي على بحث: الصلح، «التمايز والتكامل بين القومية العربية والإسلام،» ص ٢٣١.

اوزتورك، فإن انتقاده لحكام الدولة العثمانية ينصرف أيضاً على حكام الجمهورية التركية مع إيراده لمآثر دولة الخلافة عندما يقول «كان نجاح الثورة الكمالية في تركيا الحديثة نجاحاً نسبياً بعد أن وقعت في «التغريب» والقضاء على الهوية الإسلامية، والعلمانية والانقطاع التاريخي ودخلت الأحلاف العسكرية الغربية وتوالت عليها الانقلابات العسكرية وعمها اضطهاد التيارات المعارضة، الإسلامية منها والتقدمية، وتفضيل الغرب اعداءها القدامى عليها، اليونان مثلاً، في قضية قبرص، وفصلها عن الأمة الإسلامية وإيقاع التناقض بينها وبين الأمة العربية وافتعال خلافات الحدود وأخيراً الاعتراف بإسرائيل. وقد تم كل ذلك باسم القومية التركية». ثم يضيف حنفي إلى ذلك قائلاً «وفي خضم هذا التخلف، يكاد ينسى الجميع مآثر دولة الخلافة، ومنها:

أ ـ الحفاظ على وحدة الأمة الإسلامية بالرغم مما فيها من صراع القوميات وهو الصراع الذي لم تخل منه حتى الثورات التقدمية الكبرى، مثل الثورة البلشفية في روسيا القيصرية، أو الدول ذات القوميات المتعددة مثل الهند.

ب ـ استمرار الفتوحات الإسلامية داخل الغرب ذاته وفي أوروبا الشرقية، وقوة جيش الدولة وعظمة قوادها وشجاعة محاربيها، وقدراتها الإدارية والتنظيمية لهذه الرقعة الفسيحة.

ج ـ الاستمرار في تحدي الغرب الصليبي والوقوف أمام أطماع الاستعمار واستمرار الحياة في الرجل المريض مئات السنين.

د ـ الحفاظ على فلسطين قلب الأمة الإسلامية ورفض بيعها أو استيطان الصهيونية فيها.

هـ ـ الحفاظ على أطراف العالم الإسلامي في اندونيسيا والملايو والفيليبين والهند وأفريقيا، وربطه بعاصمة الخلافة اسطنبول قبل أن تتآكل الأطراف بعد القضاء على المركز.

و ـ الحفاظ على التراث الإسلامي تدويناً وتسجيلا وفهرسة وتبويباً، حتى أصبحت دولة الخلافة حتى بعد انهيارها مع الهند، مركزاً للإشعاع الحضاري الإسلامي، وكما حدث بعد ضياع الاندلس من قبل»[١٠١].

إن تعدد الآراء في سياق العلاقة بين الفكرة الإسلامية الموروثة وبين كل من الفكرة القومية والعلمانية الوافدة يوصلنا إلى تعدد الصور حول الأتراك بين الإيجابية

(١٠١) المصدر نفسه، ص ٢٣٢.

والمحايدة، بل إننا نجد أن اختلاف نظرة القوميين والعلمانيين حول الإسلاميين قد انعكست على الأتراك سلبياً أو إيجابياً من خلال آراء المفكرين القوميين أو العلمانيين أو الإسلاميين العرب، بحيث لم يعد في الإمكان تحديد خطوط التقاطع بين آراء كل مجموعة من هذه المجموعات الفكرية الثلاث بعضها مع بعض نظراً لتداخل الآراء بين المجموعات من جهة، وتعدد صور الأتراك وتناقضها أحياناً في التيار الواحد نفسه من جهة أخرى. فإذا كان الغرب قد سعى بنشر العلمانية في العالم الإسلامي لحماية الأقليات غير الإسلامية فيها، فإن تلك الأقليات ترى في العلمانية العربية الإسلامية اليوم ضمانة التطور الديمقراطي في العالمين العربي ـ الإسلامي من جهة، والحل الإيجابي لدمج المسلمين غير العرب مع العرب المسلمين في بوتقة المواطنة الحقة من جهة أخرى. ومن هنا فقد دعا فهمي هويدي إلى ضرورة إجراء الحوار الإسلامي ـ العلماني لتجاوز الحاجز النفسي الكائن بين التيارين[١٠٢] في الندوة التي عقدت بعنوان «الحوار الإسلامي ـ العلماني» في مركز دراسات المستقبل الإسلامي بالجزائر العاصمة (١٩٩٠)، بينما يعتقد الكاتب التركي د. يمني سيزين «أن نوعاً جديداً من التدين قد ظهر باسم «التدين العلماني»، ولكن الدين لم يفقد موقعه في وجدان الشعب. وعلى الرغم من الأخطاء المرتكبة في تطبيق العلمانية في تركيا التي دفعت بعض الأفراد إلى التطرف، فإن علمانية الدولة ربما لن تحافظ على وضعها الحالي في تركيا، غير أنها ستستمر في التواجد بأشكالها وتمثلاتها الجديدة»[١٠٣].

(١٠٢) فهمي هويدي، **التدين المنقوص** (بيروت: دار الشروق، ١٩٩٤)، ص ٢٦٩.

(١٠٣) سيزين، «العلمانية في تركيا، نتائج عامة لبحث ميداني،» ص ١٩٩.

الفصل الثالث

صورة الأتراك في وسائل الإعلام العربية

اتصل العرب بالأتراك منذ سنوات الفتح الإسلامي فيما وراء النهر، أيام الأمويين واستمر ذلك خلال أكثر من ألف عام، شهدت خلالها ثقافة القوميتين العربية والتركية نوعاً من التثاقف الفكري، وإن كان حظ الثقافة العربية في التأثير في الثقافة التركية أعظم وأوفر لغة وفكراً وحضارة. ولكن ذلك لا يعني أن الأتراك كانوا جهلة ووحوشاً «أبادوا بوحشيتهم التي تفوق كل وصف جزءاً كبيراً من الحضارة العربية والإنسانية»[١] وإنما كان لهم خطهم الأورخوني المؤلف من ٣٨ حرفاً والذين كتبوا به مسلاتهم الأورخونية التي نصبوها عام ٧٣٢ ميلادية باسم أبطالهم القوميين. كما كان لهم شعراؤهم من الشامان الذين كانوا يتعاطون الطبابة أيضاً، وأساطيرهم الشعبية التي تتحدث عن انحدار الأتراك من صلب الذئب الأغبر الذي تزوج من أميرة معروفة، إضافة إلى أنهم جمعوا قصصهم الشعبية في حكايات ده ده قورقوت التي تعبر عن آمال الأتراك وآلامهم وحروبهم مع الصينيين الذين بنوا سد الصين العظيم لصد غارات الأتراك بعد أن استطاعوا الاستيلاء على عاصمتهم بكين عام ٢٠٠ الميلادية وتغيير اسمها إلى خان باليق (سوق السمك)[٢] حيث اطلقت المصادر الصينية على الأتراك تسمية (توك ـ يو) التي تعني القوم الشديدي البأس[٣].

وخلال هذه الحقبة التاريخية الطويلة جرت ثلاث مواجهات رئيسية بين العرب

(١) نعيم اليافي وماهر المنجد، **صورة التركي في الشعر العربي الحديث: شعر المشرق والمهجر، ١٨٧٠ ـ ١٩٢٠**، سلسلة الدراسات الأدبية والتاريخية؛ ١ (اللاذقية: دار الحوار للنشر والتوزيع، ١٩٩٥)، ص ١٥.

(٢) وقد بقي اسم بكين بصيغة (خان باليق = سوق السمك) حتى عهد دولة غوك تورك (٥٥٢ ـ ٦٥٩ الميلادية). انظر الخارطة في: Sabah Yayınları, *Tarih Atlası*, sh. 13.

(٣) Arif Müfit Mansel, *Orta Çağ Tarihi* (Ankara: MEB, 1954), sh. 24-26.

والأتراك، كانت لها آثارها السلبية في علاقاتهما السياسية من جهة، وآثارها الإيجابية في عملية التثاقف بينهما من جهة أخرى، وهي:

المواجهة الأولى: التي جرت في الساحات الواسعة من آسيا الوسطى عندما بدأت الفتوحات العربية فيها، ودخول الأتراك للدين الإسلامي ووقوعهم تحت تأثير الحضارة العربية ـ الإسلامية منذ ذلك التاريخ.

المواجهة الثانية: التي جرت خلال الحرب العالمية الأولى، عندما ثار العرب بقيادة الشريف حسين ضد الإدارة الفاسدة للاتحاديين، بحيث تحولت إلى مواجهة دموية بين العرب والأتراك ـ كالمواجهة الأولى ـ بعد تعاون العرب مع الانكليز، فكان ذلك بداية تكوين الصور النمطية لدى بعضهم البعض نتيجة تراكم الأحكام المسبقة لديهما، تلك الصور النمطية المقولبة السلبية التي لا تزال الذاكرة القومية للأمتين العربية والتركية تحتفظ بها رغم مرور حوالى قرن على ذلك، والتي انعكست على علاقاتهما المستقبلية سلبياً لفترة تزيد على النصف القرن.

المواجهة الثالثة: كانت مواجهة سياسية انطلقت من ممارسة تركيا سياسة خارجية تتجاهل العرب منذ أربعينيات العصر أو تتحالف مع خصومهم بتركيزها سياسياً على أوروبا الغربية وحلف الأطلسي لكسب الهوية الأوروبية مع تجاهل هويتها الشرقية الإسلامية. وعلى رغم أن تركيا عادت تتطلع بعين إلى جاراتها العربية، مع عدم تحول عينها الأخرى عن أوروبا بعد منتصف الستينيات، فإن هذه العودة قد شابها العديد من الانقطاعات نتيجة الخلاف التركي مع كل من سوريا والعراق حول المياه ومشاكل الحدود والأقليات والموقف العسكري من العراق خلال حرب الخليج الثانية (١٩٩١) والاجتياح العسكري التركي لشمال العراق ولمرات عديدة لمكافحة نشاطات مقاتلي حزب العمال الكردستاني (PKK) ضدها، ومحاولتها دمج إسرائيل في بنية الشرق الأوسط من خلال اتفاقياتها العسكرية المعقودة معها وانسجامها مع الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة. غير أن رفض المجلس الأوروبي قبول تركيا في النادي الغربي (١٩٩٧) دفع بتركيا مرة أخرى للاتجاه نحو الشرق والعودة لتأكيد هويتها الشرق أوسطية كجزء من هويتها العامة المتداخلة بلقانياً وقفقاسياً وآسياوسطوياً.

وقد أدت هذه المواجهات بمراحلها الثلاث طيلة الألف عام الماضي إلى تراكم وتناقض الصور النمطية المقولبة لدى النخب الفكرية والحاكمة العربية التي انعكست على مختلف وسائل الإعلام المكتوبة والمسموعة والمرئية التي سنحاول دراستها من خلال نظرية تحليل المضمون الإعلامي في الأقسام الثلاثة التالية.

أولاً: صورة الأتراك في الصحافة العربية

يتألف مجتمع البحث الخاضع لتحليل المضمون من أجل معرفة صورة الأتراك في الصحافة العربية، من ١٣ صحيفة يومية وأسبوعية ونصف شهرية وشهرية وفصلية تغطي فترة لا تتجاوز الستة أشهر من ١/١٠/١٩٩٨ إلى ٣١/٣/١٩٩٩ حيث خصصنا الأشهر الثلاثة الأولى لمجلات **السياسة الدولية** و**المستقبل العربي** و**شؤون الأوسط** و**المجتمع** و**الإصلاح** و**المجلة** و**الأهرام العربي** و**الدعوة** و**الاقتصاد الإسلامي**، في حين خصصنا الأشهر الثلاثة الأخيرة لجرائد **الشرق الأوسط** اللندنية و**تشرين** السورية و**العالم الإسلامي** الصادرة عن رابطة العالم الإسلامي. ويعود سبب اختيارنا لهذه المجلات إلى انها تمثل مختلف الأقطار العربية المشرقية والمغربية من جهة، ومختلف الاتجاهات والآراء في الشؤون السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية من جهة أخرى. أما الجرائد الثلاث المختارة فإنها تمثل الاتجاهات الرئيسية الثلاثة في الوطن العربي، فجريدة **الشرق الأوسط** اليومية الرزينة والمتزنة تمثل الفكر الليبرالي القومي، في حين تمثل صحيفة **تشرين** السورية الفكر القومي الاشتراكي، أما صحيفة **العالم الإسلامي** الأسبوعية فإنها تمثل الفكر الإسلامي خير تمثيل لأنها صادرة عن رابطة العالم الإسلامي. وهذه الصحف، هي:

١ ـ مجلة **السياسة الدولية** الفصلية ـ القاهرة

٢ ـ مجلة **المستقبل العربي** الشهرية ـ بيروت

٣ ـ مجلة **شؤون الأوسط** الشهرية ـ بيروت

٤ ـ مجلة **الاقتصاد الإسلامي** الشهرية ـ أبو ظبي

٥ ـ مجلة **الإصلاح** النصف شهرية ـ دبي

٦ ـ مجلة **الوطن العربي** الأسبوعية ـ باريس

٧ ـ مجلة **المجلة** ـ لندن

٨ ـ مجلة **الأهرام العربي** الأسبوعية ـ القاهرة

٩ ـ مجلة **الدعوة** الأسبوعية ـ الرياض

١٠ ـ مجلة **المجتمع** الأسبوعية ـ الكويت

١١ ـ جريدة **العالم الإسلامي** الأسبوعية الصادرة عن رابطة العالم الإسلامي ـ جدة

١٢ ـ جريدة **الشرق الأوسط** اليومية ـ لندن

١٣ ـ جريدة **تشرين** السورية اليومية ـ دمشق

كما قمنا بدراسة مجلات **هدى الإسلام** الشهرية الأردنية **والفكر العربي** الشهرية الأردنية **والاجتهاد** الموسمية البيروتية خلال فترة الدراسة، فلم نجد فيها شيئاً يتعلق بالأتراك فصرفنا النظر عن تحليلها.

وقامت بعض هذه الصحف بإصدار الأعداد الخاصة حول العلاقات العربية ـ التركية خلال الأزمة التركية ـ السورية في شهر تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ وعند اختطاف عبد الله أوجلان زعيم حزب العمال الكردستاني التركي من نيروبي في ١٦ شباط/فبراير ١٩٩٩. وهذه الأعداد الخاصة هي:

١ ـ جريدة **الشرق الأوسط** اللندنية ـ العدد ٧٣٨٧ الصادر في ١٧/١٠/١٩٩٨.

٢ ـ مجلة **الأهرام العربي** القاهرية ـ العدد ٨٢ الصادر في ١٧/١٠/١٩٩٨.

٣ ـ مجلة **الوطن العربي** الباريسية ـ العدد ١١٢٩ الصادر في ٢٣/١٠/١٩٩٨.

٤ ـ مجلة **المجتمع** الكويتية ـ العدد ١٣٢١ الصادر في ٢٣/١٠/١٩٩٨.

٥ ـ مجلة **السياسة الدولية** القاهرية ـ العدد ٣٣ الصادر في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨.

٦ ـ مجلة **شؤون الأوسط** البيروتية ـ العدد ٧٦ الصادر في تشرين الأول/أكتوبر الأول ١٩٩٨.

ولما كانت هذه الدراسة، هي دراسة خاصة تتناول موضوعاً محدداً في فترة قصيرة نسبياً لا تتجاوز الستة أشهر، فإنها في الوقت نفسه دراسة مفصلة لأنها تتناول فحص كافة مواد ١٣ صحيفة وتحليلها من حيث الافتتاحيات والتعليقات والتحقيقات والأعمدة والأنباء والكاريكاتير للحصول على الإجابات المطلوبة للعديد من التساؤلات عن صورة الأتراك لدى العرب بقياس المساحات أو إخضاع الموضوعات للعد لتحقيق الفائدة من معاينة وحدات السياق من خلال تحليل تلك الموضوعات وبيان نسبة تلك المواد إلى مواد الصحيفة العامة وفئاتها وتكراراتها، سواء أكانت موقعة من قبل الصحيفة أم باسم هيئة التحرير أو المحررين أنفسهم.

وإذا ما ألقينا نظرة على المواد المنشورة حول الأتراك في هذه الصحف العربية الخاضعة للتحليل فإننا نجدها تنقسم إلى الفئات التالية: ٢٧٣ خبراً، و٨٩ تحليلاً خبرياً، و٣٤ مقالة، و٣٣ رسالة إلى المحرر، و٢٢ تحقيقاً، و١٨ متابعة للأحداث، و١٥ تقريراً صحفياً، و١٤ مادة مترجمة، و١٢ افتتاحية، و١٠ مقابلات، و٩ كاريكاتيرات، و٦ دراسات، و٤ عروض للكتب بموجب الجدول رقم (٣ ـ ١).

الجدول رقم (٣ ـ ١)

فئات المواد المنشورة في الصحف العربية الخاضعة للتحليل حول الأتراك وأعدادها

الموضوع / الصحيفة	افتتاحية	عرض كتب	مقالة	تقارير	خبر	إلى المحرر	دراسة	متابعة	كاريكاتير	ترجمة	تحليل خبري	تحقيق	مقابلة	المجموع
شؤون الأوسط	١	—	٢	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	٣
الدعوة	—	—	١	١	٣	—	—	١	—	—	—	—	—	٦
العالم الإسلامي	—	—	—	—	٨	—	—	١	—	—	—	١	—	١٠
المجلة	—	—	٤	—	٤	١	—	٢	١	٢	—	—	١	١٥
الاقتصاد الإسلامي	—	—	—	—	١	—	١	—	—	—	—	١	—	٣
الإصلاح	١	—	١	—	—	١	—	٣	—	—	—	٣	—	٩
الأهرام العربي	٣	—	٢	١	٧	—	—	٣	—	—	—	٤	٣	٢٣
المجتمع	٣	—	١٠	٢	٢٢	٣	١	١		١	—	٤	٢	٤٩
الوطن العربي	٢	١	٢	٢	٢٢	٣	—	٤	٤	٢	—	٨	٢	٥٢
المستقبل العربي	—	١	—	—	—	١	—	—	—	—	—	—	—	٢
السياسة الدولية	—	—	١	٢	—	—	—	—	—	—	—	—	—	٣
تشرين	—	—	١	٥	٤٤	—	—	١	—	—	—	—	—	٥١
الشرق الأوسط	٢	٢	١٠	٢	١٦٢	٢٤	٤	٢	٤	٩	٨٩	١	٢	٣١٣
المجموع	١٢	٤	٣٤	١٥	٢٧٣	٣٣	٦	١٨	٩	١٤	٨٩	٢٢	١٠	٥٣٩

أما نسبة هذه المواد المنشورة حول الأتراك إلى المواد العامة المنشورة في تلك الصحف فإنها لا تتعدى ٥,٧ بالمئة بحسب الجدول رقم (٣ ـ ٢).

الجدول رقم (٣ ـ ٢)

عدد المواد المنشورة حول الأتراك ونسبتها إلى المواد العامة

الملاحظات / الصحيفة	عدد المواد المنشورة	عدد المواد التركية	النسبة المئوية
الشرق الأوسط	٥٦٧٩	٣١٣	٥,٥
تشرين	٧٧٤	٥١	٦,٥٨
العالم الإسلامي	٢٠٤	١٠	٣,٤٧
الدعوة	٢٨٨	٦	٢
المجلة	١٤٧	١٥	٢,٣
الوطن العربي	٧٨٦	٥٢	٦,٦
الأهرام العربي	٥٦٨	٢٣	٤
المجتمع	٦٦١	٤٩	٧,٤
الإصلاح	١٤٤	٩	٦,٢٥
الاقتصاد الإسلامي	٦١	٣	٤,٩
المستقبل العربي	٤٢	٢	٤,٧٦
شؤون الأوسط	٤٦	٣	٦,٥
السياسة الدولية	٣٨	٣	٧,٨
المجموع	٩٤٣٨	٥٣٩	٥,٧

فإذا ألقينا نظرة على فئات المواد المنشورة في الصحف العربية خلال فترة التحليل حول الأتراك والبالغة ١٣ مادة إعلامية، فإننا نجدها تغطي كافة الحقول الصحفية، وتأتي في مقدمة تلك الصحف التي أوردت جميع هذه الفئات صحيفة **الشرق الأوسط** اللندنية، كما أنها تعد أكثر الصحف العربية اهتماماً بالشؤون التركية، ولذلك فإنها حازت على الأولوية في تناول الشؤون التركية وتحليلها في ضوء العلاقات العربية ـ التركية من جهة، وظروف تركيا الداخلية من جهة أخرى، إذ بلغ عدد تلك المواد التركية المنشورة فيها ٣١٣ مادة إعلامية. أما من حيث نسبة المواد الإعلامية المنشورة في هذه الصحف حول الأتراك إلى المواد العامة فإنها لا تزيد على ٥,٧ بالمئة وهي نسبة كبيرة إذا ما قيست بالاخبار المنشورة عن العرب في الصحف التركية خلال ثلاثة أشهر، والتي بلغت ٢,٤ بالمئة فقط[٤]. غير أن أكثر الصحف العربية تناولاً للقضايا

(٤) ابراهيم الداقوقي، **صورة العرب لدى الأتراك**، ط ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٨)، ص ٩٨، الجدول رقم (٤ ـ ٢).

التركية نسبة إلى المواد العامة المنشورة فيها هي مجلة **السياسة الدولية** القاهرية، إذ بلغت تلك النسبة ٧,٨ بالمئة تليها صحيفة **الوطن العربي** الباريسية التي بلغت نسبتها ٦,٦ بالمئة. أما أقل تلك الصحف احتفالاً بالاهتمام بالشؤون التركية فهي صحيفة **الدعوة** السعودية التي لم تزد نسبتها على ٢ بالمئة مما يعني أنها أقل اهتماماً بالعلاقات العربية ـ التركية من الصحف العربية التي خضعت للتحليل لفترة ثلاثة أشهر عام ١٩٩٤، والتي بلغت نسبتها ٢,٤ بالمئة حينذاك. في حين خلت صحيفة **تشرين** السورية من أية افتتاحية أو تحقيقات أو مقابلات أو دراسات حول الأتراك خلال فترة الدراسة التي أعقبت اتفاقية أدنة في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ الأمنية بين سوريا وتركيا، بعد الأزمة التي تفجرت بينهما في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ امتداداً لأزمات عديدة سابقة بين الدولتين بحيث وصل فيها التصعيد العسكري إلى حافة المواجهة. ولذلك فقد كان عدد الأخبار المنشورة فيها ٤٤ خبراً من مجموع ٥١ مادة منشورة فيها حول الأتراك خلال الأشهر الثلاثة الخاضعة للدراسة. في حين أنها كانت تقوم بنشر المقالات الافتتاحية والدراسات، الواحدة تلو الأخرى حول مخاطر الدور التركي في المنطقة، وبأن التحالف التركي ـ الإسرائيلي تهديد مباشر للعرب والمسلمين قبل عقد تلك الاتفاقية الأمنية مع تركيا بفترة وجيزة، بل إنها كانت تنشر أحياناً مقالين معاً في العدد الواحد، كالعدد الصادر في ٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ الذي تضمن افتتاحية بعنوان «حلف ضد السلام والعرب» ودراسة أخرى ملء الصفحة العاشرة عن «المناورات العسكرية [التركية] استفزاز يصب في خدمة إسرائيل». وهو تأييد لما ذهب إليه د. إكمال الدين إحسان أوغلو رئيس مركز دراسات التاريخ والآداب والفنون الإسلامية التابع لرابطة العالم الإسلامي من أننا «إذا كان هدفنا المنشود حقاً هو التقريب بين العرب والأتراك.. فإننا يجب أن نعيد النظر بصورة جادة في كتابة تاريخ الدولة العثمانية وعلاقاتها بالعالم العربي متوخين فيه بعض الاعتبارات الموضوعية التي نراها واجبة في هذه الظروف الحساسة التي يمر بها اليوم عالمنا الإسلامي، سالكين منهجاً مستقيماً لا يخضع لسيطرة بعض الاتجاهات الفكرية أو السياسية أو بتبني الايديولوجيات المرحلية»[٥]. كما أن هذا السياق في تفسير الأحداث وتقويم العلاقات الدولية من خلال السياسات المرحلية وأدلجة العلاقات العربية ـ التركية تأكيد لفرضيتنا الأولى من أن كافة الدول العربية تفرض وصايتها الفكرية على المواطن العربي وتقوم بتوجيه وسائل الإعلام فيها لخدمة الدعاية السياسية المباشرة لها.

أما المصادر التي استقت منها الصحف العربية أخبارها المنشورة حول الأتراك

(٥) إكمال الدين إحسان أوغلو، «قراءة لتاريخ الدولة العثمانية وعلاقاتها بالعالم العربي من خلال الكتب المدرسية المقررة في مصر بين عامي ١٩١٢ ـ ١٩٨٠،» *Studies on Turkish-Arab Relations*, no. 1 (1986), p. 85.

خلال فترة الدراسة، فهي وكالات الأنباء العالمية ومن ضمنها وكالة أنباء الأناضول التركية، بالدرجة الأولى، غير أن صحيفة **الشرق الأوسط** انفردت بإيراد أخبارها عن طريق مراسليها المبثوثين في مختلف أنحاء العالم ومنها تركيا، فكان مجموع أخبارها الواردة حول الأتراك خلال فترة الدراسة ١٦٢ خبراً، وقد ألفت تلك الأخبار نسبة ٥١,٧٥ بالمئة من مجموع المواد المتعلقة بالأتراك والمنشورة فيها. في حين كانت صحيفة **تشرين** أكثر تلك الصحف العربية احتفالاً بإيراد الأخبار حول الأتراك، إذ بلغت نسبتها ٨٦,٢ بالمئة من المواد المنشورة حولهم (انظر الجدول رقم (٣ ـ ١)).

وإذا كانت النسبة المئوية للمواد القليلة المنشورة حول الأتراك تبلغ ٥,٧ بالمئة في الصحف العربية خلال فترة الستة أشهر الخاضعة للدراسة، فإن تلك النسبة توضح بجلاء عدم اهتمام معظم وسائل الإعلام العربية بالقضايا التركية، ولا سيما أن نسبة المساحة المخصصة في الافتتاحيات للأتراك خلال الفترة المذكورة والبالغة ١٢ مقالة من مجموع الافتتاحيات المنشورة البالغة ٢٣٦ افتتاحية، تبلغ (٠,٢٠) عشرين بالألف وهي تؤكد تلك الحقيقة أيضاً (انظر الجدول رقم (٣ ـ ٣)).

الجدول رقم (٣ ـ ٣)

نسبة المساحة المخصصة للأتراك في المقالات الافتتاحية في فترة الدراسة

الملاحظات / الصحيفة	عدد الافتتاحيات	مع الأتراك	ضد الأتراك	محايدة	متوازنة	مجموع افتتاحيات الصحيفة
الشرق الأوسط	٢	—	—	—	٢	٨٦
تشرين	—	—	—	—	—	٨٤
العالم الإسلامي	—	—	—	—	—	١٠
الدعوة	—	—	—	—	—	١١
الأهرام العربي	٣	—	—	—	٣	١٠
المجتمع	٣	—	١	١	١	١٢
الوطن العربي	٢	—	١	—	١	١٢
المجلة	—	—	—	—	—	٨
الإصلاح	١	—	—	—	١	٥
الاقتصاد الإسلامي	—	—	—	—	—	٢
شؤون الأوسط	١	—	—	—	١	٣
السياسة الدولية	—	—	—	—	—	١
المجموع	١٢	—	٢	١	٩	٢٤٤

ولا توجد بين تلك المواد، أية مقالة مساندة لوجهة النظر التركية، ولذلك فإنها جميعاً في غير صالح الأتراك، حيث كانت مقالتان منها ضد الأتراك وواحدة محايدة

وتسع مقالات تناولت القضايا المطروحة بشكل متوازن (الجدول رقم (٣ ـ ٣))، لأن معظم رؤساء التحرير للصحف العربية قد أكدوا أن الأزمة السورية ـ التركية هي مفتعلة، وأن الحكومات التركية لا تستطيع أن تتحرك إلا في إطار ممارسة سياسة الهامش المتاح فيها للأحزاب العلمانية واليمينية التقليدية بشكل تكتيكي، بينما يظل القرار الاستراتيجي رهن إشارات الجيش[(٦)]، لأن كبار الصحافيين العرب يعتقدون «أن الرغبة الأمريكية في استئناف المفاوضات على المسار الفلسطيني أولاً، ثم على المسار السوري ـ اللبناني لا تنسجم الآن وقرع طبول الحرب التركية على الحدود السورية. كما أن الرأي العام التركي نفسه غير متحمس لهذه الحرب، وهو غير مقتنع بها أصلاً»[(٧)]. وهو الأمر الذي يؤيد فيه كبار المحللين السياسيين الأتراك ومن جميع اتجاهات المروحة السياسية اليسارية والمحافظة واليمينية: جنكيز تشاندار ومحمد الطان (من صحيفة **صباح** العلمانية) وياووز كوكمن (صحيفة **حريت** العلمانية) ودريا سازاك وطه اقيول (صحيفة **ملليت** العلمانية اليسارية) وفهمي قورو وعصمت أوزال (صحيفة **يني شفق** الإسلامية) ومعظم كتاب صحيفة **العقد** الراديكالية الإسلامية.

يرى د. طلال عتريسي أن تركيا «لم تستطع أن تقدم النموذج الذي أرادته لنفسها وأراده الغرب لها، أي دولة علمانية ديمقراطية ذات توجه غربي وتستطيع أن تستوعب الإسلاميين ولا تصطدم معهم، كما تحفظ المجتمع المدني والحريات العامة، ذلك أن المشكلة المزمنة مع حزب العمال الكردستاني التي أضيف إليها (تهديد) الظاهرة الإسلامية مع الرفاه ثم حزب الفضيلة، كشفت حالة اللااستقرار الواسع والاستقطاب الحاد الذي يعانيها المجتمع التركي إزاء خيارات الهوية والمستقبل. كما كشفت حجم الضغط والضبط اللذين تمارسهما السلطة العسكرية في البلاد، خصوصاً بعد (الانقلاب) الذي أطاح نجم الدين أربكان [نتيجة قرارات مجلس الأمن القومي في ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٧] وأتى بمسعود يلماز رئيساً للحكومة»[(٨)]. وهذا الرأي يتساوق مع آراء دعاة الجمهورية الثانية، ويؤلف معظم المحللين السياسيين الأتراك المذكورين آنفاً قادتها، من أجل «إقامة الجمهورية الديمقراطية بإطارها العلماني لحماية حقوق الإنسان في دستور معاصر يأخذ بفكرة دولة القانون الخادمة للشعب بترك فكرة قدسية الدولة وقدسية ايديولوجيتها ومحظوراتها، لأنه يحق للرأي العام التركي بعد

(٦) **الشرق الأوسط**، ١٣/١/١٩٩٩.

(٧) طلال عتريسي، «الأزمة التركية ـ السورية،» **شؤون الأوسط**، السنة ٨، العدد ٧٦ (تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨)، الافتتاحية، ص ٤.

(٨) المصدر نفسه، ص ٣ ـ ٤.

٧٠ عاماً من تأسيس الجمهورية مناقشة هذه القضايا وصولاً إلى مستوى الديمقراطية الأوروبية التي تسعى تركيا للدخول إلى ناديها»[٩]. ولذلك فقد ندد العديد من هؤلاء المحللين السياسيين بتصريحات مسعود يلماز رئيس الوزراء عام ١٩٩٨ ووصفه مع وزير دفاعه عصمت سزكين، الوضع على الحدود التركية ـ السورية بأنه حالة حرب خلال ١٤ ـ ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ نتيجة تأزم الوضع بين البلدين بسبب عبد الله أوجلان زعيم حزب العمال الكردستاني الموجود في سوريا وطلب تركيا بطرده وغلق كافة مكاتب منظمته فيها وقطع كافة المساعدات المادية واللوجستية عنه وعن منظمته. وقد هدد الصحفي التركي المعروف كونري جيوا أوغلو المحلل السياسي لصحيفة **ملليت** اليومية «بأن تركيا جادة بتهديدها لسوريا بإعلان الحرب ضدها إذا لم تتخل عن أوجلان ومنظمته بحيث تتحول إلى سندويش بين تركيا وإسرائيل»[١٠]. ولذلك فقد ندد محرر **الوطن العربي** بموقف تركيا المعادي لسوريا في هذا المجال، فقال «لا نصدق أن تركيا قد انتقلت تماماً وعن سابق تصور وتصميم إلى صف الأعداء، كدنا نصدق أن حلفها العسكري مع إسرائيل ليس حلفاً وليس موجهاً ضدنا. وكدنا أيضاً نبرر لها التعاون العسكري مع إسرائيل، بضرورات تطوير جيشها لأهداف أخرى، قد يكون التوتر. . . بسبب قبرص. ولكن تركيا اليوم هي التي حسمت شكنا باليقين. فها هي تحشد جيشها ضد سوريا، بل إنها تصف، وعلى لسان كبار مسؤوليها، الوضع على الحدود التركية ـ السورية بأنه «حالة حرب». وهذا التصعيد المشبوه يتزامن مع تأزم في الشرق الأوسط ناجم عن تعنت نتنياهو وغياب كامل للمسار السوري في الوقت الذي ما زال فيه مشروع موردخاي للانسحاب من جنوب لبنان قائماً ومرشحاً للتطبيق في أي وقت».

إنه حصار واضح لسوريا، طرفاه إسرائيل وتركيا، فدمشق «يجب أن تدخل بيت الطاعة الأمريكي، وإلا فإن تركيا مستعدة للقيام بدور مخلب القط»[١١]. ولكن وليد أبو ظهر يؤكد في افتتاحية مجلة **الوطن العربي** أن «القادة الأتراك ينسون أن شعبهم نفسه لن يسمح بهذه المغامرة العسكرية المشبوهة. فالشعب التركي لن يغفر لقادة جيشه أنهم حاربوا الدين باسم العلمانية، وأنهم يقفون ضد العبادات لأن الإيمان في نظرهم دليل تخلف. ولن يرضى الشعب التركي المسلم أن يخوض حرباً ضد جار مسلم

---

(٩) كتب المحللون السياسيون جنكيز تشاندار ومحمد ألطان وياووز كوكمن وفهمي قورو عشرات المقالات حول هذا الموضوع في صحف **صباح** و**ملليت** و**حريت** و**زمان** و**يني شفق** خلال الفترة ١٩٩٣ ـ ١٩٩٩، يمكن مراجعتها لمن يريد التوسع في الموضوع.

(١٠) **ملليت**، ١٦/ ١٠/ ١٩٩٨.

(١١) **الوطن العربي** (٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨).

لإرضاء غرور الجنرالات الغارقين في الفساد. وإن الدفاع عن دمشق سيبدأ في انقرة واسطنبول وعلى أيدي إخوان الإسلام وليس من الأراضي السورية.

ونحن في ذلك، وحين نقف ضد العدوان التركي فإننا نكون في الوقت نفسه نقف مع الأتراك لمنعهم من ارتكاب معصية الظلم، وهذا هو المغزى الآخر لحكمتنا الخالدة: انصر أخاك ظالماً أو مظلوماً»[١٢].

ولكن ماذا يعني اتهام المحررين العرب لتركيا بأنها قد قامت «بالتصعيد المشبوه ضد سوريا» و«المغامرة العسكرية المشبوهة»؟

تجيب مجلة **المجتمع** الكويتية في افتتاحيتها عن هذا السؤال بشكل غير مباشر بالقول «فإسرائيل توجه عداءها للعرب والمسلمين وما زالت أطماعها قائمة في قيام كيان مغتصب يمتد من النيل إلى الفرات، بل هي تعادي دولاً إسلامية أخرى خارج نطاق المنطقة الممتدة من النيل إلى الفرات. وهذا يعني أن أي دعم عسكري من تركيا لإسرائيل يؤثر سلباً في أمن كل الدول العربية والإسلامية»، ثم تضيف إلى ذلك قائلة «وقام عسكر تركيا بإعادة رسم استراتيجية جديدة. كان من المفترض أن تمثل عودة إلى البعد الإقليمي العربي الإسلامي الذي افتقدته تركيا منذ وصول مصطفى كمال إلى الحكم. ولكنهم آثروا أن يمارسوا دور الوكيل عن الغرب والصهيونية في تهديد الأمن العربي ـ الإسلامي وفتح الطريق للصهيونية إلى بلدان آسيا الوسطى التي تربطها بتركيا روابط دينية وتاريخية وعرقية ولغوية قوية»[١٣].

غير أن المسؤولين الأتراك يؤمنون بأن سوريا عندما تقوم بمساندة منظمة حزب العمال الكردستاني مادياً ولوجستياً فإنما تقوم بتهديد الأمن القومي التركي وبدعم محاولات تقسيم تركيا[١٤]، ولكن ابراهيم نافع يرد في افتتاحية عدد مجلة **الأهرام العربي** الخاص على ذلك بالقول «وبتأسيس تركيا على أساس القومية الطورانية، تحول الأكراد إلى أقلية بالمفهوم السياسي، على رغم أنهم من الناحية العملية يمثلون واقعاً كبيراً داخل تركيا نفسها، فهم من الناحية العددية يزيدون على ٢٠ بالمئة من عدد السكان، أي حوالى ٢٠ مليوناً[١٥]، ومن الناحية الجغرافية يسكنون ثلث مساحة

---

(١٢) انظر افتتاحية: **الوطن العربي** (١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨).

(١٣) انظر افتتاحية: **المجتمع** (الكويت) (١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨).

(١٤) تصريحات الرئيس التركي سليمان ديميريل في ١٢/ ١٠/ ١٩٩٨ ووزير الدفاع عصمت سزكين في ١٦/ ١٠/ ١٩٩٨ ورئيس الوزراء مسعود يلماز في ١٧/ ١٠/ ١٩٩٨.

(١٥) لا يزيد عدد نفوس الأكراد في تركيا على ١٥ مليون نسمة، ولا سيما أن مجموع نفوس تركيا حسب إحصاء عام ١٩٩٧ لا يزيد على ٦٥ مليون نسمة.

تركيا، ومن منظور الأمن القومي التركي نجد أن منابع نهري دجلة والفرات تبدأ من داخل أراضي الأكراد في تركيا.

كل هذه العوامل جعلت من الأكراد عنصر توتر واضطراب، يكلف الحكومة التركية ١٣ مليار دولار سنوياً. والخلاصة أن أي دعم تقدمه سوريا أو إيران للأكراد في تركيا، يظل أمراً هامشياً جداً في صنع الأزمة الكردية إذا ما قورن بالأسباب الداخلية التي تصنعها.

ولهذا أقول: إن حل الأزمة الكردية يبدأ من داخل تركيا أولاً ثم بعد ذلك يأتي دور دول الجوار وفي مقدمتها سوريا. ومن شأن الحوار السياسي ـ الدبلوماسي أن يساعد البلدين في الوصول إلى تفاهم مقبول حول الأكراد. وليس اللجوء إلى العدوان المسلح أو حتى مجرد التهديد به»[١٦].

وإذا ما أردنا معرفة صورة الأتراك في الافتتاحيات المنشورة في الصحف العربية خلال فترة الدراسة، فإننا نجد معظم الصفات غير الحميدة تنصب على الحكام الأتراك من السياسيين وجنرالات الجيش والنفعيين والمرتزقة من رجال الإعلام وغيرهم الذين يسومون أكثرية الشعب التركي سوء العذاب نتيجة استبدادهم وطغيانهم ومعاداتهم للدين الإسلامي بحجة «حماية النظام العلماني الديمقراطي ومن أجل مكافحة الرجعية ـ وهي الصفة التي تطلقها الأوساط الرسمية على المد الإسلامي ـ في البلاد»[١٧].

وإذا ما قارنا نسبة المساحة المخصصة للأتراك في هذه الافتتاحيات التي كتبت بأسماء الصحف أو باسم المحرر أو باسم رئيس التحرير الصريح، مع مجمل الافتتاحيات المنشورة في الصحف العربية خلال فترة الثلاثة أشهر الخاضعة للتحليل فإننا نجد أن نسبتها لا تزيد على ١٤,٤ بالمئة، وهي نسبة لا بأس بها (انظر الجدولين المرقمين (٣ ـ ٣) و(٣ ـ ٤)) مقارنة مع الافتتاحيات التي خصصتها الصحف التركية للعرب خلال الفترة نفسها عام ١٩٩٤ حيث بلغت تلك النسبة ٥,٥ بالمئة[١٨]. وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على الاهتمام الذي يوليه العرب لعلاقاتهم مع تركيا «الدولة الجارة الصديقة المسلمة» كما وصفتها مجلة **الوطن العربي**[١٩]، وللشعب التركي

---

(١٦) ابراهيم نافع، «حل الأزمة التركية يبدأ من داخلها،» **الأهرام العربي** (١٧ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٨).

(١٧) انظر افتتاحيات الصحف العلمانية الكبرى ذات التوجهات الغربية مثل: **حريت وملليت وصباح واقشام وراديكال وستار** وغيرها.

(١٨) الداقوقي، **صورة العرب لدى الأتراك**، ص ١٠٦، الجدول رقم (٤ ـ ٦).

(١٩) انظر افتتاحية: **الوطن العربي** (١٦ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٨).

الذي تعده مجلات **المجتمع** و**الإصلاح** و**الوطن العربي** «إخوة أشقاء ومسالمين»[٢٠] في حين وصفته افتتاحية مجلة **شؤون الأوسط** بـ «المسالمين دعاة السلام»[٢١].

الجدول رقم (٣ ـ ٤)
صورة الأتراك من خلال افتتاحيات الصحف

الصحيفة / الأوصاف	صفات حميدة	عددها	صفات رديئة	عددها	المجموع
الشرق الأوسط	—	—	العسكر هم حكام تركيا	٣	٣
تشرين	—	—	حكام بوليسيون	—	—
العالم الإسلامي	—	—	مستبدون (للحكام)	—	—
الأهرام العربي	جارة، صديقة، ومسلمة	٣	—	—	٣
المجتمع	مسلمون، مظلومون، أشقاء، مؤمنون، إخوان، خاضعون للاستبداد	٦	معادون للإسلام (لجنرالات تركيا) متحالفون مع إسرائيل (لحكام تركيا) مستبدون وكلاء عن الغرب والصهيونية (للحكام)	٤	١٠
الوطن العربي	الشعب التركي المسلم، جار، أخوة، نحن مع الأتراك	٤	عدوانيون (للحكام) حلفاء استراتيجيون لإسرائيل (للحكام) مغرورون وغارقون في الفساد (للجنرالات) مخلب القط (للحكام) متآمرون (للحكام)	٦	١٠
المجلة	—	—	—	—	—
الدعوة	—	—	—	—	—
الإصلاح	جار، مسلم، شقيق	٣	متآمرون (للحكام)	١	٤
الاقتصاد الإسلامي	—	—	—	—	—
شؤون الأوسط	مسالمون، دعاة سلام	٢	توسعيون (للحكام) يهددون بالحرب (للجنرالات) حلفاء لإسرائيل (للحكام)	٣	٥
المستقبل العربي	—	—	—	—	—
السياسة الدولية	—	—	—	—	—
المجموع		١٨		١٧	٣٥

---

(٢٠) في الافتتاحيات المشار إليها في الجدول رقم (٣ ـ ٤).

(٢١) عتريسي، «الأزمة التركية ـ السورية».

ومن هنا كانت الصفات الحميدة التي أطلقتها هذه الصحف العربية على الأتراك وباتجاهاتها الإسلامية والقومية واليسارية أكثر من الصفات الرديئة (الجدول رقم (٣ - ٤)) التي انصبت كلها على حكام تركيا من السياسيين والجنرالات «المستبدين وأعداء الإسلام والمتآمرين والمغامرين المشبوهين لأنهم حلفاء استراتيجيون لإسرائيل» بعد أن اتفق معظم محرري تلك الصحف العربية على أن «العسكر هم حكام تركيا الحقيقيون، وهم مغرورون وغارقون في الفساد ومتحالفون مع إسرائيل». ولكنهم مع ذلك دعوا جميعاً لتقوية العلاقات مع تركيا، بتجاوز هذه الأزمة الطارئة على العلاقات السورية - التركية وبالتالي على العلاقات العربية - التركية. وهذا يؤكد فرضيتنا الثالثة بأن النخبة الثقافية والحاكمة العربية تميز في انتقاداتها الموجهة إلى الأتراك بين حكامهم والقابضين على السلطة، وبين الشعب التركي الذي وصف بـ «الأخوة الأشقاء والمسالمين المؤمنين بالسلام».

ولكن الأمر المهم الذي يجلب الانتباه أن صحف **تشرين** السورية و**العالم الإسلامي** و**الدعوة** و**المجلة** و**الاقتصاد الإسلامي** و**المستقبل العربي** و**السياسة الدولية**، لم تكتب خلال فترة الثلاثة أشهر الخاضعة للتحليل أية مقالات افتتاحية حول الأتراك أو العلاقات العربية - التركية رغم جدية هذه الصحف وتأزم الموقف العربي - التركي خلال فترة الستة أشهر التي غطت الجرائد اليومية ثلاثة أشهر منها والمجلات الأشهر الثلاثة الأولى.

وعند قيامنا بتحليل المواد الإعلامية الخاصة بالأتراك خلال فترة البحث والبالغة ٥٣٩ مادة، ووفق الفرضيات التي طرحناها لغرض تمحيص وتدقيق النتائج، فإننا نستطيع استخراج صورة الأتراك من خلال القضايا التي طرحتها الصحافة العربية خلال تلك الفترة والتي تمركزت حول خمسة محاور رئيسة متعارضة ومتداخلة معاً، هي:

١ ـ حول العلاقات التركية ـ الإسرائيلية

عند استعراضنا للأخبار والتعليقات والمقالات والدراسات المنشورة في الصحف العربية حول العلاقات التركية - الإسرائيلية خلال فترة الدراسة فإننا نجد العناوين التالية الواردة حولها:

عنوان الموضوع	الصحيفة والتاريخ	الكاتب أو المصدر
١ - الاتفاق الاستراتيجي والعسكري بين تركيا وإسرائيل ضد من؟	**العالم الإسلامي**، ٤/ ١٠/ ١٩٩٨	محمد سر الختم
٢ - الحلف التركي - الإسرائيلي يواصل تترسه العسكري	**المجتمع**، ٣/ ١١/ ١٩٩٨	خبر
٣ - أتوقع حرباً جديدة	**المجتمع**، ٦/ ١٠/ ١٩٩٨	مقابلة مع اللواء طلعت مسلم
٤ - التحالف التركي - الإسرائيلي يهدد تركيا وجيرانها	**المجتمع**، ١٣/ ١٠/ ١٩٩٨	بيان للإخوان المسلمين
٥ - التحالف مع إسرائيل لن يزيد تركيا إلا خساراً	**المجتمع**، ١٥/ ١٠/ ١٩٩٨	افتتاحية
٦ - الأردن لن يدخل التحالف التركي - الإسرائيلي	**الوطن العربي**، ٣٠/ ١٠/ ١٩٩٨	خبر
٧ - كيف تدخلت تركيا في المفاوضات السورية - الإسرائيلية وما أهداف حلفها مع إسرائيل؟	**الوطن العربي**، ٣٠/ ١٠/ ١٩٩٨	عبد الكريم أبو النصر
٨ - أبعاد التصعيد الأخير بين دمشق وعمان	**الوطن العربي**، ٦/ ١١/ ١٩٩٨	سعيد القيسي
٩ - رئيس باكستان لم يلتق وايزمان في تركيا	**المجتمع**، ١٠/ ١١/ ١٩٩٨	خبر
١٠ - تعاون مصري - يوناني في مواجهة المحور العسكري التركي - الإسرائيلي	**المجتمع**، ٨/ ١٢/ ١٩٩٨	عامر الحسن
١١ - التعاون العسكري التركي - الإسرائيلي	**المستقبل العربي**، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٨	جلال عبد الله معوض
١٢ - التعاون العسكري التركي - الإسرائيلي والتحول إلى نظام أمني إقليمي	**شؤون الأوسط**، تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٨	مأمون كيوان
١٣ - تحالف عسكر تركيا وإسرائيل مقدمة لانهيار الجنرالات	**الشرق الأوسط**، ٥/ ٣/ ١٩٩٨	بسام أبو شريف
١٤ - سزكين في إسرائيل	**تشرين**، ١٠/ ٣/ ١٩٩٨	خبر
١٥ - رئيس البرلمان التركي يبحث في إسرائيل تفاصيل عملية السلام	**الشرق الأوسط**، ١١/ ٣/ ١٩٩٨	خبر

نود أن نؤكد ابتداء أن هذه المواضيع الخمسة عشر من مجموع ٥٣٩ مادة منشورة حول الأتراك في أمهات الصحف العربية، لا تشكل إلا ٢,٧٨ بالمئة من مجموع تلك المواد، وهذا يعني أن العرب لم يولوا هذه القضية أهمية كبيرة، ولا سيما أن بعض المحررين قد برروا عقد هذه الاتفاقية «بضرورات تطوير جيشها [أي جيش تركيا] لأهداف أخرى، قد يكون التوتر مع إيران بسبب قبرص»[٢٢] بعد أن أكد الرئيس ديميريل في زيارته إلى قطر «أن هذه الاتفاقية غير موجهة ضد طرف ثالث، وهي مثل الاتفاقيات الـ ٢٧ التي عقدتها تركيا مع مختلف بلدان العالم ومن ضمنها ثماني دول عربية تستهدف التعاون في مجالات التدريب وتبادل الخبرات والتصنيع العسكري وتطوير القوات المسلحة التركية»[٢٣]. ولكن د. مصطفى طلاس، وزير الدفاع السوري كان يعتقد «أن أبعاد التحالف التركي ـ الإسرائيلي تتضح يوماً بعد آخر، ولم يعد الحديث عن المخاطر الاستراتيجية المترتبة على التعاون بين البلدين مجرد استنتاج أو مجرد سيناريو، وأن المتتبع لتطور هذا التعاون المستوعب لدلالاته ـ ثم الراصد لميادينه ومجالاته ـ لا بد أنه مدرك أن هذه التعاون لم يدخل فقط مرحلة التجسيد والإنجاز وإنما دخل مرحلة الخطر والتهديد للعرب وللأمن القومي العربي حيث تنزاح الستائر بشكل تدريجي عن تفاصيل هذا التحالف الخطير والغريب في آن معاً لتدل بوضوح على النوايا العدائية التي يبيتها هذا التحالف ضد العرب والتي باتت واضحة على الرغم من كل المحاولات التركية الفاشلة في التغطية على خفايا ومضامين هذا التحالف العدائي»[٢٤].

وقد أدى اعتقاد المسؤولين السوريين بأن هذا التعاون التركي ـ الإسرائيلي يستهدفهم بالدرجة الأولى إلى توتر شديد بين دمشق وعمان لإيمان دمشق بأن الأردن سينضم إن آجلاً أو عاجلاً إلى التحالف التركي ـ الإسرائيلي في تعاون إقليمي أمني تحت المظلة الأمريكية مما قد يؤدي إلى تطور خطير في الأزمة الأردنية ـ السورية. ومن هنا يبدو أن الأردن عاكف على قبول وساطة مصرية وتقديم ضمانات لسوريا حول ملف العلاقات الأردنية ـ التركية ـ الإسرائيلية[٢٥]. وكانت الحكومة الأردنية قد أكدت

(٢٢) بطاقة بقلم المحرر، في: **الوطن العربي** (٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨).

(٢٣) من وقائع المؤتمر الصحافي الذي عقده الرئيس التركي سليمان ديميريل في الدوحة بتاريخ ٨/٣/١٩٩٨.

(٢٤) مصطفى طلاس، «التعاون التركي ـ الإسرائيلي،» **الفكر السياسي**، السنة ١، العدد ١ (شتاء ١٩٩٧)، ص ٣٩.

(٢٥) سعيد القيسي، «أبعاد التصعيد الأخير بين دمشق وعمان،» **الوطن العربي** (٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨).

لكافة البلدان العربية أن «الأردن لن يدخل التحالف التركي ـ الأسرائيلي»[٢٦] لخلق جو من الطمأنينة والرضا للحكومة السورية.

وفي خضم تناقض الآراء حول التعاون العسكري التركي ـ الإسرائيلي، بين تأكيد بأنه غير موجه ضد طرف ثالث وتصريح القادة السوريين بأنه يشكل خطراً على الأمن القومي العربي، يتساءل محمد سر الختم، وهو محق في ذلك، اذن «الاتفاق الاستراتيجي والعسكري بين تركيا وإسرائيل ضد من؟»[٢٧] فيجيب عن السؤال بنفسه قائلاً «تظل التساؤلات قائمة في المنطقة حول التسارع الذي يجري فيه توثيق العلاقات التركية ـ الإسرائيلية وهذه الاتفاقيات العسكرية. فتركيا بتوقيعها على الاتفاق العسكري مع إسرائيل تشكل عودة إلى سياسة الأحلاف العسكرية التي تصدت لها دول المنطقة في وقت سابق وتسعى إسرائيل حالياً إلى الترويج من جديد لهذه الأحلاف، كما أن نتائج زيارة مسعود يلماز رئيس الوزراء التركي الأخيرة لإسرائيل وما أنتجت من اتفاقيات جديدة تثير الكثير من الهواجس والشكوك لدى دول المنطقة.

وترمي تركيا بهذه الاتفاقيات إلى الحصول على رضا الغرب من أجل تدعيم موقفها كرأس حربة لحلف شمال الأطلسي في المنطقة وما يجلبه ذلك من آثار على العلاقات التركية ـ الأوروبية وبخاصة مع تفاقم الديون التركية التي بلغت حالياً ٧٥ مليار دولار. كما أن تقوية موقفها العسكري سيترك بلا شك أثراً في جارتها الغربية (اليونان) وفي الصراع بينهما.

وعلى الصعيد الداخلي التركي فإن هذا الاتفاق سيعزز من هيمنة القيادة التركية العلمانية ويساعدها على السيطرة بسهولة على الأوضاع الداخلية. ويقول مراقبون إن التعاون العسكري التركي ـ الإسرائيلي هي محاولة من جانب العلمانيين الأتراك لإبعاد بلادهم عن العرب وإشارة واضحة إلى مساعيهم لتوسيع الهوة بين تركيا وجيرانها من المسلمين بعد أن بدأ قلب تركيا بالميل أكثر نحو العالم الإسلامي في الشرق الأوسط مع ازدياد شعبية الإسلام على الصعيدين الثقافي والاجتماعي هناك... فالحلف التركي ـ الإسرائيلي الجديد ليس سوى الذراع العسكرية لما يسمى بالشرق أوسطية، وإن التوقيت الذي يأتي فيه إعلان هذا الحلف سيىء للغاية. فإسرائيل تعادي الإسلام ولا تزال تحتل أراضي عربية مسلمة في فلسطين ولبنان وسوريا إضافة إلى احتلالها القدس الشريف، مما يجعل هذا الاتفاق يقوي إسرائيل ويضعف الموقف التفاوضي والأمني للعرب والمسلمين جميعاً. ولذلك فقد أكد الإخوان المسلمون (فرع سوريا المحظور) في

(٢٦) **الوطن العربي** (٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨).

(٢٧) محمد سر الختم، في: **العالم الإسلامي** (٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨).

بيانهم الصادر حول الموضوع أن «التحالف التركي ـ الإسرائيلي يهدد تركيا وجيرانها»[٢٨]. ومن هنا فقد وصف المحلل العسكري اللواء المتقاعد طلعت مسلم هذا التعاون بـ «التحالف المشبوه»، لأن هذا التحالف «يؤثر في التوازن العسكري في المنطقة، حيث إنه يمنح القوات الجوية الإسرائيلية مجالاً واسعاً للحركة والعبث بشمال الوطن العربي، فالمعروف أن المجال الجوي الإسرائيلي محدود ولكن المجال الجوي التركي يعطيها مرونة أكبر في الحركة إضافة بالطبع إلى القوات الخاصة وعناصر التجسس والتخريب التي تنطلق أساساً من شمال العراق وشمال سوريا»[٢٩].

ويتحدث عبد الكريم أبو النصر عن أهداف الحلف التركي ـ الإسرائيلي بالقول «فالحلف التركي ـ الإسرائيلي واقع ملموس وليس اختراعاً عربياً أو إشاعة سورية، وهو يتضمن جوانب عدة عسكرية وأمنية واستخباراتية واستراتيجية وسياسية ودبلوماسية واقتصادية، كما يشمل توزيع الأدوار وتبادل الخدمات بين طرفيه وإنتاج أسلحة ومعدات حربية بصورة مشتركة مما يضع أسس تعاون سابق له بين هاتين الدولتين. والحلف التركي ـ الإسرائيلي يشمل في خططه سوريا والعراق وإيران، ويهدف إلى إيجاد واقع جديد في الشرق الأوسط قابل للتوسع، وهو يلقى دعماً غير معلن من الولايات المتحدة من منطلق أن هذا الحلف يخدم الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط سواء على صعيد تعزيز السلام العربي ـ الإسرائيلي وفقاً لتصور واشنطن أو على صعيد ضمان الأمن والاستقرار والمحافظة على المصالح الأمريكية المتعددة في المنطقة»[٣٠]. وقد أيد كل من جلال عبد الله معوض في مقالته المعنونة «التعاون العسكري التركي ـ الإسرائيلي»[٣١] ومأمون كيوان في مقالته الموسومة «التعاون العسكري التركي ـ الإسرائيلي والتحول إلى نظام أمني إقليمي»[٣٢] الكاتب عبد الكريم أبو النصر حول أهداف هذا الحلف، وأضاف إليها جلال معوض هدفاً جديداً يتلخص في «أن علاقات التحالف مع إسرائيل قد تحقق لتركيا أهدافاً أبعد في المنطقة ومنها التحول إلى قوة نووية عام ٢٠٢٠ وقيام تركيا وإسرائيل بغزو سوريا وإعادة رسم خريطة كل من سوريا والعراق ـ على حد ما جاء في تقرير صدر في تموز/يوليو

(٢٨) **المجتمع** (١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨).

(٢٩) مقابلة مع طلعت مسلم، في: **المجتمع** (١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨).

(٣٠) عبد الكريم أبو النصر، «كيف تدخلت تركيا في المفاوضات السورية ـ الإسرائيلية وما أهداف حلفها مع إسرائيل؟،» **الوطن العربي** (٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨).

(٣١) جلال عبد الله معوض، «التعاون العسكري التركي ـ الإسرائيلي،» **المستقبل العربي**، السنة ٢١، العدد ٢٣٧ (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨)، ص ٦ ـ ٢١.

(٣٢) مأمون كيوان، «التعاون العسكري التركي ـ الإسرائيلي والتحول إلى نظام أمني إقليمي،» **شؤون الأوسط**، السنة ٨، العدد ٧٦ (تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨)، ص ١٥ ـ ٢١.

١٩٩٧ عن مركز التقويم الاستراتيجي الأمريكي (SAIC) بشأن الأهداف الاستراتيجية للمؤسسة العسكرية التركية في تعاونها الاستراتيجي مع إسرائيل حتى عام ٢٠٢٠»[٣٣]. ولكن لبسام أبو شريف رأياً آخر في هذا الحلف من حيث النتائج لأنه يعتقد «أن تحالف عسكر تركيا وإسرائيل مقدمة لانهيار الجنرالات»[٣٤] من خلال مقارنته بين موقف جنرالات تركيا من الأكراد وموقف جنرالات إسرائيل من الفلسطينيين، عندما يقول «والجنرالات الأتراك يتعاملون مع حقوق الشعب الكردي بعقلية المستعبدين. إن جنوب شرق تركيا بأكمله يثور الآن بينما يثور الأكراد في أنحاء أخرى من تركيا، وهم يتظاهرون في كل أنحاء العالم مطالبين بحقوقهم المشروعة، لكن عنجهية الجنرالات تعميهم عن رؤية أبعاد ما يجري الآن، ليس هذا فحسب، بل تجعلهم يتصرفون بمزيد من الوحشية والقمع، فيغلقون مكاتب الأحزاب الكردية المعتدلة أيضاً.

وفي الشرق الأوسط يتصرف جنرالات إسرائيل وكأنهم أسياد في منطقة يستعبدون فيها الشعوب فلا يلتزمون باتفاق ولا يأبهون بقانون أو قرار دولي أو عرف أخلاقي، بل يصولون ويجولون ويحتقرون أوروبا والولايات المتحدة ويتصرفون وكأنهم فوق المجتمع الدولي ومواثيقه وقراراته، وفوق هذا فهم يتصرفون وكأنهم من طينة مختلفة تتيح لهم استعباد الآخرين. فمتى يسقط الجنرالات ويتحطمون؟

هذا أمر مرتبط بعوامل عديدة، وله علاقة بتورطهم أكثر فأكثر في مغامرة العنجهية وغطرسة القوة وفي زيادة اعتقادهم بأنهم الأقوى ولا يطالهم القانون. إن لدي كل الأسباب للاعتقاد بأن العد العكسي لجنرالات إسرائيل وتركيا قد بدأ. . . لأن دخول تل أبيب الحرب علناً ضد الأكراد إلى جانب أنقرة سيكلفها الكثير».

ولكن عامر الحسن يؤيد فكرة مؤسسة ستراتفور الاستخباراتية الأمريكية «بأن التدريبات البحرية المصرية ـ اليونانية التي جرت في شرق البحر المتوسط باسم الاسكندرية ٩٨ هي إبراز نوع من القوة العسكرية المواجهة لقوة المحور التركي ـ الإسرائيلي المتنامي في المنطقة»[٣٥].

غير أن البيان الختامي للدورة ١١٠ لاجتماعات مجلس وزراء خارجية الدول

(٣٣) معوض، المصدر نفسه، ص ١٨.

(٣٤) بسام أبو شريف، «تحالف عسكر تركيا وإسرائيل مقدمة لانهيار الجنرالات،» **الشرق الأوسط**، ٥/٣/١٩٩٨.

(٣٥) عامر الحسن، «تعاون مصري ـ يوناني في مواجهة المحور العسكري التركي ـ الإسرائيلي،» **المجتمع** (٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨).

العربية التي انعقدت برئاسة وزير الخارجية السوري فاروق الشرع قد رفضت فكرة الأحلاف العسكرية وحملت لهجة معتدلة إزاء تركيا، ولكنه أشار صراحة إلى أن تحالف أنقرة مع تل أبيب «يعرض مصالح القومية العربية لخطر حقيقي، ويعيد المنطقة إلى سياسة الأحلاف، داعياً أنقرة إلى التبصر وإعادة تقويم الموقف بحيث تنأى بنفسها عن التعاون العسكري مع طرف يحتل القدس الشريف ويسعى إلى تهديدها ويواصل احتلاله للأراضي العربية، إضافة إلى أن هذا الاتفاق الذي وقعه بلد عضو في منظمة المؤتمر الإسلامي يفسر في إسرائيل على أنه مباركة تركية لسياسة إسرائيل في استباحة المقدسات الإسلامية»[٣٦].

وأخيراً أوردت الصحف العربية أخباراً تتعلق بتوثيق تركيا لعلاقاتها مع إسرائيل فيما يتعلق بمواصلة «الحلف التركي ـ الإسرائيلي يواصل تترسه العسكري»[٣٧] من خلال اتفاق أنقرة مع تل أبيب لإنتاج موديلات متطورة من صواريخ (بوبي) جو ـ أرض في خطوة جديدة على طريق التعاون العسكري بينهما، تبلغ قيمتها ٨٠ مليون دولار. إضافة إلى سعي البلدين لأخذ موافقة واشنطن لإنتاج صواريخ (آرو ٢) وهي صنف صواريخ باتريوت الأمريكية التي استخدمت بشكل واسع في حرب الخليج الثانية. ومن جهة أخرى تتواصل في إسرائيل أعمال تحديث طائرات فانتوم التركية (إف ٤ و٥ و١٥ و١٦ التي تستطيع حمل صوارخ بوبي) والتي من المتوقع إعادة تسليمها إلى تركيا اعتباراً من ربيع عام ١٩٩٩.

كما أوردت تلك الصحف أنباء أخرى حول علاقات البلدين، منها زيارة عصمت سزكين ـ الذي ذكرته صحيفة **تشرين** السورية خطأ باسم حكمت سزكين ـ رئيس البرلمان التركي إلى إسرائيل بدعوة من رئيس البرلمان الإسرائيلي «وإجراؤه للمباحثات هناك من أجل تفعيل عملية السلام في المنطقة». إضافة إلى خبر النفي الذي أعلنته الحكومة الباكستانية حول ما تردد من التقاء الرئيس الباكستاني مع الرئيس الإسرائيلي وايزمان لدى زيارة الأخير لأنقرة خلال وجود الرئيس الباكستاني فيها بمناسبة انعقاد مؤتمر الدول الإسلامية المتطورة D-8 في اسطنبول، وبوساطة تركية.

وإذا ألقينا نظرة على مضامين هذه المواد الإعلامية المنشورة في الصحف العربية خلال فترة البحث حول العلاقات التركية ـ الإسرائيلية لاستخلاص صورة الأتراك فيها، فإننا نجد فيها رأيين متناقضين للنخب المثقفة والحاكمة العربية حول التعاون التركي ـ الإسرائيلي في منطقة الشرق الأوسط:

(٣٦) **العالم الإسلامي** (٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨).

(٣٧) **المجتمع** (٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨).

الرأي الأول: يعتقد أن هذا التعاون هو في الأساس نوع من الأحلاف السرية كامتداد للاستراتيجية الأمريكية في المنطقة، بل إنه جزء منها لأنه «يستهدف بشكل أساسي ثلاث دول هي سوريا والعراق وإيران، وهو يملك قدرات هائلة للضغط على هذه الدول أو احتوائها أو مواجهتها. فهذا الحلف يسعى إلى تحجيم دور سوريا وتليين مواقفها تجاه تركيا وإسرائيل ويسعى إلى قيام نظام في العراق مؤيد لأمريكا ومتعاون معها. ويسعى إلى احتواء إيران وتطويق نفوذها ومواجهة امتلاكها أسلحة دمار شامل قادرة على تغيير موازين القوى في المنطقة.

ما يعطي هذا الحلف قوة هو انه امتداد للاستراتيجية الأمريكية وجزء منها، وهو لذلك يلقى دعماً غير معلن من الولايات المتحدة. ومن مظاهر الدعم الأمريكي لهذا الحلف سعي واشنطن إلى ضم ثلاث دول عربية إليه وتأييدها لمطالب تركيا في نزاعها الأخير مع سوريا»[٣٨].

وشعوراً من سوريا ـ وفق هذا الرأي ـ بأن هذا الحلف يستهدفها بالدرجة الأولى، وأن الأردن هو إحدى الدول العربية الثلاث المرشحة للانضمام إليه، فقد ساد التوتر علاقات البلدين حتى وصلت إلى حد المقاطعة بسبب معارضة سوريا الشديدة لاتفاقية واي بلانتيشن غير الموقعة أردنياً، والأزمة الأمنية الناجمة عن «قناعة عمان أن ضرب العملية السلمية هو ضرب لاستقرار الأردن»[٣٩].

الرأي الثاني: الذي يؤمن به دعاة العملية السلمية في المنطقة وأصحاب فكرة التعاون الثلاثي الأردني ـ الأمريكي ـ الفلسطيني لمكافحة الأصولية «على أنه بداية لتعاون إقليمي إسرائيلي ـ فلسطيني ـ أردني، أمنياً، أي أنها بداية تعاون أمني إقليمي عملياً، وان الدور الذي أعطي لجهاز المخابرات المركزية الأمريكي ـ وكما تؤكد المصادر الرسمية الأردنية ـ يخدم مصلحة الأردن لوجود تعاون مسبق مع الأردن»[٤٠].

ولما كانت أضلاع مثلث التعاون الاستراتيجي الأمريكي ـ الإسرائيلي ـ التركي تسعى لمكافحة الأصولية أيضاً والتي تعتقد بمعاداة أضلاع المثلث المساند «للإرهاب الأصولي»: سوريا والعراق وإيران له، فإن أضلاع مثلث التعاون تتطابق مع أضلاع مثلثين آخرين يسعيان للغرض نفسه، هما: المثلث الأردني ـ الإسرائيلي ـ الفلسطيني والمثلث الأمريكي ـ الأردني ـ الإسرائيلي لتؤلف في النهاية فكرة التعاون التركي ـ

(٣٨) أبو النصر، «كيف تدخلت تركيا في المفاوضات السورية ـ الإسرائيلية وما أهداف حلفها مع إسرائيل؟،» ص ٣٢.

(٣٩) القيسي، «أبعاد التصعيد الأخير بين دمشق وعمان،» ص ٣٥.

(٤٠) المصدر نفسه.

العربي ـ اليهودي في مربع جديد يضم تركيا وإسرائيل والأردن وفلسطين تحت المظلة الأمريكية في المرحلة الأولى ولتنضم إليه مصر ودول عربية أخرى في المرحلة التالية. وذلك من أجل دمج إسرائيل في المنطقة من جهة وتغيير فكرة المثلث الشرق الأوسطي العربي ـ التركي ـ الإيراني إلى فكرة التعاون الشرق الأوسطي الإسلامي ـ المسيحي ـ اليهودي ووفق منظور مستطيل الشرق الأوسط الأمريكي الممتد من مراكش غرباً إلى أفغانستان شرقاً عبر آسيا الوسطى، كما قال بريجنسكي، لتحقيق سيطرة أمريكا على أوراسيا ولتنفيذ استراتيجيتها في الاستحواذ على طاقتي البترول والغذاء في العالم في القرن الحادي والعشرين من جهة أخرى.

وقد أدى تناقض هذين الرأيين حول التعاون الإقليمي الإسرائيلي ـ التركي إلى خلافات داخل الصف العربي «وحول كيفية الرد عليه والتعاطي معه. ونقلت دوائر غربية عن مصادر دبلوماسية عربية قولها: إذا كانت مسألة انضمام الأردن إلى هذا الحلف تثير تساؤلات برغم النفي الأردني، فإن عواصم عربية لا تتفق مع شكل التحرك السوري ضد الحلف معتبرة أن سياسة دمشق تدفع في اتجاه إغلاق الأبواب أمام تحرك عربي لدى أنقرة، في حين أن البعض يريد المحافظة على علاقة مع تركيا لكي تكون طرفاً في تخفيف العداء الإسرائيلي وتصلبه تجاه قضايا المنطقة. وتتخوف أكثر من عاصمة عربية من الموقف السوري معتبرة إياه مفتعلاً أكثر من اللازم ومبهماً في خلفيته»[٤١]، في حين «تعتقد بعض المصادر الدبلوماسية العربية المطلعة أن سبب هذا الموقف السوري التصعيدي ضد تركيا الناجم عن عقدها للحلف مع إسرائيل يعود إلى فشل المحادثات التي أجراها في تموز/يوليو ١٩٩٨ وفد سوري في أنقرة بهدف التوصل إلى اتفاق على جدول أعمال للقاء محتمل بين فاروق الشرع ونظيره التركي اسماعيل جم، وأيضاً فشل التوصل إلى اتفاق نهائي لقسمة مياه نهر الفرات بين سوريا وتركيا»[٤٢].

٢ ـ حول الأزمة السورية ـ التركية

لم تكن الأزمة السورية ـ التركية بنت ساعتها في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، ولا بسبب تبادل الاتهامات بين الجارتين سوريا وتركيا بتشكيل علاقة أحدهما بطرف ثالث خطراً على أمنها القومي، بل إن ثمة تراكمات سياسية ومصالح قومية ومنافع اقتصادية منذ أكثر من نصف قرن، أدت إلى تفجير الأزمة السورية ـ التركية التي بدأت

(٤١) **الوطن العربي** (١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨).

(٤٢) **الوطن العربي** (٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨).

بـ «الاتهام الذي وجهه وزير الخارجية السوري فاروق الشرع إلى المسؤولين الأتراك بأنهم يشجعون الحكومة الإسرائيلية على عدم التوصل إلى سلام مع العرب، خلال مقابلة أجرتها معه محطة تلفزيون إل. بي. سي. اللبنانية وجاء فيه قول الشرع: إن تركيا طلبت من إسرائيل عدم التوصل إلى سلام مع العرب لأن مثل هذا السلام لا يخدم مصالح بعض الفئات التركية، وذلك في إشارة واضحة إلى المسؤولين العسكريين الذين يمسكون فعلياً زمام الأمور في تركيا»، وتضيف مجلة **الوطن العربي** إلى ذلك قائلة: «وهذه هي المرة الأولى التي يوجه فيها مسؤول سوري علناً وصراحة مثل هذا الاتهام إلى المسؤولين الأتراك مما يعكس حرص القيادة السورية على إعطاء التحالف الإسرائيلي ـ التركي أبعاداً وأهدافاً تتجاوز إطار تهديده المصالح السورية وحدها، إذ ذكر الشرع في هذا المجال أن التحالف الإسرائيلي يشكل خطراً ليس فقط على سوريا بل أيضاً على الأمن العربي ككل وعلى منطقة الخليج»[٤٣].

وبعد ثلاثة أيام من هذه التصريحات رد الجنرال اتيلا اطاش قائد الفيلق السادس ـ قائد القوات البرية الآن ـ لدى تفتيشه للقوات التركية في معسكر لا يبعد أكثر من ثلاثة كيلومترات من الحدود السورية، بعنف على هذه التصريحات عندما قال «لقد نفد صبر تركيا من مساندة سوريا لمنظمة حزب العمال الكردستاني الإرهابي وزعيمه عبد الله أوجلان مادياً ولوجستياً مما يشكل خطراً على الأمن القومي التركي، فإذا لم تتخل سوريا عن ذلك فإن تركيا ستتخذ الإجراءات اللازمة لحماية أمنها واستقرارها»[٤٤].

وبعد هذا التصعيد المتقابل للموقف من الجانبين السوري والتركي، عقدت الجامعة العربية دورة مجلس وزرائها الاعتيادي في القاهرة خلال ١٦ ـ ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ حيث كشفت المناقشات عن «وجود رغبة عربية واضحة في إبقاء الجسور مفتوحة مع تركيا وتجنب الدخول في مواجهة معها نتيجة قيام تعاون عسكري بينها وبين إسرائيل. وأوضحت مصادر دبلوماسية عربية أن عدداً من رؤساء الوفود العربية حرصوا، خلال مناقشة موضوع التعاون العسكري التركي ـ الإسرائيلي في جلسة مغلقة، على التقليل من خطورة هذا التعاون وأهميته، وامتنعوا عن تأييد الموقف السوري المتشدد. فقد ذكر الرئيس ياسر عرفات في الجلسة المغلقة أن مسعود يلماز رئيس الحكومة التركية أبلغه مؤخراً أن تركيا ليست لديها نيات عدوانية ضد العراق وأنها لم تعقد حلفاً عسكرياً مع إسرائيل بل ان هناك تعاوناً عسكرياً في مجالات محددة ومناورات عسكرية بين البلدين. ودعا عرفات إلى أخذ وجهة نظر تركيا في الاعتبار.

(٤٣) المصدر نفسه.

(٤٤) انظر الصحف التركية الصادرة في ١٩٩٨/٩/٧.

كما أن وزير خارجية الأردن عبد الإله الخطيب ذكر أن من الخطأ تسمية التقارب التركي ـ الإسرائيلي تحالفاً إذ إنه عبارة عن تعاون وتبادل للخبرات العسكرية والتقنية بين البلدين، وهذا ليس مصدر خوف أو قلق للعرب. ودعا عدد من الوزراء العرب خلال هذه الجلسة إلى عدم استفزاز تركيا وتجنب اتخاذ أية أجراءات عربية ضدها والسعي إلى منع تورطها أكثر فأكثر مع إسرائيل»[٤٥]. ولكن انعقاد اجتماع مجلس الأمن القومي ـ وهو أعلى سلطة دستورية والحاكم الفعلي في تركيا ـ في دورته الشهرية الاعتيادية نهاية شهر أيلول/ سبتمبر ١٩٩٨ وتصريحات الرئيس التركي سليمان ديميريل بعد الاجتماع مباشرة «بأن سوريا إذا لم تقم بقطع علاقتها بحزب العمال الكردستاني وإخراج زعيمه عبد الله أوجلان من ديارها، فإن تركيا ستتخذ الإجراءات المناسبة لحماية أمنها الوطني». فكان ذلك بمثابة القطرة التي طفح بها الكيل، فسارعت جهات عربية وإسلامية لإطفاء اللهب الذي سيأتي على الأخضر واليابس في المنطقة، حيث كان للرئيس المصري حسني مبارك دور كبير في ذلك إضافة إلى مساعي بعض الدول الإسلامية.

وقبل المضي في سرد الأحداث وتحليلها، علينا أن نلقي نظرة على العناوين الرئيسية لما كتبته الصحف العربية الخاضعة للدراسة حول هذا الموضوع:

عنوان الموضوع	الصحيفة والتاريخ	الكاتب أو المصدر
١ ـ معارضة عربية لموقف دمشق	**الوطن العربي**، ٢/١٠/١٩٩٨	خبر
٢ ـ بطاقة (افتتاحية العدد)	**الوطن العربي**، ٩/١٠/١٩٩٨	المحرر
٣ ـ تركيا أعلنت الحرب على سوريا	**الأهرام العربي**، ١٠/١٠/١٩٩٨	تحقيق صحفي
٤ ـ أجواء أزمة مفتعلة في الشرق الأوسط	**الأهرام العربي**، ١٠/١٠/١٩٩٨	أسامة سرايا
٥ ـ الافتتاحية	**الأهرام العربي**، ١٠/١٠/١٩٩٨	**الأهرام العربي**
٦ ـ الحرب بالوكالة	**المجتمع**، ١٣/١٠/١٩٩٨	عاطف الجولاني
٧ ـ مصر حذرت تركيا وأبلغت تأييدها لسوريا	**المجتمع**، ١٣/١٠/١٩٩٨	محمد جمال عرفة
٨ ـ العلاقات التركية ـ السورية ملغومة دائماً	**المجتمع**، ١٣/١٠/١٩٩٨	وكالة جهان للأنباء
٩ ـ مخاطر التحالف التركي ـ الإسرائيلي ظاهر للعيان	**المجتمع**، ١٣/١٠/١٩٩٨	بيان للإخوان المسلمين
١٠ ـ العلاقات التركية ـ الإسرائيلية وآثارها الجانبية على العلاقات العربية ـ التركية	**الإصلاح**، ١٤/١٠/١٩٩٨	ابراهيم الداقوقي
١١ ـ التصعيد التركي والفرصة السانحة أمام العرب	**الوطن العربي**، ١٧/١٠/١٩٩٨	المشير عبد المنعم غزالة
١٢ ـ أمريكا تلتزم بالحياد بين تركيا وسوريا	**الأهرام العربي**، ١٧/١٠/١٩٩٨	خبر
١٣ ـ حل الأزمة التركية يبدأ من داخلها	**الوطن العربي**، ١٧/١٠/١٩٩٨	ابراهيم نافع
١٤ ـ تركيا مع العرب... لا مع إسرائيل	**الأهرام العربي**، ١٧/١٠/١٩٩٨	مقابلة مع أحمد بن حلي
١٥ ـ الحشود العسكرية التركية والإيرانية	**المجتمع**، ٢٠/١٠/١٩٩٨	عبد الرحمن فرحانة
١٦ ـ ترحيل أوجلان: هل ينزع فتيل الأزمة بين سوريا وتركيا؟	**المجتمع**، ٢٠/١٠/١٩٩٨	وكالة جهان
١٧ ـ مياه الفرات هدف صهيوني	**المجتمع**، ٢٠/١٠/١٩٩٨	شعبان عبد الرحمن
١٨ ـ الإعلام التركي مستمر في التسخين	**الأهرام العربي**، ٢٤/١٠/١٩٩٨	سيد عبد المجيد
١٩ ـ ثلاثة نماذج للنضج العربي	**الوطن العربي**، ٢٤/١٠/١٩٩٨	أسامة سرايا
٢٠ ـ مع الأحداث	**الأهرام العربي**، ٢٤/١٠/١٩٩٨	بابكر عيسى
٢١ ـ التوتر التركي انتهى مع سوريا واشتعل مع روسيا	**الأهرام العربي**، ٣١/١٠/١٩٩٨	سيد عبد المجيد
٢٢ ـ الحرب كانت ورقة مستحيلة	**الأهرام العربي**، ٣١/١٠/١٩٩٨	انقرة ـ خاص
٢٣ ـ غيوم في سماء المنطقة	**الإصلاح**، ٣١/١٠/١٩٩٨	هيئة التحرير
٢٤ ـ النجاح الدبلوماسي المؤقت لا يبرر التفاؤل	**الإصلاح**، ٣١/١٠/١٩٩٨	هيئة التحرير
٢٥ ـ الحرب المستحيلة بين سوريا وتركيا	**الإصلاح**، ٣١/١٠/١٩٩٨	ابراهيم الداقوقي
٢٦ ـ دور اليهود في الصراع بين تركيا وسوريا	**المجتمع**، ٣/١١/١٩٩٨	إلى المحرر
٢٧ ـ الرابطة تدعو إلى حل عاجل للخلاف المتصاعد بين سوريا وتركيا	**العالم الإسلامي**، ١١/١١/١٩٩٨	بيان منظمة رابطة العالم الإسلامي
٢٨ ـ المصالحة التركية ـ السورية خطوة للسوق الإسلامية	**الإصلاح**، ١٤/١١/١٩٩٨	ابراهيم الداقوقي
٢٩ ـ إسرائيل زودت تركيا بمعلومات عسكرية عن سوريا	**الدعوة**، ١٥/١٠/١٩٩٨	خبر
٣٠ ـ الوساطة الإسلامية ونزع فتيل الحرب	**الدعوة**، ١٥/١٠/١٩٩٨	المحرر السياسي
٣١ ـ المملكة تجدد أملها في حل الخلاف بين تركيا وسوريا بالطرق السلمية	**الدعوة**، ١٥/١٠/١٩٩٨	تصريحات الملك فهد
٣٢ ـ ملف الأزمة السورية ـ التركية	**الوطن العربي**، ١٦/١٠/١٩٩٨	هيئة التحرير
٣٣ ـ دمشق وراء الأسوار	**الوطن العربي**، ١٦/١٠/١٩٩٨	وليد أبو ظهر

(٤٥) **الوطن العربي** (٢ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٨).

٣٤ ـ واشنطن لا تتدخل في الصراع التركي ـ السوري	**الوطن العربي**، ١٩٩٨/١٠/١٦	خبر
٣٥ ـ هذه التقارير الإسرائيلية فجرت الحرب بين تركيا وسوريا	**الوطن العربي**، ١٩٩٨/١٠/١٦	رياض علم الدين
٣٦ ـ حرب مفتوحة أم مغامرة محدودة	**الوطن العربي**، ١٩٩٨/١٠/١٦	شفيق الحوت
٣٧ ـ ماذا يريد؟ (صورة قلمية عن ديميريل)	**الوطن العربي**، ١٩٩٨/١٠/١٦	كاريكاتير
٣٨ ـ دمشق ـ أنقرة: طبول الحرب وطبول التسوية	**الوطن العربي**، ١٩٩٨/١٠/١٦	المحرر السياسي
٣٩ ـ ضربة جوية تركية ضد سوريا بالطريقة الأمريكية	**الوطن العربي**، ١٩٩٨/١٠/١٦	مقابلة مع محمد حرب
٤٠ ـ خبيران تركيان يتحدثان عن خلفيات وأبعاد التصعيد التركي	**الوطن العربي**، ١٩٩٨/١٠/١٦	مقابلة من باريس
٤١ ـ هذه الخلافات ما زالت تهدد بتفجير الصراع التركي ـ السوري	**الوطن العربي**، ١٩٩٨/١٠/١٦	جيمس مورا
٤٢ ـ رسالة	**الوطن العربي**، ١٩٩٨/١٠/١٦	أبو مالك
٤٣ ـ الأمن المائي العربي في خطر	**الوطن العربي**، ١٩٩٨/١٠/٢٣	شفيق الحوت
٤٤ ـ رأي أمريكي في الأزمة	**الوطن العربي**، ١٩٩٨/١٠/٢٣	مقابلة مع سكوكروفت
٤٥ ـ نفط آسيا الوسطى عبر إيران رغم الاعتراضات اليهودية	**المجلة**، ١٩٩٨/١٠/٢٤	خبر
٤٦ ـ الشارع الإسلامي التركي لن يقف مكتوف اليدين	**المجلة**، ١٩٩٨/١٠/٢٤	خبر
٤٧ ـ إبعاد أوجلان يحل المشكلة وتركيا هي الأقوى	**المجلة**، ١٩٩٨/١٠/٢٤	مقابلة مع خبير أمريكي
٤٨ ـ الموقف العربي الموحد والوساطة السعودية حاصرتا الحرب في آخر لحظة	**المجلة**، ١٩٩٨/١٠/٢٤	محمود كامل ـ دمشق
٤٩ ـ وزير الإعلام السوري: نريد علاقات جيدة مع تركيا	**المجلة**، ١٩٩٨/١٠/٢٤	خبر
٥٠ ـ أسباب التوتر أبعد من عقدة أوجلان وللمصالحة الكردية في واشنطن دور	**المجلة**، ١٩٩٨/١٠/٢٤	يوسف وانلي ـ أنقرة
٥١ ـ ما وراء الاتفاق السوري ـ التركي	**الوطن العربي**، ١٩٩٨/١١/٦	متابعة ـ المحرر
٥٢ ـ كلنا مع سوريا	**الوطن العربي**، ١٩٩٨/١١/١٣	رسالة إلى المحرر

٥٣ ـ هل تتوقف الحرب الإعلامية بين الأردن وسوريا؟	**المجتمع**، ١٩٩٨/١١/١٧	أسامة عبد الرحمن
٥٤ ـ نتنياهو يحاول ضرب تركيا بسوريا لتفجير جنوب لبنان	**المجلة**، ١٩٩٨/١١/١٧	كاريكاتير
٥٥ ـ حشود سورية وأردنية لما بعد الضربة الأمريكية	**الوطن العربي**، ١٩٩٨/١١/٢٠	خبر
٥٦ ـ دور لبنان في اتفاق أضنة	**الوطن العربي**، ١٩٩٨/١١/٢٠	خبر
٥٧ ـ الكلام عن تنازلات سورية لصالح تركيا ادعاءات مغرضة	**المجلة**، ١٩٩٨/١١/٢١	مقابلة مع فاروق الشرع
٥٨ ـ الواقع الآتي	**الوطن العربي**، ١٩٩٨/١٢/٤	وليد أبو ظهر
٥٩ ـ مافياوي (صورة قلمية ليلماز)	**الوطن العربي**، ١٩٩٨/١٢/٤	كاريكاتير
٦٠ ـ نصيحة للأتراك	**الوطن العربي**، ١٩٩٨/١٢/٤	رسالة إلى المحرر
٦١ ـ موسى: الرئيس مبارك في تركيا لمناقشة القضايا الساخنة	**الأهرام العربي**، ١٩٩٨/١٢/٥	خبر
٦٢ ـ امتنان تركي مزدوج لزيارة مبارك إلى بلادهم	**الأهرام العربي**، ١٩٩٨/١٢/١٢	خبر
٦٣ ـ مبارك في سوريا خلال أيام	**الأهرام العربي**، ١٩٩٨/١٢/١٩	خبر
٦٤ ـ الأزمة التركية ـ السورية	**شؤون الأوسط**، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٨	افتتاحية ـ طلال عتريسي
٦٥ ـ سياسة حافة الهاوية التركية	**شؤون الأوسط**، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٨	محمد نور الدين
٦٦ ـ الأزمة التركية ـ السورية	**السياسة الدولية**، كانون الثاني/ يناير ١٩٩٩	أحمد دياب
٦٧ ـ خطوات تركية لتحسين العلاقات مع سوريا	**تشرين**، ١٩٩٩/١/١٤	خبر
٦٨ ـ قبارصة أتراك يحتجزون ثلاثة صيادين سوريين	**الشرق الأوسط**، ١٩٩٩/٢/٢٤	خبر
٦٩ ـ محادثات سورية ـ تركية في إطار اتفاق التعاون الثنائي	**الشرق الأوسط**، ١٩٩٩/٢/٢٤	خبر
٧٠ ـ جم: علاقاتنا مع سوريا حسنة	**تشرين**، ١٩٩٩/٣/٢١	خبر
٧١ ـ لقاء تركي ـ سوري عالي المستوى	**الشرق الأوسط** ١٩٩٩/٣/٢١	خبر
٧٢ ـ المباحثات السورية ـ التركية تتناول تطوير التعاون	**تشرين**، ١٩٩٩/٣/٢٤	خبر

٧٣ ـ تركيا تقترح بناء أنبوب لنقل الغاز السوري إلى أنقرة	**الشرق الأوسط**، ١٩٩٩/٣/٢٤	خبر
٧٤ ـ أنقرة ودمشق تطوران علاقاتهما التجارية	**الشرق الأوسط**، ١٩٩٩/٣/٢٤	خبر
٧٥ ـ نتائج المباحثات السورية ـ التركية تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري	**تشرين**، ١٩٩٩/٣/٢٥	خبر
٧٦ ـ صفحة جديدة في العلاقات السورية ـ التركية	**تشرين**، ١٩٩٩/٣/٢٩	خبر

وعند إلقاء نظرة على هذه المواد الإعلامية الـ ٧٦ المنشورة في الصحف العربية الصادرة خلال فترة الستة أشهر الخاضعة للدراسة، فإننا نجدها تتمحور حول القضايا التالية:

ـ تهديد تركيا للأمن القومي العربي من خلال «تأكيدها باتخاذ ما يلزم ضد سوريا في حالة عدم تنفيذها لمطاليبها».

ـ إن أجواء الحرب تسيطر على المنطقة وعلى العلاقات العربية ـ التركية وأن إسرائيل تقف وراء ذلك.

ـ ان ترحيل أوجلان لا يحل المشاكل القائمة بين سوريا وتركيا.

ـ ثمة خلافات في وجهات النظر العربية حول موقف سوريا من تركيا.

ـ إن الأزمة محاولة للضغط على سوريا لدفعها إلى بيت الطاعة الأمريكي.

ـ إن هذه الحرب المستحيلة سوف لن تقع.

إن هذه المحاور الستة التي تستقطب العناوين الرئيسية الخاصة بالأزمة السورية ـ التركية، توضح مدى الحساسية التي يبديها العرب تجاه قضايا رئيسة ثلاث تؤلف الثوابت العربية في هذا المجال، هي:

١ ـ الأمن القومي العربي.

٢ ـ إن إسرائيل وراء جميع المشاكل والخلافات القائمة في المنطقة لأنها تحاول دائماً إثارة الخلافات بين العرب والمسلمين أو الدول الإسلامية من أجل الاصطياد في الماء العكر ولعرقلة تطور ونمو تلك الدول لأنها تقف ضد حركات الوحدة العربية أو الإسلامية في المنطقة، لكي تبقى القوة الضاربة الوحيدة فيها.

٣ ـ العطف على القضية الكردية باعتبارها حركة تحرير قومية تسعى لتحقيق

هويتها في المنطقة من أجل التمتع بممارسة لغتها وثقافتها ضمن الوحدة الوطنية لبلدان الشرق الأوسط. غير أن هذا العطف لا يصل إلى حد الدعوة لتقرير مصيرهم.

وإذا كان الأمن القومي العربي يؤلف أحد ثوابت السياسة الخارجية العربية، فإنه يحظى بالأهمية الأولى في الأزمة السورية ـ التركية لأنه يرتبط بالثابتين العربيين الآخرين: عدم الثقة بنوايا إسرائيل في المنطقة «لأن اليهود يقفون خلف كل مصيبة في العالم، لأنهم المستفيدون من تصنيع السلاح وتصديره وصنع الحروب وإيقاد الفتن وبمخالبهم المسمومة كافة وسائل الإعلام وأدوات السياسة يحركونها مثلما يريدون. وقد شهد شاهد من أهلها إذ كتب محلل إسرائيلي يقول: إن تركيا وإسرائيل تريدان عالما عربياً مقسماً»[٤٦] ولا سيما بعد أن أكد رياض علم الدين أن «الموساد قد تبرع بنقل وثائق وصور وأفلام عن أوجلان ومعسكراته ملتقطة بالأقمار الصناعية وطائرات التجسس بدون طيار في قرى سهل البقاع اللبناني إلى الاستخبارات التركية، والتقط صوراً عن خروج عبد الله أوجلان زعيم حزب العمال الكردستاني من شقته في مبنى في حي أبو رمانة في دمشق استناداً إلى مصادر أمنية غربية مقربة من قيادة حلف شمال الأطلسي في بروكسل»[٤٧] من جهة، ولأن العرب الذين قاسوا من الاستعمار والاستبداد ينظرون بعين العطف إلى كل الحركات الشعبية التي تطالب بحقوقها المهضومة وبالاعتراف بهويتها القومية من جهة أخرى. غير أن هذا العطف لا يصل إلى حد الدعوة للاعتراف بتقرير المصير للأكراد في المنطقة، لأن ذلك يرتبط ـ بالتالي ـ بالأمن القومي العربي أيضاً، ولذلك فإن دول المنطقة التي تقطنها الأقليات الكردية تحاول تصدير مشكلتها إلى الدول الأخرى بمحاولة حل مشكلة الأكراد في تلك الدول ونسيان مشكلتها المتعلقة بهم. ولذلك فقد أكد ابراهيم نافع رئيس تحرير صحيفة **الأهرام** القاهرية في تعليقه على الأزمة السورية ـ التركية بأن «حل الأزمة الكردية يبدأ من داخل تركيا أولاً، ثم بعد ذلك يأتي دور دول الجوار وفي مقدمتها سوريا، ومن شأن الحوار السياسي ـ الدبلوماسي أن يساعد البلدين في الوصول إلى تفاهم مقبول حول الأكراد. وليس اللجوء إلى العدوان المسلح أو حتى مجرد التهديد به»[٤٨].

غير أن العرب، وانطلاقاً من حرصهم على أمنهم القومي وعلى التضامن العربي،

---

(٤٦) انظر رسالة إلى المحرر، عبد الله عبد الرحمن الماجد، في: **المجتمع** (٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٨).

(٤٧) رياض علم الدين، «هذه التقارير الإسرائيلية فجرت الحرب بين تركيا وسوريا،» **الوطن العربي** (١٦تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٨).

(٤٨) نافع، «حل الأزمة التركية يبدأ من داخلها».

وجدوا في الأزمة السورية ـ التركية «أجواء أزمة مفتعلة في الشرق الأوسط»[٤٩] وأن هذه الأزمة الراهنة «أخطر ما يتعرض له الشرق الأوسط في العصر الحديث، بل هي ربما في مستوى نكبة فلسطين العام ١٩٤٧»[٥٠]. ولذلك فقد «حذرت مصر ـ وهي أكبر الدول العربية ولها وزنها الدولي وعلاقاتها المتميزة مع تركيا ـ من الكارثة وأبلغت انقرة تأييدها لسوريا في هذه الأزمة»[٥١] بعد أن تردد أن «تركيا تتهيأ لإنزال ضربة جوية ضد سوريا على الطريقة الأمريكية، ثم ضرب سهل البقاع اللبناني في الخطوة الثانية، وأن أمريكا لن تعترض على الضربة الجوية الخاطفة، لأن العالم لن يسمح بحرب عسكرية شاملة»[٥٢]، ولا سيما بعد أن أكدت الأنباء أن أمريكا تلتزم بالحياد بين تركيا وسوريا[٥٣] إذا ما وقعت الحرب بينهما.

وإذا كانت صحيفة **الأهرام العربي** قد أكدت أن «تركيا قد أعلنت الحرب على سوريا من خلال تحشيداتها العسكرية على الحدود السورية»[٥٤] فعلاً، فإن معظم الكتاب العرب كانوا يعتقدون أن هذه الحرب ـ لو وقعت ـ فإنها ستكون «حرباً بالوكالة عن إسرائيل وكخطوة أولى للتحالف التركي ـ الصهيوني بهدف وضع سوريا بين فكي كماشة تركيا وإسرائيل»[٥٥]، أو كما قال محرر مجلة **الوطن العربي** «لا نصدق أن تركيا قد انتقلت تماماً وعن سابق تصور وتصميم إلى صف الأعداء، كدنا نصدق أن حلفها العسكري مع إسرائيل ليس حلفاً، وليس موجهاً ضدنا. وكدنا أيضاً نبرر لها التعاون العسكري مع إسرائيل بضرورات تطوير جيشها لأهداف أخرى، قد يكون التوتر... بسبب قبرص. ولكن تركيا اليوم هي التي حسمت شكنا باليقين: فها هي تحشد جيشها ضد سوريا، بل إنها تصف وعلى لسان كبار مسؤوليها، الوضع على الحدود التركية ـ السورية بأنه حالة حرب. وهذا التصعيد المشبوه يتزامن مع تأزم في الشرق الأوسط ناجم عن تعنت إسرائيل، وغياب كامل للمسار السوري في الوقت الذي ما زال فيه مشروع موردخاي للانسحاب من جنوب لبنان قائماً ومرشحاً للتطبيق

(٤٩) أسامة سرايا، «أجواء أزمة مفتعلة في الشرق الأوسط،» **الأهرام العربي** (١٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨).

(٥٠) علم الدين، «هذه التقارير الإسرائيلية فجرت الحرب بين تركيا وسوريا».

(٥١) محمد جمال عرفة، «مصر حذرت تركيا وأبلغت تأييدها لسوريا،» **المجتمع** (١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨).

(٥٢) مقابلة مع محمد حرب، في: **الوطن العربي** (١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨).

(٥٣) **الأهرام العربي** (١٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨).

(٥٤) **الأهرام العربي** (١٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨).

(٥٥) عاطف الجولاني، «الحرب بالوكالة: التصعيد التركي المفاجئ ضد سوريا.. لماذا؟،» **المجتمع** (١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨).

في أي وقت. إنه حصار واضح لسوريا، طرفاه إسرائيل وتركيا، فدمشق يجب أن تدخل في بيت الطاعة الأمريكي، وإلا فإن تركيا مستعدة للقيام بدور مخلب القط»[٥٦].

إذن كانت ثمة شكوك لدى العرب بأن تركيا ستحارب سوريا نيابة عن الآخرين «حيث إن التهديدات الحادة والعنيفة ضد دمشق انطلقت من إسرائيل خلال زيارة رئيس وزراء تركيا مسعود يلماز إليها في أيلول/سبتمبر ١٩٩٨. لكن الأهم من كل ذلك هو المنحى الخطير الذي حرص نتنياهو ويلماز على إثارته يومها وهو الانتقال من الحديث عن تعاون عسكري وأمني بين البلدين إلى التسويق لنظام أمني إقليمي ثنائي ـ في البداية ـ وكان منطقياً أن يزيد هذا المشروع من مخاوف سوريا وتعزيز شكوكها في استمرار المؤامرة الإسرائيلية ـ التركية ـ الأمريكية لعزلها ومحاصرتها بهدف الضغط عليها لدخول العملية السلمية بالشروط الإسرائيلية والتنازل عن مواقفها الثابتة»[٥٧]. ولذلك فقد وصف مسعود يلماز في الصحافة العربية بأردأ الأوصاف «المافياوي المنفوخ بالكذب وأن عنتريته ليست إلا سراباً وأن خلف قناع رجل الدولة يختفي وجه رجل عصابات»[٥٨]. أما الرئيس التركي سليمان ديميريل فقد وصف بأنه «سمسار حروب لصالح الغير يشق الطريق لاسرائيل لتسييد المنطقة»[٥٩]، بل إن عباس الطرابيلي، رئيس تحرير جريدة **الوفد** المعارضة المصرية يعتقد «أن الرئيس ديميريل هو نتنياهو تركيا»[٦٠] في إشارة واضحة إلى اعتماده في الحكم ـ مثل نتنياهو ـ على جنرالات الجيش وقرارات مجلس الأمن القومي الذي تأتمر الحكومات التركية بأوامره الصادرة إليها عن طريق تلك القرارات في خطة مكشوفة، ولهذا «فإن ثمة مؤامرة أو خطة أو استراتيجية جديدة يراد تنفيذها في المنطقة وهذا مما يستوجب الحذر والتحذير»[٦١]. ومن هنا فإن هذه التحليلات وتلك التحذيرات جميعها تأكيد لفرضيتنا الثالثة بأن ثمة عدم ثقة عربية بنيات الحكام الأتراك في قضايا الأمن القومي العربي والذي ينعكس سلبياً على صورة أولئك الحكام والقابضين على السلطة في تركيا، لدى

(٥٦) بطاقة بقلم المحرر، في: **الوطن العربي** (٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨).

(٥٧) علم الدين، «هذه التقارير الإسرائيلية فجرت الحرب بين تركيا وسوريا،» ص ٢١.

(٥٨) انظر كاريكاتير «أنا والزمن» بعنوان «مافياوي»، في: **الأسبوع العربي** (٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨)، ص ١٠.

(٥٩) انظر كاريكاتير «أنا والزمن» بعنوان «ماذا يريد»، في: **الأسبوع العربي** (١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨)، ص ١٢.

(٦٠) «خبراء مصريون: الحرب مستبعدة وينبغي تغيير المعاملة مع تركيا،» **المجتمع** (١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨)، ص ٢٨.

(٦١) وليد أبو ظهر، «الواقع الآتي،» **الوطن العربي** (٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨).

العرب نتيجة الأحكام المسبقة التي يحملها العرب ضدهم بسبب تراكمات الماضي وانقطاع الصلة بين العرب والأتراك وعدم محاولتهما تطوير علاقاتهما لمعرفة أحدهما بالآخر بشكل أفضل.

وأمام هذا التطور الدراماتيكي للأزمة السورية ـ التركية تنادى الزعماء العرب والمسلمون إلى ضرورة نزع فتيل الحرب، فكانت الزيارات المكوكية للرئيس حسني مبارك بين دمشق وأنقرة، حيث استطاع بعلاقاته الوثيقة مع الرئيسين حافظ الأسد وسليمان ديميريل تقريب وجهات النظر بين البلدين والاتفاق على المستويات الدنيا من مطاليب الطرفين بعد أن اتسم الموقف السوري بدرجة عالية من ضبط النفس والمرونة، ولذلك فقد سعت سوريا إلى «عقد صفقة كاملة مع الجانب التركي لا تقتصر على المشكلة الكردية، وإنما تستهدف تسوية مشكلة المياه وتتجاوز تلك الحساسيات التي أوجدها التعاون التركي ـ الإسرائيلي على صعيد العلاقات الثنائية»[٦٢] بعد أن اتفقت وجهة نظر معظم المعلقين السياسيين والعسكريين على استبعاد فكرة الحرب بين الطرفين لأنها ورقة مستحيلة لا تساعد ظروف الطرفين الداخلية وعلاقاتهما الدولية بلعبها في الظروف الراهنة[٦٣].

كما دعا العديد من المعلقين السياسيين والعسكريين وبعض المسؤولين العرب إلى ضرورة التعاون مع تركيا لكي لا تذهب أشواطاً بعيدة في علاقاتها مع إسرائيل بعد أن «وضعت نفسها ـ انطلاقاً من مواقع التحالف العسكري مع إسرائيل ـ خارج نطاق العالمين العربي والإسلامي وبذلك فقدت مكانتها ووزنها في هذين العالمين. ولكن

(٦٢) أحمد دياب، «الأزمة التركية ـ السورية: المحددات والقيود،» **السياسة الدولية**، السنة ٣٥، العدد ١٣٥ (كانون الثاني/يناير ١٩٩٩)، ص ٢٠٥.

(٦٣) من تلك التحليلات: «الحرب كانت ورقة مستحيلة،» **الأهرام العربي** (٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨)؛ «خبراء مصريون: الحرب مستبعدة وينبغي تغيير المعاملة مع تركيا»؛ عبد الرحمن فرحانة، «الحشود العسكرية التركية والإيرانية وموقعها في إطار المشهد السياسي للمنطقة،» **المجتمع** (٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨)؛ أسامة سرايا، «ثلاثة نماذج للنضج العربي،» **الأهرام العربي** (٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨)؛ بابكر عيسى، «مع الأحداث،» **الأهرام العربي** (٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨)؛ محمد نور الدين، «سياسة «حافة الهاوية» التركية: مقاربة للدوافع والاستهدافات،» **شؤون الأوسط**، السنة ٨، العدد ٧٦ (تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨)؛ محمود كامل، «الموقف العربي الموحد والوساطة السعودية حاصرتا الحرب في آخر لحظة،» **المجلة** (٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨)؛ شفيق الحوت، «حرب مفتوحة أم مغامرة محدودة؟،» **الوطن العربي** (١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨)؛ «خبيران تركيان: تركيا لم تعد تتحمل فاتورة إرهاب [حزب العمال] الكردستاني،» **الوطن العربي** (١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨)؛ محمد عبد الحليم أبو غزالة (المشير)، «التصعيد التركي والفرصة السانحة أمام العرب،» **الأهرام العربي** (١٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨)؛ عتريسي، «الأزمة التركية ـ السورية»؛ دياب، «الأزمة التركية ـ السورية: المحددات والقيود»، وابراهيم الداقوقي، «الحرب المستحيلة بين تركيا وسوريا: إسرائيل... ومحاولة إشعال المنطقة،» **الإصلاح** (دبي)، العدد ٣٩٩ (تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨).

الواقعية والعقلانية التي اتسمت بهما قرارات الجامعة العربية حول تركيا وعلاقاتها مع إسرائيل يجب أن تدفع تركيا لإعادة النظر في توجهاتها السياسية نحو العرب لأن تراثها وتاريخها وعلاقاتها تحتم عليها ذلك، ولا سيما أن الإسلام التركي هو رديف للإسلام العربي والإيراني والباكستاني ما دام ثمة إيمان بالله وبكتاب واحد وعقيدة واحدة سمحاء»[٦٤]، بل إن أحمد بن حلي، الأمين العام المساعد للشؤون السياسية بالجامعة العربية أكد «أننا يجب أن نحرص على العلاقات الوثيقة والمتنوعة مع تركيا التي تربطنا بها علاقات تاريخية وميراث حضاري مشترك. إضافة إلى أن هناك مصالح مشتركة... فتركيا ترتبط مع العرب في تعاملات تجارية بما يفوق خمسة مليارات دولار سنوياً، ولهذا فإن هذه المصالح المشتركة تدفعنا كي نحافظ على العلاقات معها ولا ينبغي بأي حال من الأحوال فتح جبهة معادية معها، ولا سيما أن تركيا مع العرب... لا مع إسرائيل، ولذلك نريد أن تكون تركيا والعرب جزءاً من نظام المنطقة مستقبلاً»[٦٥]. في حين يعتقد د. وحيد عبد المجيد رئيس وحدة الدراسات العربية بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام «أن سبب الوصول إلى هذه النقطة في الصراع بين تركيا وسوريا هو الرعونة في التعامل العربي مع تركيا في الفترة الأخيرة»[٦٦]. ومن هنا فإنه «متخوف من أن يترتب على ذلك أن نفقد تركيا للأبد، ويقول: إننا نتعامل مع تركيا وكأن النخبة العسكرية الموجودة في تركيا ستظل للأبد، وهذا غير صحيح، فتركيا ستبقى دولة إسلامية مهما فعل حكامها العسكريون. وفي فترة سابقة لم يتصور أحد أن يحدث في إيران ما حدث الآن، ففي عهد الشاه لم يتصور أحد أن تعود إيران يوماً لدعم القضايا العربية والإسلامية، ومع ذلك حدث التغيير. وما حدث الآن في التعاملات العربية مع تركيا يسيء إلى الشعوب التركية»[٦٧].

وهنا يتبادر إلى الذهن سؤالان: هل حقق الموقف العربي الموحد والوساطة السعودية ومبادرات الرئيس حسني مبارك، الانفراج المطلوب في العلاقات السورية ـ التركية بعد توقيع اتفاقية أدنة؟

وهل أن ترحيل أوجلان زعيم منظمة حزب العمال الكردستاني من دمشق قد حلّ كافة المشاكل المعلقة بين البلدين؟

(٦٤) ابراهيم الداقوقي، «العلاقات التركية ـ الإسرائيلية وآثارها الجانبية على العلاقات العربية ـ التركية،» **الإصلاح** (١٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨).

(٦٥) سعيد عيسى وأحمد بن حلي، «على العرب امتلاك القنبلة النووية،» **الأهرام العربي** (١٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨).

(٦٦) «خبراء مصريون: الحرب مستبعدة وينبغي تغيير المعاملة مع تركيا».

(٦٧) المصدر نفسه، ص ٢٨.

تجيب صحيفة **الوطن العربي** عن السؤال الأول بالقول «كشفت مصادر دبلوماسية عربية وثيقة الإطلاع أن ثلاثة عوامل رئيسية دفعت القيادة السورية إلى الموافقة على توقيع الاتفاقية السورية ـ التركية نهاية الشهر الماضي وهو الاتفاق الذي أقر فيه السوريون بوقف دعم الانفصاليين الأكراد المنتمين إلى حزب العمال الكردستاني بزعامة عبد الله أوجلان وبعدم السماح لأوجلان بالإقامة في أراضيهم.

العامل **الأول** هو تلقي للمسؤولين السوريين معلومات دقيقة وأكيدة من جهات عربية وإقليمية ودولية تفيد أن القيادة التركية ستنفذ بالفعل عمليات عسكرية عدة ضد مواقع وأهداف معينة في سوريا ولبنان إذا لم يتم التوصل إلى تفاهم واضح حول قضية أوجلان والأكراد.

العامل **الثاني** هو أن الدول العربية المعنية بالأمر التي لعبت دوراً في تسوية الأزمة بين دمشق وانقرة شددت على أن قضية أوجلان والأكراد لا تستحق فعلاً أن تخوض سوريا حرباً بسببها مع تركيا أو تدخل في نزاع مسلح طويل معها. وهو ما سيؤدي إلى مزيد من التقارب والتلاحم بين الأتراك والإسرائيليين.

والعامل **الثالث** هو أن القيادة السورية تلقت وعداً جدياً بأن توقيع الاتفاق مع تركيا سيفتح الباب في مرحلة لاحقة إلى بدء مفاوضات حقيقية سورية ـ تركية تتعلق بتقاسم مياه نهر الفرات بشكل عادل مما يؤدي إلى حصول السوريين على حصتهم المشروعة من هذه المياه خلافاً لما هو عليه الحال منذ بضع سنوات»[٦٨].

ولذلك فقد صرح فاروق الشرع وزير خارجية سوريا بأن «سوريا قد وقعت اتفاقية متوازنة مع تركيا لا تمس السيادة أو الكرامة الوطنية السورية، وأن بعض العبارات التي قيلت عن تنازلات وقبول كامل بالشروط التركية هي إدعاءات مغرضة بعيدة جداً عن الواقع إلا إذا اعتبرنا أن السياسة الحكيمة التي اتبعتها سوريا في معالجة أزمتها مع تركيا وعدم الاندفاع بتهور في مواجهة عسكرية هو تنازل بنظر البعض.

إن من يتابع التصريحات السورية إزاء العلاقة مع تركيا خلال السنوات الماضية يستنتج بوضوح أن سوريا كانت دائماً تعتبر أن تركيا ليست عدواً للعرب ويجب أن لا تكون وذلك بحكم الصلات التاريخية والجغرافية والدينية والثقافية، وفي كل الأحوال نحن الآن ننظر بتفاؤل وإيجابية إلى مستقبل العلاقات مع تركيا»[٦٩]. وهو الأمر الذي أكده الدكتور محمد سلمان وزير الإعلام السوري لمجلة **المجلة** لدى تعليقه على توقيع

(٦٨) **الوطن العربي** (٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٨).

(٦٩) **المجلة** (٢١ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٨).

الاتفاقية مع تركيا بالقول «إن دمشق لا تريد التدخل في الشؤون الداخلية لتركيا وليست لها مصلحة في حدوث مشاكل في تركيا، فلديها أولوية وهي مواجهة سياسة نتنياهو. ولهذا فإن دمشق تدعو تركيا إلى الحوار في إطار المصالح المشتركة وبما يخدم تعزيز العلاقات العربية ـ التركية». وأضاف: «نحن مستعدون للعودة إلى المشاركة في اجتماعات اللجان السورية ـ التركية الأمنية والمائية والاقتصادية للعمل كل في ما يخصه بالبحث عن حلول للمشاكل العالقة»[٧٠].

في حين يرد الدكتور آلان ماكوفسكي، الخبير في معهد واشنطن للشرق الأدنى، على السؤال الثاني بالقول «كلا... إن إبعاد أوجلان لن يحل المشكلة، لأن التخلص من أوجلان لا يكفي، كما أن هناك العداء التاريخي بين الجانبين لأسباب لها صلة بالامبراطورية العثمانية وغيرها، ولا سيما أن سوريا لا تفهم أبعاد الغضب التركي، لأن تركيا تعتقد أن سوريا وراء هجوم الأكراد عليها عبر الحدود مع إيران والعراق، أي أن الأكراد يتدربون في سوريا ثم يسافرون إلى العراق أو شمال سوريا للهجوم على تركيا. لهذا حتى إذا طردت سوريا عبد الله أوجلان، وحتى إذا أغلقت حدودها مع تركيا، لن تنتهي المشكلة»[٧١]. ويؤيد الكاتب الفرنسي جيمس مورا رأي ماكوفسكي في مقاله المعنون «هذه الخلافات ما زالت تهدد بتفجير الصراع التركي ـ السوري»[٧٢] بالقول «إن الأسباب الكامنة وراء الأزمة ما زالت موجودة وليس هناك دليل على أن الأزمة لن تتكرر في المستقبل القريب، منها: عدم الثقة المتبادلة بين الطرفين تجاه الطرف الآخر، وعدم حضور الجانب السوري لاجتماعات اللجان الأمنية المشتركة ومشكلة المياه، رغم اعتقاد الرئيس التركي سليمان ديميريل بأن القيادة العسكرية بضغطها على رئيس الوزراء مسعود يلماز لحمله على التصعيد بشكل فاضح ومعاد للعرب قد ارتكبت أخطاء، ولا سيما أن ديميريل وعد أكثر من عاصمة عربية بمنع نشوب حرب والعمل بكل ما في وسعه للمحافظة على العلاقات التركية ـ العربية، رغم أن سوريا تشكك بنيات الأتراك ولا تفهم موقفهم من منظمة حزب العمال الكردستاني التي تشكل أولوية تركية»[٧٣]. ويؤكد محررو مجلة **الأهرام العربي** على وجود أزمة ثقة بين الطرفين والتي تشكل أساس المشاكل القائمة بين البلدين في

(٧٠) **المجلة** (٢٤ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٨).

(٧١) انظر: «إبعاد أوجالان لن يحل المشكلة وتركيا هي الأقوى،» مقابلة مع آلان ماكوفسكي، أجرى الحوار محمد علي صالح، **المجلة** (٢٤ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٨).

(٧٢) جيمس مورا، «هذه الخلافات ما زالت تهدد بتفجير الصراع التركي ـ السوري،» **الوطن العربي** (٢٣ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٨).

(٧٣) المصدر نفسه، ص ٢٤ ـ ٢٥.

تحقيقهم المعنون «تركيا أعلنت الحرب على سوريا» بالقول «المياه والأكراد وجهان لعملة واحدة اسمها أزمة عدم ثقة بين تركيا وسوريا فكل منهما تشكل ملامح الصورة التي يدخل عليها التاريخ ليؤجج حدة الأزمة بين الحين والآخر رغم أنه يظل هامشياً مقارنة بركني الصورة الأساسيتين وهما المياه والأكراد»(٧٤).

وإزاء أزمة عدم الثقة الموجودة بين الطرفين، كيف استطاع الرئيس المصري نزع فتيل الأزمة المشتعلة؟

أكد الرئيس حسني مبارك للزعامتين السورية والتركية أن الخيار العسكري لن يكون نزهة عسكرية «رغم أن الميزان العسكري يميل لصالح تركيا فإن السوريين لن يستسلموا وستدخل المنطقة كلها في دوامة لا يعرف أحد متى تنتهي، وبخاصة أن سوريا تحظى بدعم عربي قوي قد يصل إلى حد إعلان الحرب من جانب بعض الدول العربية إذا غزت تركيا سوريا»(٧٥).

ولما كان العرب والمسلمون هم الخاسرين من عملية التصعيد وتسعير أوار الحرب، لذلك «كان تحرك الرئيس المصري حسني مبارك والدبلوماسية المصرية ـ التي بدأت تحركاً سريعاً ـ يسير عبر خمس قنوات رئيسية، هي:

ـ قناة اتصال مع سوريا لحثها على عدم الاستجابة للتصعيد.

ـ قناة اتصال هاتفية مع الرئيس التركي سليمان ديميريل، حيث تم الاتفاق على قبول مبادرة مصرية مؤلفة من خمس نقاط: وقف التصريحات العدائية من الجانبين وترتيب حوار عاجل من خلال لجنة عليا وسحب تركيا لحشودها العسكرية من الحدود السورية، وتوقف الجانبين فوراً عن التدخل في الشؤون الداخلية لبعضهما البعض واحترام سيادة وحدود كل طرف للطرف الآخر مهما كانت التداعيات والدخول في مفاوضات لحل كافة المشاكل المعلقة فوراً.

ـ قناة اتصال مع السعودية لتوحيد الموقف العربي، وقيام الرياض بدور نشط لإقناع الأتراك بالحل السلمي.

ـ القناة الرابعة مع واشنطن لإقناعها بالتدخل للضغط على تركيا لوقف التصعيد وتغليب لغة العقل على مواقفها.

ـ القناة الخامسة والأخيرة مع إسرائيل لإقناعها بالتزام الهدوء وضرورة تحييد تل

(٧٤) **الأهرام العربي** (١٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨).

(٧٥) المصدر نفسه.

ابيب وعدم الزج بنفسها في الخلاف السوري ـ التركي»(٧٦).

وقد أتت هذه الضغوط المصرية على القنوات المذكورة أكلها عندما أعلنت أمريكا أنها تلتزم بالحياد بين تركيا وسوريا وتعهدت في الوقت نفسه بالتدخل لدى تركيا من حين لآخر لاقناعها بالابتعاد عن التصعيد العسكري(٧٧)، كما سحبت إسرائيل جزءاً من قواتها من الحدود السورية لإظهار حسن نيتها تجاه سوريا ولإعلان استجابتها للطلب المصري في هذا المجال، فكانت اتفاقية ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ «درءاً لنشوب حرب جديدة في الشرق الأوسط لحساب الآخرين ولتحقيق مخططات الايديولوجيات المسيطرة في المنطقة»(٧٨).

الجدول رقم (٣ ـ ٥)

أسباب(*) الأزمة السورية ـ التركية

بحسب المواد الإعلامية في الصحف العربية خلال فترة الدراسة

الأسباب / الصحيفة	التصعيد التركي	التهور العربي	إسرائيل	الاستراتيجيات المسيطرة	حزب العمال الكردستاني	الاتفاقية التركية ـ الإسرائيلية	جنرالات تركيا	المياه	الحدود	عدم الثقة
الشرق الأوسط	٣	—	١	—	٤	٢	٤	١	—	١
تشرين	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
العالم الإسلامي	٢	—	١	—	١	١	١	١	—	١
المجلة	٣	—	١	—	٢	١	٢	—	—	—
الوطن العربي	٦	٣	٣	—	٤	٤	٦	٦	٣	٣
المجتمع	٤	١	٤	—	٣	٢	٢	١	١	٢
الدعوة	٢	١	٢	—	٢	٣	١	—	—	—
الأهرام العربي	٤	٢	١	—	٣	١	٣	١	١	٣
الإصلاح	٣	١	٣	٢	٣	٣	٣	١	١	٢
المستقبل العربي	٢	—	٢	—	٢	٢	٢	١	١	—
شؤون الأوسط	٢	١	٢	—	١	٢	٢	١	—	—
السياسة الدولية	٢	—	١	—	١	٢	١	١	١	—
المجموع	٣٣	٩	٢١	٢	٢٦	٢٣	٢٧	١٤	٨	١٢

(*) مجموع الأسباب أكثر من ٧٦ لأنها تتعدد في المقالة الواحدة.

(٧٦) المصدر نفسه، ص ١٨.

(٧٧) **الأهرام العربي** (١٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨).

(٧٨) الداقوقي، «الحرب المستحيلة بين تركيا وسوريا: إسرائيل... ومحاولة إشعال المنطقة».

وعند دراسة الجدول المذكور حول الأزمة السورية ـ التركية خلال فترة الدراسة ومن خلال ٧٦ عنواناً حولها، وإخضاعها لنظرية علم تحليل المضمون لمعرفة أسباب هذه الأزمة التي كادت تشعل حرباً بين العرب والأتراك، فإننا نجد أن السبب الرئيسي للأزمة هو «إسرائيل لأنها وضعت بتحالفها مع تركيا، سوريا بين فكي كماشة، بحيث فسرت دمشق الاندفاعة التركية التي تستخدم لغة التهديد والضغوط العسكرية على أنها ترجمة عملية لمقتضيات التحالف التركي ـ الإسرائيلي والضغوط التي تضيق على سوريا من الشمال والجنوب»[٧٩]، حيث بلغ مجموع الأسباب الإسرائيلية ومرادفاتها من الاستراتيجيات المسيطرة والاتفاقية التركية ـ الإسرائيلية ٦٦ سبباً من مجموع ١٧٤ سبباً، أي بنسبة ٣٧,٩ بالمئة من مجموع تلك الأسباب، وهي دلالة واضحة على مدى الحساسية التي يبديها العرب تجاه إخوانهم المسلمين الذين يقيمون العلاقات مع إسرائيل، لأنها ـ أي إسرائيل ـ تحاول دائماً استغلال تلك العلاقات ضد العرب أولاً ثم ضد الدولة المسلمة التي أقامت تلك العلاقات معها. فقد انتقد اسماعيل جم وزير خارجية تركيا «محاولة إسرائيل التأثير على الرأي العام من خلال اللجوء إلى المبالغة والتحريف فيما يخص العلاقات الثنائية التركية ـ الإسرائيلية، لأن هذه المبالغة تضع تركيا في موقف صعب لتنفيذ رغبتها في أن تكون صديقة للعالم العربي، ولا سيما أن تلك الصداقة لا تعرض علاقات تركيا مع إسرائيل للخطر»[٨٠].

كما اتهمت بعض وسائل الإعلام التركية، القنصلية الإسرائيلية في اسطنبول وعملاء الموساد باغتيال بعض الفلسطينيين وبقتل بعض الإيرانيين لتخريب العلاقات الفلسطينية ـ التركية من جهة، والعلاقات الإيرانية ـ التركية من جهة أخرى، ولا سيما بعد أن ألقت سلطات الأمن التركية القبض على ثلاثة إيرانيين في مطار انقرة بعد اغتيال المفكر العلماني ووزير الثقافة الأسبق الدكتور أحمد تانر قيشلاي يوم الخميس المصادف ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ بتهمة القيام بمحاولة الاغتيال المذكورة، حيث أكدت صحيفة **إيران تايمز**[٨١] في مقالها الافتتاحي المكرس حول الاغتيال، قائلة «إن ثمة أيادي خفية تعمل للإساءة إلى العلاقات الإيرانية ـ التركية خدمة للأهداف الصهيونية. وإن قيام بعض المسؤولين الأتراك باحتجاز هؤلاء الإيرانيين والتحقيق معهم يدل بشكل واضح على مدى تغلغل عملاء الصهيونية في بعض أجهزة الدولة، التي يجب على تركيا أن تسعى للكشف عنهم حفاظاً على أمنها واستقرارها، وحماية لعلاقاتها مع جاراتها بعد أن أكد معظم المسؤولون الأتراك وعلى رأسهم رئيس

(٧٩) **الوطن العربي** (١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨).

(٨٠) **تشرين** (سوريا)، ١٦/٢/١٩٩٨.

(٨١) **إيران تايمز**، ٢٤/١٠/١٩٩٩.

الجمهورية ورئيس الوزراء ومعظم المحللين من أصحاب الضمائر الحية والساهرين على سلامة تركيا «إن الأيادي الخفية الأجنبية هي التي اغتالت قيشلاي ضمن فعاليات الدولة السرية الموجودة داخل الدولة التركية»[٨٢]. وقد قامت السلطات التركية بإطلاق سراح الإيرانين الثلاثة بعد التحقيق معهم.

أما مجموعة الأسباب الأخرى التي تحظى بالمرتبة الثانية في خلق تلك الأزمة، فقد كانت التصعيد العسكري الذي مارسه جنرالات الجيش من «خلال ضغطهم على رئيس الوزراء مسعود يلماز لحمله على التصعيد بشكل فاضح ومعاد للعرب، وهو الأمر الذي انتقده الرئيس ديميريل واعتبره خطأ»[٨٣]، حيث بلغ مجموع تلك الأسباب ٥٦ تكراراً، بحيث إنها تشكل ٣٢,١ بالمئة من مجموع الأسباب التي أدت إلى خلق الأزمة السورية ـ التركية. غير أن لهذه الأسباب علاقة مباشرة بسببين آخرين، هما: جنرالات الجيش التركي ـ ويقصد بهم أعضاء مجلس الأمن القومي وهم رئيس أركان الجيش وقادة القوات البرية والجوية والبحرية والجندرمة ـ الذين لا يثقون بنيات العرب تجاههم وبأن «سوريا هي السبب الرئيس في جعل المشكلة الكردية مأزقاً بلا حل يسمم الحياة الديمقراطية لاعتقادهم بأن مشكلة تركيا الأساسية اليوم هي إرهاب حزب العمال الكردستاني وعبد الله أوجلان، إذ لم تعد تركيا تتحمل فاتورة إرهاب منظمة حزب العمال الكردستاني» وهو ما أكده سميح فانر الخبير الفرنسي في قضايا الشرق الأوسط، وهو تركي في الأصل[٨٤]. فإذا ما جمعنا الكلمات المفتاحية الأربع: التصعيد التركي وجنرالات الجيش وحزب العمال الكردستاني وعدم الثقة التي تؤلف المرتبة الثانية من أسباب الأزمة السورية ـ التركية، لبلغ عدد تكراراتها ٩٦ وهي تشكل ٥٥ بالمئة من الأسباب الكامنة وراء الأزمة السورية ـ التركية، وبذلك ترتقي هذه الأسباب الأربعة مجتمعة إلى المرتبة الأولى، ويعني ذلك أن تركيا هي التي قامت بالتصعيد السياسي للأزمة «للهروب من أزمات الداخل إلى عدو خارجي» كما قال الخبير التركي راوول سبوتاي في المقابلة التي أجرتها معه مجلة **الوطن العربي**[٨٥]، وإن كانت بعض الصحف العربية قد ألقت تبعة خلق وتصيد الأزمة على عاتق التهور العربي، غير أن الرأي لم يكن يؤلف أكثر من ١٠ تكرارات من مجموع ١٧٤، أي بنسبة ٥,٧ بالمئة من مجموع تلك الأسباب.

(٨٢) **يني شفق**، ٢٥/١٠/١٩٩٩.

(٨٣) **الوطن العربي** (٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨).

(٨٤) **الوطن العربي** (١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨).

(٨٥) المصدر نفسه، ص ٢٩.

٣ ـ حول المشكلة الكردية

لسنا بصدد الحديث عن خلفيات الصراع التاريخي بين الأكراد والأتراك، في هذا المحور الخاص بالمشكلة الكردية وإنما سنتناول بالدراسة، آراء الكتاب والباحثين والمحللين السياسيين العرب حول دور المشكلة الكردية في الأزمة السورية ـ التركية التي كادت تعصف بالمنطقة في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ بعد أن اتفقت وجهات نظر كافة المحللين السياسيين لتلك الأزمة على أن حزب العمال الكردستاني وزعيمه عبد الله أوجلان كانا السبب في خلق تلك الأزمة ومفتاح الحل لها بعد أن تخلت سوريا عن أوجلان وطلبت إليه مغادرة البلاد بتأييد روسي وضغوط أمريكية، فكان وقوع أوجلان في الفخ الكيني ـ الإسرائيلي ـ الأمريكي بعد رفض أوروبا إيواءه وتورط إيطاليا سياسياً تجاه المجلس الأوروبي من جهة، وقيام تركيا بقطع علاقاتها الاقتصادية وتجميد علاقاتها السياسية معها من جهة أخرى بعد أن تخلت روسيا عن أوجلان حفاظاً على مصالحها مع تركيا، وباعته اليونان خوفاً من اندلاع الحرب بينها وبين تركيا بعد أن عدت تركيا «قبول اليونان للجوء أوجلان بمثابة إعلان الحرب عليها»[٨٦]. ولكن، قبل ذلك تعالوا لنلق نظرة على العناوين المنشورة في الصحف العربية حول الموضوع خلال فترة الدراسة:

عنوان الموضوع	الصحيفة والتاريخ	الكاتب أو المصدر
١ ـ مخاوف أنقرة من مصالحة الأكراد	**الوطن العربي**، ١٩٩٨/١٠/٢	خبر
٢ ـ مبارك يحاول نزع فتيل الأزمة	**الأهرام العربي**، ١٩٩٨/١٠/١٠	تحقيق محمد حمدي
٣ ـ العلاقات التركية ـ السورية ملغومة دائماً	**المجتمع**، ١٩٩٨/١٠/١٣	وكالة جهان ـ أنقرة
٤ ـ خبيران تركيان يتحدثان عن خلفيات وأبعاد التصعيد التركي	**الوطن العربي**، ١٩٩٨/١٠/١٦	تحقيق من باريس
٥ ـ الموساد تبرع بنقل وثائق وصور وأفلام عن أوجلان ومعسكراته	**الوطن العربي**، ١٩٩٨/١٠/١٦	رياض علم الدين
٦ ـ دمشق ـ أنقرة: طبول الحرب وطبول التسوية	**الوطن العربي**، ١٩٩٨/١٠/١٦	المحرر السياسي
٧ ـ ضرب لبنان الخطوة الثانية في الخطة التركية	**الوطن العربي**، ١٩٩٨/١٠/١٦	د. محمد حرب
٨ ـ روما الكردية	**المجلة**، ١٩٩٨/١٠/١٧	خبر
٩ ـ أوجلان مقابل السلام	**الأهرام العربي**، ١٩٩٨/١٠/١٧	تقرير ـ خالد صلاح
١٠ ـ حل الأزمة التركية يبدأ من داخلها	**الأهرام العربي**، ١٩٩٨/١٠/١٧	ابراهيم نافع
١١ ـ النزاع الكردي ـ التركي يدفع المنطقة نحو التفجير	**المجتمع**، ١٩٩٨/١٠/٢٠	محمود الخطيب
١٢ ـ ترحيل أوجلان: هل ينزع فتيل الأزمة بين سورية وتركيا؟	**المجتمع**، ١٩٩٨/١٠/٢٠	وكالة جهان ـ أنقرة
١٣ ـ أسباب الأزمة	**الوطن العربي**، ١٩٩٨/١٠/٢٣	أبو مالك
١٤ ـ إسرائيل خائفة من أوجلان	**الوطن العربي**، ١٩٩٨/١٠/٢٣	خبر
١٥ ـ لماذا رفض انديك زيارة دمشق	**الوطن العربي**، ١٩٩٨/١٠/٢٣	خبر
١٦ ـ خبير أمريكي: إبعاد أوجلان لن يحل المشكلة وتركيا هي الأقوى	**المجلة**، ١٩٩٨/١٠/٢٤	محمد علي صالح ـ واشنطن
١٧ ـ أسباب التوتر أبعد من عقدة أوجلان	**المجلة**، ١٩٩٨/١٠/٢٤	يوسف كانلي
١٨ ـ توقفت الدعوة للحرب وبدأ الهتاف لأتاتورك	**الأهرام العربي**، ١٩٩٨/١٠/٣١	سيد عبد المجيد
١٩ ـ النجاح الدبلوماسي الموقت لا يبرر التفاؤل	**الإصلاح**، ١٩٩٨/١٠/٣١	تعليق للمجلة
٢٠ ـ أوجلان: ابحثوا عني في كردستان	**المجلة**، ١٩٩٨/١١/٧	خبر
٢١ ـ بعد نجاح العقل السليم لحل الأزمة	**الإصلاح**، ١٩٩٨/١١/١٤	ابراهيم الداقوقي
٢٢ ـ كاريكاتير: ثلاثة أشخاص	**الوطن العربي**، ١٩٩٨/١١/٢٠	فنان المجلة
٢٣ ـ ماوراء اهتمام الغرب بالقضية الكردية	**المجتمع**، ١٩٩٨/١٢/١	معمر كوكجين
٢٤ ـ صفقة أوجلان السرية	**الوطن العربي**، ١٩٩٨/١٢/٤	خبر
٢٥ ـ الموساد حدد موقع أوجلان	**الأهرام العربي**، ١٩٩٨/١٢/٥	خبر
٢٦ ـ تركيا اتهمت ايطاليا بأنها شريكة في جرائم أوجلان	**المجلة**، ١٩٩٨/١٢/٥	عثمان تزغارت
٢٧ ـ التجربة الكردية: نجحت الخارجية الأمريكية حيث فشلت السي. آي. إيه	**المجلة**، ١٩٩٨/١٢/٥	عبد القادر البريفكاني
٢٨ ـ أوجلان وتركيا يتنافسان على قلب بابا الفاتيكان	**المجتمع**، ١٩٩٨/١٢/٨	خبر
٢٩ ـ ايطاليا تعرض أوجلان على العرب	**الوطن العربي**، ١٩٩٨/١٢/١٨	خبر
٣٠ ـ تركيا: أوجلان ليس كل المشكلة	**الإصلاح**، ١٩٩٨/١٢/٣١	تعليق من المجلة
٣١ ـ نقابة للصحفيين الأكراد العراقيين	**الشرق الأوسط**، ١٩٩٩/١/١	خبر
٣٢ ـ ليس كل ما يقوله الأكراد صحيحاً	**الشرق الأوسط**، ١٩٩٩/١/٢	سعدي التينوك

(٨٦) تصريحات بولند أجاويد رئيس وزراء تركيا للصحف التركية في ١٩٩٩/٢/١٤.

٣٣ ـ كفاح الأكراد: من تركيا إلى أوروبا	**الشرق الأوسط**، ٥/١/١٩٩٩	عادل اليزيدي
٣٤ ـ كيف تكون ديمقراطية حينما تنكر على الأكراد حقوقهم	**الشرق الأوسط**، ٥/١/١٩٩٩	إلى المحرر
٣٥ ـ البرزاني والطالباني يجتمعان بعد خمس سنوات	**الشرق الأوسط**، ٩/١/١٩٩٩	خبر
٣٦ ـ إصابة ١١ شخصياً بالتلوث النووي	**الشرق الأوسط**، ٩/١/١٩٩٩	خبر
٣٧ ـ أجاويد يقدم للرئيس ديميريل تشكيلته الوزارية	**الشرق الأوسط**، ١١/١/١٩٩٩	تحليل إخباري
٣٨ ـ ليبيا تنفي استعدادها قبول أوجلان	**الشرق الأوسط**، ١٣/١/١٩٩٩	خبر
٣٩ ـ الأسلوب الأمثل للنضال الكردي	**الشرق الأوسط**، ١٣/١/١٩٩٩	إلى المحرر
٤٠ ـ بغداد تعلن وواشنطن تنفي إصابة طائرة أمريكية	**تشرين**، ١٤/١/١٩٩٩	خبر
٤١ ـ أوجلان وصل سالماً إلى الجهة التي أرادها	**الشرق الأوسط**، ١٨/١/١٩٩٩	خبر
٤٢ ـ الباسك يستضيف البرلمان الكردي	**الشرق الأوسط**، ١٩/١/١٩٩٩	خبر
٤٣ ـ أوجلان حاول التسلل إلى بون	**الشرق الأوسط**، ١٩/١/١٩٩٩	خبر
٤٤ ـ تركيا تبدأ بإنشاء مليشيا تركمانية في العراق	**الشرق الأوسط**، ١٩/١/١٩٩٩	تحليل إخباري
٤٥ ـ أوجلان طلب تأشيرة دخول إلى جنوب أفريقيا	**الشرق الأوسط**، ١٩/١/١٩٩٩	خبر
٤٦ ـ أوجلان رفض الانتقال إلى ليبيا أو السودان خوفاً من النسيان	**الشرق الأوسط**، ١٩/١/١٩٩٩	خبر
٤٧ ـ تركيا تتعهد بمواصلة ملاحقة أوجلان	**الشرق الأوسط**، ٢٠/١/١٩٩٩	خبر
٤٨ ـ العمال الكردستاني يهدد بعمليات مسلحة	**الشرق الأوسط**، ٢١/١/١٩٩٩	خبر
٤٩ ـ ضوء على المصالحة الكردية ـ العراقية	**الشرق الأوسط**، ٢١/١/١٩٩٩	يحيى هركي (إلى المحرر)
٥٠ ـ أوجلان في جمهورية قراباغ الأرمنية	**الشرق الأوسط**، ٢٢/١/١٩٩٩	خبر
٥١ ـ مصدر كردي: طائرة أوجلان حطت في روسيا	**الشرق الأوسط**، ٢٦/١/١٩٩٩	خبر
٥٢ ـ الأحزاب الكردية تدعو أنقرة للحوار السياسي	**الشرق الأوسط**، ٢٧/١/١٩٩٩	خبر ـ عبد الحميد يحياوي

٥٣ ـ حزب البرزاني يرفض الدعم المالي الأمريكي	**الشرق الأوسط**، ٢٧/١/١٩٩٩	خبر
٥٤ ـ عن أوجلان وعن الربعي	**الشرق الأوسط**، ٢٧/١/١٩٩٩	سمير عطا الله
٥٥ ـ أنباء تركية عن لجوء أوجلان إلى الأراضي اللبنانية	**الشرق الأوسط**، ٢٩/١/١٩٩٩	تحليل إخباري
٥٦ ـ أنقرة تدعو إلى تسوية للنزاع العراقي ـ الأمريكي لقطع الطريق على قيام دولة كردية	**الشرق الأوسط**، ٣٠/١/١٩٩٩	ابراهيم الياس (الداقوقي)
٥٧ ـ قرار إغلاق الحزب الديمقراطي الشعبي يشتت أصوات الناخبين الأكراد في تركيا	**الشرق الأوسط**، ٣١/١/١٩٩٩	ابراهيم الياس (الداقوقي)
٥٨ ـ اللاجئون الأكراد يحتلون الكنائس الألمانية	**الشرق الأوسط**، ٣١/١/١٩٩٩	ماجد الخطيب
٥٩ ـ أنقرة تؤكد وروما تنفي عودة أوجلان إلى إيطاليا	**الشرق الأوسط**، ١/٢/١٩٩٩	خبر
٦٠ ـ قانون الاضطهاد العرقي الأمريكي والعين الواحدة	**الشرق الأوسط**، ٢/٢/١٩٩٩	أبو بكر يوسف ابراهيم
٦١ ـ تركيا تسعى لإقناع أوروبا برفض استقبال أوجلان	**الشرق الأوسط**، ٣/٢/١٩٩٩	خبر
٦٢ ـ قصف أمريكي جديد للعراق	**الشرق الأوسط**، ٣/٢/١٩٩٩	خبر
٦٣ ـ تركيا والشعب الكردي	**الشرق الأوسط**، ٣/٢/١٩٩٩	خالد الدوسري
٦٤ ـ المطاردة الكبرى	**الشرق الأوسط**، ٣/٢/١٩٩٩	افتتاحية
٦٥ ـ أجاويد يخشى أن تؤدي سياسة أمريكا إلى تقسيم العراق وقيام الدولة الكردية	**الشرق الأوسط**، ٤/٢/١٩٩٩	ابراهيم الياس (الداقوقي)
٦٦ ـ المانيا ستعتقل أوجلان إذا حاولت طائرته الهبوط	**الشرق الأوسط**، ٤/٢/١٩٩٩	ماجد الخطيب
٦٧ ـ اتهام حزب العمال الكردستاني بمحاولة تفجير أربيل	**الشرق الأوسط**، ٧/٢/١٩٩٩	خبر
٦٨ ـ من مكيافيللي إلى أوجلان	**الشرق الأوسط**، ٨/٢/١٩٩٩	وليد أبو مرشد
٦٩ ـ المانيا تنفي وجود أوجلان على أراضيها	**الشرق الأوسط**، ١١/٢/١٩٩٩	خبر
٧٠ ـ حزب العمال ليس كل الأكراد	**الشرق الأوسط**، ١٣/٢/١٩٩٩	محمد أسعد نبيل
٧١ ـ حكاية تقسيم العراق الوهمية	**الشرق الأوسط**، ١٣/٢/١٩٩٩	الاتحاد الوطني الكردستاني

العنوان	المصدر والتاريخ	الكاتب
٧٢ ـ أوجلان يسقط في فخ تركي	**الشرق الأوسط**، ١٧/ ٢/ ١٩٩٩	خبر
٧٣ ـ تركيا تعتقل أوجلان في عملية سرية بكينيا	**الشرق الأوسط**، ١٧/ ٢/ ١٩٩٩	خبر
٧٤ ـ أوجلان قائد جذاب عند البعض وقاتل عند الآخرين	**الشرق الأوسط**، ١٧/ ٢/ ١٩٩٩	خبر
٧٥ ـ اعتقال أوجلان فصل آخر في مسلسل عرض العضلات التركي	**الشرق الأوسط**، ١٧/ ٢/ ١٩٩٩	أمير طاهري
٧٦ ـ متحدث كردي: اليونان نقضت تعهدها والموساد لعبت دوراً في القضية	**الشرق الأوسط**، ١٧/ ٢/ ١٩٩٩	ماجد الخطيب
٧٧ ـ قوة كوماندوس تركية خدرت أوجلان وعادت به إلى اسطنبول	**الشرق الأوسط**، ١٧/ ٢/ ١٩٩٩	ابراهيم الياس (الداقوقي)
٧٨ ـ الفصل الأخير في قضية زعيم حزب العمال الكردستاني	**الشرق الأوسط**، ١٧/ ٢/ ١٩٩٩	تعليق اخباري
٧٩ ـ أوجلان ورطة تركية	**الشرق الأوسط**، ١٧/ ٢/ ١٩٩٩	أحمد الربعي
٨٠ ـ بعد سقوط أوجلان	**الشرق الأوسط**، ١٧/ ٢/ ١٩٩٩	افتتاحية
٨١ ـ هبوط بالقوة	**الشرق الأوسط**، ١٧/ ٢/ ١٩٩٩	سمير عطا الله
٨٢ ـ تركيا تعتقل أوجلان	**تشرين**، ١٧/ ٢/ ١٩٩٩	خبر
٨٣ ـ أثينا ونيروبي تنفيان مسؤوليتهما عن اعتقال أوجلان	**تشرين**، ١٧/ ٢/ ١٩٩٩	خبر
٨٤ ـ احتجاجات كردية واسعة في أوروبا	**تشرين**، ١٧/ ٢/ ١٩٩٩	خبر
٨٥ ـ ثورة الأكراد في أوروبا ضد اعتقال أوجلان توقع ٣ قتلى	**الشرق الأوسط**، ١٨/ ٢/ ١٩٩٩	خبر
٨٦ ـ الكوماندوس الأتراك استخدموا طائرة رجل أعمال لاختطاف أوجلان	**الشرق الأوسط**، ١٨/ ٢/ ١٩٩٩	خبر
٨٧ ـ ثلاث ساعات حاسمة في عملية اختطاف أوجلان	**الشرق الأوسط**، ١٨/ ٢/ ١٩٩٩	ابراهيم الياس (الداقوقي)
٨٨ ـ إغلاق سفارات إسرائيل في أوروبا بعد قتل الموساد ٣ أكراد	**الشرق الأوسط**، ١٨/ ٢/ ١٩٩٩	ماجد الخطيب
٨٩ ـ عندما رفع الكوماندوز الأتراك العصابة عن عيني أوجلان	**الشرق الأوسط**، ١٨/ ٢/ ١٩٩٩	خبر
٩٠ ـ عثمان شقيق أوجلان يتولى قيادة حزب العمال الكردستاني	**الشرق الأوسط**، ١٨/ ٢/ ١٩٩٩	خبر

العنوان	المصدر والتاريخ	الكاتب
٩١ ـ زمن المظلومين قادم في أوروبا بعد اعتقال الزعيم أوجلان	**الشرق الأوسط**، ١٨/ ٢/ ١٩٩٩	إل بايس ـ إسبانيا
٩٢ ـ نفط الموصل حرم الأكراد من وطن مستقل في كردستان	**الشرق الأوسط**، ١٨/ ٢/ ١٩٩٩	**ديلي تليغراف**
٩٣ ـ خطف أوجلان يذكر بعملية خطف فعنونو من روما	**الشرق الأوسط**، ١٨/ ٢/ ١٩٩٩	هدى الحسيني
٩٤ ـ أوجلان بين فكي كماشة تركيا وإسرائيل	**الشرق الأوسط**، ١٨/ ٢/ ١٩٩٩	كاريكاتير
٩٥ ـ الطابونة	**الشرق الأوسط**، ١٨/ ٢/ ١٩٩٩	سمير عطا الله
٩٦ ـ اختطاف أوجلان يطيح ثلاثة وزراء يونانيين	**الشرق الأوسط**، ١٩/ ٢/ ١٩٩٩	خبر
٩٧ ـ أثينا تعترف بدخول أوجلان إلى اليونان مرتين قبل اختطافه	**الشرق الأوسط**، ١٩/ ٢/ ١٩٩٩	خبر
٩٨ ـ أكراد ألمانيا: الإسرائيليون أطلقوا النار على المتظاهرين دون مبرر	**الشرق الأوسط**، ١٩/ ٢/ ١٩٩٩	خبر
٩٩ ـ انتقادات واسعة في إسرائيل لقتل الأكراد الثلاثة في برلين	**الشرق الأوسط**، ١٩/ ٢/ ١٩٩٩	نظير مجلي
١٠٠ ـ زعيما الأكراد العراقيين يدعوان إلى محاكمة عادلة لأوجلان	**الشرق الأوسط**، ١٩/ ٢/ ١٩٩٩	خبر
١٠١ ـ ثلاثة سيناريوهات عن عمليات اختطاف أوجلان	**الشرق الأوسط**، ١٩/ ٢/ ١٩٩٩	ابراهيم الياس (الداقوقي)
١٠٢ ـ أنقرة تتجاهل الغضب الكردي وتنفذ عملية عسكرية في شمال العراق	**الشرق الأوسط**، ١٩/ ٢/ ١٩٩٩	خبر
١٠٣ ـ أحزاب كردية تدعو أوروبا إلى تشكيل محكمة دولية لأوجلان وبحث قضية الأكراد	**الشرق الأوسط**، ١٩/ ٢/ ١٩٩٩	خبر
١٠٤ ـ هل ينتهي الصراع باعتقال أوجلان	**الشرق الأوسط**، ١٩/ ٢/ ١٩٩٩	عبد الرحمن مظهر هلوش
١٠٥ ـ من بعد أوجلان؟	**الشرق الأوسط**، ١٩/ ٢/ ١٩٩٩	هدى الحسيني
١٠٦ ـ سجين مرمرة	**الشرق الأوسط**، ١٩/ ٢/ ١٩٩٩	سمير عطا الله
١٠٧ ـ وسط تحركات مناهضة لاختطافه: دعوات أوروبية لمحاكمة عادلة لأوجلان	**تشرين**، ٢٠/ ٢/ ١٩٩٩	وكالة سانا

العنوان	المصدر والتاريخ	الكاتب
١٠٨ ـ الاستخبارات الأمريكية راقبت أوجلان ٤ أشهر لصالح تركيا	**الشرق الأوسط**، ١٩٩٩/٢/٢١	خبر
١٠٩ ـ ديميريل يشير إلى دور أمريكي في خطف أوجلان	**الشرق الأوسط**، ١٩٩٩/٢/٢١	خبر
١١٠ ـ تركيا تطالب اليونان وقبرص بتفسيرات والقذافي يتضامن مع الأكراد	**الشرق الأوسط**، ١٩٩٩/٢/٢١	خبر
١١١ ـ قضية الهروب والخطف كما يرويها أحد رفاق الزعيم الكردي	**الشرق الأوسط**، ١٩٩٩/٢/٢١	خبر
١١٢ ـ الحكومات التركية لم تعترف ابداً بالعنصر الكردي	**الشرق الأوسط**، ١٩٩٩/٢/٢١	جودت هرات
١١٣ ـ انتصارات اجافيت بيه	**الشرق الأوسط**، ١٩٩٩/٢/٢١	عدنان حسين
١١٤ ـ نهاية أوجلان بداية للقضية	**الشرق الأوسط**، ١٩٩٩/٢/٢١	عبد الرحمن الراشد
١١٥ ـ مسألة اختصاص	**الشرق الأوسط**، ١٩٩٩/٢/٢١	سمير عطا الله
١١٦ ـ اعتقال ١٥٠ شخصاً أيدوا أوجلان	**تشرين**، ١٩٩٩/٢/٢٢	خبر
١١٧ ـ البصمات الإسرائيلية	**تشرين**، ١٩٩٩/٢/٢٢	غسان الإمام
١١٨ ـ أنقرة تدعو مقاتلي العمال الكردستاني للاستسلام لقاء عفو وتستثني أوجلان	**الشرق الأوسط**، ١٩٩٩/٢/٢٢	ابراهيم الياس (الداقوقي)
١١٩ ـ أين كرم الضيافة العربية الإسلامية في قضية أوجلان	**الشرق الأوسط**، ١٩٩٩/٢/٢٢	محمد علام الطاهر
١٢٠ ـ غضبة الأكراد مشروعة وتعبر عن اليأس والقنوط	**الشرق الأوسط**، ١٩٩٩/٢/٢٢	فهمي هويدي
١٢١ ـ السلطات الألمانية تتحلل من وعودها السابقة للأكراد	**الشرق الأوسط**، ١٩٩٩/٢/٢٣	ماجد الخطيب
١٢٢ ـ الاتحاد الأوروبي يحاسب اليونان على تصرفها مع أوجلان	**الشرق الأوسط**، ١٩٩٩/٢/٢٣	خبر
١٢٣ ـ الأكراد يطالبون بمؤتمر دولي حول القضية الكردية	**الشرق الأوسط**، ١٩٩٩/٢/٢٣	خبر
١٢٤ ـ العمال الكردستاني يشكل قيادة ثلاثية بديلة أحدهم شقيق أوجلان	**الشرق الأوسط**، ١٩٩٩/٢/٢٣	خبر
١٢٥ ـ رواية إسرائيلية عن رغبة أوجلان في طلب اللجوء إلى إيران	**الشرق الأوسط**، ١٩٩٩/٢/٢٣	خبر

العنوان	المصدر والتاريخ	الكاتب
١٢٦ ـ الشرطة الإيرانية تفرق مظاهرة كردية معادية لتركيا في سنندج	**الشرق الأوسط**، ١٩٩٩/٢/٢٣	خبر
١٢٧ ـ مجموعة من المحامين تتقدم للدفاع عن زعيم حزب العمال الكردستاني	**الشرق الأوسط**، ١٩٩٩/٢/٢٣	خبر
١٢٨ ـ هل ينتهي الصراع باعتقال أوجلان؟	**الشرق الأوسط**، ١٩٩٩/٢/٢٣	عبد الرحمن مظهر هلوش
١٢٩ ـ عبد الله أوجلان وصياغة الموضوع الكردي	**الشرق الأوسط**، ١٩٩٩/٢/٢٣	مازن بلال
١٣٠ ـ أحجية عبد الله أوجلان	**الشرق الأوسط**، ١٩٩٩/٢/٢٣	يوسف عبد الرحمن الذكير
١٣١ ـ الأكراد ضحايا تناحر الزعامات	**الشرق الأوسط**، ١٩٩٩/٢/٢٣	نزار آغري
١٣٢ ـ وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي يطالبون بمحاكمة عادلة لأوجلان	**تشرين**، ١٩٩٩/٢/٢٣	خبر
١٣٣ ـ مقتل وجرح مدنيين عراقيين في القصف الأمريكي ـ البريطاني	**تشرين**، ١٩٩٩/٢/٢٣	خبر
١٣٤ ـ الحكومة التركية وحزب العمال الكردستاني يلتقيان في اتهام اليونان بالتواطؤ في قضية اوجلان	**الشرق الأوسط**، ١٩٩٩/٢/٢٤	ابراهيم الياس (الداقوقي)
١٣٥ ـ أنقرة توجه لأوجلان تهمة الخيانة العظمى وترفض طلب الاتحاد الأوروبي إرسال مراقبين	**الشرق الأوسط**، ١٩٩٩/٢/٢٤	خبر
١٣٦ ـ ماذا حدث للعم الكردستاني وما هو دور إسرائيل واليونان؟	**الشرق الأوسط**، ١٩٩٩/٢/٢٤	مجلة التايم
١٣٧ ـ المسألة الكردية سلاح ذو أكثر من حد في أكثر من يد	**الشرق الأوسط**، ١٩٩٩/٢/٢٤	باسم الجسر
١٣٨ ـ أوجلان مناضل وليس إرهابياً	**الشرق الأوسط**، ١٩٩٩/٢/٢٤	رضا لاري
١٣٩ ـ أتاتورك . . . كردي	**الشرق الأوسط**، ١٩٩٩/٢/٢٤	فؤاد مطر
١٤٠ ـ تركيا ترفض طلب مراقبة محاكمة أوجلان	**تشرين**، ١٩٩٩/٢/٢٥	خبر
١٤١ ـ أنقرة تنسب اعترافات لأوجلان حول تلقي أسلحة من أثينا	**الشرق الأوسط**، ١٩٩٩/٢/٢٥	خبر

١٤٢ ـ اعتقال أوجلان ليس نصراً لأنقرة	**الشرق الأوسط**، ٢٥/ ٢/ ١٩٩٩	**نيوزويك**
١٤٣ ـ توقع تعاون أوجلان مع المحققين لإنقاذ نفسه من عقوبة الأعدام	**الشرق الأوسط**، ٢٥/ ٢/ ١٩٩٩	هدى الحسيني
١٤٤ ـ أم الحماقات	**الشرق الأوسط**، ٢٥/ ٢/ ١٩٩٩	خالد القشطيني
١٤٥ ـ الاستسلام	**الشرق الأوسط**، ٢٥/ ٢/ ١٩٩٩	كاريكاتير
١٤٦ ـ بدء محاكمة أوجلان في أيمرالي	**تشرين**، ٢٥/ ٢/ ١٩٩٩	خبر
١٤٧ ـ أنقرة تعلن اعتراف أوجلان بأنه كان أداة مؤامرة دولية	**الشرق الأوسط**، ٢٦/ ٢/ ١٩٩٩	ابراهيم الياس (الداقوقي)
١٤٨ ـ إيران تستعد لإجراء مناورات في كردستان إيران	**الشرق الأوسط**، ٢٦/ ٢/ ١٩٩٩	خبر
١٤٩ ـ ورطة الألمان في قضية أوجلان	**الشرق الأوسط**، ٢٦/ ٢/ ١٩٩٩	عبد الجبار عدوان
١٥٠ ـ اليونان تدعو الأوروبيين لمساعدة أوجلان	**تشرين**، ٢٧/ ٢/ ١٩٩٩	خبر
١٥١ ـ صحيفة إسرائيلية تكشف ضلوع الموساد في اعتقال أوجلان	**تشرين**، ٢٧/ ٢/ ١٩٩٩	خبر
١٥٢ ـ الموساد يوسع نشاطه في تركيا	**تشرين**، ٢٧/ ٢/ ١٩٩٩	خبر
١٥٣ ـ مطالبة المؤتمر الإسلامي بالتدخل لإيجاد حل عادل للمطالب الكردية	**الشرق الأوسط**، ٢٧/ ٢/ ١٩٩٩	خبر
١٥٤ ـ مقتل ٣ مدنيين أتراك في هجوم نسب للعمال الكردستاني	**الشرق الأوسط**، ٢٧/ ٢/ ١٩٩٩	خبر
١٥٥ ـ الشرطة التركية تعتقل أحد محامي أوجلان	**الشرق الأوسط**، ٢٧/ ٢/ ١٩٩٩	خبر
١٥٦ ـ صحيفة تركية تنسب إلى أوجلان اتهامه لزوجته بقتل أولف بالمه	**الشرق الأوسط**، ٢٧/ ٢/ ١٩٩٩	خبر
١٥٧ ـ تخلي محامي الدفاع عن أوجلان عن مهمتهم يعيد الديمقراطية التركية إلى محكمة أوروبا	**الشرق الأوسط**، ٢٨/ ٢/ ١٩٩٩	ابراهيم الياس (الداقوقي)
١٥٨ ـ أوجلان من الزعامة إلى الرمز	**الشرق الأوسط**، ٢٨/ ٢/ ١٩٩٩	تركي الحمد
١٥٩ ـ التحقيق في مقتل ٤ أكراد في القنصلية الإسرائيلية ببرلين	**تشرين**، ٢٨/ ٢/ ١٩٩٩	خبر
١٦٠ ـ المافيا الروسية لعبت دوراً في الكشف عن تحركات أوجلان	**الشرق الأوسط**، ٣١/ ٢/ ١٩٩٩	سامي عمارة

١٦١ ـ سميتس يدافع عن موقف بلاده من قضية اعتقال أوجلان	**تشرين**، ٣١/ ٢/ ١٩٩٩	خبر
١٦٢ ـ محكمة حقوق الإنسان الأوروبية تبحث ١٢ قضية كردية ضد تركيا	**الشرق الأوسط**، ٢/ ٣/ ١٩٩٩	خبر
١٦٣ ـ أوجلان هل هو إرهابي؟	**الشرق الأوسط**، ٢/ ٣/ ١٩٩٩	فهد السدحان
١٦٤ ـ اعتقال أوجلان مأزق لتركيا	**الشرق الأوسط**، ٢/ ٣/ ١٩٩٩	أحمد حموش
١٦٥ ـ أنقرة تبحث سبل تجنب الاعتراضات الأوروبية على محاكمة أوجلان	**تشرين**، ٣/ ٣/ ١٩٩٩	خبر
١٦٦ ـ حماس تنفي أي تنسيق مع العمال الكردستاني لإطلاق أوجلان	**الشرق الأوسط**، ٣/ ٣/ ١٩٩٩	خبر
١٦٧ ـ ثلاثة خيارات لإخراج الأكراد من أزمتهم	**الشرق الأوسط**، ٣/ ٣/ ١٩٩٩	منيف عماش
١٦٨ ـ مبادرة أوروبية لإيجاد حل سياسي للقضية الكردية	**الشرق الأوسط**، ٣/ ٣/ ١٩٩٩	بسام أبو شريف
١٦٩ ـ أثينا استجوبت سفيرها لدى كينيا بسبب أوجلان	**الشرق الأوسط**، ٤/ ٣/ ١٩٩٩	خبر
١٧٠ ـ ٢٠ جمعية إسلامية تطلق مبادرة سلام بين الأكراد والأتراك في مدينة بريمن الألمانية	**الشرق الأوسط**، ٤/ ٣/ ١٩٩٩	ماجد الخطيب
١٧١ ـ الأمن الألماني يخشى من مواجهات دامية في حال الحكم على أوجلان بالإعدام	**الشرق الأوسط**، ٤/ ٣/ ١٩٩٩	خبر
١٧٢ ـ التحالف العسكري التركي ـ الإسرائيلي مقدمة لانهيار الجنرالات	**الشرق الأوسط**، ٥/ ٣/ ١٩٩٩	بسام أبو شريف
١٧٣ ـ حل سياسي للمشكلة الكردية	**الشرق الأوسط**، ٥/ ٣/ ١٩٩٩	عبد الهادي بو طالب
١٧٤ ـ العروبة والهويات القاتلة والحل الكردي	**الشرق الأوسط**، ٥/ ٣/ ١٩٩٩	سمير عطا الله
١٧٥ ـ واشنطن أعطت طياريها مرونة أكبر في مهاجمة منظومات خارج الدفاعات العراقية	**الشرق الأوسط**، ٥/ ٣/ ١٩٩٩	جوناثان س. لاندي
١٧٦ ـ محكمة أمن الدولة التركية تقبل طلب محامين للدفاع عن أوجلان	**الشرق الأوسط**، ٥/ ٣/ ١٩٩٩	ابراهيم الياس (الداقوقي)
١٧٧ ـ مقتل إمرأة وإصابة ٤ في هجوم انتحاري بتركيا	**الشرق الأوسط**، ٥/ ٣/ ١٩٩٩	خبر

١٧٨ ـ تركيا تطالب واشنطن بالتزام مصالح أنقرة في استعمالها لقاعدة اينجرليك	**الشرق الأوسط**، ٦/٣/١٩٩٩	ابراهيم الياس (الداقوقي)
١٧٩ ـ أوروبا وتركيا والقضية الكردية	**الشرق الأوسط**، ٦/٣/١٩٩٩	صلاح جميل
١٨٠ ـ التوغل التركي في شمال العراق إهانة للجميع	**الشرق الأوسط**، ٦/٣/١٩٩٩	محمد علام الطاهر
١٨١ ـ هناك من يطالب بإعدام أوجلان لكي لا يتحول إلى مانديلا	**الشرق الأوسط**، ٦/٣/١٩٩٩	مقابلة/ هدى الحسيني
١٨٢ ـ هل من الحكمة السياسية تنفيذ حكم الإعدام بأوجلان؟	**الشرق الأوسط**، ٦/٣/١٩٩٩	مقابلة/ هدى الحسيني
١٨٣ ـ مقتل وجرح ١٤ تركياً بينهم محافظ في تفجير سيارة	**تشرين**، ٦/٣/١٩٩٩	تقرير وكالة سانا
١٨٤ ـ قيادة العمال الكردستاني تعتقل المسؤولين عن أمن أوجلان	**تشرين**، ٧/٣/١٩٩٩	خبر
١٨٥ ـ أنقرة تطالب الحكومات الأوروبية بحظر الأنشطة الإعلامية للأكراد	**الشرق الأوسط**، ٧/٣/١٩٩٩	خبر
١٨٦ ـ المدعي العام في برلين يقدم أدلة على تعمد الإسرائيليين إطلاق النار على الأكراد المتظاهرين	**الشرق الأوسط**، ٧/٣/١٩٩٩	ماجد الخطيب
١٨٧ ـ ٢٤ الجاري محاكمة أوجلان	**تشرين**، ٧/٣/١٩٩٩	خبر
١٨٨ ـ حلال على التيموريين حرام على الكوسوفيين والأكراد	**الشرق الأوسط**، ٨/٣/١٩٩٩	فهمي هويدي
١٨٩ ـ أنقرة تنفي نبأ كردياً عن إسقاط طائرة هليوكبتر	**الشرق الأوسط**، ٩/٣/١٩٩٩	خبر
١٩٠ ـ شقيق أوجلان يعلن استمرار العمل المسلح ضد تركيا	**الشرق الأوسط**، ١٠/٣/١٩٩٩	خبر
١٩١ ـ أجاويد يجدد مطالبة اليونان بوقف دعمها للإرهاب	**الشرق الأوسط**، ١٠/٣/١٩٩٩	ابراهيم الياس (الداقوقي)
١٩٢ ـ صدام حسين قلق من تعاون الأكراد مع واشنطن	**الشرق الأوسط**، ١١/٣/١٩٩٩	خبر
١٩٣ ـ القوات التركية تقتل ٦ أكراد من العمال الكردستاني	**الشرق الأوسط**، ١١/٣/١٩٩٩	خبر
١٩٤ ـ الأكراد يطالبون البرلمان الأوروبي بتبني قضيتهم	**الشرق الأوسط**، ١١/٣/١٩٩٩	خبر

١٩٥ ـ حزب البرزاني ينفي طلب وساطة عرفات مع بغداد	**الشرق الأوسط**، ١١/٣/١٩٩٩	خبر
١٩٦ ـ التباس في مفهوم الشعب والأقلية عند بوطالب	**الشرق الأوسط**، ١١/٣/١٩٩٩	فهد السرحان
١٩٧ ـ روما تطلب من أنقرة السماح لمحامين إيطاليين بزيارة أوجلان	**الشرق الأوسط**، ١٢/٣/١٩٩٩	خبر
١٩٨ ـ مسؤول عراقي يدعو الأحزاب الكردية لمحاورة بغداد	**الشرق الأوسط**، ١٢/٣/١٩٩٩	خبر
١٩٩ ـ أوجلان والجسر والعباس	**الشرق الأوسط**، ١٢/٣/١٩٩٩	محمود علام الطاهر
٢٠٠ ـ بون تواصل التغاضي عن استخدام أسلحتها ضد الأكراد	**الشرق الأوسط**، ١٤/٣/١٩٩٩	ماجد الخطيب
٢٠١ ـ تركيا تحذر اليونان من علاقتها بأوجلان	**الشرق الأوسط**، ١٤/٣/١٩٩٩	خبر
٢٠٢ ـ أخجل من الدماء التركية التي تجري في عروقي	**الشرق الأوسط**، ١٤/٣/١٩٩٩	كمال أوغلو
٢٠٣ ـ منظمة كردية مجهولة تتبنى تفجير المركز التجاري في اسطنبول	**الشرق الأوسط**، ١٥/٣/١٩٩٩	ابراهيم الياس (الداقوقي)
٢٠٤ ـ مخاوف من عمليات خطف المسؤولين في عيد نوروز	**الشرق الأوسط**، ١٥/٣/١٩٩٩	خبر
٢٠٥ ـ محاولة فاشلة لاغتيال سكرتير اتحاد الصحفيين الأكراد في أربيل	**الشرق الأوسط**، ١٨/٣/١٩٩٩	خبر
٢٠٦ ـ اعترافات منسوبة لأوجلان تدفع المدعي العام التركي إلى طلب محاكمة أربكان بتهمة الخيانة	**الشرق الأوسط**، ١٩/٣/١٩٩٩	ابراهيم الياس (الداقوقي)
٢٠٧ ـ تركيا ترفض الموافقة على احتفال الأكراد بالنوروز	**الشرق الأوسط**، ٢٠/٣/١٩٩٩	خبر
٢٠٨ ـ محامي أوجلان: موكلي يعارض موجة الانفجارات في تركيا	**الشرق الأوسط**، ٢٠/٣/١٩٩٩	خبر
٢٠٩ ـ عرفات يسير نحو الدولة وأوجلان راح ضحية مؤامرة	**الشرق الأوسط**، ٢٣/٣/١٩٩٩	جمال أبو طريفة
٢١٠ ـ الصرب ليسوا أكراداً	**الشرق الأوسط**، ٢٣/٣/١٩٩٩	عبد الرحمن الراشد
٢١١ ـ لهذه الأسباب لاحقنا أوجلان (وجهة نظر تركية حول القضية الكردية)	**الشرق الأوسط**، ٢٣/٣/١٩٩٩	أحمد بانقو أوغلو

٢١٢ ـ السلطات التركية توافق على طلب أشقاء أوجلان بزيارته في سجنه **الشرق الأوسط**، ١٩٩٩/٣/٣٠ خبر

٢١٣ ـ سياسة إلغاء الآخر تكرس العنف **الشرق الأوسط**، ١٩٩٩/٣/٣٠ روني محي الدين ملا

من خلال استعراض هذه المواد الإعلامية الـ ٢١٣ المنشورة في الصحف العربية حول المشكلة الكردية، وهي أكبر كمية من تلك المواد التي تنشر حول محور واحد من محاور الدراسة، تتضح لدينا الحقائق التالية:

ـ إن تركيا مارست ضغوطاً سياسية واقتصادية على الدول الأوروبية، بحيث وصلت إلى حد التهديد بإعلان الحرب على كل دولة تقوم بإيواء أوجلان.

ـ حاولت كل من روسيا واليونان استثمار قضية الأكراد في تركيا من أجل مصالحها وذلك بمساندة حزب العمال الكردستاني وزعيمه عبد الله أوجلان في بداية الأمر. ولكن عندما وجدت أن تركيا جادة في مقاومة كل السبل التي تؤدي إلى إيواء أوجلان أو منحه اللجوء السياسي، تخلت روسيا عن مساندته وطالبت بإخراجه من بلادها لكي يلجأ إلى إيطاليا أولاً ومن هناك إلى نيروبي. وبعد مساومات كبيرة بين المخابرات اليونانية والإسرائيلية والأمريكية، باعت اليونان أوجلان إلى تلك المنظمات لكي تقوم بتسليمه إلى تركيا لاعتقاله في جزيرة ايمرالي ثم لتقوم بمحاكمته وإصدار حكم الإعدام عليه.

ـ رفضت الأقطار الأوروبية إيواء أوجلان أو قبول التجائه إلى بلادها خوفاً من اتهامها بحماية الإرهاب وتشجيعه، بعد أن أعلنت واشنطن أن منظمة حزب العمال الكردستاني هي منظمة إرهابية.

ـ ثمة اتفاق بين معظم محللي الشؤون الخارجية في الإعلام العالمي ـ ومن ضمنها الإعلام التركي ـ بأن تسليم أوجلان إلى تركيا قد تم باتفاق دولي، يقصد من ورائه تحويل منظمة حزب العمال الكردستاني من الكفاح المسلح إلى الكفاح السياسي في محاولة لحل القضية الكردية في تركيا حلاً سلمياً، وهو ما أكده أوجلان في اعترافاته لدى محاكمته ومن خلال ندائه إلى منظمته بضرورة إلقاء السلاح والخروج من تركيا اعتباراً من بداية أيلول/سبتمبر ١٩٩٩.

ـ إن إخراج أوجلان من سوريا، ثم إلقاء القبض عليه وتقديمه إلى المحاكم ثم الحكم عليه بالإعدام، لن تحل المشكلة الكردية في تركيا «لأن دعم سوريا أو إيران للأكراد في تركيا، يظل أمراً هامشياً جداً في صنع الأزمة الكردية، إذا قورن بالأسباب الداخلية التي تصنعها. لذلك فإن حل الأزمة الكردية يبدأ من داخل تركيا

أولاً، ثم بعد ذلك يأتي دور دول الجوار».

ـ تسعى كل دولة تضم أقلية كردية في المنطقة إلى تصدير مشكلتها معها إلى الدول الأخرى، سواء من خلال مساندة الحركة الكردية التحررية فيها (مساندة إيران والعراق وسوريا وأرمينيا لمنظمة حزب العمال الكردستاني ضد تركيا أو ضد بعضها البعض) أو ممارسة الضغوط على الفئات الكردية الأخرى لمنعها من التعاون مع منظمة حزب العمال الكردستاني (كما تفعل تركيا في غزوها لشمال العراق وتعاونها مع مسعود البارزاني زعيم الحزب الديمقراطي الكردستاني ضد جلال الطالباني زعيم حزب الاتحاد الوطني باعتباره مسانداً لمنظمة حزب العمال الكردستاني التركي).

ـ تعتقد الأوساط الرسمية التركية ان الغرب يسعى اليوم لإعادة تنفيذ بنود اتفاقية سيفر التي رفضها مصطفى كمال أتاتورك مرة أخرى، وذلك بإعادة تقسيم المنطقة من خلال إقامة دولة كردستان الكبرى على أراضي إيران وتركيا والعراق وسوريا. ولذلك فإنها تؤيد بقوة وحدة الأراضي العراقية لمنع انفصال الشمال عنها من جهة، وتقاوم حركة المنشقين الأكراد في بلادها خوفاً من تقسيم تركيا ـ بمساندة الغرب ـ من جهة أخرى.

ـ إن مصالح المنطقة ذات الأقلية الكردية لا تسمح بإقامة الدولة الكردية في المنطقة، ولذلك فإنها ـ رغم الاختلافات الموجودة الآن فيما بينها ـ مضطرة في المستقبل لقبول المبادرة الأمريكية ـ وفق استراتيجيتها للقرن الحادي والعشرين التي تمنع المساس بشرعية الدول القائمة في المنطقة رغم أخذها بالمعايرين في السياسة الدولية ـ في اتفاق تركيا وإيران وسوريا والعراق من أجل إقامة تعاون إقليمي مشترك مع الاعتراف بالهوية القومية للأقلية الكردية من مواطنيها والكف عن استخدام الورقة الكردية لتحقيق المكاسب الإقليمية على حساب الآخرين.

ـ ينص الدستور التركي لعام ١٩٨٣ على وحدة تراب وشعب الجمهورية التركية، ولذلك فإن كل مطالبة بالاستقلال أو الانفصال أو تقرير المصير تعد خيانة وطنية جزاؤها الإعدام. ولما كان عبد الله أوجلان زعيم منظمة حزب العمال الكردستاني «الذي ثار على النظام العلماني الكمالي ـ نسبة إلى مصطفى كمال أتاتورك ـ عام ١٩٨٤ قد طالب بالانفصال وبإقامة جمهورية كردية ماركسية على جزء من تركيا، فقد حكم عليه بالإعدام بموجب المادة ١٢٥ من الدستور المذكور وبدلالة المادة ٣١٢ و١٤٨ من قانون العقوبات التركي لأنه أصبح يشكل خطراً على الأمن القومي والوحدة الوطنية».

ـ سعت الحكومات التركية منذ عام ١٩٨٧ إلى تشكيل فرق حماية القرى من العشائر الكردية الموالية لها وتوظيف بعض الأشخاص من ذوي الاتجاهات القومية

للتعاون معها من أجل مكافحة المنشقين الأكراد بقيادة أوجلان، غير أن رؤساء تلك العشائر الكردية وزعماء تلك الفئات القومية قد استغلوا علاقاتهم الوثيقة بأجهزة الدولة الحساسة (المخابرات والأمن والاستخبارات) لإقامة التنظيمات السرية الخاصة بحيث إنها تطورت فيما بعد، من خلال تعاونها مع مافيا تجار الأسلحة والمخدرات وغسل النقود ومخابرات الدول ذات الايديولوجيات المسيطرة في منطقة جنوب شرقي تركيا أولاً، ثم في جميع الفضاء التركي لممارسة الاغتيالات ضد أعدائها ومعارضيها أو تحقيق المكاسب المادية، بحيث تحول الأمر إلى نوع من التصفيات الجسدية لخلق الفوضى في البلاد من جهة، وللاستمرار في الحرب غير المعلنة في جنوب شرقي تركيا للإثراء غير المشروع في المنطقة من جهة أخرى. وقد كشفت حادثة سير عرضية عندما اصطدمت سيارة النائب سداد بوجاق، نائب أورفا عن حزب الطريق القويم ورئيس عشائر بوجاق والآمر الناهي لعشرين فرقة حماية قرى ـ وهم من الأكراد المساندين للحكومة ـ بشاحنة في طريق إزمير ـ اسطنبول بتاريخ ٣/١١/١٩٩٩ ووفاة كل من حسين قوجا داغ أحد مدراء الأمن ومدير مدرسة المخابرات ومحمد جاتلي أحد زعماء اليمين المتطرف والمتهم بقتل سبعة طلاب يساريين عام ١٩٧٨ والمبحوث عنه من قبل الانتربول، مع خليلته الراقصة خوليا فيها، جزءاً من تعاون السياسيين وبعض أجهزة الدولة مع المافيا لارتكاب الجرائم المنظمة في تركيا. وتؤكد المصادر الأمنية المطلعة على خفايا الأمور في تركيا «أن الدولة قد تعاونت مع المنظمات اليمينية المتطرفة بعد انقلاب عام ١٩٨٠ من خلال تشكيل بعض المنظمات السرية لمكافحة اليسار. غير أن تلك المنظمات استطاعت، بعد أن قوي ساعدها، على إقامة دولة خفية داخل الدولة لتعمل لخدمة ايديولوجيتها وأغراضها الخاصة. ولذلك فإن لجان التحقيق البرلمانية والسياسية والقضائية لم تستطع العثور لحد الآن على القائمين بالاغتيالات السياسية ما بين عامي ١٩٩١ و١٩٩٩ والتي راح ضحيتها حتى الآن ٨٧ شخصية سياسية وفكرية وإعلامية من أساتذة الجامعات والقضاة والصحفيين والمفكرين. إضافة إلى ٥٤٦٤ شخصاً آخرين معظمهم من الأكراد المعارضين والناشطين في حزب العمال الكردستاني، كما أن تركيا تنفق عشرة مليارات دولار سنوياً على حربها مع منظمة حزب العمال الكردستاني التي تغذيها تلك الأيادي الخفية وتسعر أوارها الأحقاد والمنافع المادية التي يجنيها البعض من ورائها لأن الدولة لا تراقب ولا تحاسب ـ بل لا تستطيع ـ محاسبة دوائر المخابرات والاستخبارات والأمن مما يؤدي إلى تنظيم مراكز القوة فيها التي تشكل تلك الأيدي الخفية أو الدولة السرية في تركيا.

وأمام هذه المعلومات الدقيقة والمصالح الداخلية والخارجية المتشابكة حول القضية الكردية، يؤكد معظم المحللين العرب، أن إخراج أوجلان من سوريا أو الحكم عليه بالإعدام لن يحل المشكلة الكردية في تركيا إلا إذا قامت تركيا بحل القضية الكردية

سلمياً من خلال الاعتراف بالهوية الكردية وممارستها من خلال وسائل النشر والإعلام والثقافة والتعليم. غير أن الأوساط القومية والعسكرية في تركيا تعارض ذلك لاعتقادها بأن تلك الخطوة ستؤدي في المستقبل إلى تقسيم تركيا.

ولكن قبل الدخول في تفاصيل تحليل مضامين هذه المواد الإعلامية الـ ٢١٣ المنشورة في الصحف العربية خلال فترة الدراسة، نود إلقاء نظرة على تلك العناوين والوثائق لمعرفة تنوعها وتفاوتها في الاتجاه وتعدد أغراضها من خلال الأنماط الصحفية المنشورة لمعرفة آفاق التغطية الصحفية للمشكلة الكردية.

الجدول رقم (٣ ـ ٦)

عدد المرات التي تتكرر فيها المواد الإعلامية في تلك الصحف

الأنماط / الصحف	افتتاحية	مقالة	تحقيق	خبر	تعليق	إلى المحرر	مقالة مترجمة	تحليلات	دراسة	تقرير إخباري	كاريكاتير	المجموع
الشرق الأوسط	٢	٢٩	٢	٧٣	١	٢٥	٥	١٧	٢	١١	٢	١٦٩
تشرين	–	–	–	١٦	–	–	–	–	–	٥	–	٢١
الوطن العربي	١	١	٢	٥	١	–	–	–	–	–	١	١١
المجلة	–	٢	١	٣	١	–	–	–	–	–	–	٧
الأهرام العربي	–	١	١	–	١	–	–	–	–	١	–	٤
المجتمع	–	٢	–	١	–	–	–	–	–	٢	–	٥
الإصلاح	–	١	–	–	٢	–	–	–	–	–	–	٣
المجموع	٣	٣٦	٦	٩٨	٦	٢٥	٥	١٧	٢	١٩	٣	٢٢٠

وعندما نقوم بالتحليل الكمي للجدول رقم (٣ ـ ٦) الذي يؤلف خلاصة مركزة للمواد الإعلامية التي نشرتها الصحف العربية حول القضية الكردية خلال فترة الدراسة، فإننا نجد أن صحيفة **الشرق الأوسط** اللندنية أكثر تلك الصحف اهتماماً بتطورات هذه القضية، لأنها نشرت ١٦٩ مادة إعلامية من مجموع ٢٢٠ مادة نشرتها كافة تلك الصحف، تليها صحيفة **تشرين** السورية التي نشرت ٢١ مادة. في حين حلت مجلة **الوطن العربي** في المرتبة الثالثة لأنها نشرت ١١ مادة فقط، رغم أن اهتمام مجلة **الوطن العربي** وتنوع موادها الإعلامية تجعلها في المرتبة الثانية من حيث أهمية تحليلاتها.

أما من حيث **الأنماط الإعلامية** التي تناولتها هذه الصحف، فقد كانت صحيفة **الشرق الأوسط** اللندنية تحظى بالمرتبة الأولى أيضاً، لأنها قد تناولت في معالجتها للموضوع كافة الأنماط الأحد عشر المعروفة في علم التحرير الصحفي، وهي: الافتتاحية والمقالة والتحقيق والخبر والتعليق ورسالة إلى المحرر والمقالة المترجمة

والتحليلات (السياسية والخبرية) والدراسة والتقرير الإخباري والكاريكاتير مع تكراراتها التي بلغ مجموعها ١٦٩ مرة، وهي أعلى نسبة من الأنماط الصحفية وتكراراتها التي تناولتها صحيفة واحدة حول موضوع واحد من خلال الصحف الخاضعة للدراسة، مما يدل على جدية ورزانة واتزان هذه الصحيفة التي أصبحت منبراً لمعظم المفكرين والمثقفين العرب، ولا سيما أنها نشرت في الأيام الثلاثة التالية لإلقاء القبض على عبد الله أوجلان بتاريخ ١٦ شباط/فبراير ١٩٩٨ وخلال أيام ١٧ ـ ١٩ شباط/فبراير ١٩٩٩ حوالى ٣٤ مادة إعلامية، أي بمعدل ١١ موضوعاً في اليوم الواحد وبأقلام المعلقين السياسيين المعروفين: سمير عطا الله، وفهمي هويدي، وأمير طاهري، وغسان الإمام، وعبد الرحمن الراشد، وأحمد الربعي، وتركي الحمد، والقشطيني، ومحمود كحيل وغيرهم (ينظر تسلسل المواد المنشورة حول المشكلة الكردية خلال تلك الفترة). في حين لم تتطرق صحيفة **تشرين** إلى أكثر من ٢١ مادة إعلامية من مجموع ٢٢٠ مادة منشورة في تلك الصحف، أي بنسبة ٩٫٥ بالمئة ومن خلال نمطي الخبر (١٦ تكراراً) والتقرير الإخباري (٥ تكرارات) دون التطرق إلى بقية الأنماط الصحفية، رغم أن المشكلة الكردية كانت سبباً في تصعيد الأزمة بين سوريا وتركيا. بينما كانت مجلة **الوطن العربي** أكثر تناولاً لمعظم تلك الأنماط الصحفية عند تناولها للمشكلة، رغم أنها مجلة أسبوعية حيث إنها نشرت افتتاحية ومقالة وكاريكاتيراً وتعليقاً بالإضافة إلى خمسة أخبار حول الموضوع: كما نشرت مجلة **المجلة** اللندنية أيضاً أربعة أنماط إعلامية في ستة تكرارات. ومن هنا نستطيع القول بأن الصحافة العربية المغتربة الصادرة في لندن أو باريس كانت أكثر شجاعة وتحرراً في تناول القضايا والتحديات التي تواجهها الأمة العربية أو الإسلامية من الصحافة المحلية التي تحاول كل واحدة منها، التقيد بوجهة نظر أو ايديولوجية دولتها القطرية حول تلك القضايا وهو تأكيد لصدقية فرضيتنا الأولى بأن معظم وسائل الإعلام العربية لا تزال تحت الوصاية الفكرية لدولها. ولكن يجب أن نؤكد هنا أيضاً أن الصحافة الإسلامية ـ ولا سيما مجلتي **الإصلاح والمجتمع** ـ كانت أكثر اتزاناً وإقداماً من الصحافة العربية المحلية في إلقاء الأضواء على المشاكل التي تعانيها المجتمعات الإسلامية في مختلف أنحاء العالم، رغم أنها تعد أيضاً من الصحافة المحلية.

أما من حيث **المضمون**، فإن الموضوع الرئيس الذي طغى على المواضيع الأخرى، فهو «السلام» الذي حرص الجميع على المطالبة بتحقيقه «لكي لا تندلع الحرب بين تركيا وسوريا بسبب اتهام تركيا لها بمساندة حزب العمال الكردستاني وزعيمه أوجلان». أما القضية الرئيسية ضمن هذا الموضوع فقد كانت «إخراج أوجلان من سوريا» من خلال وصف النزاع وتحليل أسبابه وفق ما جاء في الجدول رقم (٣ ـ ٧) أدناه:

الجدول رقم (٣ ـ ٧)
المواضيع المنشورة في صحف الدراسة حول القضية الكردية عند حدوث الأزمة السورية ـ التركية

التسلسل	الموضوع	الشرق الأوسط	تشرين	المجلة	المجتمع	الأهرام العربي	الوطن العربي	الإصلاح
١	الحرب	١٦	٣	٢	٢	٢	٣	١
٢	السلام	٥٩	٧	٢	١	٢	٢	١
٣	العلاقات العربية ـ التركية	٢٨	٤	١	١	٢	١	١
٤	الأزمة السورية ـ التركية	٤١	٤	٢	١	٣	٨	٢
٥	التحالف الإسرائيلي ـ التركي	٣٢	٣	٢	١	٢	٤	١
٦	العلاقات الأمريكية ـ التركية	١٦	١	١	١	١	٢	١
٧	النزاع الكردي ـ التركي	٢٥	ـ	ـ	ـ	١	٥	ـ
٨	العلاقات العربية ـ الكردية	٤	ـ	ـ	ـ	ـ	١	ـ
٩	ديميريل	٤٧	ـ	١	١	٢	٤	ـ
١٠	اسماعيل جم (وزير خارجية تركيا)	١٨	٢	ـ	ـ	١	٢	ـ
١١	حافظ الأسد	٢١	٢	١	ـ	٢	٢	ـ
١٢	مسعود يلماز (رئيس وزراء تركيا)	٢٩	١	ـ	١	١	٣	١
١٣	تركيا تدعي وجود أوجلان في سوريا	٢٨	ـ	١	١	١	٤	١
١٤	سوريا تخلت عن المنظمة وطردت أوجلان	١١	ـ	١	١	١	١	١
١٥	جنرالات تركيا	٦٤	ـ	٢	٢	١	٤	١
١٦	عدم استقرار المنطقة	٢٢	ـ	١	١	١	٢	١
١٧	الديمقراطية العسكرية التركية	١٤	ـ	١	١	١	١	١
١٨	عدم اعتراف تركيا بالهوية الكردية	٢٨	ـ	ـ	ـ	ـ	٣	ـ
١٩	الأكراد	٢٠٦	ـ	ـ	ـ	١	٣١	ـ
٢٠	أوجلان لا يمثل كل الأكراد	٨	ـ	ـ	ـ	ـ	١	ـ
٢١	أوجلان رمز للقضية الكردية	١٠	ـ	ـ	ـ	ـ	٢	ـ
٢٢	الحل السياسي السلمي للمشكلة الكردية	٨٦	١	٢	٢	٣	٥	٢
٢٣	إعدام أوجلان ليس حلاً	١١	١	١	١	٢	٣	١
٢٤	أوجلان راح ضحية مؤامرة دولية	٦	ـ	ـ	ـ	ـ	١	ـ
المجموع		٨٣٠	٢٩	٢١	١٨	٣٠	٩٥	١٦

ومن خلال دراسة الكلمات المفتاحية الواردة في توزيع المواضيع الخاصة بالمشكلة الكردية وتكراراتها في الجدول رقم (٣ ـ ٧) يتضح لنا أن تلك الكلمات المفتاحية تتمحور حول: الأكراد، السلام، جنرالات الجيش، ديميريل، الحلف التركي ـ الإسرائيلي، الأزمة السورية ـ التركية والحل السياسي السلمي للقضية الكردية، من خلال كثرة تكراراتها ضمن مواضيع المشكلة الكردية.

فاذا ما وضعنا تلك الكلمات الدلالية في سياق علاقاتها مع الكلمات الأخرى الواردة ضمن الجدول رقم (٣ ـ ٧) بحسب عدد تكراراتها فإننا نجد «الأكراد» تحظى بالمرتبة الأولى من خلال حصولها على ٢٣٧ مفردة تأتي بعدها كلمتا «السلام» و«الحل السياسي السلمي للقضية الكردية» في المرتبة الثانية لحصولهما على ١٧٥ مفردة تبعتهما كلمة «جنرالات الجيش» بحصولها على ٧٤ مفردة و«الأزمة السورية ـ التركية» على ٦١ مفردة. في حين حصلت كلمة «ديميريل = رئيس جمهورية تركيا» على ٥٥ مفردة، وحصلت «التحالف الإسرائيلي ـ التركي» على ٤٥ مفردة.

ويثير وضع الكلمات المفتاحية في مراتبها والنظر إليها من خلال علاقاتها مع نصوص الموضوع الرئيس: (المشكلة الكردية) قضية تشكيل الإطار العام لصورة الأتراك لدى المحللين العرب في هذه المشكلة. فعند تركيب الكلمات المفتاحية حسب نسبة تكراراتها وتبعاً لسياق مفرداتها نتوصل إلى الإطار العام التالي: «إن المشكلة الكردية في تركيا لا يمكن حلها إلا بالطرق السلمية، غير أن جنرالات الجيش التركي لا يوافقون على أسلوب هذا الحل، وإن موقف ديميريل المالئ للجنرالات والتذبذب بين الجنرالات والساسة المدنيين حول المشكلة الكردية في تركيا وكيفية حلها هو الذي أثار الأزمة السورية ـ التركية التي كان للحلف الإسرائيلي ـ التركي دور كبير في تسعير أوارها».

ونود التأكيد هنا على نقطتين، هما: إن صحيفتي **الشرق الأوسط** التي فازت بالمرتبة الأولى في معالجة المشكلة الكردية من خلال إيرادها ٨٣٠ مفردة من مجموع ١٠٣٩، أي بنسبة ٨٠,٥ بالمئة منها، و**الوطن العربي** التي حازت على المرتبة الثانية من بين الصحف الثلاث عشرة التي خضعت للدراسة بإيرادها ٩٥ مفردة، أي بنسبة ٩,١ بالمئة من تلك المفردات، قد انفردتا بإيراد فكرة «ان أوجلان راح ضحية مؤامرة دولية». أما النقطة الثانية، فهي أن صحيفة **تشرين** السورية سكتت ـ بعد توقيع اتفاقية أدنة في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ ـ عن الرد على الاتهامات التركية بوجود أوجلان في سوريا، أو تبرير تخلي سوريا عن مساندة منظمة حزب العمال الكردستاني وترحيل زعيمها أوجلان من سوريا عن طريق قبرص إلى روسيا، رغم دفاع الصحف العربية عن وجهة النظر السورية، انطلاقاً من مقولة «انصر أخاك ظالماً أو مظلوماً» كما

قال وليد أبو ظهر رئيس تحرير مجلة **الوطن العربي** في إحدى افتتاحياتها[٨٧]. وقد فسر بعض المحللين العرب هذا الموقف السوري، بوجود بنود سرية في الاتفاقية السورية ـ التركية، تمنع سوريا من إثارة مثل هذه القضايا أو كل ما يعرض علاقات تركيا مع العرب إلى الانتكاسة رغم نفي فاروق الشرع وزير خارجية سوريا لذلك[٨٨]. كما أكدت ١٥٠ مفردة ذات طابع عسكري (جنرالات) أو رسمي (رئيس الجمهورية سليمان ديميريل ورئيس الوزراء مسعود يلماز ووزير الخارجية اسماعيل جم) من مجموع ١٠٣٩ مفردة، أي بنسبة ١٤,٤ بالمئة منها، أن حكام تركيا من الجنرالات والسياسيين المخضرمين المتحجرة عقولهم على آراء وأفكار الأربعينيات، هم الذين يقفون حجر عثرة أمام حل القضية الكردية في تركيا حلاً سلمياً من خلال الاعتراف بهوية الأكراد القومية لممارسة لغتهم وثقافتهم ضمن الوحدة الوطنية التركية.

وقد ظهر من خلال دراسة الأنماط الصحفية المنشورة حول المشكلة الكردية التي تجسدت في شخصية عبد الله أوجلان زعيم حزب العمال الكردستاني أن ثمة وجهتي نظر حوله: ترى الأولى أنه زعيم للحركة الكردية «وأنه قد تحول بعد إلقاء القبض عليه من الزعامة إلى الرمز لتلك الحركة»[٨٩] لأن أوجلان «مناضل وليس إرهابياً»[٩٠]، وبأنه قد أصبح ضحية مؤامرة دولية للتخلص منه من أجل تحويل منظمته من الكفاح المسلح إلى الكفاح السياسي في إطار صفقة سرية إيطالية ـ روسية ـ يونانية بالتعاون مع المخابرات الأمريكية والإسرائيلية لتسليم أوجلان إلى تركيا [٩١] بشرط عدم إعدامه على أن يكون أوجلان «مستعداً للمساهمة والمساعدة في وضع حد للعمليات والنشاطات الإرهابية ووقف إطلاق النار مع الحكومة التركية تمهيداً لإيجاد حل سياسي لمشكلة الأكراد الأتراك»[٩٢].

أما وجهة النظر الثانية التي يمثلها المحللون السياسيون الأتراك، فهي التي ترى في عبد الله أوجلان «إرهابياً متعطشاً للدماء التركية والكردية معاً ومغرم بقتل الأطفال والنساء والشيوخ الأبرياء» بعد أن وزعت وزارة الداخلية التركية قائمة بالاصطلاحات التي يجب استعمالها في وسائل الإعلام التركية عند الحديث عن منظمة حزب العمال

(٨٧) **الوطن العربي** (١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨).
(٨٨) **المجلة** (٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨).
(٨٩) تركي الحمد، «أوجالان من الزعامة للرمز،» **الشرق الأوسط**، ١٩٩٨/٢/٢٧.
(٩٠) رضا لاري، «أوجالان مناضل وليس إرهابياً،» **الشرق الأوسط**، ١٩٩٨/٢/٢٤.
(٩١) أشار الرئيس التركي سليمان ديميريل إلى دور أمريكي في خطف أوجلان صراحة في: **الشرق الأوسط**، ١٩٩٩/٢/٢١.
(٩٢) «صفقة أوجالان السرية،» **الوطن العربي** (٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨).

الكردستاني وزعيمها عبد الله أوجلان، رغم مطالبة معظم أولئك المحللين السياسيين بضرورة الاعتراف بالهوية الكردية ومنح الأكراد حقوقهم الثقافية، وقد عبر أحمد بانقو أوغلو سفير تركيا لدى العربية السعودية عن وجهة النظر المذكورة في مقالته المعنونة «لهذه الأسباب لاحقنا أوجلان» المنشورة في جريدة **الشرق الأوسط**[93] بالقول «وبالإضافة إلى الطبيعة الإرهابية لمنظمة حزب العمال الكردستاني، فإنها متورطة في عدة أشكال من الجرائم المنظمة مثل تهريب المخدرات، والاغتصاب، وغسل النقود والتهريب غير المشروع للعمالة والسرقات. إن كل ذلك يعتبر أنشطة إجرامية في أي مكان في العالم، لذا تعتبر حزب العمال الكردستاني شكلاً من أشكال الجريمة الدولية المنظمة». وأضاف السفير بانقو أوغلو إلى ذلك قائلاً «وقد وصل صراع تركيا مع الإرهاب إلى أحد أهم أهدافه وهو أن يمثل زعيم «PKK» أمام عدالة القضاء بعد أن ألقي القبض عليه في نيروبي من قبل السلطات التركية المسؤولة. وسوف تسنح الفرصة أثناء محاكمة المتهم [أي عبد الله أوجلان الذي تجنب السفير ذكر اسمه خلال المقالة] لإبراز التعاون الذي تلقاه المدعى عليه من قبل بعض البلدان أو الدوائر الأجنبية. وكذلك الدعم المادي والمالي وأيضاً إبراز دور كل من شارك أو يساهم في تهريب غير مشروع للمواد المخدرة. وهذا هو مفهوم تركيا لحل المشكلة، إضافة إلى أنه بمجرد القضاء على الأنشطة الإرهابية، فسوف يتم مناقشة المسائل المتعلقة بالإصلاح وإيجاد الحلول السلمية لها عن طريق النقاش الديمقراطي من خلال نظام البرلمان المتعدد الأحزاب. وهذا هو بالتحديد ما كانت منظمة حزب العمال الكردستاني تحاول أن تتفاداه».

فاذا كان جنرالات الجيش يصرون على الحل العسكري «لإنهاء إرهاب حزب العمال الكردستاني أولاً» ويتجنب السياسيون الأتراك إجراء الحوار مع عبد الله أوجلان «لأنه إرهابي ولا يجوز للدولة التركية أن تجلس على مائدة المفاوضات مع الإرهابيين» في حين تضع أوروبا «شرط احترام تركيا لحقوق الإنسان والاعتراف بالهوية الكردية لكي تقبل تركيا عضواً في الاتحاد الأوروبي» بينما يدعو معظم المحللين السياسيين الأتراك من غلاة العلمانيين واليساريين إلى غلاة اليمينيين إلى ضرورة حل القضية الكردية في تركيا ـ التي تطلق عليها الأوساط الرسمية تسمية مشكلة جنوب شرقي تركيا ـ حلاً سلمياً، فكيف ينظر المحللون السياسيون العرب إلى هذه المشكلة، وما هي حلولهم المقترحة حولها؟

عند إلقاء نظرة على مضامين العناوين الصحفية الـ ٢١٣ المنشورة حول المشكلة

(٩٣) أحمد بانقو أوغلو، «لهذه الأسباب لاحقنا أوجالان،» **الشرق الأوسط**، ٢٣/٣/١٩٩٩، ص ١٠.

الكردية في الصحافة العربية خلال فترة الدراسة، فإننا نجد أن ٢٥ رسالة وصلت إلى محرر **الشرق الأوسط** حول القضية الكردية (انظر الجدول رقم (٣ ـ ٦)). وهذا يعني أن الرأي العام العربي قد تابع هذه المشكلة أيضاً، بل حاول بعضهم ـ بحسب اعتقاده ـ وضع الحلول لها عندما أورد منيف عماش ثلاثة خيارات للمشكلة في ضوء الوضع الراهن في الدول التي تقطن فيها الأقلية الكردية. **الخيار الأول**: «إقامة الدولة الكردية بلغاتها الثلاث على أرض مقتطعة من الدول الخمس [تركيا وإيران والعراق وسوريا وأرمينيا] ولنفرض أن الرفض العالمي لهذا المشروع سيتحول إلى قبول، فسيعاني هذا الخيار أزمة قيادة. فالأكراد ليس لهم قيادة موحدة، إذ يتوزعون حول أكثر من قيادة، وإذا قامت الدولة فسيكون هناك صراع على السلطة، كما يحدث الآن في أفغانستان.

الخيار الثاني: إعطاء الأكراد حكماً ذاتياً في الدول الأربع الباقية باعتبار أن العراق منحهم حكماً ذاتياً. وهذا سيمنح الأقليات الأخرى في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مشروعية المطالبة بحكم ذاتي سواء على أساس عرقي أو مذهبي أو ديني، لنرى أحكاماً ذاتية في الشرق الأوسط، وبالتالي فهذا الحل كسابقه يفتقد لرؤية عقلانية.

الخيار الثالث: معاملة الأكراد كمواطنين ضمن الدول الخمس، وما للمواطنة من حقوق وواجبات. فالكردي الذي يحمل الجنسية التركية هو تركي والكردي الذي يحمل الجنسية السورية هو سوري ومثل ذلك في بقية الدول. وبالتالي تصبح المواطنة دون تميز لعرق أو مذهب أو دين. هذا الحل سيحول الأكراد إلى أفراد ضمن إطار المجتمع المدني في الدول الخمس شريطة أن يتخلوا عن حلمهم بدولة أو حكم ذاتي. وهو حلم أشبه بالحلم العربي بالوحدة. هنا ستخرج المسألة الكردية من لعبة الاستخدام السياسي سواء من القيادات الكردية أو من الدول المعنية بالشأن الكردي»[94].

وإذا كان كتاب المقالات والتحليلات السياسية من العرب الذين كتبوا ٨١ مادة تحليلية حول المشكلة الكردية خلال فترة الدراسة (انظر الجدول رقم (٣ ـ ٦)) قد أجمعوا على ضرورة حل المشكلة حلاً ديمقراطياً سلمياً بالاعتراف بالهوية القومية للأكراد لكي يتمتعوا بحق المواطنة الصحيحة، غير أنهم اختلفوا في كيفية تحقيق هذا الحل الديمقراطي السلمي، ولهذا فإنهم ذهبوا في ذلك ثلاثة مذاهب: يرى أصحاب الفكر الإسلامي الليبرالي ضرورة تمتع الأكراد بحق «المواطنة» وهو ما يؤمن به أمير طاهري وفهمي هويدي وتركي الحمد ويوسف بن عبد الله الذكير «لأن المنظمات السياسية البشرية تبدأ باستخدام الانتماءات القبلية كأساس مشترك، بعد ذلك تتطور

(٩٤) منيف حماش، «ثلاثة خيارات لإخراج الأكراد من أزمتهم،» **الشرق الأوسط**، ٣/٣/١٩٩٩.

إلى أقوام مؤلفة من (رعايا) لهذا الحاكم أو ذاك ممن يدعون أنهم ظل الله على الأرض. وفي مرحلة لاحقة يتطور مفهوم «رابطة الدم والأرض» كقاعدة لكيان الأمة. لكن المجتمع الحديث يتجاوز ذلك كله ليرسي دعائمه على مفهوم المواطنة. وبهذا المعنى يمكن لكل فرد أن يتمتع بعدة هويات بينما يبقى وفياً لبلد مواطنته»[٩٥].

أما المذهب الثاني للمحللين السياسيين العرب حول المشكلة الكردية، فهو رأي الليبراليين الديمقراطيين «عبد الرحمن الراشد وابراهيم نافع ومحمود الخطيب وسمير عطا الله وعبد الهادي بو طالب الذين يرون الحل في تقديم تركيا لبعض التنازلات السياسية» والاجتماعية لأسرتها الكردية «وربما يكون ذلك بإقناع الأكراد بأن الدمج لا العزل هو الحل، أي الاندماج على الطريقة الأمريكية أو الكندية حيث تعطى الاثنيات حريتها الثقافية الكاملة شرط أن تكون في خدمة علم واحد وأن تتكلم لغة وطنية واحدة»[٩٦]، أي بمنح الأكراد حكماً ذاتياً «لأن من مصلحة الحركة الكردية أن تطالب بحكم إداري ذاتي مستقل، لا دولة مستقلة في الوقت الراهن... ليس لأن الأكراد لا يستحقون دولتهم، بل لأن العالم ليس مستعداً بعد لتفكيك ثلاث دول من أجل تأسيس دولة واحدة»[٩٧].

أما أصحاب الرأي الثالث، فهم الثوريون الذين يؤمنون بضرورة منح حق تقرير المصير للأكراد من خلال التحليلات السياسية التي كتبها بسام أبو شريف وخالد القشطيني، عندما أكد أبو شريف أن موضوع عبد الله أوجلان «قد يتحول إلى بداية حل سياسي لحقوق الشعب الكردي، فيكون عبد الله أوجلان قد خدم شعبه خارج السجن وداخله.

نحن نفتخر ونعتز بتاريخنا النضالي والكفاحي ونسعى لإقامة السلام مستندين لهذا التاريخ المشرف ونحن لا نتنصل منه، ونحن على يقين أن العدو الذي يفاوض يحترم أكثر [أولئك] الذين يستندون لهذا التاريخ وإن كان يهاجمه باستمرار.

ونحن نقف مع الشعوب المناضلة من أجل الحرية وتقرير المصير ومنها الشعب الكردي. ونقف بحزم إلى جانب هذه الشعوب التي عانت وتعاني كما يعاني الشعب الفلسطيني»[٩٨].

---

(٩٥) أمير طاهري، «المزاج الرائق في تركيا... هل يدوم طويلاً،» **الشرق الأوسط**، ٣/٣/١٩٩٩.

(٩٦) سمير عطا الله، «الإسم... الشهرة،» **الشرق الأوسط**، ٢٥/٢/١٩٩٩.

(٩٧) عبد الرحمن الراشد، «نهاية أوجالان بداية قضية،» **الشرق الأوسط**، ٢١/٢/١٩٩٩.

(٩٨) بسام أبو شريف، «مبادرة أوروبية لإيجاد حل سياسي للقضية الكردية،» **الشرق الأوسط**، ٣/٣/١٩٩٩.

ويشارك خالد القشطيني بسام أبو شريف في قضية معاناة الأكراد ويقول «إن قمع الأكراد ومطاردة قادتهم جر تركيا إلى التحالف مع إسرائيل وبالتالي فقدان صداقة العرب والمسلمين كما حرمها أيضاً من فرصة الانتماء للمجموعة الأوروبية، مما أساء إلى سمعتها العالمية وشوه تطورها الديمقراطي، وفي آخر المطاف وبعد تحمل كل هذه الأضرار لن يستطيع أحد حرمان الأكراد من حق تقرير مصيرهم»[٩٩].

كما اتفقت وجهة نظر المحللين السياسيين العرب مع وجهة النظر الرسمية التركية ـ مع اختلاف النتائج ـ في النظر إلى المشكلة الكردية كوحدة مستقلة، نظراً لارتباط قضايا الأكراد في الشرق الأوسط مع بعضها، حيث إن محور السياسة الخارجية التركية يعتمد على الحفاظ على حدود تركيا الإقليمية لاعتقاد مسؤولي وزارة الخارجية ـ ومن ورائها الدولة ـ بأن تركيا محاطة بالأعداء الطامعين فيها، وبأنهم جميعاً يعملون من خلال مساندتهم لمنظمة حزب العمال الكردستاني على تقسيم تركيا. ولذلك فإن تركيا تمارس ديمقراطية عسكرية باعتبار أن القوات المسلحة هي الحارسة الأمينة للثورات الكمالية ولمبادئ الجمهورية العلمانية في وحدة تراب وشعب الجمهورية التركية، بحيث إن ذلك يجعل من تركيا دولة أقرب إلى بلدان العالم الثالث منها من البلدان الأوروبية بسبب وجود مجلس الأمن القومي الذي يرأسه رئيس الجمهورية ويضم في عضويته رئيس أركان الجيش وقادة القوات البرية والجوية والبحرية والجندرمة (الدرك) ورئيس الوزراء ووزراء الدفاع والداخلية والخارجية والعدل والذي يجتمع شهرياً لبحث شؤون تركيا الداخلية والخارجية مع دعوة بعض الوزراء المختصين لحضور اجتماعات المجلس عند بحث الشؤون التي تخص وزاراتهم. غير أن الجنرالات الخمسة في المجلس هم الذين يوجهون السياسية العامة في البلاد من خلال تعليماتهم الموجهة إلى الحكومة على شكل توصيات في الظاهر، ولكنها في الحقيقة أوامر واجبة التنفيذ. وإلا فإن الحكومة تسقط، أو تتدخل القوات المسلحة «لإعادة التوازن إلى الديمقراطية العلمانية في البلاد».

غير أن تركيا تختلف عن بلدان العالم الثالث في موضوعة الديمقراطية في ثلاثة أمور رئيسة: وجود التعددية الفكرية والسياسية في البلاد يتيح هامشاً من المناورة للحكومات التركية لممارسة الديمقراطية من خلال المعارضة الفعالة ووسائل الإعلام القوية من جهة، وقد تستطيع تلك الحكومات تضييق نطاق تحكم وسيطرة الجنرالات الخمسة في توجيه السياسة العامة إذا كانت قوية أو تحظى بالتأييد الشعبي من جهة أخرى. فقد استطاع تورغوت أوزال نائب رئيس وزراء انقلاب ١٢ أيلول/سبتمبر

---

(٩٩) خالد القشطيني، «أم الحماقات،» **الشرق الأوسط**، ٢٥/٢/١٩٩٩.

١٩٨٠ الذي فاز حزبه (الوطن الأم) بـ ٤٢ بالمئة من أصوات الناخبين عام ١٩٨٣، والذي أصبح رئيساً للوزراء، أن ينقل تركيا إلى مرحلة متقدمة من الانفتاح الديمقراطي والاقتصادي والسياسي، بل إنه أول رئيس جمهورية مدني في تاريخ تركيا الحديث يقوم بإحالة رئيس أركان الجيش، وهو أقوى الجنرالات الخمسة، على التقاعد عام ١٩٩١ لدى اختلافه مع رئيس الأركان الجنرال نجيب طورومتاي حول المشاركة في قوة التحالف الدولي خلال حرب الخليج الثانية، عندما أمر أوزال رئيس الأركان باحتلال شمال العراق، ولكن طورومتاي رفض ذلك «لأن الجيش التركي سيدخل حينذاك في مستنقع لا يستطيع الخروج منه». أما الأمر الثالث والأهم ـ في نظر معظم المراقبين الدوليين ـ فهو عدم تمسك جنرالات الجيش بإدارة البلاد عند قيامهم بالانقلابات العسكرية، وإنما يقومون بإعادة مقاليد الأمور إلى المدنيين بعد إجراء الانتخابات العامة وخلال مدة لا تتجاوز الثلاث سنوات. ومن هنا لم تتحول الجمهورية التركية بعد هذه الانقلابات العسكرية التي حدثت خلال ١٩٦٠ ـ ١٩٩٧ (عندما حدث فيها الانقلاب العسكري الأبيض من خلال قرارات ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٧ التي أسقطت حكومة الرئيس نجم الدين أربكان المنتخبة وأقامت بدلاً منها حكومة مسعود يلماز في حزيران/يونيو ١٩٩٧) إلى جمهوريات ملكية مثل معظم بلدان العالم الثالث التي حدثت فيها الانقلابات العسكرية وحولتها من جمهوريات إلى ملكيات من خلال انتخاب الرؤساء بنسبة ٩٩,٩ بالمئة، بل إن بعض تلك الجمهوريات الملكية انتقلت إلى ملكيات وراثية في واقع الأمر.

وقد علق أحمد الربعي على «ديمقراطية العسكر الفريدة» في تركيا بالقول «هذه الديمقراطية التركية نادرة الوجود في عالم اليوم، هذه العلمانية التي تفصل الديمقراطية على مقاساتها كالأحذية، لا يمكن أن تكون مثالاً يمكن أن يحتذى في الديمقراطيات والعلمانيات التي تشهدها الدنيا... والعلمانية التي تطرح التعددية السياسية والاجتماعية تضيق ذرعاً بوجود حزب الفضيلة الإسلامي، كما تضيق ذرعاً بالحركات الكردية المطالبة بحقوق الإنسان الأساسية للشعب الكردي ضمن الدولة التركية. إن تركيا مثال لديمقراطية وعلمانية العالم الثالث حيث يكون الكلام ديمقراطياً دائماً والتصرف لا علاقة له بالديمقراطية دائماً. وهذا هو سر أسرار الأزمة الكردية التي لا تنتهي»[١٠٠].

وقد ربط المحللون السياسيون العرب القضية الكردية بمجمل قضايا الشرق الأوسط الشائكة والمعقدة ودعا معظمهم جميع الأكراد في المنطقة، إلى ضرورة أخذ واقع الجغرافيا السياسية بنظر الاعتبار عند انتقاء خياراتهم السياسية «لأن العودة للحق

(١٠٠) أحمد الربعي، «ديموقراطية العسكر الفريدة،» **الشرق الأوسط**، ٢٤/٣/١٩٩٩.

التاريخي لحقبة ما قبل الاستعمار الفرنسي ـ البريطاني، ستدخل المنطقة في مأزق لن يسلم منه أحد، وهو يعني إعادة تشكيل الجغرافيا بما يشبه كرة الثلج. فلا أحد يستطيع تغيير الجغرافيا السياسية. وما حدث في أوروبا منذ بداية التسعينيات في تشيكوسلوفاكيا ويوغسلافيا وإيرلندا، حدث ضمن أطر بمنأى عن توازن القوى ونشوء قوى مؤثرة، وهي لا تشبه بأي حال، الوضع في الشرق الأوسط»[١٠١]. ولذلك يعتقد أمير طاهري «أن على تركيا أن تعود إلى موقعها المناسب داخل بيئتها الجيوسياسية والثقافية... وان تعيد اكتشاف جيرانها من العرب والإيرانيين وكذلك الروس والأوكرانيين والبلغار، فليس من صالح البلد الإبقاء على علاقات متوترة مع كل جيرانه في آن واحد»[١٠٢]. ومن هنا فقد دعا روني محيي الدين في رسالته إلى محرر **الشرق الأوسط** إلى نبذ سياسة إلغاء الآخر «التي أثبتت عدم جدواها، بل على العكس فهي تكرس العنف والضغائن والأحقاد وتجذر التعصب. فما أحوج هذه المنطقة المبنية أساساً على خليط غريب وعجيب من الشعوب المتباينة لتقبل أحدهم الآخر وتفهم خصوصيته واحترامها. وهذه هي الخطوة الأولى في مسيرة الألف ميل نحو السلام والديمقراطية»[١٠٣].

غير أن الكاتب اليساري التركي بشيكجي عندما كتب «أعجب من فكرة أن تكون هناك كردستان لتركيا وكردستان للعراق وكردستان لإيران وأخرى لسوريا ولا تكون هناك كردستان للأكراد أنفسهم»[١٠٤] حكمت عليه محكمة أمن الدولة ـ وهي محاكم عسكرية مدنية مختلطة مختصة بمكافحة الإرهاب ـ في أنقرة بالسجن لمدة ١٨٠ عاماً[١٠٥]، حيث كان هذا الموضوع بالإضافة إلى العديد من انتهاكات حقوق الإنسان في تركيا ومخاوف أوروبا من انضمام دولة إسلامية كبيرة إلى ناديها سبباً في رفض المجلس الأوروبي لقبول تركيا في الاتحاد الأوروبي في قمة لوكسمبرغ في شهر كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، مما أدى برئيس الوزراء مسعود يلماز زعيم حزب الوطن الأم للتوجه إلى واشنطن للالتقاء بمسؤولي إدارة كلينتون لإيجاد البديل من العضوية الأوروبية، بعد أن أعلن يلماز ـ ثم أجاويد بعد استيزاره ـ أن بلاده ليست مضطرة بعد الآن للاعتماد على الاتحاد الأوروبي، بل إنها تتطلع لإقامة «شراكة

(١٠١) **الشرق الأوسط**، ٣/٣/١٩٩٩، ص ٨.

(١٠٢) طاهري، «المزاج الرائق في تركيا... هل يدوم طويلاً».

(١٠٣) روني محيي الدين، «سياسة إلغاء الآخر تكرس العنف،» **الشرق الأوسط**، ٣٠/٣/١٩٩٩.

(١٠٤) جودت هرات، «الحكومات التركية لم تعترف أبداً بالعنصر الكردي،» **الشرق الأوسط**، ٢١/٢/١٩٩٩.

(١٠٥) المصدر نفسه، ص ٨.

استراتيجية» مع الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل وتعزيز علاقاتها مع روسيا ودول آسيا الوسطى، ولا سيما بعد أن وجدت تركيا نفسها معزولة في مؤتمر القمة الإسلامية التي عقدت في طهران ـ قبل ذلك ـ في شهر تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٧ بسبب اتفاقياتها الاستراتيجية مع إسرائيل. ولكن وزير الخارجية التركي اسماعيل جم، صرح لدى زيارته لنيويورك في عام ١٩٩٨ بأن تركيا «تمتلك أبعاداً جيوستراتيجية أوراسية لم تكن تعيها سابقاً، ومن هنا فإن تركيا دولة كونية عظمى من النواحي الثقافية والتاريخية والجغرافية، وهو الأمر الذي لم نكن نعيه سابقاً»[١٠٦].

إن معظم العرب يعتقدون أن تركيا «لاعب أساسي، إن في العالم الإسلامي أو في الشرق الأوسط أو في جنوب أوروبا أو حتى في وسط آسيا. ومواصلتها سياسة الهروب إلى الأمام على الدوام ستؤجل معالجة القضايا المحتاجة إلى الحل بالشكل المطلوب»[١٠٧]. ومن هنا فقد دعا أمير طاهري إلى «أن تعود تركيا إلى موقعها المناسب داخل بيئتها الجيوسياسية والثقافية، فسنوات الجهد العقيم لدخول الاتحاد الأوروبي انتهت بالمهانة والإذلال. وردت تركيا على ذلك بإنشاء حلف ثلاثي مع الولايات المتحدة وإسرائيل، ولكن هذه الاستراتيجية لن تكون بعيدة الأمد. فالولايات المتحدة ليست جزءاً من المنطقة، أما إسرائيل فإن أمامها طريق طويل قبل أن تقبل في إطار الشرق الأوسط، وتحتاج تركيا أن تعيد اكتشاف جيرانها... فلو نجحت تركيا بتحديث هياكلها السياسية والاقتصادية وإعادة تنظيم علاقاتها الخارجية فإنها قد تصبح نموذجاً جاذباً للعديد من المجتمعات الإسلامية وبخلاف ذلك فإنها ستواصل الانزلاق من أزمة إلى أخرى، عاجزة عن إدراك قدراتها كدولة وعن لعب الدور الذي تستحقه في الإطار السياسي الإقليمي والدولي»[١٠٨]. ولهذا يعتقد مازن بلال «أن أي بحث عن حلول دائمة وعادلة للمسألة الكردية لا يمكن النظر إليه إلا عبر علاقاتها مع الدولة التركية، وإذا ما أصرت تركيا على الاستمرار في سياستها المعاكسة للتوجه الأوروبي فإن الولايات المتحدة ستقدم الضمان لها، كما تفعل اليوم عبر الدعم الدائم لسياساتها في المنطقة. وربما كان التحالف مع إسرائيل يلخص توجه تركيا وذلك عبر معارضة أوروبا لبعض سياساتها، بينما يستطيع رأس النظام

(١٠٦) انظر الصحف التركية الصادرة بتاريخ ١٩/ ١٠/ ١٩٩٨.

(١٠٧) انظر: هيئة التحرير، «الحكم التكتيكي على الطريقة التركية،» **الشرق الأوسط**، ١٣/ ١/ ١٩٩٩.

(١٠٨) طاهري، «المزاج الرائق في تركيا... هل يدوم طويلاً،» ص ٨.

الدولي التعويض عن هذا الأمر، ويدخلها في شبكة مركبة مع الدولة العبرية يضمن لها القوة داخل المنطقة»[١٠٩].

ومن هنا يعتقد معظم المعلقين السياسيين العرب الذين تطرقوا إلى المشكلة الكردية خلال فترة الدراسة، أن هذا التعاون الاستراتيجي الأمريكي ـ الإسرائيلي ـ التركي، هو الذي أدى في نهاية المطاف إلى إلقاء القبض على عبد الله أوجلان في نيروبي «بعد أن قامت المخابرات الأمريكية والإسرائيلية برقابته طيلة الأربعة الأشهر التي أمضاها في أوروبا منذ خروجه من سوريا حتى استقراره في السفارة اليونانية بنيروبي»[١١٠] بعد أن أصبح ذهاب أوجلان إلى كينيا «مغامرة يائسة وتعكس محاولة الجميع التخلص منه بعد أن أصبح عبئاً عليهم وسبباً في إحراجهم، لأنه إذا كانت الدول الأوروبية لا تستطيع تسليمه إلى أنقرة مباشرة، فإن هذا الحرج لن يكون موجوداً في كينيا لأن نقطة الضعف في قضية أوجلان هي العنف السياسي، فالمجتمع الدولي أصبح لا يقر هذا النوع من الأعمال، ولا يبرر بأي شكل من الأشكال مهاجمة مدنيين من أجل تحقيق غايات سياسية أياً تكن الأهداف»[١١١].

وتظهر على السطح ـ وفي هذه المشكلة أيضاً ـ صورة الجنرالات، حكام تركيا الحقيقيين، الرديئة «الذين يتعاملون مع حقوق الشعب الكردي بعقلية المستعبدين... لأن عنجهية الجنرالات تعميهم عن رؤية أبعاد ما يجري الآن. ليس هذا فحسب بل تجعلهم يتصرفون بمزيد من الوحشية والقمع فيغلقون مكاتب الأحزاب المعتدلة أيضاً»[١١٢].

٤ ـ حول شؤون تركيا وامتداداتها العربية والدولية

لدى تحليلنا للمواد الإعلامية الخاصة بالأتراك والمنشورة في الصحافة العربية، خلال فترة البحث، وفق الفرضيات التي طرحناها لغرض تمحيص وتدقيق النتائج، فإننا نستطيع استخراج صورة الأتراك من خلال القضايا التي طرحتها الصحافة العربية خلال تلك الفترة والتي تمركزت حول ثلاثة محاور رئيسة من خلال المواد الإعلامية المنشورة التالية:

(١٠٩) مازن بلال، «عبد الله أوجالان وصياغة الموضوع الكردي،» **الشرق الأوسط**، ٢٣/ ٢/ ١٩٩٩.

(١١٠) «صحيفة إسرائيلية تكشف ضلوع الموساد في اعتقال أوجالان،» **تشرين**، ٢٧/ ٢/ ١٩٩٨.

(١١١) انظر افتتاحية بعنوان: «بعد سقوط أوجالان،» **الشرق الأوسط**، ١٧/ ٢/ ١٩٩٨.

(١١٢) أبو شريف، «تحالف عسكر تركيا وإسرائيل مقدمة لانهيار الجنرالات.»

عناوين المقالات	الصحيفة والتاريخ	الكاتب أو المصدر
١ ـ الاتفاق التركي ـ الإسرائيلي ضد من؟	**العالم الإسلامي**، ٤/١٠/١٩٩٨	محمد سر الختم
٢ ـ ٤ أتراك في البرلمان الألماني	**المجتمع**، ٦/١٠/١٩٩٨	خبر
٣ ـ لا للدراسة بدون حجاب	**المجتمع**، ٦/١٠/١٩٩٨	خبر
٤ ـ غرامة قياسية ضد شركة إسلامية	**المجتمع**، ٦/١٠/١٩٩٨	خبر
٥ ـ سجن كاتب إسلامي	**المجتمع**، ٦/١٠/١٩٩٨	خبر
٦ ـ الروائي التركي مياس أوغلو	**الأهرام العربي**، ١٠/١٠/١٩٩٨	مقابلة عادل صادق
٧ ـ مؤتمر إيماني يرطب أجواء تركيا الساخنة	**المجتمع**، ١٣/١٠/١٩٩٨	فاتح الراوي
٨ ـ محبوب الشعب التركي (رجب طيب أردوغان)	**المجتمع**، ١٣/١٠/١٩٩٨	شعبان عبد الرحمن
٩ ـ مؤامرات اليهود	**الدعوة**، ١٥/١٠/١٩٩٨	د. عدنان بدر الدين
١٠ ـ الجدل الأوروبي حول عزلة الأتراك والعرب	**المجلة**، ١٧/١٠/١٩٩٨	فهمي هويدي
١١ ـ مياه الفرات هدف صهيوني	**المجتمع**، ٢٠/١٠/١٩٩٨	شعبان عبد الرحمن
١٢ ـ هل خسرت تركيا بتهورها نفط قزوين	**الوطن العربي**، ٢٣/١٠/١٩٩٨	هاني حمود
١٣ ـ أسباب الأزمة	**الوطن العربي**، ٢٣/١٠/١٩٩٨	أبو مالك
١٤ ـ الأمن المائي العربي في خطر	**الوطن العربي**، ٢٣/١٠/١٩٩٨	شفيق الحوت
١٥ ـ دنكطاش: مستعدون للتعاون مع الأمم المتحدة	**العالم الإسلامي**، ٢٥/١٠/١٩٩٨	خبر
١٦ ـ تركيا: تهديد رسمي بحظر نشاط حزب الفضيلة الإسلامي	**العالم الإسلامي**، ٢٥/١٠/١٩٩٨	خبر
١٧ ـ تركيا: تظاهرات واعتقالات بسبب الحجاب	**المؤتمر الإسلامي**، ٢٦/١٠/١٩٩٨	خبر
١٨ ـ ١٠٠ رجل أعمال تركي في مصر	**الأهرام العربي**، ٣١/١٠/١٩٩٨	تحقيق: حياة حسين
١٩ ـ إنجازات للاقتصاد الإسلامي بتركيا	**الاقتصاد الإسلامي**، تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٨	تحقيق: ابراهيم الياس (الداقوقي)
٢٠ ـ تركيا تسحب امتيازات البنوك الإسلامية	**الاقتصاد الإسلامي**، تشرين/ أكتوبر ١٩٩٨	خبر
٢١ ـ الأزمة القبرصية	**السياسة الدولية**، تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٨	ريمون ماهر كامل
٢٢ ـ الاحتجاج ضد منع الحجاب مخالفة قانونية في اسطنبول	**المجتمع**، ٣/١١/١٩٩٨	خبر
٢٣ ـ أردوغان يستقيل من حزب الفضيلة	**المجتمع**، ٣/١١/١٩٩٨	خبر
٢٤ ـ ذكرى التآمر على الخلافة الإسلامية	**المجتمع**، ٣/١١/١٩٩٨	افتتاحية
٢٥ ـ تصعيد تركيا مع لبنان	**الوطن العربي**، ٦/١١/١٩٩٨	خبر
٢٦ ـ استراتيجية تركيا في البلقان	**المجتمع**، ١٠/١١/١٩٩٨	هارون يحيى
٢٧ ـ أربكان يعود للسياسة عبر المحاضرات	**المجتمع**، ١٠/١١/١٩٩٨	خبر
٢٨ ـ كازينوهات لبنان، فلسطين، قبرص التركية	**الوطن العربي**، ١٣/١١/١٩٩٨	خبر
٢٩ ـ اليونان ترفض مساعدة أوروبا لتركيا	**الوطن العربي**، ١٣/١١/١٩٩٨	خبر
٣٠ ـ حجاب التركيات وعلمانية الجنرالات	**الإصلاح**، ١٤/١١/١٩٩٨	سميح المعايطة
٣١ ـ فصل ٢٠ استاذاً جامعياً بتركيا	**المجتمع**، ١٧/١١/١٩٨٨	خبر
٣٢ ـ ٩٠٠ ألف تركي يكتسبون الجنسية	**المجتمع**، ١٧/١١/١٩٨٨	خبر
٣٣ ـ المصارف الإسلامية في تركيا بالأرقام	**الدعوة**، ١٩/١١/١٩٩٨	خبر
٣٤ ـ أربكان يستعد لخوض الانتخابات القادمة مستقلاً	**العالم الإسلامي**، ٢٢/١١/١٩٩٨	خبر
٣٥ ـ أمريكا والعراق وتركيا	**الوطن العربي**، ٢٠/١١/١٩٩٨	مقابلة مع فاروق قدومي
٣٦ ـ إطلاق سراح رئيس بلدية أنقرة	**المجتمع**، ٢٤/١١/١٩٩٨	خبر
٣٧ ـ عودة الفضيلة لبلدية اسطنبول	**المجتمع**، ٢٤/١١/١٩٩٨	خبر
٣٨ ـ الطالبة التركية في طريقها لكسب المعركة	**الإصلاح**، ٣٠/١١/١٩٩٨	خبر
٣٩ ـ تركيا في الزمن المتحول	**المستقبل العربي**، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٨	عرض كتاب
٤٠ ـ الاستثمارات التركية في دول آسيا الوسطى	**المجتمع**، ١/١٢/١٩٩٨	تحليل إخباري
٤١ ـ اختتام المعرض الدولي لرجال الأعمال الإسلاميين في اسطنبول	**المجتمع**، ١/١٢/١٩٩٨	خبر
٤٢ ـ براءة أربكان في تهمة إهانة المحكمة العليا	**العالم الإسلامي**، ٦/١٢/١٩٩٨	خبر
٤٣ ـ خزف عثماني	**المجلة**، ٧/١٢/١٩٩٨	خبر
٤٤ ـ تأجيل سجن رجب أردوغان	**المجتمع**، ٨/١٢/١٩٩٨	خبر
٤٥ ـ طالبات الشريعة دون حجاب في تركيا	**المجتمع**، ٨/١٢/١٩٩٨	خبر
٤٦ ـ تركيا تطالب بحصتها من تجارة الطيران	**الوطن العربي**، ١١/١٢/١٩٩٨	خبر

٤٧ ـ توتال تدرس تصدير نفط قزوين عبر إيران | **الوطن العربي**، ١٨/١٢/١٩٩٨ | خبر

٤٨ ـ العسكر يواصلون طرد الضباط الإسلاميين من الجيش | **العالم الإسلامي**، ٢٠/١٢/١٩٩٨ | خبر

٤٩ ـ مقارنة بين هولاكو وكلينتون | **الوطن العربي**، ٢٥/١٢/١٩٩٨ | كاريكاتير

٥٠ ـ أسوأ سفير تركي | **المجلة**، ٢٦/١٢/١٩٩٨ | خبر

٥١ ـ يلماز مهدد بالمثول أمام المحكمة العليا بتهمة الفساد | **العالم الإسلامي**، ٢٧/١٢/١٩٩٨ | خبر

٥٢ ـ انتخابات تعيد الإسلاميين وتوتر في العلاقات مع أوروبا والجوار | **المجلة**، ٣١/١٢/١٩٩٨ | يوسف كانلي

٥٣ ـ النظام الدولي الجديد يسعى لرسم خريطة جديدة للشرق الأوسط | **الاقتصاد الإسلامي**، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨ | ابراهيم الداقوقي

٥٤ ـ رد فعل تركيا على الصواريخ تهديد لليونان | **الشرق الأوسط**، ١/١/١٩٩٩ | خبر

٥٥ ـ اعتقال زعيم الأصوليين الأتراك | **الشرق الأوسط**، ١/١/١٩٩٩ | ابراهيم الياس (الداقوقي)

٥٦ ـ أربعة آلاف أصولي في سجون تركيا | **الشرق الأوسط**، ١/١/١٩٩٩ | خبر

٥٧ ـ مقتل ١٨٤٣ من العمال الكردستاني | **الشرق الأوسط**، ٢/١/١٩٩٩ | خبر

٥٨ ـ أنقرة تعارض نشر الصواريخ القبرصية في كريت اليونانية | **الشرق الأوسط**، ٢/١/١٩٩٩ | خبر

٥٩ ـ تشيللر ترفض التعاون مع أريز | **تشرين**، ٣/١/١٩٩٩ | شارل كاملة

٦٠ ـ ٢١ حزباً تخوض الانتخابات المقبلة | **تشرين**، ٥/١/١٩٩٩ | خبر

٦١ ـ المطالبة بالسجن ١٢ عاماً لنجمة تركيا الأولى | **الشرق الأوسط**، ٥/١/١٩٩٩ | خبر

٦٢ ـ حكومة متوقعة برئاسة أجاويد | **الشرق الأوسط**، ٦/١/١٩٩٩ | ابراهيم الياس (الداقوقي)

٦٣ ـ تحالف الدولة والمافيا في تركيا | **الشرق الأوسط**، ٧/١/١٩٩٩ | إلى المحرر ـ محمد الحريري

٦٤ ـ تكليف أجاويد بتشكيل الحكومة | **الشرق الأوسط**، ٨/١/١٩٩٩ | خبر

٦٥ ـ أجاويد يشكل حكومة جديدة | **الشرق الأوسط**، ٩/١/١٩٩٩ | ابراهيم الياس (الداقوقي)

٦٦ ـ إصابة ١١ شخصاً بالتلوث النووي | **الشرق الأوسط**، ١١/١/١٩٩٩ | خبر

٦٧ ـ الديمقراطية التركية في العراء أو السجن | **الشرق الأوسط**، ١٢/١/١٩٩٩ | إلى المحرر ـ أسعد يوكسال

٦٨ ـ الأمم المتحدة تستأنف مهامها المكوكية في قبرص | **تشرين**، ١٢/١/١٩٩٩ | خبر

٦٩ ـ واحد اثنين... واحد اثنين | **الشرق الأوسط**، ١٣/١/١٩٩٩ | كاريكاتير/ محمود كحيل

٧٠ ـ الحكم التكتيكي على الطريقة التركية | **الشرق الأوسط**، ١٣/١/١٩٩٩ | افتتاحية

٧١ ـ خطوات تركية لتحسين العلاقات مع سوريا | **تشرين**، ١٤/١/١٩٩٩ | خبر

٧٢ ـ أجاويد يدعو لتوثيق العلاقات مع الجيران وحكومته لن تسمح بضرب العراق | **الشرق الأوسط**، ١٥/١/١٩٩٩ | ابراهيم الياس (الداقوقي)

٧٣ ـ واشنطن تزود أنقرة بصواريخ باتريوت توقياً لضربة عراقية | **الشرق الأوسط**، ١٦/١/١٩٩٩ | خبر

٧٤ ـ عودة غودو المناضل (تحليل لشخصية بولند أجاويد) | **الشرق الأوسط**، ١٦/١/١٩٩٩ | غسان الإمام

٧٥ ـ حكومة أجاويد تحصل على ثقة البرلمان | **الشرق الأوسط**، ١٨/١/١٩٩٩ | خبر

٧٦ ـ هجمات على مراكز الشرطة في اسطنبول | **الشرق الأوسط**، ١٩/١/١٩٩٩ | خبر

٧٧ ـ ضغوط الجنرالات وحكومة أجاويد | **الشرق الأوسط**، ٢٠/١/١٩٩٩ | كاظم نوري

٧٨ ـ ألمانيا تؤجل صفقة دبابات مع تركيا | **الشرق الأوسط**، ٢١/١/١٩٩٩ | ماجد الخطيب

٧٩ ـ تركيا الانفصامية الثقافية والسياسية | **الشرق الأوسط**، ٢١/١/١٩٩٩ | فرج العشة

٨٠ ـ واشنطن تعين منسقاً مع المعارضة العراقية في تركيا | **الشرق الأوسط**، ٢٢/١/١٩٩٩ | محمد صادق

٨١ ـ أثينا تعد الإعتداء على قبرص حرباً على اليونان | **تشرين**، ٢٣/١/١٩٩٩ | خبر

٨٢ ـ العلويون في تركيا محط اهتمام اليسار | **الشرق الأوسط**، ٢٤/١/١٩٩٩ | ابراهيم الياس (الداقوقي)

٨٣ ـ عشرة أيام مع ناظم حكمت | **تشرين**، ٢٤/١/١٩٩٩ | حسين راجي

٨٤ ـ أجاويد: نسعى إلى حوار مع واشنطن لاستيضاح خطتها بشأن العراق | **الشرق الأوسط**، ٢٥/١/١٩٩٩ | خبر

٨٥ ـ الإرهاب والتعاون الاقتصادي هدف زيارة الرئيس ديميريل إلى الجزائر	**الشرق الأوسط**، ٢٦/١/١٩٩٩	نادية محديد
٨٦ ـ حكومة أجاويد تتحفظ على سياسة الإطاحة بالنظام العراقي	**الشرق الأوسط**، ٢٧/١/١٩٩٩	ابراهيم الياس (الداقوقي)
٨٧ ـ الجيش يحذر من نشوب حرب مع اليونان دون إشارة لقبرص	**الشرق الأوسط**، ٢٧/١/١٩٩٩	خبر
٨٨ ـ حوار تركي ـ أمريكي لاحتواء التصعيد مع العراق	**الشرق الأوسط**، ٢٨/١/١٩٩٩	ابراهيم الياس (الداقوقي)
٨٩ ـ مبارك وديميريل أكدا تطابق وجهات النظر حول العراق	**الشرق الأوسط**، ٣٠/١/١٩٩٩	خبر
٩٠ ـ أنقرة تدعو إلى تسوية للنزاع العراقي ـ الأمريكي لقطع الطريق على قيام الدولة الكردية	**الشرق الأوسط**، ٣٠/١/١٩٩٩	ابراهيم الياس (الداقوقي)
٩١ ـ مبارك توقف في مطار أنقرة	**تشرين**، ٣٠/١/١٩٩٩	خبر
٩٢ ـ إغلاق الحزب الديمقراطي الشعبي يشتت أصوات الناخبين الأكراد في تركيا	**الشرق الأوسط**، ٣١/١/١٩٩٩	ابراهيم الياس (الداقوقي)
٩٣ ـ أذربيجان تطالب بقواعد عسكرية تركية وأمريكية على أراضيها	**الشرق الأوسط**، ١/٢/١٩٩٩	ستيفن كنزر
٩٤ ـ قصف أمريكي لمواقع عراقية	**تشرين**، ١/٢/١٩٩٩	خبر
٩٥ ـ مناورات بحرية تركية ـ إسرائيلية	**تشرين**، ٤/٢/١٩٩٩	خبر
٩٦ ـ أجاويد يخشى أن تؤدي سياسة أمريكا إلى تقسيم العراق وقيام الدولة الكردية	**الشرق الأوسط**، ٤/٢/١٩٩٩	خبر
٩٧ ـ تركيا تشارك مصر في خطورة مخططات تقسيم العراق	**الشرق الأوسط**، ٥/٢/١٩٩٩	تحليل إخباري
٩٨ ـ ديميريل يشارك في تشييع الحسين	**الشرق الأوسط**، ٨/٢/١٩٩٩	خبر
٩٩ ـ في ظل الشح المائي: أين استراتيجية الأمن المائي العربي؟	**تشرين**، ١١/٢/١٩٩٩	خبر
١٠٠ ـ حكاية تقسيم العراق الوهمية	**الشرق الأوسط**، ١٣/٢/١٩٩٩	الاتحاد الوطني الكردستاني
١٠١ ـ في تحد لقرار منع الطالبات المحجبات من دخول الجامعة: الفضيلة ترشح المحجبات لخوض الانتخابات النيابية	**الشرق الأوسط**، ١٤/٢/١٩٩٩	ابراهيم الياس (الداقوقي)
١٠٢ ـ نائب الرئيس العراقي مر بمناطق البرزاني إلى تركيا لزيارتها	**الشرق الأوسط**، ١٥/٢/١٩٩٩	عدنان حسين
١٠٣ ـ طارق عزيز تلقى رداً سلبياً على وقف طلعات المراقبة الجوية	**الشرق الأوسط**، ١٥/٢/١٩٩٩	ابراهيم الياس (الداقوقي)
١٠٤ ـ تتريك الجزائر	**الشرق الأوسط**، ١٥/٢/١٩٩٩	أحمد الربعي
١٠٥ ـ أجاويد ينصح طارق عزيز بعدم افتعال نزاع مسلح مع واشنطن	**الشرق الأوسط**، ١٦/٢/١٩٩٩	ابراهيم الياس (الداقوقي)
١٠٦ ـ الطائرات الأمريكية تقصف مواقع جديدة في شمال وجنوب العراق	**الشرق الأوسط**، ١٦/٢/١٩٩٩	خبر
١٠٧ ـ اجتماع اللجنة الأمنية الإيرانية ـ التركية	**الشرق الأوسط**، ١٦/٢/١٩٩٩	خبر
١٠٨ ـ اسماعيل جم ينتقد المبالغة الإسرائيلية	**الشرق الأوسط**، ١٦/٢/١٩٩٩	خبر
١٠٩ ـ تركيا تعتقل أوجلان في عملية سرية بكينيا	**الشرق الأوسط**، ١٧/٢/١٩٩٩	خبر
١١٠ ـ الرئيس التركي يرفض استقبال طارق عزيز	**الشرق الأوسط**، ١٧/٢/١٩٩٩	خبر
١١١ ـ أنقرة تتجاهل الغضب الكردي وتنفذ عملية عسكرية في شمال العراق	**الشرق الأوسط**، ١٩/٢/١٩٩٩	خبر
١١٢ ـ أنقرة تلزم مهاجريها في المانيا بالولاء لمبادئ كمال أتاتورك	**الشرق الأوسط**، ٢١/٢/١٩٩٩	ماجد الخطيب
١١٣ ـ الاتحاد الأوروبي يطالب بإجراء محاكمة عادلة لأوجلان	**تشرين**، ٢٣/٢/١٩٩٩	خبر
١١٤ ـ محادثات سورية ـ تركية في إطار التعاون الثنائي	**تشرين**، ٢٤/٢/١٩٩٩	غازي سلامة
١١٥ ـ جمهورية تركيا العلمانية... تصالح ميراثها التاريخي العثماني	**الشرق الأوسط**، ٢٥/٢/١٩٩٩	ابراهيم الياس (الداقوقي)
١١٦ ـ العراق يطالب بسحب القوات التركية من أراضيه	**تشرين**، ٢٥/٢/١٩٩٩	خبر
١١٧ ـ اتهام سوريا واليونان وإيران وألمانيا بتقديم المعونات للعمال الكردستاني	**الشرق الأوسط**، ٢٦/٢/١٩٩٩	خبر
١١٨ ـ أنقرة تعلن اعتراف أوجلان بأنه كان أداة مؤامرة دولية ضد تركيا	**الشرق الأوسط**، ٢٦/٢/١٩٩٩	ابراهيم الياس (الداقوقي)
١١٩ ـ الموساد يوسع نشاطه في تركيا	**تشرين**، ٢٧/٢/١٩٩٩	خبر

العنوان	المصدر والتاريخ	الكاتب
١٢٠ ـ قطع الطريق على عروض عراقية حملها عزيز... عجل بالقاء القبض على أوجلان	**الشرق الأوسط**، ١٩٩٩/٢/٢٧	ابراهيم الياس (الداقوقي)
١٢١ ـ حزب الفضيلة يخوض الانتخابات بمرشحات محجبات	**الشرق الأوسط**، ١٩٩٩/٢/٢٨	خبر
١٢٢ ـ ارتفاع حرارة التنافس بين الإسلاميين والعلمانيين في تركيا	**الشرق الأوسط**، ١٩٩٩/٢/٢٨	ابراهيم الياس (الداقوقي)
١٢٣ ـ ٣ جرحى في انفجار قنبلتين في مقهى باسطنبول	**الشرق الأوسط**، ١٩٩٩/٢/٢٨	خبر
١٢٤ ـ قمة لثماني دول إسلامية نامية في اسطنبول	**تشرين**، ١٩٩٩/٢/٢٨	خبر
١٢٥ ـ مساعدة ألمانية وتركية تقنية إلى العراق	**الشرق الأوسط**، ١٩٩٩/٣/١	خبر
١٢٦ ـ الجامعة العربية تدعو لوقف القصف على العراق	**الشرق الأوسط**، ١٩٩٩/٣/١	خبر
١٢٧ ـ إصابة ١٧ في اسطنبول بانفجار قنبلة	**الشرق الأوسط**، ١٩٩٩/٣/٢	خبر
١٢٨ ـ إسرائيل تسلم لتركيا أول طائرة اف ـ ٤ مطورة	**الشرق الأوسط**، ١٩٩٩/٣/٢	خبر
١٢٩ ـ أنقرة تؤكد توقف صادرات النفط العراقية وواشنطن تنفي قصف خط الأنابيب	**الشرق الأوسط**، ١٩٩٩/٣/٢	خبر
١٣٠ ـ شركتان كندية وتركية تقيمان مصنعاً لاكسيد المغنسيوم في الأردن	**الشرق الأوسط**، ١٩٩٩/٣/٢	خبر
١٣١ ـ المزاج الرائق في تركيا.. هل يدوم طويلاً؟	**الشرق الأوسط**، ١٩٩٩/٣/٣	أمير طاهري
١٣٢ ـ حماس تنفي أي تنسيق مع العمال الكردستاني	**الشرق الأوسط**، ١٩٩٩/٣/٣	خبر
١٣٣ ـ تحالف عسكر تركيا وإسرائيل مقدمة لانهيارات الجنرالات	**الشرق الأوسط**، ١٩٩٩/٣/٥	بسام أبو شريف
١٣٤ ـ تركيا تطالب واشنطن بالتزام مصالح أنقرة في استعمالها لقاعدة اينجرليك	**الشرق الأوسط**، ١٩٩٩/٣/٦	ابراهيم الياس (الداقوقي)
١٣٥ ـ مقتل وجرح ١٤ بينهم محافظ في حادث تفجير سيارة	**تشرين**، ١٩٩٩/٣/٧	وكالة سانا

العنوان	المصدر والتاريخ	الكاتب
١٣٦ ـ إسرائيل تطلب وساطة تركيا لإعادة العلاقات مع قطر وتونس	**الشرق الأوسط**، ١٩٩٩/٣/٨	خبر
١٣٧ ـ اتهام يلماز وتشيللر باستغلال النفوذ وطلب تقديمهما للمحاكمة	**الشرق الأوسط**، ١٩٩٩/٣/١٠	ابراهيم الياس (الداقوقي)
١٣٨ ـ عالم تركي يتهم ناسا بالسرقة الفكرية لأبحاثه	**الشرق الأوسط**، ١٩٩٩/٣/١٠	خبر
١٣٩ ـ اتهامات حكومية لنواب أتراك بمحاولة تنفيذ انقلاب مدني	**الشرق الأوسط**، ١٩٩٩/٣/١١	خبر
١٤٠ ـ تشيللر تتهم ديميريل بأنه وراء مؤامرة لشق البرلمان	**الشرق الأوسط**، ١٩٩٩/٣/١١	خبر
١٤١ ـ ديميريل ينذر اليونان بوقف مساندتها للإرهاب	**الشرق الأوسط**، ١٩٩٩/٣/١٢	خبر
١٤٢ ـ السيادة التركية بين العسكر والشعب	**الشرق الأوسط**، ١٩٩٩/٣/١٤	كاريكاتير محمود كحيل
١٤٣ ـ النواب المتمردون ينجحون في انقاذ أربكان	**الشرق الأوسط**، ١٩٩٩/٣/١٥	خبر
١٤٤ ـ حرب المياه	**الشرق الأوسط**، ١٩٩٩/٣/١٦	علي ابراهيم
١٤٥ ـ قيادة الجيش تحذر من الفوضى السياسية في حال تأجيل الانتخابات	**الشرق الأوسط**، ١٩٩٩/٣/٢٠	ابراهيم الياس (الداقوقي)
١٤٦ ـ ديميريل يؤيد إجراء الانتخابات في موعدها المقرر	**الشرق الأوسط**، ١٩٩٩/٣/٢٠	خبر
١٤٧ ـ تركيا تأمل التوصل لاتفاق حول نقل نفط بحر قزوين إلى موانئها	**الشرق الأوسط**، ١٩٩٩/٣/٢٤	خبر
١٤٨ ـ المباحثات السورية ـ التركية تتناول تطوير التعاون	**تشرين**، ١٩٩٩/٣/٢٤	خبر
١٤٩ ـ عدم تقليص تركيا لقواتها تدفع قبرص للعودة لشراء الأسلحة	**تشرين**، ١٩٩٩/٣/٢٤	
١٥٠ ـ مناشدة الحكومة البريطانية وقف دعمها لسد ايلوسو التركي	**تشرين**، ١٩٩٩/٣/٢٥	خبر
١٥١ ـ تخاوف من تزايد الأجهزة الكهربائية التركية في السوق المصرية	**الشرق الأوسط**، ١٩٩٩/٣/٢٩	خبر

الجدول رقم (٣ ـ ٨)
المواضيع الرئيسية المنشورة في الصحف العربية حول الشؤون التركية خلال فترة الدراسة وتكراراتها

الموضوع / الصحيفة	الشرق الأوسط ع٠م٠	تشرين ع٠م٠	الوطن العربي ع٠م٠	المجتمع ع٠م٠	المجلة ع٠م٠	الدعوة ع٠م٠	العالم الإسلامي ع٠م٠	الأهرام العربي ع٠م٠	الإصلاح ع٠م٠	الاقتصاد الإسلامي ع٠م٠	المستقبل العربي ع٠م٠	المجموع
ـ العنف والنزاع	٦١	١٢	٨	٦	٢	٢	٢	٤	٢	٢	٢	١٠٣
ـ الماء	٣٣	١	١٠	٤	١	ـ	٢	٢	١	٢	ـ	٥٦
ـ الأكراد	٥٢	٦	٨	٤	٢	١	١	٣	٢	١	١	٨١
ـ الحدود	٤	ـ	٢	١	ـ	ـ	ـ	١	ـ	ـ	١	٩
ـ العلاقات العربية ـ التركية		٨	٢	٢	٢	١	ـ	ـ	١	١	١	١٩ ١
ـ علاقات متوترة مع الجارات		١٨	ـ	٣	٢	١	ـ	١	٣	١	١	٣٤ ٤
ـ العلاقات التركية ـ الإسرائيلية		١٢	ـ	٣	٣	٢	ـ	ـ	١	١	١	٢٥ ٢
ـ أهداف تركية	٤	ـ	٢	٢	١	ـ	ـ	٢	١	١	٤	١٧
ـ أهداف عربية	٦	ـ	١	١	ـ	ـ	ـ	٢	ـ	ـ	ـ	١٠
ـ حزب العمال الكردستاني		١٤	ـ	٦	٣	٢	ـ	ـ	٢	٢	١	٣٠ ـ
ـ سلوك الزعماء الأتراك	٨	ـ	٤	١	ـ	ـ	ـ	١	ـ	ـ	١	١٥
ـ ديميريل	٤	ـ	٢	١	ـ	ـ	ـ	٤	ـ	ـ	١	١٢
ـ إسرائيل	١٦	٢	٨	٤	١	١	١	٢	١	١	١	٣٨
ـ عبد الله أوجلان	٣٢	٨	٨	٤	٢	١	١	٣	١	١	١	٦٢
ـ الثقافة التركية	ـ	٢	١	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	٣
ـ اتفاقية أدنة	٤	٢	٢	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	٨
ـ الصهيونية	١١	٨	٨	٢	ـ	ـ	ـ	٢	١	١	ـ	٣٣
ـ الجنرالات	١٤	ـ	٤	٢	ـ	ـ	ـ	١	ـ	ـ	ـ	٢١
ـ قبرص	٣	ـ	١	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	٦	١٠
ـ الإسلام	٤	ـ	٤	٤	ـ	٢	٢	١	٢	٢	ـ	٢١
ـ حافظ الأسد	٦	٢	٢	١	ـ	ـ	ـ	١	ـ	ـ	ـ	١٢
ـ مبارك	٦	٢	٢	٢	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	١٢
ـ إرهاب حزب العمال الكردستاني	٤	٢	١	١	ـ	ـ	ـ	١	ـ	ـ	ـ	٩
المجموع	٣٢٤	٤٩	٩٢	٥٠	١٥	٧	١٠	٣٧	١٦	١٥	٢٥	٦٤٠

يتبع

تابع

ـ التكرارات أكثر من العناوين لتكرر المحاور أكثر من مرة في الموضوع الواحد.
ـ ع = عدد، م = مرات.

وعند تحليل مضامين هذه المحاور التي تشكل المواضيع الرئيسية في الشؤون التركية التي تناولتها الصحافة العربية خلال فترة الدراسة، فإننا نجد أن ثلاثة مواضيع رئيسية تحتل الصدارة من بين تلك المحاور، والتي تغطي أيضاً مواضيع أقل أهمية من الموضوع الرئيسي في إطار المفاهيم الدلالية لعلاقاتها الداخلية والخارجية من أجل تحليلها مع مركباتها الأخرى لإظهار صورة الأتراك في الصحافة العربية، هي: العنف والشخصانية والعلاقات العربية ـ التركية.

أ ـ العنف والمفاهيم الدلالية المتعلقة به

يبيّن تحليل المواضيع التي تضمنتها المحاور العامة في الشؤون التركية التي تناولتها الصحافة العربية خلال فترة الدراسة، أن محور العنف والمفاهيم الدلالية المرتبطة به قد برز كأكثر الأصناف حدوثاً في الشؤون التركية من خلال ارتباطاتها الداخلية: الأكراد ومنظمة حزب العمال الكردستاني وأوجلان، وارتباطاتها الخارجية من خلال علاقات تركيا بدول الجوار من جهة، ودول العالم من جهة أخرى، حيث يؤكد تحليل مضمون قضايا العنف والنزاع وتكراراتها الـ ١٠٣ وارتباطاتها مع مواضيع الأكراد بتكراراتها الـ ٨١ وعبد الله أوجلان بتكراراته الـ ٦٢ وحزب العمال الكردستاني بتكراراته الـ ٣٠، والتي تبلغ ما مجموعه ٢٧٦ نقطة من مجموع ٦٤٠ نقطة أي ٤٣ بالمئة منه، الموضوع الرئيس الذي يؤلف إطار علاقات تركيا الداخلية والخارجية من جهة، وارتباطاته السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية من جهة أخرى، لأنه حاز على أقصى درجة من التكرارات. أما القضية السائدة ضمن هذا الموضوع فقد كانت المشكلة الكردية التي شكلت أكثر من ٤٠ بالمئة من القضايا التركية الداخلية في علاقاتها المتوترة المعتمدة على العنف وإثارة الفوضى في منطقة واسعة من تركيا، هي منطقة جنوب شرقي تركيا التي تضم عشرين محافظة من مجموع ثمانين محافظة تركية والتي يشير معظم المراقبين الغربيين والمحللين العرب إلى أن ثمة حرباً أهلية قائمة فيها تستنزف سنوياً حوالى عشرة مليارات دولار من ميزانية الدولة وإلى نشوء أثرياء الحرب وتنظيمات الجرائم المنظمة (المافيا) الذين لا يميلون إلى الحل السلمي والديمقراطي للمشكلة الكردية في تركيا، وإنما يسعون للأخذ بالحل العسكري من أجل استمرار هذا النزيف الذي يقضي على الأخضر واليابس من أجل تحقيق مصالح تلك الجماعات المنتفعة ولتخريب علاقات تركيا مع جاراتها العربيات والمسلمات من جهة، ومع مختلف دول العالم من جهة أخرى. ولذلك فقد دعا أمير طاهري تركيا إلى أن «تعود إلى موقعها المناسب داخل بيئتها الجيوسياسية والثقافية، فسنوات الجهد العقيم لدخول الاتحاد الأوروبي انتهت بالمهانة والإذلال. وردت تركيا على ذلك بإنشاء حلف ثلاثي مع الولايات المتحدة وإسرائيل. ولكن

هذه الاستراتيجية لن تكون بعيدة الأمد، فالولايات المتحدة ليست جزءاً من المنطقة، أما إسرائيل فأمامها طريق طويل قبل أن تقبل في إطار الشرق الأوسط. وتحتاج تركيا إلى أن تعيد اكتشاف جيرانها من العرب والإيرانيين. وكذلك من الروس والأوكرانيين والبلغار فليس من صالحها الإبقاء على علاقات متوترة مع كل جيرانها في آن واحد»[١١٣].

أما القضية السائدة في موضوع العنف، فهي قضية السلام التي يحرص عليها المحللون السياسيون العرب والأتراك في المنطقة بشكل عام وفي تركيا بخاصة، ولكن بسام أبو شريف يعتقد «أن جنرالات تركيا وحلفاءهم جنرالات إسرائيل ما زالت تعشعش في أذهانهم أفكار استعمارية قديمة، يتصرفون وفق نهج استعماري تقليدي ويتصورون بصلف وعنجهية وكأن مصائر الشعوب رهن بقراراتهم. وفوق ذلك فإنهم يتصرفون وكأن مصير شعوبهم ذاتها رهن بقراراتهم وسياساتهم»[١١٤]. ولذلك فإن هؤلاء الجنرالات هم الذين يصعدون الأزمات في المنطقة من خلال ميلهم لاستخدام العنف ضد مواطنيهم من جهة وفي علاقات تركيا مع الدول الأخرى من جهة أخرى. ومن هنا فإن صورة هؤلاء الجنرالات «الذين أتاحوا للأحزاب العلمانية واليمينية التقليدية ممارسة سياسة الهامش المتاح لهم تكتيكياً، بينما يظل القرار الاستراتيجي رهن إشارات الجيش»[١١٥] صورة رديئة ومثال للاستبداد والعنف لدى الرأي العام العربي.

ب ـ شخصانية الأحداث

عند إلقاء نظرة على الجدول رقم (٣ ـ ٩) فإننا نجد بروز الشخصانية في المواضيع التي تشكل المحاور الرئيسية في ذلك الجدول، أي ربط الأنباء والأحداث بالأشخاص: الجنرالات وعبد الله أوجلان وديميريل وحسني مبارك وحافظ الأسد من خلال أعمالهم ونشاطاتهم أو تأثيراتهم في الشؤون الداخلية التركية أو الخارجية الدولية صعوداً وهبوطاً في نطاق قوتهم الشخصية وتأثيرهم في تلك الأحداث التي تعزو إلى أفرادهم صفات أو نعوتاً أو طباعاً خاصة، بغض النظر عن قوميتهم واتجاهاتهم السياسية، ولكن في إطار تمثيل عملية صنع القرار في القضايا الخاصة بهم وببلادهم،

(١١٣) طاهري، «المزاج الرائق في تركيا... هل يدوم طويلاً».
(١١٤) أبو شريف، المصدر نفسه.
(١١٥) هيئة التحرير، «الحكم التكتيكي على الطريقة التركية».

فقد برزت مواضيع الأكراد بتكراراتها الـ ٨١ وعبد الله أوجلان بتكراراته الـ ٦٢ وحزب العمال الكردستاني بتكراراته الـ ٣٠ التي تؤلف بمجموعها ١٧٣ نقطة من مجموع ٦٤٠ نقطة، أي ٢٧ بالمئة من مجموع القضايا التركية المطروحة على بساط البحث في الصحافة العربية، بأنها هي القضية الأولى التي تشغل بال الرأي العام العربي ـ بعد حل الأزمة السورية ـ التركية ـ مثلما تشغل بال الرأي العام التركي لارتباطها بمجمل القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية في تركيا. ولكن شخصية أوجلان تظهر كتجسيد للأنماط الصورية المقولبة السلبية في أذهان الحكام الأتراك «لأنه يمثل الإرهاب والقتل وتجارة المخدرات»[١١٦].

ويعتقد معظم المحللين السياسيين العرب أن أوجلان ليس إرهابياً، وإنما ضحية مؤامرة دولية «لأن هناك ثلاثة أشخاص من هوية واحدة، اثنان منهم بطلان والثالث مجرم يلاحقه الانتربول... والثلاثة يطالبون بالقضية نفسها، والثلاثة نهجهم العمل العسكري، ولكن عبد الله أوجلان مغضوب عليه... أما البارزاني والطالباني فصديقان تفتح لهما كل الأبواب الأمريكية ويعاملان كأنهما حليفان مخلصان وقضيتهما حق ومطالبها مشروعة»[١١٧]. بينما يجسد الجنرالات الصورة النمطية السلبية لدى المحللين السياسيين العرب باعتبارهم صورة للاستبداد والتدخل في السياسة ومحاولة القيام بدور مهندس المجتمع لخلق نمط واحد من التفكير في المجتمع وممارسة الوصاية الفكرية عليه. ولذلك فقد وصف أحمد الربعي حالة الجزائر القائمة اليوم بأنها نوع من «تتريك الجزائر»[١١٨] للتعبير عن ممارسة جنرالات الجزائر للدور نفسه الذي يمارسه جنرالات تركيا في بلادهم من خلال وضع الوصاية الفكرية على أفراد المجتمع الجزائري، أو بتصديرهم لأسلوب الحكم التركي شبه العسكري إلى الجزائر. ويقرن المناضل الفلسطيني بسام أبو شريف موقف جنرالات تركيا من الأكراد بموقف جنرالات إسرائيل من الفلسطينيين ويعتقد «أن تعاون جنرالات تركيا مع جنرالات إسرائيل لإلقاء القبض على أوجلان والقضاء على تطلعات الأكراد في التمتع بهويتهم وممارسة حرية التعبير عن آرائهم وأفكارهم سيكون مقدمة لانهيار الجنرالات، وأن دخول تل أبيب الحرب علناً ضد الأكراد إلى جانب أنقرة سيكلفها الكثير»[١١٩].

---

(١١٦) بانقو أوغلو، «لهذه الأسباب لاحقنا أوجالان».

(١١٧) **الوطن العربي** (٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩)، ص ١٠.

(١١٨) أحمد الربعي، «تتريك الجزائر،» **الشرق الأوسط**، ١٥/٢/١٩٩٩.

(١١٩) أبو شريف، «تحالف عسكر تركيا وإسرائيل مقدمة لانهيار الجنرالات،» ص ٨.

ولقد كانت لمشكلة أوجلان ارتباطاتها المحلية والدولية، ولا سيما بعد أن أصبحت سبباً في توتر العلاقات السورية ـ التركية، وبالتالي العربية ـ التركية، إضافة إلى تدهور علاقات تركيا مع أوروبا بعد لجوء أوجلان إلى روسيا ومنها إلى إيطاليا فاليونان وصولاً إلى إلقاء القبض عليه في نيروبي. ولذلك فقد لعب الرؤساء: التركي سليمان ديميريل والمصري حسني مبارك والسوري حافظ الأسد الذين حاز كل واحد منهم على ١٢ نقطة، دوراً كبيراً في صنع وتطوير الأخبار المتصلة بالأزمة السورية ـ التركية إلى أن تم التوصل إلى الحل الذي يرضي الجميع في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ بعقد اتفاقية أدنة. وهو إشارة واضحة إلى العلاقة الوثيقة القائمة بين الشخصانية والقيم الخبرية السائدة في التحرير الصحافي حول الشؤون العالمية وارتباطاتها بالشؤون المحلية وبمجمل قضايا المنطقة من جهة، وإلى الأهمية التي أولتها الصحافة العربية إلى أولئك الرؤساء الذين نزعوا فتيل الحرب عن الأزمة من جهة أخرى.

تناول الكتاب والمحللون السياسيون العرب من خلال ٧٥ موضوعاً منشوراً في صحف فترة الدراسة ـ من مجموع ١٥١ مادة إعلامية ـ كافة شؤون تركيا السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والفنية التركية من خلال التعليقات والتحليلات والمقابلات والتصريحات التي تناولت تلك الشؤون التركية في علاقاتها الشائكة على الصعيدين المحلي والدولي من خلال العناصر الفاعلة فيها من جهة، وعلاقات تركيا بدول الجوار والمنطقة من جهة أخرى، إضافة إلى تشابك وتكامل المصالح في ما بينها وبين العالم الغربي من جهة ثالثة.

وعند تحليل التغطية الصحفية للشؤون التركية في الصحف العربية خلال فترة الدراسة، فإننا نلاحظ بروز موضوع المياه بشكل لافت في إطار العلاقات العربية ـ التركية، فيأتي في المرتبة الثانية بعد الأزمة السورية ـ التركية بسبب المشكلة الكردية التي حظيت بالمرتبة الأولى ضمن ذلك الإطار. فقد كانت المياه مصدر اهتمام متواصل خلال فترة الدراسة، حيث تشير الصحف العربية إلى أن مشكلة المياه ستظل تحظى بالأهمية المركزية في العلاقات العربية ـ التركية، ولا سيما بينها وبين كل من سوريا والعراق في إطار استمرار القلق العربي على الأمن الغذائي ـ كجزء من الأمن القومي ـ ولا سيما بعد توقيع الاتفاقيات التركية ـ الإسرائيلية الاستراتيجية التي ولدت لدى العرب نزعة الشعور بالأسى والأسف معاً رغم تبرير المسؤولين الأتراك أن تلك الاتفاقيات «تماثل ٢٧ اتفاقية تركية عقدتها مع مختلف الدول في العالم ومن ضمنها

الجدول رقم (٣ ـ ٩)
الشخصيات والقضايا المرتبطة بهم في الصحف العربية وتكراراتها

الصحف / الشخصيات	الشرق الأوسط ع.م.	تشرين ع.م.	العالم الإسلامي ع.م.	الوطن العربي ع.م.	المجلة ع.م.	المجتمع ع.م.	الدعوة ع.م.	الأهرام العربي ع.م.	الإصلاح ع.م.	الاقتصاد الإسلامي ع.م.	السياسة الدولية ع.م.	المجموع
القضايا												
عبد الله أوجلان												
ـ النظر إلى أوجلان كزعيم قومي	٣٨	ـ	ـ	٤	١	٢	ـ	٣	٢	ـ	ـ	٥٠
ـ النظر إلى أوجلان كإرهابي	٣	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	٣
ـ أوجلان ضحية مؤامرة دولية	٢	ـ	ـ	٢	ـ	١	ـ	١	ـ	ـ	ـ	٦
ـ أوجلان يدعو للسلام	٢	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	٢
ـ أوجلان لا يمثل كل الأكراد	١	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	١
الجنرالات												
ـ النظر إلى الجنرالات كمستبدين	٤	ـ	ـ	٢	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	٦
ـ تعاون الجنرالات مع جنرالات إسرائيل ضد الأكراد والعرب	٤	ـ	ـ	١	ـ	ـ	ـ	١	ـ	ـ	ـ	٦
ـ الجنرالات يتدخلون في السياسة	١	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	١
ـ الجنرالات أعداء الإسلام	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	٢	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	٢
ـ الجنرالات هم حكام تركيا الحقيقيون	٥	ـ	ـ	١	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	٦

يتبع

تابع

الصحف / الشخصيات	الشرق الأوسط ع.م.	تشرين ع.م.	العالم الإسلامي ع.م.	الوطن العربي ع.م.	المجلة ع.م.	المجتمع ع.م.	الدعوة ع.م.	الأهرام العربي ع.م.	الإصلاح ع.م.	الاقتصاد الإسلامي ع.م.	السياسة الدولية ع.م.	المجموع
ديميريل												
ـ يمالئ الجنرالات	٤	ـ	ـ	١	ـ	١	ـ	ـ	ـ	ـ	١	٧
ـ حاكم ليبرالي تقليدي	٢	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	٢
ـ يساند إسرائيل	٢	ـ	ـ	١	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	٣
حسني مبارك												
ـ صانع السلام	٣	١	ـ	١	ـ	١	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	٦
ـ الزعيم الساهر على رص صفوف العرب	٢	١	ـ	١	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	٤
ـ علاقاته وثيقة بديميريل	١	ـ	ـ	ـ	ـ	١	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	٢
حافظ الأسد												
ـ ضبط النفس والمرونة والحكمة	٦	٢	٢	١	ـ	ـ	ـ	١	ـ	ـ	ـ	١٢

ع.م. = يساوي عدد المرات.

ثماني دول عربية». ويشير الجدول رقم (٣ ـ ١٠) إلى أن القضايا التي انطوت تحت موضوعة الماء ترتبط بالمصالح الذاتية وقضايا الأمن القومي للجانبين العربي والتركي.

الجدول رقم (٣ ـ ١٠)
قضايا المياه في الصحف العربية وتكراراتها

القضايا / الصحف	الشرق الأوسط ع.م.	تشرين ع.م.	الوطن العربي ع.م.	المجتمع ع.م.	العالم الإسلامي ع.م.	الاقتصاد الإسلامي ع.م.	المستقبل العربي ع.م.	المجموع
ـ الأتراك مسؤولون عن أزمة المياه	١	ـ	١	١	١	١	١	٦
ـ المياه سلاح سياسي بيد الأتراك	١	ـ	١	ـ	١	ـ	١	٤
ـ مشاريع السلام التركية لتسويق المياه	٣	ـ	١	١	١	١	١	٨
ـ تركيا تبيع المياه للعرب	١	ـ	١	ـ	ـ	١	ـ	٣
ـ تركيا تبيع المياه لإسرائيل	٣	ـ	١	ـ	١	١	١	٧
ـ تنصل تركيا من الالتزامات	١	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	١	٢
ـ مقايضة المياه بالنفط	٢	ـ	ـ	ـ	ـ	١	١	٤
ـ تركيا تنشئ بورصة مياه	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	١	١	٢
ـ سوريا تطالب بتقسيم المياه شراكة	٢	ـ	١	ـ	١	١	ـ	٥
ـ تركيا تصر على تخصيص المياه لسوريا والعراق	٢	ـ	١	ـ	١	١	ـ	٥
ـ المياه مفتاح الحرب أو السلام في المنطقة	٣	ـ	١	١	ـ	١	١	٧
ـ تركيا غنية بالمياه	٢	١	١	١	١	١	١	٨
ـ ندرة المياه في الوطن العربي وفقره للمياه	٢	١	١	١	٢	١	١	٩
ـ الأمن المائي العربي في خطر	١	١	١	ـ	١	١	١	٦
ـ الصهيونية تحاول السيطرة على منابع المياه العربية	١	١	١	١	١	١	١	٧
ـ تركيا تضخ ٥٠٠م٣ من المياه لسوريا وترك دجلة للعراق	١	ـ	ـ	ـ	١	١	ـ	٣
ـ تركيا قللت المياه المخصصة لسوريا	١	١	١	١	١	١	١	٧
ـ الاستخدام الأمثل للمياه	١	١	١	١	١	١	١	٧
ـ فقدان استراتيجية عربية للمياه	١	١	ـ	ـ	ـ	١	١	٤
المجموع	٢٩	٧	١٤	٨	١٤	١٧	١٥	١٠٤

ع.م. = عدد المرات.

من خلال ١٥١ مادة إعلامية منشورة حول الشؤون التركية، غطت مشكلة المياه ٢١ مادة منها (٤ أخبار و١٦ مقالة سياسية مع عرض كتاب)، أي بنسبة ١٣,٩ بالمئة، مما يدل على مدى الاهتمام الذي يوليه العرب لهذه القضية الحيوية للأمن القومي العربي، بعد أن قامت الأوساط العربية بتأويل هذه المشكلة سياسياً و«التي أصبحت سلاحاً تستخدمه تركيا ضد العراق وسوريا»[١٢٠]، وقد أكدت كافة الصحف العربية الخاضعة للتحليل على أهمية المياه التركية للبلاد العربية، ولا سيما «أن ٨٥ بالمئة من الموارد المائية، أي بنسبة ٩٠ بالمئة من المياه، تقع خارج حدود البلدان العربية، إضافة إلى أن العرب سيحتاجون إلى عشرين مليار متر مكعب من المياه سنوياً بحلول القرن القادم، ولا سيما أن حصة الفرد العربي من المياه سنوياً تبلغ اليوم ٧٠٠ متر مكعب»[١٢١] وهي تقل عن المعدل العام للاستهلاك السنوي للفرد الآسيوي الذي يبلغ حوالى الألف متر مكعب سنوياً.

ويشير تحليل الجدول رقم (٣ ـ ١٠) بمواضيعه ذات العلاقة بالشؤون التركية والعربية وقضايا المنطقة، إلى أن المحاور التي يتضمنها الجدول المذكور مع تكراراتها تؤلف ١٣,٩ بالمئة من المشاكل التي تعانيها المنطقة، وعند جمعها مع أسباب النزاع السوري ـ التركي في إطار المشكلة الكردية والبالغة ١٣,٩ من أسباب توتر العلاقات بين البلدين، فإن مجموع تلك النسبة تبلغ ٥١,٨ بالمئة من المشاكل التي يعانيها العرب والأتراك من جهة والعلاقات العربية ـ التركية من جهة أخرى. وهو تأكيد لصدقية فرضيتنا الثالثة من فرضيات البحث التي تؤكد أن «ثمة عدم ثقة عربية بنيات الحكام الأتراك في قضايا الأمن القومي العربي (الموقف التركي من إسرائيل ومشاكل الحدود والمياه والأقليات) والذي ينعكس سلبياً على صورة أولئك الحكام الأتراك والقابضين على السلطة في تركيا لدى العرب نتيجة الأحكام المسبقة التي يحملها العرب ضدهم بسبب تراكمات الماضي وانقطاع الصلة بينهما وعدم محاولتهما تطوير علاقاتهما لمعرفة أحدهما بالآخر بشكل أفضل». فقد استطاع الرئيس المصري محمد حسني مبارك نزع فتيل الحرب التي كادت أن تنشب بين العرب والأتراك، لدى نقله لحسن نية العرب تجاه الأتراك للرئيس التركي سليمان ديميريل، ولا سيما بعد أن تجنبت سوريا تصعيد الموقف أو الرد المتوتر على تصريحات المسؤولين الأتراك باتباعها سياسة ضبط النفس رغم تصعيد وسائل الإعلام التركية ذات الاتجاهات الغربية لنبرة الحرب ضد سوريا.

---

(١٢٠) انظر مراجعة هيثم الكيلاني لكتاب: محمد نور الدين، «تركيا في الزمن المتحول: قلق الهوية وصراع الخيارات،» **المستقبل العربي**، السنة ٢١، العدد ٢٣٧ (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨)، ص ١٣٦.

(١٢١) ابراهيم الداقوقي، «النظام الدولي الجديد يسعى لرسم خريطة جديدة للشرق الأوسط،» **الاقتصاد الإسلامي** (كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨)، ص ٤٠.

كما كان لكل من إيران والعربية السعودية دورهما البارز في إقناع تركيا بأن تصعيد النزاع بين الدولتين الجارتين لا يخدم مصالحهما وإنما مصالح الجهات التي تحاول بذلك «الصيد في الماء العكر».

ولذلك فقد كانت الوساطة العربية ـ الإسلامية خلال هذه الأزمة، والاتصالات العربية ـ التركية على أعلى المستويات، والحوار البناء الذي أجراه الرئيس المصري مع الرئيسين التركي والسوري وسيلة للوصول إلى الحل المطلوب من خلال اتفاقية أدنة في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨. فلماذا لا يحاول العرب والأتراك إجراء حوار مماثل لذلك الحوار البناء لحل مشكلة المياه؟ ولا سيما بعد الانتقادات التي وجهها إسماعيل جم وزير خارجية تركيا إلى إسرائيل «لمحاولتها التأثير في الرأي العام من خلال اللجوء إلى المبالغة والتحريف لتضخيم علاقات بلادها بتركيا. تلك المحاولة التي تضع تركيا في موقف صعب ورغبتها في أن تكون صديقة للعالم العربي»[١٢٢]، وتأكيد حكمت تشيتين، رئيس البرلمان التركي ورئيس الجمهورية التركية بالوكالة، لدى استقباله الدكتور سليم ياسين نائب رئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية السورية والوفد المرافق له «أن الحدود الطويلة بين البلدين الجارين تحتم تعزيز التعاون الثنائي بينهما لمصلحة البلدين، ولا سيما أن ثمة روابط كثيرة لا تعد ولا تحصى بين الجانبين التي توفر إمكانات التعاون التجارية والاقتصادية والسياحية بين البلدين»[١٢٣].

غير أن معطيات الجدول رقم (٣ ـ ١٠) تؤكد أن أساس مشكلة المياه بين العرب والأتراك هو الاختلاف الكائن بين وجهتي نظرهما حول طبيعة نهري دجلة والفرات النابعين من الأراضي التركية والجاريين في كل من سوريا والعراق، واللذين يصبان في البصرة (العراق)، على شط العرب، حيث تعتقد السلطات التركية أنهما نهران عابران للحدود ولذلك «فإنها تخصص المياه اللازمة لسوريا والعراق» في حين تعد كل من سوريا والعراق نهري دجلة والفرات مياهاً دولية يجب «تقسيمها» بين تركيا وسوريا والعراق وفق أحكام القانون الدولي المتعلقة بالأنهار الدولية. ومن هنا فقد أشار ١٣ موضوعاً من المواضيع الـ ١٩ المدرجة في الجدول رقم (٣ ـ ١٠) إلى تعنت تركيا في موضوع مياه دجلة والفرات سواء من خلال عدم توقيعها على «اتفاقية قانون استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية» التي أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢١/٥/١٩٩٧ متذرعة بأن هذه الاتفاقية مجحفة بحق الدول التي بنت سدوداً في أراضيها، أو بقيامها «باستخدام مشكلة المياه سلاحاً ضد العراق

(١٢٢) *Turkish Daily News*, 15/2/1999.

(١٢٣) **تشرين**، ٢٤/٣/١٩٩٩.

وسوريا»[١٢٤]. ولذلك فقد كانت ٦٨ نقطة من مجموع ١٠٤ نقاط في الجدول رقم (٣ ـ ١٠) ضد تركيا، أي بنسبة ٦٥,٣ بالمئة منها، مما يؤدي إلى رسم صورة نمطية مقولبة سلبية عن حكام تركيا لدى الرأي العام العربي، ولا سيما بعد تأكيدات الرئيس التركي سليمان ديميريل «أن المياه ثروة طبيعية في بلادنا ولنا كل الحق في استعمالها بالطريقة التي نراها. ان المياه تنبع من تركيا ولا يمكن لدول المجرى الأسفل أن تعلمنا كيفية استعمال ثرواتنا، لأن هناك الكثير من منابع النفط في البلاد العربية ولكننا لا نتدخل في كيفية استعمالها»[١٢٥]. في حين أدى دخول إسرائيل على خط مشكلة المياه العربية ـ التركية ومحاولاتها شراء المياه التركية ولا سيما مياه نهر مناوغات إلى إضفاء أبعاد سياسية واقتصادية جديدة على هذه المشكلة المزمنة. ولكن «مع الإقرار بصحة ما يتردد من أهداف صهيونية في جنوب السودان أو في تركيا وسوريا يظل هناك هدف أشد خطورة يضعه الكيان الصهيوني منذ نشأته نصب عينيه وهو السيطرة على منابع النيل ودجلة والفرات. وإذا كانت الضرورة الاستعمارية تملي هذا الهدف، إلا أن ارتباط حياة إسرائيل به يظل الضرورة الكبرى. فمنذ مطلع هذا القرن كان التخطيط لنشأة الكيان الصهيوني متزامناً مع التخطيط للسيطرة على مياه المنطقة»[١٢٦]. كما يمكن تفسير اهتمام إسرائيل بمشروع ارواء جنوب شرقي تركيا (الغاب) وتوظيفها لرؤوس الأموال الكبيرة فيها سواء بشراء الأراضي أو بإنشاء المشاريع الزراعية فيها كجزء من ذلك التخطيط للسيطرة على مصادر المياه في الشرق الأوسط.

ولكن قراءة متأنية للعناوين الـ ١٥١ المنشورة في الصحف العربية حول الشؤون التركية خلال فترة الدراسة تؤكد لنا بروز مشكلة أخرى تلقي بظلالها على العلاقات العربية ـ التركية، تلك هي مشكلة شمال العراق وتداعياتها المحلية والدولية في آن واحد، بل إن هذه المشكلة تشكل خيط حبات جميع المشاكل القائمة بين تركيا والعرب: مشكلة أوجلان، والمياه، والأزمة السورية ـ التركية، والمشكلة الكردية وقضايا الأقليات في المنطقة وصراع الخيارات وأحلام الماضي التي يراد تحقيقها في ثوب جديد.

فقد بدأت مشكلة شمال العراق بعد حرب الخليج الثانية بنزوح أكثر من نصف مليون شخص من شمال العراق خوفاً من عدوان القوات العراقية في ربيع ١٩٩٩ إلى

(١٢٤) انظر مراجعة هيثم الكيلاني لكتاب: نور الدين، «تركيا في الزمن المتحول: قلق الهوية وصراع الخيارات،» ص ١٣٦.

(١٢٥) **مليت**، ٢٥/١/١٩٩٤.

(١٢٦) شعبان عبد الرحمن، «مياه الفرات هدف صهيوني،» **المجتمع** (٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨).

تركيا التي فتحت حدودها الجنوبية لهم ورحب سليمان ديميريل رئيس وزراء تركيا آنذاك «بأقارب مواطنيه الأكراد الذين وفدوا إلى تركيا» في أول اعتراف بوجود الهوية الكردية لدى مواطني تركيا. ثم كان إعلان دول التحالف الغربي التي طردت القوات العراقية الغازية من دولة الكويت للملاذ الآمن للأكراد فوق خط العرض ٣٦ وشكلت قوة المطرقة في تموز/يوليو ١٩٩١ لتستقر في قاعدة اينجرليك التركية لمنع القوات العراقية من الاعتداء على هذا الملاذ الآمن ولتوفير الراحة للأكراد.

ولكن ثمة حقيقة يجب تأكيدها هنا، وهي أن تورغوت أوزال رئيس الجمهورية التركية عام ١٩٩١ قد سمح بعد هذه الهجرة الكردية ـ العراقية إلى تركيا وترحيب سليمان ديميريل رئيس الوزراء آنذاك ـ الذي كانت بينه وبين أوزال خصومة سياسية سابقة ومنافسة قوية على زعامة تركيا ـ بأقارب مواطنيه الأكراد، لأكراد تركيا باستخدام اللغة الكردية نطقاً وكتابة وغناء بعد إلغاء قانون وحدة اللغة للمواطنين الأتراك، كما دعا إلى مناقشة فكرة إقامة الفدرالية الكردية ـ التركية في تركيا عن طريق الإيحاء بها إلى بعض الصحافيين المقربين إليه، نتيجة إخفاق مشروعه الفدرالي الأول بعدما رفض الجنرال نجيب طورومتاي رئيس أركان الجيش آنذاك ـ يؤيده كافة جنرالات مجلس الأمن القومي ـ فكرة أوزال الداعية إلى «مشاركة القوات التركية مع التحالف الغربي ضد العراق، ولا سيما أن تركيا ستضع عند ذلك واحداً لكي تأخذ ثلاثاً من خلال احتلالها لولاية الموصل العثمانية القديمة التي كانت تضم الموصل وكركوك والسليمانية، أي شمال العراق»[١٢٧] من أجل تحقيق فكرة الفدرالية الكردية ـ التركية ـ التركمانية بقيادة تركيا. ولذلك فإنه أوعز إلى مستشاره الصحافي جنكيز تشاندار بالاتصال ـ مع بعض وجوه الأكراد ـ بعبد الله أوجلان زعيم حزب العمال الكردستاني في نيسان/ابريل ١٩٩٣ لإعلان وقف إطلاق النار توطئة لإجراء الحوار معه حول تحقيق فكرة الفدرالية الكردية ـ التركية.

وقد قام أوجلان فعلاً بإعلان وقف إطلاق النار الأول من طرف واحد في ١٥ نيسان/ابريل ١٩٩٣ ولكن وفاة أوزال الفجائي بعد شهر من ذلك ـ سواء بأجله المحتوم أو نتيجة مؤامرة، كما صرح بذلك شقيقه الأوسط قورقوت أوزال ـ قد ألقى بكل مشاريع أوزال الفدرالية إلى البحر. غير أن المصادر التركية ذات الصلة بالقضية الكردية تؤكد أن محاولة أوزال إقامة الفدرالية الكردية ـ التركية أدت إلى نتيجتين سياسيتين على صعيد السياسة التركية: طرح فكرة الجمهورية الثانية التي تبناها العلمانيون اليساريون وأيدها الليبراليون الإسلاميون من جهة، ونبذ عبد الله أوجلان

(١٢٧) توفان تورونج، «مذكرات طورومطاي،» حريت، ٦/٧/١٩٩٤ والأيام التالية.

للفكرة الانفصالية ـ بعد أن تخلى عن الماركسية منذ عام ١٩٩١ ـ ودعوته لإجراء الحوار مع المسؤولين الأتراك لإيجاد الحل السياسي الديمقراطي للقضية الكردية ضمن الوحدة الوطنية التركية من جهة أخرى.

وتعتقد الأوساط الرسمية التركية أن مجموعات من مقاتلي حزب العمال الكردستاني قد انتقلت من تركيا إلى شمال العراق خلال ١٩٩١ ـ ١٩٩٤ واستطاعت أن تؤسس لها هناك بعض معسكرات التدريب لشن حرب العصابات ضد القوات التركية، ولا سيما المخافر الحدودية. ولهذا فقد انتهزت حكومة ديميريل هذا الموقف في خريف ١٩٩٢ للقيام بحملة عسكرية ضد حزب العمال الكردستاني في شمال العراق حيث نفذت القوات المسلحة التركية أول عملية عسكرية خارج حدودها. كما انتهزت حكومة تشيللر الصراع القائم على السلطة بين الزعيمين الكرديين العراقيين مسعود البارزاني رئيس الحزب الديمقراطي الكردستاني وجلال الطالباني زعيم حزب الاتحاد الوطني ونشوب القتال بين فصائلهما المسلحة في نهاية أيار/مايو ١٩٩٤ للتدخل في شؤون شمال العراق لأول مرة عن طريق إبرام اتفاق للمصالحة بين البرزاني والطالباني في أيار/مايو ١٩٩٤ من خلال دعوتهما إلى أنقرة ومنحهما جوازي سفر دبلوماسيين تركيين لتحقيق حرية تنقلهما خارج العراق، في إطار ما أطلق عليه حينذاك «عملية أنقرة للسلام». ولم تكن أنقرة تهدف من وراء هذا الاتفاق إلى تحقيق السلام الكردي في شمال العراق فحسب، وإنما أيضاً إلى منع امتداد هذا الصراع إلى أراضيها. فقامت منذ ذلك التاريخ بمد شأنها التركي الداخلي، ونعني بها مشكلة منظمة حزب العمال الكردستاني إلى شمال العراق من خلال ممارسة أدوار متعددة فيه: الوساطة بين الزعيمين البارزاني والطالباني وحماية البارزاني تجاه الطالباني ومطاردة قوات حزب العمال الكردستاني في شمال العراق بغزوه بين الحين والآخر. وقد أضفت تصريحات الرئيس التركي سليمان ديميريل عام ١٩٩٦ بضرورة إعادة ترسيم الحدود بين تركيا والعراق «لأن منطقة الموصل وكركوك ما زالت تابعة لتركيا وكجزء من إقليم تركيا بموجب الميثاق الوطني التركي لعام ١٩٢١»[١٢٨] أبعاداً جديدة على المشكلة الكردية في الشرق الأوسط من جهة، وشكوكاً مشروعة لدى العرب من أن يكون ذلك مقدمة لإعادة ترسيم حدود العراق من جديد، لأن ذلك يتعارض مع تأكيد المسؤولين الأتراك «معارضتهم الشديدة لتقسيم العراق وحرصهم على وحدة ترابه الوطني»، وهو الأمر الذي دفع بتركيا إلى معارضة رغبة الولايات المتحدة الأمريكية في توجيه ضربة عسكرية إلى العراق إبان الأزمة العراقية ـ الأمريكية في شباط/فبراير ١٩٩٨ خوفاً من احتمالات تقسيم العراق وإنشاء دولة كردية في شماله. ولذلك فقد

(١٢٨) انظر الصحف التركية الصادرة بتاريخ ٣/٥/١٩٩٩.

صرح بولند أجاويد زعيم حزب اليسار الديمقراطي بعد استيزاره «إننا نسعى إلى إجراء حوار مع واشنطن لاستيضاح خطتها بشأن العراق»[١٢٩]. ورغم أن أجاويد لم يلتزم بوعوده في «توثيق علاقات بلاده مع الجيران وبأن حكومته لن تسمح بضرب العراق»[١٣٠] فإن حكومته «تحفظت على سياسة الإطاحة بالنظام العراقي»[١٣١]، ولذلك فإنها «قد دخلت في حوار مع واشنطن لاحتواء التصعيد مع العراق»[١٣٢] ولهذا فقد أكد أجاويد مرة أخرى دعوته «إلى تسوية النزاع العراقي ـ الأمريكي لقطع الطريق على قيام دولة كردية في المنطقة»[١٣٣]. ومن هنا فقد تطابقت وجهة نظر الرئيسين التركي سليمان ديميريل والمصري محمد حسني مبارك لدى توقفه في مطار أنقرة حول العراق «وضرورة الحفاظ على وحدة التراب الوطني العراقي»[١٣٤]. غير أن قيام واشنطن بتعيين مستشار سفارتها في أنقرة ريكاردوني في ٢١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ منسقاً بينها وبين المعارضة العراقية، وهو معروف بخبرته في الشؤون الكردية بخاصة وفي قضايا العراق بشكل عام، أثار خشية بولند أجاويد رئيس وزراء تركيا من «أن تؤدي سياسة أمريكا إلى تقسيم العراق وقيام الدولة الكردية»[١٣٥]. وكان ذلك هو السبب الذي دفع بالرئيس أجاويد إلى «أن ينصح نائب الرئيس العراقي طارق عزيز ـ لدى زيارته لأنقرة ـ بضرورة عدم افتعال نزاع مسلح مع واشنطن»[١٣٦].

وفي الوقت الذي عقدت فيه تركيا اتفاقية الأمن والتعاون مع سوريا بعد أزمة أوجلان، واتخذت الخطوات اللازمة لتحسين علاقاتها مع سوريا[١٣٧]، هدد العراق بضرب قاعدة اينجرليك التركية التي تنطلق منها الطائرات الأمريكية والبريطانية لضرب العراق، بالصواريخ، فقامت واشنطن بتزويد أنقرة بصواريخ باتريوت توقياً لضربة عراقية[١٣٨]، حيث تم نصبها في قاعدة اينجرليك فور وصولها إلى أنقرة. ولكن رغم التهديد العراقي بقصف قاعدة اينجرليك ودعوة الجامعة العربية لواشنطن في

(١٢٩) **الشرق الأوسط**، ٢٥/١/١٩٩٩.
(١٣٠) **الشرق الأوسط**، ١٥/١/١٩٩٩.
(١٣١) **الشرق الأوسط**، ٢٧/١/١٩٩٩.
(١٣٢) **الشرق الأوسط**، ٢٨/١/١٩٩٩.
(١٣٣) ابراهيم الداقوقي، «أنقرة تدعو إلى تسوية للنزاع العراقي ـ الأمريكي لقطع الطريق على قيام دولة كردية،» **الشرق الأوسط**، ٣٠/١/١٩٩٩.
(١٣٤) **الشرق الأوسط**، ٣٠/١/١٩٩٩.
(١٣٥) **الشرق الأوسط**، ٤/٢/١٩٩٩.
(١٣٦) **الشرق الأوسط**، ١٦/٢/١٩٩٩.
(١٣٧) **تشرين**، ١٤/١/١٩٩٩.
(١٣٨) **الشرق الأوسط**، ١٦/١/١٩٩٩.

٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٩ بوقف القصف على العراق، فإن ذلك القصف لم يتوقف حتى في أيام انشغال القوات الأمريكية العاملة ضمن حلف الأطلسي بقصف قوات ميلوسوفيتش في يوغسلافيا. كما تجاهلت أنقرة، بعد إلقاء القبض على أوجلان في ١٦ شباط/فبراير ١٩٩٩ المظاهرات الكردية الصاخبة التي قامت في معظم عواصم العالم احتجاجاً على ذلك، فنفذت عملية عسكرية كبرى في شمال العراق بتاريخ ١٨ شباط/فبراير ١٩٩٩ «لمطاردة مقاتلي منظمة حزب العمال الكردستاني ولتدمير معسكراته التدريبية هناك»[١٣٩]. وهو الأمر الذي فسره هيثم الكيلاني «بأنه يتعارض مع تأكيدات تركيا الرسمية بشأن حرصها على وحدة العراق وسلامة أراضيه وسيادته ويصعد التوتر في علاقات تركيا مع الدول العربية»[١٤٠]. ولذلك يعتقد معظم المحللين السياسيين العرب أن تركيا تعمل مع أمريكا ـ في الخفاء ـ على تقسيم العراق، بعد أن أقامت القوات التركية منطقة حاجز أمني في شمال العراق «وسعت إلى ضم إقليمي الموصل وكركوك البترولين وإحياء أحقيتها في تعديل خريطة الحدود وفقاً لاتفاقية لوزان الموقعة عام ١٩٢٤»[١٤١]، مع تغييب سلطة بغداد عن شمال العراق «في إطار ما يسمى عملية أنقرة للسلام»، التي رسمت بالتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية وانكلترا بذريعة إنهاء القتال بين حزبي البارزاني والطالباني، مغيبة في ذلك العراق، الطرف الشرعي الوحيد الذي له الحق في التدخل لإعادة الاستقرار إلى المنطقة. وما فعلته تركيا هو أنها ناصرت طرفاً (البارزاني) ضد طرف آخر الطالباني، مما دعا الأخير إلى أن يرفض التعامل مع تركيا كراعية للسلام أو محايدة لأنها أصبحت جزءاً من النزاع»[١٤٢]. وقد أدى هذا الوجود العسكري التركي الدائم في شمال العراق والذي «وصل عمق الاختراق التركي للأراضي العراقية إلى ٢٠٠٠ كم، وأعلنت تركيا عن إنشاء حزام أمني في شمال العراق تسيطر عليه لمنع الأكراد من ممارسة أي نشاط عبر الحدود العراقية ـ التركية»[١٤٣]، إلى تحويل المشكلة الكردية في تركيا من مسألة ثقافية ـ سياسية تخص حوالى ١٢ مليون نسمة من أكراد تركيا إلى حركة تمرد إرهابية وبالتالي إلى صراع مسلح من جهة، وإلى مد هذا الشأن التركي الداخلي إلى العراق لإحياء الخطة العثمانية لتورغوت أوزال من أجل تأسيس تركيا

(١٣٩) **الشرق الأوسط**، ١٩/٢/١٩٩٩.
(١٤٠) انظر مراجعة هيثم الكيلاني لكتاب: نور الدين، «تركيا في الزمن المتحول: قلق الهوية وصراع الخيارات،» ص ١٣٥.
(١٤١) أحمد السيد تركي، «القضية الكردية في العراق،» **السياسة الدولية**، السنة ٣٥، العدد ١٣٥ (كانون الثاني/يناير ١٩٩٩)، ص ١٢٠.
(١٤٢) انظر مراجعة هيثم الكيلاني لكتاب: نور الدين، المصدر نفسه، ص ١٣٥.
(١٤٣) أبو غزالة، «التصعيد التركي والفرصة السانحة أمام العرب».

الكبرى ـ كما يقول هيثم الكيلاني ـ في ظل متغيرات الشرق الأوسط من جهة أخرى. ومن هنا فقد عادت صورة الحكام العثمانيين من زعماء الاتحاد والترقي السلبية المقولبة ذات العقلية التسلطية إلى الأذهان في صورة «العثمانية الجديدة» التي دعا إليها أوزال، وأراد بها إعادة توحيد منطقة أوراسيا بأكرادها وتركمانها وأتراكها وعربها من البلقان إلى الشرق الأوسط فقفقاسيا ودول آسيا الوسطى. وقد يكون هذا هو السبب الحقيقي الذي دفع بالأمريكان و/أو الإسرائيليين إلى ايقاف عمل البطارية المغذية لقلبه ـ بعد إجراء العملية القسطرية له في واشنطن بداية عام ١٩٩٣ ـ ليموت ميتة فجائية في ١٧ نيسان/أبريل ١٩٩٣ «خوفاً من تحقيق حلمه في إقامة وحدة إسلامية جديدة في هذه المنطقة الحيوية من العالم، كما قال شقيقه الأوسط قورقوت أوزال»[١٤٤]. ولذلك تسعى الإدارة الأمريكية نحو حل سياسي للمسألة الكردية «في إطار خطة أوسع على صعيد المنطقة، ولا سيما أن الجهود لحل النزاع الكردي ـ الكردي في شمال العراق لم تصل إلى نتيجة مرضية. فواشنطن جادة في حل مسألة أكراد العراق بدعم تركي، وبالتالي بدأت تسعى إلى حل المسألة الكردية في تركيا القلقة من موقف واشنطن تجاه أكراد العراق، لما لذلك من انعكاسات ـ حسب أنقرة ـ على وضع البلاد [تركيا] وأمنها»[١٤٥]. ولكن ذلك لا يعني على الإطلاق أن أمريكا تسعى لإقامة الدولة الكردية في المنطقة، لأن الاستراتيجية الأمريكية الحالية في الشرق الأوسط تعتمد على عدم المساس بشرعية الدول القائمة في المنطقة من جهة ولأن ثمة اجماعاً من الدول المعنية بالمشكلة الكردية بمنع أي مجموعة من الأكراد من تحقيق هذا الهدف من جهة أخرى، ولا سيما أن الأكراد أنفسهم، وعلى رأسهم أوجلان، لا يريدون إقامة مثل هذه الدولة اليوم بعد أن أصبحت قضيتهم ورقة بيد الاستراتيجيات المسيطرة تستخدمها وفق مصالحها الذاتية في المنطقة والعالم.

أما القضية الأخيرة التي شغلت بال الرأي العام العربي من الشؤون التركية، فقد كانت قضية الصراع الإسلامي ـ العلماني في تركيا، حيث يعتقد معظم المحللين السياسيين العرب أن الأوساط السياسية الحاكمة في تركيا تتعنت في تطبيق القوانين العلمانية ضد قادة الصحوة الإسلامية ومفكريها المعتدلين بعد الحكم على الكاتب

(١٤٤) كان قورقوت أوزال، وهو أحد وزراء الداخلية السابقين ومن الأعضاء المؤسسين لحزب السلامة الوطنية الذي تزعمه نجم الدين أربكان عام ١٩٧٢ قد أدلى بالعديد من التصريحات في الذكرى الخامسة لوفاة شقيقه الأكبر تورغوت أوزال (١٧ نيسان/أبريل ١٩٩٣) أثار فيها احتمال تعرض أوزال الكبير إلى عملية اغتيال مقصودة بسبب آرائه التي لم تكن تتساوق في أحيان كثيرة مع السياسة الأمريكية. انظر: ابراهيم الداقوقي، «المبادئ الحاكمة للنفوذ الغربي في الشرق الأوسط،» **قضايا دولية** (باكستان) (١٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦)، ص ٣٤ ـ ٣٦.

(١٤٥) **الوطن العربي** (١٣ آب/أغسطس ١٩٩٩).

الصحفي أحمد اقكول بالسجن لمدة ١١ شهراً وعلى رجب طيب أردوغان رئيس بلدية اسطنبول المنتخب عشرة أشهر لقراءته قصيدة حماسية مع منع الطالبات المحجبات من أداء الامتحانات في الجامعات التركية وفرض غرامة مالية مقدارها عشرة ملايين دولار على تأسيس هولدنغ كومباسان لأنها شركة إسلامية[١٤٦]، في وقت تسمح فيه ألمانيا المسيحية بانتخاب أربعة نواب أتراك مسلمين لتمثيل الأقلية التركية العاملة في ألمانيا في برلمانها، وتمنح الجنسية الألمانية لأكثر من ٩٠٠ ألف عامل تركي مسلم فيها[١٤٧]. ويعتقد شعبان عبد الرحمن أن هذا النوع من الأحكام الصادرة على المفكرين والقادة الإسلاميين «هو نوع من الإعدام السياسي الذي تمارسه الدكتاتوريات الحاكمة في تلك البلدان كما أنه الوجه نفسه الذي يتعامل به النظام الدولي مع المشروع الإسلامي... والهدف واحد وهو قطع الطريق من بعيد على اقتراب المشروع الإسلامي من الحكم»[١٤٨]. ومن هنا يعتقد المعلقون السياسيون العرب أن الديمقراطية التركية هي ديمقراطية انتقائية وشديدة العنصرية، حيث «إن الممارسة الديمقراطية في تركيا لم تعد قناعة مؤسسة ولا سلوك نظام بقدر ما صارت فخاً منصوباً لاصطياد الشخصيات الإسلامية الفذة التي تفرزها الانتخابات»[١٤٩].

غير أن الكاتب التركي يوسف كانلي الذي يراسل مجلة **المجلة** يعتقد أن الإسلاميين، من خلال الرفاه ـ الذي كان يتزعمه نجم الدين أربكان الذي أصبح رئيس وزراء تركيا بعد ائتلافه مع تشيللر زعيمة حزب الطريق القويم لتشكيل الوزارة التركية الرابعة والخمسين ـ كانوا السبب في إثارة المؤسسة العسكرية التي تعد نفسها حارسة العلمانية عندما «سعت الحكومة قبل شهر رمضان عام ١٩٩٧ إلى اتخاذ بعض الإجراءات الرامية إلى إعادة العمل بالشريعة الإسلامية، مع محاولة تغيير ساعات الدوام الرسمي لتتوافق مع مواقيت الصلاة. كما سمحت بل شجعت الموظفات على ارتداء الحجاب وفقاً للتعاليم الدينية، فأدى ذلك إلى استثارة حنق قيادة القوات المسلحة والوسط العلماني»[١٥٠]. ولذلك فقد استمرت القوات المسلحة على طرد الضباط والرتباء الإسلاميين من صفوفها «فقد قرر مجلس الشورى العسكري وهو أعلى سلطة عسكرية في تركيا طرد ٨٦ ضابطاً وضابط صف من الجيش لنشاطاتهم الدينية

(١٤٦) **المجتمع** (٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨).

(١٤٧) المصدر نفسه، ص ١٦.

(١٤٨) المصدر نفسه، ص ١٩.

(١٤٩) شعبان عبد الرحمن، «محبوب الشعب التركي (رجب طيب أردوغان)،» **المجتمع** (١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨).

(١٥٠) يوسف كانلي، «انتخابات تعيد الإسلاميين [إلى الحكم]،» **المجلة** (٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨).

وعلاقتهم بما أسموه التنظيمات الإسلامية»[١٥١] عندما كان أربكان رئيساً للوزراء ورئيساً لمجلس الشورى العسكري الذي قام بفصلهم. ولكن رغم ذلك فإن العديد من المؤتمرات الإسلامية التي تبحث في جوانب العقائد الإسلامية أو علوم القرآن تعقد في تركيا، فقد نظمت مؤسسة «وقف» الثقافة والعلوم في اسطنبول مؤتمراً عالمياً بعنوان «نحو فهم عصري للقرآن: انموذج رسائل النور» لبحث شؤون الفكر النورسي ـ وهو طريقة دينية تعتمد العلم والتربية لتحقيق النهضة الإسلامية الجديدة والتي أسسها العالم الديني الشيخ سعيد النورسي (١٩٠١ ـ ١٩٦١) ـ ولرسم ملامح مشروع حضاري معاصر في ضوء نظرية ابتعاث الإيمان وتقويته[١٥٢].

كما تناولت الصحف العربية خلال هذه الفترة قضايا الحجاب ومشاكل الطالبات المحجبات وعدم قبولهن في الامتحانات النهائية[١٥٣]، وفوز حزب الفضيلة برئاسة بلدية اسطنبول مرة أخرى بعد الحكم بالسجن على رئيسها السابق رجب طيب أردوغان[١٥٤]، وإعلان أربكان استعداده لخوض الانتخابات القادمة كنائب مستقل لأن غلق حزب الرفاه لا يمنعه ـ قانوناً ـ من ذلك، ثم «سخر أربكان مما أسماه سياسة الحصار المفروضة على التيار الإسلامي في تركيا مؤكداً أنها أثبتت فشلها»[١٥٥]، وفصل ٢٠ استاذاً جامعياً لتظاهرهم ضد منع الحجاب مع سحب ألقابهم العلمية ومنعهم من العمل في المؤسسات العامة[١٥٦]. وكان حزب الفضيلة الذي قام على أنقاض حزب الرفاه بعد غلقه قد اتخذ قراراً عشية انتخابات ١٨ نيسان/ أبريل ١٩٩٩ بعدم ترشيح نائبة محجبة في البرلمان «من أجل عدم الدخول في الصراعات الجانبية»، ولكن يظهر أن إصرار أربكان على وجوب التحدي لإظهار قوة حزب الفضيلة الإسلامي هو الذي أدى إلى انتخاب السيدة مروة قاواقجي نائبة عن اسطنبول. ثم كان ما كان من منعها أداء اليمين في البرلمان ورفض تمثيلها لمرشحيها فيه عن طريق إسقاط جنسيتها التركية «لأنها كانت تتمتع بالمواطنة الأمريكية» بعد زواجها من أحد الفلسطينيين الأمريكان، قبل طلاقها منه عام ١٩٩٨. وقد اتهم سميح المعايطة جنرالات الجيش بالإقدام على هذه الخطوات الاستبدادية المجحفة ضد الإسلام والمسلمين والنابعة من «علمانية جنرالات تركيا الذين يملكون القرار ويختبئون خلف الحكومات البرلمانية. فالعدالة في نظر هؤلاء أن يسمح لطالبي العري والإباحية أن يفعلوا ما يشاؤون بحجة الحرية

(١٥١) **العالم الإسلامي** (٢٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨).
(١٥٢) **المجتمع** (١٣ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٨).
(١٥٣) **الإصلاح** (٣٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٨).
(١٥٤) **المجتمع** (٢٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٨).
(١٥٥) **العالم الإسلامي** (٢٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٨).
(١٥٦) **المجتمع** (١٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٨).

الشخصية، أو أن تمنع الطالبات الجامعيات ممن يملكن معرفة واسعة وثقافة من امتلاك الحق في اختيار ملابسهن وغطاء الرأس. فهل هذه علمانية تفصل الدين عن الدولة أم حرب على القيم والدين ومحاولة لاجتثاث الأصول الحضارية للشعب التركي وتحويله إلى حالة هلامية خالية من أي دسم سياسي أو فكري؟»[١٥٧]. غير أن محكمة حقوق الإنسان الأوروبية قد ردت شكوى الطالبات المحجبات اللاتي اشتكين لديها ضد دولتهن «التي تخل بحقوق الإنسان لمنعها الحجاب» عندما لم تعتبر الحجاب جزءاً من حقوق الإنسان. كما أن المحكمة التركية العليا (محكمة النقض والإبرام) قد اتخذت قراراً في ٢٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩ بردّ دعوى الطالبات المحجبات ضد رئاسة جامعة اسطنبول التي منعت دخولهن كمحجبات إلى الامتحانات «لأنه ليس للحجاب كهندام علاقة بالديمقراطية أو بإخلال بحقوق الإنسان، ولا سيما أنه يستخدم لأغراض ايديولوجية».

ومن جهة أخرى تناولت الصحافة العربية قضية الاقتصاد في إطار العلاقات العربية ـ التركية، من خلال زيارة ١٠٠ رجل أعمال تركي إلى القاهرة لبحث تنشيط التجارة بين البلدين، بحيث أدى ذلك إلى مخاوف الاقتصاديين ورجال الأعمال المصريين من تزايد الأجهزة الكهربائية التركية في السوق المصرية[١٥٨]. كما قامت شركة تركية بالاشتراك مع شركة كندية بإقامة مصنع لأوكسيد المغنسيوم في الأردن[١٥٩]، إضافة إلى قيام شركة تركية بالاشتراك مع شركة ألمانية بتقديم المساعدات التقنية إلى العراق[١٦٠]. في حين «حققت المصارف الإسلامية الستة التي أسستها بلدان الخليج في تركيا إنجازات كبيرة من خلال فروعها الـ ١١٢ وعملائها الذين يبلغ عددهم حوالى ٣٠٠ ألف متعامل وأكثر من ألفي موظف، حيث تستثمر هذه المؤسسات المالية ٩٠ بالمئة من استثماراتها في مجالات التصنيع والتجارة والخدمات»[١٦١]. غير أن الحكومة التركية سحبت امتيازات الأعضاء من الضرائب والرسوم المفروضة على القروض التي تمنحها لزبائنها لتكون خاضعة للضرائب أسوة بالبنوك الاعتيادية الأخرى. ويأتي هذا القرار في إطار خطة تقوم بتنفيذها الحكومة التركية بضغط من قادة الجيش التركي لمحاربة المظاهر الإسلامية المتزايدة في الشارع التركي والمؤسسات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الإسلامية[١٦٢].

(١٥٧) **الإصلاح** (١٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٨).
(١٥٨) **الشرق الأوسط**، ٢٩/٣/١٩٩٨.
(١٥٩) **الشرق الأوسط**، ٢/٣/١٩٩٨.
(١٦٠) **الشرق الأوسط**، ١/٣/١٩٩٨.
(١٦١) **الاقتصاد الإسلامي**، العدد ٢١١ (تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٨)، ص ١٢.
(١٦٢) المصدر نفسه، ص ٨.

ثانياً: صورة الأتراك في وسائل الإعلام العربية الأخرى

يعد الإعلام **الوجه** الآخر للسياسة، ولذلك فإن ارتباط نظريات وأنظمة الإعلام بالمذاهب والأنظمة السياسية ارتباط وثيق من ناحية التأثير والتأثر، ولا سيما بعد أن تشعبت الدراسات الإعلامية وتطورت الأفكار السياسية الحديثة.

وإذا كانت النظرية السياسية للدولة الحديثة تميز بين فكرة الدولة المكافحة والدولة غير المكافحة[١٦٣]، فإن ثمة فرقاً كبيراً في تطبيق الفكرتين سياسياً وإعلامياً على وقائع الحياة اليومية. فالدولة المكافحة هي الدولة التي تؤمن بعقيدة سياسية معينة تحاول من خلالها تطوير المجتمع وفق خطط مرحلية ثابتة. وإن من حق هذه الدولة «المكافحة» بل إن من واجبها، أن تدعو كل مواطن ـ وأن تعده ـ للإيمان بهذه العقيدة السياسية. ولذلك تفترض هذه النظرية حق الدول في الدعاية السياسية، ولكن يجب ألا يكون ذلك بالإكراه أو الضغط، لذا تسعى هذه النظرية إلى إقامة الحدود ووضع القيود على حق الدولة في الدعاية السياسية لكي لا تتعسف في استعمال هذا الحق[١٦٤].

أما الدولة غير المكافحة فهي الدولة التي تمتنع عن التدخل إيجابياً في كل ما له صلة بالعقائد السياسية أو الدينية، ولذلك فإنها ـ أي نظرية الدولة غير المكافحة ـ تمنع الدولة من أي إجراء أو تصرف يفهم منه أنها تؤيد أو تحمي أو تدافع عن ـ أو تميل إلى ـ عقيدة معينة سياسية كانت أو غير سياسية. وانطلاقاً من هذا المفهوم، فإن الدولة التي تأخذ بالمفهوم الاشتراكي في تطبيقاته الاجتماعية البعيدة عن الاستبداد والوصاية والظلم تعد من الدول المكافحة من أجل الغد الأفضل لشعوبها. في حين تعد الدول الرأسمالية ذات الاتجاهات الامبريالية والساعية للسيطرة على الشعوب الأخرى ونهب ثرواتها وعرقلة تنميتها الحضارية، دولاً غير مكافحة.

ولهذا فإن هذه الدول غير المكافحة تدعو إلى حرية الإعلام بالمفهوم الليبرالي المنفلت وليس بالمفهوم الاجتماعي الملتزم لكي تقوم بوضع إعلام الدول النامية تحت سيطرة الإعلام الامبريالي بكل تقنياته وفنونه المتقدمة بحجة حرية تداول الأنباء والمعلومات، لحماية مصالحها ولتزييف الوقائع والحقائق بإساءة استعمال حق الإعلام

---

(١٦٣) يذهب حامد ربيع إلى تسمية نظرية الدولة غير المكافحة بنظرية الدولة المحايدة. غير أننا نعتقد أن تسميتنا أكثر انطباقاً ـ بهذا الصدد ـ على هذه النظرية لأننا لا نؤمن بالحياد الإعلامي. انظر: حامد ربيع، «محاضرات في الرأي العام والإعلام،» (ألقيت على طلبة الصف الرابع لكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، عام ١٩٦٥ ـ ١٩٦٦).

(١٦٤) ابراهيم الداقوقي، **نظرة في إعلام العالم الثالث من خلال الأنظمة الإذاعية في الدول النامية**، سلسلة الكتب الإعلامية؛ ١ (بغداد: مركز التوثيق الإعلامي لدول الخليج العربي، [١٩٨٢])، ص ٢٩.

لغرض ديمومة التبعية الاحتكارية للاتحادات الإعلامية في مجالات النشر الإعلامي، ولا سيما في مجال وكالات الأنباء والإذاعة والتلفزيون والسينما، لأنها تدعي بأنها تقف على الحياد من كل الآراء والمذاهب والاتجاهات.

ونظراً لأهمية الإذاعة والتلفزيون والسينما في التحولات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، فقد نظمت الدول ـ بمختلف أنظمتها السياسية ـ علاقتها بهذه الوسائل الإعلامية الحيوية ـ عن طريق الأنظمة الإذاعية[١٦٥] من أجل أن تؤدي وظائفها الإعلامية على الوجه الأكمل من جهة، ولوضع الرقابة الاجتماعية عليها حفاظاً على قيم المجتمع السائدة من خلال المتغيرات الرئيسية التي تؤثر في الأنظمة الإذاعية في الأقطار المختلفة: موقف الدولة السلبي أو الإيجابي من العملية الإعلامية واستخدام التكنولوجيا الحديثة والخبرة الوطنية ومستوى التعليم ومدى الحرية المتاحة للإعلامي ومقدار تأثرها بالمحظورات الاجتماعية والسياسية والعوامل الاقتصادية والتمويل من جهة أخرى.

ولما كانت الإذاعة والتلفزيون والسينما تخضع في كل الأقطار العربية لإشراف الدولة بشكل أو بآخر وتضع عليها الدولة وصايتها الفكرية ومنطلقات ايديولوجيتها السياسية، فإنها تؤثر في معظم تلك المتغيرات التي تعد إثراء للعمل الإعلامي الاجتماعي البناء بحيث إنها تحولت إلى ثوابت لا غنى عنها لاستخلاص الصور في تلك الدول من أجل ممارسة العملية الإعلامية. ومن هنا فقد أصبحت تلك الوسائل الحيوية صوتاً لسيدها باتباع أساليب الإعلام المباشر واعتماد مبدأ «الإعلام التبريري» لأعمال السلطة الحاكمة وتصرفاتها عند تناول القضايا العامة، بحيث لم تعد تلك الوسائل تقوم بممارسة مسؤوليتها في إلقاء الأضواء على الجوانب المعتمة لكافة نواحي النشاطات والفعاليات العامة، في وقت يمكن فيه للدولة أن تقوم بتخفيف وصايتها على آراء وأفكار الناس، وإتاحة الفرصة للإعلاميين للتعبير عن آرائهم ضمن فكرة الحرية الاجتماعية المسؤولة، مما يخلق نوعاً من الثقة بين وسيلة الإعلام الوطنية وجمهور المواطنين لكي لا ينصرفوا إلى وسائل الإعلام الأجنبية أو المعادية لاستقاء الأنباء أو للتأكد من صدقها وواقعيتها، بعد أن أصبح الإعلام علم العلوم والإطار العام لشرعية دولة القانون في الأنظمة الديمقراطية.

وتلعب العلاقات العامة في المجال الدولي دوراً كبيراً في إنشاء العلاقات الإيجابية أو السلبية بين زعماء الدول النامية ـ ومنها بلداننا العربية ـ سواء في تقديم

---

(١٦٥) ابراهيم الداقوقي، **الأنظمة الإذاعية** (بغداد: مطبوعات جامعة بغداد، ١٩٨٥)، ص ٢٠ ـ ٢٧.

الخدمات والإرشاد أو استخدام مفهوم العلاقات العامة بمعنى الدعاية والإعلان لكسب الأعوان حول قضية سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية على النطاقين المحلي والدولي. ولذلك «فإن الدعاية التي تمارسها الصفوة السياسية الحاكمة بقصد تثبيت أركان حكمها وإبقاء زمام السيطرة في يدها، هي ما يمكن أن يسمى بالدعاية السياسية»[١٦٦] لفرز أعدائهم في الداخل والخارج وتمييزهم توطئة للإطاحة بهم ونفيهم اجتماعياً. ولذلك فإن الخلافات الإقليمية أو الايديولوجية التي تحدث بين الدول النامية ـ والعربية بخاصة ـ تؤدي إلى «توجيه وسائل الإعلام فيها ـ ولا سيما البث الإذاعي والتلفزيوني بعد أن تصبح بوقاً للزعيم الحاكم ـ ضد الدولة الخصم وزعيمها وايديولوجيتها وسياساتها المختلفة على كافة الصعد، بل قد يتهم الزعيم الخصم بالعمالة والفساد والجهل والاستبداد وخنق الحريات العامة... الخ. وعندما تزول الجفوة أو الخصومة بين تلك البلدان، يكال المديح للزعيم نفسه، بل قد يوصف بالوطنية والاستقامة والدهاء أو بالشهامة والشرف والعبقرية»[١٦٧].

وينعكس هذا التذبذب في المقاييس والمعايير على مستوى المضمون الثقافي والفكري للإذاعة والتلفزيون والسينما في معظم أقطار الوطن العربي، فيتسم بالملل والرتابة نتيجة تحكم البيروقراطية في نفوس الإعلاميين العاملين فيها من جهة، وخوفاً من انتقاد المسؤولين أو تجنباً لاتهامهم بالانحراف الفكري والسلوكي، أو نتيجة عدم تحملهم للمسؤوليات الملقاة على عاتقهم بسبب المركزية الإعلامية[١٦٨]، أو لتقديمهم المحسوبين عليهم لإنتاج الأعمال الفنية الكبيرة. وكمثل على ذلك هو طرد الجهات المعنية للفنان المخرج طارق الحمداني من عمله وإيقافه عن اخراج مسلسل «المقتفي لأمر الله» بعد أن وصف عمل المخرج بالتقصير لأن إنتاجه للمسلسل اتسم بالتأني والبطء. وقد تم العمل على إنتاج هذا المسلسل بعد أن أصدر مجلس الوزراء العراقي قراراً بتقديم نماذج من التاريخ العربي الإسلامي عبر التلفزيون[١٦٩].

وإذا كانت معظم البلدان العربية ومنذ تأسيس شركة ماركوني لأول إذاعة في مصر عام ١٩٢٦ وإنشاء أول قناة تلفزيونية في الوطن العربي في العراق عام ١٩٥٤، تأخذ بالنظام الإذاعي الرسمي، فقد وجدت فيه أيضاً أنظمة إذاعية تؤمن بنظرية النظام الإذاعي التجاري، حيث قام الاستعمار الفرنسي بإنشاء محطة إذاعية تجارية في الجزائر

(١٦٦) اسماعيل علي سعد، **الاتصال والرأي العام: مبحث في القوة والإيديولوجية**، ط ٢ (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ١٩٨١)، ص ١٦٣.

(١٦٧) الداقوقي، **نظرة في إعلام العالم الثالث من خلال الأنظمة الإذاعية في الدول النامية**، ص ٧٦.

(١٦٨) المصدر نفسه، ص ٧٥.

(١٦٩) **الشرق الأوسط**، ٢٢/٨/١٩٩٩.

عام ١٩٢٥ في حين انفردت الإمارات العربية المتحدة بالأخذ بالنظام الإذاعي المختلط، حيث توجد فيها محطة إذاعية تجارية إلى جانب إذاعتها الرسمية. وتعد إذاعة قطر في الدوحة التي انشئت في حزيران/يونيو ١٩٦٨ آخر تلك المحطات الإذاعية[١٧٠].

وقد تطورت هذه المؤسسات الإذاعية وفق أنظمتها الرسمية والمختلطة ـ مع عدم وجود الأنظمة الإذاعية التجارية ـ في الوطن العربي بعد تسعينيات القرن من حيث المضمون والأداء الإعلامي، ولا سيما بعد إنشاء القنوات الفضائية الرسمية والتجارية والخاصة، رغم أن العديد من أقطارنا العربية لا تزال تمنع إقامة الهوائيات الإلكترونية لالتقاط بث تلك الفضائيات التي تنقل مباشرة من القمر الصناعي العربي الذي صرفت عليه البلدان العربية إياها ملايين الدولارات، لأن تلك الدول لا تزال ترى في العملية الإعلامية دعاية سياسية وتوجيهاً وإرشاداً في طريق ذي اتجاه واحد، حتى أصبح المواطن العربي غير قادر على التفكير المستقل بعد أن أصبحت وسائل الإعلام تفكر بدلاً منه وتتخذ القرارات له ومن ثم تتوصل إلى الاستنتاجات دون تدخل منه. في حين أن الإعلام الإذاعي يحتاج إلى الشيء الكثير من المرونة والحرية والمسؤولية بعيداً عن الروتين والتسلط الإداري لكي يستطيع خلق رأي عام واع ومدرك لمسؤوليته وخلق مواطن حر قوي يعرف حقوقه وواجباته ليعمل بكل إخلاص لبناء وطنه ومستقبله عن طريق التغلب على التخلف والجهل لتحقيق ديمقراطية المعرفة والعدالة الاجتماعية وفكرة دولة القانون.

وتؤكد الدراسات الإعلامية الحديثة أن الإعلام يقوم بدور ملحوظ ومهم في تحقيق تطوير وتقدم المجتمع اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً عن طريق ما ينقله إلى أفراد المجتمع من أفكار وقيم ومفاهيم تسهم في رفع مستواهم الفكري والثقافي وفي صياغة وصقل بنائهم وتكوينهم، وفي تنمية وتدعيم قدراتهم ومهاراتهم[١٧١]. وفي الوقت نفسه فإن الإذاعة المرئية تقدم صوراً متحيزة ضد الأفراد والجماعات التي يحتاج المجتمع إلى تكوين صور ذهنية صحيحة عنهم وعن حياتهم ونشاطاتهم[١٧٢] من خلال إقبالهم على متابعة المواد الدرامية العربية أو الأجنبية والمسلسلات التلفزيونية، ولا سيما بعد أن أظهرت استطلاعات الرأي التي أجريت في سبع محافظات مصرية وتناولت ١٢٠٠

(١٧٠) الداقوقي، **الأنظمة الإذاعية**، ص ٤٨٢ ـ ٤٨٥.

(١٧١) سمير محمد حسين، **الإعلام والاتصال بالجماهير والرأي العام** (القاهرة: عالم الكتب، ١٩٨٤)، ص ٢١٤.

(١٧٢) انظر المدخل النظري حول الأنماط الصورية المقولبة من هذا الكتاب.

شخص من الذكور والإناث[١٧٣] أن ٩٨,٦ بالمئة يشاهدون المسلسلات التلفزيونية العربية، و٩٧ بالمئة يشاهدون الأفلام العربية، و٨٣,٢ بالمئة يسهرون مع الأفلام التلفزيونية، و٨٢,٢ بالمئة يشاهدون التمثيليات التلفزيونية. في حين يشاهد ٥٤,٩ بالمئة الأفلام الأجنبية، و٤٩,٨ بالمئة المسلسلات الأجنبية، بينما يستمع ٥٣,٥ بالمئة إلى المسلسلات الإذاعية ويستمع ٤٧,٩ بالمئة إلى التمثيليات الإذاعية.

وأمام هذه الظروف الإذاعية المتباينة والتفاوت والاختلاف بين الأقطار العربية في نظرتها إلى العمل الإذاعي من جهة، وتأثيرها بشكل سلبي أو إيجابي في عمل الأنظمة الإذاعية المختلفة في الوطن العربي من جهة أخرى، كيف تصور هذه الإذاعات شخصية التركي من خلال المسرحيات والمسلسلات الإذاعية المرئية والمسموعة التي تبثها؟

نود قبل كل شيء أن نؤكد أن حصر جميع التمثيليات والمسلسلات الإذاعية والتلفزيونية والأفلام التي تعرضها المؤسسات الإذاعية العربية، أمر في غاية الصعوبة نظراً لعدم وجود الإحصاءات حولها من جهة، ولعدم تصنيف وتوثيق هذه الوسائل الإعلامية الحيوية وفق مضامينها من جهة أخرى. غير أننا نستطيع وضع ملامح صورة التركي في هذه المعلبات الإعلامية ـ من الأشرطة المسجلة والأفلام ـ من خلال بعض النماذج المعروضة منها في التلفزيونات العربية أو التي تطرقت إليها الصحافة العربية سواء من خلال عرض محتوياتها أو توجيه الانتقادات إليها.

وإذا كان المسرح المصري قد تناول شخصية التركي بنموذجها العثماني بالمواصفات المعروفة عن الأتراك في الأدبيات العربية القديمة والذين يتصفون فيها بالخشونة والبلاهة والاستبداد بالرأي والظلم والتعالي منذ أيام الجاحظ وابن فضلان، فإن المعلبات الإذاعية العربية الحديثة سارت على نهج تلك المسرحيات المصرية القديمة، دون إيلاء الأهمية لشخصية التركي في القرن العشرين وتناول مشاكله وظروف حياته وعلاقاته بمحيطه المحلي والدولي، ولا سيما علاقاته بالعرب والمسلمين في هذه الظروف السياسية المتشابكة في المنطقة والتحديات التي تواجه شعوبها في عصر العولمة والإعلام ذي الاتجاه الواحد.

ولذلك فقد اخترنا ثلاثة نماذج من المسلسلات التلفزيونية العربية، من البلاد التي لم نتناول بالدراسة كتبها المدرسية من المشرق العربي والمتأثرة كثيراً بالمسلسلات التلفزيونية المصرية شكلاً وموضوعاً، إضافة إلى أنها تبين وجهات نظر مختلفة حول

(١٧٣) عاطف عدلي العبد عبيد، **صورة المعلم في وسائل الإعلام** (القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٩٧)، ص ٣١ ـ ٣٢.

الأتراك. وهذه المسلسلات، هي المسلسل التلفزيوني الاجتماعي العراقي «ابن عبدكة»، من تأليف عادل كاظم وإخراج خليل شوقي وتمثيل يوسف العاني وخليل شوقي وزهرة محمد وسوسن، والمسلسل التلفزيوني السياسي السوري «إخوة التراب» من تأليف حسن .م. يوسف وإخراج نجدت أنزور وتمثيل أيمن زيدان وسوزان نجم الدين، والمسلسل التلفزيوني اللبناني «نورا» من تأليف شكري أنيس فاخوري وإخراج مأمون البني وبطولة كارول سماحة إلى جانب ٣٥ ممثلاً وممثلة يمثلون أدواراً مختلفة فيها، من أجل وضع الإطار العام لصورة الأتراك لدى العرب، لأنها تمثل نماذج لمعظم المسلسلات التلفزيونية العربية الجادة التي تناولت تلك الشخصية من جانبيها الاجتماعي والسياسي، مع عدم إيلاء الأهمية للمسلسلات التلفزيونية العربية الكوميدية، كمسرحية «بهلول في اسطنبول» من تمثيل سمير غانم، وفيلم «رسالة إلى الوالي» من تمثيل عادل إمام، على سبيل المثال لا الحصر.

مسرحية ابن عبدكة

يتناول هذا المسلسل قصة الصراع الاجتماعي في ولاية بغداد في العهد العثماني وعدم استتباب الأمن فيها، بسبب ضعف قوات الشرطة وقلة الحراس، فكان اللصوص وقطاع الطرق يعيثون فساداً في البلاد ولا تتمكن السلطات العثمانية من مطاردتهم وإلقاء القبض عليهم غالباً، ولكن إذا تمكنت من القبض على بعضهم فإنهم لا يلبثون أن يفروا من السجن، ليعودوا إلى أعمالهم الإجرامية. في حين أن الوالي العثماني أسير شهواته وملذاته، ولا يستطيع الخروج ليلاً من مخدعه أو القيام بأعمال التفتيش وتفقد أحوال الرعية نهاراً، ولذلك فقد ضاعت مقاييس العدل في المجتمع البغدادي وحلت الرشوة والمحسوبيات محل الضبط الإداري وضاع الحق بين جور الوالي وظلم بطانته وحراسه الذين أصبحوا الآمرين الناهين في البلاد. وهنا يظهر إلى الوجود شاب شجاع يحاول إعادة الأمور إلى نصابها وإحقاق الأمور بالانتصاف من الظالمين للمظلومين، ومكافحة قطاع الطرق واللصوص وكل من يعبث بأمن وسلامة المواطنين، هو البطل ابن عبدكة (الفنان يوسف العاني) الذي يهابه الجميع ويتوسل الوالي بكافة الطرق لإقناع عمه (الفنان خليل شوقي) للجمع بينهما، غير أن رفض ابن عبدكة أدى إلى اغتياله من قبل أحد أعوان الوالي.

وإذا كان ابن عبدكة مثالاً للطيبة والتسامح والإنصاف والعدل والإنسانية، بل انه كان بمثابة روبن هود العربي الذي حقق الطمأنينة لمواطنيه ونشر الحق والعدل اللذين عجز الوالي العثماني عن تحقيقهما للمجتمع البغدادي، فإن الوالي كان يتصف بالعنجهية والتعالي على المواطنين وبالغباء الإداري في تصريف الشؤون، بالإضافة إلى أنه كان زير نساء وعبداً لملذاته.

ورغم أن العديد من المسلسلات التلفزيونية التي تناولت الفترة العثمانية من تاريخ العراق، مثل «الذئب وعيون المدينة» و«النسر وعيون المدينة» و«حكايات المدن الثلاث» قد تطرقت إلى المشاكل الاجتماعية في بغداد والمدن العراقية الأخرى، فإنها لم تتناول الشخصية التركية أو العثمانية سواء كحكام أو كأفراد بالنقد والتجريح، وإن كانت قد اقتبست طريقة الحياة والسلوك الاجتماعي والأزياء من تلك الفترة. ولكن ذلك لا يعني أن المسلسلات التلفزيونية العراقية قد تجاهلت الأتراك العثمانيين، أو فترة حكمهم في العراق أو أسلوب حكمهم، وإنما ذلك نابع من رصانة الأعمال الدرامية التي تجنبت إقحام القضايا السياسية فيها. ومن هنا يختلف الأمر مع المسلسل التلفزيوني «ابن عبدكة» الذي اقتضى سير الأحداث فيه إلى تناول شخصية الوالي العثماني، باعتباره شخصية مركزية تدور أحداث المسلسل حولها من جهة، وحول الظروف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية السائدة آنذاك من جهة أخرى. ولذلك فقد صورها المؤلف عادل كاظم بصورة الإداري العثماني من جماعة الاتحاد والترقي ذي النظرة الأحادية للأشخاص والآراء والاتجاهات والساعي لفرض سيطرته وآرائه، بعيداً عن التسامح المعروف عن العثمانيين في أدوار حياتهم الأولى.

مسرحية أخوة التراب

تجري أحداث هذا المسلسل التلفزيوني الذي استمر عرضه طيلة شهر رمضان عام ١٩٩٦ في ثلاثين حلقة، أيام حرب طرابلس الغرب التي جرت عام ١٩١٢ بين الدولة العثمانية وإيطاليا، حيث خسرت الدولة العثمانية معقلها الأخير في شمال أفريقيا باستيلاء إيطاليا على ليبيا عندما كان رشيد باشا رئيساً للوزراء وأحمد جمال باشا وزيراً للحربية وطلعت باشا وزيراً للداخلية. وتتحدث المسرحية عن انتهاكات العثمانيين الأتراك لحقوق العرب وعدوانهم عليهم من حيث سوقهم لأعمال السخرة وتعذيبهم في السجون مع سبي النساء واغتصابهن وتشغيلهن عنوة في القصور السلطانية، لأن العثمانيين كانوا يستخدمون سياسة فاشية ضد العرب، حتى إن جمال باشا السفاح يخاطب العرب قائلاً «ليست ثمة أمة عربية، وإن كل ما يقال حول ذلك ما هو الا هراء، لأن الكل أتراك»، بل إن الشباب العرب يساق عنوة إلى جبهات القتال خلال الحرب، فإذا ما اعترض أحدهم على ذلك فيكون نصيبه الإعدام، حتى كان ذلك جزاء أحد الشباب العرب والذي صاح بوجه جمال باشا «أيها اليهودي المغتر بنفسه». وعندما قتل بعض الجنود العرب في إحدى تلك المعارك الحربية، قام الضباط العرب في الجيش العثماني بإنزال العلم العثماني من سارية الثكنة العسكرية وإلقائه أرضاً ثم قاموا بسحقه تحت أقدامهم الثقيلة. كما أن المسرحية تذهب إلى أن الهاشميين قد شاركوا الإنكليز بالتنكيل بالعرب، ولذلك فقد احتجت الحكومة الأردنية مع

الحكومة التركية على عرض هذه المسرحية في القناة التلفزيونية الأولى الرسمية في سوريا.

ويتحدث الفنان سامر المصري عن أدواره المسرحية بشكل عام وعن دوره في مسلسل «أخوة التراب» قائلاً «جاءتني أيضاً فرصة تلفزيونية مهمة مع بداية الإنتاج الدرامي الضخم، وكان دوري في «أخوة التراب ـ الجزء الأول» دوراً محورياً ومركباً، وبذلت جهداً كبيراً تفوقت فيه على الدور الذي كان يعالج شخصية عمر حمد: من الوطنيين العرب، ضابط يحمل هماً وطنياً كبيراً، مثقف جداً، يتكلم الفرنسية، ويقرأ الصحف والمجلات ويحاول توعية كل من حوله بخطورة الاستعمار التركي، الأمر الذي لوحق به من قبل جمال باشا السفاح... وأعتقد أن هذا الدور عمل لي نقلة نوعية كممثل ضمن الوسط الفني»[١٧٤].

مسرحية نورا

تتناول هذه المسلسلة التلفزيونية المؤلفة من ٢٠ حلقة مرحلة تاريخية تغطي مرحلة الاحتلال العثماني للبنان وتعرج على فترة الانتداب الفرنسي حتى تصل إلى مرحلة الاستقلال، أي أنها تتناول الأيام الأخيرة للدولة العثمانية لأن أحداث هذه القصة الاجتماعية تبدأ بعام ١٩١٥ وتنتهي بعام ١٩٣٤ بإعلان استقلال لبنان.

ويتضمن هذا المسلسل «قصة اجتماعية درامية تدور في إطار تاريخي مع بداية انهيار الحكم التركي في لبنان من خلال سرد قصة حياة امرأة لبنانية اسمها نورا عانت وكافحت وأحبت وتضرعت إلى الله وتألمت وحزنت وبكت وفرحت. إنها باختصار تمثل الشعب اللبناني الطيب في كل المراحل وصولاً إلى بناء الاستقلال».

ويضيف المؤلف شكري أنيس فاخوري إلى ذلك مؤكداً أن هذا المسلسل الذي يتناول الفترة بين الاستعمار العثماني والانتداب الفرنسي «سيكون عملاً أشبه بقفزة نوعية في الدراما اللبنانية وعلى كافة الصعد»[١٧٥].

إن تأكيد مؤلف هذه المسرحية على أن قصة نورا تبدأ بعام ١٩١٥ يعني أن أحداثها تدور في السنوات الثلاث الأخيرة من حكم حزب الاتحاد والترقي للدولة العثمانية من جهة، ومع تعيين أحمد جمال باشا وزير الحربية للدولة العثمانية قائداً عاماً للقوات العثمانية في بلاد الشام وما قام به من صنوف الإرهاب والاضطهاد والاستبداد في سوريا ولبنان «باعتقال الآلاف من الشباب وزجهم في السجون

(١٧٤) **تشرين**، ١٩٩٩/١/٢٤.

(١٧٥) **الشرق الأوسط**، ١٩٩٩/٩/٨.

ومصادرة أموالهم وممتلكاتهم وتعليق العشرات من قادة الفكر والرأي على أعواد المشانق في بيروت ودمشق. وعندما أخفقت جهود العرب في إقناع الحكام الأتراك من جمعية الاتحاد والترقي بالاعتراف برغبة الشريف الحسين بن علي، أمير الحجاز، في الحكم اللامركزي، وتطبيق هذه القاعدة في الحكم على الولايات العربية الأخرى، لجأ العرب إلى الثورة ضد الاتحاديين»[١٧٦].

إن إلقاء نظرة فاحصة على هذه المسرحيات الثلاث التي تتناول السنوات الخمس الأخيرة من حياة الدولة العثمانية، يؤدي بنا إلى القول بأنها جميعاً تؤكد على سوء الأحوال الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في الولايات العربية في العهد العثماني في تلك الفترة والفلتان الأمني الذي كان يطغى على تلك الولايات.

فإذا كانت مسرحيتا «أخوة التراب» و«نورا» قد وصمتا الدولة العثمانية بالاستعمار، بل ان مسرحية نورا قارنتها بالاستعمار الفرنسي الذي أقرته عصبة الأمم بانتدابها فرنسا على سوريا ولبنان، فإن مسرحية «ابن عبدكة» وكذلك معظم المسرحيات التي عرضها تلفزيون بغداد، لم تصم العثمانيين بالاستعمار رغم الانتقادات الشديدة التي وجهتها المسرحية للإدارة العثمانية. ولكن هذه المسرحية عادت لتشارك مسلسلي «أخوة التراب» و«نورا» في وصف الاتحاديين بالاستبداد والظلم وانتهاكهم لحقوق العرب باستخدام سياسة فاشية ضدهم. ولذلك فإن هذه الصورة السلبية المقولبة عن الأتراك الاتحاديين أواخر أيام الدولة العثمانية لدى العرب في المشرق العربي، هي تأكيد لفرضيتنا الثانية من فرضيات هذا البحث، والتي تؤكد على وجود رأيين مختلفين للعرب حول الأتراك العثمانيين من جهة، ودليل على وجود الاختلاف بين وجهات نظر مؤلفي هذه المسرحيات حول وصم العثمانيين بالاستعمار من جهة أخرى، ولا سيما أن هذه المسرحيات والأفلام هي أعمال فنية مؤدلجة يراد بها التعبئة العامة ونوع من الدعاية السياسية لفرز الأعداء في الداخل والخارج توطئة للإطاحة بهم ونفيهم اجتماعياً، حيث إن معظم دول العالم ـ ولا سيما العربية والإسلامية ـ تقوم بتوجيه وسائلها الإعلامية (وفي مقدمتها الإذاعة والتلفزيون) ضد الدولة الخصم عند حدوث الخلافات الإقليمية أو الايديولوجية. في حين أن الدكتور جابر عصفور يعتقد أن «الفن ضد الايديولوجية بالطبيعة لأننا نعرف أن الكاتب أو الناقد الذي ينطبق عليه معنى التسمية المذهبية مائة في المائة، هو كاتب أو كاتبة من الدرجة الثانية أو الثالثة أو الرابعة، وأن الكاتب الحقيقي، أو المبدع شأنه شأن الناقد الكبير لا تنطبق عليه الصفة

(١٧٦) علي محافظة، «صورة الأتراك في كتب التاريخ المقررة في التعليم العام في الأردن،» **المجلة التاريخية العربية للدراسات العثمانية** (تونس)، العددان ٧ ـ ٨ (تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣).

المذهبية بدرجة كبيرة، إذ تجد عنده دائماً مناطق للتمرد على الأطر الضيقة للتصنيف المذهبي نقدياً أو سياسياً أو فنياً أو دينياً أو اجتماعياً»[١٧٧].

ثالثاً: صورة الأتراك في الأدب: الشعر العربي الحديث نموذجاً

تجمع كتب تاريخ الأدب، سواء أكانت رسمية للتدريس في الجامعات العربية أو كتباً ثقافية عامة، على أن الأدب العربي قد عاش عصر انحطاط في العهد العثماني نتيجة التتريك الذي مارسه الاتحاديون في العهود العثمانية المتأخرة، حيث يعتقد د. محمد عبد المنعم خفاجي «انهيار صرح الحركة الفكرية في مصر عقب الفتح التركي، كما انهارت عناصر القوة والحياة في المجتمع المصري وتضاءل شأن العلوم والآداب، وانحط معيار الثقافة واختفى جيل العلماء الأعلام الذين حفلت بهم العصور السالفة»[١٧٨] لأن العثمانيين «هم قوم وصلوا إلى حكم هذه البلاد بما أوتوا من قسوة وضراوة وبأس وشجاعة، فكان من الطبيعي وقد انتهى أمر البلاد إلى دخلاء جاهلين، أن تعصف بها عواصف من الجهل والفوضى وسوء الحكم، وأن تعامل بمزيج من القسوة والاستهانة وأن يحال بينها وبين الحرية والرخاء»[١٧٩].

وتتفق وجهة نظر النخب الفكرية والحاكمة العربية في مشرق الوطن العربي مع مغربه، رغم اختلاف وجهة نظرهما حول الأتراك، على قيامهم بعملية التتريك في الولايات العربية الخاضعة لنفوذهم، حيث يعتقد الكاتب المغربي مصطفى الزباح «أن الحركة السلفية الجديدة الداعية إلى صلاح العالم الإسلامي كانت رد فعل ضد ظواهر التتريك ـ التغريب ـ التجهيل»[١٨٠] في العالم العربي، ولهذا يعتقد أنيس المقدسي «أن المنازعات المتفاقمة على الساحة اللبنانية في منتصف القرن التاسع عشر [كانت] من نتائج السياسة الفاسدة للدولة العثمانية»[١٨١].

(١٧٧) «التمرد على الايديولوجيا،» مقابلة مع جابر عصفور، **الأهرام العربي** (٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨).

(١٧٨) محمد عبد المنعم خفاجي، **الحياة الأدبية بعد سقوط بغداد حتى العصر الحديث** (بيروت: دار الجيل، ١٩٩٠)، ص ١٥٣.

(١٧٩) جميل سعيد عبد الرزاق محيي الدين وأحمد حامد الشربتي، **تاريخ الأدب العربي الحديث** (بغداد: مطبعة بغداد، ١٩٤٩)، ص ٤٤.

(١٨٠) مصطفى الزباح، **الرائد في دراسة الأدب العربي للطلاب**، ط ٢ (الرباط: مكتبة المعارف، ١٩٨٢)، ص ١٣.

(١٨١) أنيس المقدسي، **الفنون الأدبية وأعلامها في النهضة العربية الحديثة**، ط ٤ (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٨٤)، ص ٢٩.

ولكن خلدون ساطع الحصري، واستناداً إلى دراسات وآراء والده ساطع الحصري رائد القومية العربية، يعتقد «أن الأتراك العثمانيين كانوا يحترمون اللغة العربية»[١٨٢]. في حين يعتقد د. عبد الجليل التميمي أن «القول بأن العثمانيين حموا اللغة العربية ودافعوا عنها واستعملوها كوسيلة لإنتاجهم الفقهي والتاريخي أمر لا نزاع فيه البتة»[١٨٣].

ومن هنا اختلفت صورة الأتراك لدى الأدباء العرب بين السلبية والإيجابية باختلاف آراء النخب الثقافية والحاكمة حول الأتراك، وهو الأمر الذي انتقل إلى تحديد صورة الأتراك في الشعر العربي الحديث في مشرق الوطن العربي ومغربه. ولما كان من الصعب حصر جميع القصائد التي قيلت حول الأتراك في الشعر العربي الحديث، لذلك فقد اخترنا بعض هذه القصائد التي تمثل أبعاد الصورتين النمطيتين المقولبتين السلبية والإيجابية حول الأتراك من خلال النماذج الشعرية للشعراء العرب المعروفين، مع أخذ تساوي عدد الأسطر التقريبي للاتجاهين بنظر الاعتبار عند تحليل تلك القصائد لمعرفة أبعاد الصورتين المذكورتين.

ولكن أود قبل الدخول في إيراد تفاصيل تلك الصور، التأكيد أن معظم هذه القصائد التي قيلت بعد الانقلاب العثماني (١٩٠٨) وحتى اليوم تتضمن العتاب والشكوى من تقلبات الدهر وألم الفراق، رغم الانتقادات المرة للأتراك وإيراد العديد من الصفات الرديئة حولهم، ولا سيما أن معظم أصحاب هذه القصائد من الشعراء العرب كانوا من مؤيدي العثمانيين أو الراغبين في استمرار العلاقات معهم في إطار وشائج الدين والتاريخ والتراث المشترك، ولكن بعيداً عن عمليات التتريك التي مارسها الاتحاديون أو النظرة الشوفينية المتعالية إلى الأقليات التي تنضوي تحت مظلة الاتحاد العثماني، أو عند إقامة العلاقات بين الدول العربية وتركيا الحديثة بعد انهيار الامبراطورية العثمانية وإلغاء الخلافة الإسلامية.

وقد يكون أمير الشعر العربي أحمد شوقي، أكثر الشعراء العرب تناولاً للأتراك والعثمانيين في قصائده الشعرية التي بلغت أكثر من عشر قصائد يتحدث فيها عن

(١٨٢) انظر تعقيب خلدون ساطع الحصري على بحث: عبد القادر زبادية، «دور الإسلام والعربية لغة وثقافة في تكوين مقومات القومية العربية وفي بعث الوعي القومي العربي،» ورقة قدمت إلى: **القومية العربية والإسلام: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية** (بيروت: المركز، ١٩٨١)، ص ١٢١.

(١٨٣) عبد الجليل التميمي، **دراسات في التاريخ العربي ـ العثماني، ١٤٥٣ ـ ١٩١٨** (زغوان، تونس: مركز الدراسات والبحوث العثمانية والموريسكية والتوثيق والمعلومات «سيرمدي»، ١٩٩٤)، ص ١٥.

الخلافة العثمانية رمزاً للرابطة الإسلامية في مجدها وسقوطها، إشادة ورثاء أو تحية ومفاخرة أو شكوى وأنّة حزن في قصائده الشهيرة «أمير المؤمنين» و«الدستور العثماني» و«الاندلس الجديدة» و«خلافة الإسلام» و«تحية الثوار الأتراك» وغيرها.

أكد **شوقي في** قصيدته «أمير المؤمنين» التي هنأ بها السلطان عبد الحميد الثاني (١٨٤٢ ـ ١٩١٨) بنجاته من قذيفة قنبلة، ألقى بها عليه شاب أرمني وهو يصلي صلاة الجمعة مع المؤمنين عام ١٩٠٥، فأخطأته وأصابت نفراً من المسلمين فتركتهم بين قتيل وجريح، أن السلطان خليفة المسلمين وهو من بين الذين خلفوا رسول الله (ﷺ) على أمته، فكأنه في برده وثوبه وهو بذلك قد أخذ على الأقدار عهداً وموثقاً أن لا يناله الأذى، وأن بيوت الله قد استنكرت ما وقع وأنها تسأل ربها الصفح لإنقاذ المسلمين من الفتنة، وأن نجاة السلطان نعمة من نعم الله تعالى على المسلمين، لأن السلطان جمع شمل المسلمين ونصره على الكافرين خلال الثلاثين سنة الماضية من حكمه، وبذلك فقد نجت الأمة من مصيبة كبرى بنجاة السلطان من هذه المحاولة، عندما قال[١٨٤]:

قصيدة أمير المؤمنين لأحمد شوقي

هنيئاً أمير المؤمنين فإنما … نجاتك للدين الحنيف نجاة
هنيئاً لطه والكتاب وأمة … بقاؤك إبقاء لها وحياة
أخذت على الأقدار عهداً وموثقاً … فلست الذي ترقى إليه أذاة
ومن يك في برد النبي وثوبه … تجزه إلى أعدائه الرميات
يكاد يسير البيت شكراً لربه … إليك ويسعى هاتفاً عرفات
وتستوهب الصفح المساجد خشعاً … وتبسط راح التوبة الجمعات
وتستغفر الأرض الخضيب وما جنت … ولكن سقاها قاتلون جناة
وتثني من الجرحى عليك جراحهم … وتأتي من القتلى لك الدعوات
ضحكت من الأهوال ثم بكيتهم … بدمع جرت في إثره الرحمات
تثاب بغاليه وتجزى بطهره … إلى البعث أشلاء لهم ورفات
وما كنت تحييهم فكلهم لربهم … فما مات قوم في سبيلك ماتوا
رمتهم بسهم الغدر عند صلاتهم … عصابة شر للصلات عداة
تبرأ عيسى منهم وصحابه … أأتباع عيسى ذي الحنان جفاة
يعادون ديناً لا يعادون دولة … لقد كذبت دعوى لهم وشكاة

(١٨٤) أحمد شوقي، **الموسوعة الشوقية: الأعمال الكاملة**، جمع وترتيب وشرح ابراهيم الأبياري، ٩ مج (بيروت: دار الكتاب العربي، ١٩٩٥)، مج ٢، ص ٤١٣ ـ ٤٢٠.

ولا خير في الدنيا ولا في حقوقها   إذا قيل طلاب الحقوق بغاة
بأي فؤاد تلتقي الهول ثابتاً   وما لقلوب العالمين ثبات
إذا زلزلت من حولك الأرض راضها   وقارك حتى تسكن الجنبات
وإن خرجت نار فكانت جهنماً   تغذى بأجساد الورى وتقات
وترتج منها لجة ومدينة   وتصلى نواح حرها وجهات
تمشيت في برد الخليل فخضتها   سلاماً وبرداً حولك الغمرات
وسرت وملء الأرض حولك أدرع   ودرعك قلب خاشع وصلاة
ضحوكاً وأصناف المنايا عوابس   وقوراً وأنواع الحتوف طغاة
يحوطك إن خان الحماة انتباههم   ملائك من عند الإله حماة
تشير بوجه أحمدي منور   عيون البرايا عنه منحسرات
يحييه الرعايا والقضاء مهلل   يحييه والأقدار معتذرات
نجاتك نعمى للإله سنية   لها فيك شكر واجب وزكاة
فصير أمير المؤمنين ثناءها   مآثر تحيي الأرض وهي موات
إذا لم يفتنا من وجودك فائت   فليس لآمال النفوس فوات
بلوناك يقظان الصوارم والقنا   إذا ضيع الصيد الملوك سبات
سهرت ولذّ النوم وهو منية   رعايا تولاها الهوى ورعاة
فلولاك ملك المسلمين مضيعٌ   ولولاك شملُ المسلمين شتات
لقد ذهبت راياتهم غير راية   لها النصر وسم والفتوح شيات
تظل على الأيام غراء حرة   محجلة في ظلها الغزوات
حنيفية قد عزها وأعزها   ثلاثون ملكاً فاتحون غزاة
حماها وأسماها على الدهر منهم   ملوك على أملاكه سروات
غمائم في محل السنين هواطل   مصابيح في ليل الشكوك هداة
تهادت سلاماً في ذراك مطيفة   لها رغبات الخلق والرهبات
تموت سباع الجو غرثى حيالها   وتحيا نفوس الخلق والمهجات
سننت اعتدال الدهر في أمر أهله   فبات رضياً في ذراك وباتوا
فأنت غمام والزمان خميلة   وأنت سنان والزمان قناة
وأنت ملاك السلم إن ماد ركنه   وأشفق قوام عليه ثقات
أكان لهذا الأمر غيرك صالحاً   وقد هونته عندك السنوات
ومن يسس الدنيا ثلاثين حجة   تعنه عليها حكمة وأناة
ملكت أمير المؤمنين ابن هانئ   بفضل له الألباب ممتلكات
وما زلت حسان المقام ولم تزل   تليني وتسري منك لي النفحات
زهدت الذي في راحتيك وشاقني   جوائز عند الله مبتغيات

ومن كان مثلي أحمد الوقت لم تجز   عليه ولو من مثلك الصدقات
ولي درر الأخلاق في المدح والهوى   وللمتنبي درة وحصاة
نجت أمة لما نجوت ودوركت   بلاد وطالت للسرير حياة
وصين جلال الملك وامتد عزّه   ودام عليه الحسن والحسنات
وأمن في شرق البلاد وغربها   يتامى على أقواتهم وعفاة
سلامي عن هذا المقام مقصر   عليك سلام الله والبركات

وكان **شوقي** قد انتقد قبل ذلك أحمد عزت باشا الذي كان رقيباً على المطبوعات خلال فترة حكم السلطان عبد الحميد وكان من أقرب المقربين إلى السلطان، ويثني على إلغاء الرقابة على الصحف بعد خلع السلطان عبد الحميد عام ١٩٠٩ ويشير إلى ما كان عليه الأمر قبل ذلك، وما نال هؤلاء الرقباء والمستبدون بآرائهم، الذين كانوا عوناً للسلطان على الشعب، من عقاب الشعب، إذ يقول(١٨٥):

الرقباء لأحمد شوقي

لنا رقيب كان ما أثقله   الحمد لله الذي رحله
لو ابتلى الله به عاشقاً   مات به لا بالجوى والوله
لو دام للصحف ودامت له   لم تنج منه الصحف المنزله
إذا رأى الباطل غالى به   وإن بدأ الحق له أبطله
لو خال بسم الله في مصحف   تغضب تحسيناً محا البسمله
وعزة الله بلا عزت   لا تنفع القاري ولا خردله
جرائد الترك على عهده   كانت بلا شأن ولا منزله
إن تذكر الخنجر لفظاً تصب   من شدة الذعر به مقتله
وأن تصف قنبلة لم ينم   من هول ذكرى حادث القنبله
الشر بالشر فيا قوم لا   إثم إذا راقبتم منزله
فحاصروا الأبواب واستوقفوا   من أخرج الزاد ومن أدخله
إن كان في السلة تفاحة   ضعوا له موضعها حنظله
أو جيء بالشرشر له فاملأوا   مكانها من علقم جردله
أو اشتهى الأبيض من ملبس   قولوا له الأسود ما أجمله!
ذلك يا قوم جزاء امرئ   كم غير الحق وكم بدله

غير أن الشاعر **فارس الخوري** يقارن قسوة الاتحاديين الذين جاؤوا إلى الحكم بعد خلع السلطان عبد الحميد ونصب السلطان محمد (رشاد) الخامس (١٨٤٤ -

(١٨٥) المصدر نفسه، مج ٤، ص ٣٧١ - ٣٧٢.

١٩١٨) على عرش السلطنة العثمانية، وبطشهم وظلمهم، باضطهاد فرعون ونيرون، في قصيدته التي قالها في ذكرى الشهداء الذين أعدمهم جمال باشا السفاح[١٨٦]:

ذكرى الشهداء لفارس الخوري

كان التجلد في البلوى يؤاتيني ... فما له حين أدعو لا يلبيني
ضاق الفؤاد بآلام تبرحني ... وفاجعات بنار الوجد تكويني
وطارد الهم عن عيني الرقاد وهل ... تنام مقلة موتور ومغبون
أين الصفاء الذي قد كنت أمنحه ... للنفس من خفرات الغيد والعين
من كل مناعة باتت تسامرني ... من خمرة الحب أسقيها وتسقيني
قضى على صفو أيامي وبدا له ... من أمره الأمر بين الكاف والنون
أصبو لكل كئيب في الديار ولا ... آوي إلى غير محروب ومحزون
أجيب دعوة من أدعو لمأتمه ... وإن دعيت للهو، قلت خلوني
وكفكفوا لحظات النور عن بصري ... فنظرة من شعاع الشمس تؤذيني
فإنني حلف هم لا يفارقني ... ورب قلب على الأحزان مرهون
كيف السبيل إلى يوم تصح به ... جروح قلب برمح الجور مطعون
بل كيف يهنأ لي عيش ويسعدني ... دهري وتعبثني الدنيا وترضيني
ومعشري بين مطرود ومنتبذ ... عبر الفيافي، ومصلوب ومسجون
أبكي ومعذرة عيني إذا ذرفت ... على الغطاريف منها والأساطين
على النجوم الدراري التي أفلت ... وأطلعت من دموعي كل مخزون
على ظلال الأفانين التي قصفت ... وأطول شوقي إلى ظل الأفانين
على الشيوخ، على رهط الفتوة بل ... على الليوث، على الغر الميامين
على مناهل فضل غاض كوثرها ... وخلفت ورد زقوم وغسلين
فياصل الحزم غراء شمائلهم ... معالم للهدى، شم العرانين
بيض الصحائف ما هانوا ولا غدروا ... أنقى وأطهر من زهر البساتين
قد عابهم بقضاء الترك أنهم ... أصحاب قلب بحجب العرب مفتون
ضحوا بهم وأسروهم إلى حفر ... في الرمل من غير تكفين وتلقين
فاستنطق الرمل عما ضمن حفرته ... من كل ندب بقاع الرمل مدفون
ما كان أفجعه صبحاً طلعت به ... يا بوم «بيروت» بل يا يوم «جيرون»
ما لاح نورك إلا بعد أن غربت ... فينا شموس الهدى والعزم والدين
من كل أروع عنوان المضاء به ... يمشي إلى الموت لا يمشي إلى الهون

---

(١٨٦) سامي الكيالي، **الأدب العربي المعاصر في سوريا، ١٨٥٠ ـ ١٩٥٠** (القاهرة: جامعة الدول العربية، الإدارة الثقافية؛ دار المعارف، ١٩٥٩)، ص ١٧٨.

كيف التأسي إذا طلت دماؤهم ... فالدمع مهما تجارى لا يؤاسيني
وهل تجلد موتور بمدمعه ... قبلي لأقنع منه اليوم بالدون
أريد قوماً مغاويراً لثأرهم ... في معقل النسر أو في معقل النون
أبكي على أمة لج الشقاء بها ... تجري إلى طالع بالبؤس مقرون
العز غادرها والذل جاورها ... والدهر ساورها بعد ابن هارون
ولى الزمان عليها كل معتسف ... من طينة البغي والطغيان معجون
من معشر جعلوا جلى مفاخرهم ... منهاج جنكيز أو أنماط نيرون
مثل الزرازير في أدبار دولتهم ... وعند إقبالهم مثل الشواهين
بيارق في رقاع الشؤم رافعة ... رؤوسها فوق هامات الشواهين
قالوا سياستهم والغدر ديدنهم ... سياسة العدل والإحسان واللين
يستدرجون بحلو القول مأربهم ... وفي حلاقيمهم سم الثعابين
لاحت لهم فرصة في العرب سانحة ... فنكلوا واستباحوا كل قانون
دسوا لنا كل مغتر يعيث بنا ... نهباً ويرجع في أموال قارون
تحللوا السلب والتمثيل فانبعثوا ... وخربوا كل معمور ومسكون
جاحوا البلاد بفعل ليس يقحمه ... أضرى الوحوش ولا أطغى الشياطين
لم يكفهم برجال العرب ما فتكوا ... حتى محا آية الزيتون والتين

* * *

قل للألى عفروا حر الوجوه على ... أقدام طاغية دامي السكاكين
وكل من حملوا الأقلام واندفعوا ... جرياً إلى السبق في تلك الميادين
ماذا دهاكم وفيكم أهل منزلة ... حتى اشدتم بتمداح الملاعين
ما أحدثوا في ديار العرب موبقة ... حتى صدعتم بتحبيذ وتحسين
هل سركم صلبهم أحرار أمتكم ... أم راقكم هتك أعراض الخواتين
أما سمعتم شهيق الباكيات ولا ... شكوى السجين وأنات المساكين
ولا اطلعتم على ما كان من عبر ... منشورة بين بيروت وصنين
سلوا فلسطين تنبئكم حوادثه ... وما جرى فيه من «يافا» لـ «حبرون»
الآمنون به صارت مقابرهم ... حواصل الطير أو جوف السراحين
وما رثيتم لنا في يوم نكبتنا ... وقد رثى فيه أهل الهند والصين
هي المنافع قد أعمت بصائركم ... وأنطقتكم بقول غير موزون
حتى تركتم لكم في قومكم صحفاً ... مشؤومة بين دفات الدواوين

ويؤكد الشاعر العراقي **عبد المحسن الكاظمي** هذه المعاني نفسها، وسياسة البطش والتنكيل والاستبداد التي انتهجها الاتحاديون أواخر الحكم العثماني بعد أن أساءوا

استخدام السلطة ضد الأقليات باتخاذهم العنف نهجاً وطريقاً في الحكم، عندما يقول في قصيدته «كم غزونا وكم فتحنا»[187]:

كم غزونا وكم فتحنا لعبد المحسن الكاظمي

تخلف الظن عاود الطامعينا ... أو يثوبوا إلى الهدى نادمينا
وافق القصد أن رأيت وفاقاً ... واختلف أن رأيت مختلفينا
حسب المستريب أنا سنبقى ... والرزايا تنوشنا قانطينا
كيف يبقى بنو المعالي على ما ... أنطق الصخر لوعة واجمينا
أيها السيف! قولك اليوم فصل ... أرهم كيف يحكم الحاكمونا
أرهم فعلك الذي إن رأوه ... طأطأوا هامهم له مرغمينا
كفروا بالجميل عمداً فمثل ... لهم آية بها يؤمنونا
قل لقوم جاءوا البلاد ورأوا ... إرجعوا عن بلادنا خاسئينا
لا نبيع الأوطان بالثمن البخس ... ولا نشتري الرخيص ثمينا
تلك أوطان مجدنا وعلانا ... لم نزل في العلى بها عالينا
أيها الطامعون! طاش حجاكم ... إن ظننتم طلاءكم يغرينا
أتخالون أنكم قد أصبتم ... أم تظنون أننا مخطئونا
ولعمري مهما تفنن ذو المكـ ... ـر فلسنا عن مكره غافلينا
نحن أدرى بما وراء الخفايا ... ما تراءى أمامنا المغرونا
ارجعوا واخدعوا سوانا فإنا ... قد قضينا الزمان مخدوعينا
واتركونا وشأننا وتنحوا ... نحن أدرى بما يعز الشؤونا
فإذا كان همكم ما عنانا ... فأريحوا نفوسكم وذرونا
أولم تملكوا عصوراً عصوراً ... أولم تحكموا قروناً قروناً
إذهبوا لا رجعتم من بغاة ... أصبحوا سبة على العالمينا
ينعم الظالم العنيد ويهنا ... في قرانا ونحن محرومونا
نحن أم أنتم إذا قيل فضل ... يتباهى بأهله الأفضلونا
نحن أم أنتم إذا قيل إدلا ... ج يضيئون منهج المدلجينا
نحن أم أنتم إذا قيل كفء ... يتولى أموره الأكفؤونا
أفلا تذكرون ما كان منا ... إن نسيتم فإننا ما نسينا
أولم ننشر الحضارة في الأر ... ض وأنتم بجهلكم منطوونا
أولم نرشد الأنام إلى القصـ ... ـد وأنتم في الغي تختبطونا

(187) عبد المحسن الكاظمي، **ديوان عبد المحسن الكاظمي**، جمع وإعداد رباب الكاظمي (بغداد: منشورات وزارة الثقافة والإعلام، [د. ت.])، المجموعة الأولى، ص ١٦٥.

أولم نطلق العقول من الأسـ ... ـر وأنتم للجهل مأسورونا
ما دعونا إلى الهداية إلا ... وركنتم إلى الضلال ركونا
أي أمنية تبلغتموها ... إن قتلتم رجالنا العاملينا
أولم تعلموا إذا ما أمتم ... واحداً ألف واحد تحيونا
أتخيفوننا بمنزلة المو ... ت ونحن للموت مخلوقونا
نحن قوم إذا بنا ذهب الدهـ ... ـر بقينا بذكرنا خالدينا
فإذا كان بالهداة افتخار ... بسناه الهداة يفتخرونا
فتعالوا لسيد الخلق طه ... وإمام الأئمة المتقينا
هل إمام لديكم كعلي ... أم نبي كسيد المرسلينا
أإلى العرب والصحاب كرام ... أم إليكم صحابه ينتمونا
فإذا ما الحروب شبت لظاها ... جعلوا جمرها طلى الموقدينا
لا يزالون والجروح قصاص ... يضمدون الجرحى ولا يجهزونا
عرب كلنا وأنتم من الضلة ... أنتم بنورنا ترشدونا
نحن نور الإله الأرض من ذا ... بأباطيل غيه يطفينا؟
كم غزونا وكم فتحنا وكان الـ ... ـعدل مبنى غزاتنا الفاتحينا
فاذكروا إن نسيتم أحد اليوم ... وبدراً وأختها صفينا
واذكروا غير تلك من واقعات ... تملأ الكون هزة ورنينا
تعلموا أنكم قساة عتاة ... لم يراعوا الحسنى ولا يرحمونا
تدعون الإيمان كذباً وزوراً ... وبآيات ربكم تكفرونا
زدتم قسوة وكبراً فأمسى ... ذاك فرعونكم وذا نيرونا
أي شيء بعد التأله ترجو ... ن وماذا من الورى تبتغونا؟
قد أصبتم من الورى من أصبتم ... بل أصبتم نفوسكم عامدينا
لستم يا حثالة الناس إلا ... نفراً من دناءة مثرينا
فإذا كان في الثراء غناء ... عن علاء فأنتم الأعلونا
اعجلوا أو تمهلوا ما أردتم ... فذوو الغايتين منتظرونا
وافعلوا أشنع الفعال وقولوا ... مثل هذا فليفعل الفاعلونا
حسبكم حسبكم فقد طفح الكيـ ... ـل وغطى سهولنا والحزونا
فاصنعوا اليوم يا بغاة البرايا ... بالبرايا ما أنتم صانعونا
وتمادوا ما شئتم أن تمادوا ... واخلقوا للوغى فنونا فنونا
واعبثوا في البلاد طولاً وعرضاً ... وافسدوا في الورى كما ترغبونا
إن يوم الحساب مهما تناءى ... فهو دان من أعين المبصرينا

ورغم أن الكاظمي قد استبشر خيراً بالانقلاب العثماني الذي جاء بالاتحاديين إلى

السلطة عام ١٩٠٨، وأثنى على إعلان الدستور العثماني ثانية (المشروطية الثانية) في قصيدته «تحية الدستور» الذي يتحدث فيها عن ظلم عبد الحميد وجبروته وطغيانه واستبداده، عندما يقول[١٨٨]:

تحية الدستور للكاظمي

إذا ما ذكرنا عهد يلدز مثلت ... خطوب لآمال الكرام سواحق
طغى الظلم حتى صار في كل بقعة ... له علم يغشى النواظر خافق
ولما علا السيل الزبى وتزافرت ... كهول وضجت جلة ودرادق
أراشوا سهاماً للمروق فمزقت ... نحورهم تلك السهام الموارق
تقوض عنا من ضلال سرادق ... ومد علينا من رشاد سرادق
فيا نعم ما وافى ويا بئس ما مضى ... كذا يعلو صديق ويسفل مارق
ولما أراد الله سحق غروره ... غزاه من الجيش المظفر ساحق
فما حجبت أسوار يلدز شيخها ... ولا عصمت رب سرير الخنادق
ولم تجده أعوانه وغواته ... ولم تغنه تلك الحصون الشواهق
تولى وأقمار السعود طوالع ... وولى وغربان النحوس نواعق
ولو أنه أعطى الخلافة حقها ... لما أقصدته المصيمات الرواشق
وقالوا يمين المالكين موثق ... فقلت وهو للناكثين مواثق
ولولا حنوث المالكين وغدرهم ... لما نصبت للمجرمين المشانق
أدب فروق ما عهدتك صامتاً ... كأن لم تكن إن فهت يوجم ناطق
حسبت زمان السوء يخلد عمره ... فيحرج عات أو يتيه منافق
وفاتك أن الدهر يعطي وينثني ... فيسلب والمغرور بالدهر واثق

وعندما قام الدرويش وحدتي بثورته ضد الاتحاديين في ١٣ نيسان/ أبريل ١٩٠٩ وطالب بتطبيق الشرعية الإسلامية في الدولة العثمانية، واتهم الاتحاديون، السلطان عبد الحميد بالتعاون مع حركة وحدتي ضدهم، فزحف جيش سلانيك بقيادة المشير محمود شوكت باشا «لقمع هذه الحركة الرجعية التي يساندها عبد الحميد الذي تم خلعه بعد إخماد الحركة»[١٨٩] وأصبح محمود شوكت باشا (١٨٥٦ ـ ١٩١٣) رئيساً للوزراء بعد استيلاء الاتحاديين للمرة الثانية على الحكم في حركة انقلابية قاموا خلالها باحتلال الباب العالي (مقر السلطنة في اسطنبول) عام ١٩١٣ غير أنه اغتيل بعد فترة

(١٨٨) المصدر نفسه، المجموعة الثانية، ص ١٢٨.
(١٨٩) **موسوعة التاريخ** (اسطنبول: ١٩٨٦)، ج ٥، ص ١١١ (بالتركية).

وجيزة من ذلك. وقد نظم الشاعر العراقي معروف الرصافي(١٨٨١ ـ ١٩٤٥) قصيدة مطولة حول زحف جيش سلانيك لإخماد حركة الدرويش وحدتي، عبر فيها عن إحساسه بالتشفي لخلع عبد الحميد وسقوطه بعد أن مارس الظلم والاستبداد والطغيان خلال فترة حكمه، نقتطف منها المقاطع التالية[١٩٠]:

من الحركة الرجعية للرصافي

أتينا دار قسطنطين صبحاً ... وقد فتحت لهم فتحاً مبينا
وظل الجيش جيش الله يشفي ... بحد سيوفه الداء الدفينا
فأزهق أنفس الطاغين حتى ... سقاهم من عدالته المنونا
وحطوا قصر يلدز عن سماء ... له فانحط أسفل سافلينا
هوى عبد الحميد به هوياً ... إلى درك الملوك الظالمينا
وأنزل عن سرير الملك خلعاً ... وأفرد لا نديم ولا قرينا
فسيق إلى سلانيك احتباساً ... له كي يستريح بها وصونا
ولكن كيف راحة مستبد ... غداً بديار أحرار سجينا
ولكن كيف به البلدان تشقى ... شقاء من تجبره مهينا
فكم أزكى بها نيران ظلم ... وكم من أهلها قتل المئينا
وكان يدير من سفه رحاها ... بجعجعة لم يرها طحينا
وقد كانت به الأيام تمضي ... شهوراً والشهور مضت سنينا
أتى الجيش الجليل له مغيثاً ... فصدق من بني الوطن الظنونا
وأسقط ذلك الجبار قهراً ... وأنبأه بصارمه اليقينا

وفي عام ١٩١٢ تسقط مدينة أدرنة عاصمة مقاطعة مقدونيا العثمانية على يد البلغار خلال حرب البلقان، فينبري أمير الشعراء أحمد شوقي لنظم قصيدته العصماء «الاندلس الجديدة» لكي ينكأ جرحاً تاريخياً طواه الزمن، هو مأساة انهيار الوجود العربي ـ الإسلامي في الأندلس، فيعقد الصلة بين سقوط مقدونيا والأندلس «ليجسد لنا تصوراً يكاد يكون شعوراً عاماً في عصره وهو الإيمان بفكرة الوحدة الإسلامية في ظل الخلافة العثمانية. ولكن العثمانيين سرعان ما اتجهوا اتجاهاً استبدادياً معادياً لآمال الشعوب العربية وآمالها في التحرر والتقدم. . . نتيجة بثهم للاتجاه الطوراني المعادي للقومية العربية والسعي إلى تتريك الشعوب الإسلامية وتجهيلها»[١٩١]. ولذلك يضفي

(١٩٠) معروف الرصافي، **شرح ديوان الرصافي**، [شرح وتعليقات] مصطفى علي، ديوان الشعر العربي الحديث؛ ٦٣، ٣ مج (بغداد: وزارة الإعلام، ١٩٧٥)، ص ١٤١.
(١٩١) الزباح، **الرائد في دراسة الأدب العربي للطلاب**، ص ٩١.

شوقي جواً دينياً إسلامياً على مأساة أدرنة لاستثارة الشعور الإسلامي من خلال الربط بينها وبين الخلافة الإسلامية من جهة وبين مأساتها ومأساة الأندلس من جهة أخرى، في رثاء للممالك العثمانية عندما يقول[١٩٢]:

الأندلس الجديدة لشوقي

يا أخت أندلس عليك سلام   هوت الخلافة عنك والإسلام
نزل الهلال عن السماء فليتها   طويت وعم العالمين ظلام
أزرى به وأزاله عن أوجه   قدر يحط البدر وهو تمام
جرحان تمضي الأمتان عليهما   هذا يسيل وذاك لا يلتام
بكما أصيب المسلمون وفيكما   دفن اليراع وغيب الصمصام
لم يطو مأتمها وهذا مأتم   لبسوا السواد عليك فيه وقاموا
ما بين مصرعها ومصرعك انقضت   فيما نحب وتكره الأيام
خلت القرون كليلة وتصرمت   دول الفتوح كأنها أحلام
والدهر لا يألو الممالك منذراً   فإذا غفلن فما عليه ملام
مقدونيا والمسلمون عشيرة   كيف الخؤولة فيك والأعمام
أترينهم هانوا وكان بعزهم   وعلوهم يتخايل الإسلام
إذ أنت ناب الليث كل كتيبة   طلعت عليك فريسة وطعام
ما زالت الأيام حتى بدلت   وتغير الساقي وحال الجام
أرأيت كيف أديل من أسد الشرى   وشهدت كيف أبيحت الآجام
زعموك هماً للخلافة ناصباً   وهل الممالك راحة ومنام

وقد أدت السياسة القصيرة النظر التي اتبعها الاتحاديون تجاه الأقوام المنضوية تحت راية العثمانيين في الداخل والتزام جانب الامبراطورية الألمانية في صراعها الاستعماري مع الامبراطورتين البريطانية والفرنسية، إلى تصدع الخلافة العثمانية أمام الثورات الوطنية الداخلية، وأمام الأطماع التوسعية الاستعمارية الخارجية التي أدت إلى نشوب الحرب العالمية الأولى، وانهيار الدولة العثمانية. وقد أدرك الشاعر العراقي الشيخ **محمد رضا الشبيبي**، الذي حارب إلى جانب العثمانيين في تخوم البصرة «وكان له دور كبير في قيام علماء الدين الشيعة في النجف الأشرف لإصدار الفتاوى لتأييد العثمانيين ضد الإنكليز، حقيقة أفول نجمهم منذ اليوم الأول من تورط دولتهم في أوار الحرب، وهذا يضفي بعداً آخر مهماً على موقفه ذاك، فقل من يقف إلى جانب المهزوم إلا إذا كان ذلك في سبيل مبدأ وفكر. وما أروع الشبيبي وما أبعده نظراً حين

(١٩٢) المصدر نفسه، ص ٨٩.

يتوجه إلى العثمانيين في قصيدته «الوداع» التي نظمها عام ١٩١٤ ليوجز لهم خطاياهم التي لا تستغفر بحق العراقيين وما سيجنونه منها بعد أن ركب الاتحاديون رؤوسهم... وهو يودع بها الدولة العثمانية»[١٩٣] عندما يقول:

الوداع للشبيبي

ما أسفتم هضم العراق ولكن   هجتم للعراق أسداً جياعا
راح من يقتضي بترك التقاضي   وأتى من يكيل بالصاع صاعا
أنا ذا لا أقول أكثر ممن   قال: هذا بناء مجد تداعى
لسواكم زاد العراق أتاه   ونمى غلة وذر ارتفاعا
قدمتموه هدية ما استبيعت   من سجايا الاعلاق إلا تباعا

* * *

إن يسؤنا ترك الدفاع فأنتم   معشر تحسنون عنا الدفاعا
أرأيتم تلك القلوب اللواتي   سخرت بالقلاع كانت قلاعا؟
إن ذالك السماع صار عياناً   وسيغدو هذا العيان سماعا
ما أظن الدنيا تضيق بقوم   شحنوا قطرها صدوراً وساعا

وعندما أعلن الشريف حسين بن علي ثورته على الاتحاديين عام ١٩١٦ نظم الشاعر العراقي عبد المحسن الكاظمي قصيدة بعنوان «لمعت بروقهم» تحية للثوار العرب، وتنديداً باستخدام الاتحاديين للمكر والخداع ضد العرب واستبدادهم وجورهم، وقيام جمال باشا، الذي يصفه بالسفاك بإعدام الزعماء العرب. ويشبهه بنيرون الطاغية بعد أن انقلب إلى وحش باغ يسعى لاستعباد الآخرين، حيث يقول[١٩٤]:

لمعت بروقهم للكاظمي

لمعت بروقهم فقلت غوادي   وإذا بهن صوارم الأحقاد
قطعوا بها صلة القلوب ووصلوا   فلذات صم في الخطوب صلاد
غرسوا القلى وتعهدوه بصيب   من نار كيد لا بصوب عهاد
حتى نما ذاك القلاء فصوحت   لبني الوداد خمائل الأوداد
هيهات ما عطف القلوب براجع   يوماً ولا إشفاقها بمعاد
ضغن تأصل ليس يرجى قلعه   وقلى تغلغل عن قلى وعناد

(١٩٣) علي عبد شناوة، **الشبيبي في شبابه السياسي: محمد رضا الشبيبي ودوره الفكري والسياسي حتى العام ١٩٣٢** ([لندن]: دار كوفان للنشر، ١٩٩٥)، ص ٩٢ ـ ٩٣.

(١٩٤) الكاظمي، **ديوان عبد المحسن الكاظمي**، المجموعة الأولى، ص ١٦٨.

والداء إن بلغ الصميم فزرعه … هلك وإن عالجته بحصاد
أكلت أضالعهم لظى أحقادهم … إذ لم تجد بدأ من الأزواد
قصروا عن الحسنى فكان عدوهم … الناطقين من الورى بالضاد
ونأوا عن البغيا وكان مرادهم … بالأكرمين العرب شر مراد
ملكوا العباب وانكروا رشفاتنا … من صارد الضحضاح والأثماد
زادوا غروراً كلما زدناهم … نصحاً تمخض عن صفاء وداد
فلكم تعلقنا برث حبالهم … كتعلق الأرواح بالأجساد
ولكم فديناهم فكان جزاؤنا … جرع المنون ولظة الأصفاد
أو ما كفاهم أننا نرضى بهم … كتكافؤ الأنداد للأنداد
مهما بذلنا في سبيل رضائهم … لم يرضهم منا سوى استعباد
والمجد يأبى أن تذل أنوفنا … رغم العلى لمشيئة الأوغاد
قوم غراس الشر من عاداتهم … يا شر خيم في الأصول وعاد
فكأنهم أخذوا على نطفاتهم … عهد الشرور تفيه في الميلاد
كل ابن باغية إذا جردته … ألفيت فيه كل وحش عادي
في صورة الإنسان لكن قلبه … في ساعة الرحمات قلب جماد
قالوا التساوي والإخاء وقولهم … ما جف حتى جاء بالأضداد
ألفوا الخداع فإن تحول قصدهم … يوماً فمن جور إلى استبداد
باغين ما برحوا على إغوائهم … باغين حط منائر الإرشاد
ولوا صنائعهم علينا فانبرى … كلٌ يتيه بظلمه المعتاد
فإذا رجعت إلى (جمال) وفعله … ألفيت نيرونا رقيق فؤاد
النابش القبر الكريم ممثل … برفات بدر هدى ورب أيادي
من ليس يعرف في الأنام له أب … يسطو على الآباء والأجداد
فليعلم السفاك أن أمامه … يوماً تجلل صبحه بسواد
وسيعلم القوم الذين استذأبوا … أن الذئاب فريسة الآساد

وقد ثار الأتراك أنفسهم ضد الاتحاديين بقيادة مصطفى كمال أتاتورك عام ١٩١٩ بعد أن ألقوا بالدولة العثمانية في أتون الحرب العالمية الأولى، فكان احتلال الحلفاء لبلاد الأناضول ومحاولة تقسيمها إلى دويلات عديدة بمعاهدة سيفر (١٩٢٠) التي عدها الثوار معاهدة مهينة فرفضوها بعد أن كانوا قد رفضوا حكومة اسطنبول عندما نصب الإنكليز (محمد السادس) وحيد الدين (١٨٦١ ـ ١٩٢٦) سلطاناً على العرش عام ١٩١٨ إثر هزيمة الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى. وقد نظم أحمد شوقي قصيدة مطولة عام ١٩٢٣ لتهنئة «الغازي» قائد الثورة مصطفى كمال أتاتورك وثوار أنقرة من الشرفاء والسادة وأبناء الشعب الذين شاركوا جميعاً في حرب

التحرير الشعبية ضد الغزاة المحتلين وضد السلطان وحيد الدين وحكمه الاستبدادي وعميل الإنكليز مصطفى صبري شيخ الإسلام الذي أفتى بهدر دم الغازي مصطفى كمال باشا بتهمة الثورة وعصيان أوامر خليفة المسلمين، رغم أنهم كانوا يذودون عن الحمى ويحاولون تحقيق الشورى والديمقراطية وطرد المحتلين، حيث يكيل المديح للثوار في قصيدته «تهنئة الثوار» الذي يقول فيها[١٩٥]:

تهنئة الثوار لشوقي

قم ناد أنقرة وقل يهنيك … ملك بنيت على سيوف بنيك
أعطيته ذود اللباة عن الشرى … فأخذته حراً بغير شريك
وأقمت بالدم جانبيه ولم تزل … تبنى الممالك بالدم المسفوك
فعقدت تاجك من ظبي مسلولة … وحللت عرشك من قنا مشبوك
تاج ترى فيه إذا قلبته … جهد الشريف وهمة الصعلوك
وترى الضحايا من معاقد غاره … وعلى جوانب تبره المسبوك
وتراه في صخب الحوادث صامتاً … كالصخر في عصف الرياح النوك
خرزاته دم أمة مهضومة … وجهود شعب مجهد منهوك
بالواجب التمس الحقوق وخاب من … طلب الحقوق بواجب متروك
لا الفرد مس جبينك العالي ولا … أعوانه بأكفهم لمسوك
لما نفرت إلى القتال جماعة … أصلوك نار تلصص وفتوك
هدروا دماء الأسد في آجامها … والأسد شارعة القنا تحميك
يا بنت طوروس المرد طأطأت … شم الجبال رؤوسها لأبيك
أمعنتما في العز واستعصمتما … هو في السحاب وأنت في أهليك
نحت الشعوب من الجبال ديارهم … والقوم من أخلاقهم نحتوك
فلو أن أخلاق الرجال تصورت … لرأيت صخرتها أساساً فيك
إن الذين بنوك أشبه نيةً … بشباب خيبر أو كهول تبوك
حلفوا على الميثاق لا طعموا الكرى … حتى تذوقي النصر هل نصروك؟
زعموا الفرنسي المحجل صورةٌ … في حلبة الفرسان من حاميك
النسر سل السيف يبني نفسه … وفتاك سل حسامه يبنيك
والنسر مملوك لسلطان الهوى … ووجدت نسرك ليس بالمملوك
يا دولة الخلق التي تاهت على … ركن السماك بركنها المسموك
بيني وبينك ملة وكتابها … والشرق ينميني كما ينميك
قد ظنني اللاحي نطقت عن الهوى … وركبت متن الجهل إذ أطريك

(١٩٥) شوقي، الموسوعة الشوقية: الأعمال الكاملة، مج ٤، ص ٢٤٢ ـ ٢٤٩.

لم ينقذ الإسلام أو يرفع له   رأساً سوى النفر الألى رفعوك
ردوا الخيال حقيقة وتطلعوا   كالحق حصحص من وراء شكوك
لم أكذب التاريخ حين جعلتهم   رهبان نسك لا عجول نسيك
لم ترضني ذنباً لنجمك همتي   إن البيان بنجمه ينبيك
قلمي وإن جهل الغبي مكانه   أبقى على الأحقاب من ماضيك
ظفرت بيونان القديمة حكمتي   وغزا الحديثة ظافراً غازيك

* * *

مني لعهدك يا فروق تحية   كعيون مائك أو ربى وأديك
أو كالنسيم غداً عليك وراح من   فوف الرياض ووشيها المحبوك
أو كالأصيل جرى عليك عقيقه   أو سال من عقيانه شاطيك
تلك الخمائل والعيون اختارها   لك من ربى جناته باريك
قد أفرغت فيك الطبيعة سحرها   من ذا الذي من سحرها يرقيك
خلعت عليك جمالها وتأملت   فإذا جمالك فوق ما تكسوك
تالله ما فتن العيون ولذها   كقلائد الخلجان في هاديك
عن جيدك الحالي تلفتت الربى   واستضحكت حور الجنان بفيك
إن أنسَ لا أنسَ الشبيبة والهوى   وسوالف اللذات في ناديك
ولياليا لم ندرِ أين عشاؤها   من فجرها لولا صياح الديك
وصبوحنا من بندلار وشرشر   وغبوقنا بترابيا وبيوك
لو أن سلطان الجمال مخلد   لمليحة لعذلت من عذلوك
خلعوك من سلطانهم فسليهم   أمن القلوب وملكها خلعوك
لا يحزننك من حماتك خطة   كانت هي المثلى وإن ساءوك
أيقال فتيان الحمى بك قصروا   أم ضيعوا الحرمات أم خانوك
وهم الخفاف إليك كالأنصار إذ   قل النصير وعز من يفديك
والمشتروك بمالهم ودمائهم   حين الشيوخ بجبة باعوك
هدروا دماء الذائدين عن الحمى   بلسان مفتي النار لا مفتيك
شربوا على سر العدو وغردوا   كالبوم خلف جدارك المدكوك
لو كنت مكة عندهم لرأيتهم   كمحمد ورفيقه هجروك

* * *

يا راكب الطامي يجوب لجاجه   من كل نيرة وذات حلوك
إن جئت مرمرة تحث الفلك في   بهج كآفاق النعيم ضحوك
وأتيت قرن التبر ثم تحفه   تحف الضحى من جوهر وسلوك
فاطلع على دار السعادة وابتهل   في بابها العالي واد الوكي

قل للخلافة قول باك شمسها   بالأمس لما آذنت بدلوك
يا جذوة التوحيد هل لك مطفئ   والله جل جلاله مذكيك
خلت القرون وأنت حرب ممالك   لم يغف ضدك أو ينم شانيك
يرميك بالأمم الزمان وتارة   بالفرد واستبداده يرميك
عودي إلى ما كنت في فجر الهدى   عمر يسوسك والعتيق يليك
إن الذين توارثوك على الهدى   بعد ابن هند طالما كذبوك
لم يلبسوا برد النبي وإنما   لبسوا طقوس الروم إذ لبسوك
إني أعيذك أن تري جبارةً   كالبابوية في يدي رد ريك
أو أن تزف لك الوراثة فاسقاً   كيزيد أو كالحاكم المأفوك
فضي نيوب الفرد ثم خذي به   في أي ثوبيه به جاؤوك
لا فرق بين مسلط متتوج   ومسلط في غير ثوب مليك
إني أرى الشورى التي اعتصموا بها   هي حبل ربك أو زمان نبيك

ولكن أحمد شوقي يعود في السنة التالية لنعي الخلافة الإسلامية، بعد أن استطاع مصطفى كمال باشا تحرير بلاده من الغزاة المحتلين وإعلان الجمهورية التركية في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٢٣ ثم ألغى الخلافة الإسلامية عام ١٩٢٤ وعزل السلطان وحيد الدين (محمد السادس آخر سلاطين آل عثمان) ونفاه بعيداً عن تركيا. فقد كتب شوقي قصيدة ينعى فيها الخلافة العثمانية ويتحدث عن فرحه بخروج تركيا من الحرب منتصرة وعن فرحة الناس بصحوة النصر، لأنه يعد الخلافة بمثابة القلادة والوشاح اللذين يفتخر بهما الإنسان ويعتز بامتلاكهما، لأنها العروة والحبل الذي جمع المسلمين فكانوا يستظلون بظل حمايتها باعتبارها أمراً شرعياً. ولذلك فإنه يعد قيام مصطفى كمال أتاتورك بإلغاء الخلافة زلة خلقية، رغم أنه يعد أتاتورك «ركن مملكة وحائط دولة وقريع شهباء وكبش نطاح» والذي أقال عثرة الأمة العثمانية بانتصاره وانهضها من كبوتها، لأنه القائد والزعيم والبطل وأبو الأتراك. غير أن شوقي ينتقده لقيامه بتغيير شرائع الله وقضائه على معتقدات القوم وإدمانه على الشراب وكان له الحكم المطلق، مع انتقاده للملك الحسين بن علي لتواطؤه مع الإنكليز في حربهم مع الأتراك طمعاً للملك، عندما يقول[196]:

نعي الخلافة الإسلامية لشوقي

عادت أغاني العرس رجع نواح   ونعيت بين معالم الأفراح
كفنت في ليل الزفاف بثوبه   ودفنت عند تبلج الأصباح

(١٩٦) المصدر نفسه، مج ٢، ص ٥٠٧ ـ ٥١٣.

شيعت من هلع بعبرة ضاحك   في كل ناحية وسكرة صاحي
ضجت عليك مآذن ومنابر   وبكت عليك ممالك ونواحي
الهند والهة ومصر حزينة   تبكي عليك بمدمع سحاح
والشام تسأل والعراق وفارس   أمحا من الأرض الخلافة ماحي
وأتت لك الجمع الجلائل مأتماً   فقعدن فيه مقاعد الأنواح
يا للرجال لحرة موءودة   قتلت بغير جريرة وجناح
إن الذين أست جراحك حربهم   قتلتك سلمهم بغير جراح
هتكوا بأيديهم ملاءة فخرهم   موشية بمواهب الفتاح
نزعوا عن الأعناق خير قلادة   ونضوا عن الأعطاف خير وشاح
حسب أتى طول الليالي دونه   قد طاح بين عشية وصباح
وعلاقة قصمت عرى أسبابها   كانت أبر علائق الأرواح
جمعت على البر الحضور وربما   جمعت عليه سرائر النزاح
نظمت صفوف المسلمين وخطوهم   في كل غدوة جمعة ورواح
بكت الصلاة وتلك فتنة عابث   بالشرع عربيد القضاء وقاح
أفتى خزعبلة وقال ضلالة   وأتى بكفر في البلاد بواح
إن الذين جرى عليهم فقهه   خلقوا لفقه كتيبة وسلاح
أن حدثوا نطقوا بخرس كتائب   أو خوطبوا سمعوا بصم رماح
استغفر الأخلاق لست بجاحد   من كنت أدفع دونه والاحي
ما لي أطوقه الملام وطالما   قلدته المأثور من أمداحي
هو ركن مملكة وحائط دولة   وقريع شهباء وكبش نطاح
أأقول من أحيا الجماعة ملحد   وأقول من رد الحقوق إباحي
الحق أولى من وليك حرمة   وأحق منك بنصرة وكفاح
فامدح على الحق الرجال ولمهم   أو خل عنك مواقف النصاح
ومن الرجال إذا انبريت لهدمهم   هرم غليظ مناكب الصفاح
فإذا قذفت الحق في أجلاده   ترك الصراع مضعضع الألواح
أدوا إلى الغازي النصيحة ينتصح   إن الجواد يثوب بعد جماح
إن الغرور سقى الرئيس براحة   كيف احتيالك في صريع الراح
نقل الشرائع والعقائد والقرى   والناس نقل كتائب في الساح
تركته كالشبح المؤلة أمة   لم تسل بعد عبادة الأشباح
هم أطلقوا يده كقيصر فيهم   حتى تناول كل غير مباح
غرته طاعات الجموع ودولة   وجد السواد لها هوى المرتاح
وإذا أخذت المجد من أمية   لم تعط غير سرابه اللماح

من قائل للمسلمين مقالة   لم يوحها غير النصيحة واحي
عهد الخلافة في أول ذائد   عن حوضها بيراعه نضاح
حب لذات الله كان ولم يزل   وهوى لذات الحق والإصلاح
إني أنا المصباح لست بطائع   حتى أكون فراشة المصباح
غزوات أدهم كللت بذوابل   وفتوح أنور فصلت بصفاح
ولت سيوفهما وبان قناهما   وشبا يراعي غير ذات براح
لا تبذلوا برد النبي لعاجز   عزل يدافع دونه بالراح
بالأمس أوهي المسلمين جراحة   واليوم مد لهم يد الجراح
فلتسمعن بكل أرض داعياً   يدعو إلى الكذاب أو لسجاح
ولتشهدن بكل أرض فتنة   فيها يباع الدين بيع سماح
يفتى على ذهب المعز وسيفه   وهوى النفوس وحقدها الملحاح

وإذا كان معظم الشعراء العرب وبمختلف اتجاهاتهم الدينية السلفية والقومية والديمقراطية والاشتراكية قد تناولوا الأتراك والعثمانيين بالثناء أو التجريح حتى نهاية الثلاثينيات، أمثال: أحمد شوقي والبارودي وحافظ ابراهيم وجميل صدقي الزهاوي ومعروف الرصافي والشبيبي وفارس الخوري والشاعر القروي (رشيد سليم الخوري) وعبد المحسن الكاظمي والأخطل الصغير (بشارة الخوري) وغيرهم، فإنهم قد تحولوا بعد الحرب العالمية الثانية إلى إيراد الذكريات وجهاد العرب والأتراك ضد أعدائهما وأعداء الدين الإسلامي وتعاونهما لحماية حمى الإسلام والمتمثلة بقصائد الشاعر حسين مجيب المصري في ديوانيه: **شوق وذكرى** (١٩٨١) و**صبح** (١٩٧٧). ولما كان المصري ينظم قصائده باللغات العربية والتركية والفارسية باعتباره استاذاً للأدب الإسلامي المقارن وعلى عادة الشعراء في القرن السادس عشر، فإن معظم قصائده تتسم باستثارة العاطفة الدينية وبالإخوانيات في صور بلاغية وتعبيرية صادقة كالجناس والطباق مع الاهتمام بالنغم الموسيقي الداخلي للكلمات، وهي الصور التي تتجسد في قصيدته الموسومة «إلى إخواننا الأترك» التي يقول فيها[١٩٧]:

إلى إخواننا الأتراك لحسين مجيب المصري

هي الدنيا لنا كانت
بلقياكم وقد حانت
عميق الصمت ما قلنا
فقلب ناطق عنا

(١٩٧) حسين مجيب المصري، **شوق وذكرى** ([القاهرة]: مكتبة الأنكلو المصرية، ١٩٨١)، ص ٢٤٧ ـ ٢٤٩.

منانا زهرة تذوى
وفي جوف الثرى تهوى
وها من موتها تحيا
فسكر القلب بالريا
وفجر باسم يشدو
لعين أغمضت يبدو!
بيمن قدم البشرى
بخير أفعم البحرا
بقلب واحد فزنا
بحبل الدين كم لذنا
إخاء كان ماضينا
حمينا الدين فادينا
جناحي طائر صرنا
ترانا اليوم قد طرنا
بأيد خصنا الرب
درى ما ضمه القلب
يمين قد مددناها
حصون قد أقمناها
عدو ذاك هل يسمع
رحيلاً يا ترى أزمع؟
لنا إيماننا طور
لشمس حقنا نور
هدانا في طريقينا
فصن يا رب شعبينا

ولكن **صالح علي العمري** ينتقد الأمة التركية التي كانت أمة عصماء ترفل في ثياب التقوى وتتربع على عرش الخلافة، ثم ارتكست وهامت تتسول على عتبات الغرب فأذلها وداس كبرياءها وقطع أواصر تاريخها وانتمائها، وتلك سنة الله فيمن عصاه بعد أن حادت عن الطريق فأصبحت بلا دنيا ودين، حيث يصور في قصيدته «إيه... يا أمة الخلافة» جميع هذه المعاني، بالقول(١٩٨):

---

(١٩٨) القصيدة منشورة في: **المجتمع** (١٤ تموز/يوليو ١٩٩٨).

إيه.. يا أمة الخلافة للعمري

يا عين هلي بدمع الحزن يا عيني   واطفئي جذوة في القلب تكويني
ونفسي يا قواف الشعر عن كبدي   فالهم يفرج بالشكوى إلى حين
إن لم تهيجي دموعاً لا انقطاع لها   فما الذي بعد هذا الخطب يبكيني
وإن أرى القلب عطلاً بين أضلعه   فما دم الحر يجري في شراييني
يا حاضر الترك... يا أحفاد سلطنة   قطعت قلبي على الأمجاد والدين
ما طاف طيفك إلا هاج ذاكرتي   كأن في الصدر نيران البراكين
يا للخلافة... والدنيا لها وطن   يفدي لواها بأرواح الملايين
كانت على الدهر نوراً يستضاء به   منارة العدل.. جدوى للمساكين
خلافة نضر الرحمن صفحتها   وإن طوتها خطى الأيام من حين
ما بالها أنكرت أيام عزتها   وأسلمت أمرها أبناء صهيون؟!
تسول الفكر عند الغرب ديدنها   وهل يرى الرشد في رأي المجانين؟!
أذاننا لم يعد يعلو منابرها   وأبهم الذكر في أيام تشرين؟!
واستنسخت من معين الكفر ملتها   واستبدلت بحروف الذكر «لاتيني»
كأنها لم تكن للدهر قرته   أو أنها أمة من غير تبيين!!
تنكبت شرعة الرحمن، واتبعت   «خطى» أوروبا، وإصلاحات شارون!!
ما استصنعت أمة الكفار بسمتها   إلا لتصرعني من حيث تغريني
يا أنت هيا قفي لله واذكري   بدراً أهل على أسوار برلين
للعز والمجد من كفيك ملحمة   أجاد صنعتها شم العرانين
ما مر بي من بني عثمان خاطرة   إلا تشوقت، والأشواق تشجيني
تذكري... عل طيفاً من حضارتنا   يحييك ـ يا ميتة الذكرى ـ ويحييني
تذكري الفاتح المغوار في لهف   باني العقيدة.. قهار الأساطين
انعم بمطلعه الزاهي وجحفله   وراية الحق والغر الميامين
وما رماها ـ وقد دكت معاقلها   لكنها رمية من فاطر الكون
وذا سليمان قد داست عساكره   مواقع الصرب والنمسا بتمكين
حكمت في الأرض قانون الإله تقى   فاجتاح قانوننا كل القوانين
يا أنت عودي إلى الرحمن صادقة   فقد سلكت طريقاً غير مأمون
عودي لربك، إن النصر قبضته   من أمره الحق بين الكاف والنون
لا تطمئني إلى الأفعى وملمسها   فبين أنيابها سم الثعابين
ما فاق جرحك في عمق الفؤاد سوى   جرح الكرامة في أقصى فلسطين
يا أمة أخرجت للناس رائدة   أشكو مذلتها دهراً وتشكيني
العز عزك والأيام شاهدة   والشرع شرعك قدسي القوانين

حدنا عن الدرب أحقاباً بلا قبس   حتى غدونا بلا دنيا ولا دين
«نرجو النجاة ولم نسلك مسالكها»   إن السفينة لا تجري على الطين!!

ولدى إلقاء نظرة على هذه القصائد الثلاث عشرة لغرض معرفة الصور النمطية المقولبة الواردة فيها حول الأتراك، فإننا نجد أن صورة الأتراك لدى العرب تتراوح بين السلبية والإيجابية من جهة وفي علاقة تعارضية مع العرب من جهة أخرى. ومن هنا، فإن الصور النمطية المقولبة السلبية أو الإيجابية للأتراك الواردة في هذه القصائد تأكيد لصحة فرضيتنا الأولى من فرضيات البحث، حيث تتخذ هذه القوالب المكونة لصورة الأتراك لدى العرب من خلال هذه القصائد أشكالاً ثلاثة: قوالب صورية نمطية وصفية، وقوالب صورية بنيوية تجعل الأتراك في علاقة تعارضية مع العرب، وقوالب تركيبية للصور الدلالية التي تتراوح بين السلبية والإيجابية لصورة الأتراك لدى العرب

الجدول رقم (٣ ـ ١١)

صورة الأتراك النمطية المقولبة الوصفية في القصائد الشعرية

القصيدة	الصور النمطية المقولبة السلبية ومرادفاتها						الصور النمطية المقولبة الإيجابية ومرادفاتها						المجموع
	شكوى	استبداد	ظلم	فساد	سلب	غدر	مديح	خلفاء	حماة	مؤمنون	مسامحون	حلفاء	
أمير المؤمنين	٣	–	–	–	–	–	٣	٧	٤	٣	٦	٣	٢٩
الرقيب	٢	٤	٥	٢	–	–	–	–	–	–	–	–	١٣
ذكرى الشهداء	٢	١٢	١٥	٥	٣	٢	–	–	–	–	–	–	٣٩
كم غزونا	٣	٥	١٨	٦	١	٢	–	–	–	–	–	–	٣٥
تحية الدستور	٣	١	٣	٦	١	١	–	–	–	–	–	٢	١٧
الحركة الرجعية	١	٤	٤	٣	–	١	–	–	–	–	–	٣	١٦
أندلس الجديدة	٦	١	–	–	–	١	٦	٢	١	٣	١	٣	٢٤
الوداع	٧	١	–	–	–	١	٢	–	–	١	١	١	١٤
لمعت بروقهم	٦	٢	١٣	٤	–	٥	–	–	–	–	–	–	٣٠
تهنئة الثوار	٤	٢	–	١	–	–	٣٨	١	٤	٦	٣	٣	٦٢
نعي الخلافة	٥	٤	٢	٣	–	–	٨	٢	١	٦	–	٢	٣٣
اخوتنا الأتراك	–	–	–	–	–	–	٣	–	١	٣	–	٨	١٥
أمة الخلافة	٢١	–	–	–	–	–	٥	٢	١	٤	–	–	٣٣
المجموع	٦٣	٣٦	٦٠	٣٠	٥	١٣	٦٥	١٤	١٢	٢٦	١١	٢٥	٣٦٠

فإذا ألقينا نظرة على الجدول رقم (٣ ـ ١١) فإننا نجد أن للأتراك ١٢ صورة نمطية مقولبة لدى الشعراء العرب، بلغت مع مجموع مرادفاتها وتكراراتها ٣٦٦ صورة وصفية من خلال تحليل النصوص الشعرية الثلاثة عشر التي اخترناها حسب الحقب التاريخية منذ بداية القرن العشرين حتى اليوم من دواوين الشعراء المهتمين بالقضايا

السياسية والعلاقات العربية ـ التركية في تلك الحقبة التاريخية المليئة بالأحداث الجسام في منطقة الشرق الأوسط، حيث يمكننا استخلاص رؤيتين مختلفتين للشعراء العرب حول الأتراك، ينقسم فيهما الشعراء العرب في تصويرهم للأتراك إلى ثلاث مجموعات: قامت المجموعة الأولى من الشعراء بتقديم صورة سلبية عن الأتراك بوصفهم بالاستبداد والظلم والفساد والغدر والسلب بالإضافة إلى انتقادهم والشكوى من تصرفاتهم ضد العرب، من خلال قصائد «الرقيب» لأحمد شوقي و«ذكرى الشهداء» لفارس الخوري، و«كم غزونا وكم فتحنا» و«لمعت بروقهم» و«تحية الدستور» لعبد المحسن الكاظمي.

وقد بلغ مجموع الصور السلبية ومرادفاتها وتكراراتها ٢٠٧ صور نمطية من مجموع ٣٦٦ صور، وهي تشكل ٥٦,٥ بالمئة من تلك الصور الوصفية، مما يعني أن الانطباع العام لدى الشعراء العرب حول الأتراك انطباع سيىء. في حين أننا نجد أن صور الشكوى السلبية (٦٣ صورة) عن الأتراك تتقارب مع صور المديح الإيجابية المزجاة للأتراك (٦٥ صورة) في تلك القصائد الشعرية، وهي إشارة إلى أن صور الأغراض الأدبية الإخوانية من المدح والشكوى والتذمر والعتاب لها مركز الثقل وكدليل على تغلب المشاعر الدينية لدى الشعراء العرب، وبالتالي لدى الرأي العام العربي تجاه الأتراك باعتبار أن الشعراء يمثلون الرأي العام ويعبرون عن لسانه، ولا سيما أن مجموع الصور ذات الطابع الديني والإسلامي ومرادفاتهما وتكراراتهما قد بلغ ٩١ صورة ذات دلالات مفتاحية متعلقة بالدين والإسلام والعقيدة والوحدة والشريعة والإمامة والخلافة والرسالة والرسول والإخاء والتضامن وغيرها. وهي تشكل ٢٤,٧ بالمئة من مجموع الصور النمطية السلبية الواردة في تلك القصائد العربية (الجدول رقم (٣ ـ ١١)). وهي إشارة واضحة للروابط الروحية والدينية التي تجمع الشعبين العربي والتركي في إطار التكوين العقلي للقوميتين العربية والتركية من جهة، ودليل على تمسك العرب بصداقة الأتراك وبالرغبة في إدامة الصلة بين الطرفين في ضوء المصالح المتبادلة بين الشعبين بعيداً عن الهيمنة والتسلط أو النظرة الدونية للآخر من جهة أخرى.

والشعب العربي لا يقبل بصور وأشكال الظلم التي سلطها العثمانيون ـ ولا سيما الاتحاديون ـ على العرب والتي جاءت في الترتيب الثاني بين الصور السلبية للأتراك (الجدول رقم (٣ ـ ١١)) حيث بلغ مجموع صور الظلم وتكراراتها لدى الشعراء العرب ٦٠ صورة، يعزو الشعراء ذلك إلى حيدة العثمانيين الأتراك عن الأصول القويمة التي بنيت عليها الديانة الإسلامية وانحرافهم عن مناهج أسلافهم المسلمين، لأن الشعراء العرب ربطوا بين الانتماء وبين فكرة الجامعة الإسلامية

والإصلاح والأخوة والتضامن والسلام وبناء الوازع الديني بوعي في إطار الحق والعدالة وبناء الضمير الموجه للسلوك مع الدعوة إلى فهم الدين الإسلامي فهماً رشيداً بعيداً عن أفكار أعداء الإسلام ودعاياتهم في الأوساط الفكرية والعلمية الحديثة للعالم الإسلامي.

وتكمل صور الظلم التي سلطها العثمانيون على العرب، صورة أخرى أشد وقعاً وأكثر تأثيراً من خلال تأكيد الشعراء العرب في قصائدهم عليها هي صورة الاستبداد ومرادفاتها وتكراراتها التي حازت على المرتبة الثالثة، لأنها بلغت ٣٥ صورة توزعت بين الاستبداد والبغي والتعصب والاعتداء والاستعباد وفرض السلطة والصلب والأسر والسجن وغيرها (الجدول رقم (٣ ـ ١٢))، حيث يرى الشعراء أن ضعف قوة الروابط بين العرب والأتراك نابع من التعصب القومي الذي مارسه الاتحاديون ضد القوميات الأخرى المنضوية تحت لواء الامبراطورية العثمانية، مما أدى إلى انفراط تلك الرابطة بعد ممارسة الاتحاديين لصنوف من الجور والعدوان والاستبداد، وكان سبباً في اختلال الأمور وفساد الحال، فكانت الثورة على الاستبداد لردع الجور والعدوان.

وقد أعقبت صورتي الظلم والاستبداد صور الفساد التي بلغت تكراراتها ٣٢ فالغدر (١٢ صورة) ثم السلب (٥ صور) بعد أن أجمع شعراء المجموعة **الأولى** المؤمنين بفكرة الجامعة القومية على أن أصحاب الجامعة العثمانية قد أفرطوا في التعصب وخرجوا على تلك العلاقة الطيبة التي حددها الدين الإسلامي لمعاملة أبناء الطوائف الأخرى إلى الحد الذي أنكروا فيه هوية الآخرين.

أما المجموعة **الثانية** من الشعراء العرب، فقد قدموا صورة إيجابية عن الأتراك بإزجاء المديح لهم ووصفهم بالخلفاء والحماة والمؤمنين والمتسامحين والحلفاء، كما في قصيدتي «أمير المؤمنين» لأحمد شوقي و«إلى إخوتنا الأتراك» لحسين مجيب المصري. أما من حيث دلالات الصور النمطية المقولبة لدى المجموعة **الثالثة** من الشعراء العرب فقد تراوح تقديمهم للأتراك بين الانتقاد والمديح والشكوى من الزمان ومن تصرفات الأتراك كما في قصائد «الحركة الرجعية» لمعروف الرصافي و«الوداع» للعلامة محمد رضا الشبيبي و«إيه... يا أمة الخلافة» لصالح علي العمري.

الجدول رقم (٣ ـ ١٢)

مقارنة للحقول الدلالية لمفردتي الشكوى والمديح

الشكوى من الأتراك	المديح للأتراك
مفاهيم سياسية وأفعالها	**مفاهيم سياسية وأفعالها**
فرض سلطة	أصحاب قلب
استبداد	ما هانوا ولا غدروا
الأصفاد	عنوان المضاء
استعباد	فياصل الحزم
باغية	مناهل فضل
جور	غراء شمائلهم
ولوا صنائعهم علينا	قوم مغاوير
السفاك	بيض الصفائح
تجلل صبحه بسواد	تعبثني دهري وترضيني
مصلوب	لا يمشي إلى الهون
مسجون	يسعدني دهري
الأسر	لحظات النور
مشاعر وأحاسيس وأفعالهما	**مشاعر وأحاسيس وأفعالهما**
الغدر	الجميل، العدل
ضاق الفؤاد	تجلد
مأتم	لهو
هم، بؤس، شقاء	هناء العيش
أحزان	سعادة
كئيب في الديار	صفاء النفس
أحقاد	صفاء ووداد
ضغن متأصل	زدناهم نصحا
مخلف الظن	رأيت وفاقا
مفاهيم دينية وأفعالها	**مفاهيم دينية وأفعالها**
اختلاف	وفاق
الضلال	الهداية
كفروا	يؤمنون
البغاة	الهداة
في الغي تختبطون	الأئمة المتقين
الظالم العنود	سيد الخلق طه
أباطيل الغي	نور الإله
قساة عتاة	يرحمون
تكفرون	الإيمان
الكذب	آيات الرب
زدتم قسوة وكبراً	العدل مبنى غزاتنا
التأله	يوم الحساب دان

أما القوالب البنيوية للصور النمطية الواردة في هذه القصائد، فإنها تجعل الأتراك دائماً في علاقة تعارضية مع العرب (الجدول رقم (٣ ـ ١٣)) سواء أكان النص الشعري معادياً أم شاكياً أم انتقادياً أو محايداً، حيث يشكل الأتراك في هذا الثنائي المتعارض، وفي مختلف الأوضاع والأوصاف والأدوار والمراكز وعلى مستوى الجملة، صورة سلبية بأنماط الاستبداد والاعتداء والسلبية والانهزامية والجهل والتعصب ومرادفاتها وتكراراتها مع وصف العرب بالمعتدى عليهم والإيجابيين وبأصحاب الحضارة والتضحية والفداء. غير أن هذه الأنماط الصورية المقولبة المعادية للأتراك والممالئة للعرب هي محل اعتراض من بعض الشعراء الآخرين الذين تغنوا بنجاة أمير المؤمنين السلطان عبد الحميد الثاني من الاغتيال وبثورة الأتراك ضد المحتلين الأجانب لبلادهم وحمايتهم للدين الإسلامي وإحيائهم الأرض الموات وجمعهم شمل المسلمين لأنهم مسلمون حنفيون وخلفاء مؤمنون نشروا العدل والتسامح والسلم. ولهذا فقد كانت أعلامهم منصورة دوماً.

الجدول رقم (٣ ـ ١٣)

العلاقة التعارضية بين العرب والأتراك في قصيدة «كم غزونا وكم فتحنا»

الصور النمطية المقولبة السلبية للأتراك	الصور النمطية المقولبة الإيجابية للعرب
أيها الطامعون	أيها السيف
كفروا بالجميل	لهم آية بها يؤمنون
ذو المكر	بنو المعالي
ارجعوا واخدعوا سوانا	نحن أدرى بما يعز الشؤونا
أنتم بجهلكم منطوون	ننشر الحضارة في الأرض
أتخيفوننا بمنزلة الموت	نحن للموت مخلوقونا
ارجعوا عن بلادنا خاسئينا	لا نبيع الأوطان
إنكم قساة عتاة	يضمدون الجرحى
لستم يا حثالة الناس إلا	أنتم بنورنا ترشدونا
نقراً من دناءة مثرينا	بقينا بذكرنا خالدينا
يا بغاة البرايا	لم نزل في العلى
افسدوا في الورى	كان العدل مبنى غزاتنا
واعبثوا في البلاد	نحن نور الإله

ويمكننا استخلاص سمة ثابتة من قصائد العلاقة التعارضية بين العرب والأتراك والتي توضح آراء الفئة الأولى من الشعراء العرب، هي فكرة المجابهة بين العرب والأتراك وما ينتج منها من علاقة تبعية بين السائد والمسود والمنتصر والمهزوم والإيجابي والسلبي، بل إن فكرة المجابهة تنسحب على القوالب الصورية النمطية القديمة للأتراك في عالمهم الجغرافي الواسع الممتد من شمال الصين إلى البحر الأدرياتيكي والتنوع

التاريخي ودورهم السياسي من التتار وهولاكو والسلاجقة والعثمانيين ثم الأتراك المعاصرين. في حين نجد أن النبرة العامة لدى شعراء الفئتين الثانية والثالثة حول الأتراك في أحادية أو تنوع العالم التركي تتسم بفكرة التصالح واللقاء السلمي والتعاطف، أو الحياد على الأقل في أدب إخواني قد يخالطه العتاب الودي والشكوى والتذمر البعيد عن المجابهة والتحدي أو سوق الاتهامات وإيراد الصفات النابية. ففي قصيدة «إلى إخوتنا الأتراك» يصف الشاعر حسين مجيب المصري، الأتراك كحلفاء للعرب، لأن العرب والأتراك قد أصبحوا بدين الله إخواناً مؤمنين فكانوا قلباً واحداً:

بقلب واحد فزنا ... بحبل الدين كم لذنا
بأيد خصنا الرب ... درى ما ضمه القلب
لنا إيماننا طور ... لشمس حقنا نور

لأنهم كانوا حماة الدين:

إخاء كان ماضينا ... حمينا الدين فادينا

ولكنه يشكو الزمان والجفاء وعدم الاهتمام:

وفجر باسم يشدو ... لعين أغمضت تبدو
عدو ذاك هل يسمع ... رحيلاً يا ترى أزمع؟

في حين يخصص الشاعر صالح علي العمري ٢١ بيتاً من مجموع ٣٣ بيتاً من قصيدته «إيه.. يا أمة الخلافة» لعتاب «أمة الترك العصماء التي كانت ترفل في ثياب التقوى وتتربع على عرش الخلافة»، حيث يشكو فيها من ارتكاسها وتسولها الفكري لدى الغرب وقطع أواصر تاريخها وانتمائها الإسلامي.

ومن خلال تحليل صورة الأتراك في الشعر العربي نتوصل إلى نتيجتين:

الأولى: أن القصائد العربية التي قيلت خلال فترة ١٩٠٩ ـ ١٩٢٤ تحمل نبرة النقد والتجريح للأتراك بإيراد الأوصاف الرديئة لهم: مستبد، باغ، سفاك، سفاح، ظالم، طاغية، قاس، مستهين، سالب، مرتد وغيرها. في حين أننا نجد القصائد العربية التي قيلت بعد تشكيل الدولة التركية الحديثة تتسم بطابع الأدب الإخواني في صور المدح والعتاب والشكوى والتذمر وغيرها من وجوه البيان في أدب الإخوانيات، لأن الرأي العام العربي لا يريد التفريط بصداقة الأتراك الذين يجمعهم بهم، الدين والتراث والتاريخ لفترة تمتد إلى أكثر من ألف عام، رغم المحاولات التركية للانعتاق من ذلك التراث الشرقي واللحاق بالغرب فكراً وثقافة وحضارة من خلال الأخذ بالعلمانية وبالأبجدية اللاتينية بدل العربية، وتحويل اللغة التركية إلى تركغيليزية بحذف معظم الألفاظ الشرقية منها واستبدالها بالألفاظ الإنكليزية.

والنتيجة **الثانية**: أن التركي يوصف، من خلال العلاقة التعارضية مع العرب بالجمود وانعدام الفعل تاريخياً وحضارياً وإنسانياً، في صور نمطية مقولبة سلبية ذات وقع استعماري، استبدادي وظالم، وبأفعال ذات مدلولات توحي بالعنف والقسوة والاستهانة دون استثناء، بحيث إن الشعراء العرب جعلوا من الأتراك كبش فداء لأعمال الاتحاديين وإدارتهم الفاسدة وجهلهم لكيفية إدارة الصراع في هذه المنطقة الحيوية من العالم، بعد أن استطاعوا النفوذ إلى السلطة عام ١٩٠٩ وممارسة الاستبداد بشكل لا مثيل له في التاريخ العثماني كله، من خلال تصفية المعارضة جسدياً وخنق الحريات. ولكنهم في النهاية أصبحوا هم ضحية ذلك الاستبداد عندما اغتيل زعيمهم ورئيس وزرائهم محمود شوكت باشا (١٨٥٦ ـ ١٩١٣) أخو السياسي العراقي المعروف علي حكمت سليمان، عام ١٩١٣.

ومن هنا يمكن القول بأن الانطباع العام لدى الشعراء العرب حول الأتراك العثمانيين ـ أي الاتحاديين ـ انطباع سيىء لأن ٥٧,٩ بالمئة من صور الاتحاديين النمطية المقولبة هي صور وصفية سلبية عنهم. ولنا هنا أن نؤكد حقيقة مهمة حول القصائد العربية الانتقادية التي قيلت حول الحكام العثمانيين من الاتحاديين وغيرهم، وهي أنها لم تتطرق إلى الشعب التركي ولم تصفه بأية أوصاف رديئة خلال توجيه تلك الانتقادات إلى حكامه. وهو تأكيد لصدقية فرضيتنا الثانية القائلة بأن عدم الثقة المتبادلة بين الزعماء العرب والأتراك لا ينصرف على أبناء الشعبين العربي والتركي. ولذلك فقد نشأت صورتان مقولبتان سلبية وإيجابية عن الحكام الأتراك لدى الرأي العام العربي.

الفصل الرابع

صورة الأتراك في الكتب المدرسية العربية

عرف الباحثون العرب فكرة الأنماط الصورية المقولبة (Stereotypes) في بدايات الثمانينيات، ولا سيما بعد قيام سهير بركات بنشر مقالها المعنون «الإعلام وظاهرة الصورة المنطبعة»[١] ونشر السيد يسين لكتابه المعنون **الشخصية العربية بين صورة الذات ومفهوم الآخر**[٢] على رغم أن المجلات الأمريكية والأوروبية المتخصصة قد بدأت بنشر الدراسات الضافية حول الأنماط الصورية المقولبة والتنميط الصوري المقولب (Stereotyping)، ودور الأحكام المسبقة في تكوينها والعلاقة بينها وبين علم النفس الاجتماعي والإعلام وغيرها منذ الأربعينيات، حيث أخذ الباحثون الأمريكان يدرسون صورة أمريكا في الصحافة الأوروبية والكندية من جهة، وفي صحافة أمريكا اللاتينية من جهة أخرى منذ الخمسينيات.

وفي السياق نفسه، فقد تناول بعض الباحثين العرب دراسة صورة الأتراك في الكتب المدرسية العربية لتقديمها إلى ندوات العلاقات العربية ـ التركية خلال الثمانينيات. فقد قدم الباحث الأكاديمي د. علي محافظة بحثه الموسوم «صورة الأتراك في كتب التاريخ المقررة في التعليم العام في الأردن»، والمؤرخ التونسي د. رشاد الإمام بحثه المعنون «صورة الدولة العثمانية والأتراك في الكتاب المدرسي التونسي» إلى المؤتمر الثالث للعلاقات العربية ـ التركية المنعقد في عمان ـ الأردن خلال ٢٥ ـ ٢٨ نيسان/أبريل ١٩٨٥، بينما نشر الباحث الليبي د. حبيب وداعة الحسناوي بحثه الموسوم «الوطن العربي في ظل الحكم العثماني من خلال كتب التاريخ لمرحلة الدراسة

---

(١) سهير بركات، «الإعلام وظاهرة الصورة المنطبعة،» **مجلة العلوم الاجتماعية** (الكويت)، السنة ١، العدد ١ (نيسان/أبريل ١٩٨٠).

(٢) السيد يسين، **الشخصية العربية بين صورة الذات ومفهوم الآخر** (بيروت: دار التنوير، ١٩٨٠).

الإعدادية بليبيا»، والباحث الأكاديمي التركي د. إكمال الدين إحسان أوغلو بحثه المعنون «قراءة لتاريخ الدولة العثمانية وعلاقاتها بالعالم العربي من خلال الكتب المدرسية المقررة في مصر بين عامي ١٩١٢ ـ ١٩٨٠» في مجلة **العلاقات التركية ـ العربية** الصادرة باللغات التركية والعربية والانكليزية في اسطنبول(٣).

وإذا كان بحثا علي محافظة وحبيب وداعة الحسناوي مختصرين جداً ولا يتعدى الواحد منهما خمس صفحات من حيث المقدمات والمناقشات والنتائج والاقتراحات مع عدم إيراد النصوص أو الشواهد التي تساند آراءهما، فإن بحثي رشاد الإمام وإحسان أوغلو يتسمان باستقراء الكتب الدراسية وفق أسلوب ومناهج تفسير الأحداث التاريخية والآراء المتعلقة بها، واستخراج العبارات والفقرات التي تبرز آراء وأفكار مؤلفي هذه الكتب حول الأتراك وإظهار مدى اختلافها حول تلك الأحداث التاريخية وصولاً إلى استخلاص صورة الأتراك ـ العثمانيين والاتحاديين ـ في تلك الكتب على رغم أن إشارات الدكتور إمام إلى المصادر في الهوامش، في بداية بحثه، غير واضحة لأنه أشار في الهوامش من رقم ٢ إلى ١٣ إلى مرجع واحد هو كتاب التاريخ، في حين أن ثمة كتابين للتاريخ أوردهما كمراجع لبحثه، فأي واحد منهما كان المقصود: هل هو كتاب التاريخ لتلاميذ السنة الثالثة ثانوي، أم الرابعة ثانوي؟ إضافة إلى أنه تناول الموضوع بشكل تفصيلي بحيث إنه تطرق إلى فتح العثمانيين للجزائر أيضاً، وتناول بالدراسة أحداثها بالتفصيل، على رغم أن بحثه يحمل عنوان «صورة الدولة العثمانية والأتراك في الكتاب المدرسي التونسي». ولكن جميع هذه البحوث اعتمدت على سرد الأحداث دون تحليل العوامل والنتائج المترتبة عليها وفق نظرية علم تحليل المضمون رغم اختيار البحثين الأخيرين للعينات المطلوبة ووضع المعايير الخاصة للحكم والتقويم. في حين أن دراسة صورة شعب أو جماعة أو أقلية لدى كيان اجتماعي آخر من خلال وسائل الإعلام، والكتب هي إحدى تلك الوسائل، تستدعي تقسيم النصوص إلى موضوعات والموضوعات إلى رموز مصنفة للوصول إلى النتائج المرجوة في تحديد الصورة المطلوبة في إطار التحليل الاجتماعي النوعي أو التحليل الكيفي من حيث المكانة التي يشغلها النص (عدد الصفحات وعدد الأسطر) وكيفية ترتيب وتوالي

---

(٣) علي محافظة، «صورة الأتراك في كتب التاريخ المقررة في التعليم العام في الأردن،» ورشاد محيي الدين الإمام، «صورة الدولة العثمانية والأتراك في الكتاب المدرسي التونسي،» ورقتان قدمتا إلى: المؤتمر الثالث للعلاقات العربية ـ التركية، مكتب ارتباط جامعة اليرموك، عمان ـ الأردن، ٢٥ ـ ٢٨ نيسان/أبريل ١٩٨٥؛ حبيب وداعة الحسناوي، «الوطن العربي في ظل الحكم العثماني من خلال كتب التاريخ لمرحلة الدراسة الإعدادية بليبيا،» *Studies on Turkish-Arab Relations*, no. 2 (1987), and إكمال الدين إحسان أوغلو، «قراءة لتاريخ الدولة العثمانية وعلاقاتها بالعالم العربي من خلال الكتب المدرسية المقررة في مصر بين عامي ١٩١٢ ـ ١٩٨٠،» *Studies on Turkish-Arab Relations*, no. 1 (1986).

حلقات الأحداث أو إغفالها في النصوص التاريخية أو من خلال دمج التحليلين النوعي الموضوعي مع الكمي الترتيبي لشرح الظاهرة التاريخية وصولاً لاستخلاص الصورة الكامنة في تلك النصوص التاريخية، وإن كان بحث د. إحسان أوغلو أكثر تلك البحوث توفيقاً في استخراج العناصر المكونة للصور التركية المقولبة لدى مؤلفي الكتب الدراسية المصرية على رغم اختلاف المؤلفين أو المواقع أو الأحداث التاريخية. وبذلك جاء بحثه أكثر تلك البحوث اقتراباً في إنتاج صورة الأتراك لدى العرب على رغم عدم اتباعه لأسلوب تحليل المضمون في إنتاج قوالب تلك الصورة.

ولما كان الوطن العربي يضم ٢٢ قطراً تختلف نظرتها اليوم إلى الأتراك، وبالتالي مواقفهم من مواضيع الدين والقومية والعلاقات والايديولوجية السياسية ومدى قرب أو بعد تلك المواقف عن الذات عند معالجة القضايا التي تمس الآخر، إضافة إلى انقسامها اليوم إلى ثلاث مجموعات رئيسة: مجموعة دول مجلس التعاون الخليجي الست التي تقيم علاقاتها مع الآخر في إطار القومية الإسلامية واقتصاد السوق، ومجموعة الدول الثورية التي اتخذت الاشتراكية العربية العلمانية أو الاشتراكية الإسلامية ايديولوجية سياسة لها وتقوم بتقدير ذواتها إيجابياً تجاه الآخر، أما المجموعة الثالثة فهي الدول العربية المعتدلة في نظرتها إلى الذات والآخر مع عدم وضوح سياسات معظمها وتذبذب مواقفها بسبب المشاكل السياسية والاقتصادية التي تطحنها.

وأمام هذه الاختلافات الجوهرية في نظرة الأقطار العربية إلى الآخر كان من الصعب جداً اختيار العينة التي يمكن أن تكون نموذجاً لاستنباط صورة الأتراك لدى العرب، إضافة إلى عدم إمكانية دراسة جميع الكتب المدرسية التي تدرس في تلك الدول. ولذلك فقد وقع اختيارنا على الكتب المدرسية الأردنية والتونسية التي تغطي مادة التاريخ في المراحل الدراسية الثلاث: الابتدائية والاعدادية والثانوية، لأنها تتضمن دراسة الأتراك والعلاقات العربية ـ التركية في سياق تطرقها إلى تاريخ المنطقة أو العالم، لسببين:

الأول: أن المملكة الأردنية الهاشمية وريث الثورة العربية الكبرى التي أعلنها الملك حسين بن علي شريف مكة ضد الإدارة الاتحادية العثمانية عام ١٩١٦، ولذلك فقد كان من الطبيعي أخذنا بوجهة نظرها حول الأتراك في كتبها المدرسية. كما أن الجمهورية التونسية تجمع في نظامها العلماني الليبرالي ملامح القومية الإسلامية المعتدلة من جهة، وملامح النظرة الاشتراكية العربية المعتدلة في الحكم من جهة أخرى.

الثاني: أن نصوص الكتب المدرسية الأردنية والتونسية تتسم بروح انتقادية موضوعية وتخلو من الانفعال والانحياز وتتصف بعدم الأخذ بالحجج التبريرية ولا تقوم بأدلجة الأحداث كانعكاس لسياسات مرحلية طارئة أو الاعتماد على وجهات نظر

لا تتفق مع الحقائق التاريخية. ولا سيما أن هذه العينات، وهي كتب مدرسية تدرس للناشئة وطلاب المدارس الإعدادية والثانوية، تعد أدوات تربوية وتثقيفية تسعى لتنمية قدرات التلاميذ الفكرية وتوجيههم لتكوين شخصياتهم وأحكامهم الخاصة في الحياة والناس في إطار التفكير بذواتهم وفهمها ومحاولة مقارنتها مع ذوات الآخرين. ولذلك يحرص مؤلفو الكتب المدرسية في الدول الديمقراطية على اتخاذ جانب الموضوعية والحياد ومراقبة النفس لتفادي كل ما يتعارض مع ذلك. أما في معظم أقطار العالم الثالث، ومنها أقطارنا العربية، فإن الدولة تحرص على أن تعبر هذه الكتب عن ايديولوجيتها ووجهة نظرها في القضايا والمشاكل الدولية، ولا سيما إذا كان النظام القائم فيها يأخذ بالوصاية الفكرية على المجتمع فتتسم هذه الكتب بالطابع الشخصي لمؤلفيها المتأثرين بأيديولوجية دولتهم. أما إذا كانت الدولة تأخذ بالديمقراطية وبالتعددية الفكرية فإن هذه الكتب تتسم بالموضوعية والحياد والتسامح لانفتاحها على الثقافات الأخرى واحترامها. ولما كانت معظم البلدان العربية تأخذ بالوصاية الفكرية وبالتوجيه المركزي، فإن مضامين هذه الكتب المدرسية تكون مؤدلجة بنسبة تلك الوصاية من حيث الشدة والضعف مع عدم خلوها في كثير من الأحيان من الانفعال والانحياز والأحكام المسبقة تجاه الآخر.

ومن هنا تشكل هذه الكتب التاريخية المدرسية إطار الصورة المرسومة في ذهن الطلبة والتي ستكون أساساً للأحكام التي يصدرونها في المستقبل حول الأتراك، فإما أنها تؤدي بهم إلى تبني جدوى العلاقات العربية ـ التركية من أجل تقويم الموقف لتصحيح المفاهيم الخاطئة لغرض تقريب وجهات النظر بين الأمتين، أو تؤدي إلى القطيعة بينهما تحقيقاً لأهداف أعدائهما الاستراتيجية في هذه المنطقة الحيوية من العالم.

وقد لاحظنا من خلال دراستنا للنصوص المتعلقة بالأتراك في معظم كتب التاريخ المدرسية العربية بأنها تتميز بثلاث مزايا، هي:

١ ـ انها تتحدث عن العالم العربي في العهد العثماني منذ بدايات القرن السادس عشر إلى أوائل القرن العشرين، حيث تستعرض تلك الكتب كيفية دخول العثمانيين إلى المنطقة العربية سواء أكان في مشرقها أم مغربها والتحدث عن أحوال العرب تحت الحكم العثماني.

٢ ـ تتجنب معظم كتب التاريخ المدرسية العربية التحدث حول الأتراك بعد إنشائهم لدولتهم القومية (الجمهورية التركية) عام ١٩٢٣ بعد أن رانت القطيعة على العلاقات العربية ـ التركية وتوجه كل من العرب والأتراك نحو المصادر الأجنبية لمعرفة كل طرف بأحوال الطرف الآخر، مما أدى إلى الانفصام العام في العلاقات العربية ـ التركية وخلق عدم الثقة بينهما وإلى تراكم الشكوك والأحكام المسبقة لدى النخب

الثقافية والحاكمة في بلدانهما فكان ذلك سبباً في نشوء الصور النمطية المقولبة بعضهما ضد بعض.

٣ ـ تختلف وجهات نظر مؤلفي هذه الكتب المدرسية حول الأتراك باختلاف الأنظمة السياسية في الأقطار العربية، ولكنها تتفق في أن الحكم العثماني للولايات العربية كان حكماً استبدادياً مشوباً بالظلم والاضطهاد وبعزل العرب عن اللحاق بركب الحضارة والمدنية الحديثة.

وقد قمنا من خلال تحليلنا الموضوعي النوعي والكيفي لنصوص عينة البحث التي تتحدث عن الأتراك سواء أكانت مفردة دلالية أم من خلال مشتقاتها من الصفات الصريحة: العثمانيون، الاتحاديون، المماليك والانكشارية بإيجاد العلاقة بينها وبين موضوعات الدين والشخصيات التي لها علاقة مباشرة بتلك المفردة الدلالية الصريحة من جهة، والوطن العربي من جهة أخرى. إضافة إلى تحليلنا لكافة القضايا التي تمس الأتراك بشكل مباشر أو غير مباشر، والعلاقات العربية ـ التركية في تفاعلاتها الإقليمية والقومية والدولية وانعكاساتها على الاتجاهات السياسية والثقافية والاقتصادية والتي تجعل مادة الأتراك مرتبطة بالاهتمامات القومية العربية في علاقاتها الثابتة والمتغيرة بالأتراك.

أما عن مستويات التحليل وتقنياته فإننا قد استخدمنا أسلوبين: أسلوب التحليل الموضوعي النوعي من خلال النظر إلى النص في علاقاته الداخلية مع المفردات الواردة فيه من جهة، وعلاقاته الخارجية من خلال ارتباطه بالمعطيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تؤلف بمجموعها إطار الصورة التي نحن بصددها من جهة أخرى، وأسلوب **التحليل الكمي** للنصوص بتفكيكها إلى المفردات والمصطلحات الدلالية والشخصيات وأدوارها وترتيب المواد بالشكل الذي يسلط الأضواء على الفاعلين الحقيقيين تبعاً لظروف الظاهرة التاريخية والترتيب الزمني لمعرفة المواقف العدوانية أو الدفاعية من الذات والآخر في علاقاتهما الترابطية أو الخلافية المتضادة من جهة، وبيان صفاتهما وأفعالهما من جهة أخرى. كما أننا قمنا أحياناً بدمج التحليل الموضوعي مع التحليل الكمي لمعرفة عدد الصفحات والأسطر من أجل المقارنة مع عدم إهمال التحليل الكيفي لترتيب وتوالي حلقات الأحداث وتحليل الأسباب التي أوردها المؤلفون لشرح الظاهرة التاريخية لاستخلاص الصورة الكامنة فيها أو لمعرفة القوالب البنيوية لإنتاج تلك الصور.

ولما كنا اخترنا عينة البحث من الكتب المدرسية الأردنية والتونسية، فإننا سنتناولهما خلال المبحثين التاليين مع عدم إهمال الإشارة إلى آراء مؤلفي الكتب المدرسية التاريخية السورية والمصرية والليبية كلما اقتضت ظروف البحث ذلك سواء

للاستشهاد حول ظاهرة تاريخية محددة، أو لمقارنتها مع آراء مؤلفي الكتب المدرسية الأردنية والتونسية.

أولاً: صورة الأتراك في كتب التاريخ الأردنية

على رغم أهمية الفترة العثمانية في تاريخ العرب والتي استمرت حوالى ٤٠٠ عام، فإنها لا تدرس بشكل تفصيلي في معظم كتب التاريخ المدرسية في الوطن العربي، وإنما تكون أجزاء من برامج تدريس تاريخ العرب الحديث أو العرب والمسلمين أو تاريخ العرب والعالم. ولذلك فقد اخترنا ثلاثة كتب صادرة عن وزارة التربية والتعليم، هي:

- **تاريخ العرب والمسلمين** للصف الثالث الاعدادي[٤]. وقد رمزنا إليه بـ (تاريخ ١).

- **تاريخ العرب والعالم** ـ الجزء الأول للصف الثاني الثانوي[٥] ورمزه (تاريخ ٢).

- **مذكرة في تاريخ العرب الحديث** ـ الجزء الأول والثاني للصف الثالث الثانوي[٦] ورمزه (تاريخ ٣).

وقد ذكر الأتراك في هذه الكتب التاريخية المقررة لمراحل التعليم العام في الأردن فقط، مع خلو كتب الجغرافية والتربية الوطنية من الإشارة إليهم، إضافة إلى أن هذه الكتب تناولت فقط تاريخ الامبراطورية العثمانية، دون التطرق إلى تاريخ جمهورية تركيا المعاصرة. ومن خلال التحليل الكمي لصورة الأتراك العثمانيين في هذه الكتب فإننا نتوصل إلى أن كتاب (تاريخ ١) قد تضمن ١٧ صفحة من مجموع ١٨٨ صفحة التي يغطيها الكتاب، في حين تحدث عنهم كتاب (تاريخ ٢) في خمس صفحات فقط من مجموع ١٢٢ صفحة. أما الكتاب الثالث والأخير (تاريخ ٣) فقد تضمن معلومات أكثر حول العثمانيين لأنها غطت ٤٧ صفحة من مجموع ٤٤٨ صفحة من الكتاب.

---

(٤) عباس الكرد [وآخرون]، **تاريخ العرب والمسلمين**، للصف الثالث إعدادي، ط ٢٠ ([عمّان]: وزارة التربية والتعليم، ١٩٩٦)، ص ٩١ ـ ١٠٧.

(٥) مبارك محمد الطراونة [وآخرون]، **تاريخ العرب والعالم**، الجزء الأول للصف الثاني ثانوي ([عمّان]: وزارة التربية والتعليم، ١٩٩٦)، ص ٣٢ ـ ٣٦.

(٦) حسن ريان ومحمود طوالبة، **مذكرة في تاريخ العرب الحديث**، الجزء الأول والثاني للصف الثالث ثانوي، ط ١٢ ([عمّان]: وزارة التربية والتعليم، ١٩٨٧)، ج ١، ص ٢٥ ـ ٧٢ و١٢٤ ـ ١٢٧، وج ٢، ص ٥٢ ـ ٦٥ و٨٧ ـ ٨٨.

أما من حيث المضمون والعناوين الرئيسية فلقد تضمن (تاريخ ١) الفصلين: الأول (نشوء الدولة العثمانية وتوسعها في الوطن العربي) والثاني (العهد العثماني وأثره في البلاد العربية) من الكتاب. في حين تضمن (تاريخ ٢) الفقرة سادساً (الأوضاع الحضارية في الوطن العربي قبيل الاستعمار) من الوحدة الأولى من الكتاب. أما كتاب (تاريخ ٣) فقد خصص حيزاً كبيراً للعثمانيين غطى الفصل الثاني من الباب الأول والمعنون «نشأة الدولة العثمانية وتوسعها منذ القرن الثالث عشر حتى القرن السادس عشر»، والفصول الخمسة من الباب الثاني المعنون «الوطن العربي تحت الحكم العثماني من القرن السادس عشر حتى القرن التاسع عشر» مع صفحات أخرى متفرقة من الجزء الثاني منه. وهذا يعني أن هذه الكتب قد خصصت ٧٩ صفحة من مجموع ٧٥٨ صفحة، أي ١٠,٤ بالمئة فقط للأتراك. وهي نسبة قليلة جداً نظراً للفترة الطويلة التي حكم فيها العثمانيون بلاد العرب من جهة، ولأنها لا تتناسب مع الروابط التاريخية والدينية التي سادت العلاقات العربية خلال تلك الفترة الطويلة من جهة أخرى.

وإذا ألقينا نظرة على مضامين الكتب التاريخية الثلاثة فإننا نجدها تبدأ بالمعلومات البسيطة لتتدرج إلى التحليل العلمي الموضوعي لأحداث التاريخ صعوداً إلى تكامل تلك المعلومات لرسم صورة متكاملة للدولة العثمانية في أذهان الناشئة بحيث أصبح كتاب (تاريخ ٣) بصفحاته الـ ٤٧ يغطي كافة جوانب نشوء الدولة العثمانية وسقوطها. أما المواضيع الرئيسية التي تغطيها هذه الكتب والتي يمكننا من خلالها استخلاص صورة الأتراك منها فإنها تتجسد في: سيطرة العثمانيين على الوطن العربي والتأثير المتبادل بين العرب والأتراك خلال الإدارة العثمانية والخصائص القومية بين تسامح الأتراك العثمانيين وتعصبهم.

١ ـ سيطرة العثمانيين على الوطن العربي

استخدم مؤلفو هذه الكتب التاريخية الأردنية أوصافاً لسيطرة العثمانيين على الوطن العربي تنم عن الحياد مثل «الفتح» أو الأوصاف ذات المدلولات الدينية الإسلامية المشتركة، مثل «دخول» و«ولاية الأمور» مع الابتعاد كلياً عن استخدام أوصاف العنف والعداء ضدهم كالاستعباد والاستعمار، وهي إشارة واضحة إلى إيمان هؤلاء المؤلفين بالتعددية الثقافية ولاعتبارهم الفتوحات العثمانية إسلامية، ومن ذلك:

- وأصبح [الجيش العثماني] أقوى الجيوش في الشرق وفي أوروبا، وعلى اكتافه قامت الفتوحات العثمانية الإسلامية. ومن أهم ما حققه العثمانيون فتح القسطنطينية عام ١٤٥٣ في عهد السلطان محمد الثاني، الذي عرف بعد هذا الفتح بمحمد الفاتح،

وكان من نتائج سقوط القسطنطينية في يد العثمانيين أن ارتفع شأنهم في العالم الإسلامي[٧].

ـ دخول الوطن العربي تحت الحكم العثماني (كعنوان للفصل الأول)[٨].

ثم إن هؤلاء المؤلفين قد استخدموا عبارات «الاستيلاء» و«السيطرة» و«الضم» التي تعني فرض الوجود، ولكنها تعني لديهم «الانقاذ» من براثن الأعداء والقوى الخارجية التي تتهدد الوطن العربي من الشمال والجنوب:

ـ في مطلع القرن السادس عشر كانت هناك ثلاث قوى محلية تتنازع السيطرة على الوطن العربي، هي الدولة العثمانية السنية في آسيا الصغرى وشمال العراق، والدولة الصفوية الشيعية في إيران وبقية العراق، ودولة المماليك السنية في مصر وسوريا والجزيرة العربية. بالإضافة إلى الأشراف السعديين في مراكش وبني زيان في الجزائر وبني حفص في تونس. كما كانت هناك قوى خارجية تتهدد هذا الوطن من الشمال والجنوب، وتتمثل في البرتغال واسبانيا وفرسان القديس يوحنا في البحر المتوسط، وقوة البرتغال البحرية في المحيط الهندي ومداخل الخليج العربي والبحر الأحمر. إزاء هذا الوضع كان لا بد لواحدة من القوى الإسلامية الثلاث أن تفرض وجودها على المنطقة بكاملها. وقد قدر للدولة العثمانية أن تكون هي تلك الدولة المنقذة[٩]، لأن السلطان العثماني كان أكثر إدراكاً من الشاه [الصفوي] والسلطان المملوكي للخطر البرتغالي ـ الاسباني الذي كان يهدد شمال أفريقيا. كما كان أكثر إدراكاً للمخاطر التي يمكن أن تنشأ إذا ما انطبق فكا الكماشة الأوروبية على دار الإسلام، الفك الشمالي في شمال أفريقيا والفك الجنوبي في المحيط الهندي[١٠]. ولذلك فقد استنجد العرب من سكان طرابلس الغرب عام ١٥٥١ بالعثمانيين لتخليصهم من الإسبان[١١] واحتل خير الدين [العثماني] تونس لإنقاذها من تعديات الإسبان عام ١٥٣٤[١٢].

وإذا كان مؤلف (تاريخ ٣) يعد «احتلال» العثمانيين لبلاد تونس إنقاذاً لها من العدوان الاسباني، فإن دخول الوطن العربي برمته ـ باستثناء مراكش ـ تحت حكم

(٧) الكرد [وآخرون]، **تاريخ العرب والمسلمين**، ص ٩١.
(٨) ريان وطوالبة، المصدر نفسه، ص ٣١.
(٩) المصدر نفسه، ص ٣١.
(١٠) المصدر نفسه، ص ٣٢.
(١١) المصدر نفسه، ص ٣٦.
(١٢) المصدر نفسه، ص ٣٧.

الدولة العثمانية، كان نتيجة «قوة العاطفة الدينية لدى العرب الذين رأوا في الدولة العثمانية دولة إسلامية قادرة على تخليص الوطن العربي من الأخطار الخارجية التي هددته في السنوات الأخيرة من القرن الخامس عشر»[١٣] بسبب الحروب التي تعرضت لها البلاد العربية والتي قادها ضدها البرتغاليون والإسبان وضربوا حولها حصاراً اقتصادياً بأمر من البابا الذي حرم التعامل مع المسلمين فتصدى العثمانيون لهذا الحصار وحطموه[١٤]. ومن هنا يعزى انتصار العثمانيين السريع في البلاد العربية إلى «ترحيب الأهالي لتحميهم الدولة العثمانية من الخطر البرتغالي ـ الاسباني»[١٥].

ولما كان من الصعب جداً التزام جانب الحياد في القضايا المصيرية التي تتعلق بالتاريخ الوطني كالاستيلاء والفتح والحماية، ولا سيما إذا ما وقع عليه من جانب دولة أجنبية، فإن الرابطة الدينية التي تربط العرب بالأتراك واعتبارهم الدولة العثمانية دولة إسلامية[١٦] جعلت العرب «يعتبرون الدولة العثمانية دولتهم والخليفة العثماني خليفتهم وحامي بلادهم»[١٧] ولذلك اعتبروا استيلاء العثمانيين على بلادهم انقاذاً لهم من استعباد واحتلال البرتغاليين والاسبان لأن الحكم العثماني فيها أصبح بمثابة «ولاية» لتولي زمام الأمور في البلاد العربية[١٨] وحمايتها من العدوان الأجنبي «ولذلك لم يقاوم العرب الضم العثماني»[١٩] لبلادهم. أما استعمال كلمتي «احتلال»[٢٠] و«غزو»[٢١] كصفة للعثمانيين في كتاب (تاريخ ٣) فقد وردتا بمعنى الفتح والإنقاذ على التوالي في الصفحات المذكورة، والحماية والانقاذ في كتاب (تاريخ ١)[٢٢].

ولكن هذه الصورة الإيجابية للعثمانيين الحماة والمنقذين التي يؤمن بها الاتجاه الديني القومي الليبرالي، تقابلها صورة سلبية مقولبة لدى الاتجاه القومي الاشتراكي ترى في العثمانيين استعماراً سلط الظلم والاستبداد والتخلف على العرب. وهي تؤكد صحة فرضيتنا الثانية في وجود صورتين نمطيتين سلبية وايجابية للاتراك لدى النخبة الثقافية والسلطوية العربية.

(١٣) المصدر نفسه، ص ٣٧.
(١٤) الطراونة [وآخرون]، **تاريخ العرب والعالم**، ص ٣٣.
(١٥) الكرد [وآخرون]، **تاريخ العرب والمسلمين**، ص ٩٥.
(١٦) ريان وطوالبة، **مذكرة في تاريخ العرب الحديث**، ص ٣٢.
(١٧) الكرد [وآخرون]، المصدر نفسه، ص ١٠٣.
(١٨) الطراونة [وآخرون]، **تاريخ العرب والعالم**، ص ٣٣.
(١٩) ريان وطوالبة، **مذكرة في تاريخ العرب الحديث**، ص ٣٧.
(٢٠) المصدر نفسه، ص ٣٦ ـ ٣٧.
(٢١) المصدر نفسه، ص ٣٧.
(٢٢) الكرد [وآخرون]، **تاريخ العرب والمسلمين**، ص ٩٥.

٢ ـ التأثير المتبادل بين العرب والأتراك خلال الإدارة العثمانية

عاش العرب والأتراك طيلة القرون العشرة الماضية في اتصال ثقافي منذ قبول الأتراك للدين الإسلامي بحيث أصبحت اللغة العربية، لغة العلوم ولغة الدولة الرسمية في الدويلات التركية التي تأسست في بلاد الأناضول حتى القرن الثالث عشر الميلادي[٢٣]. وقد قام العلماء العرب والأتراك ـ خلال هذه الفترة ـ بنشر المؤلفات التي تخدم أهدافهما المشتركة وتغني التراث الاسلامي تأليفاً وترجمة مما كان لها أثرها الكبير في التثاقف الفكري بين الأمتين العربية والتركية، على رغم فترة الانفصال التي قطعت ذلك الحوار الثقافي في السنوات العشر الأخيرة من حياة الدولة العثمانية عندما استبد الاتحاديون بآرائهم واتجهوا نحو الامبراطورية الالمانية في نزاعها الاستعماري مع دول الحلف المقدس (انكلترا وفرنسا وايطاليا) بعد أن اعتقدوا أن امبراطور المانيا ولهلم الثاني سيكون ظهيراً لهم في الانعتاق من نير الاستعمار الغربي بامتيازاته الاجنبية وديونه المتراكمة على الدولة العثمانية من جهة، وأن اشتراكهم إلى جانب ألمانيا في حربها مع انكلترا «سوف يؤدي ـ كما كان يتوقع الكاتب الروسي الاشتراكي هلفند اللاجىء إلى اسطنبول منذ عام ١٩١١ والذي كان يؤثر بآرائه السياسية على الاتحاديين ـ إلى انهيار الرأسمالية الغربية وبزوغ فجر الاشتراكية وميلاد الدول الديمقراطية الشعبية»[٢٤] من جهة أخرى. وكان الاتحاديون المؤمنون بالتوليف القومي ـ الديني ـ المعاصر يدعون أيضاً إلى إقامة الدولة العصرية العثمانية.

وإذا كانت مؤسسة الخلافة قد فقدت أهميتها منذ أن جاء حزب الاتحاد والترقي إلى السلطة عام ١٩٠٩ ولا سيما بعد انقلابهم الدموي عام ١٩١٣ واستيلائهم على الحكم مرة أخرى، فإن الدين الإسلامي ظل الرابطة الوحيدة التي تجمع شعوب الاتحاد العثماني من العرب والأكراد والأرمن والشركس والتركمان في ظل هذه الامبراطورية التي بدأت تتجه نحو التحالف مع المانيا والسير قدماً نحو الحرب العالمية الأولى مع محاولة عدم الاعتراف بالهوية القومية لشعوب الاتحاد العثماني أو منحهم نوعاً من اللامركزية الإدارية ضمن الامبراطورية العثمانية.

وعلى ورغم أن الصراع السياسي في الدولة العثمانية قد انقلب خلال العشر

(٢٣) ابراهيم الداقوقي، «في ضوء منهجية البحث العلمي الغربي، التثاقف العربي ـ التركي بين التواصل والانقطاع،» ورقة قدمت إلى: **المنهجية الغربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية عن البلاد العربية وتركيا: أعمال المؤتمر العالمي الثاني للبحث العلمي**، إعداد وتقديم عبد الجليل التميمي (زغوان، تونس: مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات؛ مؤسسة كونراد اديناور، ١٩٩٦)، ص ١١٤.

(٢٤) المصدر نفسه، ص ٦٢.

سنوات الأخيرة من حياة الامبراطورية إلى نوع من الصراع الفكري ـ الاجتماعي بين الفكر الإسلامي المؤمن بضرورة الحفاظ على المؤسسة الدينية: الخليفة والمدارس الدينية والقضاء الشرعي وشيخ الإسلام، وبين الفكر الغربي الذي أخذ به الاتحاديون بجميع فصائلهم المؤمنة والملحدة على السواء، فقد كانت فكرة القومية التركية (غير الطورانية) والفكرة الإسلامية تسميتان لمسمى واحد هو الدين الإسلامي الذي كان يؤمن به المفكرون جودت باشا ونامق كمال وضياء كوك الب ـ في بداية ظهوره وقبل أن يصبح منظراً سياسياً للاتحاديين ـ وبضرورة وضع قانون أساسي (دستور) للدولة لأنه أساس وجودها ووحدتها[٢٥]. غير أن كفة القومية الطورانية قد رجحت في حزب الاتحاد والترقي بدعوة زعمائه الثلاثة المسيطرين على مقادير الحكم: أنور وطلعت وجمال إلى الوحدة التركية الكبرى من سد الصين إلى بحر الادرياتيك وبمساندة من المانيا التي استطاعت سحب الدولة العثمانية الى الحرب العالمية الأولى من أجل تحقيق مصالحها وبسط سيطرتها الاستعمارية على الشرق منافسة لانكلترا وفرنسا. ومن هنا فإن المفكر ضياء كوك الب صاحب نظرية التوليف السياسي العثماني (القومية ـ الاسلام ـ المعاصرة) قد قدم لائحة لحكومة الاتحاد والترقي عام ١٩١٦ يطالب فيها بتقليص صلاحيات شيخ الإسلام «من أجل إدخال الاصلاحات إلى مجالات التربية والتعليم والقضاء والأوقاف في الدولة، مما أدى إلى إسقاط عضويته ـ أي شيخ الاسلام ـ في مجلس الوزراء ليكون رئيساً للشؤون الدينية فقط مع فك ارتباط القضاء الشرعي والمدارس ومؤسسة الأوقاف من المشيخة وربطها بوزارات العدل والمعارف والمالية. وبذلك أصبحت المشيخة مؤسسة تبحث في شؤون الدين في ضوء معطيات الحضارة الإسلامية وفي إطار العلوم الحديثة»[٢٦].

ولكن رغم كل ذلك، فقد بقيت رابطة الدين هي التي تجمع أواصر المسلمين في الدولة العثمانية حتى سقوطها، كما أنها كانت الكابح للعثمانيين في التدخل في الشؤون العربية في أدوار حكمهم، وقبل سيطرة الاتحاديين على السلطة فيها. ولذلك «لم تحاول الدولة العثمانية التدخل في شؤون البلاد العربية الداخلية وأبقت الوضع الاجتماعي امتداداً لما كان عليه زمن المماليك كما أن الفئات التي كانت تسيطر على الوطن العربي فئات حديثة العهد بالإسلام، قليلة الإدراك بأحكامه ومفاهيمه كالمماليك والمغول والأكراد والبربر، ولم يستطع هؤلاء الاندماج في الأمة العربية والتلاؤم معها، لاختلافها عنهم في اللغة والعادات والتقاليد. وقد شكلت الدولة العثمانية في البلاد

(٢٥) Niyazi Berkes, *Turkiye de Cağdaşlaşma*, Bilgi Yayınları: Özel Dizi; 13 (İstanbul: Bilgi Yayinevi, 1973), sh. 445.

(٢٦) المصدر نفسه، ص ٥٠٠ ـ ٥٠١.

العربية طبقة اجتماعية جديدة من الحكام العثمانيين، ومن انضم إليهم بالتزاوج أو العمل الوظيفي، وهذا سبب عزل طبقات الشعب العربي وبخاصة في القرى والأرياف، أما في المدن فيختلف الأمر بسبب تشابك المصالح والالتحاق في الوظائف الحكومية»[٢٧].

وقد أصبحت جميع البلاد العربية ـ عدا مراكش ـ في حوزة العثمانيين منذ عام ١٥١٦ «ففي مصر تسلم السلطان سليم مفاتيح الحرمين الشريفين (مكة والمدينة) من شريف مكة، ثم عاد إلى بلاده، وقد عمل سليم على إحياء الخلافة ورفع مكانتها بعد أن كان الخلفاء ضعافاً لا حول لهم[٢٨]. وضم العثمانيون زمن السلطان سليمان، الجزائر وتونس وطرابلس الغرب كما ضموا العراق... واشتهر سليمان بأنه منظم كبير، فنظم إدارة الدولة ووضع لها القوانين، ولذلك لقب بالقانوني، وشجع العلوم والآداب، ومن آثاره في بلادنا سور القدس الحالي، وبركة سليمان قرب بيت لحم»[٢٩].

ولكن ثمة شكوكاً لدى مؤلفي (تاريخ ٣) حول كيفية انتقال الخلافة من العباسيين إلى العثمانيين، حيث يؤكدون «أما الخليفة العباسي المتوكل على الله، فقد اصطحبه السلطان سليم معه إلى اسطنبول هو وجمع من العلماء والقضاة والأعيان وأصحاب الحرف. وقد ظل في اسطنبول إلى أن اعاده سليمان القانوني إلى مصر، حيث توفي عام ١٥٤٣ ودون أن يشعر أحد بانتهاء الخلافة العباسية. وعلى أية حال فقد انتقلت الخلافة بموت المتوكل من العباسيين إلى العثمانيين واستمرت حتى عام ١٩٢٤ حيث ألغيت نهائياً على يد كمال أتاتورك مؤسس الجمهورية التركية الحديثة»[٣٠].

ويعتقد مؤلف (تاريخ ١) أن العثمانيين «لم يحاولوا، فيما عدا الفترة الأخيرة القصيرة [حوالى عشر سنوات] من حكمهم، التدخل في الشؤون الداخلية لأقطار الوطن العربي أو التعرض للغة العربية وثقافتها من تتريك ونحو ذلك، فقد تركوا العرب وشأنهم من النواحي الثقافية، بل على العكس من ذلك كانوا يحترمون اللغة العربية لأنها لغة القرآن والتشريع الإسلامي الذي كان أساس الحكم العثماني، وإن أساءوا في تطبيق أحكامه. وتأثرت اللغة التركية نفسها باللغة العربية فكثير من

(٢٧) الطراونة [وآخرون]، **تاريخ العرب والعالم**، ص ٣٤.

(٢٨) الكرد [وآخرون]، **تاريخ العرب والمسلمين**، ص ٩٤.

(٢٩) المصدر نفسه، ص ٩٥.

(٣٠) ريان وطوالبة، **مذكرة في تاريخ العرب الحديث**، ص ٣٤.

مفرداتها إلى يومنا هذا من أصل عربي[٣١].

وكان العرب من ناحيتهم، وبسبب الرابط الديني الإسلامي يعتبرون الدولة العثمانية دولتهم والخليفة العثماني خليفتهم وحامي بلادهم[٣٢].

وقد ساعدت عوامل عديدة على دخول الوطن العربي تحت الحكم العثماني، منها[٣٣]:

١ ـ قوة العاطفة الدينية لدى العرب الذين رأوا في الدولة العثمانية دولة إسلامية قادرة على تخليص الوطن العربي من الأخطار الخارجية التي هددته في السنوات الأخيرة من القرن الخامس عشر.

٢ ـ حالة الضعف التي عاشها الوطن العربي بسبب الحروب الطويلة والتفكك السياسي.

٣ ـ لم يقاوم العرب الضم العثماني لأن حكم بلادهم لم يكن بأيديهم، بل كان بأيدي عناصر غير عربية، كما في سوريا ومصر والعراق.

ولكن مؤلفي (تاريخ ١) يعتقدون بضرورة أخذ ظروف الوطن العربي بنظر الاعتبار من أجل «فهم الأوضاع التي تسود الوطن العربي في أثناء الحكم العثماني فهماً صحيحاً، فلا تبالغ في تصوير مساوئه أو تحميل العثمانيين أنفسهم جميع التبعات المترتبة على تردي ذلك الوضع»[٣٤].

ويؤكد مؤلفو (تاريخ ٣) على أن ضم العثمانيين للوطن العربي قد أدى إلى النتائج السياسية التالية على الصعيدين العربي والعثماني[٣٥]:

أ ـ بالنسبة للوطن العربي

١ ـ أعاد العثمانيون للوطن العربي وحدته السياسية وبالتالي أفسحوا له فترة من الهدوء والاستقرار النسبي كان بأمس الحاجة إليهما.

٢ ـ أنقذ العالم السني في آسيا الصغرى والشام ومصر (والعراق نسبياً) من السيطرة الشيعية وحصر نفوذ الشيعة داخل إيران وحدها.

(٣١) الكرد [وآخرون]، المصدر نفسه، ص ١٠٣.

(٣٢) المصدر نفسه.

(٣٣) ريان وطوالبة، المصدر نفسه، ص ٣٧.

(٣٤) الكرد [وآخرون]، المصدر نفسه، ص ١٠٣ ـ ١٠٤.

(٣٥) ريان وطوالبة، المصدر نفسه، ص ٣٧ ـ ٣٨.

٣ ـ استطاع أن يدفع الاستعمار الأوروبي عن الوطن العربي حتى أواخر القرن الثامن عشر. ومع أن العثمانيين لم يتمكنوا من طرد النفوذ البرتغالي من مياه المحيط الهندي إلا أنهم استطاعوا أن يوقفوا توغله في المياه العربية.

٤ ـ إن خوف العثمانيين من خطر الاستعمار الأوروبي جعلهم يحيطون الوطن العربي بسياج من العزلة السياسية والاقتصادية والحضارية، فحالوا بينه وبين العالم الخارجي. وقد جاءت تلك العزلة في وقت كانت فيه أوروبا تشهد نهضة فكرية وحضارية شاملة، مما أوجد فجوة حضارية واسعة بين أوروبا والوطن العربي.

٥ ـ مع أن العثمانيين دخلوا الوطن العربي وهو في حالة من الضعف والإعياء فإنهم تركوه على ما هو عليه، فلم يستفيدوا من موقعه الممتاز ومقوماته الحضارية العظيمة. لذا فقد سهل على الاستعمار الأوروبي عندما ضعفت الدولة العثمانية، احتلال أقطار هذا الوطن قطراً بعد آخر.

٦ ـ لأول مرة في تاريخ الوطن العربي منذ الفتح الإسلامي تنقل عاصمته إلى الخارج، كما ولأول مرة تصبح لغته الرسمية غير اللغة العربية.

ب ـ بالنسبة للعثمانيين

١ ـ ترتب على ضم العثمانيين للوطن العربي أن اصطبغت الدولة العثمانية بالصبغة الشرقية.

٢ ـ اتسعت حدود الدولة العثمانية اتساعاً عظيماً مما أوجد لها كثيراً من المشاكل السياسية مع الدول المجاورة المنافسة.

٣ ـ إن انتقال الخلافة إلى العثمانيين قد حمل الدولة العثمانية مسؤولية الدفاع عن الإسلام والمسلمين في كل مكان.

٤ ـ توجه المسلمون خارج حدود الدولة بقلوبهم وأفئدتهم إلى الدولة العثمانية باعتبارها دولة الخلافة الإسلامية.

ومن هنا «لما تعرضت أجزاء من الوطن العربي للعدوان الاستعماري الأوروبي في القرن التاسع عشر، ولم تتمكن الدولة العثمانية من دفع هذا العدوان نتيجة ضعفها، كان ذلك عاملاً من عوامل زعزعة ثقة العرب بالعثمانيين ومنبهاً لهم للنهوض والتكتل من أجل دفع الخطر الذي يتهددهم»[٣٦].

---

(٣٦) الكرد [وآخرون]، المصدر نفسه، ص ١٠٣.

وإذا كان مؤلفو (تاريخ ١) قد تحدثوا في فصلين عن نشوء الدولة العثمانية وتوسعها في الوطن العربي من جهة ـ وعن العهد العثماني وأثره في البلاد العربية من خلال نشوء وارتقاء الدولة العثمانية وارتفاع شأن العثمانيين في العالم الاسلامي[٣٧] ـ فإنهم قد تناولوا بالدراسة نظام الحكم وكيفية إدارة البلاد العربية وأحوال الوطن العربي خلال العهد العثماني من جهة أخرى[٣٨]. كما تحدث أولئك المؤلفون عن أسباب ضعف الدولة العثمانية التي أجملوها بما يلي[٣٩]:

١ ـ ضعف السلاطين الذين جاءوا بعد سليمان وعدم اهتمامهم بأمور الدولة وانغماس أكثرهم في الترف واللهو.

٢ ـ اختلال نظام الإدارة وانتشار الرشوة بين الموظفين.

٣ ـ فساد الجند في الدولة وتدخلهم في أمورها.

٤ ـ انتشار الظلم وانحطاط الثقافة فعم الجهل أكثر الطبقات وتفشت الأمراض.

٥ ـ تفتح عيون الدول الأوروبية نحو هذه الامبراطورية الواسعة وازدياد مطامعهم فيها، ورغبتهم في التوسع على حسابها، وبخاصة النمسا وروسيا.

«وفي القرن التاسع عشر بدأ عصر التجزئة في تاريخ الدولة العثمانية وأخذت تفقد ممتلكاتها الواحدة بعد الأخرى، نتيجة تآمر الدول الأوروبية عليها، ثم دخلت الحرب العالمية الأولى ضد الحلفاء إلى جانب الألمان والنمساويين، ولما خسر هؤلاء الحرب ضاعت ممتلكات الدولة العثمانية كلها وقامت على أنقاضها الجمهورية التركية الحالية في آسيا الصغرى وجزء صغير في أوروبا»[٤٠].

وإذا كان العثمانيون «قد قسموا البلاد العربية من الناحية الإدارية إلى ولايات تابعة إلى العاصمة اسطنبول ونصبوا عليها ولاة عثمانيين ووضعوا فيها حاميات عثمانية»[٤١] فقد كان النظام الاقتصادي للدولة يعتمد على تقسيم الأراضي إلى أرض معفاة من الضرائب، وهي أراضي الوقف، وأرض ديوانية تدفع عنها الضرائب، ومنح كبار الأتراك اقطاعيات. أما الضرائب فإنها كانت تجمع عن طريق نظام الالتزام، وهو نظام فاسد قاسى منه الشعب كثيراً في الولايات. وبموجبه كان أحد ذوي النفوذ

---

(٣٧) المصدر نفسه، الفصل ١، ص ٩١ ـ ٩٦.

(٣٨) المصدر نفسه، الفصل ٢، ص ٩٧ ـ ١٠٧.

(٣٩) المصدر نفسه، ص ٩٥.

(٤٠) المصدر نفسه، ص ٩٦.

(٤١) المصدر نفسه، ص ٩٧.

من الترك أو المماليك أو التجار يتعهد بجمع الضرائب من جهة معينة، ويمنح في سبيل ذلك كل السلطات فضلاً عن إعفاء أرضه من الضرائب. وكان للملتزم حقوق على الفلاحين فهم يعملون في أرضه بالسخرة (أي بلا مقابل) ويضعون أنفسهم وما يملكون رهن إشارته. ومن الضرائب التي تجمع بواسطة الملتزم:

أ ـ **الميري**: وهي ضريبة الأرض الزراعية.

ب ـ **الكشوفية**: وتجمع من الأقاليم لسد احتياجات الإدارة المحلية.

ج ـ **الفائض**: وهو الزيادة التي يجمعها الملتزم عما يرسله إلى خزانة الدولة، وكان هذا يعتبر مالاً خاصاً له(٤٢).

أما النظام القضائي «فقد كان يعتمد على قيام السلطان العثماني بتعيين قاض للقضاة يعرف باسم «قاضي عسكر أفندي» ويختار هذا قضاة من أبناء البلاد ينوبون عنه في النظر في القضايا في الأقاليم»(٤٣).

ولذلك فقد ظل الوطن العربي في حالة من الضعف والتخلف التي أصابت بنيته الاقتصادية وتركيبه الاجتماعي ومؤسساته العلمية والثقافية، مما أدى إلى تسهيل سيطرة الاستعمار الأوروبي على مقدراته، ولا سيما بعد أن ضعفت الدولة العثمانية وعجزت عن الدفاع عن البلاد العربية خلال القرنين التاسع عشر وبداية القرن العشرين. ولكن على رغم ذلك فقد تحدث مؤلفو كتاب (تاريخ ٣) عن **المزايا** التالية للحكم العثماني(٤٤):

الميزة الأولى: إنه حكم غير مباشر، ففكرة الحكم عند العثمانيين بسيطة للغاية، وهي أن للدولة وظائف محددة لا تتعداها، وهذه الوظائف، هي:

ـ حفظ الأمن في الداخل وتحصيل الضرائب وتوزيعها في وجوهها المختلفة، وهذا يتطلب إنشاء إدارة مالية.

ـ الدفاع عن ولايات الدولة وممتلكاتها وهذه المهمة تقع على عاتق الجيش.

ـ الفصل في المنازعات بين الناس، وهذا يستلزم إقامة نظام قضائي.

ـ أما ما يتعلق بقطاع الخدمات من صحة وتعليم وخدمات أخرى فقد اعتبر خارجاً عن مسؤوليات الدولة وترك للأفراد والجماعات.

(٤٢) المصدر نفسه، ص ٩٨ ـ ٩٩.

(٤٣) المصدر نفسه، ص ٩٩.

(٤٤) ريان وطوالبة، المصدر نفسه، ص ٤١ ـ ٤٢.

الميزة الثانية: على رغم أن الحكم العثماني كان حكماً غير مباشر، إلا أنه كان يتفاوت في ذلك من بلد إلى بلد آخر. ففي الولايات الجبلية والبعيدة كان الحكم العثماني اسمياً، فالدولة لم تكن ترسل حكاماً عثمانيين إلى تلك الولايات بل تعترف بالزعامة المحلية التي كانت تحكم باسم السلطان وتقدم لها قدراً معيناً من المال كل عام، مثل كردستان ولبنان والجزيرة العربية والمغرب العربي أحياناً. كما كان هناك نوع آخر من الحكم العثماني أكثر مركزية، وإن كان غير مباشر بصفة عامة، ويتمثل بالباشويات كباشويات دمشق والقاهرة وبغداد.

الميزة الثالثة: إنه كان حكماً عسكرياً، فالجيش كان أداة للحكم والحرب معاً؛ ولقد خضعت بعض المناطق كشمال العراق مثلاً، لنظام الوحدات العسكرية الإقطاعية، أما المناطق الأخرى كالولايات (ولايات مصر وبغداد والبصرة وغيرها) فقد عرف فيها نظام الأوجاقات العسكرية(٤٥)، وكانت هذه الأوجاقات (الفرق) تشترك اشتراكاً فعالاً في إدارة البلاد، ولما كان جزء كبير من غلة الأراضي الزراعية محبوساً على مرتبات هذه الفرق، فإن النظام الزراعي كان إلى جانب النظام الإداري مرتبطاً أشد الارتباط بنظام الحاميات العثمانية في بعض الولايات.

الميزة الرابعة: إنه كان حكماً محافظاً، بمعنى أن النظم الحكومية كانت توجه مباشرة للإبقاء على الحالة كما كانت قبل الفتح العثماني، كما أن مجموعة القوانين التي وضعت في عهد سليمان القانوني بقيت دون تغيير. فالدولة لم تكن ترحب بأي تجديد في أنظمة الحكم مما أدى إلى شلل أجهزة الدولة وعدم قدرة ممثليها على العمل.

الميزة الخامسة: إنه تميز بالبساطة الواضحة، فقد قبل العثمانيون التقسيمات الاجتماعية التي كانت سائدة في المجتمعات العربية قبلهم، وأبقوها كما هي، كما أدركوا أن الضرائب البسيطة وأساليب الإدارة البسيطة هي في صالح الحكام والمحكومين معاً. لذا فقد كانت كل ولاية تعيش من دخلها الخاص وترسل قدراً من المال لخزينة الدولة المركزية.

الميزة السادسة: إنه كان مختلطاً، فقد كانت الدولة العثمانية دولة شاملة، متعددة القوميات والعناصر، والوظائف لم تحصر بيد الأتراك وحدهم، بل شاركتهم فيها القوميات الأخرى مهما كان عنصرها، وهكذا كان أمام هذه القوميات مجال لتقلد مناصب الدولة، وإن ظلت مناصب السلطة العليا في الغالب وقفاً على الأتراك.

(٤٥) الأوجاقات: هي الحاميات العسكرية التي تتكون من عسكريين محترفين تدفع لهم الدولة مرتباتهم. وقد تأسست هذه الأوجاقات للجند الجدد (ينيجرية = الإنكشارية) لتكون بمثابة أندية اجتماعية وثقافية لهم، ثم تحولت إلى أندية ثقافية للطريقة البكتاشية الصوفية التي تسربت إلى حاميات الجند الجدد.

الميزة السابعة: إن الحكم العثماني قد ساعد على تأكيد الحياة الدينية، وذلك بتمسكه ولو من الناحية الرسمية فقط، بأحكام ومبادىء الشريعة الإسلامية، كأساس للحكم.

ولكن على رغم هذه المزايا، فقد قامت الثورات ضد الحكم العثماني في البلاد العربية والحركات الانفصالية عن الدولة العثمانية[٤٦] منها: إعلان الأمير فخر الدين المعني الثاني (١٥٨٥ ـ ١٦٣٥) أمير سوريا ولبنان انفصاله عن الدولة العثمانية، ولكن والي دمشق العثماني حاربه بمشاركة الأسطول العثماني، فاستسلم للقوات العثمانية عام ١٦٣٥ حيث أعدم مع أبنائه. وحركة الشيخ ظاهر العمر في فلسطين (١٧٥٠ ـ ١٧٧٥) الذي أسس إمارة في فلسطين وأعلن انفصاله عن الدولة العثمانية عام ١٧٥٠ وتحالف مع علي بك الكبير الذي ثار هو الآخر على العثمانيين في مصر عام ١٧٦٨ غير أن العثمانيين حاصروا العمر في عكا عاصمة إمارته عام ١٧٧٥ حيث قتل اغتيالاً. وعلى رغم أن أحمد باشا الجزار والي دمشق لم يفكر في الخروج على الدولة العثمانية، إلا أن العثمانيين كانوا ينظرون إلى ولائه بعين الشك بقوة جيشه واعتماده على المماليك والمرتزقة في الحكم ولإعلانه إمارته القوية في سوريا. كما قامت بعض الثورات الدينية ضد العثمانيين في البلاد العربية: ثورة الشيعة الزيدية في اليمن، والحركة الوهابية في الجزيرة العربية، إضافة إلى تمرد بعض الولاة ومحاولتهم الاستقلال بولاياتهم: الأسرة الحسينية في تونس، والأسرة القرامنلية في ليبيا، وآل العظم في سوريا، ومحمد علي باشا في مصر[٤٧].

٣ ـ الخصائص القومية بين تسامح الأتراك العثمانيين وتعصبهم

مر حتى الآن أكثر من ألف عام منذ قبول الأتراك للدين الإسلامي، وقد تقاطعت خلال هذه الفترة الطويلة خطوط انتماءات متباينة فكرية ومذهبية وقومية وجيلية، رأسياً وأفقياً بين العرب والأتراك في عملية معرفية متكاملة بين الأخذ والعطاء أحياناً والمقاطعة والانفصام أحياناً أخرى. وكانت الحضارة الإسلامية بمساهمة العرب ولغتهم ودور الإسلام والمسلمين فيها، حضارة قائمة على التنوع القومي ضمن الإحساس القوي بالوحدة المصيرية من خلال مفهوم الأمة. ولذلك فقد ولدت ظاهرتان في واقع الأقطار الإسلامية جنباً إلى جنب، هما ظاهرة الفكرة القومية وظاهرة الإحياء الروحي الإسلامي، ولكن كافة الأقطار الإسلامية تعاني سوء فهم المثقفين فيها للعلاقة العضوية القائمة بين هاتين الظاهرتين «حيث إن هناك قطاعاً من حملة الفكرة

(٤٦) المصدر نفسه، ص ٦٦ ـ ٧١.

(٤٧) المصدر نفسه، ص ٦١.

القومية يعتبر أن حركة الإحياء الروحي والدعوة إلى الاسلام هي النقيض للدعوة القومية. كما أن هناك بالمقابل قطاعاً من حملة الفكرة الإسلامية ينظرون إلى الدعوة القومية باعتبارها دعوة تتناقض مع الإسلام»[٤٨]. وكان العرب «قد أرغموا على الخضوع للدولة العثمانية باعتبارها دولة الخلافة الإسلامية وباعتبارهم شركاء في الدولة التي حملت راية الإسلام. واستمر التعايش بين العرب والأتراك في ظل الدولة الإسلامية إلى أن بدأت رياح التعصب القومي تعصف بوحدة الشعبين في الربع الأخير من القرن التاسع عشر. وخلال فترة الحكم العثماني كان يتجاذب العرب تياران كبيران: **أحدهما** يجذبهم إلى الدولة العثمانية وهو التيار الإسلامي على اعتبار أن ارتباط العرب بالدولة العثمانية إنما هو نوع من الوحدة الإسلامية. أما **الثاني** فتمثل في رغبة بعض الأقطار العربية في الاستقلال وبناء نفسها بمعزل عن الدولة العثمانية»[٤٩]. غير أن حركة الإحياء الروحي العثمانية استطاعت بعد الانقلاب العثماني خلق نوع من التوليف الفكري بين القومية والإسلام والمعاصرة الذي طرحه المفكر التركي ضياء كوك الب على بساط المناقشة عام ١٩١٠ بحيث لم يعد الفكر الإسلامي نقيضاً للفكر القومي ولا تتناقض حركة الإحياء الروحي والدعوة إلى الإسلام مع المعاصرة والتحديث «في وقت كان وضوح الفكرة القومية على أشده في بلاد الشام حيث تفاعلت ثلاثة عوامل فكونتها، وهذه العوامل هي: تحدي الضعف الداخلي تحت الحكم العثماني وتحدي الاستعمار الغربي والصهيونية كجزء منه وانتشار حركات القوميات في أوروبا وظهور حركة القومية التركية في الدولة العثمانية. ولقد جابهت الفكرة هنا صراعاً مزدوجاً مع الاستعمار الغربي ومع الاستبداد العثماني. وكان الحكم العثماني يدين بالإسلام ويتبنى، في مرحلة معينة، فكرة الجامعة الإسلامية. كما تأثرت الفكرة هنا بوجود عرب لا يدينون بالإسلام. وتأثرت أيضاً بالتجارب القومية التي ظهرت في أوروبا وبموقفها من الدين. كل ذلك هيأ الجو لحدوث هذا الخلل في العلاقة بين الفكرة القومية وبين الدين الإسلامي في مرحلة لاحقة»[٥٠].

وإذا كان الخلل في فهم العلاقة بين القومية والإسلام على صعيد قطاع من حملة الفكر القومي العربي قد برز في الربع الثاني من القرن العشرين، عندما اتخذ قطاع من القوميين موقفاً حاداً من الدين وطرح مقولات تضع الفكرة القومية في مواجهة العقيدة

(٤٨) أحمد صدقي الدجاني، «مستقبل العلاقة بين القومية العربية والإسلام،» ورقة قدمت إلى: **القومية العربية والإسلام: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية** (بيروت: المركز، ١٩٨١)، ص ٤٩٠.

(٤٩) ريان وطوالبة، المصدر نفسه، ص ٦٦.

(٥٠) الدجاني، المصدر نفسه، ص ٤٩١.

الدينية، وبالمقابل كان رد فعل ذلك القطاع من الإسلاميين حاداً هو الآخر فاعتبر الفكرة القومية دعوة إلى عصبية يأباها الإسلام[٥١]، فإن ذلك الخلل في فهم تلك العلاقة قد ظهر لدى المفكرين الأتراك قبل ذلك بفترة طويلة، ولا سيما بعد أن استولى الاتحاديون على السلطة مرة أخرى في ١٩١٣/١/١٣ فكان ذلك «منعطفاً خطراً في حياة الدولة ليبدأوا في ممارسة الإرهاب الفكري على أوسع نطاق في داخل الدولة نفسها، ولتوظيف الأحداث الدامية حجة لإلغاء حرية الصحافة والفكر واغتيال أعدائهم السياسيين بدون رحمة... كما أن قيام الاتحاديين بتطبيق السياسة المركزية في الحكم ومحاربة كل العناصر غير التركية في إطار النزعة التتريكية المطلقة وعدم الاعتراف للأجناس الأخرى بحقها في تبني اللامركزية وإجراء الإصلاحات الإدارية الضرورية، قد حملت معها بذور الانشقاق والصراعات الدموية والتي ستعرفها الساحة العثمانية والعربية على حد سواء» كما يقول د. عبد الجليل التميمي[٥٢].

ومع تعصب الاتحاديين القومي، ولا سيما خلال السنوات الخمس الأخيرة من حكمهم، بعد اتجاههم اتجاهاً طورانياً من أجل تحقيق الوحدة التركية الكبرى في إطار الوحدة الإسلامية العثمانية وبمساندة ألمانيا لتضم شعوب الاتحاد العثماني من الأتراك والعرب والأكراد والأرمن بالإضافة إلى أتراك آسيا الوسطى حيث حارب أنور باشا - أحد قادة الاتحاديين الثلاثة - في تلك التخوم جحافل الروس البلاشفة ومات هناك، فإن الكتب المدرسية الأردنية تحدثت عن تسامح العثمانيين مع العرب منذ دخولهم للبلاد العربية عام ١٥١٦، حيث يؤكد عباس الكرد أنه «لم يحاول العثمانيون، فيما عدا الفترة الأخيرة القصيرة من حكمهم، التدخل في الشؤون الداخلية لأقطار الوطن العربي»[٥٣] حيث «كان لتعصب الحركة الطورانية ممثلة بحزب الاتحاد والترقي، الذي حكم الدولة العثمانية منذ عام ١٩٠٨، أثر كبير في دفع القوميات الشرقية إلى المطالبة بالاستقلال كما هو الحال بالنسبة إلى القومية العربية»[٥٤].

كما نجد صوراً أخرى من هذا التسامح في طيات الكتب المدرسية الأردنية الثلاثة الخاضعة للتحليل، منها:

(٥١) المصدر نفسه، ص ٤٩١.
(٥٢) عبد الجليل التميمي، **دراسات في التاريخ العربي - العثماني، ١٤٥٣ - ١٩١٨** (زغوان، تونس: مركز الدراسات والبحوث العثمانية والموريسكية والتوثيق والمعلومات «سيرمدي»، ١٩٩٤)، ص ٥٢ - ٥٣.
(٥٣) الكرد [وآخرون]، **تاريخ العرب والمسلمين**، ص ١٠٣.
(٥٤) ريان وطوالبة، **مذكرة في تاريخ العرب الحديث**، ص ٦٣.

- وقد عمل سليم على إحياء الخلافة ورفع مكانتها[٥٥].

- إن الدولة العثمانية عندما فرضت سيطرتها على الوطن العربي، لم تتدخل في شؤونه الداخلية[٥٦].

- إن الأتراك لم يتدخلوا في الشؤون الداخلية للشعوب التي خضعت لسلطانهم، فتركوا لتلك الشعوب حرية ممارسة طقوسها الدينية وعاداتها وتقاليدها ولغتها[٥٧].

والملاحظ على مؤلفي هذه الكتب المدرسية أنهم قاموا بتقديم العثمانيين في صورتي التعصب الكامل والتسامح الواسع (الإداري والاجتماعي والثقافي) ولكن فكرة التعصب هي التي ترسخت في ذاكرة النخبة العربية أكثر من التسامح لأن الإساءة أكثر إيلاماً، ولا سيما إذا ما جاءت من الأقربين بحيث تحول التعصب إلى صورة نمطية مقولبة سلبية عن الاتحاديين، في حين بقيت صورة التسامح الإيجابية عن العثمانيين في الظل وتم نسيانها بمرور الزمن.

وقد أدى هذا التسامح إلى محاولة العثمانيين «إشراك الشعب في تحمل مسؤولية الحكم»[٥٨] و«الإبقاء على الوضع الإجتماعي - في البلاد العربية - امتداداً لما كان عليه زمن المماليك»[٥٩] «كما احتفظ أشراف مكة بحكم الحجاز مع اعترافهم بالسيادة العثمانية»[٦٠] بل إن «الحكم العثماني في الولايات الجبلية والبعيدة كان اسمياً، فالدولة لم تكن ترسل حكاماً عثمانيين إلى تلك الولايات بل تعترف بالزعامات المحلية التي كانت تحكم باسم السلطان»[٦١].

ثم يشرح مؤلفو تلك الكتب المدرسية الأردنية صور ذلك التسامح العثماني من خلال العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية القائمة على حرية المبادلات والروابط الاجتماعية والثقافية بين مختلف قطاعات المجتمع العثماني القائم على التعددية القومية في إطار الاتحاد العثماني الإسلامي. فقد كانت للدولة العثمانية «سياسة محددة في تصورها لمهمات الدولة التي تقتصر على الدفاع عن حدود الدولة وحفظ النظام وجباية الضرائب. أما ما عدا ذلك من أمور التنمية الاقتصادية والاجتماعية والصحية

(٥٥) الكرد [وآخرون]، المصدر نفسه، ص ٩٤.
(٥٦) الطراونة [وآخرون]، **تاريخ العرب والعالم**، ص ٣٥.
(٥٧) ريان وطوالبة، **مذكرة في تاريخ العرب الحديث**، ص ٥١.
(٥٨) الطراونة [وآخرون]، المصدر نفسه، ص ٣٢.
(٥٩) المصدر نفسه، ص ٣٤.
(٦٠) الكرد [وآخرون]، **تاريخ العرب والمسلمين**، ص ٩٧.
(٦١) ريان وطوالبة، **مذكرة في تاريخ العرب الحديث**، ص ٤١.

والتعليمية فقد تركت لنشاط السكان ومبادراتهم الشخصية»[٦٢]، لأن الدولة العثمانية «كانت دولة محافظة تؤثر إبقاء القديم على قدمه فلم تتدخل في حياة الناس ونظمهم الاقتصادية والاجتماعية والفكرية»[٦٣]، ولذلك فقد ظلت معظم أقطار المغرب العربي التي ضمت إلى الدولة العثمانية خلال القرن السادس عشر، دولاً شبه مستقلة منذ مطلع القرن السابع عشر «في حين تأسست في كل من تونس وليبيا أسرات حاكمة ولم تكن تربطها بالدولة العثمانية سوى التبعية الاسمية ورابطة الخلافة الإسلامية»[٦٤] التي كانت الآستانة مركزها «وقاعدة الإسلام الأولى، كما أصبحت مركزاً للنشاط العلمي فأخذت تتجمع فيها نفائس المخطوطات والمؤلفات العربية والإسلامية»[٦٥]. ووجدت بعض المراكز الدينية في البلاد العربية «التي حافظت على الثقافة العربية كالأزهر الشريف وجامع الزيتونة والجامع الأموي والحرم النبوي والنجف الأشرف وغيرها، والتي كان يؤمها الطلاب من مختلف الأقطار العربية والإسلامية، هذا بالإضافة إلى الكتاتيب التي تعلم مبادىء القراءة والكتابة والحساب إلى جانب تحفيظ القرآن. ومهما يكن فقد تهيأت في أواسط القرن التاسع عشر بعض الظروف المناسبة لقيام نهضة فكرية عريقة، قادها عدد من المصلحين والمفكرين من أمثال محمد بن عبد الوهاب وجمال الدين الأفغاني ومحمد عبده وعبد الرحمن الكواكبي وغيرهم»[٦٦].

أما صورة التعصب النمطية المقولبة السلبية عن العثمانيين فقد تمثلت بالجوانب السلبية للحكم العثماني للبلاد العربية والتي أوجزها مؤلفو تلك الكتب بما يلي:

١ ـ أدى الحكم العثماني إلى عزلة الأقطار العربية سياسياً واقتصادياً وفكرياً عن التيارات الخارجية والمؤثرات الدولية[٦٧] حيث لم تساير الدولة العثمانية موكب التقدم العلمي والمادي الذي كانت تسير فيه أوروبا منذ عصر النهضة، فكانت أوروبا في تقدم مستمر في جميع النواحي، والدولة العثمانية في جمود وتأخر في جميع النواحي كذلك. وكان طبيعياً أن ينعكس أثر ذلك على بلدان الوطن العربي الذي كان جزءاً من أملاك الدولة العثمانية[٦٨].

٢ ـ أدى تخلف الوطن العربي إلى إصابة بنيته الاقتصادية وتركيبته الاجتماعية

(٦٢) المصدر نفسه، ص ٤٨.
(٦٣) المصدر نفسه، ص ٤٩.
(٦٤) المصدر نفسه، ص ٤٨.
(٦٥) المصدر نفسه، ص ٥٣.
(٦٦) المصدر نفسه، ص ٥٤.
(٦٧) المصدر نفسه، ص ٥٧.
(٦٨) الكرد [وآخرون]، المصدر نفسه، ص ١٠٢.

ومؤسساته العلمية والثقافية بحالة من الضعف والانهاك، مما سهل على الاستعمار الأوروبي احتلال أقطاره بعدما ضعفت الدولة العثمانية خلال القرنين التاسع عشر والعشرين وعجزت عن الدفاع عنه. فكان سقوط معظم أجزاء الوطن العربي في قبضة الاستعمار الأوروبي كما حدث في الجزائر وتونس والسودان ومصر والجنوب العربي والخليج. ثم جاءت الحرب العالمية الأولى فاستولى الاستعمار الأوروبي على بقية الولايات العربية العثمانية باستثناء اليمن ونجد والحجاز[٦٩].

٣ ـ تدهور أحوال العرب الاقتصادية زراعياً وتجارياً وصناعياً وتفشي الجهل وانتشار الأمراض والأوبئة في الوطن العربي. وكان لفساد الإدارة العثمانية ونظام الالتزام في الضرائب المرهقة وعدم استتباب الأمن في البلاد العربية قد ساهم في تخلفها[٧٠]. وانحط مركز المرأة العربية وذلك لجهل الناس وإهمالهم تعليم المرأة[٧١].

٤ ـ فقدت اللغة العربية أهميتها في الدولة العثمانية الإسلامية التي كانت تركية اللسان، ولم تحاول الدولة الارتفاع بالثقافة العربية، وكان التدريس في المدارس القليلة التي أنشأتها الدولة في الولايات العربية باللغة التركية ويقوم بالتدريس فيها معلمون أتراك[٧٢].

٥ ـ لم يهتم العثمانيون بترقية أحوال الولايات العربية والنهوض بها فكان هم الوالي جمع الضرائب وإرسالها إلى العاصمة وتأمين «التجريدات» العسكرية إلى الدولة عندما تكون في حالة حرب وطلب الجنود من الولايات، فتأخرت أحوال الولايات العربية من جميع النواحي، وكثيراً ما كان بعض الولاة الأقوياء يطمعون بالاستقلال بولاياتهم لبعدهم عن العاصمة ولضعف الدولة في دور انحطاطها، فيضطر السلطان إلى محاربتهم وفي ذلك ما فيه من الخراب والدمار[٧٣].

وبالإضافة إلى الموضوعية التي اتسمت بها آراء مؤلفي هذه الكتب والتزامهم للمنهجية التاريخية في دراسة التاريخ العثماني، فإنه كان من الطبيعي أن تشيد هذه الكتب التي تدرس في مدارس الأردن وريث الثورة العربية الكبرى، بتلك الثورة التي كانت الثورة الأولى في تاريخ العرب الحديث لتحقيق وحدة العرب واستقلالهم ـ رغم نكاية الأوروبيين بهم ـ بشيء من التفصيل لتحرير الحجاز وبلاد الشام من الحكم

(٦٩) ريان وطوالبة، المصدر نفسه، ص ٦٤، والطراونة [وآخرون]، **تاريخ العرب والعالم**، ص ٣٥.
(٧٠) ريان وطوالبة، المصدر نفسه، ص ٤٨ ـ ٥١، والكرد [وآخرون]، المصدر نفسه، ص ١٠٥.
(٧١) الكرد [وآخرون]، المصدر نفسه، ص ١٠٥.
(٧٢) المصدر نفسه، ص ١٠٤، وريان وطوالبة، المصدر نفسه، ص ٥٣.
(٧٣) الكرد [وآخرون]، المصدر نفسه، ص ١٠٤.

العثماني الذي ابتعد ـ في أيامه الأخيرة ـ عن الشريعة الإسلامية[٧٤] ولجأ إلى شنق أحرار العرب. بعد أن عجزت الدولة عن دفع العدوان الاستعماري الأوروبي عن الوطن العربي نتيجة ضعفها، فكان ذلك عاملاً من عوامل زعزعة ثقة العرب بالعثمانيين ومنبهاً لهم للنهوض والتكتل من أجل دفع الخطر الذي يتهددهم[٧٥].

وقد تناول مؤلفو (تاريخ ١) و(تاريخ ٣) نهضة العرب الحديثة وثورتهم على الاتحاديين من منطلق حقيقة وجود العرب كأمة لها لغة واحدة وتاريخ مشترك وجغرافية محددة بتكوين ثقافي ووعي مشترك ورغبتهم في حياة أفضل ومستقبل زاهر في إطار الدولة العثمانية وفي نطاق التعاون بين الأمتين العربية والتركية على أساس الند للند، بعد أن أصبح العرب يشكلون نصف سكان الدولة العثمانية. ولكن نمو الوعي القومي لدى الأتراك الاتحاديين ورغبتهم في إنشاء دولة عثمانية حديثة على النمط الغربي مع تطبيق سياسة التتريك منذ أن سيطروا على الحكم عام ١٩٠٩ دون أي اعتبار للوجود العربي في هذه الدولة، رغم اشتراكهم مع العرب في الدين والتراث، أثار حفيظة العرب، ولا سيما بعد أن رفض الاتحاديون رغبة الشريف حسين، أمير الحجاز، في الحكم اللامركزي للولايات العربية وسياسة العنف والسخرة واحتكار القوت التي اتبعها جمال باشا حاكم بلاد الشام (سوريا) خلال ١٩١٥ ـ ١٩١٧ وتعليقه لعشرات من قادة الفكر والرأي العرب على أعواد المشانق في بيروت ودمشق. ولم يلجأ العرب إلى الثورة ضد العثمانيين إلا بعد أن فشلت كافة جهودهم في إقناع الحكام الأتراك من جمعية الاتحاد والترقي بالاعتراف برغبة الشريف حسين بن علي في اللامركزية وسعيه لتنفيذها[٧٦]. وقد انفرد كتاب (تاريخ ٣) لدى استعراضه لتاريخ سوريا المعاصر والتأكيد على «تآمر فرنسا لسلخ لواء الاسكندرون عن سوريا وضمه إلى تركيا»[٧٧].

ولكن الكتب المدرسية السورية تتحدث عن اغتصاب تركيا للمناطق التالية من الأراضي السورية[٧٨]:

١ ـ منطقة كيليكية وتشمل ولاية اضنه.

(٧٤) المصدر نفسه، ص ١٠٥، وريان وطوالبة، المصدر نفسه، ص ٥٧، وج ٢، ص ٢٠٥.
(٧٥) الكرد [وآخرون]، المصدر نفسه، ص ١٠٣.
(٧٦) المصدر نفسه، ص ٢٠٠ ـ ٢٠٣، وريان وطوالبة، المصدر نفسه، ج٢، ص ٥٢ ـ ٦٤.
(٧٧) ريان وطوالبة، المصدر نفسه، ج ٢، ص ٨٧ ـ ٨٨.
(٧٨) **تاريخ العرب الحديث والمعاصر**، مجموعة من المؤلفين (دمشق: منشورات وزارة التربية، ١٩٩٧ ـ ١٩٩٨)، ص ٣٥٨.

٢ ـ إقليم كليس وعنتاب.

٣ ـ إقليم الجزيرة العليا ويضم الرها [اورفا] وحران وماردين وديار بكر.

٤ ـ لواء الاسكندرون.

حيث يعتقد مؤلفو كتاب **تاريخ العرب الحديث والمعاصر** المقرر لطلبة البكالوريا ـ القسم الأدبي من الثانويات السورية أن «قيام الدولة العربية الواحدة لا يتحقق طالما أن هناك أجزاء مغتصبة في قلب الوطن العربي وأطرافه. فبالإضافة إلى اغتصاب فلسطين من قبل الصهاينة واعتبار قضية فلسطين قضية العرب الأولى ومحور نضالهم، عمل الاستعمار على سلب أجزاء من الوطن العربي في فترات تاريخية متفاوتة، وهذه الأجزاء، هي:

- لواء الاسكندرون والتخوم الشمالية لحدود الوطن العربي مع تركيا.
- إقليم الاحواز والجزر العربية في الخليج العربي مع إيران.
- اريتريا، الأوغادين وانفندي مع الحبشة وكينيا.
- مدينتا سبتة ومليلة والجزر العربية في المغرب العربي مع اسبانيا»[٧٩].

وقد اتضح من تحليل نصوص المجموعة، بعد حصر المفردات ذات المدلول العثماني، ان هذه الكتب التي بحثت عن التاريخ العثماني في أدوار الفتوحات الأولى من جهة والتاريخ الحديث من جهة أخرى، قد تناولت قضيتي الاستعمار والقومية كمفردتين مفتاحيتين للدلالة على سيطرة العثمانيين على البلاد العربية وردود الفعل العربية حولها من خلال سياق الكلمات ذات المدلول العثماني والاتحادي (حزب الاتحاد والترقي) في علاقاتهما بهاتين المفردتين المفتاحيتين، على رغم عدم إيراد المؤلفين للفظة الاستعمار بدلالته الأوروبية الحديثة (الامبريالية) ودوافعها الاقتصادية والاستغلالية في القرنين التاسع عشر والعشرين، وإنما أوردوا مفردة «الفتح» ذات النبرة الإسلامية ومرادفاتها ذات المدلولات الدينية. ولكنهم تطرقوا إلى مظاهر الاستعمار بمفهومه الأوروبي الحديث عند تناولهم للعلاقات القائمة بين العرب والعثمانيين اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً من خلال «عدم اهتمامهم بالتطور الاقتصادي في البلاد العربية بسبب انشغالهم بالحروب ولسوء نظام الالتزام وهجرة معظم الفلاحين من أراضيهم لعجزهم عن دفع الضرائب للملتزمين»[٨٠].

(٧٩) المصدر نفسه، ص ٣٥٧.
(٨٠) الطراونة [وآخرون]، **تاريخ العرب والعالم**، ص ٣٣، وريان وطوالبة، المصدر نفسه، ص ٤٦.

وكانت الضرائب «تجمع عن طريق الالتزام... وبموجبه كان أحد ذوي النفوذ من الترك أو المماليك أو التجار، يتعهد بجمع الضرائب من جهة ويمنح في سبيل ذلك كل السلطات، فضلاً عن إعفاء أرضه من الضرائب. وكان للملتزم حقوق على الفلاحين فهم يعملون في أرضه بالسخرة (أي بلا مقابل) ويضعون أنفسهم وما يملكون رهن إشارته»[٨١]، بعد أن «قام العثمانيون بتقسيم البلاد العربية إلى ولايات تابعة إلى العاصمة اسطنبول ونصبوا عليها ولاة عثمانيين ووضعوا فيها حاميات عثمانية»[٨٢]. ومن هنا فقد «كان الحكم العثماني مقتصراً على المدن الكبيرة بينما كان الحكم في بقية البلاد للأمراء والإقطاعيين ولمشايخ العرب»[٨٣] «لأن الحكم العثماني كان حكماً غير مباشر، ولكنه يتفاوت في ذلك من بلد إلى آخر... لأنه كان هنالك نوع من الحكم العثماني أكثر مركزية»[٨٤]. ولذلك فقد «ظلت مناصب السلطة العليا في الغالب وقفاً على الأتراك»[٨٥]. ولما كان في كل ولاية ثلاثة أنواع رئيسة من القوى العسكرية هي الجند الاقطاعي والانكشارية (ينيجرية) والقوات الخاصة أو المرتزقة، فقد «اعتمدت الدولة في أول عهدها على الجند الإقطاعي، حيث منح رئيس الجند أرضاً يستغلها لمصلحته على هيئة إقطاع مقابل خدماته العسكرية، وكان يتوجب على صاحب الإقطاع أن يقدم للدولة وقت الحرب عدداً من الفرسان بكامل أسلحتهم. كما كان من واجب أصحاب الإقطاع، حفظ الأمن والنظام في إقطاعاتهم»[٨٦]. و«قد ترتب على ذلك أن أصيبت الأحوال الاقتصادية من زراعة وصناعة وتجارة بالانحطاط والتأخر، كما اتسمت الحياة الاجتماعية بالجمود والتخلف»[٨٧]، ولا سيما أن «الأتراك كانوا يكونون داخل المجتمع العربي ارستقراطية حاكمة منعزلة عن بقية أجزاء المجتمع... والذين احتكروا خيرات البلاد وأهملوا الإصلاح وجعلوا همهم جمع الثروات»[٨٨]. وعندما تولى الاتحاديون السلطة في الدولة العثمانية أضافوا إلى تلك المظاهر الاقتصادية والاجتماعية نوعاً من السيطرة الثقافية والفكرية من خلال فرض

(٨١) الكرد [وآخرون]، **تاريخ العرب والمسلمين**، ص ٩٨ و٢٠٠ - ٢٠٢، وريان وطوالبة، المصدر نفسه، ج ٢، ص ٥٢ - ٦٤.

(٨٢) الكرد [وآخرون]، المصدر نفسه، ص ٩٧.

(٨٣) المصدر نفسه، ص ١٠١.

(٨٤) ريان وطوالبة، المصدر نفسه، ج ١، ص ٤١.

(٨٥) المصدر نفسه، ج ١، ص ٤٢.

(٨٦) المصدر نفسه، ج ١، ص ٤٥ - ٤٦، والكرد [وآخرون]، المصدر نفسه، ص ١٠٣ - ١٠٤.

(٨٧) ريان وطوالبة، المصدر نفسه، ج ١، ص ٤٩، والكرد [وآخرون]، المصدر نفسه، ص ١٠٢ و١٠٥.

(٨٨) ريان وطوالبة، المصدر نفسه، ج ١، ص ٥١، والكرد [وآخرون]، المصدر نفسه، ص ١٠١.

اللغة التركية[٨٩] وجعل التعليم مقتصراً على المعلمين الأتراك[٩٠]. وإذا أضفنا إلى ذلك استبداد الاتحاديين واستعلاءهم القومي وتمايزهم الطبقي وحب السيطرة على الأقوام الأخرى بعد أن ابتعدوا عن التسامح المعروف عن الشريعة الإسلامية ولجأوا إلى شنق أحرار العرب[٩١]، اكتملت لدينا صورة الاتحاديين التسلطية الاستعمارية التي يقر بها المفكرون الأتراك أنفسهم اليوم[٩٢] والتي ثار ضدها العرب بقيادة الشريف حسين بن علي عام ١٩١٦، والأتراك بقيادة مصطفى كمال أتاتورك عام ١٩١٩ بعد أن خنع الاتحاديون للغزاة الأجانب ورضوا باحتلال الانكليز لعاصمة الخلافة الإسلامية اسطنبول وتقسيم الفرنسيين والطليان والروس واليونانيين لبلاد الأناضول فيما بينهم ووضعها تحت سيطرتهم. ومن هنا فإن مؤلفي هذه الكتب المدرسية الأردنية يميزون بين الأتراك العثمانيين والأتراك الاتحاديين، ففي الوقت الذي تصور هذه الكتب الأتراك العثمانيين في قوالب صورية إيجابية وواقعية، تصور الاتحاديين في قوالب سلبية وبأوصاف رديئة، لأن أولئك المؤلفين يعدون العوامل النفسية والسمات والصفات الخاصة بالشخصية الاتحادية وتداعياتها من أهم جوانب النزاع التاريخية والسياسية والاستعمارية في الشرق الأوسط. ولكن ذلك لا يعني أن الثقافة التركية استبدادية أو أن منطلقات الفكر التركي هي استعمارية وتسلطية، وإنما ذلك ناتج من تسلط الاتحاديين واستبدادهم النابعين «عن فراغ سياسي وحضاري لفهم إشكاليات الحكم العثماني وفهم طبيعة فسيفساء القوميات التي تتركب منها الدولة، بل إنهم - أي الاتحاديين - عبروا عن قلة خبرتهم لفهم آلية الحكم والدفاع عن مصالح الدولة العليا حفاظاً على وحدتها السياسية على الأقل»[٩٣].

ولذلك فإن المفردتين المفتاحيتين (القومية والاستعمار) والعلاقات القائمة بينهما وبين الكلمات ذات الطابع العثماني - الاتحادي الواردة في هذه الكتب التاريخية التدريسية في الأردن مع مركباتها الاسمية المتصلة بها وتكراراتها، هي:

(٨٩) ريان وطوالبة، المصدر نفسه، ج ١، ص ٥٣، والطراونة [وآخرون]، **تاريخ العرب والعالم**، ص ٣٥.

(٩٠) الطراونة [وآخرون]، المصدر نفسه، ص ٣٥، وريان وطوالبة، المصدر نفسه، ج ١، ص ٥٣.

(٩١) ريان وطوالبة، المصدر نفسه، ج ٢، ص ٨٧ - ٨٨.

(٩٢) انظر رد أورهان كولوغلو على المناقشات التي دارت حول بحث: أورهان كولوغلو، «أهمية الموروث التاريخي العربي - العثماني وتأثيره في العلاقات العربية - التركية (الورقة الأولى)،» ورقة قدمت إلى: **العلاقات العربية - التركية: حوار مستقبلي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية** (بيروت: المركز، ١٩٩٥)، ص ٩٢.

(٩٣) التميمي، **دراسات في التاريخ العربي - العثماني، ١٤٥٣ - ١٩١٨**، ص ٥٢.

الجدول رقم (٤ ـ ١)
المفردات المفتاحية وعلاقاتها ومركباتها وتكراراتها

المفردة	عدد مرات ورودها
العثمانيون	١٤
الأتراك	١٠
العرب (العربية)	١٢
الاتحاد والترقي	٦
التتريك	٤
الفتح التركي	٤
ولاة عثمانيون	٦
القومية العربية	٣
حاميات عثمانية	٣
السيطرة العثمانية	٣
الثورة العربية	٤
الفتح العثماني	٢
دولة الخلافة العثمانية	٢
السلطنة العثمانية	٢
عدم التدخل في الشؤون العربية	٣
زعامة العالم الإسلامي	٣
بساطة الحكم العثماني	٢
دولة العرب والأتراك	٢
التسامح العثماني	٢
ضرب الأمراء العرب ببعضهم	٢
التسلط الاتحادي	٤
استبداد الاتحاد والترقي	٤
التمايز الطبقي الاتحادي	٢
أرستقراطية عثمانية حاكمة	٢
تحقيق الوحدة السياسية العربية	٢
إنقاذ العرب من الغزو الأجنبي	٤
التعصب القومي الاتحادي	٣
التزام العثمانيين بالشريعة الإسلامية	٣
تبني العثمانيين سياسة العزلة	٤
شنق الاتحاديين لأحرار العرب	٤
ابتعاد الاتحاديين عن الشريعة الإسلامية	٢
احترام العثمانيين للغة العربية	٢
اعتقال الاتحاديين للشباب العربي	٢
مصادرة الاتحاديين للأموال والممتلكات	٢
عدم اعتراف الاتحاديين بمطالب العرب	٢
تشريد الاتحاديين للأسر العربية	٢
ثورة العرب استهدفت وحدتهم	٢

ومن تحليل هذه المفردات المشتركة بين تلك الكتب المدرسية نتوصل إلى أن مؤلفي هذه الكتب قد أفرزوا الكلمات المفتاحية الواردة فيها بشكل واضح بحصر سياق استخدام كل كلمة مفتاحية في مجال أهميتها الدلالية وعلاقاتها القائمة بكلمتي «العثمانية» و«الاتحادي» أو «الاتحاد والترقي»، حيث يمكننا تأشير تكرار وتوزيع هاتين الكلمتين المفتاحيتين مع مركباتهما الاسمية وأفعالهما (مع عدم تطرقنا إلى الأوصاف الرديئة المشتركة بينهما: التخلف وانتشار الرشوة والجهل والمرض والحكم المطلق ونظام الإقطاع وانغماسهم بالترف واللهو) وفق الجدول رقم (٤ ـ ٢):

الجدول رقم (٤ ـ ٢)
تكرارات الكلمات المفتاحية ذات المدلول العثماني والاتحادي وأفعالهما في الكتب المدرسية الأردنية

أفعال العثمانيين		أرقام الكتب المدرسية	أفعال الاتحاديين		أرقام الكتب المدرسية
الحميدة	الرديئة		الحميدة	الرديئة	
حماة للبلاد العربية والإسلامية	–	١+٣+٢	–	التمايز الطبقي	٣+٢
تميزوا بالبساطة في الحكم	–	٣+١+٢	–	التتريك	٣+٢+١
إشراك الشعب بتحمل المسؤوليات	–	٣+١+٢	–	الاستبداد	٣+٢+١
–	عزل العرب عن الحضارة الغربية	٣+١			
–	لم يهتموا بالاقتصاد	٣+١+٢	–	شنق أحرار العرب	٣+١
–	نظام الالتزام في الضرائب	٣+١+٢	–	القيام بأعمال السخرة	٣+١
إنقاذ البلاد العربية من الغزو الأجنبي	–	٣+١+٢			
الالتزام بالشريعة الإسلامية	–	٣+٢+١	–	سجن الشباب العربي	٣+٢+١
تقدم الحرف	–	٣+١+٢	–	المركزية الإدارية	٣+١
تجارة نشيطة	–	١+٢	–	التعصب القومي	١+٣
عدم التدخل في شؤون العرب	–	١+٢+٣	–	مصادرة الأموال والأملاك وابتزازها	١+٣
زعامة العالم الإسلامي	–	٢+١	–	الابتعاد عن الشريعة الإسلامية	٣+١
إحياء الخلافة	–	٣+٢+١	–	دخول الحرب العالمية الأولى بلا داع	٣+٢+١
–	ضرب الأمراء العرب بعضهم بالبعض	٣+١	–		
أثروا في الحياة العربية	–	٢+ ١	–		
تأثروا بالثقافة العربية	–	٣+١			
توحيد البلاد العربية سياسياً	–	٣+١			
تحقيق الهدوء والاستقرار	–	٣			
احترام العثمانيين للغة العربية	–	١+٢			

فإذا ما وضعنا جانباً الأوصاف الرديئة المشتركة للعثمانيين والاتحاديين والتي أوردها مؤلفو الكتب المدرسية الأردنية كالتخلف وانتشار الرشوة والجهل والمرض ونظام الإقطاع والحكم المطلق، وانغماسهم بالترف واللهو وتبني سياسة العزلة، فإننا نجد ١٢ صفة حميدة للعثمانيين من خلال أعمالهم الحميدة التي قاموا بها لمنفعة العرب والمسلمين، منها: إحياء الخلافة الإسلامية، إنقاذ البلاد العربية والإسلامية من الغزو الأجنبي، حماية الإسلام وبلادهم، الالتزام بالشريعة الإسلامية، عدم التدخل في شؤون البلاد العربية، تحقيق الوحدة السياسية للعرب، احترام العثمانيين للغة والثقافة العربية، تقدم الحرف الصناعية والتجارة، زعامة العالم الإسلامي وحمايته من الأطماع الأجنبية. في حين لم تذكر تلك الكتب صفة حميدة واحدة للاتحاديين وإنما أوردت لهم ١٢ صفة رديئة لقيامهم بأعمال التتريك والاستبداد والسخرة والتمايز الطبقي والمركزية الإدارية والتعصب القومي، وإلقاء الشباب العربي في السجون، ومصادرة الأموال والأملاك، والابتعاد عن الشريعة الإسلامية، وشنق أحرار العرب.

ولكن تلك الصورة الإيجابية للعثمانيين تجاه الصورة السلبية للاتحاديين لا تعني أن العثمانيين قد سلموا من النقد الموضوعي لبعض أعمالهم الإدارية والاقتصادية التي مارسوها في الولايات العربية في العهد العثماني مثل عدم اهتمامهم بتطوير الاقتصاد العربي في مجالات الزراعة والصناعة والتجارة، وأخذهم بنظام الالتزام في جمع الضرائب الذي أدى إلى هجرة الفلاحين لقراهم وحقولهم وتركهم لمهنة الزراعة بسبب التبعات الباهظة من جراء تطبيق ذلك النظام وتعنت الملتزمين واستغلالهم للفلاحين. إضافة إلى قيام بعض الولاة العثمانيين بضرب الأمراء العرب بعضهم بالبعض الآخر[٩٤] في محاولتهم للسيطرة على الأوضاع المتردية في الولايات العربية، وعزل الوطن العربي عن التيارات الخارجية والمؤثرات الدولية.

وعندما تقوم هذه الكتب بإيراد الجوانب الإيجابية والسلبية حول الأتراك، فإننا نلاحظ على مؤلفي تلك الكتب:

ـ أنهم تجنبوا الأخطاء الواقعية التي ارتكبها المستشرقون لدى تناولهم للعلاقات العربية ـ التركية والتاريخ العربي المعاصر، لأن هؤلاء المؤلفين قد درسوا تلك «الفترة المظلمة» من تاريخ تلك العلاقات بموضوعية المؤرخ الجاد والمحايد في إيراد الحقائق حولها.

ـ ابتعدوا عن التحيز والأحكام المسبقة والتناول الايديولوجي لحقائق التاريخ العثماني، فجاءت معالجاتهم مراجعة وتقويماً لماض يمتد إلى أكثر من ألف عام وشديد

(٩٤) ريان وطوالبة، **مذكرة في تاريخ العرب الحديث**، ج ١، ص ٦٦.

الصلة بالانعطافات والمتغيرات الحادة في الفكر والثقافة والسياسة والمزاج الاجتماعي التي صاغت العلاقات العربية ـ التركية في الخمسين سنة الأخيرة (١٨٦٥ ـ ١٩١٦) بكل صورها النمطية المقولبة الإيجابية والسلبية. ومن هنا نتفق مع د. علي محافظة بأن «صورة الأتراك في كتب التاريخ المقررة في مراحل التعليم العام في الأردن ليست صورة مشوهة بل هي صورة حقيقية ليس فيها أي آثار للحقد والكراهية ضدهم. إنها تعطي الأتراك العثمانيين ما لهم وما عليهم بروح موضوعية إلى حد كبير. ولعل النقص الوحيد فيها تجاهل تاريخ تركيا المعاصر وعدم الخوض في علاقات العرب معها. ولا شك في أن هذا التجاهل لا يخدم رغبة الأردن وتركيا في تعزيز العلاقات بينهما وتنميتها على مختلف الصعد. هذا من جانب الأردن، ولا بد من أن يحدث تعديل مماثل في كتب التاريخ المدرسية في تركيا. وهو أمر نتمنى لو أن أحد الباحثين الأتراك قد تناوله في هذا المؤتمر»[٩٥].

ثانياً: صورة الأتراك في الكتب المدرسية التونسية

الكتب المدرسية التونسية التي تناولت بالدراسة تاريخ الدولة العثمانية في التعليم التونسي العام، هي كتب للتعليم الابتدائي والثانوي والمنحصرة في ثلاثة كتب، هي:

ـ **فصول في تاريخ تونس:** السنة السادسة من التعليم الابتدائي[٩٦]، وقد رمزنا له برمز (ت. ت. ١).

ـ **كتاب التاريخ** لتلاميذ السنة الثالثة ثانوي[٩٧]، وقد رمزنا له برمز (ت. ت. ٢).

ـ **كتاب التاريخ** لتلامذة السنة الرابعة ثانوي ـ شعبة الآداب[٩٨]، وقد أشرنا إليه برمز (ت. ت. ٣).

(٩٥) انظر بحث محافظة، «صورة الأتراك في كتب التاريخ المقررة في التعليم العام في الأردن،» ص ٤ والذي نشر في: **المجلة التاريخية العربية للدراسات العثمانية** (تونس)، العددان ٧ ـ ٨ (تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣)، ص ٣٥٤ ـ ٣٥٥.

(٩٦) محمد الهاشمي زين العابدين [وآخرون]، **فصول في تاريخ تونس**، السنة السادسة من التعليم الابتدائي (تونس: وزارة التربية القومية؛ الشركة التونسية للتوزيع، ١٩٨٤)، ٦ ص في درسين من مجموع ٢٦ درساً يضمه الكتاب.

(٩٧) عبد المجيد ذويب [وآخرون]، **كتاب التاريخ**، لتلاميذ السنة الثالثة ثانوي (تونس: وزارة التربية القومية، ١٩٧٧)، ٧ ص من الفصل الأخير، من مجموع ١١ فصلاً يتألف منه الكتاب.

(٩٨) رشيد التومي [وآخرون]، **كتاب التاريخ**، لتلامذة السنة الرابعة ثانوي ـ شعبة الآداب (تونس: وزارة التربية القومية، [د.ت.])، ١١ درساً من مجموع ٢٠ درساً مع إشارات إلى العثمانيين في معظم صفحات الكتاب.

ولما كانت معظم المعلومات الواردة في الكتابين الأولين تعد تكراراً للمعلومات التاريخية الواردة في الكتاب الثالث، لأن الكتابين المذكورين بمثابة المدخل لدراسة الدولة العثمانية، فإن معظم استشهاداتنا قد انصبت على الكتاب الأخير، مع الإشارة إلى الكتابين الأولين كلما استدعت الحاجة ذلك.

ومن خلال دراسة نصوص كتب التاريخ للدراسة العامة في تونس، فإننا نجد وجهين للحكم العثماني في شمال أفريقيا: الوجه المشرق البناء للحكم العثماني في حماية الإسلام والمسلمين وديارهم(٩٩)، والوجه المظلم لحكم الأتراك الذين كانوا من أجناس وملل ونحل مختلفة طارئة على البلاد والتي كانت تعمل للاستحواذ على السلطة والثروة بكل الطرق والوسائل من ظلم واستبداد وقتل(١٠٠).

ومن هنا كانت نظرة العرب المغاربة السلبية لأتراك منطقتهم الذين كانوا عناصر اضطراب وثورة وإجرام بعد أن اتبعوا سياسة تعسفية تجاه أراضي القبائل البدوية في ولايات شمال افريقيا واغتصبوها واعتبروها أراضي أميرية تابعة للدولة(١٠١)، تختلف عن نظرتهم الايجابية للعثمانيين الذين وصفوا بأنهم «مولعون جداً بالنظام في كل الأمور ولا يهملون شيئاً للحصول عليه»(١٠٢) من جهة، كما أن هذا التمييز بين الأتراك والعثمانيين ومرادفاتهما في علاقاتهما المتماثلة أو المتقاطعة مع العرب يدلنا على الكلمات المفتاحية الواردة في هذه الكتب، من جهة أخرى. ولذلك سنقوم بتحليل دلالات الألفاظ (Lexicology) لهذه المفردات الثلاث: الأتراك والعثمانيين والعرب، وارتباطها بالإسلام وفي علاقاتها المشاركة والمعاكسة ضمن السياق العام لاستخدام هذه المفردات المفتاحية من جهة، وتصنيف مجالاتها الدلالية من حيث الصفات والأفعال وإعادة تجميعها وفق المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدينية من جهة أخرى، لأن علماء اللسانيات يستخدمون في تحليل المفردات الدلالية مصطلحاً حديثاً هو «العلاقات الدلالية» الذي يبحث عن العلاقات بين تلك الكلمات. وقد تولد هذا الاصطلاح من دراسة الحقول الدلالية، حيث ظهر أن معنى الكلمة لا يتضح إلا من خلال بيان علاقاتها مع الكلمات الأخرى ضمن الحقل الذي تنتمي إليه تلك الكلمات، وهو ما اصطلح علماء اللسانيات (Linguistics) على تسميته بالتحليل التجزيئي لاعتقادهم بأن معنى الكلمة عبارة عن مجموعة عناصر تكوينية أو نوايات معنوية أو مكونات دلالية.

(٩٩) زين العابدين [وآخرون]، **فصول في تاريخ تونس**، ص ٥٣ و١٥٢.

(١٠٠) ذويب [وآخرون]، **كتاب التاريخ**، ص ١٨٨.

(١٠١) التومي [وآخرون]، **كتاب التاريخ**، ص ٣٤ ـ ٣٥.

(١٠٢) المصدر نفسه، ص ٣٤.

الجدول رقم (٤ ـ ٣)

المفردات ذات الطابع العثماني الواردة في كتب المجموعة مع تكراراتها

المفردة	التكرارات
العثمانيون	١٩
العرب	١٦
الأتراك	١٢
المماليك	٤
المسلمون	٨
الاتحاد والترقي	٤
البربر	٤
الانكشارية	٦
الأكراد	٢
الخلافة	٨
الإسلام	١٥
التتريك	٢
العالم الإسلامي	٤
الفرس	٦
العالم العربي	٢
البلاد العربية	١٠
الجهاد	٨
الإمبراطورية العثمانية	٣
الدين الإسلامي	١٤
الفترة العثمانية	٣
الحكم العثماني	٣
العهد العثماني	٢
الفتح العثماني	٦
الدولة العثمانية	١٥
خليفة المسلمين	٨
المبادىء الإسلامية	٦
اللغة التركية	٤
اللغة العربية	٦
الحضارة الإسلامية	٨
التاريخ الإسلامي	٨
التوسع العثماني	٨
عثماني	١٧
الشيعة	٤
الصفويون	٦
إمبراطورية إسلامية	٨
سيطرة الأتراك	٤
الطرق الدينية	٨

يتبع

تابع

المذهب الحنفي	٦
المذهب المالكي	٤
التيارات الحضارية الأوروبية	٤
عظمة العثمانيين	٨
تسلط الأتراك الأجانب	٦
الفئة التركية الأجنبية الحاكمة	٤
الولايات العربية	٨
تركي	٨
السلاطين العثمانيون	٨
النشاط الاقتصادي	٨

وقد ظهر من دراسة هذه المفردات وتكراراتها أن الكلمات المفتاحية التي تشكل مفاهيم كلية أو فاعلين يتصلون بها في الكتب المدرسية التونسية الثلاثة، هي:

العثمانيون	١٩
عثماني	١٧
العرب	١٦
الدولة العثمانية	١٥
الإسلام	١٥
الدين الإسلامي	١٤
الأتراك	١٢
البلاد العربية	١٠
اللغة (الثقافة) العربية	٨
خليفة المسلمين	٨
إمبراطورية إسلامية	٨
الاستيلاء العثماني	٨
الحضارة الإسلامية	٨
عظمة العثمانيين	٨
تركي	٨
المسلمون	٨
الخلافة	٨
الجهاد	٨
الولايات العربية	٨
العربي	٨
السلاطين العثمانيون	٨

وإذا ما أخذنا في الاعتبار المجال الدلالي لكل كلمة من هذه الكلمات، والعلاقات الداخلية فيما بينها من أجل تحليلها مع مركباتها الاسمية، لظهر لنا الإطار

العام لصورة الأتراك في الكتب المدرسية التونسية من خلال المفاهيم الكلية الثلاثة: العثمانيون والإسلام والعرب، وفق الجدول رقم (٤ ـ ٤):

الجدول رقم (٤ ـ ٤)

صورة الأتراك في الكتب المدرسية التونسية

الكلمات المفتاحية		ت.ت. ١	ت.ت. ٢	ت.ت. ٣
١ ـ مفاهيم كلية إسلامية	٦١			
الإسلام	١٥	١	١	١٣
الدين الإسلامي	١٤	٢	١	١١
الإمبراطورية الإسلامية	٨	-	-	٨
الحضارة الإسلامية	٨	-	-	٨
الخلافة	٨	١	-	٧
الجهاد	٨	١	-	٧
٢ ـ مفاهيم كلية عربية	٤٢			
العرب	١٦	٢	-	١٤
البلاد العربية	١٠	-	١	٩
اللغة (الثقافة) العربية	٨	-	-	٨
ولاية عربية (عثمانية)	٨	١	١	٦
٣ ـ مفاهيم كلية عثمانية	٧٢			
العثمانيون	١٩	٢	٦	١١
الدولة العثمانية	١٥	-	٣	١٢
الأتراك	١٢	٣	-	٩
عظمة العثمانيين وإنجازاتهم	٩	-	٣	٦
الاستيلاء العثماني	٩	١	٣	٥
السلاطين العثمانيون	٨	١	٣	٤
٤ ـ الفاعلون الرئيسيون	٤١			
عثماني	١٧	١	٣	١٣
تركي	٨	١	-	٧
عربي	٨	-	-	٨
مسلم	٨	٢	٢	٤

ومن خلال تحليل معطيات الجدول رقم (٤ ـ ٤) يتضح لنا أن المفاهيم الكلية العثمانية تتميز بأعلى نسبة من التكرار سواء بالقياس إلى الكلمات المفتاحية الأخرى أو مرادفاتها في سياق استخدام كل كلمة مفتاحية ضمن المجموعة، لأنها حصلت على ٧٢ تكراراً من خلال علاقة العثمانيين بالدولة العثمانية وإنجازاتها من الفتوحات والنشاط

الاقتصادي من جهة، وارتباطهم بالأتراك والسلاطين العثمانيين من جهة أخرى. تليها في المرتبة، المفاهيم الكلية الاسلامية (٦١ تكراراً) نظراً لقيام العثمانيين بحماية الدين الإسلامي والمسلمين وإعادة هيبة الخلافة الإسلامية من خلال إقامة امبراطورية إسلامية بالدعوة إلى الجهاد لنشر الحضارة الإسلامية بفتح معظم مناطق البلقان والقفقاس. وحظيت المفاهيم الكلية العربية بالمرتبة الثالثة (٤٢ تكراراً) من خلال نشاط الفاعلين الأتراك العثمانيين المسلمين وعلاقاتهم بالعرب.

وإذا نظرنا إلى هذه المفاهيم الكلية المفتاحية الثلاثة: العثمانيون والإسلام والعرب الواردة في هذه الكتب، فإننا نجدها من ناحية التكامل الوظيفي صورة متكاملة بعضها لبعض في ظل الخلافة الإسلامية التي مارست دوراً كبيراً في نشر الحضارة الإسلامية بشكل بناء ولم تنقطع عنه إلا مع التراجع الحضاري أمام الغزو الفكري الغربي وأطماعه الاستعمارية ومؤامرات التحالف الاستعماري مع الانبعاث الديني المسيحي وحركة التبشير للسيطرة على العالم الإسلامي، مما أدى إلى تجميد طاقات الأمة، وسلب منها جميع الوظائف التي تتصل بالعلم والمجتمع والحضارة، ولا سيما في السنوات العشر الأخيرة من حياة الدولة العثمانية. ففيها اقتصرت فعاليات الأمة الإسلامية، ضمن فكرة الاتحاد الإسلامي، على الجوانب الفردية وعلى نطاق ضيق، بعد أن كان بإمكان كل من هذه المفاهيم أن يتمثل ويستوعب المفهومين الآخرين لأن ثمة قواسم مشتركة عامة كانت تسود بينها وتدفع بها إلى التكامل المعرفي والحضاري.. وكان يمكن للعرب والعثمانيين أن يجتمعا في الإسلام، كما كان يمكن للإسلام والعرب أن يجتمعا في العثمانيين، في وقت اجتمع فيه العثمانيون والاسلام في مؤسسة الخلافة العربية. «فقد رحب العرب بالفاتحين العثمانيين، لأنهم رأوا فيهم غزاة مسلمين هبوا لنجدتهم وتخليصهم من الأخطار الخارجية التي تهددهم»[١٠٣] لأن العثمانيين حكموا البلاد العربية «عن طريق الدين إذ كان الإسلام هو العامل الأساسي الذي ربط العرب بالأتراك وجعلهم يرضون بحكمهم على الرغم من أنهم ينتمون إلى قومية مغايرة لقوميتهم»[١٠٤]. إن «الصبغة الدينية المتغلبة على الحكم العثماني [الدولة] سهل عليها ضم البلاد الإسلامية لرايتها وطوع لها حكم جميع تلك الأصقاع بسهولة وكتب لها ولاء المواطنين مدة تفوق الأربعة قرون»[١٠٥]، بل إن المؤرخ التونسي د. رشاد الإمام

(١٠٣) الكرد [وآخرون]، **تاريخ العرب والمسلمين**، ص ١١٥؛ ريان وطوالبة، **مذكرة في تاريخ العرب الحديث**، ج ١، ص ٣٩، والحسناوي، «الوطن العربي في ظل الحكم العثماني من خلال كتب التاريخ لمرحلة الدراسة الإعدادية بليبيا،» ص ١٩٩.

(١٠٤) التومي [وآخرون]، المصدر نفسه، ص ١٥.

(١٠٥) رشاد محيي الدين الإمام، «صورة الدولة العثمانية والأتراك في الكتاب المدرسي التونسي،» **المجلة التاريخية العربية للدراسات العثمانية**، العددان ٧ ـ ٨ (تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣)، ص ٣٨.

يذهب إلى أن مؤلفي الكتب المدرسية التونسية يرون «انتقال الخلافة إلى السلطان سليم الأول بعد فتحه للقاهرة بشكل عملي هو الأجدر بها»[١٠٦] بعد أن فقدت الخلافة العباسية في مصر هيبتها، ولا سيما أن العرب كانوا يرون في الدولة العثمانية دولتهم والخلافة خلافتهم، في حين عد العثمانيون العرب إخوة لهم، بل إنهم أطلقوا عليهم صفة «القوم النجب» لأنهم خميرة الإسلام ولتمييزهم من باقي مواطني الدولة العثمانية. كما أن العثمانيين قاموا منذ تشكيل امبراطوريتهم وتحمل مسؤليات الخلافة الإسلامية، بصياغة هذا التكامل الحضاري في نظرية للحكم ويؤلف الدين الإسلامي والهوية العثمانية والمعاصرة ـ من خلال الأخذ بالإصلاح الديني والأفكار الغربية الحديثة التي تتلاءم مع منطلقات الشريعة الإسلامية ـ إطار هذه النظرية التي أطلق عليها المفكرون العثمانيون توليفة الدين والهوية والحداثة. غير أن استيلاء حزب الاتحاد والترقي على السلطة بعد الانقلاب العثماني عام ١٩٠٨ الذي يؤكد معظم المؤرخين الأتراك وبعض الكتاب الغربيين المنصفين أنه كان الوليد غير الشرعي لمؤامرة دولية لتقسيم الدولة العثمانية والاستحواذ على ممتلكاتها ومقدمة لإلغاء الخلافة الإسلامية التي كانت العقبة الكبرى أمام استيلاء الصهاينة على فلسطين والرابطة التي تجمع المسلمين من أفغانستان في الشرق إلى نواكشوط في الغرب، واتباع الاتحاديين لسياسة البطش والقسوة والاستبداد في حكم الدولة العثمانية وتبنيهم لفكرة التعصب القومي والفكري، أدى بمفكرهم ومنظرهم السياسي ضياء كوك الب إلى تغيير هذه التوليفة السياسية المنسجمة إلى توليفة «الإسلام والقومية والمعاصرة»، مما أدى إلى طرح فكرة «الإسلام التركي» التي كانت القاعدة التي أرسيت عليها العلمانية التركية كأيديولوجية للجمهورية التركية.

فإذا كان بعض المفكرين العرب يعتقدون أن العثمانيين قد استعمروا العرب باسم الدين الإسلامي[١٠٧]، أي أنهم استخدموا المشاعر الدينية من خلال مؤسسة الخلافة لاستعباد العرب طيلة أربعة قرون، فإن المؤرخ التركي جمال قوطاي[١٠٨]

(١٠٦) المصدر نفسه، ص ٣٧.

(١٠٧) المصدر نفسه، ص ٣٨؛ التميمي، **دراسات في التاريخ العربي ـ العثماني، ١٤٥٣ ـ ١٩١٨**، ص ١١ والهامش رقم (٧)؛ التومي [وآخرون]، المصدر نفسه، ص ١٥، والحسناوي، «الوطن العربي في ظل الحكم العثماني من خلال كتب التاريخ لمرحلة الدراسة الإعدادية بليبيا،» ص ١٩٨.

(١٠٨) قام قوطاي بتأليف أكثر من خمسين كتاباً حول مختلف جوانب التاريخ العثماني المعاصر، وقد وردت آراؤه المذكورة في الكتب الثلاثة التالية التي نترجم عناوينها إلى العربية لمعرفة مضامينها: جمال قوطاي: **نبي الإسلام أمام التاريخ** (أنقرة: ١٩٨٨)؛ **الدرويش وحدتي وحادثة ٣١ مارس/آذار ١٩٠٩** (أنقرة: ١٩٧٦)، **والأتراك والعرب وقضية الخلافة عبر التاريخ** (أنقرة: ١٩٧٠).

والمفكر التركي إلهان أرسل[١٠٩] يعتقدان أن العرب قد استعمروا الأتراك فكرياً وثقافياً باسم الدين منذ ١٤ قرناً وحتى اليوم لأنهم ـ أي العرب ـ يفرضون على الأتراك أداء الشعائر الإسلامية باللغة العربية، في حين يمكن للأتراك ممارسة تلك المشاعر بلغتهم التركية للتخلص من ذلك الاستعمار العربي. ولكن هذا الاهتمام العربي بأداء الأتراك لشعائرهم الدينية وفق الأصول المرعية يتجاوب مع الواقع الإسلامي في تركيا من جهة، ومع إيلاء العرب أهمية كبرى على حفاظ الأتراك لدينهم الإسلامي وتعاطفهم مع كافة المسلمين ـ ومن ضمنهم العرب ـ في قضاياهم المصيرية من جهة أخرى. ولذلك فقد راعى العرب مشاعر الأتراك ـ بعد تأسيسهم لجمهوريتهم ـ ولم يتدخلوا في شؤونهم أو في الإخلال بنظامهم العلماني القائم باعتباره خياراً تركياً لا يحق لأحد التدخل فيه أو محاولة تغييره.

وبالاعتماد على علم المفردات المعجمية المترابطة بعضها ببعض(Lexicologic Words) أو علم الدلالات اللفظية، نستطيع تحليل المفاهيم الكلية الثلاثة الواردة في النصوص من خلال الكلمات المحورية المتعلقة بكل مفهوم من تلك المفاهيم من جهة، وبيان مقارباتها الدينامية مع المفهومين الآخرين استكمالاً للوصول إلى وضع الإطار الصحيح لنشاطات القوى الفاعلة في علاقاتها المنسجمة أو المتعارضة بعضها مع بعض من جهة أخرى. ومن هنا فإننا سنتناول بالبحث عناصر مجموعة الكتب المدرسية التونسية في المحاور الثلاثة التالية:

١ ـ نظرة العثمانيين إلى الإسلام

يقول الكاتب الإسلامي التركي وهبي قاراقاش حول تبني العثمانيين للشريعة الإسلامية ودفاعهم عنها وتنفيذها بروح التسامح والعدل من خلال سماحهم بالحرية الدينية والمساواة والإخاء لمواطني الدولة من كل الأديان والأجناس والألوان «لقد كان العثمانيون مؤمنين ويستمدون قوة حكمهم من الدين الإسلامي، ولذلك لم يتوسلوا بممارسة الظلم والاستبداد والتعذيب ضد ٣٦ قومية ودين ومذهب تضمها الدولة بين جوانحها، لأن القضية التي نذر العثمانيون أنفسهم لها لم تكن العنصرية أو القومية وإنما هي الإسلام وكيفية الدفاع عنه، ولا سيما أنه ليست للعنصرية أية فضيلة ولا رحمة ولا تتمتع بالحق والحقيقة. في حين أن الدين الإسلامي يجمع جميع هذه الحسنات. ولهذا فإن الإسلام هو الاسم الآخر للإنسانية الحقيقية. ومن هنا فإن

(١٠٩) في كتابه: İlhan Arsel, *Arap Milliyetçiliği ve Türkler*, Büyük Fikir Kitaplari Dizisi; 28 (Ankara: Remzi Kitapevi, 1973; Otukan, 1976).

أولئك الذين تولوا الحكم بدل العثمانيين وحطموا الدولة العثمانية تخلوا عن الإسلام أيضاً»[١١٠].

فهل استمر العثمانيون في الحكم في شمال أفريقيا العربية بالتسامح والعدل والمساواة نفسها؟

يؤكد د. رشاد الإمام أن المؤلفين التونسيين أجمعوا على «اهتمام العثمانيين بالدين الإسلامي وهو الهدف الأسمى لهم»[١١١] «لأنهم كانوا حماة العقيدة الإسلامية والدين الحنيف وكرسوا إمكاناتهم المختلفة في تحقيق هذا الهدف الأسمى. وهذا ظاهر إلى درجة أن المظاهر الأخرى الاقتصادية والسياسية والاجتماعية بدت ثانوية وغير أساسية»[١١٢]، ولذلك يقول مؤلفو كتاب (ت. ت. ٣) «كان المجتمع العثماني بحكم اتساع الامبراطورية، يتكون من عناصر متنوعة في الدين واللغة والجنس، فهناك المسلمون من عرب وأتراك وفرس وبربر... ومسيحيون أوروبيون أغلبهم من الشعوب السلافية ويهود وعبيد، وقد تمتع هؤلاء جميعاً بالحرية الدينية طبقاً لمبادىء الإسلام. وان حكم العثمانيين سمح بالحرية الدينية والمساواة بين المذاهب الإسلامية. فعلى الرغم من أن الدين الإسلامي كان الدين الرسمي للدولة على المذهب الحنفي، فقد بقي المذهب المالكي محتفظاً بمكانته وتأثيره وكذلك المذهب الشيعي وبخاصة في العراق وفارس»[١١٣]. ولذلك فقد عمل العثمانيون على أن يسبقوا الفرس في الاستيلاء على الشام ومصر وسائر البلاد العربية ليجعلوا من دولتهم امبراطورية إسلامية كبرى أكثر رعاياها من المسلمين وفي حوزتها الحرمان الشريفان، بل إن رشيد التومي يؤكد حرص العثمانيين على نشر الدين الإسلامي بالقول «واهتم العثمانيون بالدين فكان حرصهم على نشر الدين لا يقل عن حرصهم على توسيع امبراطوريتهم»[١١٤].

ولما كان **كتاب التاريخ** لرشيد التومي والآخرين أوسع تلك الكتب الثلاثة في تناول الدولة العثمانية: تاريخاً وإدارة واقتصاداً وثقافة وديناً، فإنه قد تناول الناحية الدينية لدى العثمانيين بتفصيلات أكثر من كتابي محمد الهاشمي زين العابدين والآخرين (ت. ت. ١) وعبد المجيد ذويب والآخرين (ت. ت. ٢) حيث تناول مشكلتي انتقال الخلافة إلى العثمانيين والصراع المذهبي السياسي بين الدولتين الصفوية

(١١٠) Vehbi Karakaş, *Nasıl Muslumanız*, 4. Baskı (İstanbul: Tımaş YY., 1993), sh. 150-151.

(١١١) الإمام، «صورة الدولة العثمانية والأتراك في الكتاب المدرسي التونسي،» ص ٤٦.

(١١٢) المصدر نفسه، ص ٣٦.

(١١٣) التومي [وآخرون]، كتاب التاريخ، ص ٣٧ ـ ٣٨.

(١١٤) المصدر نفسه، ص ٣٨.

الشيعية والعثمانية السنية في الشرق الأوسط. فقد انفرد رشيد التومي بذكر مختلف الآراء حول تحول الخلافة إلى سليم الأول بعد فتحه للقاهرة، غير أنه كباقي مؤلفي هذه الكتب يلح على أن الخلافة انتقلت للسلطان عملياً وهو الأجدر بها[115]. وبذلك يرد على الشكوك الدائرة حول كيفية انتقال الخلافة إلى العثمانيين[116] عندما يقول «ومهما يكن من أمر فإن الخلافة العباسية بالقاهرة قد انقرضت عملياً بفتح السلطان سليم الأول لمصر وموت الخليفة العباسي المتوكل على الله، لذلك آلت الخلافة ضمنياً إلى العثمانيين سواء أكان ذلك بالتناول أم بدونه. فالمسلمون شعروا بقوة العثمانيين وسلطانهم وهيبتهم منذ استطاع سليم الأول فتح بلاد الشام ومصر وضم الحرمين الشريفين لامبراطوريته[117]، وقد تجلت عظمة العثمانيين بفتح القسطنطينية واحتلال جزء كبير من أوروبا المسيحية. ولذلك فقد اعتبر المسلمون السلطان سليم الأول خليفة للمسلمين ولا سيما أن هناك ارتباطاً متيناً بين حماية الحرمين الشريفين والخلافة، فلا يمكن أن يكون حامي الحرمين الشريفين إلا إذا كان خليفة المسلمين. وهكذا لم يتردد المسلمون في مدائحهم ومراسلاتهم للسلطان سليم الأول وغيره بتسميته بلقب «خليفة الله في الأرض» و«خير الخلفاء»، فاعتبر السلطان سليم الأول خليفة المسلمين وحامي الحرمين الشريفين منذ تم له فتح مصر سنة ١٥١٧، فانتقلت تبعاً لذلك عاصمة الخلافة الإسلامية لأول مرة في تاريخ المسلمين من القاهرة العربية إلى الآستانة العثمانية. ولأول مرة أيضاً يتولى الخلافة الإسلامية خليفة من غير أصل عربي وبالأحرى من غير قريش»[118].

فإذا كان مؤلفو كتب التاريخ المدرسية في المشرق العربي يتفقون مع زملائهم في المغرب العربي على أن اسطنبول أصبحت مركز الثقل الجديد في العالم الإسلامي وعاصمة الخلافة التي تولاها عنصر غير عربي[119]، فإن مؤلفي المغرب العربي يعدون إعلان السلطان سليم نفسه خليفة للمسلمين بعد فتح مصر، انتقالاً للخلافة إلى السلطان العثماني، عندما جعل التومي ورفاقه عنوان أحد فصول كتابهم «سليم الأول وانتقال الخلافة»[120]. ولهذا فقد «كان السلطان يمثل السلطة السياسية والعسكرية

(١١٥) الإمام، المصدر نفسه، ص ٣٧.

(١١٦) الطراونة [وآخرون]، **تاريخ العرب والعالم**، ص ٣٤، و**تاريخ العرب الحديث والمعاصر**، ص ١٣، الهامش رقم (١).

(١١٧) التومي [وآخرون]، **كتاب التاريخ**، ص ١٣.

(١١٨) المصدر نفسه، ص ١٣.

(١١٩) المصدر نفسه، ص ١٣؛ ريان وطوالبة، **مذكرة في تاريخ العرب الحديث**، ج ١، ص ٣٤؛ ذويب [وآخرون]، **كتاب التاريخ**، ص ١٩١، والكرد [وآخرون]، **تاريخ العرب والمسلمين**، ص ٩٤.

(١٢٠) التومي [وآخرون]،المصدر نفسه، ص ٥ و١٠.

والدينية. فقد أصبح خليفة المسلمين منذ فتح مصر، فللسلطان السلطة المطلقة على رعاياه وعلى جميع موارد الدولة، فسلطته وإرادته هي القانون، فكان يعلن الحرب ويعقد السلم ويتصرف في أموال الدولة دون رقيب»[121] ويؤكد مؤلفو كتب التاريخ المدرسية في مشرق الوطن العربي ومغربه على تمتع رجال الدين والمؤسسات والممتلكات الدينية بالامتيازات وان رجال الدين كانوا يشكلون مع الأشراف، وهم طبقة اجتماعية يعود أفرادها بالنسب إلى الرسول الكريم، طبقة متميزة وكانوا معفيين من الضرائب ومن التجنيد[122]، وكان منهم أشراف مكة الذين احتفظوا بحكم الحجاز مع اعترافهم بالسيادة العثمانية. كما أن مؤلفي الكتب المدرسية التونسية يؤكدون تسامح العثمانيين الديني مقابل تعصب الأوروبيين - ولا سيما الإسبان - الديني وظلمهم ووحشيتهم «فعندما استولى العثمانيون على بلغراد عام ١٥٢١ توجه السلطان العثماني وصلى صلاة الجمعة في إحدى كنائسها التي تحولت فيما بعد إلى مسجد»[123]. في حين يذكر مؤلفو (ت.ت. ١) في فصل «الإسبان في تونس» ما يلي: «ولما دخل الحسن [الحفصي] إلى القصبة [يقصد تونس] واطمأن الناس وقعد كل صانع من صناعته وأهل الربع فتحوا ربعهم، دهمهم عدو الدين فهجمت النصارى عليهم على حين غفلة والأسواق مفتوحة فأخذوا ما فيها من الأمتعة وقتلوا أهلها وسلبوا خلقاً كثيراً وفر الناس بعيالهم ممن قدر على الهرب وراحوا إلى ناحية زغوان. فبعث عظيم النصارى شارلمان إلى العرب وجعل لهم عجلاً على كل مسلم إثراء له فخرجت العربان في طلبهم وأخرجوهم من كل شعب وواد وأتوا بهم إلى النصارى... وكان الخطب جسيماً». وهذه الواقعة هي المعبر عنها بخطرة الأربعاء وكان السلطان [الحفصي] أباح البلد للنصارى ثلاثة أيام، وقيل في هذه الواقعة: أسر الثلث ومات الثلث وهرب الثلث. وسمعت من شيوخ البلد [والقول لابن ابي الدينار مؤلف كتاب **المؤنس في أخبار افريقية وتونس**] من يقول عدد كل ثلث ستون ألفاً»[124].

ولما كانت السلطة الدينية متركزة بيد السلطان باعتباره خليفة المسلمين والقيم على تنفيذ الشريعة الإسلامية، فقد كان يساعده في هذا المجال شيخ الإسلام الذي أصدر فتوى «اعتبرت الشيعة منحرفين عن الدين الإسلامي وتجب محاربتهم، لذا اتخذ السلطان سليم الأول من مساعدة الشيعة الصفويين لشقيقه أحمد ذريعة لشن هجوم

(١٢١) المصدر نفسه، ص ٣١.

(١٢٢) **تاريخ العرب الحديث والمعاصر**، ص ٢٥؛ الكرد [وآخرون]، **تاريخ العرب والمسلمين**، الطراونة [وآخرون]، **تاريخ العرب والعالم**، ص ٣٥، وذويب [وآخرون]، المصدر نفسه، ص ٣٥.

(١٢٣) ذويب [وآخرون]، المصدر نفسه، ص ٣٩.

(١٢٤) زين العابدين [وآخرون]، **فصول في تاريخ تونس**، ص ٥١.

سريع على الدولة الصفوية»[١٢٥]. أما مؤلفو كتاب (ت.ت. ١) فإنهم يعتقدون أن العامل السياسي لعب دوراً كبيراً في الحرب العثمانية ـ الصفوية، بالقول «ثم وجه العثمانيون معظم نشاطهم الحربي إلى الشرق عندما تولى الشاه اسماعيل الصفوي حكم إيران وبدأ سياسته بنشر مذهب الشيعة خارج حدود بلاده في العراق والأناضول فنهض العثمانيون لمقاومته، وهزم السلطان سليم الأول الايرانيين في موقعة جالديران سنة ١٥١٤، وعمل العثمانيون على أن يسبقوا الفرس في الاستيلاء على الشام ومصر وسائر البلاد العربية ليجعلوا من دولتهم امبراطورية اسلامية كبرى أكثر رعاياها من المسلمين وفي حوزتها الحرمان الشريفان»[١٢٦]. ويذهب عباس الكرد[١٢٧] إلى أن الصراع الصفوي ـ العثماني كان صراعاً سياسياً ومظهراً من مظاهر الرغبة في زعامة العالم الإسلامي والتي حققها العثمانيون بالانتصار على الصفويين في موقعة جالديران، وتغلبهم على المماليك بالاستيلاء على مصر والشام وافريقيا الشمالية، بالإضافة إلى الجزيرة العربية.

وتؤيد وقائع قيام صفي الدين الأردبيلي ـ الجد الأعلى للشاه اسماعيل الصفوي ومؤسس الأسرة الصفوية الحاكمة في إيران، وهم في الأصل من تركمان الخروف الأبيض (آق قويونلو) وينتسب من ناحية الأم إلى السلطان أوزون حسن ـ بترك المذهب السني واعتناق المذهب الشيعي تبعاً لآق قويونلية والقراقويونلية (الخروف الأسود) وهما القبيلتان التركمانيتان اللتان حكمتا العراق قرابة قرن من الزمان، ومحاولة الشاه اسماعيل الصفوي الذي تولى حكم إيران «باتباع سياسة نشر مذهب الشيعة خارج حدود بلاده في العراق والأناضول»[١٢٨]، على رغم أن الشاه اسماعيل الصفوي (١٤٨٦ ـ ١٥٢٤) يعد من الشعراء الأتراك الكلاسيكيين في القرن السادس عشر وله ديوانا **دهامنه وديوان خطابي** الصادرين باللهجة الآذرية التركية في باكو عام ١٩٥٨.

ومع هذا التسامح الديني والمذهبي المعروف عن العثمانيين، فإن رشيد التومي ومؤلفي كتاب (ت.ت. ٣) ينفردون بالتأكيد على قيام العثمانيين باستغلال سلطتهم السياسية لنشر مذهبهم الحنفي وتمييز من يعتنقه، ولا سيما في تونس العاصمة، بالقول «وعرفت العاصمة بأنها من أكبر معاقل المذهب المالكي في بلاد المغرب

(١٢٥) التومي [وآخرون]، **كتاب التاريخ**، ص ٢٢٧.
(١٢٦) ذويب [وآخرون]، **كتاب التاريخ**، ص ١٩١.
(١٢٧) الكرد [وآخرون]، **تاريخ العرب والمسلمين**، ص ٩٢.
(١٢٨) ذويب [وآخرون]، المصدر نفسه، ص ١٩١.

والأندلس. ولكن هذا العصر كان إيذاناً بدخول المذهب الحنفي للبلاد على يد الأتراك الذين يتمذهبون به. لذلك استغلوا سلطتهم السياسية لينشروا المذهب الجديد في العاصمة والمدن الساحلية مثل المهدية والمنستير وسوسة»[١٢٩]. ولكني أعتقد أن المؤلفين المذكورين لا يقصدون بالأتراك الحكام العثمانيين وإنما جنود المماليك والانكشارية «التي ظلت مصدر الرعب إلى عدة قرون»[١٣٠] و«الذين بقدر ما كانوا عامل قوة وبطولات في فترة تاريخية سابقة، أصبحوا، فيما بعد، عنصر نهب واعتداء على الأهالي بتونس»[١٣١].

ولدى الحديث عن تدين العثمانيين وتغلب المظهر الديني على الإنجازات العثمانية في مختلف المجالات تقريباً[١٣٢]، لا بد من التطرق إلى قضية الجهاد من خلال عمليات القرصنة التي تحولت إلى صناعة «وهو النشاط الذي دوخ الدول الأوروبية وأساطيلها التجارية وبخاصة في البحر الأبيض المتوسط. وكانت القرصنة ذات أهداف اقتصادية وعسكرية ودينية بالدرجة الأولى، ومن الملاحظ أن الكتب المدرسية في تونس أكدت أن القرصنة عمل اقتصادي وعسكري وديني إيجابي وينظر إلى إنجازاتها بمنظار الجهاد في سبيل الله»[١٣٣]، «فقد قويت حركة الجهاد ـ في العهد العثماني ـ عند المسلمين واختلطت بدافع الكسب المادي، إذ أصبحت حركة القرصنة أشبه ما تكون بالمشروعات التجارية يساهم فيها الأغنياء بتجهيز مراكب الجهاد التي كانت تدر عليهم غنائم وفيرة خاصة عندما يقع بعض بحارة السفن المسيحية في الأسر فيطلبون منهم فدية كبيرة حسب أهمية شخصياتهم أو يحولونهم إلى عبيد. وقد بلغ عدد الأسرى المسيحيين في تونس في بعض الأحيان من سبعة آلاف إلى عشرين ألف أسير»[١٣٤]. وقد خير هؤلاء الأسرى بين الفدية أو الاسترقاق أو الدخول في الإسلام، والفضل في هذه السياسة يرجع لنظام الدولة العثمانية التي جعلت من القرصنة حركة جهاد وفداء. وعظمت الاستفادة من الأسرى في التحاقهم بمختلف المهن فاشتغلوا في الفلاحة والصناعة والتجارة، واتخذ بعض الناس من عبيدهم كتاباً ووكلاء على أموالهم. وعومل العبيد عموماً معاملة حسنة، بالرغم من صبغة العنف التي طغت على ذلك العصر»[١٣٥].

(١٢٩) التومي [وآخرون]، **كتاب التاريخ**، ص ٢٢٧.
(١٣٠) المصدر نفسه، ص ٨٩.
(١٣١) زين العابدين [وآخرون]، **فصول في تاريخ تونس**، ص ٥٣.
(١٣٢) الإمام، «صورة الدولة العثمانية والأتراك في الكتاب المدرسي التونسي،» ص ٣٦.
(١٣٣) المصدر نفسه، ص ٤١ ـ ٤٢.
(١٣٤) ذويب [وآخرون]، **كتاب التاريخ**، ص ٣٣٨ ـ ٣٣٩.
(١٣٥) الإمام، المصدر نفسه، ص ٤٢ ـ ٤٣.

وعلى رغم تأكيد مؤلفي الكتب المدرسية التونسية على ازدهار الحياة الثقافية في العهد العثماني في تونس[١٣٦]، فإنهم يتفقون مع مؤلفي الكتب المدرسية الأردنية على نشر العثمانيين لظاهرة التمائم والتعاويذ والايمان بالخرافات وتبسيط عقلية المجتمع وتجميدها وجعلها تؤمن بالخوارق مما أدى إلى تخلف المجتمع[١٣٧].

٢ ـ العلاقات المنسجمة والمتعارضة بين العرب والأتراك في المغرب العربي

اتصل عرب المغرب بالعثمانيين عن طريق «فتح» مصر، وقد تحمس مؤلفو الكتب المدرسية التونسية للعثمانيين بحيث إنهم عدوا فتوحاتهم في البلاد الاسلامية انتصارات عظيمة، حيث يذكر التومي ورفاقه عن تلك الفتوحات ما يلي «تولى سليمان القانوني العرش العثماني في ظروف ملائمة، فقد ورث عن والده سليم الأول جيشاً عظيماً وخزائن تفيض ذهباً وفضة وامبراطورية مترامية الأطراف مستقرة الأوضاع، خاصة بعد الانتصارات العظيمة التي حققها سليم الأول على الدولة الصفوية وسحقه لدولة المماليك في الشام ومصر»[١٣٨]. ويؤكد د. الإمام أن «هذا النص الذي أورده المؤلفون والمقتبس من كتاب ابن اياس **بدائع الزهور** لأكبر دليل على إعجاب هؤلاء الكتاب واستبشارهم بالوجود العثماني في البلاد الاسلامية»[١٣٩].

وقد استخدم هؤلاء المؤلفون كلمة «الفتح» ومرادفاتها بالمفهوم الديني للدلالة على إنقاذ المسلمين من الأعداء الطامعين في بلادهم وحماية الحرمين الشريفين من دنس الأعداء. «ففي عهد سليم الأول تركزت الفتوحات العثمانية في المشرق العربي، فتم فتح بلاد الشام وفلسطين ومصر وانضمت الجزيرة العربية إلى حظيرة الدولة العثمانية، فأصبح السلطان سليم الأول خليفة المسلمين وحامي الحرمين الشريفين»[١٤٠]. ولذلك لم ترد كلمة «احتلال» إلا مرة واحدة في هذه الكتب التونسية وذلك في شبه عنوان لدى التومي ورفاقه «احتلال [العثمانيين] فارس والعراق: لم يهمل السلطان [سليم الأول] خطر الدولة الصفوية الفارسية التي لم تعترف به كخليفة للمسلمين»[١٤١] لأن هؤلاء الكتاب يكنون الاحترام للخلفاء العثمانيين، ولذلك فقد أوردوا حولهم العديد

(١٣٦) ذويب [وآخرون]، المصدر نفسه، ص ٣٨، ١٨٧، ١٩٦، ٢٢٥ و٢٣١.
(١٣٧) المصدر نفسه، ص ٤٧، والكرد [وآخرون]، **تاريخ العرب والمسلمين**، ص ١٠٤.
(١٣٨) ذويب [وآخرون]، المصدر نفسه، ص ١٧.
(١٣٩) الإمام، «صورة الدولة العثمانية والأتراك في الكتاب المدرسي التونسي،» ص ٣٥.
(١٤٠) ذويب [وآخرون]، المصدر نفسه، ص ٥.
(١٤١) المصدر نفسه، ص ٢٣.

من الصفات الحميدة، حيث «نلاحظ أن هذه الصفات والمقولات التي ركز عليها المؤلفون جميعها محببة ومرغوب فيها، بل تعتبر عاملاً إيجابياً لنجاح أنظمة الحكم، وتجلب للمتصف بها الاحترام والتقدير والإعجاب خاصة من تلاميذ المرحلة الثانوية، مرحلة المراهقة وعبادة البطولات والكمالات»[١٤٢].

وإذا كان هؤلاء المؤلفون قد أوردوا الأوصاف المتميزة للسلطان العثماني وللأتراك العثمانيين وأضافوا إليهم كل الأعمال الايجابية البناءة، فإنهم قد وصفوا «الاتراك» بالأعمال السلبية الهدامة، لأن المقصود بهم هم جنود الانكشارية والمماليك والعرب والبربر المسلمون الذين استخدمهم سنان باشا وزير السلطان سليم الثاني (١٥٢٤ ـ ١٥٧٤) في جيشه عندما طرد الاسبان من البلاد وأصبحت ولاية عثمانية[١٤٣]، وهم الذين اتبعوا سياسة تعسفية تجاه أراضي القبائل البدوية في شمال أفريقيا فاغتصبوها واعتبروها أميرية تابعة للدولة[١٤٤] لكي يقوموا هم وحدهم باستغلالها، ولا سيما أن «المجتمع العثماني كان بحكم اتساع الامبراطورية يتكون من عناصر متنوعة في الدين واللغة والجنس، فهناك المسلمون من عرب وأتراك وفرس وبربر... ومسيحيون أوروبيون أغلبهم من الشعوب السلافية ويهود وعبيد»[١٤٥].

وقد كان أهم صناعة عمل فيها هؤلاء الأتراك بنجاح هي صناعة القرصنة وهو النشاط الذي دوخ الدول الأوروبية وأساطيلها التجارية خاصة في البحر الأبيض المتوسط الذي حولته تونس وبقية الولايات العثمانية بشمال افريقيا «إلى بحر اسلامي، وبالتالي فليس للدول المسيحية حق الملاحة فيه بدون ترخيص»[١٤٦]. ويؤكد مؤلفو تلك الكتب على أن دور الدولة العثمانية في مساندة القرصنة بشمال افريقيا، التي هي جهاد في سبيل الدفاع عن الإسلام والمسلمين كان قوياً إلى درجة انهكت قوى اسبانيا «وشتتت جهودها وكبدها خسائر كبيرة في العتاد والأرواح. ورغم ما بذلت من جهود فلم تحقق سيطرة مطلقة على ذلك البحر واستطاع بعض القراصنة بمساعدة العثمانيين أن يقضوا مضجعها»[١٤٧]. ولهذا فقد حرصت الدول الأوروبية بسبب نشاط القرصنة التونسية ـ التركية على تمتين علاقاتها مع تونس وذلك حفاظاً لمصالحها وحماية

(١٤٢) الإمام، المصدر نفسه، ص ٣٢.
(١٤٣) زين العابدين [وآخرون]، **فصول في تاريخ تونس**، ص ٥٠.
(١٤٤) المصدر نفسه، ص ٤٨.
(١٤٥) الإمام، المصدر نفسه، ص ٤١.
(١٤٦) ذويب [وآخرون]، **كتاب التاريخ**، ص ٣٣٧.
(١٤٧) المصدر نفسه، ص ١٤٧.

لرعاياها، وبخاصة بعد نمو حركة القرصنة اثر طرد المسلمين من الأندلس»[148].

ولكن يجب ألا نخلط في موضوع القرصنة بين الجنود الأتراك من الانكشاريين والمماليك الذين استوطنوا شمال أفريقيا بعد أن دالت دولتهم برحيل سنان باشا من المغرب، وبين الأتراك العثمانيين في الأسطول العثماني «الذي طوره السلطان سليمان القانوني حتى أصبح يضم ثلاثمائة سفينة وساعده على ذلك أمراء أكفاء (قابودانات البحر) كخير الدين بربروسا ودرغوت باشا وبيالي باشا وهم أجانب في الأصل، حتى أصبح للسلطان سليمان أسطول عظيم مجهز تجهيزاً حسناً ومزوداً ببحارة تمرسوا بالحروب وسيطروا على البحر المتوسط وحملوا الهول حتى الشواطىء الاسبانية»[149]. وإن كان كلاهما: الأتراك والعثمانيون يعمل في صناعة القرصنة، ولكن كل منهما كان يعمل من أجل تحقيق أغراضه الخاصة: العثمانيون لتحقيق البطولات العسكرية والسياسية والدينية وفرق الجند الانكشارية أو كما يطلق عليهم في تونس «جند الترك» الذين بقدر ما كانوا عامل قوة وبطولات في فترة تاريخية سابقة، أصبحوا ـ فيما بعد ـ عنصر نهب واعتداء على الأهالي بتونس[150]. ولم يندمج هذا الخليط من الأجناس الأتراك ـ من حيث الهوية ـ اجتماعياً مع سكان الجزائر أيضاً، بل كانوا عنصر تمرد ضد الباشوات الأتراك أنفسهم وضد رؤساء البحر (اميرالات البحر) فيها، لأنهم كانوا يمثلون أجناساً طارئة في البلاد من أتراك وإغريق وغيرهم من الملل والنحل المختلفة التي كانت تعمل للاستحواذ على السلطة والثروة في تونس والجزائر بكل الطرق والوسائل[151]. ولذلك يعتقد التومي ورفاقه[152] أن هؤلاء الأتراك هم الذين اتبعوا سياسة تعسفية تجاه الأراضي المشاعة فاغتصبوها واعتبروها أميرية تابعة للدولة. ورغم أنهم يعطفون هذا التعسف على الأتراك وليس على العثمانيين، فإنهم يقرون بأن الدولة العثمانية احتفظت بالنظام الاجتماعي والاقتصادي لدى الشعوب التي تم إخضاعها لنفوذها بحيث بقيت تلك الأراضي والسلطة الإدارية والسياسية بأيدي الإقطاعيين المحليين[153].

ولكن على رغم تأكيد زين العابدين[154] ورشيد التومي[155] والذويب[156] مع

(١٤٨) المصدر نفسه، ص ٣٣٨.

(١٤٩) الإمام، المصدر نفسه، ص ٢٥.

(١٥٠) زين العابدين [وآخرون]، **فصول في تاريخ تونس**، ص ٥٣.

(١٥١) ذويب [وآخرون]، **كتاب التاريخ**، ص ١٥٢، ١٦٣ و١٨٨.

(١٥٢) المصدر نفسه، ص ٣٤ ـ ٣٥.

(١٥٣) المصدر نفسه، ص ٢٤٤.

(١٥٤) زين العابدين [وآخرون]، **فصول في تاريخ تونس**، ص ٥٠ ـ ٥٢.

(١٥٥) ذويب [وآخرون]، المصدر نفسه، ص ١٤٧.

(١٥٦) المصدر نفسه، ص ١٨٨.

رفاقهم مؤلفي الكتب المدرسية التونسية على عظمة العثمانيين في البلقان بخاصة وأوروبا الوسطى بشكل عام، وانتباههم لخطر الغزو البرتغالي ـ الاسباني لشمال أفريقيا والخليج العربي، فإنهم لم يعيروا أهمية لما يجري في الأندلس، في وقت كان بإمكانهم نجدة إخوانهم المسلمين هناك. وبذلك كانوا يغيرون وجه التاريخ والجغرافية في العالم القديم، ولا سيما أن قوتهم البحرية الضاربة في البحر الأبيض المتوسط، وعظمة المركز المرموق للعثمانيين بعد أن أصبحوا حكماً في السياسة الأوروبية[157]، وتعاون مسلمي شمال افريقيا معهم نتيجة صلاتهم ـ أي العثمانيين ـ القوية بهم، كان يمكن أن يكون سبيلاً لإنقاذ مسلمي الأندلس.

وإذا كانت بلدان شمال افريقيا العربية، لا تشكو ـ على لسان مؤلفي كتبها المدرسية ـ من العزلة التي ضربها العثمانيون على بلاد المشرق العربي[158]، حيث «قامت تونس بتمتين علاقاتها كدولة مستقلة مع الدول الأوروبية خلال القرن السابع عشر وذلك لإثبات استقلالها الذاتي بالنسبة إلى الآستانة من جهة، وكسب تأييد الدول الأوروبية لها ضد ولاية الجزائر القوية عسكرياً من جهة أخرى. كما حرصت الدول الأوروبية بدورها على تدعيم هذه العلاقات وذلك لتحقيق أطماعها وحماية مصالحها بعد نمو حركة القرصنة وما ترتب عنها من مشاكل»[159]، لأنه كان للحكام المحليين في شمال أفريقيا شبه استقلال إداري في اتخاذ القرارات بحيث تحول ذلك فيما بعد إلى نوع من الحكم الذاتي المؤدي إلى الاستقلال[160]. وهم أيضاً لا يعدون العثمانيين مستعمرين لبلادهم وإنما حماة ومدافعين عنهم[161]، ولكنهم يتفقون مع مؤلفي الكتب المدرسية في مشرق الوطن العربي على قيام العثمانيين في أيامهم الأخيرة بالمصادرات

(١٥٧) المصدر نفسه، ص ٢٦.

(١٥٨) يؤكد مؤلفو كافة الكتب المدرسية العربية ومعظم المؤرخين والأدباء العرب على قيام العثمانيين بضرب نطاق من العزلة على البلدان العربية. وعلى سبيل المثال لا الحصر، انظر: الحسناوي، «الوطن العربي في ظل الحكم العثماني من خلال كتب التاريخ لمرحلة الدراسة الإعدادية بليبيا،» ص ٢٠٠؛ ريان وطوالبة، **مذكرة في تاريخ العرب الحديث**، ص ٦٢؛ **تاريخ العرب الحديث والمعاصر**، ص ٢٧؛ إحسان أوغلو، «قراءة لتاريخ الدولة العثمانية وعلاقاتها بالعالم العربي من خلال الكتب المدرسية المقررة في مصر بين عامي ١٩١٢ ـ ١٩٨٠،» ص ٩٥، وأحمد عبد الرحيم مصطفى [وآخرون]، **تاريخ العرب الحديث منذ الغزو العثماني حتى الوقت الحاضر** (القاهرة: وزارة التربية والتعليم، ١٩٦١)، ص ٢ ـ ١٦ و٢٣ ـ ٥٣. نقلاً عن: إحسان أوغلو، المصدر نفسه، ص ١٠٦.

(١٥٩) ذويب [وآخرون]، المصدر نفسه، ص ١٨٣.

(١٦٠) المصدر نفسه، ص ١٩٧.

(١٦١) انظر حول ذلك: المصدر نفسه، ص ٥ و٢٦؛ زين العابدين [وآخرون]، **فصول في تاريخ تونس**، ص ٥٠ و٥٣، وذويب [وآخرون]، المصدر نفسه، ص ٣٧ ـ ٣٨ و١٨٨.

والتسخيرات والنفي الجماعي والتتريك في الولايات العربية الخاضعة لحكمهم(١٦٢)، ومع ذلك فإن مؤلفي الكتب المدرسية التونسية يوردون العديد من الصفات الحميدة للعثمانيين، إلى جانب انتقادهم للعثمانيين وإيراد الصفات السلبية للسلاطين العثمانيين ولكن بصفة مختصرة وسريعة للتقليل من أهميتها(١٦٣).

ولقد ساعدتنا هذه المقاربة النقدية التي ساقها التومي على تفسير مقولته حول «التوسع» العثماني في المشرق والمغرب العربي «وأصبح السلطان العثماني خليفة المسلمين وحامي الحرمين الشريفين، وبذلك نجح العثمانيون بحكم البلاد العربية عن طريق الدين، إذ كان الإسلام هو العامل الأساسي الذي ربط العرب بالأتراك وجعلهم يرضون بحكمهم على الرغم من أنهم ينتمون إلى قومية مغايرة لقوميتهم»(١٦٤).

فإذا كانت النخب الفكرية والسياسية في المشرق العربي تفسر هذا «التوسع» العثماني، استعماراً للبلاد العربية ووسيلة للاستغلال والاستثمار السياسي والاقتصادي لها(١٦٥)، فإن مؤلفي الكتب المدرسية التونسية يذهبون «إلى أن الصبغة الدينية المتغلبة على الحكم العثماني سهل عليها ضم البلاد الإسلامية لرايتها وطوع لها حكم جميع الأصقاع بسهولة وكتب لها ولاء المواطنين مدة تفوق الأربعة قرون»(١٦٦). ولذلك يعتقد الكاتب المصري محمد فريد أبو حديد مؤلف كتاب **تاريخ العصور الوسطى في الشرق والغرب** ـ للسنة الثانية الثانوية أنه قد «صار للترك مجد أدبي فوق قوتهم الحربية [بعد فتح القسطنطينية] فأعلى ذلك من شأنهم بين الشعوب الإسلامية وأهلهم هذا للزعامة التي ستصبح لهم فيما بعد إذ يحلون محل المماليك المصرية في سيادة العالم الإسلامي»(١٦٧)، لأن النخب الفكرية والسياسية المغاربية تنظر إلى الدولة العثمانية التي

(١٦٢) الإمام، «صورة الدولة العثمانية والأتراك في الكتاب المدرسي التونسي،» ص ٣٢.

(١٦٣) ذويب [وآخرون]، المصدر نفسه، ص ٦ و١٠ ـ ١١.

(١٦٤) المصدر نفسه، ص ١٥.

(١٦٥) يؤكد على ذلك معظم المفكرين القوميين في المشرق العربي، إضافة إلى مؤلفي الكتب المدرسية السورية والأردنية والعراقية، في حين تختلف وجهة نظر مؤلفي الكتب المدرسية المصرية حول ذلك تبعاً للتحولات السياسية وعلاقة مصر بتركيا. لمزيد من التفاصيل، انظر: إحسان أوغلو، «قراءة لتاريخ الدولة العثمانية وعلاقاتها بالعالم العربي من خلال الكتب المدرسية المقررة في مصر بين عامي ١٩١٢ ـ ١٩٨٠،» ص ١٠٩. كما ظهر اتجاه آخر في الفكر السياسي المصري بعد نشر عبد العزيز محمد الشناوي كتابه الموسوم: **الدولة العثمانية: دولة إسلامية مفترى عليها** يميل إلى مساندة رأي النخبة السياسية والفكرية المغاربية حول اعتبار العثمانيين حماة وليسوا استعماريين.

(١٦٦) الإمام، «صورة الدولة العثمانية والأتراك في الكتاب المدرسي التونسي،» ص ٣٨.

(١٦٧) محمد فريد أبو حديد، **تاريخ العصور الوسطى في الشرق والغرب**، للسنة الثانية الثانوية (القاهرة: المطبعة الرحمانية، ١٩٢٨)، ص ٢٥٢ ـ ٢٦٢، نقلاً عن: إحسان أوغلو، المصدر نفسه، ص ١١٢.

بدأت فتوحاتها في سبيل إعلاء كلمة الإسلام والمسلمين، على أنها امتداد للدول الإسلامية السابقة لها رغم الانتقادات الكثيرة الموجهة إليها. تلك الانتقادات التي أدت إلى نشوء القوالب الصورية البنيوية التي تجعل العثمانيين والأتراك في علاقة تعارضية مع العرب من خلال اتفاقهم في المشرق والمغرب على إضفاء ثلاث صفات رديئة عليهم، هي: التتريك والاستبداد والظلم، رغم تمييز العرب المغاربة بين العثمانيين الذين ينظرون إليهم بعين الرضا وتوصف أعمالهم بالإيجابية مع توجيه النقد الموضوعي لأخطائهم، وبين المماليك وجند الترك (الانكشارية) والأتراك من حاملي الهوية العثمانية الذين يوصفون بالشقاوات وقطاع الطرق وناهبي أموال الشعب ومغتصبي الأراضي المشاعة(١٦٨).

فالتوانسة لا يعتقدون أن الدافع الأساسي للتوسع العثماني في بلادهم، هو دوافع استعمارية للسيطرة الاقليمية والاستثمار الاقتصادي وإنما لنجدة إخوانهم في الدين وإنقاذهم من الاحتلال الإسباني. ولذلك لم ترد كلمة «احتلال» إلا مرة واحدة لدى مؤلفي الكتب المدرسية التونسية(١٦٩) في وصف التوسع العثماني في البلاد التونسية، بل إن كلمة «التوسع» استعملت كصفة حميدة لدى أولئك المؤلفين بمعنى «الفتح» بمفهومه الديني عندما يعلق ذويب على فتح القسطنطينية قائلاً «فانفتح الطريق أمام الجيوش العثمانية للتوسع في شرق أوروبا»(١٧٠). ولهذا فقد عبر التومي عن استبشاره بالوجود العثماني في البلاد الإسلامية(١٧١) لامتلاك العثمانيين لتونس بعد طرد الإسبان منها بحيث صارت ولاية عثمانية بعد الاستيلاء عليها(١٧٢) لأن تدخل العثمانيين في تونس يندرج في الكتب المدرسية تحت العوامل الدينية لتطهيرهم البلاد من حكم الإسبان بعد أربعين سنة من الاحتلال(١٧٣). ومن هنا يؤكد د. رشاد الإمام «وعلى هذا نلاحظ أن هؤلاء الكتاب اعتبروا الفتح العثماني لشمال أفريقيا وخاصة تونس عامل استقرار وازدهار وتفتح في مختلف المجالات، وأن الدولة العثمانية والحكم العثماني في تونس خاصة في عهد العائلة الحسينية فتح مجالاً أوسع لتطور تونس من الداخل وشجعها على الاتصال بالتيارات الحضارية الأوروبية الحديثة»(١٧٤).

(١٦٨) زين العابدين [وآخرون]، **فصول في تاريخ تونس**، ص ٤٨ و٥٣، وذويب [وآخرون]، **كتاب التاريخ**، ص ٣٤ ـ ٣٥.

(١٦٩) ذويب [وآخرون]، المصدر نفسه، ص ٢٣.

(١٧٠) المصدر نفسه، ص ١٨٩.

(١٧١) المصدر نفسه، ص ٩.

(١٧٢) المصدر نفسه، ص ١٦٨ ـ ١٧١.

(١٧٣) المصدر نفسه، ص ١٧٠.

(١٧٤) الإمام، «صورة الدولة العثمانية والأتراك في الكتاب المدرسي التونسي،» ص ٥٠.

ويضيف زين العابدين إلى ذلك قائلاً «وقد تحققت معظم الأهداف التي وقع بسببها الفتح العثماني لتونس من محافظة على الولاية من التدخل الخارجي ونشر النظام والأمن الداخلي وتعمير البلاد وتنشيط الاقتصاد، حيث قام عدد من الحكام العثمانيين المعينين من اسطنبول بتغييرات وإصلاحات هامة غيرت وجه تاريخ البلاد»[١٧٥]. وأشار التومي إلى «أن عثمان داي (توفي عام ١٦١) استطاع أن يقر الأمن في البلاد وأن يرغب الناس في العمل. وقد قدم في عهده المهاجرون الأندلسيون فوسعوا المدن ونهضوا بالاقتصاد التونسي في مختلف مجالاته بإيعاز وتشجيع منه»[١٧٦].

وإذا كان مؤلفو الكتب التاريخية المدرسية التونسية قد تحدثوا عن الفتح العثماني بتونس ووصفوه بالإنجاز العظيم والفوز الكامل لنصرتهم تونس والمسلمين وتطهير البلاد من الاسبان[١٧٧]، فإنهم قد أشاروا أيضاً إلى «ما نال الأهالي من الظلم والاستبداد والقتل والتشريد على يد الحكام الأتراك. ويضربون مثلاً على ذلك البطش بحكم مراد الثالث (١٦٩٩ ـ ١٧٠٢) فبمجرد توليه العرش قام حكم استبدادي مريع اعتمد على أفدح أنواع الظلم والاستبداد. فقد استباح لنفسه كل أنواع المحرمات، فسفك دماء الأبرياء لمجرد الظن أو التهمة»[١٧٨]. ويضيف التومي إلى ذلك قائلاً «ولم ينفرد مراد الثالث بهذا الإجرام بل كان معظم الدايات والبايات يتقاتلون بسبب تولي السلطة. وكان معظمهم يتحالف مع الحكم الانكشاري العثماني في الجزائر للتغلب على الخصم مهما كانت النتائج على البلاد والأهالي قاتلة. فمنذ بداية الحكم العثماني وهذه الظاهرة تتكرر بصفة مستمرة في معظم العهد العثماني. فمحمد باي الذي تولى الحكم قبل مراد الثالث خاض طوال مدة حكمه صراعاً طويلاً ومريراً مع أفراد عائلته ومع الدايات ومع القبائل المتمردة التي استغلت تلك الأوضاع فعاثت في البلاد فساداً في وقت وقفت فيه الامبراطورية العثمانية موقف المتفرج»[١٧٩].

ورغم أن أولئك المؤلفين قد تحدثوا عن الظلم واستبداد وبطش الأتراك والانكشارية والدايات والبايات في تونس والجزائر، فإنهم قد تحدثوا أيضاً عن سلوك معظم العثمانيين لـ «سياسة فرق تسد» بين القبائل والاستعانة ببعضها ضد بعضها الآخر في سبيل السيطرة عليها جميعاً، كما عمل على مصادرة أراضي القبائل

(١٧٥) زين العابدين [وآخرون]، **فصول في تاريخ تونس**، ص ٥٠.
(١٧٦) ذويب [وآخرون]، **كتاب التاريخ**، ص ١٩٤.
(١٧٧) المصدر نفسه، ص ١٧٠ ـ ١٧٣.
(١٧٨) المصدر نفسه، ص ١٨٨.
(١٧٩) المصدر نفسه، ص ١٨٣.

المتمردة[١٨٠]. غير أن العلاقة التعارضية بين الأتراك والعرب تظهر جلية في الجزائر «الولاية العثمانية ذات الأهمية منذ الفتح العثماني لها، وكونها كانت ولاية ممتازة من ولايات الامبراطورية العثمانية... غير أن تلك العلاقات المتينة بدأت تضعف بمرور الأيام إلى أن أصبحت فيما بعد علاقاتها شرفية، قائمة على ما يمنحه السلطان من ألقاب تنم عن التبعية للخلافة رغم استمرار الدعاء لخلفاء آل عثمان على منابر الجزائر وطبع العملة باسمهم»[١٨١].

إن الظروف الاجتماعية المحيطة بالجزائر قد فرضت عليها خليطاً غير متجانس من الأجناس والملل، وكان الأتراك في مقدمة ذلك الخليط من الأجناس، حيث يؤكد التومي أن «هذا الجنس التركي لم يندمج اجتماعياً مع سكان البلاد الذين يحكمونهم»، ويضيف أن العلاقات بينهم لم تتجاوز دفع الضرائب. ولهذا السبب امتازت هذه المرحلة من تاريخ الجزائر باستمرار حركة التمرد على سلطة الباشوات بين الأتراك أنفسهم، ثم برزت ظاهرة مهمة وهي مشاركة سكان البلاد في ذلك التمرد. ويقول المؤلف: وهذه كانت بداية التحرك ضد اشتداد واستغلال تلك الطبقة الأجنبية الحاكمة من الأتراك وغيرهم. وقد تعاظم هذا التمرد القبلي بسبب تسلط تلك الفئة التركية الأجنبية الحاكمة على مقدرات الشعب الجزائري، حتى إن إدارة الدولة ومعظم مجالسها الحاكمة كان يشترط في أعضائها أن يكونوا جميعاً أتراكاً. ولم يسمح لسكان البلاد بمباشرة الحكم وتسيير الحياة السياسية العامة، واعتباراً من هذا الوضع المتردي في أعلى مستويات الحكم في الجزائر ظلت سلطة الدولة العثمانية في اسطنبول تضعف شيئاً فشيئاً لتفتح المجال أمام نظام استقلالي في الحكم اقتسمته طوائف تركية عديدة. وهو واقع أبرز حقيقة واضحة كما يؤكد التومي ـ تأكدت مع مرور الأيام ـ وهي «سير الجزائر المتواصل... إلى نوع من الحكم الذاتي فرضه الواقع، وهو بداية بروز الشخصية الوطنية لبلاد الجزائر في العصر الحديث رغم أن حكامها كانوا كلهم تقريباً من الأجانب»[١٨٢].

٣ ـ صورة العثمانيين والأتراك في الكتب المدرسية التونسية

تفضي دراسة الكتب المدرسية التونسية من خلال نظرة العثمانيين إلى الإسلام من جهة، وعلاقاتهم المنسجمة والمتعارضة مع العرب المغاربة من جهة أخرى، إلى وضع

(١٨٠) الإمام، «صورة الدولة العثمانية والأتراك في الكتاب المدرسي التونسي،» ص ٦٠.
(١٨١) المصدر نفسه، ص ٦١.
(١٨٢) المصدر نفسه، ص ٦١ ـ ٦٢.

الإطار العام لنظرة العرب إلى الأتراك العثمانيين كهوية قومية كانت تؤلف جزءاً من الائتلاف العثماني القائم على خليط من الأجناس والملل والنحل الذين استطاعوا تأليف تلك الامبراطورية العظمى التي دوخت أوروبا خلال القرون الوسطى وحولت البحر الأبيض المتوسط إلى بحيرة إسلامية، بل كانت لها الكلمة العليا لدى بلاط معظم ملوك أوروبا بحيث اننا نجد ملك فرنسا (فرانسوا) يوجه خطاباً إلى السلطان العثماني سليمان القانوني ويصفه بالبادشاه (السلطان) العظيم «الذي يهاجم ملك النمسا ويهزمه، بينما نحن نكر على ملك اسبانيا ونتأثر منه وإنا لنرجو ونلتمس من امبراطور العالم العظيم ـ يقصد السلطان العثماني ـ أن يدفع هذا المتعجرف [عنا] وسنكون منذ الآن الخادم المعترف بالشكر للامبراطور العظيم سيد العصر»[١٨٣].

فهل كانت صورة الأتراك والعثمانيين لدى عرب المغرب تتطابق مع هذه الصورة الإيجابية الحميدة لهم لدى الأوروبيين آنذاك؟

نود أن نؤكد عند الإجابة عن هذا السؤال حقيقتين لدى وضع الإطار العام لصورة الأتراك العثمانيين لدى عرب المغرب هما:

أ ـ إن مؤلفي الكتب المدرسية المغربية يفرقون بين الأتراك العثمانيين كقومية إسلامية وهم الذين قادوا حملة الدفاع عن تلك الأصقاع العربية الإسلامية ضد الهجمة الاستعمارية الغربية والتبشير الديني بعد سقوط الأندلس، وبين الأتراك العثمانيين كهوية سياسية وهم الخليط غير المتجانس من الملل والنحل المختلفة الذين كانوا يؤلفون «جند الترك» الذين ظلوا في بلاد المغرب بعد انسحاب العثمانيين منها ومنحهم لها استقلالاً ذاتياً مع ارتباطها بسلطة الخلافة الإسلامية. ولكن أولئك الجند الانكشاريين الذين كانوا أداة تحرير تلك البلاد من ظلم واستبداد وطغيان الإسبان أصبحوا هم فيما بعد أشقياء وقطاع طرق وناهبي أموال الشعب ومغتصبي الأراضي المشاعة في تلك الديار، لأنهم لم يستطيعوا الاندماج بالمجتمع العربي في بلاد المغرب.

ب ـ إن هذا التقسيم أو التمييز بين الأتراك العثمانيين وجند الترك من الانكشاريين وغيرهم، قد أدى بالمؤلفين التوانسة إلى إضفاء الصفات الحميدة على الأتراك العثمانيين: كمحررين وشجعان وذوي صبر وإيمان وتواضع[١٨٤] لأنهم كانوا

(١٨٣) ذويب [وآخرون]، المصدر نفسه، ص ٢٤.

(١٨٤) المصدر نفسه، ص ١٢ ـ ١٤.

صناديد الرجال الغزاة المجاهدين[١٨٥] الذين ساسوا البلاد بحكمة ونشروا الطمأنينة في النفوس، فازدهرت الفلاحة ونمت التجارة وانتعشت البلاد اقتصادياً[١٨٦]. أما جند الترك، فإنهم يوصفون في الكتب المدرسية التونسية بالتسلط والتعسف والاغتصاب والظلم والقتل والتنكيل وسفك الدماء وبعدم الثقة بعد أن أصبحوا عناصر شغب ومؤامرات وعدم استقرار في البلاد.

ولكن سوق المؤلفين التوانسة لتلك الصفات الحميدة للأتراك العثمانيين لا يعني عدم قيامهم بتوجيه الانتقادات إلى بعض السلاطين والولاة والوسطاء وملتزمي جباية الضرائب. فقد وصف التومي السلطان سليم الأول بالسفاك «لقتله خمسين ألفاً من مماليك القاهرة عند فتحه لمصر وتوليه العرش بصفة إجرامية لأنه دس السم لوالده وقتله»[١٨٧]. وأضفى التومي صفات رديئة على بعض الولاة الأتراك والملتزمين للضرائب بسبب إجحافهم وقيامهم بأعمال التسخيرات والمصادرات والنفي الجماعي والتتريك... مما أدى إلى الظلم والفقر والتشريد[١٨٨]. وهنا يجب التأكيد مرة أخرى أن المؤلفين التوانسة يميزون في نظرتهم بين السلاطين العثمانيين التي تتسم بالرضا وولاتهم من المماليك وجند الأتراك المتسلطين والوسطاء والملتزمين الذين ينظرون إليهم بعين السخط وعدم الرضا.

غير أن الصفات الحميدة التي أضفاها المؤلفون التوانسة على العثمانيين تطغى على الصفات الرديئة التي أطلقوها على الجنود الأتراك الانكشاريين من الأقوام والملل والنحل المختلفة. فقد بلغت تلك الصفات الحميدة أكثر من ضعف الصفات الرديئة، حيث بلغت صفات العثمانيين الحميدة ٦٨ صفة، بينما بلغت الصفات الرديئة التي أطلقها المؤلفون التوانسة على الجند الأتراك ٣٣ صفة، كما هو واضح في الجدول رقم (٤ ـ ٥):

(١٨٥) زين العابدين [وآخرون]، **فصول في تاريخ تونس**، ص ٥١.

(١٨٦) ذويب [وآخرون]، المصدر نفسه، ص ١٩١ ـ ١٩٢.

(١٨٧) المصدر نفسه، ص ٦ ـ ٧ و١٠ ـ ١١.

(١٨٨) المصدر نفسه، ص ٣٣.

الجدول رقم (٤ ـ ٥)

صفات الأتراك في الكتب المدرسية التونسية

الصفات / الكتاب	صفات الأتراك العثمانيين الحميدة								صفات الأتراك الانكشاريين الرديئة						
	محررون	شجعان	مؤمنون	حماة	مجاهدون	عظماء	متسامحون	متسلطون	متعسفون	مغتصبون	قتلة	قطاع طرق	متآمرون	مشاغبون	ظالمون
ت.ت. ٣	٥	٣	٣	١٦	٣	٣	٤	٣	١	٢	١	٢	١	١	١
ت.ت. ٢	٣	٢	٣	٦	٢	١	١	١	١	٢	١	٢	١	١	٢
ت.ت. ١	٢	١	٢	٤	١	٢	١	٢	١	١	١	٢	١	١	١
المجموع	١٠	٦	٨	٢٦	٦	٦	٦	٦	٣	٥	٣	٦	٣	٣	٤

وهذا يؤكد فرضيتنا الثالثة التي تذهب إلى أن عرب المغرب يعدون العثمانيين حماة للإسلام ولبلادهم من الغزو الأجنبي محررين لتلك البلاد من سيطرة القوى الاستعمارية الغربية، ولا سيما الإسبان والبرتغاليين بعد سقوط الأندلس. ومن هنا فإن ثمة اختلافات بين مؤلفي الكتب المدرسية الأردنية والتونسية في نظرتهم إلى العثمانيين، يمكننا تلخيصها بما يلي:

١ ـ لم ترد كلمة نقد واحدة حول الخلافة العثمانية كمؤسسة إسلامية ولا حول الخلفاء العثمانيين في الكتب المدرسية التونسية، رغم تأكيد التومي على أن للسلطان «سلطة مطلقة على رعاياه وعلى جميع موارد الدولة، فسلطته وإرادته هي القانون، فكان يعلن الحرب ويعقد السلم ويتصرف في أموال الدولة دون رقيب»[١٨٩]. وكان هذا التأكيد على سلطات السلطان اللامحدودة تصحبه إشارات متواصلة تربطها بصفته الدينية كخليفة للمسلمين، ولم ترد جملة واحدة في الكتب المقررة تناقش تلك السلطة اللامحدودة[١٩٠]. في حين تشير الكتب المدرسية الأردنية لدى تناولها لأحداث الثورة العربية الكبرى إلى «أن الحكم التركي [العثماني] قد ابتعد عن الشريعة الإسلامية»[١٩١]، كما يشير عباس الكرد[١٩٢] إلى انغماس أكثر السلاطين العثمانيين الذين جاؤوا بعد سليمان [القانوني] في الترف واللهو.

وتختلف نظرة أولئك المؤلفين إلى كيفية تولي العثمانيين لسلطة الخلافة، ففي الوقت الذي يعد المؤلفون الأردنيون تلك العملية بمثابة اغتصاب من السلطان سليم الأول للخلافة العربية، يرى المؤلفون التوانسة «أن الخلافة انتقلت إلى السلطان عملياً وهو أجدر بها»[١٩٣].

٢ ـ رغم اتفاق المؤلفين التوانسة مع الأردنيين في قضية فتح العثمانيين للبلاد العربية، على أنه كان «انقاذاً لها من السيطرة الأجنبية»[١٩٤] فإن المؤلفين التوانسة يؤكدون على خلاف مؤلفي الكتب المدرسية الأردنية على أهمية العنصر الديني في نظام الحكم العثماني[١٩٥] من جهة، ودور ذلك العنصر في تطهير البلاد التونسية من حكم

---

(١٨٩) المصدر نفسه، ص ٣١.

(١٩٠) الإمام، «صورة الدولة العثمانية والأتراك في الكتاب المدرسي التونسي،» ص ٣١.

(١٩١) محافظة، «صورة الأتراك في كتب التاريخ المقررة في التعليم العام في الأردن،» **المجلة التاريخية العربية للدراسات العثمانية**، ص ٣٥٤.

(١٩٢) الكرد [وآخرون]، **تاريخ العرب والمسلمين**، ص ٩٥.

(١٩٣) المصدر نفسه، ص ٩٥؛ ذويب [وآخرون]، **كتاب التاريخ**، ص ١٣ و١٧٣، وريان وطوالبة، **مذكرة في تاريخ العرب الحديث**، ص ٣٧.

(١٩٤) الكرد [وآخرون]، المصدر نفسه، ص ٩٥.

(١٩٥) ذويب [وآخرون]، المصدر نفسه، ص ١٥.

الإسبان[١٩٦] من جهة أخرى.

٣ ـ مع اتفاق الكتاب التونسيين والأردنيين على تسامح العثمانيين في أدوار تاريخهم الأولى، ولكنهم يختلفون في موقفهم منهم في أدوار تاريخهم الأخيرة. ففي الوقت الذي استمر فيه المؤلفون التوانسة على نظرتهم الايجابية إلى العثمانيين والانطباع الجيد عنهم حتى الاحتلال الأوروبي لبلادهم، فإن المؤلفين الأردنيين يؤكدون أن سياسة التتريك التي لجأت إليها جمعية الاتحاد والترقي بعد وصولها إلى الحكم عام ١٩٠٨ «قد أثارت حفيظة العرب وكرههم للحكم العثماني وخاصة بعد أن رفضت فكرة مشاركة العرب لهم في الإدارة والحكم»[١٩٧].

٤ ـ يتفق المؤلفون الأردنيون والتونسيون على عدم تدخل العثمانيين في الشؤون الداخلية لأقطار الوطن العربي خلال إدارتهم للولايات العربية[١٩٨]، كما أنهم يتفقون على اتباع العثمانيين لسياسة «فرق تسد» الاستعمارية بين القبائل ـ في المغرب العربي ـ والاستعانة ببعضها ضد البعض الآخر في سبيل السيطرة عليها جميعاً[١٩٩]، وفي ضرب الأمراء المحليين ـ في مشرق الوطن العربي ـ بعضهم ببعض[٢٠٠] للغرض نفسه، ولكنهم اختلفوا في سبب عدم تدخلهم بشؤون العرب، ففي الوقت الذي حمل فيه المؤلفون الأردنيون على تسامح العثمانيين[٢٠١]، يعتقد المؤلفون التوانسة أن ذلك يعود إلى «بعد البلاد عن مركز الخلافة من جهة، ولانشغال السلطنة العثمانية بمشاكلها الداخلية من جهة أخرى»[٢٠٢].

٥ ـ لم تكتوِ بلاد المغرب العربي بآثار التعصب القومي الذي مارسه الاتحاديون في المشرق العربي نتيجة تبنيهم للحركة الطورانية «التي نادت بسيادة العنصر التركي، على بقية القوميات الأخرى في الدولة العثمانية»[٢٠٣].

٦ ـ يتفق المؤلفون الأردنيون والتوانسة على أن الأتراك العثمانيين الذين حكموا البلاد العربية فترة طويلة تغطي حوالى الأربعة قرون، لم يستطيعوا الاندماج في

(١٩٦) المصدر نفسه، ص ١٧٠.

(١٩٧) محافظة، «صورة الأتراك في كتب التاريخ المقررة في التعليم العام في الأردن،» **المجلة التاريخية العربية للدراسات العثمانية**، ص ٣٥٣ ـ ٣٥٤.

(١٩٨) الكرد [وآخرون]، **تاريخ العرب والمسلمين**، ص ١٠٣، والتومي [وآخرون]، **كتاب التاريخ**، ص ١٨٣.

(١٩٩) التومي [وآخرون]، المصدر نفسه، ص ١٨٣.

(٢٠٠) ريان وطوالبة، **مذكرة في تاريخ العرب الحديث**، ص ٦٩.

(٢٠١) الكرد [وآخرون]، **تاريخ العرب والمسلمين**، ص ١٠٣.

(٢٠٢) التومي [وآخرون]، **كتاب التاريخ**، ص ١٨٣.

(٢٠٣) ريان وطوالبة، **مذكرة في تاريخ العرب الحديث**، ص ٦٣.

المجتمعات العربية، ولكنهم اختلفوا في نتائج ذلك الاندماج، ففي المشرق العربي «كان الأتراك يكونون داخل المجتمع العربي، ارستقراطية حاكمة منعزلة عن بقية أجزاء المجتمع، مما جعل تأثيرهم في المجتمع العربي بسيطاً»[٢٠٤]. في حين أشار التومي إلى عدم الاندماج بالقول: «إن الجنس التركي لم يندمج اجتماعياً مع سكان البلاد الذين يحكمونهم. . . بحيث إن العلاقات بينهم لم تتجاوز دفع الضرائب»[٢٠٥].

٧ ـ وإذا كان المؤلفون التوانسة والأردنيون يؤكدون على «الوجه المشرق البناء للحكم العثماني» في بلادهم، فإنهم قد أشاروا إلى «الوجه المظلم لذلك الحكم» أيضاً من خلال الظلم والاستبداد والقتل والتشريد الذي مارسته «الأجناس الطارئة على البلاد [المغربية] من أتراك وإغريق وغيرهم من الملل والنحل المختلفة التي كانت تعمل للاستحواذ على السلطة والثروة بكل الطرق والوسائل»[٢٠٦]، في حين كان الاتحاديون يمثلون ذلك الوجه المظلم للعثمانيين في بلاد المشرق العربي عندما قاموا «بتشريد الكثير من الأسر العربية بنقلها إلى بلاد الأناضول واعتقال الآلاف من الشباب وزجهم في السجون ومصادرة أموالهم وممتلكاتهم وتعليق العشرات من قادة الفكر والرأي على أعواد المشانق في بيروت ودمشق»[٢٠٧].

٨ ـ يتفق مؤلفو الكتب المدرسية العربية على أن نظام الالتزام في جمع الضرائب كان نظاماً مجحفاً في العهد العثماني[٢٠٨]، بحيث إن معظم الفلاحين قد هجروا حقولهم وقراهم هرباً من حياة الضرائب. ولكنهم يختلفون حول الوضع الاقتصادي في البلاد العربية في العهد العثماني: ففي الوقت الذي يعتقد فيه المؤلفون الأردنيون بتدهور الحالة الاقتصادية والاجتماعية في ولايات الدولة العثمانية خاصة في الولايات العربية[٢٠٩] فإن المؤلفين التوانسة يعتقدون أن بلادهم قد عاشت ازدهاراً اقتصادياً في العهد العثماني عندما «ازدهرت الحركة الصناعية والتجارية في المدن ونمت بسرعة لأن الامبراطورية أصبحت سوقاً واسعة غنية على الرغم من الكساد الذي طرأ في بعض المناطق العربية كمصر والشام إثر اكتشاف رأس الرجاء الصالح من طرف البرتغاليين»[٢١٠].

(٢٠٤) المصدر نفسه، ص ٥١.

(٢٠٥) التومي [وآخرون]، المصدر نفسه، ص ١٦٣.

(٢٠٦) المصدر نفسه، ص ١٨٨.

(٢٠٧) ريان وطوالبة، المصدر نفسه، ج ٢، ص ٥٢ ـ ٦٤.

(٢٠٨) المصدر نفسه، ص ٤٦ و٦٢؛ التومي [وآخرون]، المصدر نفسه، ص ٣٣؛ **تاريخ العرب الحديث والمعاصر**، ص ٢٧، والكرد [وآخرون]، **تاريخ العرب والمسلمين**، ص ٩٨.

(٢٠٩) ريان وطوالبة، المصدر نفسه، ص ٦٢.

(٢١٠) ذويب [وآخرون]، **كتاب التاريخ**، ص ٣٧.

٩ ـ عند حديث المؤلفين العرب للكتب المدرسية عن ميزات الحكم العثماني فإنهم يؤكدون «أنه حكم غير مباشر لإيمانهم بأن للدولة وظائف لا تتعداها: حفظ الأمن وجمع الضرائب والدفاع عن ولايات الدولة والفصل في منازعات الناس. أما ما يتعلق بقطاع الخدمات فقد اعتبر خارجاً عن مسؤوليات الدولة وترك للأفراد والجماعات»[٢١١]. غير أنهم يختلفون في كيفية اداء قطاع الخدمات من صحة وتعليم وغيرها، ففي الوقت الذي يؤمن فيه المؤلفون الأردنيون بتدهور قطاعات الخدمات في العهد العثماني في الولايات العربية[٢١٢] نظراً لانتشار الظلم وانحطاط الثقافة وتفشي الأمراض، فإن المؤلفين التوانسة يشيدون بالحكم العثماني في اهتماماته برجال العلم والمعرفة ونشر التعليم في البلاد، وتأسيس المؤسسات الاستشفائية المجانية (كالمستشفى الصادقي)، إضافة إلى إنشاء المارستانات مع تخصيص طبيب ينظر في علاج المرضى وما يحتاجون إليه من أشربة وأدوية ومن طعام وكسوة وفراش بعد أن أوقفت عليها العديد من الأحباس والأوقاف الخيرية[٢١٣].

الجدول رقم (٤ ـ ٦)

سياق الكلمات المفتاحية الدالة على السيطرة العثمانية وردود الفعل العربية وتكراراتها

أعمال العثمانيين	التكرارات	ردود الفعل العربية	التكرارات
* دخول: دخول الوطن العربي في ظل الحكم العثماني: (تاريخ ٣/ ٢٩ و٣٦ و٣٧) + (ت.ت. ٣/ ٥ و٩ ـ ١١ و١٧) + (ت.ت. ١/ ٥٠) + (ت.ت. ٢/ ١٩١)	١٠	ـ التماهي بين العرب والعثمانيين بسبب الرابطة الدينية: كان العرب يعدون الدولة العثمانية دولتهم والخليفة العثماني خليفتهم (تاريخ ١/ ١٠٣) + (تاريخ ٣/ ٣٧) + (ت.ت. ٣/ ١٥ و٣٩)	٤
* حرر العثمانيون البلاد العربية ووحدوها: وحكم العثمانيون البلاد التي حرروها (/ تاريخ ٣/ ٢٧ و٣٥+٣٧) + (ت.ت. ٣/ ١٧٥) + (ت.ت. ١/ ٤٨)	٥	ـ عدم مقاومة الضم: لم يقاوم العرب الضم العثماني لبلادهم بل استبشروا به (تاريخ ٣/ ٣٧) + (ت.ت. ٣/ ٩ ـ ١٠)	٣
* ناصروا البلاد العربية: ناصروا البلاد التونسية ضد الإسبان (تاريخ ٣/ ٣٥ و٣٧) + (ت.ت. ١/ ٤٨ و٤٩) + (ت.ت. ٣/ ١٧٠ و١٧٣)	٦	ـ التخلف واختلال الأمن: أن لا نبالغ في تصوير مساوىء الوطن العربي أو تحميل العثمانيين جميع التبعات المترتبة على تردي أوضاعها (تاريخ ١/ ٩٥ و١٠٣) + (تاريخ ٢/ ٣٤ و٣٥)	٤
تابع			
* نشروا الأمن: نشر العثمانيون الأمن والاستقرار لدى فتحهم للبلاد العربية (ت.ت٣/ ٩ ـ ١٠) + (ت.ت. ٣/ ٥٠) + (تاريخ ٣/ ٣٧ و٤١) + (تاريخ ١/ ١٠٤)	٦	ـ إعجاب: إعجاب العرب بالنظام العثماني وإنجازاتهم (تاريخ ١/ ٩٥) + (تاريخ ٢/ ٣٤) + (ت.ت. ١/ ٥٠) + (ت.ت. ٢/ ١٩١) + (ت.ت. ٣/ ١٣ و١٩ و٣٤)	٧
*حماية: لتحميهم الدولة العثمانية من الخطر البرتغالي ـ الإسباني والأجنبي (تاريخ ١/ ٩٥ و١٠٣) + (تاريخ ٣/ ٣٧) + (ت.ت. ١/ ٢٣) + (ت.ت. ٣/ ٣٧)	٥	ـ تمسك ظاهري بالدين: إن الحكم العثماني كان متمسكاً ظاهرياً من الناحية الرسمية بالدين (تاريخ ٣/ ٤٢) + (تاريخ ١/ ٩٥) + (ت.ت. ٣/ ٢٣)	٣
*إنقاذ: استيلاء العثمانيين على الأقطار العربية كان إنقاذاً لها من التهديد الأجنبي (تاريخ ٣/ ٣٢ ـ ٣٧) + (ت.ت. ١/ ٥٠) + (ت.ت. ٢/ ١٩١)	٨	ـ عدم الاندماج والتلاؤم: لم يستطع الحكام الأتراك الاندماج في المجتمع العربي (تاريخ ٢/ ٣٤) + (تاريخ ٣/ ٥١) + (ت.ت. ٣/ ١٦٣)	٣
* احترموا اللغة العربية وثقافتها: كانوا يحترمون اللغة العربية لأنها لغة القرآن والتشريع الإسلامي (تاريخ ١/ ١٠٣) + (تاريخ ٣/ ٥٤) + (ت.ت. ٣/ ٣٨ و٢٢٤ و٢٢٦)	٥	ـ قوانين مجحفة: الشكوى من نظام الالتزام الضريبي المجحف (تاريخ ١/ ٩٨ و١٠٥) + (تاريخ ٢/ ٣٣) + (ت.ت. ٣/ ٣٣ ـ ٣٩)	٦
* أحيوا الخلافة الإسلامية: وقد عمل سليم على إحياء الخلافة ورفع مكانتها (تاريخ ١/ ٩٤) + (ت.ت. ٣/ ١٥) + (تاريخ ٣/ ٣٤ و٣٩)		ـ تسلط واستبداد جند الترك والاتحاديين: ظلم واستبداد الانكشاريين في المغرب العربي والاتحاديين في المشرق العربي (تاريخ ١/ ١٠١ و٢٠٠ ـ ٢٠٣) + تاريخ ٣/ج٢/ ٦٥) + (ت.ت. ٣/ ٣٤ و٣٥ و١٨٨) + (ت.ت. ١/ ٥٣)	١٠
* تخليص: تخليص الوطن العربي من الأخطار الخارجية التي هددته (تاريخ ٣/ ٣٦ و٣٧) + (تاريخ ١/ ٥٢) + (ت.ت. ٣/ ١٧٠ و١٧٣ و١٧٥ و١٧٦) + (ت.ت. ١/ ٥١) (تاريخ ٢/ ٣٣)	٩	ـ الثورة ضد الاتحاديين وجند الترك: دفاعاً عن النفس ضد ظلمهم واستبدادهم وتتريكهم ورغبة في النهوض والوحدة (تاريخ ١/ ١٠٣ و٢٠٥) + (تاريخ ٣/ج١/ ٦٣ و٦٦ وج٢/ ٥٢ ـ ٦٤) + (ت.ت. ٣/ ١٨٣)	١٨
* تصدي: تصدى العثمانيون للحصار الاقتصادي الإسباني ـ البرتغالي المضروب على البلاد العربية وحطموه (تاريخ ٢/ ٣٣) + (تاريخ ٣/ ٣١ و٣٧) + (ت.ت. ٢/ ١٨٩) + (ت.ت. ٣/ ٢٦ و١٤٧)	٦		

يتبع

(٢١١) ريان وطوالبة، المصدر نفسه، ص ٤١.

(٢١٢) الكرد [وآخرون]، **تاريخ العرب والمسلمين**، ص ٩٥.

(٢١٣) ذويب [وآخرون]، **كتاب التاريخ**، ص ١٨٧ ـ ٢٣١.

يتبع

تابع

* جهاد: أعلن العثمانيون الجهاد في سبيل الدفاع عن الإسلام والمسلمين (ت.ت. ٣/١٤٧ و١٥٩ و١٩٦ و٢١٩ و٣٣٧ ـ ٣٣٩) + (ت.ت. ٢/١٨٨)	٧		
* عدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلاد العربية: (تاريخ ٢/٣٢ و٣٤) + (تاريخ ١/١٠١ و١٠٣) + (ت.ت. ٣/١٨٩) + (تاريخ ٣/٤٢)	٦		
* تعمير البلاد: (ت.ت. ١/٥٠ ـ ٥٢) +(ت.ت. ٣/١٥٤ و١٩٤) + (ت.ت. ٢/١٩١ و١٩٢) + (تاريخ ١/٩٥)	٨		

فإذا ألقينا نظرة على هذا الجدول فإننا نجد أن عدد الصفات الحميدة التي أطلقها المؤلفون الأردنيون والتوانسة على أعمال العثمانيين من خلال الكلمات المفتاحية الدالة على السيطرة العثمانية ومرادفاتها تبلغ ٨١ صفة، في حين بلغ عدد ردود الفعل العربية على أعمال العثمانيين والتي تعكس الصفات الرديئة للجند الترك الانكشاريين والاتحاديين ٥٨ صفة رديئة، مما يدل على أن الصفات الحميدة للعثمانيين لدى المؤلفين الأردنيين والتونسيين أكثر من الصفات الرديئة بنسبة ٦١،٨ بالمئة، إضافة إلى أن بعض ردود الفعل العربية على أعمال العثمانيين يتسم بالسلبية من خلال الإعجاب بالعثمانيين والتماهي بين العرب والعثمانيين بسبب الرابطة الدينية. فإذا ما أضفنا ردود الفعل العربية السلبية إلى تلك الصفات الحميدة لارتفعت نسبة الصفات الحميدة التي أضفاها المؤلفون العرب من الأردنيين والتوانسة على العثمانيين إلى أكثر من ٧٠ بالمئة. وهي إشارة واضحة إلى النظرة الإيجابية التي ينظر بها معظم العرب إلى العثمانيين من خلال إيراد هذه النسبة الكبيرة من الصفات الحميدة حولهم، في حين يوصف حكام تركيا من جند الترك الانكشاريين في المغرب العربي والاتحاديين في المشرق العربي ـ ولا سيما في أدوار حكمهم الأخيرة في تلك الديار ـ بالأوصاف الرديئة. وهو تأكيد على صحة فرضيتنا الثالثة من أن النخب المثقفة والحاكمة العربية لا تحمل روحاً عدائية للشعب التركي وإنما ثمة أحكام مسبقة لديها حول عدم الثقة بنيات الحكام الأتراك والقابضين على السلطة في تركيا بسبب تراكمات الماضي وانقطاع الصلة بينهما من جهة، ولصحة فرضيتنا الثانية بوجود نظرتين مختلفتين لدى العرب حول الأتراك من جهة أخرى.

وخلاصة القول إن نظرة مؤلفي الكتب المدرسية التونسية والأردنية حول العثمانيين ترسم لنا صورة إيجابية لهم في أدوار حكمهم الأولى، غير أن استيلاء حزب

الاتحاد والترقي على السلطة بالانقلاب العثماني عام ١٩٠٨ وبقايا جند الانكشارية «الذين يمثلون أجناساً ومللاً مختلفة والذين عاثوا في بلاد المغرب فساداً ومارسوا الظلم والاستبداد ـ مثل إخوانهم الاتحاديين في المشرق العربي ـ قد استبدلا تلك الصورة الإيجابية للعثمانيين إلى صورة سلبية للأتراك، ولا سيما في السنوات العشر الأخيرة من الحكم العثماني في بلاد المشرق، وبعد انسحاب العثمانيين من بلاد المغرب في نهاية القرن السابع عشر وتولي البايات والدايات للحكم ـ بعد ذلك ـ في تلك الأصقاع، حيث أصبح «جند الترك» الذين بقدر ما كانوا عامل قوة وبطولات في فترة تاريخية سابقة، أصبحوا ـ فيما بعد ـ عنصر نهب واعتداء على الأهالي بتونس ومصدر نزاع للسيطرة على الحكم في عهد الدايات بالجزائر[٢١٤].

(٢١٤) المصدر نفسه، ص ٢١٦، وزين العابدين [وآخرون]، **فصول في تاريخ تونس**، ص ٥٣.

الفصل الخامس

استطلاع آراء نخبة من العرب المقيمين في تركيا حول الأتراك

أظهرت معظم الدراسات الأجنبية في مجال الصور النمطية المقولبة التي جرت خلال ١٩٨٠ ـ ١٩٩٦ أن أكثر الأدوات استخداماً لتثبيت تلك الصورة لدى مجموعة من الناس حول مجموعة أخرى هي استطلاعات الرأي او الاستبيانات ضمن مناهج البحث الاجتماعي ـ النفسي التي تقوم بدراسة آراء الناس واتجاهاتهم ودوافع سلوكهم المؤيدة أو المعارضة لأبعاد الصورة النمطية السلبية أو الايجابية حول الآخرين(١).

ولما كان القصد من وراء استخدام مناهج المسح الاجتماعي هو الحصول على المعلومات والأوصاف والبيانات الخاصة بظاهرة محددة أو مجموعة ظواهر خاضعة للدراسة أو لمعرفة صورة الفرد أو المؤسسة أو الكيان الاجتماعي في أذهان الجماهير، فإن توجيه الأسئلة المباشرة أو غير المباشرة أو اللقاءات ـ من دون معرفة سابقة ـ يؤدي إلى التعرف على سمات تلك الظاهرة أو الصورة النمطية المطلوبة. ولذلك فإن مناهج المسح الاجتماعي ـ النفسي تتطابق في كثير من سماتها مع مناهج دراسة الجمهور في بحوث الإعلام من حيث دراسة مجتمع العينة واختيار تلك العينة وإعداد استمارة استطلاع الرأي حولها.

ونظراً للصعوبات التي تكتنف قضية استطلاعات الرأي في معظم أقطار الوطن العربي ـ إن لم تكن كلها ـ من خلال عدم موافقة القابضين على السلطة فيها لإجرائها من جهة، وعدم تعود المواطنين في تلك الأقطار على قيام الأشخاص أو المؤسسات

---

(١) للاطلاع على قائمة المصادر الأجنبية التي تناولت موضوع الصورة النمطية من خلال الدراسات الاجتماعية ـ النفسية ـ الإعلامية، انظر المدخل من هذا الكتاب.

غير الرسمية بإجرائها من جهة أخرى، إضافة إلى تكاليف مثل هذه الاستطلاعات الباهظة، فقد حددنا مجتمع الدراسة بالعرب من طلبة الجامعات السبع في مدينة اسطنبول والأساتذة العرب المغتربين في تلك الجامعات والمثقفين المشردين وأصحاب الكفاءات الذين لم يجدوا ما يسدون به رمقهم فشدوا الرحال إلى بلاد عثمان طلباً للرزق إضافة إلى بعض التجار والحرفيين والكسبة العرب فيها.

ولما كان إجراء مثل هذه الاستطلاعات يتكلف مبالغ ضخمة، لا تستطيع غير المؤسسات الكبرى تحمل نفقاتها، ولا سيما إذا كانت تلك الاستفتاءات على صعيد البلد نفسه أو ضمن منطقة معينة أو مدينة محددة منه... لذلك فإن هذه المعوقات قد حالت دون إجراء هذا الاستطلاع في جميع أنحاء اسطنبول بجزأيها الأوروبي والآسيوي اللذين يقطن فيهما حوالى ١٢ مليون نسمة، يؤلف العرب بينهم حوالى ٥٠٠ ـ ٧٥٠ ألف نسمة. ولذلك فقد اخترنا عينة عشوائية مؤلفة من ٢٠٠ عربي، نصفهم من طلبة الدراسات العليا الذين يعدون الرسائل في تلك الجامعات والنصف الآخر منهم يتكون من أصناف المثقفين العرب الذين قذفت بهم أقدارهم إلى هذه المدينة الصاخبة التي تعد سمفونية الأضداد من حيث السكان والجغرافيا ومستوى المعيشة والثقافة. كما أننا قمنا بإعداد استمارة الاستبيان بوضع الأسئلة نفسها التي أدرجناها في استطلاع رأي الأتراك بالعرب في دراستنا السابقة الموسومة **صورة العرب لدى الأتراك**[٢]، وقام الطلاب العرب في جامعة مرمرة باسطنبول بإجراء هذا الاستفتاء المحدود على تلك العينة المحدودة والعشوائية في الوقت نفسه، خلال فترة الدراسة التي استمرت ستة أشهر، حيث قام أولئك الطلبة العرب بإجراء المقابلات الشخصية مع إخوانهم العرب مع عدم التصريح بالهوية أو الجهة التي تقوم بإعداد هذا الاستطلاع، والاكتفاء بالتصريح على أنه لأغراض علمية ودراسية خدمة للشعبين العربي والتركي، وسعياً وراء تطوير العلاقات بينهما، لأن لاسم المحقق بعض التأثير في الإجابات في بعض الحالات المعينة.

وقد أبدى جميع العرب المستفتين استجابة ملحوظة لتلبية الطلب والمساهمة فيه من دون ضغط أو إلحاف وبلا خوف أو تحفظ. ورغم أن ذلك قد يكون ناجماً عن وجودهم في تركيا بعيداً عن رقابة السلطات الحاكمة العربية في بلادهم، إلا أنه يؤكد رغبة الرأي العام العربي في قيام العرب والأتراك بتوثيق علاقاتهما من أجل تصحيح صورة الواحد لدى الآخر، لأن ما يجمع هذين الشعبين أكثر مما يفرقهما. كما أن

---

(٢) ابراهيم الداقوقي، **صورة العرب لدى الأتراك**، ط ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٨).

الأخطار الجسيمة التي تواجههما تتطلب منهما نبذ الخلافات الجانبية وإعادة الثقة بينهما لبناء المستقبل على أسس ثابتة خدمة لمصالحهما وللأجيال القادمة.

أولاً: استطلاع الرأي حول الأتراك

تألفت عينة البحث من مئتي شخص يمثلون مختلف الأقطار العربية التي هاجروا منها أو تركوها لأسباب عديدة كالدراسة والعمل. وكانت أكثرية هؤلاء العرب تتألف، بحسب الجدول رقم (٥ ـ ٣) من العراقيين يليهم المصريون ثم الفلسطينيون فالسودانيون والتوانسة وغيرهم. وقد استطاع بعض هؤلاء العرب القاطنين في اسطنبول مزاحمة الأتراك في مجالات الموسيقى والغناء والصناعات الشعبية وأشغال الموبيليا وصياغة الذهب. وإذا كان نصف الأشخاص الذين تعرضوا للاستفتاء من الطلبة، فإن النصف الآخر كانوا من الأساتذة والمثقفين والتجار والفنانين العاملين في مجالات السياحة والاصطياف في اسطنبول.

الجدول رقم (٥ ـ ١)

أحوال الفئات التي تعرضت للاستفتاء

الفئة / الملاحظة	متوسط العمر	متوسط التعليم	متوسط الوظيفة (بالمئة)	متوسط الجنس
الطلبة	٢٧	ماجستير	-	ذكور
الأساتذة	٤٠	العالي	٧٥	ذكور
المثقفون	٤١	الجامعة	٤٠	ذكور
التجار	٥١	الثانوية	٦٨	ذكور
الفنانون	٣٦	الثانوية	٤٤	ذكور
المهنيون	٤٢	المتوسطة	٤٠	ذكور

الجدول رقم (٥ ـ ٢)

توزيع الفئات بحسب أعمارها

الفئة / العمر	أكثر من ٢٤ سنة	أكثر من ٣٠ سنة	أكثر من ٣٥ سنة	أكثر من ٤٠ سنة	أكثر من ٤٥ سنة	أكثر من ٥٠ سنة	أكثر من ٦٠ سنة
الطلبة	٤٦	٢٧	١٨	٥	٤	-	-
الأساتذة	-	٣	١٩	-	٩	٦	٣
المثقفون	-	-	٧	-	٦	٢	١
التجار	-	-	-	-	١٠	٨	٨
المهنيون	-	-	٤	٢	٢	١	١
الفنانون	-	٤	١	١	١	١	-

أما عن أسباب وجود العرب المائتين الذين تعرضوا لعملية الاستطلاع، في مدينة اسطنبول، فقد كانت متعددة بحسب الجدول رقم (٥ ـ ٣) حيث جاء الاضطهاد بالدرجة الأولى تليها العطالة فالدراسة ثم الرغبة في الهجرة، وأخيراً لم شمل العوائل في اسطنبول.

الجدول رقم (٥ ـ ٣)
أسباب وجود العرب في مدينة اسطنبول

الأسباب / الجنسية	الاضطهاد والاستبداد	الرغبة في الهجرة	طلب العمل	لم شمل العائلة	الدراسة	المجموع
عراقيون	٨٦	٤	٨	٣	١١	١١٢
مصريون	٣	٢	١٥	٣	٨	٣١
فلسطينيون	٤	-	٧	-	١٨	٢٩
سودانيون	٣	٢	٦	-	٢	١٣
تونسيون	٣	١	٥	-	١	١٠
آخرون	٢	-	٢	-	١	٥
المجموع	١٠١	٩	٤٣	٦	٤١	٢٠٠

لقد شمل استطلاع رأي العرب مدينة اسطنبول بقسميها الآسيوي والأوروبي وفئات الاستفتاء الموجودة فيها من خلال توجيه الأسئلة السبعة التالية إليهم، في فترة الدراسة التي غطت الفترة من ١/١٠/١٩٩٨ إلى ٣١/٣/١٩٩٩، مع مقدمة قصيرة أكدنا فيها أننا على ما يلي:

«ننوي القيام بدراسة علمية حول معرفة صورة العرب لدى الأتراك وصورة الأتراك لدى العرب من خلال هذا الاستفتاء المحدود الموجه إلى أبناء هذين الشعبين الكريمين. وقد قمنا بإعداد الأسئلة التالية لكي تلقي أجوبتكم عنها، الضوء الذي سينير أمامنا درب العلاقات العربية ـ التركية. ولذلك نرجو التفضل بالإجابة عن تلك الأسئلة مع عدم ذكر الاسم، ونشكركم سلفاً على تعاونكم معنا في هذا المجال مع فائق احتراماتنا.

الجنسية ----------------- بلد القدوم --------------

الجنس ----------------- العمر ------------------

مستوى التعليم ------------- نوع العمل --------------

السؤال الأول ـ من أين حصلتم على انطباعكم الأول عن الأتراك؟

أ ـ من العائلة　　　　ب ـ من المدرسة

ج ـ وسائل الإعلام　　　　د ـ غيرها

السؤال الثاني ـ كيف كان انطباعكم الأول عن الأتراك؟

أ ـ إيجابي　　ب ـ متعاطف　　ج ـ سلبي　　د ـ غير متعاطف

السؤال الثالث ـ هل تغير انطباعكم الأول عن الأتراك فيما بعد؟

أ ـ نعم　　ب ـ إلى حد ما　　ج ـ كلا

السؤال الرابع ـ ما هو رأيك بالأتراك الآن؟

أ ـ إيجابي　　ب ـ متعاطف　　ج ـ سلبي　　د ـ غير متعاطف

السؤال الخامس ـ ما هي التداعيات المرافقة لذكر الأتراك في أذهانكم؟

أ -----　　ب -----　　ج ----

السؤال السادس ـ ما هي اقتراحاتكم لتطوير العلاقات العربية ـ التركية؟

١ ----------------------

٢ ----------------------

٣ ----------------------

السؤال السابع ـ إذا كان لديكم شيء تودون ذكره حول الأتراك، فيرجى إدراجه أدناه أو خلف الورقة:

وقد كانت الاستجابة حول هذه الأسئلة تتراوح بين ١٠٠ بالمئة في الأسئلة: الثاني والثالث والرابع والخامس، في حين كانت ٩٥ بالمئة بالنسبة للسؤال السادس، و٨٧ بالمئة بالنسبة إلى السؤال السابع، كما هو مدرج في الجدول رقم (٥ ـ ٤).

أما أجوبة السؤال الأول ـ من هذا الاستفتاء ـ فإنها لا تقل أهمية ودلالة عن أجوبة الأسئلة الستة التالية له، لأنها أوضحت بجلاء أن الذين سئلوا خلال الاستطلاع قد حصلوا على انطباعهم الأول عن الأتراك من الكتب الدراسية أو المسلسلات التلفزيونية التي تناولت حياة العرب خلال الفترة العثمانية أو من خلال السفرات والجيرة والعلاقات، مما يؤكد أهمية ودور وسائل الاتصال العربية في نشر الصورة النمطية السلبية أو الإيجابية عن الأتراك. وقد كانت الانطباعات الايجابية عن الأتراك لدى العرب المقيمين في اسطنبول متقاربة مع الانطباعات السيئة عنهم (انظر الجدول رقم (٥ ـ ٦)). وهذه الانطباعات المتناقضة تأكيد على صحة فرضيتنا الثانية من فرضيات البحث التي تذهب إلى نشوء صورتين نمطيتين مقولبتين: سلبية وإيجابية

للأتراك لدى النخبة الثقافية والسلطوية العربية ـ مع بعض التداخل لوجود منطقة رمادية بينهما ـ حول الأتراك. غير أن هذا الاختلاف بين الصورتين لم يحسم لصالح أحد الطرفين لحد الآن.

الجدول رقم (٥ ـ ٤)
نسبة الإجابات عن الأسئلة الستة

السؤال / الإجابة	إيجابي	متعاطف	سلبي	غير متعاطف	النسبة المئوية
الثاني	٥٨	٦	١٤	٢٠	١٠٠
الثالث	٣١	٢٠	٣٢	١٧	١٠٠
الرابع	٣٩	١٢	٣٨	١١	١٠٠
الخامس	٢٦	١٦	٢٣	٣٥	١٠٠
السادس	٣١	٤٠	٥	١٩	٩٥
السابع	١٣	٥٠	٢٣	١	٨٧

ثانياً: نتائج الاستطلاع

تكتسب الدراسات الميدانية أهميتها من صلاحية الأداة المستخدمة في تحقيق أهداف الدراسة ضمن مقاييس الصدق والثبات من حيث النتائج والموضوعية وخطة التحليل الاحصائي للتحقق من جوانب الاتساق والتماثل والتناسب من جهة، ولمعرفة الارتباط بين جوانب الصورة التي تقيسها استمارة الاستطلاع ومدى توافق الاجابات أو تناقضها مع الأسئلة من جهة أخرى. ولهذا تكتسب مرحلة تفريغ البيانات أهمية كبيرة من حيث نتائج الدراسة لما تتطلبه من دراية علمية وفنية لترميز الاستمارة وقياس العلاقة الترابطية بين إجابات المبحوثين والمتغيرات الرئيسية التي أدرجها الباحث في استمارة الاستطلاع كالجنسية والنوع والمهنة والعمر والقطاع وغيرها.

الجدول رقم (٥ ـ ٥)
توزيع الإجابات طبقاً لمصدر الانطباع الأول عن الأتراك

المصدر / الفئة	عراقيون	مصريون	فلسطينيون	سودانيون	تونسيون	آخرون	المجموع
الكتب المدرسية	٤٤	١١	١٦	٨	٤	٤	٨٧
المسلسلات التلفزيونية	٣١	١٠	٦	٣	٣	١	٥٤
السفرات	٨	٣	٢	-	-	-	١٣
الجيرة	٣	-	-	-	-	-	٣
العلاقات	٢٦	٧	٥	٢	٣	-	٤٣
المجموع	١١٢	٣١	٢٩	١٣	١٠	٥	٢٠٠

ولدى قيامنا بتحليل أجوبة الاستطلاع توصلنا إلى أن أكثر من نصف العرب القاطنين في اسطنبول، هم من العراقيين الذين كانوا يؤلفون ٥٦ بالمئة من مجموع العرب المستفتيين الذين قد غادروا البلاد بسبب الاضطهاد أو الاستبداد، حيث بلغت نسبة العراقيين المعرضين للاضطهاد ٤٣ بالمئة من مجموع العرب الذين وجهت إليهم الأسئلة (الجدول رقم (٥ ـ ٣)). وقد وصل هؤلاء إلى اسطنبول بعد معاناة شديدة نتيجة بيعهم لأموالهم المنقولة وغير المنقولة. في حين بلغت نسبة العرب المضطهدين من مجموع العرب المعرضين للاستطلاع ٥٠,٥، وهي إشارة واضحة إلى مدى ما تقوم به الحكومات العربية من قمع المعارضة لعدم إتاحة الفرصة لإبداء الرأي الآخر وانتهاكاتها لحقوق الإنسان العربي ومن كافة الاتجاهات السياسية.

فقد أشارت منظمة العفو الدولية في بيانها الصادر بتاريخ ٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٨ إلى «حالة التدهور الخطير لحقوق الإنسان في معظم البلاد العربية في السنوات القليلة الماضية من خلال سجن المعارضين ودعاة حقوق الإنسان لفترات طويلة أو اعتقالهم لفترات قصيرة وخلق المضايقات لهم، بل اعتقال الأقارب والموكلين والفصل عن العمل وفرض القيود المهنية ومصادرة جوازات السفر والتهجير واستخدام بعض الأساليب الشديدة التنوع لإجبار المثقفين وحملة الشهادات العليا لترك بلادهم من خلال حملات تشويه السمعة ونشر المعلومات الكاذبة عنهم أو التهديد بالاغتيال وغيرها»[٣].

وكان التقرير المذكور قد أشار أيضاً إلى انتهاكات حقوق الإنسان في تركيا وبالأرقام عندما أكدت «وجود ٨٧ صحفياً ومثقفاً ومفكراً تركياً في السجون بتهم جرائم الرأي مع قتل ٢٣٦٤ شخصاً خلال ١٩٨٧ ـ ١٩٩٨ من قبل مجهولين (الاغتيال السياسي) واستخدام السجانين لمختلف صنوف التعذيب ضد المعتقلين»، حتى إن رئيس الجمهورية سليمان ديميريل قد اعترف بوجود التعذيب في السجون التركية[٤]، بل إن د. سامي سلجوق رئيس المحكمة العليا (محكمة النقض والإبرام) التركية قد أكد في الاحتفال بيوم العدل في ٦ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٩ أن القضاء التركي ليس مستقلاً، وأنه لا يعترف بدستور ١٩٨٢ العسكري المعمول به حالياً وإنما يدعو لتغييره من أجل الانفتاح الديمقراطي وإتاحة الفرصة لكل الآراء والأفكار. وأضاف «إنني أريد بلداً ديمقراطياً لا استبداد فيه للخروج بالبلاد من عنق الزجاجة إلى الفضاء الأرحب لتكون أهلاً لدخول القرن الحادي والعشرين من خلال تحمل السياسيين لمسؤولياتهم والتخلي عن مصالحهم الذاتية التي تتمحور حول إصدار القوانين لإطلاق سراح القتلة وزعماء المافيا وناهبي أموال الدولة من السجون. ولذلك فإنني أعتقد أن تركيا دولة لها دستور

(٣) نشر جزء من هذا التقرير في: **المجتمع** (١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨).

(٤) انظر الصحف التركية الصادرة بتاريخ ٢٠/١١/١٩٩٩.

ولكنها ليست دولة دستورية، لأن الدولة يجب أن تكون محايدة بالنسبة إلى الآراء والأفكار المطروحة على بساط المناقشات فيها، وإن لا تعمل على جعل الناس يفكرون مثلما تريد هي وليس مثلما يريدون»[٥].

وقد أظهر (الجدول رقم (٥ ـ ١)) أن أكبر العاملين العرب في اسطنبول سناً هم التجار، حيث بلغ متوسط أعمارهم ٥١ عاماً، لأن النجاح التجاري يعتمد بالدرجة الأولى على تراكم الخبرات والمهارات ومعرفة أساليب المساومة بالإضافة إلى وجود الرأسمال الذي يؤلف العنصر الأهم في العمل التجاري. في حين كان الفنانون يؤلفون الطبقة الأكثر شباباً من بين هؤلاء العاملين، حيث بلغ متوسط أعمارهم ٣٦ عاماً، ومعظمهم من خريجي المعاهد والجامعات العربية. بينما كان الأساتذة والمثقفون والمهنيون العاملون في اسطنبول في أعمار متقاربة، حيث تراوح متوسط أعمارهم بين ٤٠ و٤٢ عاماً، رغم وجود بعض الأساتذة والمثقفين والمهنيين العرب الذين تجاوزت أعمارهم الستين بين تلك الكفاءات العلمية والفنية والتقنية التي لم تستطع بلادهم العربية توفير الحياة الكريمة لهم، فهاجروا منها ضمن سيل نزيف الأدمغة العربية إلى البلاد الأجنبية، رغم أنهم جزء من الثروة القومية في بلادنا.

وكان مصدر الانطباع الأول عن الأتراك لدى العرب، هو الكتب المدرسية بالدرجة الأولى التي أكدت في مشرق الوطن العربي «أن الأتراك استعمروا البلاد العربية وكانوا سبباً في تأخر العرب عن ركب الحضارة» بينما عدت الكتب المدرسية العربية، الأتراك في مغرب الوطن العربي «حماة للإسلام وديار المسلمين وانقذوا البلاد العربية من براثن الهجمة الصليبية ـ الاستعمارية الغربية». ولذلك فقد بلغت نسبة تأثر العرب بالكتب المدرسية في أخذ انطباعهم الأول عن الأتراك حوالى ٤٣ بالمئة، بينما كانت المسلسلات التلفزيونية التي تعرض المسرحيات الخاصة بالعهد العثماني أو الأفلام التي تتناول حياة العرب في العهد العثماني، المصدر الثاني الذي كون به العرب انطباعهم الأول عن الأتراك لأنه ألف نسبة ٢٧ بالمئة من مجموع تلك المصادر. وتأتي العلاقات العامة التي أقامها العرب مع الأتراك في مجالات العمل والتجارة والقضايا الثقافية والفنية في الدرجة الثالثة من تلك المصادر من حيث الانطباع الأول، إذ بلغت نسبتها ٢١,٥ بالمئة من مجموع المصادر.

فإذا ما أضفنا هذه الوسائل الإعلامية الحيوية: الكتب والمسلسلات التلفزيونية والعلاقات العامة، إلى بعضها لظهر لنا مدى تأثير وسائل الإعلام العربية في تثبيت الصورة السلبية أو الإيجابية عن الآخرين، من خلال مضامين هذه الوسائل في إعطاء

(٥) انظر الصحف التركية الصادرة بتاريخ ١٩٩٩/٩/٧، و**الشرق الأوسط**، ١٩٩٩/٩/٨.

الانطباع الأول عنهم. فقد بلغ مجموع نسبة تأثير هذه الوسائل الإعلامية في المستفتين ٩١,٥ بالمئة من مجموع مصادر التأثير في العرب المقيمين في اسطنبول لأخذ الانطباع الأول عن الأتراك، ولا سيما بعد أن أكد المركز العربي لبحوث المستمعين والمشاهدين ببغداد والتابع لاتحاد الاذاعات العربية من خلال الدراسات الميدانية التي أجرتها على عينة من السكان في العراق والأردن والمغرب والكويت والسودان، أن ٨٢ بالمئة من العينات خلال عام ١٩٨٢ من البالغين ١٤ ـ ٦٥ سنة يشاهدون البرامج التلفزيونية ويستمعون إلى الإذاعات كسلوك اتصالي شائع بين العرب بغض النظر عن السن والحالة الاجتماعية أو التعليمية أو منطقة الإقامة[٦]. يضاف إلى ذلك ظاهرة القنوات الفضائية التي أتاحت الفرصة للمشاهد العربي مشاهدة العديد من البرامج والمسلسلات الإذاعية والتلفزيونية منها بعد أن ألغت الهوائيات الالكترونية الحدود الجغرافية بين الدول العربية. ولذلك يصف بعض علماء الاجتماع العرب، الدور الذي يلعبه التلفزيون في مجال الاتصالات في المجتمع المعاصر الذي تحول إلى «مجتمع فرجة» من خلال (الصورة) التي تنقلها أجهزة التلفزيون عبر الأقمار الصناعية والتي حلت محل (الكلمة) وأصبحت تشكل الاتجاهات وتصوغ القيم وتوجه سلوك الملايين لكي تسود ثقافة الصورة على غيرها من الثقافات[٧].

الجدول رقم (٥ ـ ٦)

أجوبة المستفتين عن: كيف كان انطباعكم الأول عن الأتراك؟

الموقف / الفئة	إيجابي	متعاطف	سلبي	غير متعاطف
الطلبة	١٩	٢٠	٢٩	٣٢
الأساتذة	١٤	١٠	١٠	٦
المثقفون	١٠	١	٢	٣
التجار	٩	٦	٧	٤
المهنيون	٥	٢	١	٢
الفنانون	٤	١	١	٢
المجموع	٦١	٤٠	٥٠	٤٩

(٦) لم يستطع المركز المذكور نشر استطلاع آراء الجمهور حول الاستماع إلى الإذاعات ومشاهدة البرامج التلفزيونية التي قام بإجرائها ميدانياً في العراق والسودان والأردن والكويت والمغرب حتى الآن. وربما يكون نقل المركز من بغداد إلى تونس وإلحاقه باتحاد الإذاعات العربية هناك سبباً في ذلك.

(٧) حسن أحمد الخولي، «حول الوظائف الاجتماعية والثقافية للإعلام،» في: محمد الجوهري [وآخرون]، **علم الاجتماع ودراسة الإعلام والاتصال** (الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٢)، ص ٢١٩.

فقد أوضح الجدول رقم (٥ ـ ٦) أن الانطباع الأول الذي أخذه الطلاب العرب عن الأتراك ـ من خلال السؤال الثاني ونتيجة الدراسة والتعليم ـ كان سلبياً بنسبة ٦١ بالمئة، وهي نسبة كبيرة قياساً إلى العدد المحدود من الطلبة الذكور الذين تعرضوا للاستفتاء. كما أن هذه النسبة العالية من الإجابة توضح بجلاء ـ من ناحية أخرى ـ أهمية الكتب المدرسية، ولا سيما في المراحل الدراسية الأولى في تثبيت الصورة النمطية السلبية عن الأتراك في أذهان الناشئة العرب. بينما كانت نسبة الانطباع الأول الإيجابي والمتعاطف لدى المجيبين لا تزيد على ٣٩ بالمئة فقط.

غير أننا نجد أن الانطباع الأول لدى النصف الثاني من العرب المجيبين عن أسئلة الاستطلاع والذين يتألفون من الأساتذة والمثقفين والفنانين والمهنيين والتجار العرب، كان إيجابياً ومتعاطفاً مع الأتراك بنسبة ٦٢ بالمئة، نتيجة احتكاك هؤلاء بالأتراك من خلال الاتصال المباشر معهم ومعرفة أحدهما للآخر عن كثب وتفاهمهما على حل العديد من المشاكل القائمة بينهما، إضافة إلى اطلاعهما على أساليب أعدائهما في إثارة الغبار على علاقاتهما من جهة، ومحاولة تفريق صفوفهما للاصطياد في المياه العكرة من جهة أخرى. ولذلك فقد انقلب وضع الطلبة العرب إلى عكس الموقف السابق عند الإجابة عن السؤال الثالث: هل تغير انطباعكم الأول عن الأتراك في ما بعد؟ إذ أكد ٧٤ بالمئة من الطلبة العرب تغير انطباعهم الأول عن الأتراك من خلال تعاطفهم مع الأتراك وقضاياهم، بينما بقي ٢٦ بالمئة منهم محتفظين بانطباعهم الأول عن الأتراك (انظر الجدول رقم (٥ ـ ٧))، حيث شارك الطلبة، وهم مجموعة الفئة الأولى، اخوانهم العرب من الفئة الثانية المؤلفة من الأساتذة والمثقفين والفنانين والمهنيين والتجار، في التحول عن انطباعهم الأول السلبي عن الأتراك إلى الانطباع الإيجابي عنهم بنسبة ٩٠ بالمئة. ولذلك فقد ارتفعت نسبة التعاطف الكلي ـ بين المجموعتين ـ مع الأتراك من ٧٤ بالمئة إلى ٧٦ بالمئة.

الجدول رقم (٥ ـ ٧)

أجوبة المستفتين عن: هل تغير انطباعكم الأول عن الأتراك في ما بعد؟

الموقف / الفئة	نعم ع.م.	إلى حد ما ع.م.	لا ع.م.
الطلبة	٧٠	٤	٢٦
الأساتذة	٣١	٥	٤
المثقفون	١٠	٣	٣
التجار	١٨	٧	١
المهنيون	٥	٣	٢
الفنانون	٦	٢	-

ع.م. = عدد المرات.

وقد كان الفنانون العرب أكثر هذه الفئات تعاطفاً مع الأتراك، لأنهم أكدوا تغير انطباعهم الأول عنهم فيما بعد بنسبة ١٠٠ بالمئة لأنهم يعتقدون بضرورة تعاون العرب والأتراك كجيران وأصحاب تراث حضاري يمتد إلى أكثر من ألف عام على تقاسم الأفراح والأتراح في هذه المنطقة الحيوية من العالم. ويشاركهم في هذه المشاعر فئة التجار الذين غيروا انطباعهم الأول عن الأتراك بنسبة ٩٦ بالمئة لاعتقادهم بأن القرن الحادي والعشرين سيكون عصر التعاون وتحقيق المصالح بين الشعوب. ولذلك فإنهم دعوا إلى ضرورة قيام العرب والأتراك بجمع كل ما لديهم من ثراء صناعي ومالي وطبيعي كالبترول والغاز الطبيعي والمياه والصناعات والغذاء إلى بعضها، ثم العمل عليها معاً لتطوير بلادهم، مثلما فعلت أوروبا من خلال تأليف السوق المشتركة، ثم الاتحاد الجمركي وبعد ذلك الاتحاد الأوروبي، وذلك لمواجهة الأخطار المشتركة التي تواجههم جغرافياً وبشرياً وحضارياً (انظر أجوبة السؤال السادس). ومن هنا فقد كان ٨٠ بالمئة من الصور المتداعية إلى أذهان المستجوبين العرب حول الأتراك صوراً إيجابية، بينما كانت الصور السلبية عن الأتراك في أذهان العرب لا تزيد على ٢٠ بالمئة من مجموع تلك الصور (انظر الجدول رقم (٥ ـ ٨)).

الجدول رقم (٥ ـ ٨)

أجوبة السؤال الرابع: ما هو رأيك بالأتراك اليوم؟

الموقف / الفئة	إيجابي ع.م.	متعاطف ع.م.	سلبي ع.م.	غير متعاطف ع.م.
الطلبة	٦٦	٤	١٦	١٤
الأساتذة	٣١	٥	٣	١
المثقفون	١٠	٣	١	٢
التجار	١٨	٧	١	-
المهنيون	٥	٣	١	١
الفنانون	٦	٢	-	-
المجموع	١٣٦	٢٤	٢٢	١٨

ع.م. = عدد المرات.

إن الصور الإيجابية إلى أذهان العرب عن الأتراك قد أصبحت هي الأخرى إيجابية، إذ برزت صفتا «أشقاء» و«مؤمنون» في مقدمة الأوصاف التي تداعت إلى أذهان العرب عن الأتراك وبنسبة ٨٢,٥ بالمئة من مجموع الأوصاف التي أطلقها العرب على الأتراك (انظر الجدول رقم (٥ ـ ٩)).

الجدول رقم (٥ ـ ٩)

أجوبة السؤال الخامس: ما هي التداعيات المرافقة لذكر الأتراك في أذهانكم؟

الصورة / الفئة	أشقاء	متعالون	مبتزون	استعماريون	مؤمنون
الطلبة	٣٦	١٠	٥	٤	٤٥
الأساتذة	٢٢	٢	٢	٤	١٠
المثقفون	١٠	١	١	١	٣
التجار	١٢	١	-	-	١٣
المهنيون	٤	١	-	-	٥
الفنانون	٣	١	٢	-	٢
المجموع	٨٧	١٦	١٠	٩	٧٨

ففي الوقت الذي أكد فيه التجار بنسبة ٩٥ بالمئة والمهنيون بنسبة ٩٠ بالمئة على هاتين الصفتين الحميدتين للأتراك، فإن الصفات الرديئة التي تداعت إلى أذهان العرب عن الأتراك، كانت «متعالون» و«مبتزون» و«استعماريون» ولكن بنسبة لم تتجاوز ١٧,٥ بالمئة من تلك الصفات. ولكن كان ثمة إجماع بين جميع الفئات التي تعرضت للاستجواب على تأكيد صورة «تعالي» الأتراك عليهم، والتي شعر بها الطلبة العرب أكثر من غيرهم في مجال الدراسة. وقد يكون ذلك من بقايا شعور بعض الأتراك من أصحاب العقليات العثمانية الاتحادية ـ نسبة إلى حزب الاتحاد والترقي الذي تولى الحكم خلال أعوام ١٩٠٩ و١٩١٨ في الدولة العثمانية ـ التي تنظر إلى معظم شعوب الشرق الأوسط باستصغار لأنها كانت تعدها من رعايا الدولة العثمانية وليست كمواطنين لهم حقوقهم وواجباتهم فيها. أما صفتا «مبتزون» و«استعماريون» فقد طرأت على أذهان السوريين واللبنانيين وهما من فئة «الجنسيات الأخرى» من العرب الذين شملهم الاستفتاء بالإضافة إلى بعض الفلسطينيين، حيث يظهر أنهم لا يزالون تحت تأثير وسائل الإعلام العربية التي تؤكد على «ابتزاز» الأتراك للعرب في مشكلة مياه دجلة والفرات وأنهم قد «استعمروا» البلاد العربية أكثر من ٤٠٠ عام خلال الفترة العثمانية التي امتدت من عام ١٥١٦ وحتى ١٩١٨. غير أن تداعي هذه الصور السلبية إلى أذهان العرب حول الأتراك لا يعني تحولاً في آراء الفئات المستجوبة واتجاهها نحو عداء الأتراك، وإنما عدم تغير الانطباع الأول الذي أخذه المستجوبون العرب عن الأتراك وبالنسبة المئوية نفسها تقريباً (انظر الجدول رقم (٥ ـ ٨)). ولكن الأمر الذي يجلب الانتباه في الجدول رقم (٥ ـ ٩) هو أن اكثرية الطلبة العرب الموجودين في اسطنبول هم من الإسلاميين وبنسبة ٦٠ بالمئة، وهو الأمر الذي أدى بسلطات الأمن التركية إلى مراقبة هؤلاء الطلبة ـ ولا سيما الفلسطينيين منهم، وإبعاد بعضهم بتهمة

«مساندة النشاطات الإرهابية للجماعات الإسلامية الأصولية في تركيا». وكانت صفة «مؤمنون» الحميدة التي أطلقها الطلبة العرب على الأتراك قد حظيت بأعلى نسبة من بين الصفات الحميدة التي أطلقوها عليهم، إذ بلغت ٤٥ بالمئة، في حين حازت صفة «أشقاء» وهي الصفة الثانية الحميدة التي أطلقها الطلبة العرب على الأتراك نسبة ٣٦ بالمئة. وقد حازت هذه الصفة الحميدة للأتراك نسبة ٤٣,٥ بالمئة لدى كل الفئات العربية المستجوبة.

ولكن ثمة العديد من الملاحظات حول الجدول رقم (٥ ـ ٩) جديرة بالاهتمام: الملاحظة **الأولى** أن الطلبة العرب المسلمين في الدراسات العليا بجامعات اسطنبول أكثر الفئات العربية ـ بعد الأساتذة ـ تعاطفاً مع الأتراك نتيجة اختلاطهم بفئات المجتمع التركي وتعرفهم على مشاكلها التي تماثل مشاكل المجتمعات العربية: وصاية الدولة على أفكار الناس وعدم احترام الرأي الآخر واستبداد الدولة في وضع المحظورات لهندسة المجتمع وفق ايديولوجيتها رغم التعددية السياسية الصورية التي أخذت بها تركيا، في حين أن فكرة الدولة الحديثة تقوم على إلغاء ايديولوجية الدولة وحيادها بالنسبة للأفكار والآراء المطروحة على بساط البحث بغض النظر عن سياسات الحكومات التي تنتقل بينها كرة الديمقراطية وفق الاتجاهات التي تفرزها صناديق الانتخابات.

أما الملاحظة **الثانية** التي يوحي بها الجدول رقم (٥ ـ ٩) فهي أن الطلبة والأساتذة والمثقفين العرب الموجودين في اسطنبول وهم من حملة الشهادات الجامعية أو العليا، هم وحدهم الذين أوردوا صفة «استعماريون» حول الأتراك. ورغم أن نسبة هذه الصفة من حيث تكراراتها لا تتجاوز ٤,٥ بالمئة من مجموع الصور التي تداعت إلى أذهانهم حول الأتراك، فإن ذلك يؤكد مدى تأثير الكتب المدرسية ووسائل الإعلام العربية في ترسيخ هذه الصورة السلبية عن الأتراك في أذهانهم، بحيث تحولت إلى قناعة تامة لديهم، رغم اتصالهم بالأتراك لمدة لا تقل عن خمسة أعوام.

وكانت الملاحظة **الثالثة** تؤكد أن التجار والمهنيين والفنانين العرب المستجوبين كانوا أكثر تسامحاً مع الأتراك لأنهم لم يدمغوهم بصفة الاستعمار، إضافة إلى أن الفنانين قد أطلقوا صفة «متعالون» و«مبتزون» على الأتراك وبنسبة ضئيلة جداً لا تتجاوز ١,٥ بالمئة. وقد يكون ذلك ناجماً عن الاتصال المباشر مع الأتراك وتعاملهم اليومي معهم واطلاعهم عن كثب على أوضاعهم الداخلية ونياتهم وخططهم المستقبلية، مما أدى إلى تعاطفهم معهم ومساندة قضاياهم ونضالهم ضد الاستبداد والطغيان اللذين عانوا منهما هم في بلادهم العربية وكانا سبباً في هجرتهم إلى تركيا.

وتتعلق الملاحظة **الرابعة** بجنس العرب الذين تم استطلاع آرائهم من القاطنين في اسطنبول، حيث كانوا جميعاً من الذكور. وهي إشارة واضحة إلى تمسك العائلة

العائلة العربية بتقاليد الأسرة في عدم إرسال البنات وحدهن للدراسة أو العمل في البلاد الأجنبية، والذي يرى فيها الأتراك العلمانيون وكذلك الاستشراق الغربي قيداً على تمتع المرأة العربية ـ وبالتالي المسلمة ـ بحرية العمل وبممارسة الحريات العامة التي نصت عليها المواثيق الدولية لحقوق الإنسان.

أما الملاحظة **الخامسة** والأخيرة فإنها تتعلق بهوية العرب الموجودين في اسطنبول من الناحية الايديولوجية، حيث يؤكد الجدول (رقم (٥ ـ ٩)) أن ٦١ بالمئة منهم هم من القوميين العلمانيين المدافعين عن قضايا بلادهم العربية ونضالهم ضد القوى الطامعة بأراضيهم وخبراتهم، دون إيلاء الأهمية إلى الروابط الثقافية والتراثية التي تربطهم بالأتراك. ولذلك فإنهم يشعرون بالغضاضة والألم من معاملة الأتراك لهم بالتعالي أو ابتزازهم، الأمر الذي انعكس على أجوبتهم عن السؤال السادس: ما هي اقتراحاتكم لتطوير العلاقات العربية ـ التركية؟ فكانت الأجوبة تستقطب حول المحاور التالية وبالنسب المئوية المؤشرة إزاءها:

١ ـ ضرورة قيام العرب والأتراك بجمع كل ما لديهم من ثراء صناعي ومالي وطبيعي كالبترول والغاز الطبيعي والمياه والصناعات والخبرة التكنولوجية والغذاء إلى بعضها، ثم العمل عليها معاً من أجل تطوير بلادهم. وهو الأمر الذي فعلته الأقطار الأوروبية من خلال تأليف السوق الأوروبية المشتركة، ثم الاتحاد الجمركي وبعد ذلك الاتحاد الأوروبي، وذلك لمواجهة الأخطار المشتركة التي تواجههم جغرافياً وبشرياً وحضارياً، وبذلك يكون الجميع رابحين لرهان سباق التقدم والتطور في الشوط الأخير ... ٢١ بالمئة.

٢ ـ إن الزعامات التركية ومعظم السياسيين القابضين على الحكم لا يثقون برجال الحكم في البلاد العربية ويعدونهم جميعاً ذوي عقليات دكتاتورية متخلفة، ولذلك فإنهم لا يميلون إلى التعاون معهم .... ١٨ بالمئة.

٣ ـ إن تركيا والبلاد العربية تتعرض اليوم إلى خطر التقسيم من خلال مؤامرات الايديولوجيات الدولية المسيطرة مثل الولايات المتحدة الأمريكية واسرائيل اللتين شددتا قبضتيهما على تركيا لعزلها عن العرب ومحيطها الإسلامي. ولكن معظم الحكام الأتراك لا يدركون هذه الحقيقة التي ستؤدي في النهاية إلى استعباد الشعبين الشقيقين .... ١٤ بالمئة.

٤ ـ في الوقت الذي يرفض فيه العلمانيون التعاون مع العرب لايمانهم بتخلفهم من جهة، ولأنهم يلهثون للحاق بالغرب والانضمام إلى ناديه، يدعو القطاع الإسلامي التجاري والاقتصادي في تركيا إلى ضرورة إنشاء السوق الإسلامية المشتركة، وهي الخطوة التي أقدم عليها نجم الدين أربكان زعيم حزب الرفاه الملغى ورئيس الوزراء

عام ١٩٩٧ بتشكيل منظمة الدول الإسلامية المتطورة الثماني D-8. غير أن نشاطات هذه المنظمة الحيوية ـ رغم كونها سوقاً واسعة للمنتوجات التركية ـ قد اقتصرت بعد إسقاط حكومة أربكان من خلال انقلاب عسكري أبيض، على الاجتماع السنوي فقط وتبادل بعض السلع الحيوية .... ١٢ بالمئة.

٥ ـ ينظر الأتراك بتعال إلى العرب، لأنهم لا يزالون يعدونهم من رعايا الدولة العثمانية التي استورثوها. ولذلك فإنهم يتعاملون مع العرب على هذا الأساس، وينتظرون منهم أن يعدونهم ـ أي يعدوا الأتراك ـ بمنزلة الشقيق الأكبر الذي يأمر فيطاع. غير أن الأتراك لم يتحملوا مسؤولية هذا الشقيق الأكبر بالنسبة للعرب، لكي يقوم العرب أيضاً بتنفيذ ما يطلبونه ..... ٩ بالمئة.

٦ ـ ان أخذ الأتراك بالعلمانية كإيديولوجيا للدولة التركية الحديثة قد أبعدهم كثيراً عن الإسلام وبالتالي عن العرب ولا سيما أن حكام تركيا العلمانيين ـ الذين يؤمنون بأن العلمانية تعني الإلحاد وعداء الدين الإسلامي ـ قد جعلوا الرجعية ـ وهي التسمية التي يطلقها القابضون على الحكم في تركيا على الصحوة الإسلامية ـ العدو رقم واحد لتركيا، انسياقاً وراء نظرية هانتنغتون في صراع الحضارات من جهة، والفكر الامبريالي الغربي الذي اتخذ من الإسلام عدواً بعد سقوط عدوها اللدود الشيوعية عام ١٩٩٠ من جهة أخرى ..... ٩ بالمئة.

٧ ـ جميع الحكام القابضين على السلطة في تركيا، هم من دعاة إحياء الفكرة العثمانية بثوب جديد لإعادة سيطرتهم على البلاد العربية من جديد. والأزمة الأخيرة التي خلقها العسكريون مع سوريا بسبب عبد الله أوجلان زعيم حزب العمال الكردستاني وتهديدهم باجتياح سوريا، واجتياحهم الفعلي لشمال العراق بانتهاك سيادة الدولة العراقية وإقامة المنطقة العازلة فيها، خير دليل على ذلك .... ٥ بالمئة.

٨ ـ إن اندفاع الحكام الأتراك في توثيق علاقات بلادهم مع إسرائيل، يؤدي إلى إضعاف الموقف العربي تجاه اسرائيل في وقت يحتاج فيه العرب إلى مساندة تركيا ـ الدولة الإسلامية الشقيقة والعضو في منظمة المؤتمر الاسلامي ـ لقضاياهم. ولا تقوم حجة تركيا في هرولة بعض الأنظمة العربية لمصالحة اسرائيل دليلاً على صحة موقفها الذي لا يخدم العلاقات العربية ـ التركية .... ٥ بالمئة.

٩ ـ الأتراك عنصريون، يستغلون ضعف العرب لإملاء شروطهم عليهم في قضايا المياه والحدود والأقليات .... ٥ بالمئة.

١٠ ـ أجوبة أخرى .... ٢ بالمئة.

١١ ـ لا جواب .... صفر بالمئة.

المجموع ١٠٠ بالمئة.

عندما ننظر بإمعان إلى أجوبة السؤال السادس الآنف الذكر في هذا الاستفتاء المحدود، فإننا نلاحظ ـ بادىء ذي بدء ـ أن كافة الأشخاص الذين تم استطلاع رأيهم قد أجابوا عن جميع تلك الأسئلة، مما يدل على اهتمامهم بالموضوع ورغبتهم في بيان رأيهم بالأتراك من جهة، وعلى شعورهم بالمسؤولية ـ كمثقفين ـ في المساهمة في تطوير علاقات بلادهم العربية مع الأتراك، ولا سيما أن ٧٦ بالمئة منهم يؤيدون تطوير تلك العلاقات، سواء من خلال إقامة السوق المشتركة أو التكامل الاقتصادي أو تبادل المنافع الاقتصادية لمجابهة الأخطار التي تواجه الأمتين العربية والتركية. وهذه النظرة العربية إلى العلاقات العربية ـ التركية تتساوق مع نظرة الأتراك إلى تلك العلاقات ورغبتهم في تطويرها بنسبة ٧٢ بالمئة[٨]. وهو يعني أن الشعبين العربي والتركي يرغبان بنسبة ٧٤ بالمئة في تطوير علاقات أمتيهما، غير أن عدم ثقة حكامهما بعضهما ببعض وانسياقهما وراء طروحات الايديولوجيات السائدة قد أوصل العلاقات العربية ـ التركية إلى مفترق الطرق وإلى حالة من التدهور والتردي نتيجة غياب النظرة الواقعية المنطلقة من معطيات العصر والنظام الدولي الجديد في إقامة العلاقات بين الدول على الأسس المتينة الثلاثة: العلاقات السياسية المتوازنة، والمصالح الاقتصادية والتثاقف ضمن إطار المنافع المشتركة.

وقد أكد ٢٤ بالمئة من المجيبين العرب عدم جدوى إقامة العلاقات مع الأتراك لتعاليهم عليهم وابتزازهم لمشاعر العرب إضافة إلى رغبتهم في معاودة استعمارهم من جديد بتحالفهم مع إسرائيل بتشجيع ومساندة من أمريكا. ولذلك فقد ترك الحلف التركي ـ الاسرائيلي ظلاله على العلاقات العربية ـ التركية بشكل واضح بحيث يؤمن ٧٩ بالمئة من العرب الخاضعين للاستفتاء بأن جنرالات الجيش هم حكام تركيا الحقيقيون، وهم الذين سعوا منذ عام ١٩٩٢ إلى توثيق علاقات تركيا مع اسرائيل في مجالات الاستخبارات أولاً بحيث غدت اسطنبول أحد مراكز نشاطات منظمة الموساد الاسرائيلية بالتعاون مع وكالة المخابرات المركزية التي تعمل منذ السبعينيات لجمع المعلومات المخابراتية عن المنظمات السياسية والنشاطات الطلابية في مدن اسطنبول وأنقرة وأدنة، حيث نشرت صحيفة **ملليت** أسماء سبعة عملاء منهم[٩] يعملون في «مكافحة إرهاب المنظمات اليسارية والأصولية الإسلامية ومنظمة حزب العمال الكردستاني» ثم تطورت الأمور إلى تزويد تركيا بالمعدات الالكترونية اللازمة لإقامة المنطقة العازلة في شمال العراق، فالقيام بتطوير الصناعات العسكرية من خلال تحديث

(٨) الداقوقي، **صورة العرب لدى الأتراك**، ص ٢٠٣.

(٩) **ملليت**، ١٥/١١/١٩٩٩.

طائرات ف ـ ٤ و ف ـ ٦ التركية في إسرائيل بمبلغ ٦٠٠ مليون دولار، وأخيراً زيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين إلى ملياري دولار عام ١٩٩٨ وإقامة منطقة حرة تركية ـ اسرائيلية ـ امريكية في منطقة يومورتاليك ـ حيث مصب البترول العراقي ـ في ادنة مع احتمال انضمام الأردن إليها بعد أن زارت هيئة تركية ـ اسرائيلية مشتركة يوم الجمعة المصادف ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ المنطقة الحرة الأردنية ـ الإسرائيلية لتقويم الموقف وجس نبض الأردن حول الموضوع[١٠].

ورغم أن أكثرية العرب الذين شملهم الاستفتاء كانوا من العلمانيين وبنسبة ٦١ بالمئة، فإنهم يؤمنون جميعاً بإمكانية التعايش مع الإسلاميين بسهولة في تآلف وانسجام، كما هي الحال في معظم الأقطار العربية والإسلامية اليوم. ولكن استبداد الأصوليين والمتزمتين من الجهتين بآرائهم ومحاولتهم منع الرأي الآخر هو الذي يؤدي إلى الاستقطاب السياسي والاجتماعي في معظم البلدان الإسلامية، ومنها تركيا التي تتجه أيضاً نحو الاستقطاب الاقتصادي بعد أن قرر مجلس الأمن القومي ـ وهو أعلى سلطة في البلاد ويسيطر عليه جنرالات القوات المسلحة الخمسة ـ بداية العام ١٩٩٩ وضع مؤسسات الأوقاف ومدارسها وجامعاتها وشركاتها التجارية والاقتصادية تحت الرقابة الشديدة لمعرفة مصادر الأموال التي ترد إليها وأوجه صرف تلك الأموال مع تحديد نشاطات المصارف الإسلامية ـ التي أقامتها بيوتات المال الخليجية في تركيا ـ التي لا تتعامل بالربا وإنما تساهم من خلال مشاركة العملاء في رأسمالها لتحقيق التنمية الاقتصادية في تركيا.

والمعروف أن معظم مؤسسات الوقف التركي تمول من العمال الأتراك العاملين في أوروبا وأرباب العمل من أواسط بلاد الأناضول، وهم جميعاً من ذوي الاتجاهات الإسلامية. ولذلك فقد اطلقت وسائل الإعلام العلمانية ذات الاتجاهات الغربية على التأسيسات (هولدنغ) الاقتصادية الإسلامية تسمية «الرأسمال الأخضر» التي تنضوي تحت راية اتحاد أرباب العمل المستقلين (موسياد) تمييزاً لها من الاقتصاد التركي الممول غربياً والذي تضمه منظمة أرباب العمل الأتراك (توسياد) الذين يتهمون منظمة موسياد «بتمويل الحركات الإسلامية الرجعية والأصولية في تركيا» لإثارة القابضين على السلطة ضدهم من جهة، ولإرهابهم وتحديد نشاطات منظمة موسياد التي تدعو إلى إقامة السوق الإسلامية المشتركة وتنمية قدرات العالم الإسلامي تكنولوجياً للحاق بركب التقدم الحضاري في عالم القرن الحادي والعشرين. ولذلك تعتقد أكثرية الفئة الثانية من العرب (وهم من التجار والمثقفين والفنانين) الذين تم استطلاع رأيهم حول الأتراك،

(١٠) صباح، ٢٤/١١/١٩٩٩.

أن منظمة توسياد التي فشلت حتى الآن ـ رغم سيطرتها على الاقتصاد ـ في النهوض بالاقتصاد التركي، تحاول عرقلة نهوض منظمة موسياد بعد أن أكد رئيسها السابق ارول يارار «أن تركيا هي الدولة الإسلامية الوحيدة الديمقراطية والناهضة التي يسعى الغرب اليوم للتعايش معها وجذبها إلى معسكره لتكون النموذج الأمثل للعالم الإسلامي في القرن القادم» في دعوة صريحة إلى ضرورة اتباع تركيا لسياسة متوازنة بين الشرق الإسلامي والغرب المسيحي لتحقيق مصالح تركيا أولاً، وليس الدفاع عن مصالح الآخرين وتحقيقها قبل مصالح تركيا، مع دعوة للانفتاح الديمقراطي.

أما السؤال السابع والأخير الموجه إلى تلك الفئات فقد كان يتضمن: إذا كان لديكم شيء تودون ذكره حول الأتراك، فيرجى إدراجه أدناه أو على ظهر ورقة الاستفتاء.

حيث جاءت الأجوبة وفق المحاور التالية:

١ ـ إن وسائل الإعلام التركية التي تنضوي تحت مؤسسات **حريت وصباح وستار** (النجمة) التي تحولت إلى احتكارات مالية واقتصادية وتعمل بتوجيهات من القابضين على السلطة في تركيا على تخريب العلاقات العربية ـ التركية سواء بإساءة استعمال الإعلام أو تحريف الأنباء .... ٢٠ بالمئة.

٢ ـ إن تدخل جنرالات الجيش في السياسة واستبدادهم بالرأي حول تنفيذ فكرة العلمانية بالطريقة التركية يجعلها معادية للإسلام والنظر إلى عودة الفئات الشعبية لتطبيق الشعائر الإسلامية بشكل عفوي ولا سيما بعد سقوط الشيوعية، كعملية منظمة ومعادية للنظام العلماني القائم في تركيا، يقف حجر عثرة أمام تقدم البلاد وتطوير علاقاتها مع العرب .... ١٧ بالمئة.

٣ ـ ليس أمام تركيا، ولا سيما بعد رفض النادي الأوروبي قبولها عضواً في الاتحاد الأوروبي وعرقلة مساعيها في التطور والتقدم إلا العودة إلى محيطها الطبيعي بإقامة أوثق العلاقات مع جاراتها العربيات والمسلمات، لأن معاداة تركيا لجاراتها لا تخدمها في المدى البعيد ولا تحل مشاكلها معها .... ١٦ بالمئة.

٤ ـ إذا كان من حق تركيا إقامة العلاقات مع الدول الأخرى، فإن توثيق علاقاتها مع اسرائيل التي وصلت إلى حلف استراتيجي لا يدخل ضمن هذا الحق الطبيعي، لأن اسرائيل تحتل الأراضي العربية وتستخدم إرهاب الدولة ضد العرب المقيمين فيها وتقضم أراضيهم باستمرار .... ١٥ بالمئة.

٥ ـ لما كانت تركيا دولة صناعية متقدمة وغنية من حيث المنتوجات الزراعية والفواكه، إضافة إلى كثرة الأيدي العاملة، والدول العربية بحاجة إلى كافة تلك

المنتوجات الصناعية والزراعية والأيدي العاملة الفائضة مع وجود البترول والغاز الطبيعي فيها والتي تحتاجهما تركيا لافتقارها إليهما، فإن تركيا والبلاد العربية تشكل إحداهما للأخرى سوقاً رائجة لمنتوجاتها، ومن هنا يمكن إقامة نوع من التكامل الاقتصادي بينهما توثيقاً لروابطهما وتحقيقاً لمصالحهما الاقتصادية .... ١٢ بالمئة.

٦ ـ ان من حق تركيا التصرف بمواردها الطبيعية بالشكل الذي ترغب فيه، وليس من حق العرب عرقلة مشاريعها الإروائية التي تقيمها في بلادها، بيد أن من حق العرب على تركيا نظراً لعلاقاتهما التاريخية والتراثية أن تراعي مصالحهم ورغبة العرب في تنمية أقطارهم زراعياً بتزويدها (ولا سيما سوريا والعراق) بالمياه اللازمة لمشاريعهم الزراعية والإروائية .... ٨ بالمئة.

٧ ـ الأتراك عنصريون ومستبدون برأيهم ويكرهون العرب بأحكام مسبقة ولذلك لا يمكن التعاون أو إقامة العلاقات السوية معهم .... ٥ بالمئة.

٨ ـ الديمقراطية التركية لا تختلف كثيراً عن الديمقراطية العربية: فهنا يتحكم جنرالات الجيش برقاب الناس من خلال المحظورات التي وضعوها بحجة حماية النظام القائم وفق الايديولوجية العلمانية .... في حين يتحكم جنرالات الجيوش العربية أو جنرالاتهم المدنيين بالناس من خلال الوصاية الفكرية التي وضعوها على أبناء الشعب وفق الايديولوجيات السياسية التي قادت البلاد العربية إلى نوع من الأنظمة الدكتاتورية المقيتة .... ٤ بالمئة.

٩ ـ أجوبة أخرى .... ٣ بالمئة.

١٠ ـ لا رأي له .... صفر بالمئة.

المجموع ١٠٠ بالمئة.

تبدو هذه الأجوبة، التي حرص العرب الموجودون في اسطنبول على تدوينها في استمارة الاستطلاع بكل دقة ووضوح، وكأنها انتقادات موجهة إلى أنظمة الحكم العربية بصورة غير مباشرة عندما سعوا إلى تماهي الأوضاع العربية بالتركية أو بالعكس سواء في أنظمة الحكم ـ رغم التعددية السياسية الصورية الموجودة في تركيا ـ أو تسييس الإعلام داخلياً من خلال الدعاية السياسية للقابضين على السلطة أو بعبادة الشخصية وبوضع وصاية الدولة على أفكار الرأي العام دون الاعتراف بالرأي الآخر. أما خارجياً، فقد ربطت الدولة بشكل مباشر في الدول العربية وبشكل غير مباشر في تركيا، عملية الإعلام ـ نظرياً وعملياً ـ بايديولوجية الدولة لتكون أداة لتنفيذ تلك الايديولوجية على الصعيد الدولي.

فإذا كان الأتراك قد وجدوا «أن مشكلة العرب هي مشكلة الزعماء»[11] فإن العرب المقيمين في تركيا يعتقدون أيضاً أن «جنرالات الجيش هم حكام تركيا الحقيقيون وانهم يتحكمون برقاب الناس من خلال المحظورات التي وضعوها بحجة حماية النظام القائم وفق الايديولوجية العلمانية». وهو تأكيد على مدى عدم الثقة الموجودة بين الطرفين حول حكامهم من جهة، وعدم ثقة كل طرف بحكامه - بشكل غير مباشر - من جهة أخرى. كما أن هذا النقد هو دعوة صريحة ومخلصة للتغيير وضرورة إجراء التحولات على صعيدي الفكر السياسي والاقتصادي في العالمين العربي والتركي إذا كانا ينويان دخول القرن الحادي والعشرين بثقة واطمئنان. إضافة إلى أن هذا النقد هو دفاع عن الشعبين العربي والتركي المغلوبين على أمرهما والمضطهدين داخلياً من خلال جور الحكام، وخارجياً أمام التحديات التي تتعرض لها تنميتهما الحضارية من جهة، والمعوقات الدولية التي تضعها الدول الكبرى والايديولوجيات المسيطرة في المنطقة من أجل أن تبقى هي القوى السياسية القمعية التي لا يجوز للدول الصغرى - أو الأخرى - تجاوزها أو الخروج عليها من جهة أخرى. غير أن هذا النقد العربي الثنائي الذي ورد على شكل عتاب موجّه للأتراك، لم يمنع ٧٣ بالمئة منهم من تأييد تطوير العلاقات العربية - التركية إدراكاً منهم للمخاطر التي تواجه الشعبين العربي والتركي في منطقة الشرق الأوسط من جهة، وشعوراً منهم بأهمية هذه العلاقات في إقامة سوق شرق أوسطية جديدة تعتمد على التعاون العربي - التركي - الإيراني على امتداد مستطيل الشرق الأوسط - بالمفهوم الأمريكي - الممتد من الدار البيضاء في المغرب إلى اوزبكستان في المشرق. وهو الأمر الذي تساوق مع رغبة ٧٤ بالمئة من الأتراك الداعين إلى إقامة هذا النوع من التعاون من أجل التقدم وتحقيق الانفتاح الديمقراطي في المنطقة[12]. في حين ردد ٢٧ بالمئة من المستجوبين العرب على استمارة الاستفتاء، الأوصاف الرديئة حول الأتراك، وهي تقارب نسبة الـ ٢٦ بالمئة من الأتراك، الذين وقفوا ضد إقامة العلاقات العربية - التركية وتطويرها عند توجيه السؤال السادس نفسه إليهم في استطلاعنا السابق حول صورة العرب لدى الأتراك، وساقوا الأوصاف الرديئة حول العرب[13] لاعتقادهم بعدم جدوى التقارب مع العرب أو إقامة العلاقات الودية معهم «لأن مصلحة الأتراك تقتضي ذلك من ناحيتين: **الأولى**، لتخلف العرب ودكتاتورية أنظمتهم الحاكمة، بحيث إنه من الصعوبة بمكان إقامة تلك العلاقات لعدم الثقة بهم وبنياتهم. **الثانية**، ان تركيا تعد - وفق الأفكار

(١١) الداقوقي، **صورة العرب لدى الأتراك**، ص ٢٠٤.

(١٢) المصدر نفسه، ص ٢٠٥.

(١٣) المصدر نفسه، ص ٢٠٥.

السائدة لدى هذه الأقلية - جزءاً من المنظومة الليبرالية الغربية، وقطعة من أوروبا ولا علاقة لها بالشرق والشرقيين، ولذلك فإنها كلما ابتعدت عن العرب بشكل خاص، والشرق الإسلامي بشكل عام، اقتربت من الغرب وأوروبا، وحققت المكاسب والتقدم الحضاري[14].

وقد يكون صحيحاً، أن دعاة فكرة المقاطعة العربية - التركية في الجانبين العربي والتركي عدد لا يستهان به لأنهم يؤلفون ربع المجموعة التي تعرضت للاستفتاء ولاستطلاع آرائهم والذين يمسكون بزمام الأمور في البلاد العربية والتركية ويستطيعون خلط الأوراق ودفع الايديولوجيات الأخرى إلى العمل وفق خطط استراتيجية وتكتيكية كجزء من توظيف قوتها التعبوية للحفاظ على مراكز القوى التي تحتلها في هذه البلاد... بيد أن سعي الجماهير العربية والتركية إلى امتلاك إرادتها بتحقيق التنمية الحضارية في بلدانها وعدم الوقوع في شرك الانسياق وراء طروحات الايديولوجيات السائدة ووعيها بنتائج ذلك الانسياق وتقديرها بشكل صائب ومنطقي لأهداف القوى المعادية لها من نشر تلك الطروحات، سيفتح الطريق واسعاً ومعبداً أمام تطوير علاقات هذين الشعبين العظيمين: العرب الذين يعدون خميرة الإسلام، والأتراك الذين كانوا حماته - كما يذهب إليه القسم الأعظم من النخبة العربية - طيلة الألف عام الماضية.

(١٤) المصدر نفسه، ص ٢٠٦.

الفصل السادس

تمحيص النتائج
في ضوء العلاقات العربية ـ التركية

إذا كان الإعلام يعد الوجه الآخر للسياسة، فإن ارتباط نظريات وأنظمة الإعلام بالمذاهب والأنظمة السياسية هو ارتباط وثيق من حيث التأثير والتأثر، ولا سيما بعد أن تشعبت الدراسات الإعلامية وتطورت الأفكار السياسية الحديثة. كما تلعب العلاقات العامة في المجال الدولي دوراً كبيراً في إنشاء العلاقات الإيجابية أو السلبية بين زعماء الدول سواء من خلال تقديم الخدمات والإرشاد والمشورة، أو باستخدام مفهوم العلاقات العامة بمعنى الدعاية والإعلان لكسب الأعوان حول قضية سياسية أو اقتصادية أو ثقافية على النطاقين المحلي والعالمي، وذلك من خلال الدعاية السياسية التي تمارسها الصفوة الحاكمة بقصد تثبيت أركان حكمها وإبقاء زمام السيطرة في يدها لفرز أعدائها في الداخل والخارج وتمييزهم توطئة للإطاحة بهم ونفيهم اجتماعياً. ومن هنا فإن الخلافات الإقليمية أو الايديولوجية التي تحدث بين الدول النامية ـ ومنها دولنا العربية ـ تؤدي إلى توجيه وسائل الإعلام فيها ـ ولا سيما البث الإذاعي والتلفزيوني بعد أن تصبح بوقاً للحاكم أو القابضين على السلطة ـ ضد الدولة الخصم وزعيمها وايديولوجيتها وسياساتها المختلفة على كافة الصعد، بل قد يتهم الزعيم الخصم بالعمالة والفساد والجهل والاستبداد وخنق الحريات العامة... الخ. وعندما تزول تلك الجفوة والخصومة بين زعماء تلك الدول يكال المديح للزعيم نفسه، بل قد يوصف بالوطنية والاستقامة والدهاء أو بالشهامة والشرف والعبقرية، لأن معظم البلدان العربية تأخذ بنظام الإعلام الرسمي الذي يرى في العملية الإعلامية دعاية سياسية وتوجيهاً وإرشاداً في طريق ذي اتجاه واحد بعيداً عن الحوار وديمقراطية الإعلام نظراً لإيمان تلك الدول بالوصاية الفكرية التي تشمل المواطن العربي من المهد إلى اللحد. وهو تأكيد لفرضيتنا الأولى التي تؤكد على ممارسة الدولة للوصاية الفكرية على وسائل الإعلام في معظم البلدان العربية.

ولقد أظهرت الدراسة من خلال تحليل مضامين الصحف والمسلسلات التلفزيونية والقصائد الشعرية ـ لأن الشعر يعد صحيفة إخبارية ورسالة إعلامية مؤثرة أيضاً ـ وعينة من الكتب المدرسية العربية أن ثمة صورتين للأتراك لدى العرب: **صورة سلبية** تحتفظ بها ذاكرة النخب الفكرية والحاكمة العربية حول الأتراك في المشرق العربي بخاصة من خلال إيراد الأوصاف الرديئة لهم: مستعمرون، مستبدون، طغاة، باغون، قساة، سفاكون وغيرها. **وصورة إيجابية** للأتراك يتداولها مثقفو وحكام المغرب العربي باعتبارهم حماة دار الإسلام والبلاد العربية ضد الهجمة الاستعمارية ـ الصليبية الشرسة والتجزئة والصهيونية من شمال افريقيا إلى الخليج العربي.

وإذا كانت السمة الثابتة لصورة الأتراك السلبية لدى العرب تأخذ بفكرة المجابهة مع العرب وما نتج منها من علاقة تبعية بين السائد والمسود والمنتصر والمهزوم، فإن تلك المجابهة تنسحب على القوالب الصورية النمطية السلبية القديمة للأتراك في عالمهم الجغرافي الواسع الممتد من سد الصين شرقاً إلى البحر الأدرياتيكي غرباً من جهة، ولتنوع الأتراك التاريخي ودورهم السياسي في الوطن العربي من التتار وهولاكو والسلاجقة والعثمانيين ثم الأتراك المعاصرين من جهة أخرى، حيث يوصف التركي من خلال العلاقة التعارضية مع العرب بالجمود وانعدام الفعل تاريخياً وحضارياً وإنسانياً في صورة نمطية مقولبة سلبية ذات وقع استعماري استبدادي وظالم وبأفعال ذات مدلولات توحي بالقسوة والعنف والاستهانة والاستعلاء دون استثناء، بحيث إن العرب جعلوا من الأتراك كبش فداء لأعمال الاتحاديين الاستبدادية وإدارتهم الفاسدة وجهلهم لكيفية إدارة الصراع في هذه المنطقة الحيوية من العالم بعد ان استطاعوا النفوذ إلى السلطة عام ١٩٠٩ بالانقلاب العثماني وممارسة الاستبداد بشكل لا مثيل له في التاريخ العثماني كله من خلال تصفية المعارضة جسدياً وخنق الحريات العامة. ولكنهم في النهاية أصبحوا هم ضحية ذلك الاستبداد عندما اغتيل زعيمهم ورئيس وزرائهم محمود شوكت باشا عام ١٩١٣.

ولنا أن نؤكد هنا حقيقة مهمة حول الصورة السلبية للحكام العثمانيين من الاتحاديين وغيرهم وهي أنها لم تنصرف إلى الشعب التركي الذي لم يوصف بأية أوصاف رديئة خلال توجيه تلك الانتقادات إلى حكامه، لأن عدم الثقة المتبادلة بين الزعماء العرب والأتراك لا ينصرف إطلاقاً على أبناء الشعبين العربي والتركي كون النخب الفكرية والحاكمة العربية لا تحمل روحاً عدائية للشعب التركي وإنما ثمة أحكام مسبقة لديها حول عدم الثقة بنيات الحكام الأتراك والقابضين على السلطة بسبب تراكمات الماضي وانقطاع الصلة بينهما. في حين نجد أن النبرة العامة لصورة الأتراك الإيجابية لدى العرب في أحادية أو تنوع العالم التركي تتسم بفكرة التصالح واللقاء السلمي والتعاطف مع الأتراك، ولا سيما في قضايا التراث الحضاري المشترك الذي

يحاول الغرب الاستعماري والصهيونية العالمية وأعوانهما من المنظمات الدولية الموالية لها طمس معالمه المشتركة، لأن تلك النبرة بعيدة عن المجابهة والتحدي أو سوق الاتهامات وإيراد الأوصاف النابية عنهم، بسبب الإعجاب بالأتراك وبخاصة العثمانيين والتماهي بين العرب والأتراك بسبب الرابطة الدينية. ومن هنا فإن الموقفين ينطلقان ـ كل من وجهة نظره ـ من الحساسية التي يبديها الرأي العام العربي تجاه الأمن القومي والثوابت العربية تأكيداً لفرضيتنا الثانية من افتراضات البحث التي ترى أن وسائل الإعلام العربية تصور الأتراك في صورتين نمطيتين متناقضتين سلبية وإيجابية.

وإذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية توظف اليوم قدراتها العسكرية والاقتصادية لتنفيذ استراتيجيتها الجديدة للهيمنة على العالم في القرن الحادي والعشرين من خلال الاستحواذ على طاقتي البترول والغذاء، فإن كافة الدول العربية والإسلامية التي تنحصر ضمن مستطيل الشرق الأوسط الممتد ـ وفق المفهوم الأمريكي والصهيوني ـ من نواكشوط في الغرب إلى أفغانستان في الشرق، مستهدفة من قبل هذه الاستراتيجية الأمريكية ومسانديهم الاسرائيليين وحلفائهم الصهيونيين. ومن هنا فقد وجد كبار الصحافيين العرب أن الأزمة التركية ـ السورية المزمنة التي تجسد المشاكل التركية ـ العربية في قضايا الأمن القومي والحدود والمياه والأقليات، التي انفجرت بغتة في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٨ وكادت تؤدي إلى حرب مدمرة جديدة في الشرق الأوسط، هي أزمة مفتعلة «لأن الحكومات التركية لا تستطيع أن تتحرك إلا في إطار ممارسة سياسة الهامش المتاح فيها للأحزاب العلمانية واليمينية التقليدية بشكل تكتيكي، بينما يظل القرار السياسي الاستراتيجي رهن إشارة الجيش». وهو تصعيد مشبوه «يتزامن مع تأزم في الشرق الأوسط ناجم عن تعنت اسرائيل وغياب المسار السوري رغم انسحاب اسرائيل من جنوب لبنان اضطراراً. إنه حصار واضح لسوريا، طرفاه اسرائيل وتركيا ـ انطلاقاً من اتفاقهما الاستراتيجي ـ فدمشق يجب أن تدخل بيت الطاعة الأمريكي وإلا فإن تركيا مستعدة للقيام بدور مخلب القط». لكن، ماذا يعني اتهام المحررين العرب لتركيا بأنها قد قامت بـ «التصعيد المشبوه ضد سوريا» وبـ «المغامرة العسكرية المشبوهة»؟

تجيب مجلة **المجتمع** الكويتية عن هذا السؤال بالقول «فإسرائيل توجه عداءها للعرب والمسلمين وما زالت أطماعها قائمة في قيام كيان مغتصب يمتد من النيل إلى الفرات، بل هي تعادي دولاً إسلامية أخرى خارج نطاق المنطقة الممتدة من النيل إلى الفرات. وهذا يعني أن أي دعم عسكري من تركيا لإسرائيل يؤثر سلباً في أمن كل الدول العربية والإسلامية». ثم تضيف **المجتمع** إلى ذلك قائلة: «وقام عسكر تركيا بإعادة رسم استراتيجية جديدة، كان من المفترض أن تمثل عودة إلى البعد الإقليمي العربي ـ الإسلامي الذي افتقدته تركيا منذ وصول مصطفى كمال إلى الحكم. ولكنهم

آثروا أن يمارسوا دور الوكيل عن الغرب والصهيونية في تهديد الأمن القومي العربي ـ الإسلامي وفتح الطريق للصهيونية إلى بلدان آسيا الوسطى التي تربطها بتركيا روابط دينية وتاريخية وعرقية ولغوية قوية». ومن جهة أخرى يؤمن المسؤولون الأتراك «بأن سوريا عندما تقوم بمساندة منظمة حزب العمال الكردستاني مادياً ومعنوياً ولوجستياً فإنما تقوم بتهديد الأمن القومي التركي وبدعم محاولات تقسيم تركيا».

إن هذه الشكوك المتبادلة بين العرب والأتراك بقيام كل منهما بتهديد الأمن القومي للآخر، تأكيد لصدقية فرضيتنا الثالثة التي ترى أن الصور السلبية المقولبة التي تحملها النخب الفكرية والسياسية العربية والتركية، بعضها ضد البعض الآخر، نابعة من شعور عدم الثقة الذي يحمله حكام كل طرف ضد القابضين على السلطة في الطرف الآخر نتيجة الأحكام المسبقة التي يحملها كل طرف عن الآخر بسبب تراكمات الماضي وانقطاع الصلة بينهما وعدم محاولتهما تطوير علاقاتهما لمعرفة أحدهما بالآخر بشكل أفضل.

ومن جهة أخرى أظهرت نتائج استفتاء رأي مجموعة من العرب المقيمين في اسطنبول، أن أكبر العاملين العرب سناً هناك، هم من التجار الذين بلغ متوسط أعمارهم ٥١ عاماً، لأن النجاح التجاري يعتمد بالدرجة الأولى على تراكم الخبرات والمهارات ومعرفة أساليب المساومة بالإضافة إلى وجود الرأسمال الذي يؤلف العنصر الأساسي في العمل التجاري. في حين كان الفنانون يؤلفون الطبقة الأكثر شباباً من بين هؤلاء العاملين، رغم وجود بعض الأساتذة والمثقفين والمهنيين وأصحاب الكفاءات العربية الذين تجاوزت أعمارهم الستين بين تلك الكفاءات التي لم تستطع بلادهم العربية توفير الحياة الكريمة لهم، فهاجروا منها ضمن سيل نزيف الأدمغة العربية إلى البلاد الأجنبية، رغم أنهم جزء من الثروة القومية في بلادنا. وقد أظهر الجدول رقم (٥ ـ ٥) أن مصدر الانطباع الأول عن الأتراك لدى هؤلاء العرب هو الكتب المدرسية بالدرجة الأولى حيث بلغت نسبة تأثر هؤلاء العرب بها حوالى ٤٣ بالمئة، بينما كانت المسلسلات التلفزيونية التي تعرض المسرحيات الخاصة بالعهد العثماني والأفلام التي تتناول حياة العرب في ذلك العهد، المصدر الثاني الذي كون به العرب انطباعهم الأول عن الأتراك لأنه ألف ٢٧ بالمئة من مجموع تلك المصادر.

وتأتي العلاقات العامة التي أقامها العرب مع الأتراك في مجالات العمل والتجارة والقضايا الثقافية والفنية هناك في الدرجة الثالثة من مصادر الانطباع الأول عن الأتراك. فإذا أضفنا الصحافة والسينما إلى ذلك لبلغت نسبة تأثير هذه الوسائل الإعلامية في المستفتيين ٩١,٥ بالمئة من مجموع مصادر التأثير في العرب المقيمين في اسطنبول لأخذ الانطباع الأول عن الأتراك والذي تراوح بين السلبية بنسبة ٦١ بالمئة

والايجابية بنسبة ٣٩ بالمئة بحسب الجدول رقم (٥ ـ ٦) من الاستفتاء. غير أن هذا الانطباع قد تغير نتيجة الاتصال والاطلاع على أساليب أعدائهما في إثارة الغبار على علاقاتهما من جهة، ومحاولة تفريق صفوفهما للاصطياد في المياه العكرة من جهة أخرى، إذ أكد ٧٦ بالمئة من العرب المقيمين هناك (الجدول رقم (٥ ـ ٧)) على تحولهم عن انطباعهم السلبي الأول حول الأتراك إلى الانطباع الإيجابي. ولكن بقيت الصورة التركية النمطية لدى هؤلاء العرب تتراوح بين السلبية والايجابية تأكيداً لافتراضنا الثاني، رغم دعوتهم الحارة لتعاون العرب والأتراك كجيران وأصحاب تراث حضاري مشترك يمتد إلى أكثر من الف عام على تقاسم الأفراح والأتراح في هذه المنطقة الحيوية من العالم لاعتقادهم بأن القرن الحادي والعشرين سيكون عصر التعاون وتحقيق المنافع بين الشعوب، ولا سيما شعوب العالم الثالث، لمواجهة أخطار العولمة الاقتصادية والثقافية عليها من جهة، ولتكوين مجموعة دول متعاونة ومتضامنة فيما بينها من أجل تطوير بلادها بالاعتماد على قدراتهم الذاتية ومواردهم الخاصة.

ومن هنا فقد دعا هؤلاء العرب إلى ضرورة قيام العرب والأتراك بجمع كل ما لديهم من ثراء مالي وصناعي وطبيعي كالمياه والبترول والغاز والصناعات والغذاء إلى بعضه، ثم العمل عليه معاً لتطوير بلادهم، مثلما فعلت أوروبا من خلال تأسيس السوق المشتركة ثم الاتحاد الجمركي وبعد ذلك الاتحاد الأوروبي. ولذلك، فإننا نعتقد أن الخطوة التي اتخذها مجلس التعاون الخليجي في إنشاء السوق المشتركة فيما بين دوله هي الخطوة الجادة الأولى في هذا المجال نظراً لتجانسها الجغرافي والاقتصادي والفكري والطوبوغرافي من جهة، ولاحتمالات تعاونها مع الاتحادات الاقتصادية العربية مستقبلاً من جهة أخرى. غير أن هذه الرغبة العربية في تطوير العلاقات مع تركيا تصطدم دائماً بجدار الرفض بحجة «توظيف العرب لرؤوس أموالهم في تركيا توظيفاً سياسياً ـ ثقافياً غير مرغوب فيه»، أو «للتدخل في شؤون تركيا الداخلية من خلال المساعدات المالية التي تقدمها السعودية للجماعات الإسلامية للقيام بقلب نظام الحكم العلماني لإقامة دولة الشريعة الإسلامية في تركيا» أو «لأن العرب قوم متأخرون لا فائدة من إقامة العلاقات معهم، لأننا كلما ابتعدنا عنهم اقتربنا من أوروبا» أو «أن تقوية علاقات تركيا مع اسرائيل هي تقوية لعلاقات تركيا مع الغرب». ومن هنا فقد أكد د. طلال عتريسي «أن تركيا لم تستطع أن تقدم النموذج الذي أرادته لنفسها وأراده الغرب لها، أي دولة علمانية ديمقراطية ذات توجه عربي وتستطيع أن تستوعب الإسلاميين ولا تصطدم معهم كما تحفظ المجتمع المدني والحريات العامة. ذلك أن المشكلة المزمنة مع حزب العمال الكردستاني التي أضيف إليها (تهديد) الظاهرة الإسلامية مع الرفاه ثم حزب الفضيلة، كشفت حالة اللااستقرار الواسع والاستقطاب الحاد الذي يعانيها المجتمع التركي إزاء خيارات الهوية والمستقبل»، وذلك لوجود فجوة

دينية ـ ثقافية بين العرب والأتراك منذ انتهاء الحرب العالمية الأولى وتأسيسهما للحكومات القومية في بلادهما، وهو تأكيد لصدقية فرضيتنا الرابعة التي ترى أن تلك الفجوة قد انعكست على التيارات السياسية المختلفة التي نشأت فيهما، حيث برز في تركيا الكمالية، التيار القومي العلماني الراديكالي، في حين استمر التيار الديني التقليدي في البلاد العربية.

ولهذا فقد حاول كل منهما تحديد أهليته الأمنية تجاه الآخر بموجب نطاق تلك الفجوة، ولا سيما أن الصراع بين هذين التيارين سيطبع القرن الحادي والعشرين بطابعه بعد أن سارعت الرأسمالية الغربية ـ بعد انهيار الاتحاد الاسوفياتي ـ إلى استبدال عداء الشيوعية بالإسلام السياسي، فحذت تركيا حذو الغرب في استبدال عدوها الأول المتمثل بالشيوعية حتى عام ١٩٩٠ بالإرهاب ـ وهي الصفة التي تطلقها الأوساط الرسمية على ثورة الأكراد بقيادة أوجلان ـ ثم بالرجعية الأصولية ـ وهي التسمية التي تطلقها تلك الأوساط على الإسلام السياسي ـ بعد فوز حزب الرفاه بالأكثرية النسبية في انتخابات عام ١٩٩٥. ولما كان مجلس الأمن القومي، المؤلف من قادة القوات العسكرية الخمسة: رئيس أركان الجيش وقادة القوات البرية والبحرية والجوية والدرك (الجندرمة) ورئيس الوزراء ووزراء الخارجية والداخلية والعدلية ويرأس اجتماعاتها الشهرية رئيس الجمهورية، حيث يضع الجنرالات الخمسة عادة جدول الأعمال عن طريق سكرتير المجلس العسكري ويصدر قراراته على شكل توصيات لمجلس الوزراء لتنفيذه، هو الذي يحدد الاستراتيجية العامة للدولة، فإن هذا التحول في آراء جنرالات المجلس ـ وهم الحكام الحقيقيون لتركيا ـ يعد صورة من صور البحث عن الهوية الحقيقية التي تحاول تركيا منذ ثمانين عاماً العثور عليها دون جدوى من جهة، وانسياقاً وراء سراب سعي واشنطن لجعل تركيا نسخة مصغرة للولايات المتحدة الأمريكية وشريكة استراتيجية ونموذجاً للدولة الإسلامية المعتدلة التي يغار منها العالم الاسلامي كله من جهة أخرى.

وقد أكدت هذه الدراسة أن ثمة ميلاً شديداً لدى القوى الوطنية العربية والتركية لردم تلك الفجوة الدينية ـ الثقافية من أجل تطوير العلاقات بينهما بالأخذ بمبدأ اقتصادات السوق تجارياً، وبتطبيق مبدأ التوليف القومي ـ الإسلامي ـ العلماني المعتدل سياسياً، ولا سيما أن الاعتقاد السائد بين الطرفين يؤكد أن التطورات السياسية الداخلية التركية تؤثر سلباً أو إيجاباً في علاقات تركيا العربية نظراً لارتباط مشاعر العرب بأحوال وظروف إخوانهم الأتراك المسلمين في مختلف ديارهم. فإذا كان ٢٦ بالمئة من الأتراك و٢٠ بالمئة من العرب لا يريدون توثيق العلاقات العربية ـ التركية لأسباب تاريخية وجغرافية وسياسية، فإن الأكثرية العظمى من الشعبين العريقين تحبذ تطوير تلك العلاقات بالشكل الذي يخدم مصالحهما في المنطقة ويحقق السلام

والاستقرار فيهما. ومن هنا يتبادر إلى الذهن السؤال الوجيه التالي:

العلاقات العربية ـ التركية. . . إلى أين؟

فقد خطط مصطفى كمال أتاتورك والنخبة السياسية الحاكمة للجمهورية التركية الفتية لإقامة علاقات مع جاراتها على أسس ثابتة لكي يستطيع نظامهم الجديد أن يتعايش معها وفق المستجدات التي طرأت على الشرق الأوسط بانهيار الدولة العثمانية ونشوء العديد من الدول القومية على أنقاضها. وقد رسم الميثاق القومي لعام ١٩١٩ الذي أصدره مجلس المبعوثان العثماني الذي اجتمع للمرة الأخيرة برئاسة مصطفى كمال باشا زعيم حركة التحرير الوطنية، بعد أن وفد سراً نواب البرلمان العثماني إلى أنقرة ـ القرية الصغيرة الواقعة في وسط بلاد الأناضول والتي حولها مصطفى كمال إلى مركز للحركة ثم إلى عاصمة للجمهورية ـ صورة الوطن القومي التركي بأبعاده الجغرافية والسياسية والطوبوغرافية والذي كرسته معاهدة لوزان عام ١٩٢٣ ومبدأ «السلام في الوطن وفي العالم» الذي وضع أسس السياسة الخارجية التركية القائمة على تفادي النزاع مع جارات تركيا من جهة، وحماية الجمهورية التركية الفتية بحدودها المرسومة الثابتة وغير القابلة للتفاوض والتغيير والتقسيم من جهة أخرى[١]. غير أن ذلك المبدأ الأساسي في السياسة الخارجية التركية أدى ـ رغم الاستقرار الذي حققته الجمهورية الفتية مع مرور الزمن ـ إلى عزلة تركيا دولياً رغم اتباعها لسياسة خارجية تدعم الوضع القائم من جهة، وتحاول مد الجسور مع جاراتها وأعدائها على السواء من جهة أخرى، لحماية أمن الدولة ـ الأمة ووحدتها الإقليمية وصون مواردها الاقتصادية ومواجهة تهديدات الأمن القومي التقليدية النابعة من تاريخ الدولة ـ الأمة وموقعها الجغرافي وتركة الماضي العثماني، بعد أن وضع العرب أيضاً أسس نظمهم الخاصة بدولهم الفتية تحت الانتدابين الفرنسي ـ البريطاني وسيطرتهما.

وقد أثرت المتغيرات الرئيسية في منطقة أوراسيا التي تضم البلقان والشرق الأوسط والقفقاس بالمفهوم البريطاني المربّع للشرق الأوسط الذي يمتد من مصر غرباً إلى إيران والقفقاس شرقاً، ومن البلقان شمالاً إلى المحيط الهندي جنوباً على الموقع الجيوبوليتيكي، مثلما تأثرت تركيا بكل التطورات التي حدثت في هذه المنطقة المتفجرة من العالم والتي ستبقى محط أنظار العالم وبؤرة الصراع العالمي حتى القرن الحادي والعشرين، لأن أوراسيا مصدر طاقتي البترول والغذاء (بمياهها الوافرة وأراضيها الخصبة) على السواء. ولذلك فقد قال العالم الجيوبوليتيكي البريطاني السير هارولد

---

(١) [*Books on Kemalism.I*], 24 vols. in 25 (İstanbul: Tımaş Yayınları, 1991), vol. 18: *Kemalizmin Alfabesi*, by Metin Karabaşoğlu ve İzzet Akiol, sh. 105.

ماكندر (Sir Harold Mackinder) ومنذ عام ١٩٠٤ «ان من يحكم أوراسيا يحكم العالم» وهي المقولة التي تلقفها الاستراتيجي الأمريكي بريجنسكي ورددها في ندوة اسطنبول الخاصة بمستقبل حلف الأطلسي عام ١٩٩٧.

ونظراً للعداء التقليدي القائم بين الروس والأتراك منذ حرب ١٨٧٩ فقد حاول مصطفى كمال أتاتورك أن يكسر شرنقة العزلة لإيجاد حلفاء جدد لدولته الفتية أيضاً على أنقاض القيصرية الروسية عام ١٩١٧ وتطلع للنفوذ إلى المياه الشرق أوسطية الدافئة من بوابتيها الرئيسيتين: مضايق الدردنيل التركية ومضيق هرمز الإيراني. فعقد اتاتورك اتفاقية سعد آباد عام ١٩٣٧ مع العراق وإيران وأفغانستان، لحماية دولته الفتية من جهة، ولإقامة نوع من التعاون الاقتصادي والأمني والسياسي مع هذه الدول الإسلامية من جهة أخرى، رغم إعلانه العلمانية ايديولوجية للدولة التركية الحديثة في محاولة لتأكيد نظريته في التوليف الإسلامي ـ العلماني ـ المعاصر وبتكريس فكرة التسامح العثماني في إمكانية تعايش العلمانية والإسلام في المجتمعات الإسلامية في الدول القومية ذات الاتجاهات المعتدلة.

ولكن خلفاء أتاتورك، اتخذوا العلمانية بعد وفاته عام ١٩٣٨ ايديولوجية مقدسة للجمهورية التركية وكدين عصري في مواجهة الدين الإسلامي بإعلان الحرب عليه وعلى المقدسات الإسلامية طيلة فترة حكم حزب الشعب الجمهوري خلال ١٩٣٨ ـ ١٩٥٠ مع الاستمرار في سياسة التقوقع رغم اضطرار الجنرال عصمت اينونو، خليفة اتاتورك ورئيس الجمهورية الثاني على الأخذ بالتعددية السياسية ـ ولكن ضمن فكرة العلمانية المقدسة ـ بعد الحرب العالمية الثانية وانهيار الاستعمارين الفرنسي والبريطاني في منطقة الشرق الأوسط.

وقد أفرخ حزب الشعب الجمهوري سبعة أحزاب سياسية بعد عام ١٩٤٥ كان في مقدمتها الحزب الديمقراطي الذي أسسه كل من جلال بايار ـ وزير الاقتصاد في عهد أتاتورك ثم رئيس الوزراء عام ١٩٣٧ ومؤسس المصرف الزراعي التركي ـ وعدنان مندريس وحسن قورالطان الذي فاز في انتخابات عام ١٩٥٠ بأكثرية ساحقة، فانتخب جلال بايار ـ كأول شخصية مدنية ـ رئيساً للجمهورية ومندريس رئيساً للوزراء. ويؤكد كافة المعلقين السياسيين الأتراك ومن جميع الاتجاهات السياسية، أن فترة ١٩٥٠ ـ ١٩٦٠ التي حكم فيها الحزب الديمقراطي تعد بحق فترة ديمقراطية صحيحة في تركيا، رغم استمرار تركيا في سياسة الأحلاف بانضمامها إلى حلف الأطلسي انطلاقاً من سياسة معاداة الروس واتقاء لشرور الاتحاد السوفياتي بعد أن طالب ستالين عام ١٩٤٦ بمشاركة الاتحاد السوفياتي في الإشراف على المضائق التركية وبإلحاق ولايتي قارص وأردهان التركيتين به.

وقد أدى انفجار الحرب الباردة بين المعسكرين الغربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، والشرقي بقيادة الاتحاد السوفياتي وتدهور العلاقات التركية ـ السوفياتية، إلى ردود فعل تركية مباشرة بالانضمام إلى السوق الأوروبية المشتركة والمشاركة في منظومة الدفاع الغربي بالمشاركة في الحرب الكورية عام ١٩٥١، وبإدارة ظهر المجن للعرب الذين بدأوا كفاحاً مريراً ضد الاستعمارين البريطاني والفرنسي من أجل الاستقلال والتحرر الوطني وبناء دولتهم الموحدة، بمساندة من الاتحاد السوفياتي، في وقت تكيفت فيه السياسة الخارجية التركية مع أهداف حلف الأطلسي والمعسكر الغربي الذي وجدت فيه النخبة التركية مثالاً للحداثة والديمقراطية. ولذلك فقد وجدت تلك النخبة في دعوة الرئيس الراحل جمال عبد الناصر إلى الوحدة والحرية والاشتراكية خطراً على تركيا لا يقل عن خطر الاتحاد السوفياتي على كيان تركيا ومستقبلها. في حين أصبحت صورة حلف الأطلسي في أذهان النخبة الوطنية العربية تمثل الاستعمار الحديث الذي خلق اسرائيل في قلب الوطن العربي لعرقلة التنمية الحضارية في البلاد العربية ولحرق مدخراتهم الاقتصادية من البترودولار من خلال الحروب الموضعية في منطقة الشرق الأوسط بين العرب والعرب (حرب اليمن وغزو الكويت)، وبين العرب وإسرائيل بجولاتها العديدة، أو بين العرب والمسلمين (الحرب العراقية ـ الايرانية) أو من خلال المواجهات بالوكالة بين تركيا وجاراتها العربيات. حتى ان عدنان مندريس، رئيس وزراء تركيا قد هدد بالتدخل في سوريا عام ١٩٥٧ نيابة عن حلف الأطلسي لمنع إقامة الوحدة السورية ـ المصرية، بعد مقولته المشهورة «إنه من المحزن حقاً أن يبيت الشخص وبجواره دولة صغيرة، لينهض في اليوم التالي ويجد إلى جواره دولة عظمى وأكبر من تلك بخمس مرات». كما أنه حشد قواته على الحدود العراقية عام ١٩٥٨ للتدخل من أجل منع انتصار ثورة ١٤ تموز/يوليو ١٩٥٨ التي قام بها عبد الكريم قاسم ضد الملكية وحلف السنتو الذي كانت تركيا عضواً مؤسساً له.

وإذا كان عدنان مندريس قد حاول رغم توجهه الإسلامي ركوب موجة الصحوة الإسلامية نتيجة الانفتاح الديمقراطي بعد الحرب العالمية الثانية وزوال النفوذ البريطاني ـ الفرنسي من الشرق الأوسط بعد عدوانهما مع اسرائيل على مصر عام ١٩٥٦ قد كرس القطيعة مع العرب بمواقفه المعادية لهم برفض تأييد حق مصر في تأميم قناة السويس والتجاهل الكلي للعرب ومشاكلهم وكفاحهم، فإن تطورات الحرب الباردة بين المعسكرين ومنطلقات السياسة الوطنية لتركيا والبلاد العربية قد خلقت توجهين متناقضين نحو الدولتين العظميين في عهد الحرب الباردة من جهة، وفي نظرتهما إلى الأحلاف العسكرية في المنطقة والعالم من جهة أخرى. وقد انعكست هاتان النظرتان المتناقضتان للعرب والأتراك على سياساتهما الوطنية حتى اليوم من منظور العلاقات العربية ـ التركية من جهة، وعلاقة كل منهما بالأطراف الثالثة

ونظرتهما إلى إسرائيل وحركات التحرر الوطني من جهة أخرى بعد أن لبست النخبة السياسية التركية منظار واشنطن لترى به أحداث المنطقة والعالم، وبدأت النخبة الفكرية والحاكمة العربية تنظر بعين الشك والريبة إلى كل خطوة تخطوها النخبة التركية في مجال تحولات الستينيات والحرب الإيرانية ـ العراقية وحرب الخليج الثانية وأخيراً مؤتمر اسطنبول عام ١٩٩٩ وترشيح تركيا للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.

أولاً: تحولات الستينيات

إن اللعبة الديمقراطية التي مارسها الحزب الديمقراطي بهامش ضيق، وسعى من خلالها إلى رفع القيود المفروضة على ممارسة الشعائر الدينية الإسلامية، بإعادة إقامة الأذان باللغة العربية من مساجد تركيا، وبإتاحة الفرصة لممارسة حرية العقيدة والوجدان، لم تعجب جنرالات القوات المسلحة الذين تعودوا على فرض وصايتهم الفكرية على الجماهير الشعبية لأكثر من ربع قرن مع ممارسة السياسة والاقتصاد الموجه في نظام شبه شمولي، فقاموا بانقلابهم العسكري الأول في ٢٧ أيار/مايو ١٩٦٠، وأعدموا عدنان مندريس وقورالطان مع تأجيل تنفيذ الإعدام بجلال بايار لكبر سنه، والعودة لممارسة دورهم القيادي في توجيه السياسة في وقت استمرت فيه المقاطعة العربية ـ التركية على كافة الصعد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ولا سيما بعد أن وقفت تركيا ضد منح الجزائر استقلالها عن فرنسا عام ١٩٦٢ عندما وصمت ـ مع الغرب ـ جبهة التحرير الوطني الجزائرية بالإرهاب وبقتل الفرنسيين الأبرياء، في وقت «حملت أحداث الستينيات الهائجة تغييرات مفاجئة ومهمة في سياسة تركيا الخارجية نحو الشرق الأوسط.

ووجهت أزمة الصواريخ الكوبية والرسالة التي بعث بها الرئيس الأمريكي جونسون إلى رئيس الوزراء التركي عصمت إينونو خلال الأزمة القبرصية في عام ١٩٦٤ [بتهديده بعدم التدخل عسكرياً في قبرص] والقضايا التي ظهرت عن طريق الأعداد المتزايدة من العمال الأتراك المغتربين في أوروبا الغربية، وجهت لطمة كبرى لصور صدقية الولايات المتحدة وأوروبا الغربية أو حلف الأطلسي بالنسبة إلى الدفاع عن تركيا في أعين النخبة السياسية التركية. وأدرك صانعو السياسة الخارجية التركية أن قيام علاقات وثيقة مع أعضاء حلف شمال الأطلسي، مهما سبب ذلك من ضرر لكل الدول الأخرى في العالم، أدى إلى عزلة تركيا من جهة، وجعلها منكشفة الظهر من حلفائها الأطلسيين من جهة أخرى. وقررت تركيا أواسط الستينيات فصاعداً إعادة النظر في دورها في العالم وتطوير علاقات متنوعة مع أكبر عدد ممكن من دول الشرق الأوسط وأوروبا الشرقية وأفريقيا وآسيا وأوقيانيا وفي الامريكيتين. وبشكل مماثل، بدأت تركيا مراجعة سياستها نحو اسرائيل والدول العربية إزاء المسألة الفلسطينية،

وبدأت تركيا تطوير علاقات أوثق مع منظمة التحرير الفلسطينية وبلدان الشرق الأوسط العربية. وفي فترة ما بعد عام ١٩٦٠ حاولت تركيا اتباع سياسة توازن متعقل في النزاع العربي ـ الاسرائيلي، وحاولت موازنة علاقاتها مع اسرائيل والبلدان العربية. وسمحت تركيا لمنظمة التحرير الفلسطينية بأن يكون لها ممثل في أنقرة، وخفضت في الوقت نفسه تمثيلها في تل أبيب، وأقامت في النهاية قنصلية تركية عامة في القدس الشرقية أصبحت الآن معتمدة لدى السلطة الفلسطينية»[٢].

وقد انعكست هذه السياسة الخارجية المتوازنة، بعد خيبة أمل تركيا بحلفائها الغربيين من خلال تأييدهم للحكومة القبرصية رغم المجازر التي ارتكبها اليونانيون في الجزيرة ضد الأقلية التركية فيها، على الأوضاع الداخلية التركية عندما دخل حزب العدالة ـ الذي يعد وريث الحزب الديمقراطي ـ انتخابات عام ١٩٦٥ بزعامة سليمان ديميريل تحت شعار «توثيق العلاقات مع أشقائنا العرب وبناء مسجد جامع في كل قرية تركية» ففاز فيها فوزاً ساحقاً بنسبة ٤١ بالمئة من مقاعد البرلمان البالغة ٤٥٠ مقعداً، وبذلك أصبح المهندس الشاب سليمان ديميريل (٣٥ سنة) رئيساً للوزراء.

وقد قامت حكومة ديميريل بالتقرب من الدول العربية في الشرق الأوسط لتطوير علاقات بلاده السياسية والاقتصادية معها، ولا سيما بعد العدوان الاسرائيلي في الخامس من حزيران/يونيو ١٩٦٧ وبعد وقوف تركيا إلى جانب الحق العربي باستنكار العدوان الاسرائيلي على العرب ومطالبتها بالانسحاب الفوري من كافة الأراضي العربية. غير أن الأوساط السياسية التركية وضعت نصب عينيها ثلاثة مبادىء تنظيمية في تعاملها مع الأقطار العربية: فقد اتخذت وزارة الخارجية التركية أسلوب عمل في البلدان العربية يتفادى التورط في السياسات العربية ـ العربية، مع الاحتفاظ بالمسافة نفسها من كل بلد عربي بإقامة العلاقات الأخوية والودية في إطار من الاستقرار والطمأنينة مع كل بلد عربي بغض النظر عن اتجاهاته السياسية وعلاقاته مع البلدان العربية الأخرى. أما وزارات الاقتصاد والسياحة والشؤون الاجتماعية التركية فقد اختطت لنفسها المبدأ الثاني في تعامل رجال الأعمال الأتراك والصناعيين والمهندسين المعماريين بضرورة الامتناع عن القيام بأي عمل يشتم منه رائحة التدخل في السياسات الداخلية للبلدان العربية التي يعملون فيها، والامتناع عن أية محاولة للتأثير في الشؤون الداخلية لتلك البلدان مع الابتعاد عن الصراعات الداخلية من أجل الاستحواذ على السلطة داخل الأقطار العربية. أما المبدأ التنظيمي الثالث في السياسة

---

(٢) إرسين كالايسي أوغلو، «السياسة الخارجية التركية إزاء الأمن الإقليمي والتعاون في الشرق الأوسط: العلاقات العربية ـ التركية.. إلى أين؟،» **المستقبل العربي**، السنة ٢١، العدد ٢٤٢ (نيسان/أبريل ١٩٩٩)، ص ٣٩ ـ ٤٠.

التركية الموجهة إلى الدول العربية فقد تجسد في حرص تركيا على عدم إثارة أية مجموعة من البلدان العربية لكي لا تتكتل ضدها سواء على صعيد علاقاتها مع العرب أو مع الدول الأخرى أو حول مشكلة محددة.

وقد أدت هذه المبادىء التنظيمية للسياسة التركية الموجهة نحو الشرق الأوسط العربي إلى نتيجتين: فصل تركيا لروابطها الغربية عن علاقاتها مع البلدان العربية من جهة، واتباع سياسة خارجية في شارع ذي مسارين: استمرار التوجه التركي نحو الغرب وتوثيق صلاتها بالعالم العربي في سياسة متوازنة ومستقرة من جهة أخرى، على رغم ارتفاع بعض الأصوات التي تنادي بضرورة التخلي عن الانضمام الكامل للاتحاد الجمركي الأوروبي مع الإبقاء على روابط تركيا الغربية، من أجل التوجه نحو الشرق لإقامة التكامل الاقتصادي مع الأقطار العربية والإسلامية، حيث أعلن نجم الدين أربكان رئيس حزب الإنقاذ الوطني ـ ذي الاتجاه الإسلامي ـ ونائب رئيس الوزراء في حكومة بولند أجاويد (١٩٧٣ ـ ١٩٧٤) رفضه الانضمام إلى السوق الأوروبية التي وصفها بأنها «مؤامرة شريرة للاتفاق الكاثوليكي ـ الصهيوني لدمج تركيا المسلمة في أوروبا المسيحية»[٣]. في حين أكد عمر جاووش أوغلو رئيس اتحاد أرباب العمل والحرفيين في مقابلة صحفية أجريت معه حول انضمام تركيا للاتحاد الجمركي الأوروبي، قائلاً «لا أعتقد بجدوى ذلك لتركيا، لأن الغرب يحتاجنا من الناحية السياسية ـ الاستراتيجية، كما أن لديهم جميع ما ننتجه في تركيا، ولهذا لا أعتقد أن الرأسمال الغربي سيتدفق على تركيا بعد انضمامها إلى السوق الأوروبية. في حين أنني أؤمن بأن تركيا تؤلف مع العالمين العربي والإسلامي وحدة اقتصادية متكاملة، فما هو موجود لدينا من صناعات وأيدٍ عاملة وموارد طبيعية ومواد غذائية لا يوجد في العالم العربي الذي يمتلك المال والنفط، ولذلك فإن إقامة السوق العربية ـ التركية المشتركة أجدى لتركيا من الناحية الاقتصادية من انضمامها إلى السوق الأوروبية»[٤]. وسنرى أن هذه الرغبة التركية في العودة إلى منابعها الشرقية وإقامة أوثق الصلات السياسية والاقتصادية معها ستستمر في العقود الثلاثة القادمة، بل ربما ستمتد إلى القرن الحادي والعشرين أيضاً من خلال انهماك تركيا في البحث عن هويتها الحقيقية.

خلق الانقلاب العسكري الذي وقع في قبرص عام ١٩٧٤ ضد الرئيس مكاريوس وضعاً استراتيجياً جديداً في المنطقة للعالمين الغربي والعربي ـ الإسلامي، بعد إعلان الطغمة العسكرية المسيطرة على الحكم في اليونان انسحابها ـ أي اليونان ـ من الجناح العسكري لحلف الأطلسي واتفاقها مع الانقلابيين في قبرص على إعلان

(٣) ترجمان، ١٦/٦/١٩٧٤.

(٤) صباح، ٢٨/٦/١٩٧٤.

(اليونيسيس)، أي الوحدة بين اليونان وقبرص «بعد أن قامت الطغمة العسكرية الفاشية في الجزيرة بارتكاب جرائم القتل الجماعي ضد الأقلية التركية القاطنة في شمال الجزيرة لإرهابهم وإجبارهم للهجرة إلى تركيا»[٥]. وقد رد حلف الأطلسي على ذلك بتعليق عضوية اليونان في الحلف واتخذت حكومة أجاويد، باعتبارها الدولة الضامنة ـ مع بريطانيا ـ لاستقلال قبرص، قراراً بالتدخل العسكري في الجزيرة في الثاني من تموز/يوليو ١٩٧٤ لحماية الأقلية التركية فيها من جهة، ولمنع إلحاق الجزيرة باليونان من جهة أخرى. وقد أدى هذان القراران إلى مضاعفات سياسية واقتصادية كبيرة انعكست على علاقات حلف الأطلسي ـ ومن ورائه أمريكا ـ بكل من اليونان وتركيا من جهة، وعلاقات جناحي الحلف الجنوبي: تركيا واليونان مع بعضهما البعض من جهة أخرى وامتدت أبعادها إلى يوم الناس هذا. فقد اتخذت واشنطن قراراً بفرض الحظر الاقتصادي على تركيا وعلى شمال قبرص الذي احتلته القوات التركية وتمركزت فيه، مع حظر تصدير الأسلحة إلى تركيا وقطع المساعدات عنها وعدم تزويدها بالطاقة. فأسرعت كل من السعودية وليبيا والعراق إلى نجدة تركيا بتزويدها بالطاقة بأسعار مخفضة رغم أزمة الطاقة التي ذرت بقرنها في العالم عام ١٩٧٣ نظراً لعلاقاتها التجارية المتطورة مع تركيا، في وقت كانت تعاني فيه تركيا ضائقة اقتصادية خانقة بسبب سياسة أجاويد الاشتراكية وتطبيقه لفكرة الاقتصاد الموجه في تركيا خلال ١٩٧٣ ـ ١٩٧٧ فتراكمت الديون الخارجية عليها وارتفعت نسبة الفائدة على قروض الدولة الداخلية بمقدار ٤٠٠ بالمئة، مما أدى إلى إفلاس العديد من البنوك وبيوتات المال الخاصة[٦].

لذلك فقد اضطرت حكومة ديميريل عام ١٩٧٨ إلى «المزاوجة بين عنصري التقارب الجغرافي والتبادل التجاري، فكانت أن طبقت سياسة تجارية على الحدود مع إيران والعراق. واستمرت هذه السياسة في المحافظة على توازنها الدقيق في ظل الحرب العراقية ـ الإيرانية. وقد أثمرت نتائج طيبة أسهمت في عدم زيادة أو تنامي الخلافات الناشئة عن عوامل أخرى مثل قضية مياه نهر الفرات فيما يتعلق بالعلاقات مع العراق على الأقل»[٧]. وقد قامت غرفة تجارة غازي عينتاب بتنظيم تجارة الحدود مع العراق عن طريق بوابة الخابور ومع إيران عن طريق بوابة أسندرة، كما طالبت

(٥) ترجمان، ٢٤/٦/١٩٧٤.

(٦) أرباب العمل المستقلين [موسياد]، الكتاب السنوي للاقتصاد التركي (اسطنبول: [د.ن.]، ١٩٩٨)، ص ٣ و٨٦.

(٧) مصطفى عبد الحميد ثابت، «العرب والأتراك وتحولات نهاية القرن،» الفكر العربي (بيروت)، السنة ١٣، العدد ٦٨ (نيسان/أبريل ـ حزيران/يونيو ١٩٩٢)، ص ١٨١.

غرفة التجارة المذكورة بإقامة المناطق الحرة مع جارات تركيا: العراق وسوريا وإيران وروسيا لتنشيط تجارة الحدود بين تركيا وجاراتها على المدى البعيد[٨]، في وقت كانت تجري فيه نقاشات حادة على صفحات الجرائد بين الاتجاهات السياسية كافة حول تحديد اتجاهات تركيا الاقتصادية بين الاتجاه الليبرالي أو الاستمرار في سياسة الاقتصاد الموجه التي سارت عليها الحكومات التركية منذ تأسيس الجمهورية عام ١٩٢٣. ولكن الرأي السائد لدى مختلف الاتجاهات السياسية اليمينية واليسارية والإسلامية كان يميل نحو ضرورة تطوير العلاقات مع العرب، ولا سيما أن الاعتقاد السائد لدى الأوساط الاقتصادية التركية «أن التطورات السياسية الداخلية التركية تؤثر سلباً أو إيجاباً في علاقات تركيا العربية نظراً لارتباط مشاعر العرب بأحوال وظروف حياة إخوانهم المسلمين»[٩] في مختلف أنحاء العالم، كما حدث خلال الأزمة القبرصية عام ١٩٧٤.

وقد أكد انقلاب ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٨٠ هذه الحقيقة عندما شارك زعيم الانقلاب الجنرال كنعان إيفرين في اجتماع زعماء منظمة المؤتمر الإسلامي في الرباط عام ١٩٨٤ وتدفقت رؤوس الأموال العربية ـ ولا سيما من بلدان الخليج ـ على تركيا لإنشاء المصارف الإسلامية التي تتعامل بدون فائدة كالبركة تورك وكويت تورك وآسيا فينانس وغيرها.

ثانياً: حرب الخليج الأولى

تزامن وقوع حدثين في الفترة نفسها في الشرق الأوسط إلى إحداث تغييرات جذرية في علاقات دول المنطقة من جهة، وإلى مضاعفات سياسية لا تزال تعانيها دول المنطقة كافة من جهة أخرى: انفجار الحرب الإيرانية ـ العراقية ووقوع الانقلاب العسكري الثالث في تركيا عام ١٩٨٠.

وقد صدرت مئات المقالات السياسية التحليلية وعشرات الكتب وبمختلف لغات العالم للربط بين هذين الحدثين سواء من خلال تأثيرات التطورات السياسية الداخلية التركية الإيجابية أو السلبية في علاقاتها بدول الجوار أو من خلال تفسيرها كجزء من الاستراتيجية الامريكية الموجهة لبلدان الشرق الأوسط من أجل أن تؤدي إشكالات تلك الايديولوجية إلى تحطيم الإرادة الحرة والمستقلة لدول المنطقة من جهة، ومن أجل إحباط محاولتها في تحقيق التنمية الحضارية لبلدانها بتنفيذ مبادئها الايديولوجية الدولية لكي تبقى هي القوة السياسية القمعية والايديولوجية المسيطرة في

(٨) ترجمان، ٣/٨/١٩٧٨.

(٩) صباح، ١٤/٧/١٩٧٩.

المنطقة التي لا يجوز للدول الصغيرة تجاوزها أو الخروج عليها، من جهة أخرى[١٠]. وعلى رأس تلك المبادىء الدولية، مبدأ خلق الأحداث الذي اكتشفه التفكير السياسي العدواني الحديث للدول ذات الايديولوجيات المسيطرة وبدأ بتطبيقه في منطقتنا من خلال الشباك المعدة لشعوب المنطقة في اللعبة الدولية الجارية فيها والتي تتمثل بالمؤامرات وتحطيم الحضارة والانسان في آن واحد عن طريق الانقلابات العسكرية والحروب الدينية والعقائدية والحدودية أو الحروب بالنيابة التي يحجب دخانها التفكير المنطقي القادر على إعادة الأمور إلى نصابها، حيث تعمل مؤسسات الدراسات الامريكية ـ والغربية: راند وسبرنغرز وتنك تانك واشنطن وغيرها على دراسة بلدان المنطقة واتجاهات الآراء وتطلعات النخبة الفكرية والسياسية فيها بشكل متأن من أجل خلق الحدث المطلوب ومن ثم إعطاء الحقنة الملائمة والانتظار لحين أداء مفعولها، ثم القيام بعد ذلك بالعمل المباشر أو المخطط له مسبقاً من أجل تطويق الحدث الملتهب أو طمسه أو تطويره لخدمة مصالحها أو حله ليكون البطل المنقذ لتلك الدولة أو الدول المتورطة.

وقد كتب العديد من المحللين السياسيين اليساريين والإسلاميين مقالات وبحوثاً أكدوا فيها «وقوف المخابرات المركزية الأمريكية وراء انقلاب ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٨٠»، ولكن، كل من خلال وجهة نظره: فقد فسر اليساريون بأن الانقلاب كان محاولة لوقف المد اليساري والتقدمي في تركيا بعد المظاهرات المعادية الصاخبة ضد أمريكا وأسطولها السادس الزائر للموانىء التركية وتقدم قوى اليسار على اليمين المتطرف في الصراع السياسي الذي التهب وبلغ الذروة خلال عام ١٩٧٩ الذي يعد عام الانتكاسة العربية بعد توقيع مصر لأول اتفاقية سلام ثنائية مع اسرائيل بعد زيارة السادات لها، وعام انتصار الثورة الإسلامية في إيران وتأسيس الجمهورية والانتفاضات العارمة في تركيا والأرض المحتلة. في حين يعتقد الإسلاميون أن هذا الانقلاب ما وقع إلا لوقف الصحوة الإسلامية ومد العودة إلى الإيمان بالإسلام لدى الجماهير الشعبية. فقد خشيت واشنطن من أن تنقلب الأمور في تركيا إلى ما وصلت إليه في إيران بعد الثورة الإسلامية بقيادة الإمام الخميني وتأسيس الجمهورية الإسلامية فيها، ولا سيما أن الجنرال كنعان ايفرين قام بانقلابه العسكري بعد أسبوع واحد من عودته من زيارة واشنطن.

ولكن اتخاذ زعيم الانقلاب لبعض الخطوات من تقوية علاقات بلاده، ولا سيما

(١٠) ابراهيم الداقوقي، «حروب تحطيم الإرادة في المنطقة العربية،» كل العرب (باريس) (٢٨ آب/أغسطس ١٩٨٥)، ص ١٦.

بعد الانتماء إلى الاتحاد الجمركي الأوروبي، مع البلاد العربية قد أدى إلى تحسين صورته لدى القطاع الإسلامي في تركيا ولدى العرب معاً، فتدفقت رؤوس الأموال العربية من دول الخليج إلى تركيا لإنشاء ستة مصارف (بنوك) إسلامية لا تتعاطى الربا، ولا سيما بعد زيارة الجنرال كنعان إيفرين بعد أن أصبح رئيساً للجمهورية عام ١٩٨٢ للعربية السعودية ومشاركته في مؤتمر رابطة العالم الإسلامي الخامس في الرباط حيث انتخبت تركيا رئيساً للجنة الاقتصادية الدائمة والتعاون التجاري للمؤتمر، كما أصبحت اسطنبول مقراً لمصرف التنمية الاقتصادية الإسلامية. ولكننا نود أن نؤكد هنا أنه كان لتورغوت أوزال نائب رئيس الوزراء لشؤون الاقتصاد خلال ١٩٨٠ ـ ١٩٨٣ دور كبير في تطوير علاقات تركيا مع العرب، ولا سيما بعد أن أصبح رئيساً للوزراء (١٩٨٣ ـ ١٩٨٩) ثم رئيساً للجمهورية (١٩٨٩ ـ ١٩٩٣)، حيث شهدت تركيا تطوراً في علاقاتها السياسية مع الوطن العربي بعد اتباع أوزال لسياسة متوازنة في مشكلة الشرق الأوسط من خلال تخفيضها لتمثيلها الدبلوماسي مع اسرائيل إلى أدنى الحدود، وعدم قيام أوزال خلال ترؤسه لمجلس الوزراء أو بعد انتخابه رئيساً للجمهورية بزيارة اسرائيل رغم الدعوات العديدة الموجهة إليه.

كما تطور التبادل التجاري بين تركيا وأربعة بلدان عربية رئيسية هي العربية السعودية والكويت وليبيا والامارات العربية المتحدة، بحيث غدت سوقاً مفتوحة للبضائع التركية خلال ١٩٨٠ ـ ١٩٩٠. وعقدت تركيا ثماني اتفاقيات أمنية مع ثمانية بلدان عربية لتبادل الخبرات ومكافحة الإرهاب والتدريب وتطوير الأسلحة [١١] ومن ضمنها العراق الذي سمح لتركيا بموجب الاتفاقية الأمنية المعقودة بين الطرفين بدخول قواتها إلى مسافة ١٥ كيلومتراً لمطاردة الأكراد في شمال العراق، بل إن تركيا استطاعت تعديل ميزانها التجاري من خلال تجارة الحدود مع العراق وإيران خلال حربهما التي استمرت ثمانية أعوام (١٩٨٠ ـ ١٩٨٨) بحيث أصبح العراق وإيران الشريكين التجاريين الرئيسيين لتركيا بعد المانيا، عندما «شكلت تركيا الطريق الرئيس المؤدي إلى أوروبا بين العراق وإيران. وبرزت المواصلات البرية وخصوصاً الشاحنات كشكل رئيسي من النشاطات التي تفرعت وتشعبت في تركيا عن طريق التجارة مع الطرفين المتحاربين»[١٢]. ولكن اندلاع الحركة الكردية بقيادة عبد الله أوجلان زعيم حزب العمال الكردستاني ومطالبته بإقامة الجمهورية الكردية الماركسية في جنوب شرقي تركيا ودخولها المعارك الضارية ضد القوات المسلحة التركية منذ ١٥ آب/ أغسطس

(١١) ملليت، ١٨/٣/١٩٩٩.

(١٢) كالايسي أوغلو، «السياسة الخارجية التركية إزاء الأمن الإقليمي والتعاون في الشرق الأوسط: العلاقات العربية ـ التركية.. إلى أين؟،» ص ٤١.

١٩٨٤، حيث استطاعت هذه المنظمة تعبئة أعداد كبيرة من أكراد المنطقة التي تفشت فيها البطالة بعد حرب الخليج، إضافة إلى إهمال هذه المنطقة طيلة السبعين عاماً الماضية من عمر الجمهورية، أدت إلى انتشار شبكات الجرائم المنظمة (المافيا) وتجارة المخدرات والأسلحة والرقيق الأبيض فيها والتي خلقت أرضية صالحة لنجاح ثورة أوجلان وتجنيدها للشباب الكردي للانخراط في حركته.

وإذا كان الصراع العربي ـ الاسرائيلي هو النزاع الرئيسي في الشرق الأوسط طيلة العقود الأربعة الماضية، فإن اندلاع الحرب غير المعلنة في جنوب شرقي تركيا بين المنشقين الأكراد والقوات المسلحة التركية وامتدادها إلى دول الجوار بمرور الزمن وتأثيراتها السلبية في بعض البلاد العربية (سوريا والعراق) قد أصبحت مشكلة الشرق الأوسط الأولى، كما أنها أثقلت كاهل الاقتصاد التركي الضعيف، لأن تلك الحرب تكلف ميزانية الدولة عشرة مليارات دولار سنوياً بحيث بلغت ديون تركيا الخارجية اليوم ١١٢ مليار دولار في حين بلغت قروض الدولة الداخلية ٤٢ مليار دولار، وبلغ التضخم النقدي فيها عام ١٩٩٦ حوالى ١٥٠ بالمئة[١٣] بحيث إن موارد الدولة من الضرائب لا تكفي لسد فوائد الديون الداخلية بله الخارجية.

أمام هذا الوضع الاقتصادي المتردي واتخاذ الحركة الكردية أبعاداً دولية بعد أن أصبحت ورقة بيد الاستراتيجيات المسيطرة والصراع العربي ـ الاسرائيلي حول تقسيم فلسطين سلمياً وسباق التسلح وامدادات المياه ومشاكل المقاطعة الاقتصادية واللاجئين والطاقة، كان لا بد لتركيا من أن تضع على كاهلها مسؤولية حل مشاكل البترول والمياه والغاز والتجارة (ولا سيما التصدير) والتمويل والقضية الكردية إذا كانت تريد فعلاً أن تندمج في النظام الدولي الجديد وأن تدخل القرن الحادي والعشرين سالمة قوية وديمقراطية.

ثالثاً: حرب الخليج الثانية

ازدادت أهمية تركيا عسكرياً واستراتيجياً في إطار التحالف الأطلسي الغربي بعد أزمة أفغانستان وثورة إيران وبروز مشكلة الطاقة في العالم «إلا أن تركيا [كانت قد] تحفظت على رغبة إدارة الرئيس الأمريكي السابق ريغان بصفة خاصة لإدخالها في استراتيجية غربية ـ أمريكية موسعة لمواجهة التهديدات السوفياتية. فقد أدرك القادة الأتراك أن مثل هذه الاستراتيجية تنطوي على استفزاز للبلاد العربية أو للاتحاد السوفياتي»[١٤]، ولا سيما أن بوادر الانفراج السياسي كانت قد ظهرت بين المعسكرين

(١٣) موسياد، **الكتاب السنوي للاقتصاد التركي**، ص ٣٨.

(١٤) ثابت، «العرب والأتراك وتحولات نهاية القرن».

الشرقي والغربي بعد مؤتمر هلسنكي وتخفيف حدة التوتر في علاقاتهما مع رغبة القادة الأتراك في إيلاء الأهمية للعلاقات الاقتصادية وقضايا التبادل التجاري وانتقال رؤوس الأموال والعمالة من والى تركيا، بعد أن شمروا عن ساعد الجد لحل مشاكل تركيا المزمنة من خلال الانفتاح الاقتصادي بالأخذ بسياسة اقتصادات السوق بدل الاقتصاد الموجه وتسريع عمليات الخصخصة، إضافة إلى الانفتاح الديمقراطي والأخذ بمفهوم نظرية الإعلام الاجتماعي في السماح بإنشاء القنوات التلفزيونية الخاصة وتحول الصحافة التركية إلى مؤسسات إعلامية كبرى تعمل برؤوس أموال ضخمة.

وقد خطا الرئيس التركي الراحل تورغوت أوزال بعد أن أصبح رئيساً للجمهورية عام ١٩٨٩ خطوة أخرى للتقارب مع البلاد العربية والاسلامية عندما أدى فريضة الحج كأول رئيس جمهورية لدولة تركيا العلمانية عام ١٩٩١، إضافة إلى أنه استطاع إقناع الغرب (ولا سيما أمريكا) بضرورة قيام تركيا بالتوجه نحو الشرق الأوسط اقتصادياً لتكون حلقة الوصل بين العالم الإسلامي وأوروبا من جهة، وللبحث عن أسواق جديدة وموارد جديدة لتركيا مع بقائها وفية لتعهداتها الغربية من جهة أخرى. وبذلك أتيح هامش واسع لتركيا من أجل التحرك للتركيز على العلاقات الاقتصادية مع العالمين العربي والإسلامي بعد أن أبديا اهتماماً ملحوظاً بالقضايا التركية وعلى رأسها المشكلة القبرصية سواء عند اندلاعها خلال عامي ١٩٦٣ ـ ١٩٦٤ أو إبان التدخل التركي في الجزيرة عام ١٩٧٤ أو في ظروف فرض المقاطعة الاقتصادية الأمريكية وحظر تصدير الأسلحة إلى تركيا وقبرص معاً بعد أن أصدرت رابطة العالم الإسلامي في معظم مؤتمرات القمة التي عقدت بعد الثمانينيات قرارات تعرب فيها عن تعاطف العرب والمسلمين ومساندتها للجهود التي تبذلها طائفة القبارصة الأتراك في سبيل الوصول إلى أوضاع متساوية مع القبارصة اليونانيين ونيل حقوقهم المشروعة العادلة.

وعلى رغم اتجاه معظم الأقطار العربية نحو التنسيق الوظيفي سواء بإقامة الاتحادات الإقليمية مثل مجلس التعاون الخليجي عام ١٩٨١ والاتحاد المغاربي عام ١٩٨٩ لتكون صيغ تعاون إقليمية وسيطة بين العلاقات الثنائية القطرية والجامعة العربية توطئة لإنشاء الاتحاد الجمركي العربي وصولاً إلى السوق العربية المشتركة «فإن المجال أمام تركيا سيظل متسعاً ولفترة طويلة لكي تزيد من تجارتها مع البلاد العربية خاصة إذا ما وفر التنسيق في مراحله الأولية اتساعاً للسوق ونمواً وتنوعاً في القاعدة الإنتاجية. والأهم من ذلك أن النمو الاقتصادي العربي العام سيخلق فرصاً أمام العمالة والشركات التركية للعمل والاستثمار»[١٥].

(١٥) المصدر نفسه، ص ١٨٥.

كان انتهاء الحرب الباردة اعتباراً من عام ١٩٨٩ وظهور علائم انهيار الاتحاد السوفياتي ابتداء من عام ١٩٩٠ فرصة لالتقاط أطراف المعسكرين الشرقي والغربي لأنفاسهما، حيث «افترض الخصوم الرئيسيون في عصر الحرب الباردة أنهم سيكونون أقل تعرضاً للتهديد من قبل أية قوة رئيسية أخرى في المستقبل وهكذا يمكنهم خفض الدفاع بسرعة فائقة. وبدا الأمر لوقت ما وكأن روسيا في فوضى كاملة وأن البلدان الرئيسية في حلف الأطلسي فقدت اهتمامها بالعمل العسكري. وبدا حلف الأطلسي وكأنه فقد الأهداف التي تشكل من أجلها، «كما بدا أن مفهوم الدفاع لدى التحالف الغربي بات في حالة ارتباك»[١٦].

وقد أدت هذه التطورات الجديدة إلى قيام الولايات المتحدة الأمريكية بعد أن أصبحت القطب الأوحد الموجه والمسيطر على بؤر الأزمات المشتعلة في العالم، بتحمل القسط الأكبر من مسؤولية بذل المساعي الجدية لتسوية النزاع العربي ـ الاسرائيلي من جهة، وإجراء المباحثات مع الشركاء الغربيين حول القوات التقليدية في أوروبا وتخفيض نفقات التسلح فيها وتحديد الحد الأعلى للقوات المسلحة التقليدية في بلاد القفقاس والحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل وصواريخ أرض ـ أرض أو أرض ـ جو بعيدة المدى في الشرق الأوسط من جهة أخرى. ولذلك فقد بقيت قضية السيطرة على سباق التسلح، بعد التراكم الضخم للقدرات العسكرية للأطراف الرئيسية في الصراع العربي ـ الاسرائيلي، المعضلة الرئيسية التي تواجه واشنطن ـ رغم انها إحدى المصادر الرئيسية الخمسة في توزيع الأسلحة على أطراف النزاع ـ من جهة وتنشيط عملية السلام في الشرق الأوسط من جهة أخرى، في وقت توجهت الأنظار فيه بعد نهاية الاستقطاب الدولي إلى الخلافات المحلية في البلقان والشرق الأوسط والقفقاس حول مشاكل الحدود والأقليات وموارد المياه والنشاطات الإرهابية وظاهرة الأصولية التي بدأت تؤثر في استقرار وأمن هذه المناطق، رغم حل بعضها بالطرق السلمية واستمرار البعض الآخر حتى يومنا هذا.

ولكن تأزم الوضع بشكل حاد بين العراق والكويت في تموز/يوليو ١٩٩٠ ثم توجه القوات العسكرية العراقية للاحتشاد على الحدود الكويتية كانت تنذر بنشوب حرب مدمرة جديدة في المنطقة رغم تأكيد القيادة العراقية لمعظم الزعماء العرب بأنها لا تضمر شراً للكويت. غير أن غزو القوات العراقية للأراضي الكويتية واحتلالها في ٢ آب/أغسطس ١٩٩٠ قد خلق وضعاً سياسياً جديداً في المنطقة وقلبت المعادلات

(١٦) كالايسي أوغلو، «السياسة الخارجية التركية إزاء الأمن الإقليمي والتعاون في الشرق الأوسط: العلاقات العربية ـ التركية.. إلى أين؟،» ص ٤٢.

السياسية في العالم، بعد أن «بدا أن النظام العراقي قد حسب أن الوقت قد حان لحل مشاكله الداخلية الوشيكة وأخذ يتطلع إلى موقع زعامة كل العرب في الوقت نفسه. وفي الحقيقة أنه في ذلك الوقت كانت الحاجة تدعو للتخلص من الحشد الهائل للسلاح والأعداد الكبيرة من الشبان المجندين في الجيش العراقي خلال الحرب مع إيران. وبدا أن الوظائف لم تكن من الوفرة بحيث تكفي لتوظيف مجندي تلك الحرب في العراق، ووجود بعض الامتعاض الداخلي الذي يؤدي في النهاية إلى قلاقل قد تكون تسبب خيارات مزعجة للقيادة العراقية. وبدا أن الكويت توفر هدفاً مريحاً إلى حد كاف للجيش العراقي. ومثل هذه الحرب الجديدة ستحث أيضاً الشعب العراقي على الوقوف وراء الزعامة العراقية، ويكون الجيش لا يزال منشغلاً بمشكلة قومية بدلاً من أن ينغمس في قضايا اقتصادية يومية»[١٧].

ومثلما سعى معظم زعماء العالم للتوسط لدى القيادة العراقية لسحب القوات العراقية من الكويت وتسوية الأزمة بالطرق السلمية، شد رئيس وزراء تركيا ييلديريم اقبولوط زعيم حزب الوطن الأم الحاكم رحاله إلى بغداد في ١٦ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٠ للمساهمة في تلك الجهود نظراً لعلاقات تركيا القوية بكل من العراق والكويت. غير أن الرئيس العراقي «استقبل بجفوة ييلديريم اقبولوط وبدا وكأنه يعنفه وعزره بالقول: «ان حلف شمال الأطلسي لم يعد حلفاً فاعلاً، ولذلك فإنهم لن يأتوا إلى نجدتكم. فإذا لم تقوموا بتنفيذ ما نطلبه منكم في ما يتعلق بالقضايا التي تهمنا، فمن ذا الذي سيأتي لنصرتكم؟»»[١٨].

وقد فسر المحللون السياسيون الأتراك موقف الرئيس العراقي من رئيس وزراء تركيا الزائر للعراق، تهديداً لتركيا «نتيجة اعتقاد الرئيس العراقي بأن حلف الأطلسي لم يعد حلفاً عسكرياً قوياً يحسب له حساب بعد أن فقد إرادته. ولذلك فإنه لن يتوجه لخوض القتال إذا ما اشتبك العراق مع تركيا، اضافة إلى أن الرئيس العراقي كان يعتقد جازماً أن العراق قد أصبح ـ بعد حرب الخليج الثانية ـ خارج اهتمام مخططي الحلف الأطلسي»[١٩]. في حين يقيّم د. ارسين فالايجي اوغلو استاذ العلوم السياسية في جامعة اسطنبول في تعليقه على موقف الرئيس العراقي من رئيس وزراء تركيا بالقول «وبدا واضحاً بما فيه الكفاية من الموقع التركي، أن زعامة النظام العراقي قد قيمت تطورات أوائل التسعينيات وكأنها نهاية حلف شمال الأطلسي فبادر إلى تهديد تركيا، مما حفز هذا الانطباع مؤسستي الدفاع والأمن التركيتين على إعادة تقويم الصورة

(١٧) المصدر نفسه، ص ٤٢.

(١٨) انظر الصحف التركية الصادرة في ٢٣/ ١٠/ ١٩٩٠.

(١٩) سامي كوهين، «تركيا والعراق على مفترق الطرق،» **تركيا**، ٢٨/ ١٠/ ١٩٩٠.

الجديدة التي أخذت بالظهور بحلول عام ١٩٩٠ وقد توصلنا إلى أن تركيا تواجه تهديداً أقل قوة (مقارنة بالاتحاد السوفياتي)، ولكن أكثر انتشاراً لوحدة أراضيها ويأتيها في معظمه من الجنوب»[٢٠].

ولكن جنكيز تشاندار، السكرتير الصحفي للرئيس الراحل تورغوت أوزال وأحد المحللين السياسيين بشؤون الشرق الأوسط يعتقد من خلال سلسلة مقالاته التي كتبها خلال ١٩٩١ ـ ١٩٩٢ حول القضية الكردية، أن موقف الرئيس العراقي من رئيس وزراء تركيا هو الذي دفع بأوزال إلى طرح فكرة الفدرالية الكردية ـ التركية من جهة، وإلى المساهمة في التحالف الغربي ضد العراق من دون أن تشارك القوات التركية مباشرة في حرب عاصفة الصحراء، من جهة أخرى.

وإذا كان السفير قايا طوباري، السكرتير الشخصي للرئيس أوزال قد أنكر وجود ما سمي بخارطة أوزال لتقسيم العراق إلى ثلاث دويلات كردية وتركمانية وشيعية عام ١٩٩١ من خلال لقاءاته التلفزيونية العديدة بعد وفاة الرئيس أوزال، فإنه قد أكد أن تركيا قد حشدت أكثر من مئة ألف جندي على حدود العراق لاحتلال شماله (ولاية الموصل العثمانية القديمة التي كانت تضم الموصل والسليمانية وأربيل وكركوك) إذا تعرضت تركيا لهجوم عراقي. كما أن الجنرال المتقاعد نجيب طورومتاي رئيس أركان الجيش في عهد أوزال، والذي أكدت صحيفة **حريت**[٢١] «أن أوزال قد أحاله على التقاعد لأنه رفض احتلال الموصل وكركوك ضمن خطته العثمانية الجديدة لإقامة دولة تركيا الكبرى» قد أكد في الندوة التلفزيونية لقناة «أي. تي. في» (ATV) بمناسبة الذكرى الخامسة لوفاة أوزال «أنه قد قدم استقالته لاختلافه مع أوزال حول مشاركة القوات التركية في حرب عاصفة الصحراء من خلال وضع واحد لجني ثلاثة ـ كما كان يعتقد أوزال ـ لأن مشاركة القوات التركية في هذه الحرب كانت تكلف تركيا الشيء الكثير بحيث إنها لا تستطيع أن تتحمله من جهة، وتؤدي إلى إثارة أحقاد الماضي في المنطقة من جهة أخرى».

ولكن رغم عدم مشاركة القوات التركية في حرب عاصفة الصحراء، فإنها قد تعرضت لأكبر موجة من هجرة الأكراد من شمال العراق إليها في ربيع عام ١٩٩١ كما أنها تعرضت لخسارة اقتصادية بلغت ٤٠ مليار دولار نتيجة توقف تجارة الحدود مع العراق والبلاد العربية، ولا يزال الاقتصاد التركي يعاني نتائج تلك الحرب حتى

(٢٠) كالايسي أوغلو، «السياسة الخارجية التركية إزاء الأمن الإقليمي والتعاون في الشرق الأوسط: العلاقات العربية ـ التركية.. إلى أين؟،» ص ٤٢.

(٢١) **حريت**، ٦/ ٧/ ١٩٩٤.

اليوم. إضافة إلى أن توقف تجارة الحدود مع الأقطار العربية قد خلق ركوداً اقتصادياً في جنوب شرقي تركيا وإلى بطالة بلغت نسبتها حوالى ٤٠ بالمئة من الأيدي العاملة هناك[٢٢]، بحيث استغلها حزب العمال الكردستاني التركي لتعبئة كوادره المقاتلة حتى بلغت عام ١٩٩٢ حوالى ١٥ ألف مقاتل داخل تركيا فقط[٢٣]، بل إن حزب العمال الكردستاني مد نفوذه إلى شمال العراق بعد أن خلق التحالف الغربي «الملاذ الآمن» للأكراد فوق خط العرض ٣٦ ومنع الطيران العراقي من التحليق فوقه، مما أوجد فراغاً سياسياً كبيراً فيه فأعاد الحزب تنظيم نفسه هناك بحيث أصبح القوة الكردية الثالثة بعد الحزب الديمقراطي الكردستاني بزعامة مسعود البارزاني والاتحاد الوطني بقيادة جلال الطالباني. وأخذ مقاتلوه بشن الغارات عبر الحدود العراقية على المخافر التركية وقرى «محافظي الحدود» الخاصة بالأكراد الموالين للحكومة التركية خلال ١٩٩١ ـ ١٩٩٣، مما دفع الرئيس التركي تورغوت أوزال إلى طرح فكرة الفدرالية الكردية ـ التركية للمناقشة في الأوساط السياسية والإعلامية، وأعلن عبد الله أوجلان زعيم حزب العمال الكردستاني وقف إطلاق النار الأول عام ١٩٩٣ من طرف واحد انتظاراً لنتائج تلك المناقشات التي رافقت مناقشات إقامة الجمهورية الثانية في تركيا من أجل تهيئة الأجواء لتحقيق الفدرالية المذكورة من خلال الاعتراف بالهوية الكردية وإجراء التعديلات الدستورية المطلوبة لهذا الغرض. ولكن موت أوزال المفاجىء وانتخاب سليمان ديميريل زعيم حزب الطريق القويم رئيساً للجمهورية، قد أسدل ستاراً كثيفاً على القضية الكردية، ولا سيما بعد أن بدأت تركيا تتورط في الأحداث الجارية في شمال العراق، مما أصبح خروجاً على أحد أهم مبادىء السياسة الخارجية التركية وهو عدم التدخل في الشؤون الداخلية للأقطار العربية.

وعلى الرغم من أن مشاكل الحدود بين العراق وتركيا قد تمت تسويتها بعد اتفاقية لندن عام ١٩٢٦ غير أن مشاكل الحدود بين سوريا وتركيا كانت تعكر صفو العلاقات بينهما، إضافة إلى أن قيام تركيا بإنشاء مشروع إرواء جنوبي شرقي تركيا (GAP) وبناء عشرات السدود على نهري دجلة والفرات قد خلق نزاعاً جديداً بين تركيا وكل من سوريا والعراق اللتين طالبتا بتقسيم مياههما باعتبارهما نهرين دوليين، في حين أصرت تركيا على فكرة تخصيص حصص كافية لهما بعد توقيع اتفاقية عام ١٩٨٧ بين تركيا وسوريا التي يتم تجهيزها بـ ٥٠٠م^3 من مياه الفرات في الثانية على

(٢٢) انظر تقرير غرفة تجارة غازي عينتاب الصادر عام ١٩٩٢، ص ٢٨.

(٢٣) في وقت أكد فيه الحزب أن مقاتليه أكثر من عشرين ألفاً، إضافة إلى حوالى خمسة آلاف مقاتل آخرين يعملون في أوروبا. لمزيد من التفاصيل، انظر: Uğürt Mumcu, *Kürt Dosyası*, 2. Basim (İstanbul: Tekin Yayinevi, 1993), sh. 92-98.

أن تقوم بضخ الفائض منها إلى العراق مع تخصيص مياه دجلة كاملة للعراق[٢٤]. غير أن حساسية العرب تجاه مشكلة المياه، ولا سيما بعد إعلان تركيا نيتها بيع مياهها الفائضة إلى إسرائيل أدى إلى تدخل العرب لدى بعض الدول والشركات الغربية لكي تتوقف عن تزويد «مشروع إرواء جنوب شرقي بلاد الأناضول» بالمعرفة والمعدات التقنية والاعتمادات المالية[٢٥]، مما أثار حفيظة الأتراك «لأن ذلك تدخل سافر في شؤون تركيا الداخلية وإعاقة لعمليات التنمية القومية فيها»[٢٦]، كما أن قيام الموساد الإسرائيلي بنقل وثائق، وصور وأفلام ملتقطة عن طريق الأقمار الصناعية تكشف ـ كما تزعم ـ عن معسكرات لحزب العمال الكردستاني داخل سوريا وصور تظهر عبد الله أوجلان خارجاً من شقته في مبنى في حي أبو رمانة في دمشق، إلى السلطات التركية في بداية أيلول/ سبتمبر ١٩٩٨ قد فجرت الأزمة السورية ـ التركية[٢٧] عندما أعلنت تركيا «أن صبرها قد نفد من مساندة سوريا لإرهاب منظمة حزب العمال الكردستاني، فيجب طرد أوجلان ووقف كافة المساعدات المادية واللوجستية لمنظمته، وإلا فإنها سوف تتخذ كل الاجراءات لحماية أمنها واستقرارها»[٢٨].

وكادت هذه الأزمة تؤدي إلى حرب مدمرة جديدة في الشرق الأوسط لولا تدخل الرئيس المصري حسني مبارك وبعض الزعماء العرب والمسلمين لنزع فتيل الحرب والاتفاق على إخراج أوجلان من سوريا وقطع المساعدات عن منظمته باتفاقية ٢٠ آب/ أغسطس ١٩٩٨. فكان خروج أوجلان من سوريا وتجواله في معظم عواصم أوروبا، إلى أن استقر به المقام في نيروبي (عاصمة كينيا) حيث القت المخابرات الامريكية التي كانت تراقبه منذ خروجه من سوريا، بعد أن حددت المخابرات الاسرائيلية مكان وجوده في السفارة اليونانية هناك، القبض عليه وسلمته إلى السلطات التركية يوم ١٦ شباط/ فبراير ١٩٩٩ ليحاكم في محكمة أمن الدولة الثانية باسطنبول التي أصدرت حكمها بإعدامه بموجب المادة ١٢٥ من الدستور التركي بتهمة تشكيل منظمة سرية وقتل ثلاثين ألف مواطن تركي ودعوته إلى تقسيم تركيا أرضاً وشعباً[٢٩].

(٢٤) انظر الصحف التركية الصادرة في ١٦/ ١٠/ ١٩٩٨، و١٧/ ١٠/ ١٩٩٨.

(٢٥) **العالم الإسلامي** (٤ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٨).

(٢٦) **صباح**، ١٥/ ١٠/ ١٩٩٨.

(٢٧) رياض علم الدين، «هذه التقارير الإسرائيلية فجرت الحرب بين تركيا وسوريا،» **الوطن العربي** (١٦ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٨).

(٢٨) انظر كلمة الرئيس سليمان ديميريل بعد اختتام جلسة مجلس الأمن القومي الاعتيادية في ١/ ١٠/ ١٩٩٨.

(٢٩) انظر حيثيات قرار الحكم الصادر في ٢٥/ ٩/ ١٩٩٩.

رابعاً: مؤتمر اسطنبول وترشيح تركيا لعضوية الاتحاد الأوروبي

زار الرئيس التركي سليمان ديميريل ترافقه مجموعة من رجال الأعمال بلدان شمال أفريقيا العربية في خريف ١٩٩٨ وعندما وصل إلى الجزائر في أول زيارة لرئيس جمهورية تركيا منذ استقلال الجزائر، أشاد بالعلاقات التاريخية بين الأتراك والعرب قائلاً «لقد وصل الأتراك إلى هذه المناطق لحمايتها من ظلم الاسبان الذين شنوا حرباً شعواء ضد العرب المسلمين في هذه المناطق. وإذا كانت علاقات العثمانيين بالعرب في شمال افريقيا تتسم بالأخوة والتعاون والتضامن في تلك الفترة، فإن مصالح المسلمين تقتضي تقوية علاقاتهم بشكل أفضل عن طريق التبادل التجاري وإنشاء المشاريع الاقتصادية المشتركة، ويمكننا القول اليوم بأن مقدار التبادل التجاري بين العرب والأتراك قد بلغ خمسة مليارات دولار». في حين أكد رئيس غرفة تجارة وصناعة مدينة غازي عينتاب ـ جنوب شرق تركيا وعلى ملتقى مثلث الحدود السورية ـ العراقية ـ التركية ـ بمناسبة افتتاح معرض المنسوجات التركية في المدينة، قائلاً «أود أن أؤكد لكم أنه لو تم فتح الحدود للتجارة مع الأقطار العربية فإن صادرات تركيا إلى هذه البلدان الشقيقة ستزيد على عشرة مليارات دولار عام ٢٠٠٠ كما يمكننا استيراد ما قيمته أكثر من ستة مليارات دولار من البترول وزيت الغاز والغاز الطبيعي منها»[٣٠].

ولما كانت المصالح الاقتصادية هي التي توجه السياسات التركية الموجهة نحو الوطن العربي، فإن الحافز الرئيسي لتقوية علاقات تركيا مع العراق كان مكافحة هجمات حزب العمال الكردستاني ضد الأهداف الحدودية التركية من شمال العراق، ولا سيما بعد توقيع اتفاقية أدنة مع سوريا في ٢٠ آب/أغسطس ١٩٩٨.

وإذا كانت تركيا قد رحبت باتفاقيات السلام العربية ـ الاسرائيلية لإجراء تسوية شاملة لقضايا الشرق الأوسط، فإن اهتمامها بمكافحة منظمة حزب العمال الكردي أدى إلى اتهام سوريا والعراق وإيران «بمساندة إرهاب منظمة حزب العمال الكردستاني وبأن هذه البلدان تستخدم الإرهاب كأداة في السياسة الخارجية ضد جاراتها، ولا سيما تركيا وإسرائيل. ولذلك فإن هذين البلدين يجدان الكثير من الأرضية المشتركة بينهما لمكافحة الإرهاب. ولهذا فإن التقارب الأخير بين تركيا واسرائيل هو سياسة استراتيجية ستظل قائمة ما دامت جارات البلدين تدعم نشاطات المنظمات الإرهابية ضدهما»[٣١]. ولكن د. أرسين كالايسي أوغلو استاذ العلوم السياسية وأحد المعنيين

(٣٠) تركيا، ١٢/٧/١٩٩٩.

(٣١) سامي كوهين، «الحلف الاستراتيجي التركي ـ الإسرائيلي،» ملليت، ١٤/١٠/١٩٩٨.

بالعلاقات العربية ـ التركية يعتقد أن اتفاق المؤسستين الدفاعيتين التركية والاسرائيلية «على توقيع معاهدات للتعاون والتي بموجبها توفر تركيا تسهيلات للطائرات الحربية الإسرائيلية، كما توفر اسرائيل تسهيلات للطائرات الحربية التركية، يستهدف الرد على التحرك اليوناني وليس تكوين تحالف جديد في الشرق الأوسط يزيد من المضايقات أمام الأقطار العربية. وتأمل تركيا أيضاً تشكيل مشاريع مشتركة في مشروعات دفاعية مع اسرائيل لا تضع شروطاً أمام صفقات أسلحة ونقل تقانة وخبرات تشعر مؤسسة الدفاع التركية بعمق أنها بحاجة إلى الحصول عليها في بيئة ترى أنها أكثر عدائية وبازدياد لتركيا. وأخيراً فإن المشاريع الاقتصادية بين شركات البلدين أخذت تبدو مفيدة، فتركيا شريك جيد للعمل في أسواق آسيا الوسطى والقوقاز، كما أن اسرائيل بالمماثل شريك ممتاز لوصول الشركات التركية إلى منطقة التجارة الحرة الأطلسية (NAFTA)»[٣٢].

ويسوق د. كالايسي اوغلو في ختام محاضرته التي ألقاها في دار الندوة ببيروت حول «العلاقات العربية ـ التركية»، فكرة إقامة آلية منسوخة عن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا (OSCE) في الشرق الأوسط من أجل الوصول إلى تسوية منصفة وعادلة للنزاعات الرئيسية في المنطقة، وإن كان الإقدام على مثل هذه الخطوة ليس من السهل في الوقت الحاضر.

فما هي آلية منظمة الأمن والتعاون في أوروبا؟ ولماذا عقدت المنظمة جلستها الأخيرة للقرن العشرين في اسطنبول؟

قامت دول الاتحاد الأوروبي خلال العشر سنوات الماضية بالتوقيع على العديد من الاتفاقيات لتأكيد شخصية الاتحاد المتميزة وهوية وحدته الأوروبية في المجالين السياسي والاقتصادي. كانت منها اتفاقية ماستريخت في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ لتوحيد النقد الأوروبي وتنظيم الاقتصاد، ثم معايير كوبنهاغن السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتخذة بعد اجتماع القمة فيها في حزيران/يونيو ١٩٩٣ والتي نصت على إقامة نظام سياسي ديمقراطي يؤمن بسيادة القانون ويحترم حقوق الإنسان والأقليات القاطنة في بلاده، وتنفيذ اقتصادات السوق والمنافسة الحرة والتزام كافة الدول التي تزمع الانتماء إلى الاتحاد الأوروبي بتلك المعايير السياسية والاقتصادية للارتقاء إلى مستوى الدول الأعضاء المؤسسين للاتحاد. وقد تم تنفيذ تلك المعايير اعتباراً من كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ بانعقاد مؤتمر قمة زعماء أوروبا في مدريد. وأخيراً اتفاقية امستردام المعقودة في الأول من أيار/مايو ١٩٩٩ والتي نصت على

(٣٢) كالايسي أوغلو، «السياسة الخارجية التركية إزاء الأمن الإقليمي والتعاون في الشرق الأوسط: العلاقات العربية ـ التركية.. إلى أين؟،» ص ٤٥.

ضرورة التزام الدول الجديدة التي تروم الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، بالحقوق والحريات الاساسية للإنسان الأوروبي ورعاية نصوص تلك الاتفاقية، كشرط أساسي لقبولها في الاتحاد. أما منظمة الأمن والتعاون الأوروبي (OSCE) فإنها قد تشكلت عام ١٩٧٥ في مؤتمر هلسنكي بمشاركة ٣٣ دولة أوروبية وكندا ضمن فعاليات حلف الأطلسي من أجل حماية حقوق الإنسان والبيئة والمحافظة على الحدود المعترف بها لدول أوروبا مع تحقيق التعاون في ما بينها وإيلاء الأهمية للمنظمات الشعبية غير الحكومية. ثم أضيفت إلى مهامها قضايا تخفيض التسلح وتحديد الحد الأعلى للقوات المسلحة التقليدية في بعض مناطق العالم الملتهبة. وقد استخدمت واشنطن هذه المنظمة ـ مثل كافة المنظمات العاملة ضمن حلف الأطلسي ـ لخدمة استراتيجياتها في العالم[٣٣].

كان الرئيس الأمريكي بيل كلينتون قد تحدث عن أهمية تركيا ودورها كجسر بين العالمين الإسلامي والغربي، وبأنها هي التي ستقرر مصير العالم في القرن الحادي والعشرين، في محاضرته التي ألقاها في جامعة جورج تاون وقبل انعقاد مؤتمر اسطنبول بعشرة أيام. وقد قام ساندي بيرغر مستشار الأمن القومي بإيضاح آراء رئيسه حول تركيا، بعد أسبوع من ذلك بالقول «إن تركيا تحظى بأهمية كبيرة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، لا تقل عن أهميتها في الحرب الباردة وإنما أكثر من ذلك بكثير، لأن تركيا بموقعها الجغرافي الاستراتيجي ونفوسها وتنوعها المذهبي والديني ومزاياها الأخرى، إما أن تؤلف في القرن الحادي والعشرين جسراً ديمقراطياً ومستقراً بين الشرق والغرب وبين العالم الاسلامي والعالم غير المسلم، أو أن تكون مصدراً لعدم الاستقرار والصراع لجاراتها والمنطقة. وإن الرئيس كلينتون قد أكد منذ فترة رئاسته الأولى على أهمية تركيا، ولذلك فإنه قد أيد بقوة انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي ـ الذي نأمل تحققه في اجتماع هلسنكي القادم ـ لأنه لنا مصلحة في انضمام تركيا الديمقراطية والقوية والتقدمية والمسلحة والنموذج الإسلامي المعتدل إلى الغرب. ولذلك فإنني اعتقد أن لتركيا ـ من وجهة نظرنا ـ أهمية أساسية لنا»[٣٤].

وقد أكد الرئيس كلينتون هذه المعاني في خطابه الذي ألقاه في المجلس الوطني التركي الكبير (البرلمان) عشية زيارته لأنقرة، وقبل انعقاد مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي في اسطنبول، يوم الاثنين الموافق ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩. وأضاف إلى ذلك قائلاً «وعندما نقول بأن تركيا هي التي ستحدد مصير العالم في القرن الحادي

(٣٣) لخصنا هذه المعلومات التاريخية من الصحف التركية الصادرة خلال انعقاد مؤتمر اسطنبول، ١٨ ـ ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ بالإضافة إلى: ملليت، ٢٢/١١/١٩٩٩.

(٣٤) جنكيز تشاندار، «مرايا القرن الحادي والعشرين،» صباح، ١٦/١١/١٩٩٩.

والعشرين، فإننا نؤكد بأن ثمة عشر أو خمس عشرة قضية دولية لا يمكن حلها بدون مساهمة تركيا»[٣٥].

فماذا تعني مقولة كلينتون «بأن تركيا إما أن تكون جسراً ديمقراطياً بين العالمين الإسلامي والغربي وعامل استقرار في المنطقة أو أن تكون مصدراً لعدم الاستقرار والصراع لجاراتها والمنطقة؟». هل انها تحذير للاتحاد الأوروبي بضرورة قبول تركيا في ناديها قبل فوات الأوان؟ أم انها تهديد لتركيا بضرورة الاندماج في الاستراتيجيات الأمريكية في المنطقة وفي العالم وإلا فإن مصيرها الاضمحلال؟ ام أنه دفاع عن الإسلام وثناء على الفكر الإسلامي المعتدل في تعايشه مع العلمانية في تركيا؟ أم تفضيل لدور جديد لتركيا في منطقة أوراسيا؟ أم أنه تأييد لمقولة تورغوت أوزال بأن تركيا دولة كونية كبرى وأن القرن الحادي والعشرين سيكون قرن تركيا والأتراك؟

يجيب مركز الدراسات الاستراتيجية الدولية (CSIS) في واشنطن، على جميع هذه الأسئلة، بنعم ـ ولكن بشكل غير مباشر ـ لأن الرئيس كلينتون أراد قول كل ذلك حول تركيا، في التقرير الذي أعده المركز حول زيارة رجائي قوطان زعيم حزب الفضيلة ذي الاتجاه الإسلامي إلى واشنطن واجتماعه هناك بزعماء اللوبي اليهودي وتصريحاته بأن حزبه لا يمانع في عقد الاتفاقيات مع اسرائيل، عندما أكد «أن أمريكا، زعيمة العالم والشريك الاستراتيجي لتركيا ستسعى لدمج تركيا في الاتحاد الأوروبي، لأن واشنطن تريد شريكاً كونياً وقوياً. وتركيا هي المرشحة لتولي هذا الدور، نظراً لموقعها الاستراتيجي ولكونها جسراً بين العالمين الاسلامي والغربي. وقد قام الشريكان الاستراتيجيان بتأكيد هذه الشراكة الاستراتيجية والدبلوماسية في مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي في اسطنبول خلال ١٨ ـ ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩». وإذا كان قوطان لم يستطع الحصول على ضمانات أمريكية بعدم غلق حزب الفضيلة، فإنه لم يستطع إقناع الأمريكان بأن حزبه حزب إسلامي ديمقراطي لأنه لم يستطع البوح بالخيار بين الإسلام أو الديمقراطية. وإذا كان صحيحاً أن حزب الفضيلة ليس ضد العلمانية بيد أنه لم يستطع تفسير العلمانية بالشكل العلمي من منظور تطبيقات العلمانية في تركيا. وهو الأمر الذي أكده الرئيس كلينتون في خطابه الأخير، ولا سيما أن آراء قوطان لم تجد لها آذاناً صاغية في أنقرة، لأن الجيش التركي يعد نفسه حارساً للدولة العلمانية واستمرارها. ولذلك فقد أشار التقرير المذكور إلى أن مجلس الأمن القومي قد طالب في جلسته الأخيرة المنعقدة في نهاية شهر تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٩ «بضرورة تنفيذ كافة قرارات ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٧. ولكن أزمة القوات

(٣٥) انظر الصحف التركية الصادرة بتاريخ ١٦/١١/١٩٩٩.

المسلحة تكمن في تناقض مواقفها: فهي من جهة تدعو إلى انضمام تركيا إلى مجموعة الدول الغربية، ومن جهة أخرى تتدخل لتصحيح الأوضاع غير الديمقراطية في البلاد، مما يثير حلفاء تركيا الغربيين وينظرون إليه باستغراب»[٣٦].

فإذا كان هذا التقرير قد أكد أهمية تركيا الاستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية، فإن المحللين السياسيين الأتراك قد أضفوا رتوشاً أخرى إلى صورة تركيا الاستراتيجية في تحليلهم لسر العلاقة الحميمة بين واشنطن وأنقرة، حيث يعتقد تشيتين ألطان، الكاتب السياسي المخضرم والنائب عن حزب العمال (الشيوعي) في البرلمان خلال الستينيات أن «أمريكا تحاول اليوم حماية الجزر الإسلامية المعتدلة في البلقان والقفقاس والشرق الأوسط، لإظهار نفسها كمدافعة عن حقوق مليار مسلم في العالم من أجل تخليصهم من الدكتاتورية ومن سيادة أوروبا على بلادهم ظاهرياً، ولكنها تسعى في الحقيقة إلى تحويل تلك البلدان إلى سوق مفتوحة للمنتوجات الأمريكية ومن ثم أمركتهم بتصدير طراز الحياة في أمريكا إلى هذه البلدان. ومن هنا فإن قيام قوات حلف الأطلسي بضرب ميلوسوفيتش في يوغسلافيا وتحطيم قوة الرئيس العراقي في العراق لم يكن فقط لحماية حقوق الإنسان، وإنما إنقاذاً للأقلية المسلمة في كوسوفو والأكراد في شمال العراق من خلال الاعتراف بهويتهم وإقامة إدارات ديمقراطية لتلك الأقليات في بلادها. وبالإضافة إلى ذلك، فإن واشنطن ستسعى إلى أن تجعل من تركيا نسخة مصغرة للولايات المتحدة الأمريكية وشريكة استراتيجية ودولة ديمقراطية وكنموذج للدولة الإسلامية المعتدلة التي يغار منها العالم الاسلامي كله»[٣٧].

ويعتقد المحلل السياسي شكري الكداغ «أن تركيا تحظى بأهمية استراتيجية فريدة لوقوعها في ملتقى طرق العالم القديم، إضافة إلى أنها الدولة الديمقراطية العلمانية الإسلامية التي تؤلف نموذجاً للعالم الإسلامي، وهما الأساسان اللذان اعتمدتهما واشنطن لاتخاذ تركيا شريكاً استراتيجياً لها للقرن الحادي والعشرين لحاجتها الماسة إلى مثل هذا الشريك القوي والديمقراطي في المنطقة وفي العالم. وقد أكد بريجنسكي هذه الحقيقة في كتابه **رقعة الشطرنج الكبيرة** بالقول: «إن واشنطن تدرك أهمية تركيا في الحفاظ على الموازنات الدولية في أوراسيا من خلال سيطرة تركيا على منطقة البحر الأسود بحيث تشرف على الاتصالات بين البحرين الأسود والأبيض المتوسط، وتوازن السياسات الروسية في بلاد القفقاس وتخدم حلف الأطلسي كجناح جنوبي له. ولذلك فإن تركيا غير المستقرة ستكون عاملاً مساعداً لتفاقم العنف في

(٣٦) **يني شفق**، ١٩/١١/١٩٩٩.

(٣٧) تشيتين ألطان، «أمريكا تريد أن تكون حامية المسلمين،» **صباح**، ٣١/٣/١٩٩٩.

جنوب البلقان وتحقق لروسيا إعادة سيطرتها على دول القفقاس المستقلة»[٣٨]. ويربط المحلل السياسي جنكيز تشاندار بين أقوال كلينتون في البرلمان التركي وأقوال الزعماء الأتراك الذين دعوا إلى الانفتاح الديمقراطي في البلاد بالقول «لقد أدرك الرئيس الراحل تورغوت أوزال [حيث كان تشاندار سكرتيره الصحفي] أهمية الديمقراطية في بلد إسلامي يأخذ بالعلمانية، كما كان إعلان د. سامي سلجوق رئيس المحكمة العليا (محكمة النقض والإبرام) بأنه لا يحترم دستور ١٩٨٢ لأنه ليس دستوراً ديمقراطياً وإنما يمثل العقلية العسكرية التي قامت بانقلاب ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٨٠، بياناً لميلاد الديمقراطية التركية التي سيسعى البرلمان لوضع أسسها قريباً. وقد تساوقت هاتان الدعوتان مع أقوال الرئيس الأمريكي كلينتون في البرلمان عندما تحدث عن إصلاحات أوزال الديمقراطية وتطلع ٧٥ مليون أوروبي للقرارات التي سيتخذها البرلمان لتجديد تركيا في كافة المجالات لكي تتهيأ لتولي دورها الجديد في النظام العالمي الجديد. ذلك الخطاب الذي كان إعلاناً من رئيس أعظم وأقوى دولة في العالم لمساندة الديمقراطية التركية المستندة إلى المعادلة الصعبة التي حققها مصطفى كمال أتاتورك: معادلة الإسلام والعلمانية والديمقراطية. فإذا سقطت إحدى هذه الأثافي لتدهورت تلك المعادلة الصعبة، وذهبت صورة تركيا الجميلة للقرن الحادي والعشرين أدراج الرياح»[٣٩]. ويحاول المعلق السياسي أحمد رضوان أن يشرح مقولة كلينتون في البرلمان التركي بوجود ١٠ ـ ١٥ مشكلة في العالم لها علاقة بتركيا، ودور تركيا في المخطط الأمريكي للقرن الحادي والعشرين بالقول «عندما نسأل أنفسنا لماذا هذا الاهتمام الأمريكي بتركيا، يجب أن ننتبه إلى مقولة كلينتون الأساسية في خطابه البرلماني: ثمة ١٠ ـ ١٥ مشكلة عالمية ذات علاقة بتركيا، ولذلك فإن موقف تركيا من تلك المشاكل هو الذي يحدد مصير العالم، وإلا فإن تركيا ستصبح مصدراً لعدم الاستقرار والصراع لجاراتها والمنطقة. فما هي تلك المشاكل أولاً؟

إنها باختصار شديد مشاكل: قبرص وبحر إيجه وكوسوفو والعراق والوضع المتشرذم في شمال العراق، ومشكلة قبول تركيا في الاتحاد الأوروبي، والسلام في الشرق الأوسط والعلاقات التركية ـ الإسرائيلية والاسرائيلية ـ السورية، والسورية ـ التركية والاسرائيلية ـ الفلسطينية ـ اللبنانية والأرمنية ـ الأذربيجانية والإيرانية ـ الأمريكية والإيرانية ـ الآسياوسطوية والاسرائيلية ـ الامريكية وأفغانستان وروسيا والطاقة والغاز وأمن منطقة شرقي البحر الأبيض المتوسط والبوسنة والهرسك.

(٣٨) شكري الكداغ، «تركيا والاستراتيجية الأمريكية في القرن الحادي والعشرين،» **مليت**، ٢٢/١١/١٩٩٩.

(٣٩) جنكيز تشاندار، «مسؤولية تركيا في القرن الحادي والعشرين،» **صباح**، ١٨/١١/١٩٩٩.

إن هذه المشاكل جميعاً هي التي أدت إلى التقارب الأمريكي ـ التركي أولاً لمكافحة النفوذ الروسي في آسيا الوسطى والبلقان، في حين أدت السيناريوهات المطروحة لتقسيم المنطقة من جديد، ودور اسرائيل الخفي في الموضوع قد دفع بأمريكا إلى تقوية علاقات تركيا بإسرائيل من أجل إقامة شراكة استراتيجية ثلاثية في المنطقة»[٤٠].

فماذا سيحدث لتركيا إذا لم تنفذ مطالب واشنطن؟ أو بعبارة أخرى: ماذا يعني تهديد كلينتون باحتمال تحول تركيا إلى مصدر عدم استقرار وفوضى لجاراتها والعالم؟

يجيب المحلل السياسي اليساري كوراي دوزكوران عن هذا السؤال قائلاً «إن أمريكا تريد من تركيا أن تتولى مهمة دورها الجديد في النظام العالمي بشكل تام، كما تطالبها ببعض المقاربات من أجل الاتحاد بأوروبا: حل مشكلة قبرص وإيجاد الوسائل السلمية للوصول إلى أسلم الطرق لحل مشاكل بحر إيجة وقيام تركيا بإجراء الإصلاحات الدستورية والسياسية والاقتصادية للارتقاء إلى مستوى الديمقراطية الأوروبية قبل أن تنضم إلى النادي الأوروبي. غير أن الأوساط التي لا تريد انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي ـ حفاظاً على مصالحها وخوفاً من فقدان سيطرتها ـ تدعو إلى وجوب عدم تقديم أية تنازلات لليونان في قضيتي قبرص وبحر ايجه. وهنا مربط الفرس، كما يقال... لأن هذا الأمر سيجعل تركيا في موضع حرج أمام حليفتها أمريكا وجارتها اليونان. فإذا كانت تركيا دولة كبرى كما تؤكد أمريكا ـ ولا يشعر بذلك معظم الأتراك ـ فيجب عليها أن تثبت للعالم بأنها كذلك فعلاً من خلال حلّ مشاكلها الداخلية من جهة، ومشاكلها مع جاراتها من جهة أخرى.

إن تركيا اليوم على مفترق الطرق... فالاتهامات توزع يمنة ويسرة كل يوم، ويلقى بالأبرياء في السجون اثر الشبهات أو لقيام بعض الصحفيين بدور المخبر السري للوشاية بالمعارضين، والقاتل مجهول الهوية لا يزال يعمل بكل دقة ويختار النخبة الفكرية والسياسية والقانونية والصحفية هدفاً له، حتى إن كلينتون نفسه أشار إلى اغتيال وزير الثقافة الأسبق والعضو النشيط في اتحاد جمعيات الدفاع عن العلمانية د. احمد تانر قيشلالي، وسجلت الجريمة ضد مجهول لعدم عثور سلطات الدولة على القاتل. وسوف لن يعثروا عليه ما دامت الدولة الخفية المنتشرة كالسرطان في كل مكان قد قامت بتشكيل شبكة تعاون المافيا مع السياسيين ورجال الأمن لتنفيذ ما تريد.

وختاماً أود أن أؤكد أن تركيا اليوم في وضع حرج: فالدولة الخفية ومؤسساتها

(٤٠) أحمد رضوان، «الشراكة الاستراتيجية،» **يني شفق**، ١٨/١١/١٩٩٩.

الدستورية وشخصياتها المرموقة لا يقدمون على خطوة في سبيل التقارب مع اليونان، في وقت تتخذ فيه تلك الدولة الخفية العديد من الخطوات للقيام بالأعمال القذرة وتدبير المؤامرات في الظلام. ولذلك فإما أن تقوم تركيا بإعادة تنظيم الدولة وفق الأسس الديمقراطية وبالقضاء على بؤر الفساد لدخول القرن الحادي والعشرين كدولة كبرى وقوية، أو أن تتحول إلى دولة مستبدة ومعزولة ومتخاصمة مع جاراتها»[٤١].

فإذا كان دوزكوران يعتقد في هذه المقالة أن الدولة الخفية ـ التي يعتقد معظم المحللين السياسيين أنها نوع من منظمة الغلاديو التي قامت بتشكيلها الاستخبارات المركزية الأمريكية في دول حلف الأطلسي من الناشطين اليمينيين لمكافحة الشيوعية فيها ـ هي التي تعرقل دخول تركيا إلى الاتحاد الأوروبي خوفاً على ضياع سلطتها وسيادتها وسيطرتها على توجيه الأمور في البلاد، وهي التي ستحطم تركيا في حالة عدم انصياعها لتقمص الدور الذي خططته لها واشنطن سواء من خلال تقسيمها أو إثارة الحروب بينها وبين جاراتها، فإن دوجانة جندي أوغلو ـ وهو المعلق الآخر في الصحيفة نفسها ـ يعتقد «أن قدر تركيا أن تسير وفق هوى واشنطن ونحن على أبواب الحرب العالمية الثالثة، وأن تختار الطريق الذي ستسلكه جيداً والطرف الذي سيقف إلى جانبه لكي لا تتعرض للتقسيم، مثلما تعرضت له الدولة العثمانية بعد أن وقف الاتحاديون إلى جانب الألمان في الحرب العالمية الأولى. وقد أشاد الرئيس كلينتون بمصطفى كمال أتاتورك وخلفائه الذين وقفوا إلى جانب الحلفاء في الحرب العالمية الثانية وبذلك لم ينلهم الخسران مثل الاتحاديين. وإذا كنتم لا تؤمنون بنظرية المؤامرة ـ مثلما أؤمن بها ـ فاتركوا هذا الهراء، وتمتعوا بقراءة عرض ما هو مدون أدناه حول مذكرات سفراء الولايات المتحدة حول تركيا. ولكن يجب أن لا تنسوا أن المصدر الوحيد لمعرفة أحداث تركيا والمنطقة ستكون مذكرات كروسمان، سفير واشنطن السابق في أنقرة [ووكيل وزارة الخارجية الأمريكية اليوم]»[٤٢].

أما د. أحمد داوود أوغلو، أستاذ العلوم السياسية في جامعة اسطنبول، فإنه يعتقد «أن أمريكا قد نفذت مخططها للدور المستقبلي لتركيا عندما قال كلينتون في البرلمان: إن تركيا هي التي ستحدد شكل النظام القائم في المنطقة، من خلال وضعها كجزء من استراتيجيتها ـ أي استراتيجية أمريكا ـ مما يستدعي تحمل تركيا لمسؤولية الدفاع عن مصالح أمريكا في العالم مع شريكي واشنطن الأساسيين: اسرائيل في

(٤١) كوراي دوزكوران، «ماذا يحدث إذا لم تقدم تركيا على اتخاذ بعض الخطوات،» **يني شفق**، ٢٤/١١/١٩٩٩.

(٤٢) دوجانة جندي أوغلو، «موقف تركيا من الحرب العالمية الثانية،» **يني شفق**، ١٩/١١/١٩٩٩.

الشرق الأوسط وانكلترا في أوروبا وتركيا في آسيا الوسطى، على اعتبار أن تركيا هي النموذج الأمثل للإسلام المعتدل المرغوب فيه غربياً، لكي تكون جسراً بين الشرق والغرب لتعبر عليه مصادر الطاقة إلى الغرب من جهة، ولتكون شرطي واشنطن في هذه المنطقة الحيوية من العالم من جهة أخرى. فهل أن ذلك مكافأة لتركيا مقابل خدماتها للغرب؟ أم أنه إثارة للمشاكل بوجهها في حالة رفضها تبني هذا الدور ودفعها لمخاصمة تراثها وجاراتها العربيات والمسلمات؟»[٤٣]. في حين يضع فهمي قورو مدير تحرير صحيفة **يني شفق**، النقاط على الحروف في هذا الموضوع بالقول «إن تركيا اليوم ـ بعد خطاب كلينتون في جامعة جورج تاون وتصريحات ساندي بيرغر ـ قد أصبحت في منزلة بين منزلتين، ولكن لا يمكنها أن تبقى هناك إلى الأبد، لأنها إما أن تكون جسراً للاستقرار أو أن تكون مصدراً لعدم الاستقرار لبلادها والعالم، حيث لا مجال لوجود اللون الرمادي بينهما أو لتبوؤ تركيا لذلك الموقع الرمادي. وقد تستطيع البلدان الأخرى مقاومة التطور والاستمرار على نهجها القديم في الحكم وفي إقامة العلاقات مع الدول الأخرى. أما تركيا. . . فلا: فإما أن تتبنى الدور المطلوب منها إضافة إلى إعادة تنظيم الدولة والاعتراف بالحقوق والحريات العامة لجميع قطاعات الشعب، أو الاضمحلال. ومن هنا فإني أعتقد أن تركيا كانت تستطيع إجراء التحولات الجذرية في بلادها ـ قبل أن يطالب بها كلينتون أو بيرغر ـ لتكون الدولة النموذج في المنطقة، ولكن تركيا التي تخاف من ظلها وتخلق لنفسها الأعداء الوهميين داخلياً وخارجياً ستكون بهذه السياسة بعيدة عن الاستقرار والرفاه، وقد تؤدي بها إلى مهالك ليست في الحسبان»[٤٤].

وقد أحرزت تركيا العديد من المكاسب خلال انعقاد قمة مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي في اسطنبول خلال ١٨ ـ ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ بحضور ٥٤ رئيس دولة وحكومة بالإضافة إلى ٦٢ وفد دولي. فقد حظيت بإشادة كبيرة من الرئيس الأمريكي كلينتون حول أهميتها وتأثيرها في محيطها الإقليمي والدولي، إضافة إلى دعمه لنيل تركيا عضويتها في المجموعة الأوروبية، كما حصلت على قرض مالي بمبلغ مليار ونصف المليار دولار لمساعدة منكوبي الزلازل.

وكانت جائزة أنقرة الكبرى في هذا المؤتمر هي التوقيع على اتفاقيات مشروع خط أنابيب بترول باكو ـ جيهان، التي جعلت من تركيا محطة رئيسية لتوزيع غاز وبترول آسيا الوسطى والشرق الأوسط منها إلى العالم الغربي. وهو المشروع الذي كان

(٤٣) أحمد داوود أوغلو، «تركيا في معادلة التوازن الأوروبي ـ الأمريكي،» **يني شفق**، ٢٣/١١/١٩٩٩.

(٤٤) فهمي قورو، «تركيا في منزلة بين المنزلتين،» **يني شفق**، ١٥/١١/١٩٩٩.

محور نزاع إقليمي حاد بين أنقرة وطهران وموسكو بشكليه السري والعلني. ولكن إلقاء واشنطن بثقلها خلف المطالب التركية وقبل أسبوع من انعقاد مؤتمر اسطنبول أدى إلى نجاح المشروع التركي في مد هذا الخط الحيوي لدول آسيا الوسطى وتركيا معاً، بالإضافة إلى العالم الغربي خدمة للاستراتيجية الأمريكية في القرن الحادي والعشرين التي تقوم على الاستحواذ على طاقتي البترول والغذاء في العالم[٤٥] من خلال السيطرة على أوراسيا التي قال عنها بريجنسكي «إن من يسيطر عليها يسيطر على العالم»[٤٦]، من أجل ضرب النفوذ الروسي في بلاد القفقاس وعدم ترك منطقة أوراسيا التي تتمركز في وسطها تركيا، للنفوذ الروسي في القرن الحادي والعشرين[٤٧]. ومن هنا يعتقد الكاتب والمحلل الاستراتيجي التركي شكري الكداغ «أن سبب توجه أمريكا نحو تركيا واتخاذها لها شريكاً استراتيجياً هو لجعلها أداة لمقاومة النفوذ الروسي في القفقاس وآسيا الوسطى عن طريق تأثير تركيا في المنظمات الإقليمية التي تشارك فيها دول آسيا الوسطى الناطقة بالتركية، مثل «منظمة التجارة والطاقة والإعلام (GUUAM)» التي تضم كلاً من جورجيا وأوكرانيا وأوزبكستان وأذربيجان ومولدافيا، ومنظمة النقل الأوروبية عبر القفقاس وآسيا (TRACECA) التي تضم الدول الواقعة على طريق الحرير القديم. وأخيراً مشروع خط باكو ـ جيهان التي تضم تركيا واذربيجان واوزبكستان وتركمنستان»[٤٨].

وقد كانت مساندة كلينتون لترشيح تركيا للانتماء إلى النادي الأوروبي في خطابه لدى افتتاح المؤتمر، وتأييدا كل من الرئيسين الألماني شرودر والفرنسي شيراك لهذا الترشيح خلال خطابهما أيضاً في المؤتمر مكاسب أخرى لتركيا بعد أن باتت كل المؤشرات تتجه لتحقيق هذه الغاية التي تمثل حلم الأتراك منذ ١٦٠ عاماً. غير أن الرئيس كلينتون اشترط ـ قبل الأوروبيين ـ أن تقوم تركيا بالاعتراف بالتنوع العرقي والثقافي وأن تفسح الحكومة لمواطنيها للتعبير عن هويتهم وإجراء الإصلاحات السياسية والاقتصادية والقانونية والإدارية في تركيا للارتقاء بمستوى الأداء الديمقراطي إلى مصاف الدول الأوروبية، وذلك قبل ثلاثة أسابيع فقط من انعقاد مؤتمر هلسنكي خلال ١٠ ـ ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ للنظر في قضية ترشيح أو رفض تركيا

(٤٥) هانس ـ بيتر مارتين وهارالد شومان، **فخ العولمة: الاعتداء على الديموقراطية والرفاهية**، ترجمة عدنان عباس علي؛ مراجعة رمزي زكي، سلسلة عالم المعرفة؛ ٢٣٨ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٩٨)، ص ٨٣.

(٤٦) **ملليت**، ٢٢/١١/١٩٩٩.

(٤٧) الكداغ، «تركيا والاستراتيجية الأمريكية في القرن الحادي والعشرين».

(٤٨) شكري الكداغ، «عنوان المتهم،» **ملليت**، ١/١١/١٩٩٩.

لعضوية الاتحاد الأوروبي، من أجل تخليص تركيا من قلق الهوية وصراع الخيارات وإن كان الجدل المحتدم حولهما سيدوم طويلاً ولن يتوقف بهذا الترشيح أو بتكرار الرفض كما حدث في مؤتمر بروكسل عام ١٩٩٧.

وقد جرت مناقشات حادة على الصعيدين الاقتصادي والإعلامي ـ بعد أن أعلنت كافة أحزاب النظام والمعارضة موافقتها ـ على ترشيح تركيا في الاتحاد الأوروبي بعد انتهاء مؤتمر اسطنبول بصدور ميثاق اسطنبول حول حقوق الإنسان بترسيخ فكرة إلغاء الحدود الدولية، ومنح حق التدخل ضد الدولة التي تخل بتلك الحقوق حماية لحقوق الفرد تجاه جبروت الدولة واستبدادها، وتجديد صيغة اتفاقية تحديد الحد الأعلى للقوات التقليدية في بلاد القفقاس وتوقيع اتفاقية مشروع أنبوب بترول باكو ـ جيحان، حيث تساءل معظم المحللين السياسيين في وسائل الإعلام التركية عن سبب موافقة أوروبا على ترشيح تركيا لعضوية الاتحاد الأوروبي في العاشر من كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩، بعد أن رفضت قبولها في ناديها في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧؟

يجيب المحلل السياسي التركي أحمد رضوان عن هذا السؤال بالقول «لقد عارضت ألمانيا ـ في عهد كول ـ دخول تركيا إلى الاتحاد الأوروبي خوفاً من أن تكون حصان طروادة لواشنطن داخل الاتحاد الأوروبي، ولا سيما أن كلاً من ألمانيا وفرنسا تنظران شزراً إلى انكلترا التي تعدانها عين واشنطن في الاتحاد الأوروبي. غير أن وصول شرودر إلى السلطة وسماحه لـ ٩٠٠ ألف تركي ـ من أولاد العمال الأتراك العاملين في تركيا ـ باكتساب الجنسية الألمانية وبالموافقة على قيام العمال الأتراك العاملين في ألمانيا (حوالى ثلاثة ملايين) بانتخاب ثلاثة نواب أتراك لتمثيلهم في البرلمان، قد أدى إلى تغييرات جذرية في وجهة نظر الألمان حول الأتراك ولا سيما بعد أن جعلت واشنطن حليفتها تركيا شريكة استراتيجية لها في القرن الحادي والعشرين بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وحرب الخليج الثانية، حيث سعى شرودر إلى كسب تركيا إلى جانب أوروبا. غير أن واشنطن سعت إلى تقوية روابطها بتركيا من خلال مساندتها في مشاكل الشرق الأوسط ودعمها اقتصادياً ودفعها لعقد التحالف الاستراتيجي مع حليفتيها: اسرائيل وبريطانيا تحت مظلتها بعد التسعينيات من خلال مساندة بريطانيا لقبول تركيا في الاتحاد الأوروبي رغم معارضة المستشار الألماني كول، ودفع تركيا إلى أحضان اسرائيل رويداً رويداً من خلال الاتفاقيات الاقتصادية، ثم الكفاح المشترك ضد الإرهاب فالتحالف الاستراتيجي بعد عام ١٩٩٦.

ولما كانت ألمانيا تعمل على وحدة أوروبا لتكون القطب الثاني في القرن الحادي والعشرين ليس في مواجهة واشنطن وإنما من أجل التنافس معها في مجالات العولمة

الاقتصادية، والتعاون معها للوقوف بوجه الاتحاد الروسي ـ الصيني الذي سيظهر في بدايات القرن الحادي والعشرين كقطب آخر معارض للاستقطاب الغربي (الاتحاد الأوروبي ـ الأمريكي)، لذلك فقد سعت ألمانيا من أجل تكوين الجيش الأوروبي الخاص بها [وقد أقرت لجنة الهوية الأمنية والدفاعية الأوروبية تأسيسه فعلياً في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ خلال انعقاد مؤتمر هلسنكي] لكي يتعامل بشفافية مع قوات حلف الأطلسي في الظروف التي يستدعيها التعاون لحماية السلام ولإدارة الصراع والدفاع المشترك لتحقيق سياسات الأمن والاستقرار للاتحاد الأوروبي. ومن هنا فقد شعر الاتحاد الأوروبي أيضاً بالحاجة إلى تركيا ـ مثل أمريكا ـ بموقعها الاستراتيجي وقوتها العسكرية الكبيرة والمدربة والأيدي العاملة الشابة فيها، فأخذت أوروبا تغازل تركيا ويتسابق زعماؤها لإشعال الضوء الأخضر لترشيحها للاتحاد الأوروبي. كما رفض شرودر ومعه كافة زعماء أوروبا ـ عدا إيطاليا واليونان ـ منح حق اللجوء السياسي لعبد الله أوجلان زعيم حزب العمال الكردستاني، فكان وقوعه في الفخ بعد أن استطاعت أمريكا إقناع اليونان بالتخلي عن أوجلان مقابل تسوية مشكلتي قبرص وبحر إيجه»[٤٩].

ومن هنا يعتقد محرر مجلة **الإصلاح** «أن السؤال الذي يطرح داخل وخارج تركيا، هو: أي صيغة سيدخل بها هذا البلد إلى أوروبا؟ هل هي تركيا بأوضاعها الحالية أم أنها ستكون مضطرة لتلبية الشروط الأوروبية؟ ورغم أن لا أحد يتوقع تطورات سريعة في موضوع الانضمام التركي للاتحاد الأوروبي، إلا أنه حتى مع افتراض حدوث ذلك فإن الجدل المحتدم حول مسألة الهوية لن يتوقف أو ينتهي»[٥٠].

وإذا كان معظم المحللين السياسيين الأتراك قد ربطوا بين ترشيح تركيا لعضوية الاتحاد الأوروبي وبين «رغبة الغرب في جعل تركيا حصان طروادة للوقوف بوجه الزحف الروسي في دول البلقان لإعادة ترتيب الأوضاع فيها وفق استراتيجية روسيا الجديدة في رفض محاولات الغرب لإضعافها وسلب حقوقها المكتسبة في بترول آسيا الوسطى ومحاولة تطويقها بحلف الأطلسي»[٥١]، فإن غسان الإمام أيضاً يعتقد أن أمريكا تريد أن تجعل من تركيا حصان طروادة في المنطقة عندما يقول «لم تفقد تركيا أهميتها في الاستراتيجية الأمريكية بعد الحرب الباردة. فهي حصان طروادة الذي يحمل

---

(٤٩) أحمد رضوان، «التحالف الاستراتيجي،» **يني شفق**، ١٩٩٩/١٢/٦.

(٥٠) «دلالات قمة اسطنبول،» **الإصلاح** (دبي) (١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩).

(٥١) جنكيز تشاندار، «النظرة الاستراتيجية،» **صباح**، ١٩٩٩/١١/٢٥.

أمريكا إلى نفط ودول آسيا الوسطى ذات الأصول التركية. وتركيا هي القاعدة لمظلة الحماية الأمريكية فوق أكراد العراق، وهي المطار الذي تنطلق منه الطائرات الأمريكية لمراقبة القوات العراقية في الوسط والجنوب»(٥٢). وكان الإمام قد تطرق في بداية مقالته إلى الطلاق البائن بين العرب والأتراك بعد الحرب العالمية الأولى، وأضاف «هناك ثلاث قضايا شائكة تحكم اليوم العلاقة الصعبة بين الجانبين: الأكراد والمياه واسرائيل»، لينتهي بمقالته إلى دعوة لاستدارة عربية مطلوبة باتجاه تركيا، لأن «تركيا تلتقي مع العرب في مخاوفها من المشروع الأمريكي في شمال العراق، وتراودها الشكوك التي تراودهم حول وجود صفقة أمريكية مع البارزاني والطالباني لتقسيم العراق، أو على الأقل لإقامة «استقلال ذاتي» كردي في الشمال، وذلك على الرغم من نفي أمريكا والزعيمين الكرديين لهذا المشروع.

من هذا كله فالمنطق يفرض الانحياز للمصلحة العليا، ومصلحة العرب والأتراك شديدة التشابه والتداخل، والمنطق والمصلحة يفرضان على العرب إدخال تغيير أساسي على الرؤية العربية لتركيا وعلى العلاقة معها.

وقد حدث أخيراً تطور بالغ الأهمية، فقد نجحت مصر بتبديد الأزمة الخطيرة بين سوريا وتركيا بسبب حزب العمال الكردستاني. وساهمت حكمة الرئيس الأسد في فتح صفحة جديدة مع تركيا تصلح لتدشين علاقة صداقة وتعاون تكفل التوصل إلى حلول سلمية وسياسية للمشاكل الأمنية والمائية.

إن استدارة العرب نحو تركيا لا تعني نسيان متاعب الطلاق الذي دفع العرب ثمنه من أرضهم وحدودهم ومن وجود وهوية الأقلية العربية في تركيا. لكن لا بأس من تجاوز ذلك الآن لإقامة علاقة مصلحة مع المؤسسة التركية الحاكمة ليست بالضرورة علاقة غزل وحب، فليس في هشاشة الديمقراطية التركية ما يغري بالتقليد والحب.

كذلك فالعلاقة الاستراتيجية مع تركيا التي تركز على قضايا المياه والنفط واسرائيل، لا تعني إنهاء شهر العسل العربي ـ الكردي، على الرغم من أن الأكراد انتهزوا دائماً مأزق العراق مع حكامه ومع جيرانه للتمرد عليه ككيان عربي.

وإذا كان من نصيحة عربية تزجى للأكراد في تركيا، فهي ضرورة الاكتفاء بالنضال السلمي والسياسي البعيد عن العنف والقتل لانتزاع الاعتراف بهويتهم الثقافية في إطار ديمقراطية تركية حقيقية.

لا مزايدة عربية على تركيا بالأكراد، فالأتراك والأكراد إخوة للعرب في التاريخ

(٥٢) غسان الإمام، «استدارة عربية مطلوبة باتجاه تركيا،» **الشرق الأوسط**، ٢٠/٤/١٩٩٩.

والدين. وهناك ما هو أبعد، ففي عروق العرب تجري دماء غزيرة تركية وكردية، وعن الأكراد ورث العرب النزق، وعن الأتراك أخذوا العناد.

ترى ماذا أعطى العرب للأتراك والأكراد»(٥٣).

وتتساوق هذه الدعوة مع فكرة فهمي هويدي بضرورة استعادة تركيا للصف الإسلامي بعد قيام نجم الدين أربكان رئيس وزراء تركيا وزعيم حزب الرفاه الإسلامي بالإعلان عن قيام مجموعة الدول الثماني الإسلامية المتطورة (D-8) كمنظمة اقتصادية اقليمية في بداية عام ١٩٩٧ عندما قال «ربما كان مبكراً جداً الحديث عن استعادة تركيا للصف الإسلامي، وهو بالمناسبة لا يعني بالضرورة خصومتها للغرب أو عداءها له، ولكن من المهم للغاية أن نشجع تركيا على توسيع نطاق علاقتها بالعالم الإسلامي من خلال صيغة كتلك المطروحة الآن. وهذا التشجيع لا يفيد تركيا وحدها ولكنه يفيد دول المجموعة في الوقت ذاته، ولكن تواجه مثل هذه المبادرة الأخيرة بالصد والتشكيك، فإننا بذلك نعزز موقف الداعين في داخل تركيا إلى نفض أيديهم من جيرانهم والالتحاق بركب الولايات المتحدة واسرائيل. إننا نطالب تركيا بتغيير سياساتها، ونحن محقون في ذلك، لكننا ينبغي ألا نكتفي بالدعوة إلى التغيير، وإنما علينا أن نتخذ خطوات أخرى لتشجيع التغيير. وهذا هو النهج الأكثر فعالية ومسؤولية. من هنا يغدو الترحيب بمشروع مجموعة الثماني أمراً لازماً وحيوياً»(٥٤).

ولكن، ألم يصبح الوقت الآن متأخراً حول الموضوع بعد أن أصبحت تركيا جزءاً من الاستراتيجية الأمريكية في مستطيل الشرق الأوسط الأمريكي الممتد من مراكش غرباً إلى طشقند شرقاً، وعضواً مرشحاً في النادي الأوروبي؟

يؤكد معظم المفكرين والمحللين السياسيين العرب ويتفق معهم أقرانهم الأتراك أن القرن الحادي والعشرين سيدشن عصر العولمة الاقتصادية والثقافية في العالم، حيث «استقر في الأذهان أن تحولات الاقتصاد العالمي وسياقه التقني ولدت معطيات جديدة، حكمت على العالم بالتجانس والتوحيد من حيث الخيارات التنموية وارتباط المصالح والمصائر»(٥٥). ورغم اختلاف آراء المفكرين العرب والأتراك حول العولمة وآثارها الإيجابية والسلبية في بلادهم، فإن د. كمال مجيد يعتقد «أن نهايات القرن العشرين امتازت بنصر ساحق للرأسمالية وبميلاد فكرة العولمة وتداخل شؤون العالم

(٥٣) المصدر نفسه، ص ٩.

(٥٤) فهمي هويدي، «لماذا لا نشجع تركيا على العودة إلى الصف الإسلامي،» **الشرق الأوسط**، ٢٣/٦/١٩٩٧.

(٥٥) السيد ولد أباه، «أحلام عصر العولمة،» **الشرق الأوسط**، ١/١١/١٩٩٨.

السياسية والاقتصادية بحيث باتت الأحداث التي تقع في بقعة ما من العالم تؤثر في مصير البشرية. ومن هنا فإن من أهم آثار العولمة هو ميلاد الديمقراطية الحديثة»[٥٦]، في حين يرى د. محمد عمارة رأي منظمة الوحدة الافريقية «التي قررت في إعلان الجزائر (١٤/٧/١٩٩٩) أن العولمة هي أخطر التحديات التي تواجه أفريقيا وكل حضارات الجنوب»[٥٧]. فهل يمكن للعرب والأتراك ـ ومعهم الشعوب الإسلامية الأخرى ـ أن يحلوا إشكالاتهم حفاظاً على هويتهم من جهة، ولمواجهة خطر العولمة من جهة أخرى؟

يسود جو من الحيرة في أوساط المثقفين الأتراك، حول اتجاهات السياسة الخارجية عشية ترشيح تركيا للاتحاد الأوروبي واحتمالات قبولها عضواً فيه حتى عام ٢٠٠٤ إذا ما استطاعت حل مشكلتي قبرص وجزر بحر ايجه مع اليونان وارتفعت بمستوى الممارسات الديمقراطية إلى معايير كوبنهاغن الأوروبية. ولكن ظهر في خضم المناقشات المتشعبة والآراء المتباينة حول هوية تركيا في الاتحاد الأوروبي وعلاقاتها بدول الجوار ثلاثة آراء: يعتقد أصحاب الرأي **الأول** وهم العلمانيون المتشددون ودعاة فكرة الحزب الواحد واشتراكية الدولة أن على تركيا أن تتماهى مع أوروبا في كل المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية «لأن هوية المواطنة الأوروبية لا تتحقق إلا بالتخلي عن الهويات الفرعية للارتقاء إلى مستوى الهوية الواحدة. ولما كان الاتحاد الأوروبي هو وحدة شعوب مختلفة (Supranationality) وليست دولة عالمية (Internationality)، ومن هنا فإن الاتحاد الأوروبي منظمة إقليمية يسعى للازدهار الاقتصادي ورخاء الشعوب المنضوية فيه، ولهذا فإنه ليس اتحاداً كونياً»[٥٨]. إن هذا الرأي يساند فكرة الاندماج الكلي ليكون المواطن التركي أوروبياً بكل معنى الكلمة، بل لا بأس من أن يتخذ اللغة الانكليزية لغة له في تعامله اليومي.

أما الرأي **الثاني**، فهو ما يؤمن به الديمقراطيون الاجتماعيون والعلمانيون المعتدلون والليبراليون والإسلاميون المعتدلون، ويعتقدون أن انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي سيكون فرصة ذهبية للتحول الديمقراطي في تركيا «وهو الأمل الذي راود الأتراك منذ سبعين عاماً لكي يعيشوا في دولة ليس فيها اقتصاد موجه ولا يتدخل

---

(٥٦) كمال مجيد، **العولمة والديموقراطية: دراسة لآثار العولمة على العالم والعراق** (لندن: دار الحكمة، ١٩٩٨)، ص ٨ ـ ١٨.

(٥٧) محمد عمارة، «في مواجهة العولمة،» **الشرق الأوسط**، ٨/١١/١٩٩٨.

(٥٨) خالد كاكيج، «لا تخلطوا بين الاتحاد الأوروبي والكونية العالمية،» **النجمة (ستار)**، ١٦/١٢/١٩٩٩.

العسكر في السياسة، ليعيش المواطنون فيها بإنسانية من أجل الانسانية»[٥٩]. ولذلك فقد انتقد المحلل السياسي جنكيز تشاندار، وزير الخارجية اسماعيل جم بشدة على قوله «بأن مجلس الأمن القومي سيبقى كمؤسسة دستورية في تركيا، حتى في حالة دخولها إلى الاتحاد الأوروبي، لأن مثل هذا المجلس موجود أيضاً في الولايات المتحدة الأمريكية. وانني عضو في هذا المجلس منذ ثلاث سنوات ونصف، ولكن ثقوا بأنني أشعر أحياناً وكأني محافظ أمام آراء الجنرالات التقدمية»، عندما قال تشاندار «إن مجلس الأمن القومي التركي هو من بنات أفكار الطغمة العسكرية التي قامت بانقلاب ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٨٠ ودستورها العسكري الموضوع عام ١٩٨٢، فإذا كنا نطالب اليوم بإلغاء هذا الدستور فما معنى بقاء مجلس الأمن القومي ولا سيما أن مجلس الأمن القومي الأمريكي لا يضم غير رئيس أركان الجيش ولا يتدخل في السياسة؟ ولذلك أقول للاستاذ جم: لا تضحكوا على ذقون الآخرين، ولا تجعلونا مسخرة للآخرين. فإذا كنا نريد حقاً أن نكون أوروبيين فيجب أن نتعلم أولاً معنى أن نكون أوروبيين»[٦٠]. ويشرح شكري الكداغ المحلل الاستراتيجي وسفير تركيا الأسبق لدى واشنطن لفترة طويلة معنى أن يكون التركي أوروبياً بالقول «إذا أراد الأتراك أن تكون دولتهم المسلمة ـ العلمانية ـ الديمقراطية، دولة أوروبية ونموذجاً للعالم الإسلامي فيها وان يكونوا هم أوروبيين أيضاً، فإن عليهم تحقيق الأهداف الثلاثة التالية:

١ ـ إزالة كافة العقبات التي تحول دون تطبيق الديمقراطية الحقة وحقوق الإنسان من خلال الانفتاح الديمقراطي وتعديل الدستور.

٢ ـ تحقيق التصالح الاجتماعي في البلاد.

٣ ـ إجراء الإصلاحات الاقتصادية والإدارية في البلاد مع حل الأزمة الاقتصادية والتضخم وفق برنامج مخطط وموزون.

وبذلك تكون تركيا الدولة النموذج في الغرب والعالم الإسلامي ودنيا الأتراك لتكون جسراً بين الشرق والغرب من جهة، ولتحقيق الأمن والاستقرار والسلام في المنطقة والعالم من جهة أخرى، من أجل أن تتطابق مسؤوليتها التاريخية مع عضويتها في الاتحاد الأوروبي»[٦١]. ومن هنا يعتقد الكاتب الاسلامي فهمي قورو «أن تركيا قد دخلت في طريق لا رجعة فيه من أجل القيام بثورة جمهورية جديدة لتغيير كافة أوضاع

---

(٥٩) محمد ألطان، «أريد دولة بلا اقتصاد موجه وسياسة بلا عسكر،» **صباح**، ١٨/١٢/١٩٩٩.

(٦٠) جنكيز تشاندار، «معنى أن نكون أوروبيين،» **صباح**، ١٨/١٢/١٩٩٩.

(٦١) شكري الكداغ، «مهام تركيا في القرن الحادي والعشرين،» **ملليت**، ١٣/١٢/١٩٩٩.

تركيا في إطار هويتها الحقيقية»[٦٢]. ويضيف نظيف غوردوغان إلى أقوال قورو «أن الأتراك قد اتجهوا غرباً دوماً حتى وصلوا إلى أوروبا، ولكنهم لم يصبحوا أوروبيين قط، وسوف لن يكونوا كذلك اليوم أيضاً ما دام لديهم كتابهم (القرآن) الذي يهديهم إلى طلب العلم ولو كان في الصين، وهو الأمر الذي أدى بهم إلى مزج تعاليم القرآن بتراثهم الثقافي والاقتصادي والاجتماعي لخلق ثقافة فريدة لإنسان بلاد الأناضول. ولما كانت فكرة إقامة الاتحاد الأوروبي لا تستند إلى صراع الدول وإنما إلى تنافس الثقافات، وأن الثقافة الفضلى هي التي ستفوز في الشوط الأخير، فهل ثمة ثقافة أقوى من ثقافة الإسلام؟ لا تخشوا شيئاً، إن الأتراك سيظلون يحافظون على تراثهم وهويتهم رغم كل شيء ورغم وجودهم في الاتحاد الأوروبي»[٦٣].

ويضرب أحمد رضوان مثلاً بارزاً لتأييد وجهة نظر غوردوغان بالقول «لقد ذهب أبناء بلاد الأناضول إلى ألمانيا ـ ومعظم بلدان أوروبا ـ كعمال أجيرين منذ عام ١٩٦١ إلى أن بلغ عددهم اليوم أكثر من ثلاثة ملايين نسمة. ولو أتيح المجال للآخرين لأصبحوا اليوم في أوروبا ٥ ـ ٦ ملايين نسمة، ولكن أوروبا خشيت من هذه الهجرة الكبيرة، لأن الأتراك أكثر العمال الأجانب إخلاصاً لعملهم وحفاظاً على هويتهم وتماسك عائلتهم ومساعدتها ولشعورهم بالمسؤولية تجاه إخوانهم الأتراك ووطنهم تركيا. أما اليوم فقد غدا الأتراك العمال هناك أرباب عمل، ورجال أعمال بحيث توجد اليوم أكثر من ٦٠ مؤسسة صناعية وتجارية تركية في ألمانيا وحدها. كما أنهم أقاموا تأسيس هولدنغ كومباسان الصناعية الكبرى وتأسيس يمباش التجارية الكبرى في مدينة قونيا بأموالهم الخاصة»[٦٤]. ومن هنا يؤكد أحمد طاش كتيران «لقد عد الأتراك، الإسلام شرفاً لهم... فهل انهم عندما ينتمون إلى أوروبا، سيصرون بالاحتفاظ على هويتهم الإسلامية ويعدونها قيمة استراتيجية في علاقاتهم مع الدول الاسلامية، أم أن معظمهم سيقول: لا فرق لدي إذا كان اسمي حسن أو هانسن أو اذا كنت أتكلم التركية أو الانكليزية. إن تركيا هي أول دولة اسلامية تنضم إلى الاتحاد الأوروبي، حيث تؤكد الدول الأوروبية على هوية البلد المسلم عند حديثها عن تركيا، فإذا كانت تركيا تشعر حقاً بهذه الهوية وتعدها قوة في تعاملها مع الغرب وعلاقاتها مع المسلمين ضمن مسؤوليتها التاريخية، فهي بذلك تكون أكثر ثراء وأعظم قوة. ولكن هل لدى تركيا استراتيجية خاصة بهذا الموضوع المهم؟»[٦٥].

(٦٢) فهمي قورو، «خطواتنا تتساوق مع أوروبا،» **يني شفق**، ١٣/١٢/١٩٩٩.

(٦٣) نظيف غوردوغان، «لم يصبح إنسان بلاد الأناضول أوروبياً قط،» **يني شفق**، ١٨/١٢/١٩٩٩.

(٦٤) المصدر نفسه.

(٦٥) أحمد طاش كتيران، «كيف تنظر أنقرة إلى إسلامنا،» **يني شفق**، ١٨/١٢/١٩٩٩.

يجيب المفكر الإسلامي د. أحمد داوود أوغلو عن هذا السؤال بالقول «رغم إيماني بعدم وجود استراتيجية تركية لا في السياسة الخارجية ولا في علاقاتها مع العالم الإسلامي، فإن أمريكا قد وضعت هذه الاستراتيجية لتركيا بعد قبولها عضو في نادي الأغنياء الثمانية بعد توسيعه إلى ٢٠ عضواً والضغط على أوروبا لترشيحها ـ أي تركيا ـ لعضوية النادي الأوروبي، في الإطار التالي: إن تركيا عضو في مجموعة دول الشمال في حساباتها ـ أي المجموعة ـ العسكرية والاستراتيجية، وهي جزء من أوروبا الجنوبية في حسابات مجموعة الشمال الاقتصادية والسياسية. أما من الناحية الثقافية فإن تركيا دولة شرقية، ومن الناحية الاستراتيجية فهي جزء من الغرب»[٦٦]. غير أن معظم المفكرين الإسلاميين الأتراك يشاركون فهمي هويدي بأن مشروع الدول الإسلامية الثماني المتطورة (D-8) الذي وضعه نجم الدين أربكان، رئيس وزراء تركيا (١٥/٦/١٩٩٦ ـ ١٠/٦/١٩٩٧) كان يمثل استراتيجية تركيا في كيفية إقامة التعاون مع العالم الإسلامي، لأن تلك المجموعة من الدول الإسلامية النامية والمتطورة «لها أوضاع اقتصادية أو سكانية متميزة نسبياً (سكانها عددهم ٧٠٠ مليون وحجم تجارتها السنوية ٤٠٠ مليار دولار) فبعضها غني بموارده الطبيعية والنفطية (نيجيريا وإيران) وبعضها حقق انجازات اقتصادية ملموسة يمكن الإفادة منها (اندونسيا وتركيا وماليزيا)، وبعضها لديه ثروة بشرية كبيرة (بنغلادش وباكستان ومصر)، الأمر الذي يعني أن هناك قاعدة معقولة للتعاون المشترك وإحداث تكامل بين دول المجموعة يفيد الجميع»[٦٧].

ومن هنا يعتقد المفكر الإسلامي علي بولاج أن تعاون الدول الإسلامية فيما بينها وصولاً إلى السوق الإسلامية المشتركة، ثم إلى إقامة الاتحاد ـ كما حدث للدول الأوروبية ـ هو الذي سيحدد علاقة المسلمين بأوروبا والغرب من جهة، وقوتهم وتأثيرهم في تشكيل النظام الدولي الجديد «لأن الإسلام هو الذي سيحدد وضع أوروبا الجديد بعد انضمام تركيا إليها، ولا سيما أن المسلمين متمسكون بهويتهم ولا يتخلى عنها إلا أقلية ضئيلة، حيث يوجد اليوم ٣٠ مليون مسلم في أوروبا وهم يمارسون شعائرهم بحرية مطلقة ضمن الديمقراطية الأوروبية، لأن الإسلام يتعايش بشكل رائع مع كافة الأديان والأيديولوجيات في جو الحرية والديمقراطية المتاحة له ويتطور ويوسع من نطاق دعوته. فإذا أضفنا إلى هذا الكم الاسلامي ٧٠ مليون مسلم تركي، فإنهم بذلك يؤلفون الدين الثاني في أوروبا ويكونون عنصراً أساسياً في إعادة تكوين أوروبا، ولا سيما أن الاشتراكيين الأوروبيين لم يقبلوا تركيا في اتحادهم كبلد علماني

(٦٦) أحمد داوود أوغلو، «تركيا أدت الفواتير دوماً،» **يني شفق**، ٢٣/١١/١٩٩٩.

(٦٧) هويدي، «لماذا لا نشجع تركيا على العودة إلى الصف الإسلامي».

وإنما كبلد مسلم من أجل تخفيف غلواء «الديمقراطية المسيحية» عن طريق «الديمقراطية الاجتماعية» التي يؤمنون بها من جهة، ولإخراج الاتحاد الأوروبي من إطار النادي المسيحي للأخذ بالتعددية الثقافية الحقيقية في القرن الحادي والعشرين من جهة أخرى، لأن أوروبا الجديدة بحاجة إلى لون جديد من الثقافة وخبرات عمل جديدة وقوى عاملة شابة لتحقيق التحولات الاقتصادية والاجتماعية، ولذلك فإنني أعتقد أن القرن القادم سيكون العصر الذهبي للإسلام»[٦٨].

ولهذا يعتقد الكاتب الفرنسي التركي الأصل قدري غورسيل في مقالته التي كتبها من باريس في صحيفة **ملليت** «أن ثمة رعباً طاغياً في أوساط الديمقراطيين المسيحيين حول قبول تركيا في الاتحاد الأوروبي. فخلال المائدة المستديرة التي عقدناها مع القادة الديمقراطيين المسيحيين في فرنسا، أجمعوا على أن أوروبا تعيش اليوم أزمة هوية، بعد أن استطاعت تركيا بترشيحها إلى الاتحاد الأوروبي نقل صراع الهوية الشرقية ـ الغربية إلى أوروبا، بل إن رئيس الاتحاد الديمقراطي المسيحي الألماني ولفغانغ شوبل يؤكد في هذا المجال أنه يجب على الأوروبيين وقبل منح تركيا وعداً بالعضوية الكاملة في الاتحاد الأوروبي، التفاهم حول هويتهم السياسية، في حين يعتقد بورنو ماغريه رئيس حركة الجمهورية الشعبية الفرنسية أن انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي سيؤدي إلى تقوية أسلمة فرنسا والمانيا، فتضر بذلك هوية أوروبا بشكل بالغ. بينما ذهب جان دانييل محرر مجلة **نوفيل أوبسرفاتور** الفرنسية ـ بعد أن سألني الرئيس الفرنسي الأسبق جيسكار ديستان: هل أنت مسلم؟ فأجبته: بنعم ـ بأن ثمة ثلاث مشاكل معلقة بين تركيا وأوروبا منذ عهد الشاعر اللورد بايرون، هي: قضايا اليونانيين والأرمن والأكراد، ولذلك فإن قضية اندماج تركيا بأوروبا لن يكون أمراً سهلاً، وإننا ـ كأوروبيين ـ لسنا وحدنا المعرضين للتغيير. ومن هنا فإن اليسار الأوروبي يحاول تهدئة اليمين بالقول: لا تقلقوا كثيراً، لأن الأتراك لن يتمكنوا من تحقيق الانفتاح الديمقراطي في بلادهم للارتقاء إلى مستوى معايير كوبنهاغن الأوروبية، ولذلك فلن تبدأ مباحثات العضوية الكاملة لتركيا في الاتحاد بسهولة. ولكن الديمقراطيين المسيحيين يردون عليه فوراً بصيغة سؤال: وماذا سيحدث لو تمكنوا من تحقيق الانفتاح الديمقراطي؟

إن الاعتقاد السائد في أوروبا اليوم، هو أن فكرة اليوتوبيا قد انتهت، فلم تعد أوروبا تلك الوحدة الايديولوجية المرفهة ذات السياسة الخارجية والدفاع المشترك التي تسعى لكي تكون قوة دولية مرموقة وإنما تحولت ـ بعد توسيع رقعتها لكي تضم

(٦٨) **يني شفق**، ١٩/١٢/١٩٩٩، ص ٩.

٢٨ دولة ـ إلى منظمة اقتصادية حرة وضخمة بعد توحيد عملتها باليورو والأخذ بحرية التنقل بين أقطارها بقانون شنغن»[٦٩].

أما الرأي **الثالث** والأخير حول ماهية هوية تركيا في الاتحاد الأوروبي فهو ما تؤمن به أقلية سياسية من الفئات القومية المتطرفة أو الجماعات الماركسية «الذين لم يرتضوا بقرار هلسنكي لترشيح تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، لأن ايديولوجيتهم ومواقفهم ومصالحهم تقتضي بقاء تركيا خارج الاتحاد الأوروبي. وهم الأقلية التي لا تريد حل المشاكل القائمة بين تركيا وجاراتها بشكل عام، وبين تركيا واليونان بخاصة لكي تستمر هذه العلاقات المتوترة إلى الأبد»[٧٠]. فقد عقد ياخنيجي اوغلو السكرتير العام لحزب الحركة القومية ـ الذي يدعو إلى تحقيق الوحدة التركية من البحر الادرياتيكي إلى سد الصين ـ وهو شريك في الائتلاف الوزاري القائم برئاسة بولند أجاويد زعيم حزب اليسار الديمقراطي، مؤتمراً صحافياً في اليوم التالي من ترشيح تركيا لعضوية الاتحاد الأوروبي في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ أكد فيه «أن انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي وفق معايير كوبنهاغن هو ضياع كامل لسيادة تركيا وتراثها القومي وتطلعاتها المستقبلية من جهة، وللحصول على تنازلات مهمة في موضوعي قبرص وبحر ايجه لصالح اليونان، ثم وضع تركيا في غرفة الانتظار لمدة العشرين عاماً القادمة وربما لفترة غير محددة، من جهة أخرى». بينما أكد دوغو بيرنجيك زعيم حزب العمال [الشيوعي] التركي في مؤتمره الصحافي الذي عقده في ١١/١٢/١٩٩٩ «أن قبول تركيا في الاتحاد الأوروبي، مسخ لشخصيتها الوطنية وهويتها المتميزة وإطلاق لحركة التبشير بين الأتراك للارتداد عن دينهم والتحول نحو المسيحية. وإن أولئك الذين قادوا حركة الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي قد خانوا القوات المسلحة التركية، لأنهم باعوا دماء محمد الصغير [أي الجندي التركي] إلى الأوروبيين».

وقد أكد بيرنجيك في مؤتمره الصحافي وجود (اتفاقية سرية) بين واشنطن وأنقرة حول انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي «تتضمن الأفكار التي أطلقت حول تأسيس الجمهورية الثانية أيام تورغوت أوزال، ومن بينها نقل مقرات القوات المسلحة التركية عن العاصمة انقرة إلى مدينة قونيا [على بعد ٤٠٠ كم من العاصمة] في مؤامرة مكشوفة لإبعاد الجيش التركي عن مركز الأحداث، لأن واشنطن تنظر بقلق إلى مواقفها من تلك الأحداث. لكننا نقول: إن الدولة التي لا تمتلك جيشاً قوياً يتحول المواطنون فيها إلى كفرة ملحدين، وهو الأمر الذي تسعى إليه واشنطن من أجل إقامة

(٦٩) قدري غورسيل، «أوروبا لم تعد ايتوبيا للأوروبيين،» **ملليت**، ١٩/١٢/١٩٩٩.

(٧٠) شاهين الباي، «ريباس والنصر اليوناني،» **ملليت**، ١٤/١٢/١٩٩٩.

الثورة الجمهورية عام ٢٠٠٠ ليكون اسماعيل جم رئيساً لها، ولذلك فقد قام اللوبي اليهودي في واشنطن بتلميع صورته. ومن هنا فإن جميع أولئك الذين تباحثوا مع أمريكا وأوروبا في هذا الموضوع سيقدمون للمحاكمة قريباً، لأن كلاً من ديميريل [رئيس الجمهورية] وبولند أجاويد [رئيس الوزراء] واسماعيل جم [وزير الخارجية] قد حطموا وحدة البلاد باتخاذهم قرار الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي»[(٧١)].

وإذا كان الزعيم الشيوعي التركي دوغو بيرنجيك قد أشار إلى خطر اللوبي اليهودي الأمريكي وتدخله في الشؤون التركية، فإن الكتاب العرب: د. رمزي زكي[(٧٢)] ورضا لاري والسيد ولد أباه د. محمد عمارة ود. مصطفى محمود يرون في العولمة خطراً على بلدان العالم الثالث، ومنها بلادنا العربية الإسلامية، لأن العولمة «تمثل في الواقع نظاماً إقطاعياً جديداً يكون فيه أصحاب الأموال الضخمة وما تحت أيديهم من مؤسسات مالية، الإقطاعيين على المستوى الدولي فيتحول كل الناس في كل مكان إلى الفلاحين الذين يؤدون الأعمال المختلفة بالسخرة أو في أحسن الظروف يكدحون في سبيل لقمة العيش.

فإذا عرفنا أن اليهود الصهاينة هم الذين يسيطرون على المال ومؤسساته البنكية والاستثمارية لأدركنا أن الإقطاع الدولي بالعولمة يخدم فقط ستة عشر مليون يهودي بما يحققه لهم من سيطرة اقتصادية على العالم، ويحول آلاف الملايين من الناس إلى فلاحين في هذا الاقطاع الدولي الجديد ليدوروا في أفلاكه دون أن تتوفر عندهم القدرة على الخلاص منه أو تحقيق الاستقلال الاقتصادي لأنفسهم»[(٧٣)].

ولذلك فقد دعا هانس ـ بيتر مارتين وهارولد شومان، مؤلفا كتاب **فخ العولمة: الاعتداء على الديموقراطية والرفاهية** إلى «إقامة التكتلات الاقتصادية الاقليمية المتكاملة والاتحادات السياسية للدول المتجانسة إقليمياً وديمقراطياً، وتحقيق العدالة الاجتماعية وإتاحة الحرية للمنظمات الشعبية للنضال من أجل حماية البيئة وحقوق الإنسان لمقاومة العولمة[(٧٤)]، لأن أية دولة منفردة، مهما كانت قدراتها الاقتصادية لا تستطيع الوقوف منفردة في وجه تيار العولمة... في حين أن التكامل الاقتصادي بين الدول يضفي عليها القوة ويمنع وقوعها تحت نفوذ الإقطاع الدولي»[(٧٥)]. ومن هنا فقد دعا

(٧١) **يني شفق**، ١٢/١٢/١٩٩٩.

(٧٢) مارتين وشومان، **فخ العولمة: الاعتداء على الديموقراطية والرفاهية**.

(٧٣) رضا لاري، «العولمة إقطاع دولي،» **الشرق الأوسط**، ١/١٢/١٩٩٩.

(٧٤) انظر مراجعة عمران محفوظ لكتاب: هانس ـ بيتر مارتين وهارالد شومان، «فخ العولمة: الاعتداء على الديموقراطية والرفاهية،» **تشرين**، ١٧/٢/١٩٩٩.

(٧٥) لاري، المصدر نفسه، ص ٩.

الفيلسوف الفرنسي روجيه غارودي إلى إنشاء «العولمة التضامنية» بين دول العالم الثالث لتكون مثل منظمة عدم الانحياز لمقاومة العولمة الأمريكية التي تسعى إلى أمركة العالم.

وقد تكون فكرة مقاومة العولمة هي التي دفعت نجم الدين أربكان زعيم حزب الرفاه إلى إنشاء منظمة الدول الثماني المتطورة (D-8) كمقدمة لإنشاء السوق الإسلامية المشتركة، على غرار السوق الأوروبية المشتركة التي بدأت بالاتحاد الجمركي الأوروبي، وهو الأمر الذي فكر به العرب أيضاً، ولكن بعد مرور ٣٦ عاماً عندما اتفقت القمة العشرون لزعماء دول مجلس التعاون الخليجي على الوحدة الجمركية على أن يتم تطبيقها في عام ٢٠٠٥ مراعاة لحاجات التخطيط والتنظيم واعداد الاقتصادات لتحقيق الانسجام مع القرار الجديد الذي سيكون نواة تأليف السوق العربية المشتركة خلال العشرين عاماً القادمة.

وإذا كانت الحكومات التركية المتعاقبة التي جاءت بعد حكومة أربكان لم تستطع التخلي عن منظمة الدول الثماني المتطورة (D-8) لسببين: لأن الأقطار العربية سوق كبيرة للمنتوجات الصناعية والغذائية والعمالة التركية، حيث بلغت صادرات تركيا إليها قبل حرب الخليج الثانية ١٣ مليار دولار من جهة، ولإيمان الحكام الأتراك بأن المستقبل المزدهر هو للتكتلات الاقتصادية الكبرى، سواء أكانت على شكل تكتلات بين شركات عملاقة خاصة أم تكتلات بين الدول المتجانسة من جهة أخرى، فإن الفكر السياسي ـ الاقتصادي الحديث يؤمن بأن العولمة قضية حتمية لا يمكن للدول أو التكتلات الاقتصادية تجاوزها لأنها ستكون قائمة على المنافسة القاتلة التي تضيع بينها الاقتصادات المنفردة والمنعزلة وتفقد قدرتها على المنافسة والبقاء. غير أن هذه التكتلات الاقتصادية الإقليمية او الاتحادات السياسية المتجانسة لا تقيم بينها جدراناً من العزلة والانزواء وإنما تحتم المنافسة عليها فتح الحدود وإجراء المعاملات بشفافية مع تطبيق الديمقراطية وتخفيض التضخم إلى أدنى المستويات واحترام حقوق الإنسان. وبغير ذلك فإن الانترنت والهوائيات الالكترونية والإذاعات السرية تكون الشخص الثالث الذي يعبر الحدود للوشاية بدكتاتورية الحكام واستبدادهم وارتشائهم. ولكن ذلك لم يمنع ٩٠ بالمئة من علماء العالم من أن يعملوا بشكل مباشر أو غير مباشر في صناعة السلاح والدمار، لأن ثمة من يعمل لعولمة ثقافته وقيمه وأسلوب حياته فيفرضها ـ باسم الأمم المتحدة ـ على العالمين. ومع ذلك فإن التعاون قائم بين تلك التكتلات الاقتصادية الإقليمية وكذلك التكتلات الدولية المنسجمة: فقد أقرضت الولايات المتحدة الأمريكية دول جنوب شرقي آسيا، المال والتكنولوجيا لإقامة صناعتها المزدهرة. كما أن الإمارات العربية المتحدة ـ العضو في منظمة دول الخليج التي هي تنظيم إقليمي عربي متجانس ـ تقيم العلاقات مع الاتحاد الأوروبي من جهة، ومنظمة

النافتا الأمريكية ومنظمة النقل الأوروبي ـ الآسيوي عبر طريق الحرير وغيرها من جهة أخرى.

إن واشنطن بدأت تتعامل مع تركيا اليوم على أنها المحور الرئيسي ليس فقط في أوراسيا، وإنما لمد نفوذها إلى آسيا الوسطى بعد أن سيطرت واشنطن على الشرق الأوسط الإسلامي نتيجة حرب الخليج الثانية. ولذلك فإن واشنطن قد حملت تركيا مسؤولية إقامة الجسور بينها وبين ثلاث مناطق استراتيجية في العالم القديم، كانت باستمرار بؤرة الصراع منذ الثورة الفرنسية وحتى اليوم، لأن تركيا تقع في مركزها وتستطيع أن تتحكم بها، هي: المثلث العثماني الذي يضم اسطنبول في القمة وطهران والقاهرة في القاعدة مروراً بالهلال الخصيب، ومربع الاستعمار الانكليزي ـ الفرنسي الذي كان يضم المثلث العثماني ويمتد شمالاً من بلاد القفقاس عبر البحر الأسود إلى البلقان واليونان والبحر الأبيض المتوسط لينزل جنوباً إلى البحر العربي وليمتد شرقاً من إيران إلى مصر والسودان غرباً، ومستطيل الشرق الأوسط الأمريكي الممتد من نواكشوط غرباً، إلى أفغانستان شرقاً ـ مروراً بآسيا الوسطى ـ لكي يضم المثلث العثماني والمربع البريطاني معاً.

إن هذا التداخل السياسي والجغرافي والسكاني والتراثي بين مناطق النفوذ الثلاث المذكورة قد منح تركيا مركزاً مرموقاً استغلته اسرائيل لتقوية مركزها هي، ولإقامة شراكة استراتيجية ثلاثية مع تركيا وأمريكا. غير أن المتغيرات المتحكمة بهذه المنطقة الواسعة، ولا سيما بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وحرب الخليج الثانية، تحتم إجراء تغييرات جذرية في هذا المستطيل الأمريكي بالاتفاق مع الاتحاد الأوروبي ـ رغم وجود المنافسة بينه وبين أمريكا ـ تحت رقابة واشنطن حيث تشير توقعات المراقبين من العرب والأتراك إلى احتمالات قيام تعاون أمريكي ـ عربي جديد في المنطقة يضم كلاً من تركيا واسرائيل، مع منح تركيا دوراً أكبر في الترتيب الأمني الجديد ضمن منطوق مبدأ تركيا الكبرى لكي تكون دولة متعددة التوجهات ولتتعامل مع العديد من الأطراف على الصعيد الإقليمي. ولذلك فإن أطراف هذه الفكرة تدعو كلاً من العرب والأتراك إلى موازنة مصالحهما وخطط التعاون المستقبلية بينهما مع مصالح الغرب الاقتصادية في هذه المنطقة الحيوية من العالم، إذا كانا يريدان لبلادهما التقدم والازدهار بشرط الانفتاح الديمقراطي واحترام الإنسان كقيمة عليا في مجتمعاتهما، ولا سيما أن معظم المحللين السياسيين في أوروبا يعتقدون أن شهر العسل الإسرائيلي ـ التركي سينتهي بحل مشكلة فلسطين بكل أبعادها خلال العشرين عاماً القادمة[٧٦].

(٧٦) أحمد داوود أوغلو، «التوجهات البترولية الجديدة والشراكة التركية ـ الإسرائيلية ـ الأمريكية،» يني شفق، ٢٤/١١/١٩٩٩.

وبذلك تتخلى واشنطن عن فكرة حماية اسرائيل التي ستقوى بتكنولوجيتها وصناعاتها من جهة، ولأن التعاون التركي ـ العربي ـ الأمريكي سيحل كافة إشكالات المنطقة من خلال موافقة اسرائيل على عقد اتفاقيات مع العرب تضمن لها حدوداً آمنة وبتطبيع علاقاتها مع الوطن العربي ليس من خلال المساومات وتبني فكرة الاستسلام وانما من خلال مقاومة مخططاتها وتحقيق سلام عادل ودائم، وعند ذلك تتجه تركيا للاهتمام بمنظمة (D-8) وتوسيعها بالسوق العربية المشتركة التي ستنشأ من جهة أخرى وربطهما من خلال جسر الطاقة بالعالم الغربي عبر تركيا. في حين ثمة اتجاه لدى المؤمنين بفكرة الدولة الديمقراطية المكافحة التي تخوض معركة التنمية الحضارية في بلادها بإرادتها الحرة المستقلة يؤكد أن سيطرة القطب الأمريكي الأوحد على العالم ستنتهي بظهور أقطاب أو تكتلات أخرى تضفي أهمية على منطقة الشرق الأوسط، لا لجعله مستطيلاً أمريكياً، وإنما ليصبح تكتلاً اقتصادياً متكاملاً في اتحاد جمركي عربي وربما في سوق عربي ـ اسلامي مشترك بعد أن تكون قد امتلكت ناصية التكنولوجيا واستكملت تحولها الديمقراطي خلال العشر سنوات القادمة ليتجه نحو تحقيق تنميتها الحضارية الحرة والمستقلة في آن معاً. وقد أثبتت هذه الدراسة أن ثمة ميلاً لدى القوى الوطنية العربية والتركية من أجل ضرورة تطوير العلاقات بينهما، ولا سيما أن الاعتقاد السائد لدى الأوساط الاقتصادية التركية هو أن التطورات السياسة الداخلية التركية تؤثر سلباً أو إيجاباً في علاقات تركيا العربية نظراً لارتباط مشاعر العرب بأحوال وظروف اخوانهم الأتراك المسلمين في مختلف ديارهم.

المـراجـــع

١ ـ العربية

كتب

ابراهيم، سعد الدين. **اتجاهات الرأي العام العربي نحو مسألة الوحدة: دراسة ميدانية.** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٠.

ابن أبي الربيع، شهاب الدين أحمد بن محمد. **سلوك المالك في تدبير الممالك.** تحقيق وتعليق وترجمة حامد عبد الله ربيع. القاهرة: دار الشعب، ١٩٨٠ ـ ١٩٨٣. ٢ ج.

أبو حديد، محمد فريد. **تاريخ العصور الوسطى في الشرق والغرب،** للسنة الثانية الثانوية. القاهرة: المطبعة الرحمانية، ١٩٢٨.

أرباب العمل المستقلين [موسياد]. **الكتاب السنوي للاقتصاد التركي.** اسطنبول: [د. ن.]، ١٩٩٨.

أركون، محمد. **تاريخية الفكر العربي الإسلامي.** ترجمة هاشم صالح. ط ٢. بيروت: مركز الإنماء القومي، ١٩٩٦.

اغناتنكو، آ. آ. **خلفاء بلا خلافة: التنظيمات السياسية المعارضة في الشرق الأوسط ـ تاريخ، ايديولوجيا، نشاطات.** ترجمة يوسف ابراهيم الجهماني. دمشق: دار حوران، ١٩٩٧.

الأنصاري، محمد جابر. **رؤية قرآنية للمتغيرات الدولية وشواغل الفكر بين الإسلام والعصر مع رصد بواكير الهجمة الشرق ـ أوسطية ضد الهوية العربية.** بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٩٧.

براهيمي، عبد الحميد. **التجربة التونسية.** القاهرة: [د. ن.، د. ت.].

البشري، طارق. **الحوار الإسلامي ـ العلماني**. بيروت: دار الشروق، ١٩٩٦. (في المسألة الإسلامية المعاصرة)

بيريس، شمعون. **الشرق الأوسط الجديد**. ترجمة محمد حلمي عبد الحافظ. عمان: دار الجليل، ١٩٩٦.

تاريخ العرب الحديث والمعاصر. مجموعة من المؤلفين. دمشق: منشورات وزارة التربية، ١٩٩٧ ـ ١٩٩٨.

التميمي، عبد الجليل. **دراسات في التاريخ العربي ـ العثماني، ١٤٥٣ ـ ١٩١٨**. زغوان، تونس: مركز الدراسات والبحوث العثمانية والموريسكية والتوثيق والمعلومات «سيرمدي»، ١٩٩٤.

التومي، رشيد [وآخرون]. **كتاب التاريخ**، لتلامذة السنة الرابعة ثانوي ـ شعبة الآداب. تونس: وزارة التربية القومية، [د.ت.].

الجابري، محمد عابد. **الخطاب العربي المعاصر: دراسة تحليلية نقدية**. ط ٥. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٤.

الجوهري، محمد [وآخرون]. **علم الاجتماع ودراسة الإعلام والاتصال**. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٢.

حسين، سمير محمد. **الإعلام والاتصال بالجماهير والرأي العام**. القاهرة: عالم الكتب، ١٩٨٤.

الحكيم، يوسف. **سوريا والانتداب الفرنسي**. بيروت: دار النهار، ١٩٨٣.

خاني أوغلو، شكري. **جمعية الإتحاد والترقي العثماني وتركيا الفتاة، ١٨٨٩ ـ ١٩٠٢**. اسطنبول: ١٩٨٤.

خفاجي، محمد عبد المنعم. **الحياة الأدبية بعد سقوط بغداد حتى العصر الحديث**. بيروت: دار الجيل، ١٩٩٠.

الداقوقي، ابراهيم. **الأنظمة الإذاعية**. بغداد: مطبوعات جامعة بغداد، ١٩٨٥.

ـــــ. **صورة العرب لدى الأتراك**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٦.

ـــــ. ـــــ. ط ٢. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٨.

ـــــ. **نظرة في إعلام العالم الثالث من خلال الأنظمة الإذاعية في الدول النامية**. بغداد: مركز التوثيق الإعلامي لدول الخليج العربي، [١٩٨٢]. (سلسلة الكتب الإعلامية؛ ١)

ذويب، عبد المجيد [وآخرون]. **كتاب التاريخ**، لتلاميذ السنة الثالثة ثانوي. تونس: وزارة التربية القومية، ١٩٧٧.

الرصافي، معروف. **شرح ديوان الرصافي**. [شرح وتعليقات] مصطفى علي. بغداد: وزارة الإعلام، ١٩٧٥. ٣ مج. (ديوان الشعر العربي الحديث؛ ٦٣)

رضا، عدلي سيد محمد. **صورة الأب والأم في المسلسلات العربية بالتلفزيون: دراسة تحليلية**. القاهرة: دار الفكر العربي، [١٩٨٨].

ريان، حسن ومحمود طوالبة. **مذكرة في تاريخ العرب الحديث**، الجزء الأول والثاني للصف الثالث ثانوي. ط ١٢. [عمّان]: وزارة التربية والتعليم، ١٩٨٧.

الزباح، مصطفى. **الرائد في دراسة الأدب العربي للطلاب**. ط ٢. الرباط: مكتبة المعارف، ١٩٨٢.

زين العابدين، محمد الهاشمي [وآخرون]. **فصول في تاريخ تونس**، السنة السادسة من التعليم الابتدائي. تونس: وزارة التربية القومية؛ الشركة التونسية للتوزيع، ١٩٨٤.

ساري، حلمي خضر. **صورة العرب في الصحافة البريطانية: دراسة اجتماعية للثبات والتغير في مجمل الصورة**. ترجمة عطا عبد الوهاب. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨.

سعد، اسماعيل علي. **الاتصال والرأي العام: مبحث في القوة والايديولوجية**. ط ٢. الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ١٩٨١.

سعيد، جميل، عبد الرزاق محيي الدين وأحمد حامد الشربتي. **تاريخ الأدب العربي الحديث**. بغداد: مطبعة بغداد، ١٩٤٩.

سعيد، عبد المنعم. **العرب ودول الجوار الجغرافي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧. (مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، محور العرب والعالم)

سليمان، ميخائيل. **صورة العرب في عقول الأمريكيين**. ترجمة عطا عبد الوهاب. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧.

شرابي، هشام. **المثقفون العرب والغرب، عصر النهضة، ١٨٧٥ ـ ١٩١٤**. بيروت: دار النهار، ١٩٧١.

شناوة، علي عبد. **الشبيبي في شبابه السياسي: محمد رضا الشبيبي ودوره الفكري والسياسي حتى العام ١٩٣٢**. [لندن]: دار كوفان للنشر، ١٩٩٥.

شوقي، أحمد. **الموسوعة الشوقية: الأعمال الكاملة**. جمع وترتيب وشرح ابراهيم

الأبياري. بيروت: دار الكتاب العربي، ١٩٩٥. ٩ مج.

طاش، عبد القادر. **الصورة النمطية للإسلام والعرب في مرآة الإعلام الغربي**. الرياض: شركة الدائرة للإعلام المحدودة، [١٩٨٩].

الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير. **تاريخ الطبري: تاريخ الأمم والملوك**.

الطراونة، مبارك محمد [وآخرون]. **تاريخ العرب والعالم**، الجزء الأول للصف الثاني ثانوي. [عمّان]: وزارة التربية والتعليم، ١٩٩٦.

عبيد، عاطف عدلي العبد. **صورة المعلم في وسائل الإعلام**. القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٩٧.

عجوة، علي. **العلاقات العامة والصورة الذهنية**. القاهرة: عالم الكتب، ١٩٨٣.

العلوي، حسن. **التأثيرات التركية في المشروع القومي العربي في العراق**. لندن: دار الزوراء، ١٩٨٨.

غليون، برهان. **المسألة الطائفية ومشكلة الأقليات**. بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٩. (المفكر العربي)

قدري، محمد علي. **مصطفى كمال أتاتورك: محرر تركيا ومؤسس دولتها الحديثة**. بيروت: المطبعة الوطنية، ١٩٨٣. (عالم الشرق الحديث)

قرم، جورج. **مدخل إلى لبنان واللبنانيين، تليه اقتراحات في الإصلاح**. بيروت: دار الجديد، ١٩٩٦.

قوطاي، جمال. **الأتراك والعرب وقضية الخلافة عبر التاريخ**. أنقرة: ١٩٧٠.

ـــــ. **الدرويش وحدتي وحادثة ٣١ آذار/مارس ١٩٠٩**. أنقرة: ١٩٧٦.

ـــــ. **نبي الإسلام أمام التاريخ**. أنقرة: ١٩٨٨.

الكاظمي، عبد المحسن. **ديوان عبد المحسن الكاظمي**. المجموعة الأولى. جمع وإعداد رباب الكاظمي. بغداد: منشورات وزارة الثقافة والإعلام، [د. ت.].

ـــــ. ـــــ. المجموعة الثانية. جمع وإعداد رباب الكاظمي. بغداد: منشورات وزارة الثقافة والإعلام، [د. ت.].

الكرد، عباس [وآخرون]. **تاريخ العرب والمسلمين**، للصف الثالث إعدادي. ط ٢٠. [عمّان]: وزارة التربية والتعليم، ١٩٩٦.

كلّاس، جورج (معد). **تاريخ الصحافة النسوية: نشأتها وتطورها، ١٨٩٢ ـ ١٩٣٢**. بيروت: دار الجيل، ١٩٩٦.

كوركجي أوغلو، عمر. **الحركات التحررية العربية ضد الدولة العثمانية**. أنقرة: ١٩٨٢.

ـــــ. **العلاقات التركية ـ الإنكليزية**. أنقرة: ١٩٨٧.

كولوغلو، أورهان. **العلاقات العربية ـ التركية، أمس واليوم وغداً**. أنقرة: ١٩٧٩.

الكيالي، سامي. **الأدب العربي المعاصر في سوريا، ١٨٥٠ ـ ١٩٥٠**. القاهرة: جامعة الدول العربية، الإدارة الثقافية؛ دار المعارف، ١٩٥٩.

مارتين، هانس ـ بيتر وهارالد شومان. **فخ العولمة: الاعتداء على الديموقراطية والرفاهية**. ترجمة عدنان عباس علي؛ مراجعة رمزي زكي. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٩٨. (سلسلة عالم المعرفة؛ ٢٣٨)

مجيد، كمال. **العولمة والديموقراطية: دراسة لآثار العولمة على العالم والعراق**. لندن: دار الحكمة، ١٩٩٨.

مركز البحوث الإسلامية. **دائرة المعارف الإسلامية** (بالتركية).

مسلم، سامي. **صورة العرب في صحافة المانيا الاتحادية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٥. (سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٨)

المصري، حسين مجيب. **شوق وذكرى**. [القاهرة]: مكتبة الأنكلو المصرية، ١٩٨١.

مصطفى، أحمد عبد الرحيم [وآخرون]. **تاريخ العرب الحديث منذ الغزو العثماني حتى الوقت الحاضر**. القاهرة: وزارة التربية والتعليم، ١٩٦١.

مصطفى، هالة. **أحزاب الإسلام السياسي**. القاهرة: دار الأهرام، ١٩٨٨.

المقدسي، أنيس. **الفنون الأدبية وأعلامها في النهضة العربية الحديثة**. ط ٤. بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٨٤.

الموسوعة البريطانية. اسطنبول: حريت، ١٩٩٧ (بالتركية).

موسوعة التاريخ. اسطنبول: ١٩٨٦ (بالتركية).

نسيبة، حازم زكي. **القومية العربية: فكرتها ـ نشأتها ـ تطورها**. ترجمة عبد اللطيف شرارة. بيروت: دار بيروت للطباعة والنشر؛ مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر، ١٩٥٩.

نصر، مارلين. **صورة العرب والإسلام في الكتب المدرسية الفرنسية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٥.

نهار، عبد الناصر فيصل. **أزمة المياه في الوطن العربي: الحلول الممكنة**. الكويت: دار

سعاد الصباح للنشر والتوزيع، ١٩٩٨.

نور الدين، محمد. **تركيا في الزمن المتحول: قلق الهوية وصراع الخيارات**. بيروت؛ لندن: رياض الريس للكتب والنشر، ١٩٩٧.

هويدي، فهمي. **التدين المنقوص**. بيروت: دار الشروق، ١٩٩٤.

اليافي، نعيم وماهر المنجد. **صورة التركي في الشعر العربي الحديث: شعر المشرق والمهجر، ١٨٧٠ ـ ١٩٢٠**. اللاذقية: دار الحوار للنشر والتوزيع، ١٩٩٥. (سلسلة الدراسات الأدبية والتاريخية؛ ١)

يسين، السيد. **الشخصية العربية بين صورة الذات ومفهوم الآخر**. بيروت: دار التنوير، ١٩٨٠.

دوريات

«إبعاد أوجالان لن يحل المشكلة وتركيا هي الأقوى.» مقابلة مع ألان ماكوفسكي. أجرى الحوار محمد علي صالح. **المجلة**: ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨.

أبو شريف، بسام. «تحالف عسكر تركيا وإسرائيل مقدمة لانهيار الجنرالات.» **الشرق الأوسط**: ٥/٣/١٩٩٨.

ـــــــ. «مبادرة أوروبية لإيجاد حل سياسي للقضية الكردية.» **الشرق الأوسط**: ٣/٣/١٩٩٩.

أبو ظهر، وليد. «الواقع الآتي.» **الوطن العربي**: ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨.

أبو غزالة، محمد عبد الحليم (المشير). «التصعيد التركي والفرصة السانحة أمام العرب.» **الأهرام العربي**: ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨.

أبو النصر، عبد الكريم. «كيف تدخلت تركيا في المفاوضات السورية ـ الإسرائيلية وما أهداف حلفها مع إسرائيل؟.» **الوطن العربي**: ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨.

إحسان أوغلو، إكمال الدين. «قراءة لتاريخ الدولة العثمانية وعلاقاتها بالعالم العربي من خلال الكتب المدرسية المقررة في مصر بين عامي ١٩١٢ ـ ١٩٨٠.»
Studies on Turkish - Arab Relations: no. 1, 1986.

الإصلاح (دبي): ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، و٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨.

الاقتصاد الإسلامي: العدد ٢١١، تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨.

الإقدام: ٢٨/١٢/١٩٠٨.

ألاجام، فاخر. «آن أوان تنظيم العلاقات.» الجزء الثاني من التقرير الذي أعدته مؤسسة الدراسات السياسية والدفاعية. **ملليت**: ٢٧/١/١٩٩٤.

ـــــــ. «عوامل إثارة الخلاف بين سوريا وتركيا.» الجزء الأول من التقرير الذي أعدته مؤسسة الدراسات السياسية والدفاعية. **ملليت**: ١٦/١/١٩٩٤.

ألطان، تشيتين. «أمريكا تريد أن تكون حامية المسلمين.» **صباح**: ٣١/٣/١٩٩٩.

ألطان، محمد. «أريد دولة بلا اقتصاد موجه وسياسة بلا عسكر.» **صباح**: ١٨/١٢/١٩٩٩.

الإمام، رشاد محيي الدين. «صورة الدولة العثمانية والأتراك في الكتاب المدرسي التونسي.» **المجلة التاريخية العربية للدراسات العثمانية** (تونس): العددان ٧ ـ ٨، تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣.

الإمام، غسان. «استدارة عربية مطلوبة باتجاه تركيا.» **الشرق الأوسط**: ٢٠/٤/١٩٩٩.

الأهرام العربي: ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، و١٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨.

أوزفاتورا، م. نجاتي. «العلاقات التركية ـ الإسرائيلية.» **تركيا**: ٣/١٠/١٩٩٦.

إيران تايمز: ٢٤/١٠/١٩٩٩.

بانقو أوغلو، أحمد. «لهذه الأسباب لاحقنا أوجالان.» **الشرق الأوسط**: ٢٣/٣/١٩٩٩.

الباي، شاهين. «ريباس والنصر اليوناني.» **ملليت**: ١٤/١٢/١٩٩٩.

براند، محمد علي. «وانقطعت حبال المودة مع سوريا.» **صباح**: ٢١/٦/١٩٩٨.

ـــــــ. «يجب علينا إقناع العرب.» **صباح**: ٢٩/٦/١٩٩٦.

بركات، سهير. «الإعلام وظاهرة الصورة المنطبعة.» **مجلة العلوم الاجتماعية** (الكويت): السنة ١، العدد ١، نيسان/أبريل ١٩٨٠.

«بعد سقوط أوجالان.» **الشرق الأوسط**: ١٧/٢/١٩٩٨.

بلال، مازن. «عبد الله أوجالان وصياغة الموضوع الكردي.» **الشرق الأوسط**: ٢٣/٢/١٩٩٩.

بيترسون، سكوت. «التحالف التركي ـ الإسرائيلي: ميلاد محور جديد يغير توازن القوى في الشرق الأوسط.» **الشرق الأوسط**: ١/٩/١٩٩٦.

ترجمان: ١٦/٦/١٩٧٤؛ ٢٤/٦/١٩٧٤، و٣/٨/١٩٧٨.

تركي، أحمد السيد. «القضية الكردية في العراق.» **السياسة الدولية**: السنة ٣٥، العدد ١٣٥، كانون الثاني/ يناير ١٩٩٩.

تركيا: ١٢/٧/١٩٩٩.

تشاندار، جنكيز. «أين تقع تركيا من القدس؟.» **صباح**: ١٠/٤/١٩٩٧.

ـــــ. «مرايا القرن الحادي والعشرين.» **صباح**: ١٦/١١/١٩٩٩.

ـــــ. «مسؤولية تركيا في القرن الحادي والعشرين.» **صباح**: ١٨/١١/١٩٩٩.

ـــــ. «معنى أن نكون أوروبيين.» **صباح**: ١٨/١٢/١٩٩٩.

ـــــ. «النظرة الاستراتيجية.» **صباح**: ٢٥/١١/١٩٩٩.

تشرين (سوريا): ١٦/٢/١٩٩٨؛ ١٤/١/١٩٩٩؛ ٢٤/١/١٩٩٩، و٢٤/٣/١٩٩٩.

تشومسكي، ناعوم. «أوراسيا: قلب العالم.» **مليت**: ١٥/٦/١٩٩٧.

تشويك، إلنور. «حديقتنا الخلفية: شمال العراق.» **زمان**: ١١/١٢/١٩٩٧.

«التمرد على الايديولوجيا.» مقابلة مع جابر عصفور. **الأهرام العربي**: ٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨.

تورونج، توفان. «مذكرات طورومطاي.» **حريت**: ٦/٧/١٩٩٤.

ثابت، مصطفى عبد الحميد. «العرب والأتراك وتحولات نهاية القرن.» **الفكر العربي** (بيروت): السنة ١٣، العدد ٦٨، نيسان/ ابريل ـ حزيران/ يونيو ١٩٩٢.

الجميل، سيار. «العرب المعاصرون والدولة العثمانية، التهويم/الايديولوجيا/ المعرفة.» **المجلة التاريخية العربية للدراسات العثمانية**: العددان ١٣ ـ ١٤، تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٦.

جندي أوغلو، دوجانة. «موقف تركيا من الحرب العالمية الثانية.» **يني شفق**: ١٩/١١/١٩٩٩.

الجولاني، عاطف. «الحرب بالوكالة: التصعيد التركي المفاجىء ضد سوريا.. لماذا؟.» **المجتمع** (الكويت): ١٣ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٨.

«الحرب كانت ورقة مستحيلة.» **الأهرام العربي**: ٣١ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٨.

حريت: ٢٧/٣/١٩٩٠؛ ١١/١/١٩٩٣؛ ٢٦/١/١٩٩٤؛ ٦/٧/١٩٩٤؛ ٢٦/١١/١٩٩٦، و١١/٨/١٩٩٨.

الحسن، عامر. «تعاون مصري ـ يوناني في مواجهة المحور العسكري التركي ـ الإسرائيلي.» **المجتمع**: ٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨.

الحسناوي، حبيب وداعة. «الوطن العربي في ظل الحكم العثماني من خلال كتب التاريخ لمرحلة الدراسية الإعدادية بليبيا.»
Studies on Turkish-Arab Relations: no. 2, 1987.

حماش، منيف. «ثلاثة خيارات لإخراج الأكراد من أزمتهم.» **الشرق الأوسط**: ٣/٣/١٩٩٩.

الحمد، تركي. «أوجالان من الزعامة للرمز.» **الشرق الأوسط**: ٢٧/٢/١٩٩٨.

الحوت، شفيق. «حرب مفتوحة أم مغامرة محدودة؟.» **الوطن العربي**: ١٦ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٨.

«خبراء مصريون: الحرب مستبعدة وينبغي تغيير المعاملة مع تركيا.» **المجتمع**: ١٣ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٨.

«خبيران تركيان: تركيا لم تعد تتحمل فاتورة إرهاب [حزب العمال] الكردستاني.» **الوطن العربي**: ١٦ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٨.

الداقوقي، ابراهيم. «أنقرة تدعو إلى تسوية للنزاع العراقي ـ الأمريكي لقطع الطريق على قيام دولة كردية.» **الشرق الأوسط**: ٣٠/١/١٩٩٩.

ـــــ. «الحرب المستحيلة بين تركيا وسوريا: إسرائيل... ومحاولة إشعال المنطقة.» **الإصلاح**: العدد ٣٩٩، تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٨.

ـــــ. «حروب تحطيم الإرادة في المنطقة العربية.» **كل العرب** (باريس): ٢٨ آب/ أغسطس ١٩٨٥.

ـــــ. «صورة العرب لدى الأتراك.» **المستقبل العربي**: السنة ٢١، العدد ٢٣٥، أيلول/ سبتمبر ١٩٩٨. (عقيل سعيد محفوض).

ـــــ. «العلاقات التركية ـ الإسرائيلية وآثارها الجانبية على العلاقات العربية ـ التركية.» **الإصلاح**: ١٤ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٨.

ـــــ. «المبادئ الحاكمة للنفوذ الغربي في الشرق الأوسط.» **قضايا دولية** (باكستان): ١٤ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٦.

ـــــ. «النظام الدولي الجديد يسعى لرسم خريطة جديدة للشرق الأوسط.» **الإقتصاد الإسلامي**: كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨.

الداود، محمود علي. «العلاقات العربية ـ التركية والعوامل المؤثرة فيها.» **المستقبل العربي**: السنة ٥، العدد ٤٥، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٢.

داوود أوغلو، أحمد. «تركيا أدت الفواتير دوماً.» **يني شفق**: ٢٣/١١/١٩٩٩.

——. «تركيا في معادلة التوازن الأوروبي ـ الأمريكي.» **يني شفق**: ٢٣/١١/١٩٩٩.

——. «التوجهات البترولية الجديدة والشراكة التركية ـ الإسرائيلية ـ الأمريكية.» **يني شفق**: ٢٤/١١/١٩٩٩.

«دلالات قمة اسطنبول.» **الإصلاح**: ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩.

دوزكوران، كوراي. «ماذا يحدث إذا لم تقدم تركيا على اتخاذ بعض الخطوات.» **يني شفق**: ٢٤/١١/١٩٩٩.

دياب، أحمد. «الأزمة التركية ـ السورية: المحددات والقيود.» **السياسة الدولية**: السنة ٣٥، العدد ١٣٥، كانون الثاني/يناير ١٩٩٩.

الراشد، عبد الرحمن. «نهاية أوجالان بداية قضية.» **الشرق الأوسط**: ٢١/٢/١٩٩٩.

الربعي، أحمد. «تتريك الجزائر.» **الشرق الأوسط**: ١٥/٢/١٩٩٩.

——. «ديموقراطية العسكر الفريدة.» **الشرق الأوسط**: ٢٤/٣/١٩٩٩.

الرسالة (القاهرة): تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٣٨.

رضوان، أحمد. «التحالف الاستراتيجي.» **يني شفق**: ٦/١٢/١٩٩٩.

——. «الشراكة الاستراتيجية.» **يني شفق**: ١٨/١١/١٩٩٩.

زمان: ٤/١٠/١٩٩٨.

سرايا، أسامة. «أجواء أزمة مفتعلة في الشرق الأوسط.» **الأهرام العربي**: ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨.

——. «ثلاثة نماذج للنضج العربي.» **الأهرام العربي**: ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨.

سعد، حسين علي. «الاتجاهات العلمانية عند بعض المفكرين العرب.» **حوليات فرع الآداب العربية (معهد الآداب الشرقية)** (جامعة القديس يوسف، بيروت): مج ٦، ١٩٩١ ـ ١٩٩٢.

سليمان، سهيل زكي. «أثر البنائين الأحرار [الماسونيين] في الأدب العربي، ١٨٦٠ ـ ١٩٥٠.» **حوليات فرع الآداب العربية (معهد الآداب الشرقية)**: مج ٦، ١٩٩١ ـ ١٩٩٢.

سيزين، يمني. «العلمانية في تركيا، نتائج عامة لبحث ميداني.» تعريب عبد الفتاح الزين. **البحث العلمي** (الرباط): السنة ٣١، العدد ٤٥، ١٩٩٨.

شاكماك، سيم. «موقع تركيا في الحلف الأطلسي وأثر ذلك على علاقاتها بالوطن العربي.» **المستقبل العربي**: السنة ٥، العدد ٤٥، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٢.

شالوم (اسطنبول): ١/٩/١٩٩٩.

الشرق الأوسط: ٣/١٢/١٩٩٥؛ ٧/٩/١٩٩٧؛ ١/٣/١٩٩٨؛ ٢/٣/١٩٩٨؛ ٢٩/٣/١٩٩٨؛ ٨/٥/١٩٩٨؛ ٢٩/١٠/١٩٩٨؛ ١٣/١/١٩٩٩؛ ١٥/١/١٩٩٩؛ ١٦/١/١٩٩٩؛ ٢٥/١/١٩٩٩؛ ٢٧/١/١٩٩٩؛ ٢٨/١/١٩٩٩؛ ٣٠/١/١٩٩٩؛ ٤/٢/١٩٩٩؛ ١٦/٢/١٩٩٩؛ ١٩/٢/١٩٩٩؛ ٢١/٢/١٩٩٩؛ ٣/٣/١٩٩٩؛ ٢٣/٣/١٩٩٩؛ ٢٢/٨/١٩٩٩، و٨/٩/١٩٩٩.

شفيق، منير. «الدولة الحديثة والموقف من السلطة.» **المجتمع**: ٢٥ آب/أغسطس ١٩٩٨.

——. «هيكل والحل الإسلامي.» **المجتمع**: ١١ آب/أغسطس ١٩٩٨.

صباح: ٢٨/٦/١٩٧٤؛ ١٤/٧/١٩٧٩؛ ١٧/١٢/١٩٩٥؛ ٢٠/٣/١٩٩٦؛ ١٥/١٠/١٩٩٨، و٢٤/١١/١٩٩٩.

«صحيفة إسرائيلية تكشف ضلوع الموساد في اعتقال أوجالان.» **تشرين**: ٢٧/٢/١٩٩٨.

«صفقة أوجالان السرية.» **الوطن العربي**: ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨.

طاهري، أمير. «المزاج الرائق في تركيا... هل يدوم طويلاً.» **الشرق الأوسط**: ٣/٣/١٩٩٩.

الطحان، مصطفى محمد. «أربكان والجنرالات.» **المجتمع**: ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨.

طلاس، مصطفى. «التعاون التركي ـ الإسرائيلي.» **الفكر السياسي**: السنة ١، العدد ١، شتاء ١٩٩٧.

طنين: ٢٥/١٠/١٩٠٨، و١٠/٢/١٩٠٩.

العالم الإسلامي: ٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨؛ ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، و٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨.

عبد الرحمن، شعبان. «محبوب الشعب التركي (رجب طيب أردوغان).» **المجتمع**: ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨.

——. «مياه الفرات هدف صهيوني.» **المجتمع**: ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨.

عتريسي، طلال. «الأزمة التركية ـ السورية.» **شؤون الأوسط**: السنة ٨، العدد ٧٦، تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨.

العرب اليوم (عمّان): ٢١/٥/١٩٩٧، ٢٣/٥/١٩٩٧، و٢٠/٧/١٩٩٧.

عرفة، محمد جمال. «مصر حذرت تركيا وأبلغت تأييدها لسوريا.» **المجتمع**: ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨.

عطا الله، سمير. «الإسم... الشهرة.» **الشرق الأوسط**: ٢٥/٢/١٩٩٩.

العقد: ٨/١٠/١٩٩٩.

علم الدين، رياض. «هذه التقارير الإسرائيلية فجرت الحرب بين تركيا وسوريا.» **الوطن العربي**: ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨.

عمارة، محمد. «في مواجهة العولمة.» **الشرق الأوسط**: ٨/١١/١٩٩٨.

عيسى، بابكر. «مع الأحداث.» **الأهرام العربي**: ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨.

عيسى، سعيد وأحمد بن حلي. «على العرب امتلاك القنبلة النووية.» **الأهرام العربي**: ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨.

غزته بازار: ٢٤/٥/١٩٩٨.

غوردوغان، نظيف. «لم يصبح إنسان بلاد الأناضول أوروبياً قط.» **يني شفق**: ١٨/١٢/١٩٩٩.

غورسيل، قدري. «أوروبا لم تعد ايتوبيا للأوروبيين.» **ملليت**: ١٩/١٢/١٩٩٩.

فرحانة، عبد الرحمن. «الحشود العسكرية التركية والإيرانية وموقعها في إطار المشهد السياسي للمنطقة.» **المجتمع**: ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨.

القشطيني، خالد. «أم الحماقات.» **الشرق الأوسط**: ٢٥/٢/١٩٩٩.

قورو، فهمي. «تركيا في منزلة بين المنزلتين.» **يني شفق**: ١٥/١١/١٩٩٩.

ـــــ. «خطواتنا تتساوق مع أوروبا.» **يني شفق**: ١٣/١٢/١٩٩٩.

القيسي، سعيد. «أبعاد التصعيد الأخير بين دمشق وعمان.» **الوطن العربي**: ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨.

كاكيج، خالد. «لا تخلطوا بين الاتحاد الأوروبي والكونية العالمية.» **النجمة** (ستار): ١٦/١٢/١٩٩٩.

كالايسي أوغلو، إرسين. «السياسة الخارجية التركية إزاء الأمن الإقليمي والتعاون في الشرق الأوسط: العلاقات العربية ـ التركية.. إلى أين؟.» **المستقبل العربي**:

السنة ٢١، العدد ٢٤٢، نيسان/ابريل ١٩٩٩.

كامل، محمود. «الموقف العربي الموحد والوساطة السعودية حاصرتا الحرب في آخر لحظة.» **المجلة**: ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨.

كانلي، يوسف. «انتخابات تعيد الإسلاميين [إلى الحكم].» **المجلة**: ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨.

كتيران، أحمد طاش. «كيف تنظر أنقرة إلى إسلامنا.» **يني شفق**: ١٨/١٢/١٩٩٩.

الكداغ، شكري. «تركيا والاستراتيجية الأمريكية في القرن الحادي والعشرين.» **ملليت**: ٢٢/١١/١٩٩٩.

ـــــ. «عنوان المتهم.» **ملليت**: ١/١١/١٩٩٩.

ـــــ. «مهام تركيا في القرن الحادي والعشرين.» **ملليت**: ١٣/١٢/١٩٩٩.

كولوغلو، أورهان. «ندوة العرب والأتراك: حوار مستقبلي.» **مجلة التراكم الثقافي** (Birikim، تركيا): كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣.

كوهين، سامي. «تركيا والعراق على مفترق الطرق.» **تركيا**: ٢٨/١٠/١٩٩٠.

ـــــ. «الحلف الاستراتيجي التركي ـ الإسرائيلي.» **ملليت**: ١٤/١٠/١٩٩٨.

كيوان، مأمون. «التعاون العسكري التركي ـ الإسرائيلي والتحول إلى نظام أمني إقليمي.» **شؤون الأوسط**: السنة ٨، العدد ٧٦، تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨.

لاري، رضا. «أوجالان مناضل وليس إرهابياً.» **الشرق الأوسط**: ٢٤/٢/١٩٩٨.

ـــــ. «العولمة إقطاع دولي.» **الشرق الأوسط**: ١/١٢/١٩٩٩.

«ماذا يريد.» كاريكاتير «أنا والزمن». **الأسبوع العربي**: ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨.

مارتين، هانس ـ بيتر وهارالد شومان. «فخ العولمة: الاعتداء على الديموقراطية والرفاهية.» **تشرين**: ١٧/٢/١٩٩٩. (عمران محفوظ).

«مافياوي.» كاريكاتير «أنا والزمن». **الأسبوع العربي**: ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨.

المجتمع (الكويت): ١٤ تموز/يوليو ١٩٩٨؛ ١١ آب/أغسطس ١٩٩٨؛ ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨؛ ٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨؛ ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨؛ ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨؛ ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨؛ ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨؛ ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، و١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨.

المجلة: ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، و٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨.

محافظة، علي. «صورة الأتراك في كتب التاريخ المقررة في التعليم العام في الأردن.» **المجلة التاريخية العربية للدراسات العثمانية:** العددان ٧ ـ ٨، تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣.

محجوب، عادل. «تركيا إلى أين؟.» **الشرق الأوسط:** ٢٦/٧/١٩٩٧.

محيي الدين، روني. «سياسة إلغاء الآخر تكرس العنف.» **الشرق الأوسط:** ٣٠/٣/١٩٩٩.

معوض، جلال عبد الله. «التعاون العسكري التركي ـ الإسرائيلي.» **المستقبل العربي:** السنة ٢١، العدد ٢٣٧، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨.

مـلـليت: ١٦/١/١٩٩٤؛ ٢٥/١/١٩٩٤؛ ٢٧/١/١٩٩٤؛ ٤/٥/١٩٩٨؛ ٢٤/٩/١٩٩٨؛ ٣٠/٩/١٩٩٨؛ ١/١٠/١٩٩٨؛ ٤/١٠/١٩٩٨؛ ٦/١٠/١٩٩٨؛ ١٦/١٠/١٩٩٨؛ ١٧/١١/١٩٩٨؛ ٥/١/١٩٩٩؛ ١٨/٣/١٩٩٩؛ ١٥/١١/١٩٩٩، و٢٢/١١/١٩٩٩.

مورا، جيمس. «هذه الخلافات ما زالت تهدد بتفجير الصراع التركي ـ السوري.» **الوطن العربي:** ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨.

نافع، ابراهيم. «حل الأزمة التركية يبدأ من داخلها.» **الأهرام العربي:** ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨.

نور الدين، محمد. «تركيا في الزمن المتحول: قلق الهوية وصراع الخيارات.» **المستقبل العربي:** السنة ٢١، العدد ٢٣٧، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨. (هيثم الكيلاني).

ـــــــ. «سياسة «حافة الهاوية» التركية: مقاربة للدوافع والاستهدافات.» **شؤون الأوسط:** السنة ٨، العدد ٧٦، تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨.

هرات، جودت. «الحكومات التركية لم تعترف أبداً بالعنصر الكردي.» **الشرق الأوسط:** ٢١/٢/١٩٩٩.

هويدي، فهمي. «لماذا لا نشجع تركيا على العودة إلى الصف الإسلامي.» **الشرق الأوسط:** ٢٣/٦/١٩٩٧.

هيئة التحرير. «الحكم التكتيكي على الطريقة التركية.» **الشرق الأوسط:** ١٣/١/١٩٩٩.

الوطن العربي: ٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨؛ ٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨؛ ٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨؛ ١٦ تشرين الأول/

أكتوبر ١٩٩٨؛ ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨؛ ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨؛ ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨؛ ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨؛ ٢ شباط/فبراير ١٩٩٩، و١٣ آب/أغسطس ١٩٩٩.

ولد أباه، السيد. «أحلام عصر العولمة.» **الشرق الأوسط:** ١/١١/١٩٩٨.

يني شفق: ١٨/١١/١٩٩٨؛ ٢٧/٢/١٩٩٩؛ ٧/٥/١٩٩٩؛ ١٤/٩/١٩٩٩؛ ٢٥/١٠/١٩٩٩؛ ١٩/١١/١٩٩٩؛ ١٢/١٢/١٩٩٩، و١٩/١٢/١٩٩٩.

ندوات، مؤتمرات

العلاقات العربية ـ التركية: حوار مستقبلي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت: المركز، ١٩٩٥.

القومية العربية والإسلام: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت: المركز، ١٩٨١.

ـــــــ. ط ٣. بيروت: المركز، ١٩٨٨.

المنهجية الغربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية عن البلاد العربية وتركيا: أعمال المؤتمر العالمي الثاني للبحث العلمي. إعداد وتقديم عبد الجليل التميمي. زغوان، تونس: مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات؛ مؤسسة كونراد اديناور، ١٩٩٦.

مؤتمر آفاق العمل الجديدة أمام الحلف الأطلسي، اسطنبول، ١ ـ ٥ أيار/مايو ١٩٩٨.

المؤتمر الثالث للعلاقات العربية ـ التركية، مكتب ارتباط جامعة اليرموك، عمّان ـ الأردن، ٢٥ ـ ٢٨ نيسان/أبريل ١٩٨٥.

الولايات العربية ومصادر وثائقها في العهد العثماني. المؤتمر الخامس للجنة العلمية للدراسات ما قبل العهد العثماني والفترة العثمانية، تونس، ١٣ ـ ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٨٢. تقديم محمد مازالي؛ جمع وتقديم عبد الجليل التميمي. تونس: مركز البحوث والدراسات عن الولايات العربية في العهد العثماني، ١٩٨٤.

محاضرات

ربيع، حامد. «محاضرات في الرأي العام والإعلام.» (ألقيت على طلبة الصف الرابع لكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، عام ١٩٦٥ ـ ١٩٦٦).

٢ - الأجنبية

Books

Anderson, M. S. (ed.). *The Great Powers and the Near East, 1774-1923*. London: Edward Arnold, 1970. (Documents of Modern History)

Antonius, George. *The Arab Awakening: The Story of the Arab National Movement*. London: H. Hamilton, 1945.

Arsel, İlhan. *Arap Milliyetçilivi ve Türkler*. Ankara: Remzi Kitapevi, 1973; Otukan, 1976. (Büyük Fikir Kitaplari Dizisi; 28)

Berelson, Bernard. *Content Analysis in Communication Research*. Glencoe, IL: Free Press, [1952]. (Foundations of Communication Research)

Berkes, Niyazi. *Turkiye de Cağdaşlaşma*. İstanbul: Bilgi Yayinevi, 1973. (Bilgi Yayınları: Özel Dizi; 13)

[Books on Kemalism. 1]. İstanbul: Tımaş Yayınları, 1991. 24 vols. in 25.

vol. 18: *Kemalizmin Alfabesi*. By Metin Karabaşoğlu ve İzzet Akiol.

[Books on Kemalism. 2]. İstanbul: Tımaş Yayınları, 1993.

vol. 13: *İslamiyet Açısından Atatürk ve İnkilaplar*. By Yılmaz Altıparmak.

Çeçen, Anıl. *Tarihte Türk Devletleri*. İstanbul: Milliyet Yayınları, 1976.

Commission for Racial Equality. *Stereotyping and Racism: Findings from Two Attitude Surveys*. London: [s. n.], 1998.

Devine, P. G., D. L. Hamilton and T. M. Ostrom (eds.). *Stereotypes Theory*. New York: Springer-Verlag, 1994.

Hodnett, Edward. *The Art of Problem Solving How to Improve Your Methods*. Glencoe, IL: Free Press, 1952.

Hofman, John E. [et al.]. *Arab-Jewish Relations in Israel: A Quest in Human Understanding*. Bristol, IN: Wyndham Hall Press, 1988.

Kara, İsmail (hazirlayan). *Türkiyede İslamcılık Düşüncesi: Metinler, Kişiler*. Cagaloglu, Istanbul: Risale, 1986-[1994]. (Büyük Eserler Dizisi; no. 1-1/2)

Karakaş, Vehbi. *Nasıl Muslumanız*. 4. Baskı. İstanbul: Tımaş YY., 1993.

Kurkçuoğlu, Ömer E. *Turkiyenın Arap Ortadoğusuna karşı Politikası, 1945-1970. Ankara: Sevinç Matbaasi, 1972. (Ankara. Üniversite. Siyasal Bilgiler Fakültesi. Siyasal Bilgiler Fakültesi Yayinlarindan; no. 340)*

Kurşun, Zekeriya. *Yol Ayrımında Türk-Arap İlişkileri*. Cagaloglu, Istanbul: İrfan Yayinevi, [1992]. (Araştirma Serisi; nu. 1)

Lewis, Bernard. *The Emergence of Modern Turkey*. 2nd ed. London; New York:

Oxford University Press, 1968. (Oxford Paperbacks; no. 135)

Logan, Rayford W. (ed.). *The Attitude of the Southern White Press toward Negro Suffrage, 1932-1940*. With a foreword by Charles H. Wesley. Chicago, IL: [Penguin], 1949.

Mansel, Arif Müfit. *Orta Çağ Tarihi*. Ankara: MEB, 1954.

Mumcu, Uğur. *Kürt Dosyası*. 2. Basim. İstanbul: Tekin Yayinevi, 1993.

Nur, Riza. *Lozan Zafer mi Hezimet mi?*. Ankara: 1974.

Öke, Mim Kemal. *Arap-Türk Uzlaşması Için Boşa Giden Teşebbüsler, 1918-1920*. Ankara: 1988.

———. *Musul-Kerkük Dosyası*. İstanbul: Türk Dünyasi Arştirmalari Vakfi, 1991. (TDAV Yayini; 79. Kutsun Serisi; 12)

Orbay, Hüseyin Rauf. *Hatıraları ve Söyleyemedikleri Ile Rauf Orbay*. İstanbul: 1981.

Pichon, Jean. *Cihan Harbının Şarka Ait Kaynaklar*. Çeviren Hüseyin Cahid. İStanbul: [s.n.], 1939.

Sherif, Muzafer and Carolyn W. Sherif. *Social Psychology*. New York: Harper and Row, [1969].

Spears, Russell [et al.] (eds.). *The Social Psychology of Stereotyping and Group Life*. Oxford, UK; Cambridge, MA: Blackwell, 1997.

Tarih Sözlügü. İstanbul: Milliyet, 1986.

Turner, John C. and Howard Giles (eds.). *Intergroup Behaviour*. Oxford: Basil Blackwell; Chicago: University of Chicago Press, 1981.

Vatandaş, Aydoğan. *Armagedon: Turkiye-İsrail Gizli Savaşı*. Istanbul: Tımaş Yayınları, 1997. (Türkiye Gerçegi Dizisi; 13)

Yayınları, Sabah. *Tarih Atlası*.

Yılmaz, Hüseyin. *Cumhuriyetin Ilk Yıllarında Devlet Terörü*. Istanbul: Tımaş Yayınları, 1992.

Periodicals

Bayton, J. A. «The Racial Stereotypes of Negro College Students.» *Journal of Abnormal and Social Psychology:* vol. 36, 1941.

Buchanan, William. «Stereotypes and Tensions as Revealed by the UNESCO International Poll.» *International Social Science Bulletin:* vol. 3, 1951.

Buzpinar, Tufan. «Osmanlı Suriye'sinde Türk Aleyhtarı Ilanlar ve Bunlara Karşı Tepkiler, 1878-1881.» *İslam Araştırmaları Dergisi:* Sayı-2, 1998.

Cauthen, Nelson R., Ira E. Robinson and Herbert H. Krauss (eds.). «Stereotypes: A Review of the Literature, 1926-1968.» *Journal of Social Psychology:* vol. 84, 1971.

Cheyne, William M. «Stereotyped Reactions to Speakers with Scottish and English Regional Accents.» *British Journal of Social and Clinical Psychology:* vol. 9, 1970.

Doosje, Bertjan, Russell Spears and Willem Koomen. «When Bad Isn't all Bad: Strategic Use of Sample Information in Generalization and Stereotyping.» *Journal of Personality and Social Psychology:* vol. 69, no. 4, October 1995.

Dudycha, George J. «The Attitudes of College Students toward War and the Germans before and during the Second World War.» *Journal of Social Psychology:* vol. 15, May 1942.

Duncan, Birt L. «Differential Social Perception and Attribution of Intergroup Violence: Testing the Lower Limits of Stereotyping of Blacks.» *Journal of Personality and Social Psychology:* vol. 34, no. 1, July 1976.

Ellemers, N. and P. Mlicki. «Refining the Social Identity Concept: Some Theoretical and Empirical Complexities.» *Journal of Personality and Social Psychology:* 1991.

Fiske, Susan T. «Controlling Other People: The Impact of Power on Stereotyping.» *American Psychologist:* vol. 48, no. 6, June 1993.

Ford, T. E. and Charles Stangor. «The Role of Diagnosticity in Stereotype Formation: Perceiving Group Means and Variances.» *Journal of Personality and Social Psychology:* vol. 63, no. 3, September 1992.

Fyock, Jack and Charles Stangor. «The Role of Memory Biases in Stereotype Mentenance [Maintenance].» *British Journal of Social Psychology:* vol. 33, part 3, September 1994.

Gardner, R. C., D. M. Kirby and J. C. Finlay. «Ethnic Stereotypes: The Significance of Consensus.» *Canadian Journal of Behavioural Science:* vol. 5, 1973.

Güneş: 6/1/1990.

Hamilton, David L. and Robert K. Gifford. «Illusory Correlation in Interpersonal Perception: A Cognitive Basis of Stereotypic Judgments.» *Journal of Experimental Social Psychology:* vol. 12, no. 4, July 1976.

Hewstone, M. «Revision and Change of Stereotypic Beliefs: In Search of the Elusive Subtyping Model.» *European Review of Social Psychology* (Chichester): vol. 5, 1994.

Journal of Abnormal and Social Psychology: vol. 30, 1935.

Kats, D. and K. Braly. «Racial Stereotypes of One Hundred College Students.» *Journal of Abnormal and Social Psychology:* vol. 28, 1933.

Klineberg, Otto. «The Scientific Study of National Stereotypes.» *International Social Science Bulletin:* vol. 3, 1951.

Meenes, Max. «A Comparison of Racial Stereotypes of 1935 and 1942.» *Journal of Social Psychology:* vol. 17, May 1943.

Mlicki, P. and N. Ellemers. «Being Different or Being Better? National Stereotypes and Identification of Polish and Dutch Students.» *European Journal of Social Psychology:* vol. 26, 1996.

Seago, D. W. «Stereotypes: Before Pearl Harbour and after.» *Journal of Social Psychology:* 1947.

Turkish Daily News: 27/10/1997, and 15/2/1999.

Vinacke, W. Edgar. «Stereotyping among National-Racial Groups in Hawaii: A Study in Ethnocentrism.» *Journal of Social Psychology:* vol. 30, November 1949.

Conferences

The Psychology of Prejudice. Edited by Mark P. Zanna and James M. Olson. Hillsdale, NJ: L. Erlbaum Associates, 1994. (Ontario Symposium; vol. 7)

فهرس

ـ أ ـ

آتش، سليمان: ١٠٦

آغا أوغلو، أحمد: ٥٤

آقبولوط، بيلديرم: ٨١، ٣٦٤

آلب، تكين: ٦٢

الآلوسي، محمود شكري: ٥٣، ١٠٠

آيدين، محمد: ١٠٦، ١٢٥، ١٢٦

ابراهيم، حافظ: ٢٥١

ابن عبد الوهاب، محمد: ٢٨٢

أبو حديد، محمد فريد: ٣٠٨

أبو شريف، بسام: ١٤٧، ١٩٠، ٢٠٨

أبو الضيا، وليد: ٧٧

أبو ظهر، وليد: ١٨٧

أبو المجد، كمال: ١٠٥

أبو النصر، عبد الكريم: ١٤٦

أتاش، أتيلا: ٤٦

أتاي، حسين: ١٢٥

اتحاد أرباب العمل المستقلين (موسياد) (تركيا): ٣٣٩، ٣٤٠

الاتحاد الأوروبي: ٨٤، ١٨٨، ١٩٣، ١٩٤، ٢٠٦، ٣٣٣، ٣٣٦، ٣٤٠، ٣٤٩، ٣٥٤، ٣٦٨ ـ ٣٧١، ٣٧٣ ـ ٣٧٥، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٢ ـ ٣٨٤، ٣٨٦ ـ ٣٨٩

اتحاد جمعيات الدفاع عن العلمانية (تركيا): ٣٧٤

الاتحاد المغاربي: ٣٦٢

اتفاق إعلان المبادئ بشأن ترتيبات الحكومة الذاتية الانتقالية (١٩٩٣: واشنطن): ٤٣، ٨٣

اتفاق أوسلو انظر اتفاق إعلان المبادئ بشأن ترتيبات الحكومة الذاتية الانتقالية (١٩٩٣: واشنطن)

اتفاقية أدنة (١٩٩٨): ٨٦، ٨٧، ١٨٦، ٢٠٩، ٢١٤، ٣٦٨

الاتفاقية الأمنية السورية ـ التركية (١٩٩٢): ٤١

الاتفاقية الأمنية السورية ـ التركية (١٩٩٨): ٥٠

الاتفاقية البريطانية ـ العراقية ـ التركية (١٩٢٦): ٦٨

اتفاقية سايكس ـ بيكو (١٩١٦): ٦٤، ٦٦

اتفاقية سعد آباد (١٩٣٧): ٣٥٢

الاتفاقية السورية ـ التركية (١٩٨٧): ٤١

اتفاقية لندن (١٩٢٦) (العراق/تركيا): ٣٦٦

اتفاقية ماستريخت (١٩٩١): ٣٦٩

أجاويد، بولند: ٣٩، ٧٥، ٨٤، ٨٦، ١٩٣، ٢١٨، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٨٧، ٣٨٨

إحسان أوغلو، إكمال الدين: ١٣٥، ٢٦٢، ٢٦٣

الاخوان المسلمون (تركيا): ١١٤

أديب، أشرف: ٧٧
أربكان، نجم الدين: ٣٩، ٨٤، ١٠٩، ١٢٣، ١٣٧، ١٩٢، ٢٢١، ٢٢٢، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٥٦، ٣٨١، ٣٨٥، ٣٨٩
أردوغان، رجب طيب: ٢٢١، ٢٢٢
أرسل، إلهان: ٢٩٨
أرسلان، شكيب: ١٠٠
أركيل، دوغو: ٨٥
الإرهاب: ٣٠، ٨٣، ١٨٠، ١٨٨، ١٩٣، ٢٠٨، ٣٥٠، ٣٦٨، ٣٧٨
الأزمة التركية ـ السورية (١٩٩٨): ١٣٢، ١٣٧، ١٣٨، ١٥٠، ١٥٧، ١٥٨، ١٦٥ ـ ١٦٨، ١٨٥، ١٨٦، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٥، ٣٤٧، ٣٦٧
الأزمة القبرصية (١٩٦٤): ٣٥٤، ٣٦٢
اسحق، أديب: ١١٨
الأسد، حافظ: ١٥، ١٦٠، ٢٠٧، ٢٠٩، ٣٨٠
الإسلام: ٢٧، ٩١، ١٠٦، ١٦١، ٣٣٧، ٣٥٢، ٣٧١، ٣٧٣، ٣٨٤ ـ ٣٨٦
إسلام أوغلو، مصطفى: ١٠٨
الإسلام السياسي: ٣٠، ٣١، ٣٧، ١٠٦، ١٠٧، ١٠٩، ١١٤، ١١٦، ١٢٣، ٣٥٠
اسماعيل (خديوي مصر): ٥٧، ١٠٠
اسماعيل الصفوي (شاه إيران): ٣٠٢
أسمر، أحمد شكري: ٧٧
إعلان الدولة الفلسطينية (١٩٨٨): ٧٩
أغناتنكو، آ. آ.: ١١٩
الأفغاني، جمال الدين: ٥٣، ١٠٠، ١٢٥، ٢٨٢
اقتصاد السوق: ٣٨، ٧٨، ٢٦٣، ٣٦٢، ٣٦٩
الاقتصاد الموجه: ٣٨، ٧٠، ٨٠، ٣٥٤، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٦٢
أقكول، أحمد: ٢٢١
أقيول، طه: ١٣٧
أكشي، أوكتاي: ١٤، ٨٦
ألروم، ابراهام: ٣٧، ٧٥
ألطان، تشيتين: ٣٧٢
ألطان، محمد: ١٣٧
ألكداغ، شكري: ٨٥، ٣٧٢، ٣٧٧، ٣٨٣
ألمرز، نعومي: ٢١، ٢٢، ٢٤، ٢٥
الإمام، رشاد: ٢٦١، ٢٦٢، ٢٩٦، ٢٩٩، ٣٠٤، ٣٠٩ ـ ٣١١
الإمام، غسان: ١٨٤، ٣٧٩
الإمبريالية: ٩٠ ـ ٩٢، ٩٧، ١١٩
الأمم المتحدة: ٧٤، ٧٧، ٣٨٩
ـ الجمعية العامة: ٢١٤
ـ مجلس الأمن الدولي: ١٣
ـ ـ القرار رقم (٢٤٢): ٧٤
ـ ـ القرار رقم (٣٣٨): ٧٤
الأمن الغذائي العربي: ٢٠٩
الأمن القومي التركي: ٤٠، ١٣٩، ١٤٠، ١٥١، ٣٤٨
الأمن القومي العربي: ٣٠، ٣٤، ٣٩، ٤٤، ٤٦، ٤٨، ٨٤، ١٤٤، ١٥٦، ١٥٧، ١٥٩، ٢٠٩، ٢١٣، ٣٤٨
أمين، قاسم: ١١٢
أمين، محمد: ٥١
الأنصاري، محمد جابر: ١٠٢
انطونيوس، جورج: ٥٧
انغلز، فردريك: ٢١
انقلاب ١٩٧١ (تركيا): ٧٥
انقلاب ١٩٧٤ (قبرص): ٣٥٦
انقلاب ١٩٨٠ (تركيا): ٧٥، ٧٨، ٧٩، ١٨٢، ١٩١، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٧٣، ٣٨٣
الانقلاب العثماني (١٩٠٨): ٥٤، ٥٥، ٥٩، ٩١، ٢٣٤، ٢٤١، ٢٩٧، ٣٢١
انهيار الاتحاد السوفياتي: ٣٩، ٧٩، ٨٠،

١١٦، ٣٥٠، ٣٦٣، ٣٧٨
أنيس، محمد: ٩٦
أوجلان، عبد الله: ١١، ١٢، ١٥، ٣٠، ٣٨، ٤١، ٤٢، ٤٦، ٤٧، ٤٩، ٨٢، ٨٥ ـ ٨٧، ١٠٩، ١٣٢، ١٣٨، ١٥١، ١٥٢، ١٥٦، ١٥٧، ١٦١ ـ ١٦٣، ١٦٧، ١٦٨، ١٨٠ ـ ١٨٢، ١٨٤، ١٨٦ ـ ١٨٨، ١٩٠، ١٩٥، ٢٠٦ ـ ٢٠٩، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٨ ـ ٢٢٠، ٣٣٧، ٣٥٠، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٧٩
أورباي، رؤوف: ٦٩
الأوربة: ١٢٥
أوزال، تورغوت: ٣٨، ٣٩، ٧٤، ٧٥، ٧٨ ـ ٨٤، ٩٧، ١٠٩، ١٣٧، ١٩١، ١٩٢، ٢١٦، ٢١٩، ٢٢٠، ٣٦٠، ٣٦٢، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٧١، ٣٧٣، ٣٨٧
أوزال، قورقوت: ٢١٦، ٢٢٠
أوزتورك، يشار نوري: ١٠٦، ١٢٥، ١٢٦
أوزداغ، أوميد: ٤٨
أوزدمير، شفيق: ٦٨
أوزفاتورا، محمد نجاتي: ٤٥
أوكتار، عدنان: ١٢٠
أوكس، بنيلوب ج.: ٢١، ٢٢
أوكه، كمال: ٦٦، ٦٧، ١٢١
أوكيار، عثمان: ٦٠
أولوصوي، بلند: ٣٨، ٧٨
إياز، نوزاد: ٤٣
أيسيس، ف. م.: ٢٤
إيشيق، آيهان: ١٢١
إيشيمر، ياجين: ١٢١
إيفرين، كنعان: ٣٧، ٣٨، ٧١، ٧٥، ٧٨، ٧٩، ٣٥٨ ـ ٣٦٠
إيلري، صبحي نوري: ٧٧
إينونو، أردال: ٣٩
إينونو، عصمت: ٣٩، ٦٨، ٦٩، ٧٧، ١١٨، ٣٥٢، ٣٥٤

ـ ب ـ

البارزاني، مسعود: ٤٠، ١٨١، ٢١٧، ٢١٩، ٣٦٦، ٣٨٠
بارطال، د.: ٢٥
بانقو أوغلو، أحمد: ١٨٨
بايار، جلال: ٣٥٢، ٣٥٤
بايتون، ج. أ.: ٢٢
برالي، ك.: ٢١
براند، محمد علي: ٢٩، ٤٥، ٥١
بركات، سهير: ٢٦١
برهان، خالص: ٤٣
بريجنسكي، زبيغنيو: ٧٩، ٨٠، ٩٠، ١٥٠، ٣٥٢، ٣٧٢، ٣٧٧
بريماكوف، يفغيني: ٤٤
البستاني، بطرس: ٥٦، ٦٢، ١١٢
البشري، طارق: ٩٣، ١٠٥، ١١١، ١١٣، ١٢٣، ١٢٤
البطالة: ٧١، ٧٢، ٨٢، ٣٦١
بلال، مازن: ١٩٤
بن حلى، أحمد: ١٦١
البنك الدولي: ٧٨
بو طالب، عبد الهادي: ١٩٠
بوجاق، سداد: ١٨٢
بوخانان، و.: ٢١
بودينغر، هرزي: ٤٣
بوزبنار، شيث طوفان: ٥٦
بولاج، علي: ١٠٦، ١٢٦، ٣٨٥
بيرغر، ساندي: ٣٧٠، ٣٧٦
بيرنجيك، دوغو: ٣٨٧، ٣٨٨
بيريس، شمعون: ٨٣

ـ ت ـ

تاجفيل، هـ.: ١٨، ٢٢، ٢٤

تأميم قناة السويس: ٧٣، ٣٥٣
التحالف التركي ـ الإسرائيلي: ١٣٥، ١٤٥، ١٤٦، ١٦٦، ١٨٦، ٣٣٨
تركمان، إلتر: ٧٨، ٧٩
تشاندار، جنكيز: ٣٨، ٤٤، ٧٤، ١٣٧، ٢١٦، ٣٦٥، ٣٧٣، ٣٨٣
تشرشل، ونستون: ٦٧
تشومسكي، نعوم: ٣٤
تشويك، إلنور: ٤١، ٤٨
تشيتين، حكمت: ٢١٤
تشيللر، تانسو: ٨٣، ٨٤، ١٢٣، ٢١٧، ٢٢١
التعددية السياسية: ٧٠، ٧١، ٧٧، ١٩٢، ٣٥٢
التعددية الفكرية: ٣٨، ٢٦٤
تكتل الليكود (اسرائيل): ٨٧
التميمي، عبد الجليل: ٦٣، ٢٣٤، ٢٨٠
تورك، أحمد: ٣٨
توفيق، رضا: ٥٤
التومي، رشيد: ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠٢، ٣٠٤، ٣٠٦، ٣٠٩، ٣١٣، ٣١٥، ٣١٧
توينبي، أرنولد: ٥١
تويني، جبران: ١١٨

- ث -

ثورة ١٤ تموز/يوليو ١٩٥٨ (العراق): ٣٥٣
الثورة الإسلامية في إيران (١٩٧٩): ٣٥٩، ٣٦١
الثورة البلشفية (١٩١٧): ٦٤، ٧٦، ٧٧، ١٢٧
الثورة العربية الكبرى (١٩١٦): ٢٤٥، ٢٦٣، ٣١٥
ثورة العشرين (العراق): ٩٣
الثورة الكمالية (١٩١٩) (تركيا): ٧٦، ٧٧

- ج -

الجابري، محمد عابد: ١١٠
جاتلي، محمد: ١٨٢
جاغليانكل، إحسان صبري: ٣٦، ٧٤
الجامعة الإسلامية: ٥٨، ١٠٢، ١١٠، ٢٥٥، ٢٧٩
جامعة الدول العربية: ٤٢، ١٥١، ١٦١، ٢١٨، ٣٦٢
الجامعة العثمانية: ٢٥٦
جاووش أوغلو، عمر: ٣٥٦
جاويش، عبد العزيز: ٥٨
جعيط، هشام: ١٢٥
جغطاي، نشأت: ١٢٥
جم، اسماعيل: ١٥٠، ١٦٦، ١٨٧، ١٩٤، ٢١٤، ٣٨٣، ٣٨٨
جمال باشا (السفاح): ٦٣، ١٢١، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٨، ٢٤٥، ٢٨٤
جمعية الاتحاد المحمدي (تركيا): ٦٢
جمعية تركيا الفتاة: ٥٨، ٩٣، ١١٣
الجمعية العربية السرية: ٥٧
الجميل، سيار: ٣٠، ٥١، ١٠١
جندي أوغلو، دوجانة: ٣٧٥
جوبوقجي، أكاه: ١٢٥
جودت، عبد الله: ٥٤، ١٠٠
جورج، لويد: ٦٨
جونسون، ليندون: ٣٥٤
جيوا أوغلو، كونري: ١٣٨

- ح -

الحاج، يوسف: ١١٨
حتي، ناصيف: ٩٧
حداد، نقولا: ١١٣
الحرب الأهلية اللبنانية (١٩٧٥): ٣٧
حرب الخليج (١٩٩٠ ـ ١٩٩١): ١٦، ٣٧، ٣٩، ٤٠، ٨١، ١٣٠، ١٩٢، ٢١٥،

٣٥٣، ٣٥٤، ٣٦١، ٣٦٤، ٣٧٨، ٣٨٩
حرب السويس (١٩٥٦): ٧٣، ٣٥٣
الحرب العراقية ـ الإيرانية (١٩٨٠ ـ ١٩٨٨): ١٦، ٣٧، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٦١، ٣٦٤
الحرب العربية الإسرائيلية (١٩٦٧): ٣٦، ٧٤، ٩١، ١٠٢، ٣٥٥
الحرب العربية الإسرائيلية (١٩٧٣): ٧٤
حرب اليمن: ٣٥٣
حركة التنظيمات الإصلاحية (تركيا): ٥٣
حركة عدم الانحياز: ٣٨٩
الحركة النورسية: ١٠٥
حزب الاتحاد والترقي: ٢٩، ٣٥، ٥٨، ٥٩، ٦١، ٦٣، ٧٠، ٩٣، ١١٣، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٨٠، ٢٨٤، ٢٩٧، ٣١٦، ٣٢١، ٣٣٤
حزب الاتحاد الوطني الكردستاني: ١٨١، ٢١٧، ٣٦٦
حزب الارتقاء (تركيا): ٧٧
الحزب الاشتراكي التركي: ٧٧
حزب الله (تركيا): ١٠٦
حزب الأمة (مصر): ١١٣
حزب الإنقاذ الوطني (تركيا): ٣٥٦
حزب البعث العربي الاشتراكي (سوريا): ٤٢، ٩٣
حزب التحرير (تركيا): ١٠٦
حزب جبهة التحرير الوطني الجزائرية: ١٢٣، ٣٥٤
حزب الدعوة (تركيا): ١٠٦
الحزب الديمقراطي الاجتماعي اليساري (تركيا): ٣٩، ٣٥٢، ٣٥٤، ٣٥٥
الحزب الديمقراطي الكردستاني: ١٨١، ٢١٧، ٣٦٦
حزب الرفاه الإسلامي (تركيا): ٣١، ٣٩، ٨٤، ١٠٦، ١٠٩، ١١٤، ١١٥، ١٢٣، ١٢٤، ٢٢١، ٢٢٢، ٣٣٦، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٨٩
حزب الشعب الجمهوري (تركيا): ٧٥، ٣٥٢
الحزب الشيوعي السوداني: ١١٩
حزب الطريق القويم (تركيا): ٣٩، ٨٣، ١٢٣، ١٨٢، ٢٢١
حزب العدالة (تركيا): ٣٦، ٣٧، ٧٣، ٧٧، ٣٥٥
حزب العمال الاشتراكي (تركيا): ٣٧
حزب العمال الكردستاني: ١١، ١٢، ٣٨، ٣٩، ٤١ ـ ٤٣، ٤٥ ـ ٤٧، ٤٩، ٥٠، ٨٢، ٨٥ ـ ٨٧، ١٠٩، ١٣٠، ١٣٢، ١٣٧ ـ ١٣٩، ١٥١، ١٥٢، ١٥٧، ١٦١ ـ ١٦٣، ١٦٧، ١٦٨، ١٨٠ ـ ١٨٢، ١٨٤، ١٨٦ ـ ١٨٨، ١٩١، ٢٠٦، ٢٠٨، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٩، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٦٠، ٣٦٦ ـ ٣٦٨، ٣٧٩، ٣٨٠
حزب العمال والفلاحين (تركيا): ٧٧، ٣٧٢، ٣٨٧
حزب الفضيلة (تركيا): ١٠٦، ١١٥، ١٢٤، ١٩٢، ٢٢٢، ٣٤٩، ٣٧١
حزب الكفاح الإسلامي المسلح (تركيا): ١٠٦
حزب الوطن الأم (تركيا): ٣٨، ٣٩، ٧٨، ٨١، ١٢٣، ١٩٢، ١٩٣، ٣٦٤
حزب الوفد (مصر): ١٢٣، ١٢٤
حزب اليسار الديمقراطي (تركيا): ٣٩، ٢١٨، ٣٨٧
الحسن، عامر: ٨٧، ١٤٧
حسن، عدنان بدر: ٤١
الحسناوي، حبيب وداعة: ٢٦١، ٢٦٢
الحسين بن علي (شريف مكة): ٥٥، ٥٩، ٦٢، ١٣٠، ٢٣٢، ٢٤٥، ٢٤٩، ٢٦٣، ٢٨٤، ٢٨٧

حسين، طه: ١١٢
الحصري، ساطع: ٥٣، ١٠٠، ٢٣٤
الحفيد، محمود: ٦٨
الحكومة المحلية الكردية في شمال العراق: ٤٠
حلف السنتو: ٣٥٣
حلف شمال الأطلسي: ١٣، ٧٥، ٨٤، ١٠٢، ١٣٠، ١٤٥، ١٥٧، ٢١٩، ٣٥٢ ـ ٣٥٤، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٧٠، ٣٧٢، ٣٧٥، ٣٧٩
الحمد، تركي: ١٨٤، ١٨٩
الحمداني، طارق: ٢٢٦
حنا، جورج: ١١٩
حنفي، حسن: ١٢٦، ١٢٧
الحوت، شفيق: ١٠٨

- خ -

خالد، خالد محمد: ١١٢، ١٢٥
خط كلهانة للإصلاحات (١٨٣٩): ٩٨
الخطيب، عبد الإله: ١٥٢
الخطيب، محمود: ١٩٠
خفاجي، محمد عبد المنعم: ٢٣٣
خلف الله، محمد أحمد: ١١٦، ١١٩، ١٢٥
خلف أوغلو، وحيد: ٧٨
خليفة، عصام: ١١٩، ١٢٤
الخميني (آية الله): ١٠٧، ٣٥٩
الخوري، بشارة (الأخطل الصغير): ٢٥١
الخوري، رشيد سليم (الشاعر القروي): ٢٥١
الخوري، فارس: ١١٢، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٥١، ٢٥٥
خير الدين التونسي: ٥٣

- د -

دافيدز، لوملي: ٦٢
دانييل، جان: ٣٨٦
داوود أوغلو، أحمد: ٣٧٥، ٣٨٥
الدجاني، أحمد صدقي: ٩٥، ٩٧
الدفتري، فؤاد: ٦٦
دوديكا، جورج: ٢٢
دوزكوران، كوراي: ٣٧٤، ٣٧٥
دوسجه، برتجان: ٢٤
دوغرامجي، إحسان: ٧٨
دونكان، برت ل.: ٢٣
ديستان، فاليري جيسكار: ٣٨٦
ديلي باك، عبد الرحمن: ١٠٨
ديميريل، سليمان: ٣٦، ٣٧، ٣٩ ـ ٤١، ٤٧، ٧٣، ٧٤، ٧٧، ٨٢ ـ ٨٤، ١١٥، ١١٨، ١٤٤، ١٥٢، ١٥٩، ١٦٠، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٧، ١٨٦، ١٨٧، ٢٠٧، ٢٠٩، ٢١٣، ٢١٥ ـ ٢١٨، ٣٢٩، ٣٥٥، ٣٥٧، ٣٦٨، ٣٨٨

- ذ -

الذكير، يوسف بن عبد الله: ١٨٩
ذويب، عبد المجيد: ٢٩٩، ٣٠٦، ٣٠٩

- ر -

رابطة العالم الإسلامي: ١٣١، ١٣٥، ٣٦٠، ٣٦٢
الراشد، عبد الرحمن: ١٨٤، ١٩٠
الربعي، أحمد: ١٨٤، ١٩٢
ربيع، حامد: ٥٢
الرصافي، معروف: ٢٤٣، ٢٥١، ٢٥٦
رضا، أحمد: ٥٣، ٥٥، ١١٣
رضا، محمد رشيد: ٥٣، ٥٨، ٥٩
رضوان، أحمد: ٣٧٣، ٣٧٨، ٣٨٤
روبنسون، إيرا إ.: ٢٣
روسو، جان جاك: ٥٤

ريغان، رونالد: ٣٦١

- ز -

الزباح، مصطفى: ٢٣٣
زكي، رمزي: ٣٨٨
الزهاوي، جميل صدقي: ٢٥١
زورلو، إلغاز: ١٢٢
الزيات، محمد حسن: ١١٧
زيادة، خالد: ٥١، ٨١، ٩٧
زيدان، جرجي: ٦٢، ١١٣، ١١٨
زين العابدين، محمد الهاشمي: ٢٩٩، ٣٠٦، ٣١٠
الزين، عبد الفتاح: ١١١، ١١٤

- س -

السادات، أنور: ٣٧
سارتر، جان بول: ٢٨
ساري، حلمي خضر: ٢٥
سبوتاي، راوول: ١٦٧
سبيرس، رسل: ٢١، ٢٢
ستالين، جوزف: ١٠٩، ٣٥٢
ستانغور، تشارلز: ٢٤
سزكين، عصمت: ٤١، ١٣٨، ١٤٨
سعادة، خليل: ١١٨
سعد، حسين علي: ١١٠، ١١٢
سلجوق، سامي: ٣٢٩، ٣٧٣
سلمان، محمد: ١٦٢
سليم الأول (السلطان): ٢٧٢، ٢٨١، ٢٩٧، ٣٠٠ ـ ٣٠٢، ٣٠٤، ٣١٣، ٣١٥
سليم الثاني (السلطان): ٣٠٥
سليمان، سهيل زكي: ١١٨
سليمان، علي حكمت: ٢٦٠
سليمان القانوني (السلطان): ٢٧٢، ٢٧٥، ٢٧٧، ٣٠٤، ٣٠٦، ٣١٢، ٣١٥
سليمان، ميخائيل: ٢٥
سماوي، سداد: ٨٥
السوق الإسلامية المشتركة: ٨٤، ٣٣٦، ٣٣٩
السوق الأوروبية المشتركة: ٣٣٦، ٣٤٩، ٣٥٣، ٣٥٦
السوق الشرق أوسطية: ٣٤٢
السوق العربية ـ التركية المشتركة: ٣٥٦
السوق العربية المشتركة: ٣٦٢، ٣٨٩، ٣٩١
سياسة التتريك: ٥٩، ١٢٦، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٨٤، ٢٩٠، ٣١٦
السيد، أحمد لطفي: ٥٩، ١١٢، ١١٣
سيزين، يمني: ١٢٨
سيغو، د. و.: ٢٣

- ش -

شاين، وليام م.: ٢٣
الشبيبي، محمد رضا: ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٥١
الشدياق، فارس: ٦٢، ١٠٠
شرام، ولبور: ٣١
الشرع، فاروق: ٤٤، ٨٧، ١٤٨، ١٥٠، ١٥١، ١٦٢، ١٨٧
شرودر، غيرهارد: ٣٧٧ ـ ٣٧٩
الشريف، صالح: ٥٨
شفيق، منير: ١٠٢، ١٢٠، ١٢٥
الشميل، شبلي: ١١٢، ١١٣
شنكور، جلال: ٧٦
الشهبندر، عبد الرحمن: ١١٢
شوبل، وولفغانغ: ٣٨٦
شوقي، أحمد: ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٧، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٩، ٢٥١، ٢٥٥
شوكت، محمود: ٢٤٢، ٢٦٠، ٣٤٦
شومان، هارولد: ١٢٠، ٣٨٨
شيراك، جاك: ٣٧٧

الشيوعية: ٣٠، ٧٥، ٧٦، ٣٣٧، ٣٤٠، ٣٥٠، ٣٧٥

- ص -

صابر، محيي الدين: ١٢٥، ١٢٦
صبري، مصطفى: ٢٤٧
الصحافة العربية: ٢١٢، ٢٢٨
الصراع الصفوي - العثماني: ٣٠٢
الصراع العربي - الإسرائيلي: ٤٢، ٣٥٥، ٣٦١، ٣٦٣
صروف، يعقوب: ١١٨
صفا، إلهامي: ٧٧
صفي الدين الأردبيلي: ٣٠٢
الصلح، منح: ٢٩، ١٠٣
الصهيونية: ١٠، ١٤، ٧٥، ١٠٩، ١١٩، ١٢٠، ١٢٢، ١٢٧، ١٣٩، ١٦٦، ٢٧٩، ٣٤٦ - ٣٤٨

- ط -

طاش، عبد القادر: ٢٦
طاش كتيران، أحمد: ١٠٨، ٣٨٤
الطالباني، جلال: ٤٠، ١٨١، ٢١٧، ٢١٩، ٣٦٦، ٣٨٠
طاهري، أمير: ١٨٤، ١٨٩، ١٩٣، ١٩٤، ٢٠٦
الطرابيلي، عباس: ١٥٩
طلاس، مصطفى: ١٤٤
الطهطاوي، رفاعة رافع: ٥٨
طوباري، قايا: ٣٦٥
طورومتاي، نجيب: ٣٩، ٨١، ١٩٢، ٢١٦، ٣٦٥
الطيباوي، عبد اللطيف: ١١٢

- ع -

عازوري، نجيب: ١١٨
عاكف، محمد: ١٢١
عبد الحميد الثاني (السلطان): ٥٦ - ٥٩، ٦١، ٦٢، ٩٩، ١١٣، ١٢١، ٢٣٥، ٢٣٧، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٥٨
عبد الرازق، علي: ١١٢، ١٢٥
عبد الرحمن، شعبان: ٢٢١
عبد العزيز (السلطان): ٩٩
عبد القادر الجزائري: ٩٩
عبد المجيد (السلطان): ٩٨
عبد الناصر، جمال: ٣٥٣
عبده، محمد: ٥٣، ٥٨، ١٠٠، ٢٨٢
عبيد، عاطف عدلي العبد: ٢٦
عتريسي، طلال: ١٣٧، ٣٤٩
عثمان أوغلو، فوزي لطفي قارا: ٧٧
عثمان باي: ٣١٠
عثمان، غازي: ١٢١
العثمانية الجديدة: ٨٠ - ٨٢، ٢٢٠
عجوة، علي: ٢٦
عرابي، أحمد: ٩٩
عرفات، ياسر: ١٥١
عزيز، طارق: ٢١٨
عصبة الأمم: ٦٨، ٢٣٢
عصفور، جابر: ٢٣٢
عطاالله، سمير: ١٨٤، ١٩٠
العلاقات الإيرانية - التركية: ١٦٦
العلاقات التركية - الإسرائيلية: ١٤٢، ١٦٦، ٣٧٣
العلاقات التركية - السوفياتية: ٣٥٣
العلاقات السورية - التركية: ١٤٢، ١٦١، ٢٠٩، ٣٧٣
العلاقات العربية - التركية: ١٤، ١٥، ٢٧، ٢٩، ٣٠، ٣٤، ٣٥، ٤٤، ٤٦، ٥١، ٧٢، ٨٣، ٨٥، ٨٦، ٩٢، ٩٦ - ٩٨، ١٣٢، ١٣٤، ١٣٥، ١٤٢، ١٤٨، ١٥٦، ١٦٣، ٢٠٩، ٢١٣، ٢١٥، ٢٥٥، ٢٦٣ - ٢٦٥، ٢٩٠، ٢٩١، ٣٢٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٤٠، ٣٤٢،

٣٤٥، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٣، ٣٦٩
العلاقات الفلسطينية - التركية: ١٦٦
العلايلي، عبد الله: ١٢٥
علم الدين، رياض: ١٥٧
العلمانية: ١٤، ٢٧، ٦٩، ٧٠، ٧٧، ٨٠، ٨٩، ٩١، ٩٣، ١٠٠، ١٠٧ - ١١٧، ١١٩، ١٢٠، ١٢٢ - ١٢٥، ١٢٨، ١٣٨، ١٩٢، ٢٢١، ٢٥٩، ٣٣٧، ٣٥٢، ٣٧١، ٣٧٣
عمارة، محمد: ١٢٦، ٣٨٢، ٣٨٨
عماش، منيف: ١٨٩
العمري، صالح علي: ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٦، ٢٥٩
العنصرية: ١٩ - ٢٢
العوا، سليم: ١٠٥
العولمة: ٩٠، ٩١، ١٢٠، ١٢٢، ٣٤٩، ٣٧٨، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٨، ٣٨٩

- غ -

غاردنر، ر.: ٢٣
غارودي، روجيه: ١٠، ١٢٢، ٣٨٩
غالانتي، افرام: ٦٢
غلاسبي، ابريل: ١٣
غليون، برهان: ١١٠
غورباتشوف، ميخائيل: ٧٧
غوردوغان، نظيف: ٣٨٤
غورو (الجنرال): ٦٥
غوسيل، قدري: ٣٨٦
غولان، فتح الله: ١٠٥
غونتكين، نوري: ١٢١
غونش، دوغان: ٤٣
غيفورد، روبرت: ٢٤

- ف -

فالايجي أوغلو، أرسين: ٣٦٤
فامبري، أرمينوس: ٦٢
فانر، سميح: ١٦٧
فرات، عبد الملك: ٣٨
فورد، ت. إ.: ٢٤
فوكوياما، فرانسيس: ٩٠
فيسك، سوزان ت.: ٢٤
فيصل بن الحسين: ٦٥، ٦٦، ٦٨
فيغلالي، روحي: ١٠٦
فيناك، و. إدغار: ٢٣
فيوك، جاك: ٢٤

- ق -

قابلان، جمال الدين: ١٠٧
قابلان، متين: ١٠٧
قابلان، يشار: ١٠٨
قاراقاش، وهبي: ٢٩٨
قارجي، علي: ١٢١، ١٢٢
قاسم، عبد الكريم: ٣٥٣
القاضي، وداد: ١٢٦
قاواقجي، مروة: ٢٢٢
قايا، شكري: ١١٨
قايناق، ماهر: ٨٥
قدري، أحمد: ٦٠
قدري، محمد علي: ١١٧
القشطيني، خالد: ١٩٠، ١٩١
القضية الفلسطينية: ٣٦، ٢٨٥، ٣٥٤، ٣٩٠
القضية القبرصية: ٣٦
القضية الكردية: ١١، ٣٨ - ٤٠، ٤٩، ٦٧، ٧٢، ٨٠، ٨٢، ١٥٦، ١٥٧، ١٦٠، ١٦٨، ١٨٠، ١٨٢ - ١٩٠، ١٩٢، ١٩٤، ٢٠٩، ٢١٣، ٢١٥ - ٢١٧، ٢١٩، ٢٢٠، ٣٦١، ٣٦٥، ٣٦٦
قضية المياه العربية - التركية: ٢١٥

قوات التحالف الغربي: ٤٠
قوة المطرقة: ٤٠، ٢١٦
قوجاداغ، حسين: ١٨٢
قورالطان، حسن: ٣٥٢، ٣٥٤
قورو، فهمي: ٤٨، ١٠٦، ١٠٩، ١٢٢، ١٣٧، ٣٧٦، ٣٨٣، ٣٨٤
قوطان، رجائي: ٣٧١
قوطاي، جمال: ٢٩٧
القومية: ٢٧، ٩١، ١١٥، ١٢٥
القومية الإسلامية: ٥٣، ٥٤، ٥٨، ١٠٣، ٢٦٣
القومية التركية: ٥٤، ٦٠، ٦٢، ٩٧، ١٢٧، ١٢٩، ٢٥٥، ٢٧١
القومية الطورانية: ٦٢، ١٢٥، ١٣٩، ٢٧١
القومية العثمانية: ٥٤
القومية العربية: ٥٣، ٥٦، ٦٢، ٩٢، ٩٣، ١٠٠، ١٠١، ١٠٣، ١١٢، ١١٥، ١١٨، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٩، ٢٣٤، ٢٤٣، ٢٥٥، ٢٨٠
قيشلالي، أحمد تانر: ١٦٦، ١٦٧، ٣٧٤

ـ ك ـ

كاتز، د.: ٢١
الكاظمي، عبد المحسن: ٢٣٩ ـ ٢٤٢، ٢٤٥، ٢٥١، ٢٥٥
كاكج، أحمد: ١٠٨
كالايسي أوغلو، أرسين: ٣٦٨، ٣٦٩
كانلي، يوسف: ٢٢١
الكتب المدرسية الأردنية: ٢٨٩، ٢٩٠، ٣٠٤، ٣١٥، ٣٢٠
الكتب المدرسية التونسية: ٢٩١، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٧، ٣٠١، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١١، ٣١٣ ـ ٣١٥، ٣٢٠
الكتب المدرسية السورية: ٢٨٤
الكتب المدرسية العربية: ٣١٧، ٣٣٠
كحيل، محمود: ١٨٤
كراوس، هربرت هـ.: ٢٣
الكرد، عباس: ٢٨٠، ٣٠٢، ٣١٥
الكردي، سعيد: ٥٩، ١٠٥
كلاّس، جورج: ٩٥
كلينبرغ، أوتو: ٢٣
كلينتون، بيل: ١٩٣، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٣ ـ ٣٧٧
كمال، مصطفى (أتاتورك): ٣٥، ٣٩، ٤٠، ٥٥، ٥٩، ٦٤ ـ ٧٠، ٧٢، ٧٧، ٩٣، ٩٥، ١٠٢، ١٠٣، ١٠٥، ١٠٧، ١١٥ ـ ١١٨، ١٢٤، ١٢٥، ١٣٩، ١٨١، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٩، ٢٧٢، ٢٨٧، ٣٤٨، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٧٣، ٣٧٥
كمال، نامق: ٥٤، ٥٥، ٥٨، ١١٣، ١٢١، ٢٧١
الكواكبي، عبد الرحمن: ٥٥، ٥٧، ٢٨٢
كوثراني، وجيه: ٩٧
كوثين، فيلسون ر.: ٢٣
كوركجو أوغلو، عمر: ٥٩
كوك ألب، ضياء: ٥٣، ٥٤، ٧٠، ١٠٠، ١١٣، ٢٧١، ٢٧٩، ٢٩٧
كوك، روبن: ٨٤
كوكس، برسي: ٦٧
كوكمن، ياووز: ٤٨، ١٣٧
كول، هلموت: ٨٤، ٣٧٨
كولوغلو، أورهان: ١٤، ٩٦
كوني، حسن: ٨٥
كوهين، سامي: ٤٨، ٨٦
كوهين، ليون: ٦٢
كيرزون (اللورد): ٦٨، ٦٩
الكيلاني، هيثم: ٢٢٠
كيوان، مأمون: ١٤٦

ـ ل ـ

اللامركزية: ٥٥، ٥٦، ٢٨٤
لجنة المساواة العنصرية (بريطانيا): ١٩
لو، بونار: ٦٨
اللوبي اليهودي: ٣٧١، ٣٨٨
لوغان، رايفورد و.: ٢٣
لوك، جون: ٥٤
لويس، برنارد: ١١٤

ـ م ـ

مارتين، هانس ـ بيتر: ١٢٠، ٣٨٨
ماردين، شريف: ٢٥
ماركس، كارل: ٢١
الماركسية: ١١٤، ١١٩، ٢١٧
الماسونية: ١١٨، ١٢٠ ـ ١٢٢
ماغريه، بورنو: ٣٨٦
ماكندر، هارولد (السير): ٣٥١
ماكوفسكي، آلان: ١٦٣
ماو تسي تونغ: ٣٨
مبارك، حسني: ١٥، ٤٨، ١٥٢، ١٦٠، ١٦١، ١٦٤، ٢٠٧، ٢٠٩، ٢١٣، ٢١٨، ٣٦٧
مجلس التعاون لدول الخليج العربية: ٢٦٣، ٣٤٩، ٣٦٢، ٣٨٩
مجلس العمل التركي ـ الإسرائيلي: ٤٣
مجلس المبعوثان العثماني: ٦٠، ٦٢، ١٠٠، ٣٥١
المجموعة الأوروبية: ٨٣، ٣٧٦
مجيد، كمال: ٣٨١
محافظة، علي: ٢٦١، ٢٦٢، ٢٩١
محجوب، عبد الخالق: ١١٩
محفوض، عقيل سعيد: ١٤
محمد باي: ٣١٠
محمد الخامس (السلطان): ٢٣٧
محمد علي الكبير (والي مصر): ٥٣، ١١٣
محمد الفاتح (السلطان): ٢٦٧
محمود، مصطفى: ٣٨٨
محيي الدين، روني: ١٩٣
مدحت، أحمد: ١٠٠
المدني، سليمان: ١٢٠
مراد الثالث (السلطان): ٣١٠
مراد الخامس (السلطان): ١٢١
مركز دراسات الوحدة العربية: ٩٢
مسلّم، سامي: ٢٥
مسلّم، طلعت: ٩٧
مشتاق، اسماعيل: ٧٧
مشروع إرواء جنوب شرق الأناضول (GAP): ٨٢، ٩٤، ٣٦٦، ٣٦٧
مصرف التنمية الاقتصادية الإسلامية: ٣٦٠
المصري، حسين مجيب: ٢٥١، ٢٥٦، ٢٥٩
معاهدة سيفر (١٩٢٠): ٦٧، ٦٨، ٨٠، ٨٤، ١٨١، ٢٤٦
معاهدة لوزان (١٩٢٣): ٦٨، ٦٩، ٣٥١
المعايطة، سميح: ٢٢٢
المعلم، وليد: ٨٥
معوض، جلال عبد الله: ١٤٦
المقدسي، أنيس: ٢٣٣
مكاريوس الثالث (الرئيس القبرصي): ٣٥٦
مليكي، ب.: ٢٥
مندريس، عدنان: ٧٧، ١٠٥، ٣٥٢ ـ ٣٥٤
منطقة التجارة الحرة الأطلسية (NAFTA): ٣٦٩، ٣٩٠، ٣٩١
منظمة أرباب العمل الأتراك (توسياد): ٣٣٩، ٣٤٠
منظمة أصالا الأرمنية: ٨٦
منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو): ٢١
منظمة الأمن والتعاون الأوروبي (OSCE): ٣٦٩، ٣٧٠
منظمة التحرير الفلسطينية: ١٠، ٧٤، ٧٥، ٨٣، ٣٥٥

منظمة الدول الإسلامية المتطورة الثماني (D-8): ٣٣٧، ٣٨١، ٣٨٥، ٣٨٩
منظمة العفو الدولية: ٣٢٩
منظمة غلاديو (تركيا): ٧٥
منظمة المؤتمر الإسلامي: ٣٦، ٧٥، ٣٣٧، ٣٥٨
منظمة الوحدة الافريقية: ٣٨٢
مؤتمر باريس (١٨٩٥): ٥٧
المؤتمر الدولي للسلام في الشرق اوسط (١٩٩١: مدريد): ٨٣
مورا، جيمس: ١٦٣
الموساد الإسرائيلي: ٥٠، ٧٥، ١٥٧، ١٦٦، ٣٣٨، ٣٦٧
ميزانجي، مراد: ٥٥
ميلوسوفيتش، سلوبودان: ٢١٩، ٣٧٢
مينز، ماكس: ٢٢

ـ ن ـ

ناحوم، حاييم: ٦٩
نافع، ابراهيم: ١٣٩، ١٥٧، ١٩٠
نتنياهو، بنيامين: ٤٦، ١٣٨، ١٥٩، ١٦٣
نصر، مارلين: ٢٥
النظام العالمي الجديد: ٧٢، ٨٤، ٩٠، ٣٦١، ٣٧٣
نعيم، أحمد: ٥٤، ٥٥
نمر، فارس: ١١٣، ١١٨
نهار، عبد الناصر فيصل: ٩٥
نور الدين، محمد: ٧٩
نور، رضا: ٦٩
نورسي، سعيد: ١٠٥، ٢٢٢
النويهي، محمد: ١٢٥

ـ هـ ـ

هاسلام، ألكسندر: ١٨، ٢١، ٢٢
هاملتون، ديفيد ل.: ١٨، ٢٢، ٢٤
هانتنغتون، صامويل: ٩٠، ٣٣٧
هرتزوغ، حاييم: ٤٣
هويدي، فهمي: ١٠٥، ١٢٨، ١٨٤، ١٨٩، ٣٨٥
هيكل، محمد حسنين: ١٢٣
هيوستن، م.: ٢٥

ـ و ـ

الوجود العسكري التركي في شمال العراق: ٢١٩
الوحدة الإسلامية: ١٢٠، ١٥٦، ٢٤٣
الوحدة العربية: ٩٣، ١٢٠، ١٥٦
الوحدة المصرية ـ السورية (١٩٥٨ - ١٩٦١): ٧٣، ٣٥٣
وحدتي، الدرويش: ٦١، ٦٢، ٢٤٢، ٢٤٣
وحيد الدين (السلطان): ٢٤٦، ٢٤٧
ورودية، روبنسون: ٢٢
وعد بلفور (١٩١٧): ٦٥
وكالة المخابرات المركزية الأمريكية (C.I.A.): ٥٠، ٧٥، ٣٥٩

ـ ي ـ

يارار، أرول: ٣٤٠
اليازجي، ابراهيم: ٦٢، ١١٢، ١١٨
ياسين، سليم: ٢١٤
يالجين، حسين جاهد: ٦١، ١٢١
يالمان، أحمد أمين: ٧٧، ١٢١
يسين، السيد: ٢٦، ٦٠، ٢٦١
يلماز، مسعود: ٤٧ ـ ٤٩، ٨١، ٨٤، ٨٦، ١٠٨، ١٠٩، ١٢٣، ١٣٧، ١٣٨، ١٤٥، ١٥١، ١٥٩، ١٦٣، ١٦٧، ١٨٧، ١٩٢، ١٩٣
اليهود الدونما: ١٤، ١١٧، ١٢٠، ١٢٢
يورداقول، محمد أمين: ١٢١

الدكتور ابراهيم الداقوقي

- ولد في محافظة التأميم (كركوك) في العراق عام ١٩٣٤.
- حصل على الدكتوراه في قانون الإعلام من جامعة أنقرة بتركيا.
- عمل في التعليم خلال الفترة (١٩٥٣ ـ ١٩٦٠) حيث نقلت خدماته إلى وزارة الإرشاد كمترجم.
- أصدر أول مجلة فولكلورية في الوطن العربي باسم **التراث الشعبي** في بغداد عام ١٩٦٢، ورأس تحريرها حتى عام ١٩٦٦.
- عمل ملحقاً صحفياً في السفارة العراقية في أنقرة خلال الفترة (١٩٦٦ ـ ١٩٧٢).
- عيّن مديراً للصحافة في وزارة الإعلام (١٩٧٢ ـ ١٩٧٤).
- أصبح رئيساً لقسم الإعلام بكلية الآداب ـ جامعة بغداد (١٩٨٢ ـ ١٩٨٣).
- رأس تحرير جريدة **الإعلام** (١٩٧٦ ـ ١٩٨٣)، ومجلة **حوليات الإعلام** (١٩٨١ ـ ١٩٨٣) وأصبح مديراً لتحرير مجلة كلية الآداب (١٩٨٠ ـ ١٩٨٥).
- له العديد من الكتب باللغات العربية والتركية والانكليزية في مختلف حقول المعرفة.
- يعمل حالياً أستاذاً محاضراً في الشؤون التركية في بعض الجامعات الأوروبية.

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» شارع ليون ص.ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣
الحمراء ـ بيروت ٢٠٩٠ ١١٠٣ ـ لبنان
تلفون: ٨٦٩١٦٤ ـ ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧
برقياً: «مرعربي» ـ بيروت
فاكس: ٨٦٥٥٤٨ (٩٦١١)
e-mail: info@caus.org.lb
Web Site: http://www.caus.org.lb

الثمن: ١٢ دولاراً
أو ما يعادلها